

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

تحقيق

كتاب الحاوي

من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين

للامام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

المشوفي سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

في الفقه

إعداد الطالبة :

راوية بنت أحمد بن عبد الكريم الظهار

إشراف الأستاذ الدكتور :

حسن أحمد مرعي

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٤٢١



باب نیت الوضوء



باب نية (١) الوضوء (٢)

قال الشافعي رحمه الله (٢) : ولا تجزئ (٤) طهارة من غسل (٥) ولا وضوء [ولا تيمم] (٦) إلا بنية واحتج على من أجاز الوضوء بغير نية بقوله [على الله عليه وسلم : " الأعمال بالنيات "] (٧)

(١) النية في اللغة : القصد والعزيمة ، يقال نويت الشيء وانتويته .
انظر : - نوى - الصحاح ٢٥١٦/٦ ، لسان العرب ٣٤٨/١٥ ، حلية الفقهاء ٤٠ ،
غريب الحديث لابن الجوزي ٤٤٣/٢ .
ويتعلق بالنية سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله :
حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن
فحقيقتها لغة العزم أو القصد ، وشرا القصد المقارن للفعل ، وحكمها :
الوجوب ولو لنفل للاعتداد به ، ومحلها : القلب ، وزمنها : أول العبادة ،
وكيفيتها : بحسب الأبواب ، وشرطها : الإسلام والتمييز ، والمقصود بها تمييز
العبادات عن بعضها .

وسايتي الكلام مفصلاً عن هذه الأحكام في فصول لاحقة .
انظر : حاشية القليوبي ٤٥/١ ، الإقناع ٢٤/١ ، حاشية الجمل ١٠٣/١ .
(٢) الوضوء في اللغة : من الوضأة وهي الحسن والنظافة .
فالوضوء : الماء وهو بفتح الواو ، والوضوء : بضم الواو فعل المتوضي .
انظر : - وضأ - الصحاح ٨٠/١ ، لسان العرب ١٩٥/١ ، حلية الفقهاء ٤٠ .
والوضوء في الشرع : استعمال الماء في أعفاء مضمومة مفتوحة بنية .
وعرف القنوي الوضوء في الشرع بأنه الغسل والمسح في أعفاء مضمومة .
وفيه المعنى اللغوي لأنه يحسن الأعضاء التي يقع فيها الغسل .
انظر : شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الجمل ١٠١/١ ، فتح الجواد ٣١/١ ، أنيس
الفقهاء ٤٩ .

(٣) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٤) في أ (ولا يجزي) وكذا في المختصر وفي ح غير منقوطة (ولا تجزئ) .
(٥) (من غسل) ساقطة من م ، س .
(٦) (ولا تيمم) ساقطة من أم ، م ، س ، ح والزيادة من مختصر المزني .
(٧) (على الله عليه وسلم " الأعمال بالنيات ") ساقطة من أم ، م ، ح ، س .
والحديث بهذا اللفظ أخرجه الشهاب في مسنده ، وحكى النووي عن أبي موسى المديني
وأقره عليه أن الذي وقع في الشهاب " الأعمال بالنيات " بجمعهما مع حذف " إنما " .
لا يصح لها إسناد ، وقال ابن حجر : وهو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الأربعين
له من طريق مالك ، وكذا أخرجه ابن حبان في مواضع من صحيحه ، بل في البخاري
من طريق مالك " الأعمال بالنية " بحذف " إنما " لكن بإفراد النية .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الإيمان - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة
٣١/١ . صحيح ابن حبان : باب الإخلاص وأعمال السر ٣٦٧/١ ، مسند الشهاب ٣٥/١ ،
فتح الباري ٩/١ ، تلخيص الحبير ٥٥/١ .

ولايجوز (١) التيمم إلا (٢) بنية ، وهما (٣) طهارتان فكيف يفترقان . (٤)

وهذا كما قال ، الطهارة ضربان : من نجس وحدث .

فأما طهارة النجس فلا تفتقر إلى نية (٥) إجماعاً (٦) لأمرين :

أحدهما : أن إزالة النجاسة إنما هو تعبد مفارقة وترك (٧) ، والتروك لا تفتقر (٨) إلى نية كسائر ما أمر باجتنابه في عباداته (٩)

والثاني : أنه لما طهر (١٠) ما أصابته النجاسة من الأرض والشوب بمرور السيل (١١) عليه وإصابة الماء له (١٢) علم أن القصد فيه غير معتبر ، وأن النية في إزالته غير واجبة .

(١) في أ ، س ، م' : (لايجوز) بدون واو .

(٢) في المختصر : (بغير نية) .

(٣) في س ، م' (قال وهما) .

(٤) انظر مختصر المزني ٢ .

(٥) (كما قال الطهارة ضربان من نجس وحدث ، فأما طهارة النجس فلا تفتقر إلى نية) ساقطة من أصل س ومثبته ومصححة في الحاشية .

(٦) قال النووي : ونقل صاحب الحاوي والبيهقي في شرح السنة إجماع المسلمين عليه ، وحكى الخراسانيون وصاحب الشامل وجهاً أنه يفتقر إلى النية ، وحكاه القاضي حسين وصاحب الشامل والتتمة عن ابن سريج وأبي سهل المعلوكي ، وقيل لا يصح عن ابن سريج ، قال إمام الحرمين غلط من نسب إلى ابن سريج .

انظر : شرح السنة ٤٠٣/١ ، المجموع ٣١١/١ ، المطلب العالي ل ١١٦٩ .

(٧) المراد بذلك : أن المأمور به في إزالة النجاسة ترك ما طراً عليه مما لم يكن وليس المطلوب تحصيل شيء بخلاف الوضوء وشبهه ، فإن المأمور به إيجاد فعل لم يكن ، فصارت إزالة النجاسة كترك الزنا واللواط فإنها لا تفتقر إلى نية .

انظر : المجموع ٣١٠/١ .

(٨) في أ (لايفتقر) ، وفي ج غير منقوطة (لايفتقر) .

(٩) في م' (عبادته) .

(١٠) في م' ، ح ، س (ظهر) لكن في س يوجد علامة تشير إلى حذف النقطة .

(١١) (عليه) ساقطة من م' .

(١٢) (له) ساقطة من س ، م' .

فأما طهارة الحدث فلا تصح إلا بنية ^(١) سواء كانت بمائع كالوضوء والغسل ،
أو بجامد كالتراب . ^(٢)

وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وجمهور أهل الحجاز . ^(٣)
وقال الأوزاعي ، والحسن بن صالح الكوفي ^(٤) : تصح ^(٥) بغير نية سواء كانت بمائع
أو جامد . ^(٦)

وقال أبو حنيفة ^(٧) وسفيان الثوري : ^(٨) الطهارة بالماء لا تغتفر إلى نية والتيمم

- (١) في س ، م : (إلا بالنية) .
(٢) يعني في التيمم الذي يستعمل بدلاً عن الماء في الوضوء والغسل .
(٣) انظر الأم : ٢٩/١ ، المذهب ٢١/١ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ، بداية المجتهد ٩/١ ،
الكافي ١٦٤/١ ، العمدة ٣٤ ، كافي المبتدي ١٢ .
وممن قال بهذا القول أيضاً الزهري وربيعة شيخ مالك والليث بن سعد وأبو ثور
وأبو عبيد ، وداود .
انظر : المجموع ٣١٢/١ ، المحلى ٧٤/١ ، المغني ٩١/١ ، البناية ١٧٤/١ ، نيل
الأوطار ١٦٣/١ .
(٤) الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي ، الفقيه ، أبو عبد الله
أحد الأعلام ، روى عن سماك ، وعمرو بن دينار ، وقيس بن مسلم ، وعنه يحيى
ابن آدم ، وأحمد بن يونس ، وعلي بن الجعد ، صدوق عابد ، قال أبو حاتم : ثقة
حافظ متقن ، وقال النسائي ثقة .
ولد سنة ١٠٠ هـ ، وتوفي سنة ١٦٧ هـ ، وقيل سنة ١٦٩ هـ .
انظر : التاريخ الكبير ٢٩٥/٢ ، تهذيب الكمال ١٧٧/٦ ، الضعفاء للمقيلبي
٢٢٩/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧٥/٦ ، طبقات خليفة ١٦٨ ، طبقات الحفاظ ٩٨ ، الكامل
لابن عدي ٧٢٢/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٧٠ .
(٥) في م ، ح (يصح) .
(٦) للأوزاعي في افتقار التيمم إلى نية روايتان : إحداهما : كقول الحسن ، والثانية
كقول أبي حنيفة .
انظر : حلية العلماء ١٠٩/١ ، المحلى ٧٣/١ ، المجموع ٢١٣/١ .
(٧) وقال زفر من الحنفية أن التيمم لا يغتفر إلى نية .
انظر : الهداية ١٢/١ ، ٢٦ ، المختار ٩/١ ، ٢٠ ، الكتاب ١٠/١ ، ٢٢ .
(٨) انظر : البحر ٣٤ ب ، التهذيب ٢٠ ب .

بالترايب يغتفر إلى نية .

استدلالا بقوله تعالى : " يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (١) الآية .

فأمر بغسل هذه الأعضاء ، ولم يذكر النية ، وفي إيجابها ما يخرج الغسل (٢) المذكور في الآية أن يتعلق به جواز الصلاة .
وذلك نسخ (٣) ؛ لأنه لإبطال حكمه ، وفي إجماع الأمة على أن آية الطهارة غير منسوخة ما يوجب منع الزيادة عليها . (٤)

وبما روي أن أعرابيا قال : كيف أتوضأ يا رسول الله فقال : " توضأ (٥) كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك وامسح برأسك واغسل رجلك " (٦)

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) في أَمَ ، ح ، س : (الفعل) .

(٣) في أ ، س ، (قبيح) .

(٤) فالزيادة على النص نسخ ، لأنها غيرت حكم المزيد عليه ، فيصبح غير مجزي في صحة الصلاة غسل الأعضاء المذكورة في الآية بعد أن كان مجزئاً ، والإجماع قائم على أن الآية غير منسوخة فليست النية بفريضة .

(٥) في س ، م : (توض) .

(٦) أخرجه أصحاب السنن والطبراني في معجمه الكبير عن رفاع بن رافع باللفظ مختلف .

ولفظ الطبراني : عن رفاع بن رافع كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل فدخل المسجد ، فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وعليك ، ارجع فصل فإنك لم تصل " قال : فرجع فمضى ، فجعل يرمق صلاته لا يدري ما يعيب منها ، فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ارجع فصل فإنك لم تصل " وقال : وذكر إما مرتين ، وإما ثلاثاً ، فقال الرجل : ما أدري ما عبت علي قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله بغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله " قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح .

- فأحاله^(١) على ماتضمنته الآية من غسل هذه الأجزاء دون النية .
- قالوا : ولأنها طهارة بالماء فوجب أن لا تقتصر إلى نية إزالة النجاسة .
- قالوا : ولأنه أصل يستباح به الصلاة ، فوجب أن لا يقتصر إلى نية كستر العورة^(٢)
- قالوا : ولأن النية لو كانت من شرط صحة الطهارة لماصح غسل الذميمة من الحيض ولما استباح الزوج المسلم وطأها .^(٣)
- وفي إجماعهم على صحة غسلها وجواز وطئها دليل على أن النية ليست شرطاً في صحة طهارتها .^{(٤)(٥)}
- ودليلنا قوله تعالى : " وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ " ^(٦)
- فأمر بالإخلاص^(٧) في العبادة ، والإخلاص^(٨) عمل القلب .
- وقال تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " ^(٩) الآية .
- ومنها دليلان :
- أحدهما : أن قوله " فاغسلوا وجوهكم " يعني للصلاة^(١٠) ، فحذف ذكرها^(١١)
-
- == انظر : سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم عليه في الركوع والسجود ٢٢٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى ١٥٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ماجاء في وصف الصلاة ١٨٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الافتتاح - باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع ١٩٣/٢ ، معجم الطبراني ٣٨/٥ ، مجمع الزوائد ١٠٤/٢ .
- (١) في أ ، م ، س : (فأجابه) .
- (٢) (ولأنه أصل يستباح به الصلاة فوجب أن لا يقتصر إلى نية كستر العورة) ، ساقطة من م .
- (٣) في ج (وطئها) وفي س ، م : (وطئها) .
- (٤) في م ، س : (الطهارة) .
- (٥) انظر الأدلة : رؤوس المسائل ١٠٤ ، بدائع الصنائع ١٩/١ ، البشاية ١٧٤/١ ، تبیین الحقائق ٥/١ ، المبسوط ٧٢/١ ، فتح باب العناية ٤٦/١ .
- (٦) سورة البينة ، آية (٥) .
- (٧) في م ، س : (فأمروا) .
- (٨) في م ، ح : (فالإخلاص) .
- (٩) سورة المائدة ، آية (٦) .
- (١٠) (الآية ، ومنها دليلان : أحدهما : أن قوله " فاغسلوا وجوهكم يعني للصلاة) ساقطة من م ، ح .
- (١١) في م : (ذكره) ، وفي ح : (ذكر) .

اكتفاء (١) بما (٢) تقدم منه .

كما يقال : إذا رأيت الأمير فقم ، يعني للأمير ، وإذا رأيت الأسد فتأهب (٣)
ومثله قوله تعالى : " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا " (٤) يعني للسرقة
والشاني : أن قوله تعالى (٥) : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا " (٦)

يعني (٧) قبل قيامكم فاغسلوا وجوهكم لإرادة الصلاة .

ومن السنة : ما رواه الشافعي عن سفيان عن يحيى بن سعيد (٨) عن محمد بن إبراهيم التيمي (٩)

(١) (اکتفاء) ساقطة من ح ، م .

(٢) في ح (بالهاء) ، في م (لما) .

(٣) في م ، ح : (فقم هب) .

(٤) سورة المائدة ، آية (٣٨) .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، س .

(٦) (فاغسلوا) ساقطة من ح .

(٧) (يعني) ساقط من م .

(٨) أبو سعيد : يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ، من أكابر أهل الحديث ، أجمعوا
على توثيقه وجلالته وإمامته ، ولي القضاء بالمدينة في زمن بني أمية ، وفي
العهد العباسي ولي قضاء الحيرة . توفي سنة ١٤٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢١/١١ ، تاريخ ابن معين ٦٤٤/٢ ، الجرح والتعديل ١٤٧/٩ ،
الجمع بين رجال الصحيحين ٥٦١/٢ ، تقريب التهذيب ٣٤٨/٢ ، الكاشف ٢٢٥/٣ . تاريخ
الثقات ٤٢١ ، الثقات ٥٢١/٥ - مرآة الجنان ٣١٦/١ .

(٩) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن بني تيم بن مرة بن كعب بن لؤي من علماء المدينة
مع سالم وشافع وكان جده الحارث بن خالد من أصحاب رسول الله المهاجرين وهو
ابن عم أبي بكر الصديق قال العقيلي : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : سمعت
أبي ذكر محمد بن إبراهيم التيمي فقال في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير
أو منكرة وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي ثقة ، وقال ابن سعد : ثقة كثير
الحديث ، قال في الميزان : من ثقات التابعين . توفي سنة ١٢١ هـ ، وقيل سنة ١١٩ هـ
انظر : التاريخ الكبير ٢٢/١ ، تهذيب التهذيب ٥/٩ ، الثقات ٣٨١/٥ ، الجرح
والتعديل ١٨٤/٧ ، شذرات الذهب ١٥٧/١ ، الضعفاء للعقيلي ٢٠/٤ ، طبقات خليفة ٢٥٦ ،
الكامل لابن عدي ٢١٤٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٤٥/٣ .

عن علقمة بن وقاص (١) الليثي (٢) قال : سمعت عمر (٣) بن الخطاب رضي الله عنه (٤) على المنبر يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما الأعمال بالنيات ولكل (٥) امرئ ما سعى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى ما هاجر إليه ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته إلى ما هاجر إليه " (٦).

(١) علقمة بن وقاص بن محصن بن كلفة الليثي المدني . روى عن عمر وابن عمر ، وعمر بن العاص ومعاوية وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الله وعمرو ، والزهري وآخرون .

قال النسائي ثقة ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، ذكره ابن منبذة في الصحابة ، وذكره القاضي أبو أحمد في التابعين . مات في عهد عبد الملك ابن مروان سنة ٨٦ هـ .

انظر : أسد الغابة ٥٨٥/٣ ، الاستيعاب ١٢٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨١/٧ ، تذكرة الحفاظ ٥٣/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٤١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦١/٤ ، طبقات ابن سعد ٦٠/٥ ، الكامل ١٠٦/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٧ .

(٢) في م' ، س (الليثي) .

(٣) في م' ، س : (ابن الخطاب) ساقطة .

(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) المشهور من الروايات " وإنما لكل امرئ ما سعى " ، وما ذكره الماوردي يوافق رواية للبخاري بلفظ " الأعمال بالنية ولكل امرئ ما سعى ما سعى " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الإيمان - باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ٢١/١ .

(٦) هذا الحديث صحيح مشهور أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي ، والحميدي والبيهقي وابن الجارود . . . وغيرهم .

قال النووي : " وهو حديث عظيم ، أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام بل هو أعظمها " .

قال السيوطي : " واتفق الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وابن مهدي ، وابن المديني وأبو داود ، والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم ، ومنهم من قال أربعة " .

وذكر غير واحد أنه روي عن الشافعي أنه قال : هذا الحديث ثلث العلم ويدخل في سبعين باباً من الفقه .

انظر : مسند الحميدي ١٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٥/١ ، ٤٣ ، صحيح البخاري : كيف كان بدء الوحي ٢/١ ، كتاب الإيمان : باب ما جاء أن الأعمال بالنية ٢١/١ ، كتاب النكاح : باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة ٤/٧ ==

والدلالة فيه ^(١) من وجهين :

أحدهما : قوله : " إنما الأعمال بالنيات " .

ولم يرد بذلك إثبات وجودها ؛ لأنها قد توجد بغير نية ، وإنما المراد إثبات حكمها . (٢)

والثاني : قوله : " وإنما لامريء مانوى " . (٣)

فكان ^(٤) دليل خطابه أن ليس له مالم ينوه ،

على أن قوله ^(٥) " إنما " هي موقوفة في اللغة لإثبات ما اتصل بها ^(٦) ونفسي ما انفصل عنها . (٧)

= كتاب مناقب الأنصار : باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ٧٣/٥ ، كتاب الأيمان والنذور : باب النية في الأيمان ١٧٥/٨ ، باب في ترك الحيل ٢٩/٩ . صحيح مسلم : كتاب الامارة - باب قوله صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنية " ١٥١٥/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطلاق - باب فيما عني به الطلاق والنيات ٢٦٢/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الزهد - باب النية ٤١٣/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الجهاد - باب ما جاء من يقاتل رياء وللدنيا ١٠٠/٣ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب النية في الوضوء ٥٨/١ ، المنتقى لابن الجارود ٢١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النية في الطهارة الحكمية ٤١/١ ، الأشباه والنظائر ٩ ، المجموع ٣١١/١ ، جامع العلوم والحكم ٥ .

(١) في أ (والدلالة منه وجهين) ، وفي م ، س : (والدلالة به من وجهين) .
(٢) قال النووي : (لأن لفظة إنما للحصر ، وليس المراد صورة العمل ، فإنها توجد بلا نية " .

انظر : المجموع ٣١٣/١ .

(٣) وهذا اللفظ موافق للفظ البخاري في كتاب النكاح " العمل بالنية ، وإنما لامريء مانوى " وللغزة في كتاب الأيمان ، وباب ترك الحيل " الأعمال بالنية وإنما لامريء مانوى " ، وفي م ، س (إنما) .

(٤) في أ ، م ، م ، م ، س : (فكل) .

(٥) في أ ، م ، م ، م ، س : (قولهم) .

(٦) في م : (به) .

(٧) قال النحاة : إن " إنما " تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفيًا لما سواه .

انظر : المفتاح ١٢٦ ، الإيضاح ٢١٦/١ .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقبل الله قولاً إلا بعمل ، ولا قولاً ولا عملاً (١) إلا بنية " . (٢)

وروي عنه صلى الله عليه وسلم (٣) أنه قال (٤) " إن الله تعالى لا ينظر إلى أعمالكم ولكن (٥) ينظر إلى نياتكم " . (٦)

ثم الدليل من طريق المعنى: أنها طهارة من (٧) حدث فوجب أن تفتقر إلى النية كالتييم .

(١) في أ ، ح : (ولا قولاً وعملاً) ، في م ، س : (ولا قول ولا عمل) .
(٢) ذكره ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم فقال : وبإسناد ضعيف عن ابن مسعود قال : " لا ينفع قول إلا بعمل ، ولا ينفع قول ولا عمل إلا بنية ، ولا ينفع قول ولا عمل ولا نية إلا بما وافق السنة " وقال ابن حجر في التلخيص : وروينا في السنة لأبي قاسم اللالكائي ، من طريق يحيى بن سليم من أبي حيان البصري سمعت الحسن يعني البصري يقول : لا يملح قول إلا بعمل ، ولا يملح قول وعملاً إلا بنية ، ولا يملح قول وعمل ونية إلا بمتابعة السنة " ، ومن طريق وقاء بن إياس عن سعيد بن جبير نحوه ، وهذان الأثران موقوفان وروى ابن عساكر الأول في أماليه من حديث أبان وهو ابن عياش عن أنس نحوه ، وأبان متروك .

انظر : جامع العلوم والحكم ١٠ ، تلخيص الحبير ١٥٠/١ .

(٣) في م ، س : (عليه السلام) .

(٤) (أنه قال) ساقطة من م .

(٥) في م ، س : (لكن) بدون واو .

(٦) لم أجد بهذا اللفظ ، وروى أحمد ومسلم وابن ماجه ، من أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " وفي لفظ لمسلم : " إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ، ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم " .

ولعل الحديث الذي ذكره الماوردي فيه سقط أو تحريف ، لأن رواية من ذكرت تعارضه .

انظر : مستند الإمام أحمد ٢/٢٨٥ ، ٥٣٩ ، صحيح مسلم : كتاب البر والطاعة - باب تحريم ظلم المسلم ٤/١٩٨٧ ، سنن ابن ماجه : كتاب الزهد - باب القناعة

١٣٨٨/٢ .

(٧) في أ ، س ، م : (عن) .

فإن قيل قياس الوضوء على التيمم غير جائز ؛ لأن الوضوء أصل^(١) والتيمم فرع^(٢) ، ولا يجوز^(٣) أن يؤخذ حكم الأصل من الفرع .
 قيل : ^(٤) التيمم بدل من الوضوء ، وليس بفرع له ؛ لأن فرع الأصل ما كان ^(٥) حكمه مأخوذاً ^(٦) من ذلك الأصل ، وليس حكم التيمم مأخوذاً من الوضوء ، وليس يمتنع أن يكون حكم المبدل ^(٧) مأخوذاً من بدله ^(٨) إذا كان البديل مجعاً ^(٩) على حكمه .
 ولأنها عبادة ترجع ^(١٠) في حال العذر ^(١١) إلى شرطها ^(١٢) فوجب أن تكون النية من شرطها ^(١٣) كالملة .

فإن منعوا أن يكون الوضوء عبادة ^(١٤) ، كان نزاعاً ^(١٥) مطرحاً ^(١٦) ؛
 لأن العبادة ماورد التعبد به قربة لله ، وهذه صفة الوضوء .
 على أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ^(١٧) قال : " الوضوء شطر الإيمان " ^(١٨)

- (١) لأنه متقدم في المشروعية ، وهو أصل في رفع الحدث في الطهارة .
- (٢) لأنه متأخر في المشروعية وشرع بدلا عن الوضوء في حالة الحدث الأصغر .
- (٣) في ح : (فلا يجوز) .
- (٤) في س : (قبل) .
- (٥) في ، أ ، م ، س : (ما يكون) .
- (٦) في ح : (موجودا) .
- (٧) في م ، س : (البديل) .
- (٨) في م ، س : (مبدله) .
- (٩) في م ، ح : (مجتمعا) .
- (١٠) في م ، س : (يرجع) .
- (١١) في م ، س : (العدد) .
- (١٢) في م ، ح : (شرطها) .
- (١٣) في أ : (شرطها) .
- (١٤) في س : (عناده) .
- (١٥) في أ ، س ، م : (مراعاة) .
- (١٦) في أ ، م ، س : (مطروحا) .
- (١٧) (أنه) ساقطة من أ .

(١٨) هذا جزء من حديث أخرجه الترمذي - بلفظه - عن أبي مالك الأشعري ، وابن ماجه بلفظ " إسباغ الوضوء شطر الإيمان " وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
 انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء شطر الإيمان
 ١٠٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الدعوات ١٩٦/٥ ، ١٩٧ .



وما كانت هذه حالته (١) فمن المحال أن لا تكون (٢) عبادة .
ولأن كل عمل كانت النية شرطاً في بدله كانت النية شرطاً في مبدله كالكفارات .
ولأن كل ما (٣) افتقر نفعه (٤) إلى النية (٥) افتقر فرضه إلى النية كالمسحاة
والصوم (٦)
وبيانه : أن أبا حنيفة أوجب النية في تجديد الوضوء* ، فافتضى أن تجب (٧) النية
في فرضه .
وأما الجواب عن استدلالهم بالآية (٨) : فهو أن وجهي استدلالنا منها (٩) يمنع (١٠)
من الاستدلال علينا بها .
وأما الجواب عن استدلالهم بحديث الأعرابي فهو : أن (١١) قوله " توضع كما أمرك
الله " وقد ثبت بما ذكرنا أن الله تعالى (١٢) قد أمر بالنية - دليل على أن أمر
الأعرابي متضمن للنية . (١٣)

-
- (١) في أ (حاله) .
(٢) في أ ، م ، س : (لا يكون) ، وفي ح غير منقوطة .
(٣) في م ، ح : (كلما) .
(٤) في م ، ح : (فعله) .
(٥) في م ، س : (نية) .
(٦) في م ، ح : (الصيام) .
(٧) في م : (أن يجب) وفي ح ، س غير منقوطة (يجب) .
(٨) (بالآية) ساقطة من أ .
(٩) (منها) ساقطة من م ، ح .
(١٠) في أ ، ح (ما يمنع) .
(١١) في أ : (أن في قوله) .
(١٢) (تعالى) ساقطة من س ، م .
(١٣) في أ (للآية) ، وفي ح (النية) .
* لم أجدهم هذا القول لأبي حنيفة ، والذي يفهم من كتبهم أن الوضوء إذا كان وسيلة
فقط كانت النية فيه مسنونة ، وإذا قصد به القربة كانت النية واجبة
ومعلوم أن تجديد الوضوء لا يكون إلا قربة فتجب فيه النية
انظر : بدائع الصالح ٩٠/١

سائر التروك بإيجاب النية فيه (١)، والقياس على الجملة دون المخصوص (٢) على أن المعنى في النجاسة أنها طهارة لا تتعدى (٣) محل (٤) موجبها ، والحدث يتعدى محل موجب (٥) كالتيمم .

وأما الجواب عن قياسهم على ستر العورة فمن وجهين :

أحدهما : أن ستر العورة لا يختص (٦) بالصلاة لأنه واجب في الصلاة وغير الصلاة ، وليس كذلك الطهارة لاختصاصها بالصلاة .

والثاني : أن ستر العورة للصلاة مقارن للصلاة من أولها إلى آخرها فاكتفي بنية الصلاة كاستقبال القبلة ، وليس كذلك حال الوضوء .

لأن فعله يتقدم الصلاة ، وإنما يستحب (٧) حكمه في الصلاة فلم يجزه بنية الصلاة (٨) .

وأما الجواب عن استدلالهم بطهارة الذمية فهو (٩) أن طهارتها غير مجزئة كذلك (١٠) ، ولزمها إعادة الطهارة (١١) إذا أسلمت ، وإنما أجزأ (١٢) غسلها

(١) وإنما كان الصوم كذلك ؛ لأنه مقصود فيه الإمساك ، والإمساك فعل ، فوجب النية فيه لذلك .

(٢) في أ ، س : (المخصوص) .

(٣) في س : (ولا تتعدى) .

(٤) في م ، ح ، س : (إلى محل) .

(٥) (والحدث يتعدى محل موجب) ساقطة من م ، ح .

(٦) في أ : (لا تختص) .

(٧) في م ، ح (يستحب) ، وفي س : (استحب) .

(٨) أي أن نية الصلاة لا تنسحب على الوضوء ، فلا بدله من نية خاصة به .

(٩) (فهو) ساقطة من م .

(١٠) في م ، ح : (وكذلك لزمها) .

(١١) في س : (إعادة الطهارة للصلاة) .

(١٢) في م ، ح : (أجزأ) .

في حق الزوج ؛ لأن حق الزوج مضيق ، وفي منعه من وطئها إلا بعد إسلامها تفويت لحقه ، ومنع من تزويج^(١) أهل الذمة ، فصارت كالمجنونة التي يستبيح زوجها وطأها^(٢) إذا اغتسلت في جنونها بغير نية للضرورة الداعية ، ولو أفاقت لم يجز وطؤها^(٣) إذا اغتسلت إلا بنية ، وكذلك الذمية يجوز [وطؤها]^(٤) إذا اغتسلت من حيضها بغير نية ولو أسلمت لم يجز [وطؤها]^(٥) إذا اغتسلت إلا بنية^(٦)

فصل (٧)

فإذا ثبت وجوب النية في طهارة الحدث فقد ينقسم ثلاثة أقسام :

وضوء ، وغسل ، وتيمم .

وقد مضى الكلام في وجوب النية^(٨) في الوضوء والتيمم .

فأما الغسل فقد ينقسم ثلاثة أقسام :

فرض على الأعيان ، وفرض على الكفاية ، ومسنون .

فأما فرض الأعيان فثلاثة :

غسل الجنابة ، وغسل الحيض ، وغسل النفاس .

والنية فيها مستحقة* ، لأنه لما وجبت النية في الطهارة الصغرى كان وجوبها

في الطهارة الكبرى أولى .

فأما المسنون : فغسل الجمعة ، والعيدين ، وما يستوفي^(٩) عدده في موضعه .

(١) في س : (تروح) .

(٢) في س : (وطئها) .

(٣) (إذا اغتسلت في جنونها بغير نية للضرورة الداعية ، ولو أفاقت لم يجز وطؤها) ساقطة من س .

(٤) (٥) في أ ، ج ، س : (وطئها) .

(٦) انظر : البحر ٣٥ أ ، المجموع ٣١٥/١ .

(٧) (فصل) ساقطة من س .

(٨) في س تكرار : (وقد مضى الكلام في وجوب النية في طهارة الحدث ، فقد ينقسم ثلاثة أقسام وضوء وغسل وتيمم وقد مضى الكلام في وجوب النية في الوضوء

والتيمم) .

(٩) في ج : (وما يستوفى) . ويقصد ما يأتي بيانه في موضعه .

* المستحق ، هو الذي يجب أن يفعل على الوجه الذي أمر به المولى .

فالنية مستحقة فيه ليمتاز بها عما ليس بعبادة من الغسل ؛ ولأن كل عبادة كانت النية مستحقة في فرضها كانت النية مستحقة في نفلها كالملاة والميام .

وأما فرض الكفاية : فغسل الموتى .

فالظاهر (١) من مذهب الشافعي رضي الله عنه (٢) أنه يجزيء بغير نية ؛ لأن المزني نقل عنه في جامع الكبير أن المسلم إذا مات وله زوجة ذمية كرهت أن تغسله فلو غسلته أجزأ . (٣)

فلو (٤) كانت النية عنده شرطاً في جواز غسله لما جاز أن تغسله الذمية ؛ لأن النية من الذمية لاتصح ، فدل ذلك من مذهبه على أن النية في غسل (٥) الميت غير مستحقة . (٦)

ودليل ذلك : أن فعل الطهارة إذا كان مستحقاً في بدن الغير سقطت النية (٧) عن فاعل التطهير كالزوج إذا استحق غسل زوجته المجنونة من حیضها ليستبيح (٨) [وطأها] (٩) سقطت عنه النية في غسلها .

وذهب بعض أصحابنا إلى وجوب النية في غسل الميت كوجوبها في غسل الحي

(١) في ح : (فالظاهر) .

(٢) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٣) في س : (أجزاء) .

(٤) في س (ولو) .

(٥) (في غسل) ساقطة من س .

(٦) في النية في غسل الميت وجهان : أحدهما : لا يحتاج إليها ، والثاني أن النية شرط .

ومصح الوجه الثاني : البندنجي والرويانى والرافعي والنووي ، وذكر النووي أن الماوردي صححه في باب غسل الميت .

انظر : المذهب ١/١٣٥ ، المجموع ٥/١٦٤ ، منهاج الطالبين ٢٣ ، الإقناع ١/١٨٤ ، رحمة الأمة ١/٦٨ ، كفاية الأخيار ١/١٠١ .

(٧) في أ س : (سقطت عنه النية) .

(٨) في س : (يستبيح) .

(٩) في أ ، م ، س ، ح : (وطأها) .

وهو الصحيح عندي . (١)

لأن غسل الأبدان إذا استحق تعبدًا لله تعالى (٢) استحققت النية فيه كالجنابة والحيف ، ولو كان غسل الميت لا يستحق فيه النية لما وجب غسل الغريق لو وصل الماء إلى جسده ، وفي استحقاق غسله بعد وصول الماء إلى جسده (٣) دليل على استحقاق النية المفقودة في الغسل (٤) الأول .

فأما غسل الزوج امرأته المجنونة ، فإنما سقطت النية عنه لأنه غسلها في حق نفسه ، ألا ترى أنه لو لم يرد إصابتها لما وجب غسلها ، وليس كذلك غسل الميت ؛ لأنه (٥) قد استحق تعبدًا لله جل جلاله (٦) والله أعلم . (٧)

(١) وصححه أيضا المتولي والفوراني .

انظر : تنمة الإبانة ل ٢٧ ب ، المجموع ١٦٤/٥ .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) (وفي استحقاق غسله بعد وصول الماء إلى جسده .) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (العسل) .

(٥) (قد) ساقطة من م .

(٦) في س : (عزوجل) .

(٧) والله أعلم (ساقطة من م ، ح ، س .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن (٢) توفاً لناقلة أو لقراءة مصحف ، أو لجنابة
أو لسجود قرآن أجزاء (٣) أن يطلي (٤) به الغريفة (٥)

وهذا صحيح .

والكلام في هذه المسألة يشتمل على أربعة فصول :

أحدهما : في محل النية .

والثاني : في زمان النية .

والثالث : في كيفية النية .

والرابع : فيمن تصح (٦) منه النية .

فأما الفصل الأول : وهو محل النية فهو القلب . (٧)

لأنها مشتقة من الإناء (٨) لافتصاصها بإناء (٩) أعضاء الجسد وهو القلب (١٠)

فالنية اعتقاد بالقلب . (١١)

(١) في م ، ح (رضي الله عنه) ، وفي آ ساقطة .

(٢) في المختصر : (وإذا) .

(٣) في المختصر : (أجزاء) .

(٤) في المختصر : (وإن طلى به) .

(٥) انظر مختصر المزني ٢ .

(٦) في ح : (يصح) .

(٧) انظر : مغني المحتاج ٤٧/١ ، حاشية الجمل ١٣/١ ، فتح الجواد ٣٢/١ .

(٨) في أ (الناء) ، في س (آناء) .

(٩) في أ (ساءنا) .

(١٠) نقله ابن الرفعة عن الماوردي .

انظر : المطلب العالي ل ١٦٨ ب .

(١١) في م ، ح (فالنية اعتقاد بالقلب واعتقاد وذكر باللسان) .

وقال (١) أبو عبد الله الزبيرى (٢) من أصحابنا : النية (٣) اعتقاد بالقلب وذكر باللسان ، ليظهر بلسانه ما اعتقده (٤) بقلبه فيكون على كمال من (٥) نيته وثقة من اعتقاده . (٦)

وهذا لوجه (٧) له : لأن القول لما اختص باللسان لم (٨) يلزم (٩) اعتقاده بالقلب وجب أن تكون النية إذا اختتم بالقلب أن (١٠) لا يلزم ذكرها باللسان . فعلى هذا لو ذكر النية بلسانه ، ولم يعتقدها بقلبه لم تجزه (١١) على المذهبين معا .

(١) (وقال) ساقطة من م ، ح .
(٢) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر ابن الزبير بن العوام الأسدي الزبيرى ، إمام أهل البصرة في زمانه ، كان حافظاً للمذهب عالماً بالأنساب سمع الحديث من جماعات وروى عنه جماعات . ، وكان أعمى .
من مؤلفاته : الهداية ، الكافي في الفقه ، كتاب الأمان ، النية ، كتاب الاستشارة والاستخارة ، كتاب ستر العورة ، كتاب ريادة المتعلم .
توفي سنة ٣١٧ هـ ، وقيل سنة ٣٢٠ هـ .
انظر : طبقات السبكي الكبرى ٢/٢٢٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٥٤ ، طبقات الشيرازي ١١٧ ، الفهرست ٢٩٩ ، نكت الهميان ١٥٣ ، وفيات الأعيان ٢/٣١٣ .

- (٣) (النية) ساقطة من س .
(٤) في م ، ح : (ما اعتقد) .
(٥) (من) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (أمر) .
(٦) انظر : البحر ٣٦ أ .
(٧) في س : (وهذه الأوجه) .
(٨) في م ، ح : (ولم) .
(٩) في س : (لم يلزمه) .
(١٠) (أن) ساقطة من م .
(١١) في م : (يجزه) ، وفي ح ، س غير منقوطة (يحزه) .

ولو (١) اعتقد النية بقلبه وذكرها (٢) بلسانه أجزاء على المذهبين جميعاً
وكان ذلك أكمل أحواله . (٣) (٤)

ولو اعتقد النية بقلبه ولم يذكرها بلسانه أجزاء على مذهب الشافعي
ولم يجزه على مذهب الزبيري .

فصل (٥)

وأما الفصل الثاني : وهو زمان النية .

فهو عند ابتداء الطهارة ، فإن كانت غسلاً فعند أول إفاضة الماء على جسده ، فإن
نوى بعد أن غسل بعض جسده أجزاءه (٦) النية (٧) لكن عليه أن (٨) يعيد غسل
ماغسله قبل نيته (٩) ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه في الفصل لا يستحق عليه (١٠)
الابتداء بمحل من جسده (١١) ، وكل موضع في جواز الابتداء بغسله (١٢) جائز
فجاز أن ينوي عند غسله ، ولا يعتد بما غسله من قبله .
وإن كان وضوءاً (١٣) فالواجب عليه أن ينوي عند غسل وجهه (١٤) .

-
- (١) في س : (وإن) .
(٢) في أ (ولو يذكرها) .
(٣) (ولو اعتقد النية بقلبه ، وذكرها بلسانه أجزاء على المذهبين جميعاً وكان
ذلك أكمل أحواله) ساقطة من م ، ح .
(٤) انظر : المهذب ٢١/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، المجموع ٣١٦/١ ، المقنع ل ٣ أ .
(٥) (فصل) ساقطة من س .
(٦) في س : (أجزاء) .
(٧) (النية) ساقطة من س .
(٨) (عليه أن) ساقطة من أ ، س .
(٩) انظر : شرح المنهاج بهامش حاشية الجمل ١٦٠/١ ، شرح المحلي على المنهاج
٦٦/١ ، شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع ٧٨/١ .
(١٠) (عليه) ساقطة من أ .
(١١) في س : (من جسده) .
(١٢) في أ : (لغسله) .
(١٣) في أ ، س : (وضوء) .
(١٤) (وجهه) ساقطة من م .

لأن المستحق عليه الاستداء بوجهه (١) (٢)، ومن حكم العبادة أن تكون النية منوطة بأولها ، ما خلا العموم المخصوص بالشرع . (٣)
وإذا كان كذلك فله في النية أربعة أحوال :

- أحدها : حال استحباب .
- والثانية : حال جواز .
- والثالثة : حال فساد .
- والرابعة : حال اختلاف .

فأما الحال الأولى (٤) في الاستحباب :

فهو أن يستديء بالنية عند غسل كفيه (٥) ويستديمها ذكراً إلى غسل وجهه ، ثم عليه بعد الوجه أن يستديمها حكماً (٦) ، وليس عليه أن يستديمها ذكراً واستدامتها ذكراً : أن يكون مستحباً (٧) لذكرها واعتقادها ، فإن أخل بها ناسياً

(١) في س (بوجه) .

(٢) انظر : فتح العزيز ٣١٦/١ ، الإقناع للماوردي ٢٣ ، نهاية المحتاج ١٥٠/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ .

(٣) فإنه تبين فيه النية من الليل ، لأن الصوم يعسر أن تطبق النية على أول جزء من أجزائه ، وجاء تخصيصه في قوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " رواه أبو داود والترمذي .

(٤) في أ (الأول) ، وفي س (الأول) .

(٥) حال الاستحباب هو أن ينوي عند أول الوضوء ، ويفهم من كلام الماوردي أن أول الوضوء غسل الكفين ، مع أنه ذكر في باب سنة الوضوء أن أول الوضوء التسمية وذكر النووي في المجموع أن أول الوضوء التسمية ، وتعقبه الأذري فقال : إن أول الوضوء السواك ، وهو قبل التسمية ، وأشار إلى ذلك الغزالي في الوسيط والماوردي في الإقناع ، لكن صرح الماوردي في الإقناع أن السنة قبل غسل الوجه أولها التسمية .

انظر : الإقناع للماوردي ٢٠ - ٢٣ ، الوسيط ٣٧٧/١ ، المجموع ٣١٨/١ ، هامش الأذري ٣١٨/١ .

(٦) انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، الإقناع ٣٤/١ .

(٧) في م ، ح : (مستحباً) .

أو عامداً لم يجزه ، وهذا لازم له في الوضوء إلى غسل الوجه . (١)
واستدامتها حكماً : أن يكون مستحباً لحكم نيته فلا يحدث نية تخالف (٢) ماتقـدم
من نيته .

وإن أخل بذكرها عامداً أو ناسياً جزاءً ، وهذا لازم له بعد غسل (٣) الوجه إلى
فراغه من طهارته . فإن استدامها ذكراً (٤) كان أكمل .

وأما (٥) الحال الثانية في الجواز :

فهو أن يبتدي بالنية عند غسل الوجه فيجزيه ، إن أخل بالنية فيما قبل
لأن ماتقدم الوجه في الوضوء من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مسنون وليس
بواجب ، وتركه لا يقدح في وضوئه (٦) ، فكذا (٧) ، ترك النية عنده (٨) لكن اختلف
أصحابنا فيما فعله ثم أحدث (٩) النية بعده هل يكون فاعلاً للمسنون منه (١٠) لمعتدلاً

(١) قال ابن الرفعة وفي كلام الماوردي أنه لازم له في الوضوء إلى غسل الوجه
نظر لأنه حتى بعد ذلك فيما إذا أقرنت النية بغسل الكفين أول الوضوء
أو المضمضة والاستنشاق ثم عزبت قبل غسل جزء من الوجه هل يكون كعزوبها بعد
غسل جزء من الوجه حتى يعتد بوضوئه أو لا يعتد به ثلاثة أوجه ، وبعد ذكر
الأوجه قال :

أما على رأي ابن الوكيل وأبي إسحاق فظاهر ، وأما على رأي ابن سريج وهو
الصحيح فلأن المعتبر عنده أن يقترن بغسل الوجه ، ولا يلزم من ذلك القول
بلزوم استصحابها ذكراً من حين نوى عند سنة من سنن الوضوء إلى أن يغسل جزءاً
من الوجه فإنه لو نوى عند غسل اليدين أو المضمضة أو الاستنشاق ثم مريـت
واقترنت بغسل الوجه كفاه ، ولهذا قال القفال فيما حكاه الروياني عنه أنه
ينوي مرتين عند غسل اليدين وعند غسل الوجه .

انظر : كفاية النبيه ل ٣١ ب . البحر ل ٣٦ ب .

(٢) في أ ، س : (بخلاف) .

(٣) (غسل) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في س : (ذاكرة) .

(٥) في م ، ح : (فأما) .

(٦) في أ : (في وضوء) ، وفي س : (وضوء) .

(٧) في أ : (فهذا) ، وفي س : (فهكذا) .

(٨) وهذا لا خلاف فيه في المذهب .

انظر : المجموع ٣١٩/١ .

(٩) في م ، ح : (ثم أحدث بعد) .

(١٠) (منه) ساقطة من م .

به من وضوئه (١) أم لا على وجهين : (٢)
 أحدهما : لا يكون (٣) فاعلاً لمسنونه ، ولا معتداً به من وضوئه (٤) ، لخلوه عن
 نية قارنته أو تقدمته . (٥)
 والوجه الثاني : أنه (٦) يكون فاعلاً للسنة معتداً به من الوضوء ، لأنه من
 جملة طهارة (٧) قد أتى (٨) بالنية لها في محلها .
 فلو نوى بعد أن غسل بعض وجهه (٩) انعقدت نيته ولزمه إعادة غسل (١٠) ما
 كان قد (١١) غسله كالجنب إذا نوى عند غسل بعض جسده . (١٢)
 وأما الحال الثالثة : في الفساد :

فهو أن ينوي بعد غسل الوجه فلا يجزيه لفساد نيته بتأخرها عن ابتداء
 وضوئه (١٣) ، وعليه أن يعيد غسل وجهه مبتدئاً بالنية به حتى تكون النية

- (١) في آ ، س : (وضوء) .
 (٢) ذكر النووي في هذا طريقان :
 أحدهما : وبه قال الجمهور أنه لا يعتد به من وضوئه ، ولا يثاب على فعل
 السنن التي قبل غسل الوجه ، لأنه عمل بلا نية فلم يصح كغيره .
 وممن قطع بهذا القاضي حسين ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والمتولي ،
 والبقوي .
 الطريق الثاني : وهو أنه على وجهين :
 وهو الذي ذكره الماوردي .
 انظر : روضة الطالبين ٤٧/١ ، المجموع ٣١٩/١ ، تنمة الإبانة ل ٣٣ ، التهذيب
 ل ٢٣ ، البحر ل ٣٦ به مغني المحتاج ٥٠/١ ، كفاية الأخيار ١٢/١ ، حاشية
 البيجوري على شرح ابن قاسم ٤٩/١ ، حاشية الشرقاوي ٤٩/١ .
 (٣) في آ ، م : (ألا يكون) .
 (٤) في آ ، س : (وضوء) ، وفي ح (وضوءه) .
 (٥) في م (أو قدمته) ، في س (وتقدمته) .
 (٦) في آ ، م ، ح : (أن) .
 (٧) في س : (الطهارة) .
 (٨) في س : (أتى) .
 (٩) في س (فلو نوى بعد غسل بعض الوجه) .
 (١٠) (غسل) ساقطة من آ .
 (١١) (قد) ساقطة من س .
 (١٢) انظر : المجموع ٣١٩/١ ، مغني المحتاج ٥٠/١ .
 (١٣) في ح ، س : (وضوءه) .

مقارنة لغسل (١) الوجه . (٢) (٣)

(٤) وأما الحال الرابعة في الاختلاف : (٥)

فهو أن ينوي قبل غسل وجهه ويخل (٦) بالنية عند (٧) غسل وجهه .
فإن نوى قبل أخذه في الوضوء من (٨) غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لم يجزه .
وإن نوى عند غسل كفيه أو عند المضمضة والاستنشاق فقد اختلف أصحابنا فـسـي
جواز ذلك على ثلاثة أوجه . (٩)

أحدها : وهو قول أبي حفص بن الوكيل . (١٠)

أنه يجزيه ، لأن غسل الكفين شروع في الوضوء ، فصارت النية موجودة عند ابتدائه .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي (١١)

(١) (لغسل) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، س ، م ، (لوجهه) .

(٣) انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٧/١ .

(٤) في م ، ح : (فأما) .

(٥) في م ، ح : (في اختلاف النية) .

(٦) في م ، ح : (ويخل) . ويقصد بالاخلال هنا إذا غاب عنه ذكر النية .

(٧) في س : (عن) .

(٨) في أ ، س : (في) .

(٩) قال النووي : وهي مشهورة عند الخراسانيين ، وذكرها من العراقيين الماوردي .

والأصح من هذه الأوجه أنه لا يصح وفوه ، صحه الغزالي والنووي .

انظر : الوسيط ٣٦٢/١ ، حلية العلماء ١٠٩/١ ، ١١٠ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ،

المجموع ٣٢٠/١ ، المطلب العالي ل ١٧٣ ب .

(١٠) أبو حفص عمر بن عبد الله بن موسى المعروف بابن الوكيل ، من أئمة أصحاب

الوجوه كان فقيهاً جليلاً من نظراء ابن سريج ، وهو من أصحاب الأنماط تفقه

عليه ، توفي ببغداد بعد العشرة وثلاثمائة .

انظر : طبقات السبكي الكبرى ٤٧٠/٣ ، طبقات الشيرازي ١١٩ ، طبقات الأسنوي

٥٣٨/٢ ، طبقات العبادي ٧١ ، طبقات ابن هداية الله ٥٨ .

(١١) واختاره الشيخ أبو نصر .

انظر : حلية العلماء ١١٠/١ .

أنه لايجزیه عند غسل كفيه ، لأنه غسل لايعتد به ، ويجزیه عند المضمضة والاستنشاق ، لأنهما في الوجه فصارت النية موجودة عند أخذه في تطهير الوجه .

والوجه الثالث : وهو قول أبي العباس بن سريج (١) أنه لايجزیه سواء نوى عند غسل كفيه أو (٢) عند المضمضة والاستنشاق حتى ينوي عند غسل الوجه ، لأن الوضوء قد يصح بغير مضمضة واستنشاق إلا أن يكون حين تمضمض واستنشاق أصاب الماء شيئاً من وجهه فيجزيه . (٣) لأنه يصير ناوياً عند غسل وجهه .

فصل

وأما الفصل الثالث : وهو كيفية النية . (٤)
فهو بالخيار بين أن ينوي (٥) أحد ثلاثة أشياء :
إما رفع الحدث (٦) ، أو استباحة الصلاة ، أو الطهارة لفعل ما لا يصح بغير طهارة
فأما القسم الأول : وهو أن ينوي رفع الحدث .

-
- (١) في م : (شريح) .
(٢) (أو) ساقطة من م .
(٣) قال الروياني : ومن الأصحاب من قال إن غسل شيئاً من ظاهر الوجه عند المضمضة أجزاءه ، ومن أصحابنا من قال لايجوز .
انظر : البحر ل ٣٦ ب .
(٤) في س : (النية فيه) .
(٥) في س : (ستوى) .
(٦) (أما رفع الحدث) ساقطة من م .
ويقصد برفع الحدث : رفع حكمه لأن الواقع لايرتفع .
انظر : المجموع ٣٢٣/١ ، مغنى المحتاج ٤٧/١ .

فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون متوضئاً .

والثاني : أن يكون مغتسلأ .

والثالث : أن يكون متيمماً .

فإن كان متوضئاً : أجزاءه أن ينوي رفع الحدث سواء عين (١) الحدث في نيته أو لم يعينه ، نوى رفع جميعها ، أو رفع أحدها .

وإنما أجزاءه أن ينوي رفع الحدث ، لأن الحدث (٢) هو المانع من الصلاة فإذا نوى رفعه زال ما كان مانعاً من الصلاة وأجزأه . (٣)

فلو كان به حدثان ، حدث من بول ، وحدث من نوم فنوى رفع أحدهما ارتفعاً (٤) لأنه لا يصح بقاء أحدهما مع ارتفاع الآخر .

(١) عين (ساقطة من م .

(٢) في أ ، م : (رفع الحدث) .

(٣) في م ، ح : (لأجزاءه) .

(٤) في هذه المسألة عدة وجوه :

أحدها : وهو أصحها عند الجمهور يصح وضوءه سواء نوى الأول أو غيره ،
وسواء نوى رفع حدث ونفي غيره أو لم يتعرض لنفي غيره .
والثاني : أن الحدث لا يرتفع ، فإن بقاء بعضه بقاء كله ، ولم ينو رفع
البعض .

والثالث : إن لم ينف ماعداه صح وإلا فلا ، لأن نيته حينئذ تتضمن رفع الحدث
وابقائه فصار كما لو قال : أرفع الحدث ولا أرفع الحدث .
والرابع : إن نوى رفع الأول صح وإلا فلا .
والخامس : إن نوى الأخير صح وإلا فلا .
وجميع ما سبق إذا كان الحدث المنوي واقعاً منه .

انظر : الوسيط ٣٦٢/١ ، فتح العزيز ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، الغاية القصوى ٢٠٤/١ ،
روضة الطالبين ٤٨/١ ، المجموع ٣٢٦/١ ، كفاية النبيه ل ٣٠ ب ، المطلب العالي
ل ١٧٤ ب .

فلو نوى رفع أحدهما على أن لا يرفع الآخر ففي صحة وضوئه (١) وارتفاع حدثه وجهان : (٢)

أحدهما : أن وضوءه باطل ، وحدثه باق ، لأنه لما شرط في نيته بقاء أحدهما الحديثين كان ذلك قاطعاً فيها ففسدت النية .

والوجه الثاني : أن وضوءه صحيح ، وحدثه مرتفع ، لأنه لما نوى (٣) رفع أحد الحديثين كان ذلك أقوى حكماً فبطل الشرط .

فلو كان به حدث من بول (٤) لا غير فنوى رفع الحدث (٥) من نوم (٦) ، ولم يكن قد أحدث عن نوم أجزاء (٧) ، لأن تعيين (٨) النية عن الحدث لا يلزم (٩) ، والنوم (١٠) حدث (١١) فصار نائياً رفع الحدث .

(١) في س : (وضوءه) .

(٢) انظر : حلية العلماء ١١٠/١ ، التهذيب ل ٢١ ب ، كفاية النبيه ل ٣١ أ .
وذكر المتولي فيه ثلاثة أوجه : الوجهان الذين ذكرهما الماوردي ، والثالث إن نوى رفع آخر الأحداث صح طهره ، وإن عين غيره لم يصح .
انظر : تنمة الابانة ل ٣٠ أ .

(٣) (نوى) ساقطة من م ، ح .

(٤) في آ ، س (من نوم) .

(٥) في م : (من حدث) ، وفي ح : (فنوى رفع حدث) .

(٦) في س : (من النوم) .

(٧) وهناك من فعل في هذه المسألة فقال : إن كان غالطاً صح وضوءه قطعاً ، قاله الرافعي والنووي وآخرون .

والمراد بالغلط : أن يعتقد أن الذي نواه هو الذي عليه فينس ماعليه .
ويعتقد أن عليه مانواه .

وذكر الشاشي وجهاً آخر أنه لا يصح ، وقال ليس بشيء .

أما إن كان عامداً فوجهان : أحدهما : لم يصح ، لأنه متلاعب بطهارته .
انظر : البحر ل ٣٧ ب ، الوسيط ٣٦٢/١ ، فتح العزيز ٣٢٠/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، مغني المحتاج ٤٧/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٥/١ ، حاشية الجمل ١٠٤/١ .

(٨) في آ (تعبير) .

(٩) في م ، ح : (لا تلزم) .

(١٠) (والنوم) مكررة في س .

(١١) في آ ، س : (حدوث) .

- وإن كان مغتسلًا فيحتاج أن ينوي رفع الحدث الأكبر .
فلو (١) نوى رفع الحدث ولم يذكر في نيته الأكبر أجزاء (٢) ،
لأن نيته تنصرف إلى حدثه الذي هو فيه .
فلو كان به (٣) حدثان أصغر وأكبر (٤) فاغتمل ونوى (٥) رفع الحدث .
فقد اختلف أصحابنا في الحدث الأصغر (٦) ، هل يسقط حكمه بالحدث الأكبر على وجهين : (٧)
أحدهما : قد سقط حكمه ، فعلى هذا لا يجزئ غسله عن حدثه الأكبر [والأصغر] (٨)
والوجه الثاني : أنه لا يسقط حدثه الأصغر .
فعلى هذا لا يجزئ غسله عن (٩) واحد من الحدثين لامتيازهما ، وأن إطلاق (١٠)
النية يحتمل التشريك بينهما .
فلو عين النية فنوى غسل الجنابة ، أو كانت امرأة فنوت غسل الحيض
أجزأهما (١١) ذلك . (١٢)
فلو كان جنبًا فنوى رفع الحدث الأصغر لم يجزه ، (١٣)

(١) في م ، ح (ولو) .
(٢) وحكى الغزالي وغيره وجهين أحدهما الجواز .
انظر : الوسيط ٤٢٨/١ ، روضة الطالبين ٨٧/١ ، المجموع ٣٢٢/١ .
(٣) (به) ساقطة من م ، ح .
(٤) في م : (أكبر وأصغر) .
(٥) في آ (فنوى) ، وفي س (منوى) .
(٦) في آ (الأكبر) .
(٧) انظر : المجموع ٣٢٢/١ ، حلية العلماء ١١١/١ .
(٨) (الأصغر) زيادة يقتضيها المعنى .
(٩) في م ، ح ، س : (من) .
(١٠) في آ ، س : (أطلق) .
(١١) في آ : (أجزاء) .
(١٢) وارتفع الحدثان الأكبر والأصغر معا .
(٣) وقال المتولي فيه وجهان .
انظر : تنمية الإبانة ل ٣١ آ .

ولو كان^(١) محدثاً فنوى رفع الحدث الأكبر أجزاءً^(٢) ،
لأنه يصح أن يرفع الأدنى^(٣) بالأعلى ، ولا يصح^(٤) أن يرفع الأعلى بالأدنى . (٥)

فإن كان متيمماً لم يجز أن ينوي رفع الحدث ، لأن حدثه لا يرتفع بالتيمم . (٦)
وهكذا (٧) المستحاضة ومن به سلس البول ، لا يجوز لهم أن ينووا رفع الحدث لأن حدثهم لا يرتفع .

وفيه وجه آخر لبعض أصحابنا أنه^(٨) يجوز للمتيمم والمستحاضة ومن به سلس البول أن ينووا^(٩) رفع الحدث ، لأن المقصود برفع الحدث استباحة الصلاة بطهارتهم^(١٠) .
وأما^(١١) القسم الثاني : وهو أن ينوي استباحة الصلاة فيجزيه . (١٢)
لأن الحدث مانع من استباحتها فصار استباحتها رفعاً للحدث .
وسواء كان متوضئاً أو مفتسلاً فليس عليه تعيين الصلاة التي يستبيح فعلها .
وسواء^(١٣) شوى استباحة الصلاة (١٤) كلها أو شوى استباحة صلاة بعينها^(١٥) .
سواء^(١٦) كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً ، لأن النفل لا يصح فعله بالحدث كالغرض .

-
- (١) في ح : (وإن كان) .
(٢) وذكر الروياني وجهاً أنه لا يجوز وضعفه .
انظر : البحر ل ٣٧ ب .
(٣) في س : (الأدنى) .
(٤) في أ : (فلا يصح) .
(٥) في أ ، م ، ح : (بأدني) .
(٦) وفي وجه أنه يجوز ، لأن التيمم يرفع الحدث في حق الفريضة الواحدة والنوافل لأنها مستباحة به ، ويحكى هذا الوجه عن ابن سريج ، وجعله ابن خيران قولاً للشافعي وقال النووي : وهو غريب ضعيف والصحيح أنه لا يجوز .
انظر : المذهب ٤٠/١ ، الوسيط ٤٤٥/١ ، فتح العزيز ٣٢٠/٢ ، المجموع ٢٢٠/٢ .
(٧) في س : (وهكذا) .
(٨) في م : (أن) .
(٩) في س : (أن ينوي) .
(١٠) في أ ، ح ، س : (استباحة الصلاة وهو لا قد يستبحو الصلاة بطهارتهم) .
(١١) في م ، ح : (فأما) .
(١٢) وفي وجه أنه لا يصح الوضوء بنية الاستباحة ، لأن الصلاة ونحوها ، قد تستباح مع بقاء الحدث بدليل التيمم ، وضعفه الرافعي .
انظر : فتح العزيز ٣٢١/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ .
(١٣) في س : (وسوى) .
(١٤) في ح : (الطلوات) .
(١٥) أي إذا نوى صلاة معينة كالظهر فإنه يصح لها ولغيرها .
انظر : مغني المحتاج ٤٨/١ .
(١٦) في س : (وسواء) .

فأما المتيمم ^(١) فقد اختلف أصحابنا هل يلزمه في نيته ^(٢) تعيين ^(٣) الصلاة التي يريد أن يستبجها بتيممه ^(٤) أم لا ملى وجهين : ^(٥)

أحدهما : لا يلزمه ذلك كالوضوء والغسل .

والوجه الثاني : يلزمه في النية أن يعين الصلاة التي تيمم ^(٦) لها ، لأن التيمم لما لم يرفع الحدث واختص بآداء فرض واحد من جميع الصلوات ^(٧) المفروضة مار شرطاً فيها ^(٨) فلزمه ^(٩) تعيينها ، إلا أن يريد التيمم لناقلة فيجوز أن لا ينوي تعيين ^(١٠) النية لها ، لأن النوافل لا تتعين .

فلو توضأ ^(١١) رجل لصلاة الظهر جاز أن يصليها وما شاء من الصلوات المفروضة والمسنونات مالم يحدث .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر حين أذكره عام الفتح ^(١٢) أنه صلى الخمس بوضوء واحد فقال له ^(١٣) عليه السلام " عمداً فعلت ذلك يا عمر " ^(١٤)

(١) في س : (التيمم) .

(٢) في س : (في بيته) .

(٣) في س : (تعين) .

(٤) في م ، ح : (تيممه) .

(٥) انظر : حلية العلماء ١/١٨٤ ، روضة الطالبين ١/١١٠ .

(٦) في م ، ح : (يتيمم لها) .

(٧) في أ (الصلاة) .

(٨) في م ، ح : (منها) .

(٩) في م ، ح : (فيلزمه) .

(١٠) في س : (تعين) .

(١١) في س : (فلو توضأ) .

(١٢) وكان في رمضان في السنة الثامنة للهجرة .

انظر : اتحاف الوري بأخبار أم القرى ١/٤٨٥ ، سمط النجوم العوالي ١٧٢/٢ .

(١٣) (له) ساقطة من أ .

(١٤) أخرجه عبد الرزاق وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والطحاوي عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر : فعلت شيئاً لم تكن تفعله ، قال : " عمداً فعلته يا عمر " اللفظ للنسائي .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب هل يتوضأ لكل صلاة ٥٥/١ ، مسند الإمام أحمد ٥/٣٥٠ ، ٣٥٨ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب جواز الصلوات =

فلو توضاً لملاة الظهر على أن لا يملئ به ماسواها من الملوأ (١) ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا : (٢)

أحدها : (٣) أن وضوءه صحيح ويملي به ماشاء من الملوأ ، لأن الحدث إذا ارتفع لملاة ارتفع لجميع الملوأ .

والوجه الثاني : أن وضوءه باطل وحدثه باق (٤) ، لأن حدثه إذا لم يرتفع لجميع الملوأ لم يرتفع لتلك الملاة .

والوجه الثالث : أن وضوءه يمح وحدثه يرتفع لتلك الملاة وحدها دون غيرها ، لأن الطهارة قد تمح (٥) أن تكون (٦) لملاة بعينها دون غيرها كالمستحاضة والمتميم والماسح على خفيه . (٧)

وأما (٨) القسم الثالث : وهو أن ينوي الطهارة لفعل ما لا يمح بغير طهارة . فجملة الأعمال التي يتطهر لها أنها على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يجب (٩) فيه الطهارة ، ولا يمح (١٠) فعله بغير طهارة كالطواف ،

=== كلها بوضوء واحد ٢٣٢/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يملئ الملوأ بوضوء واحد ٤٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يملئ الملوأ بوضوء واحد ٤٢/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - الوضوء لكل صلاة ٨٦/١ ، شرح معاني الآثار : في باب الوضوء هل يجب لكل صلاة ٤١/١ .

(١) في أ : (الملاة) .

(٢) أصحابها الوجه الأول . والوجه الثالث قول ابن سريج .

انظر : حلية العلماء ١١١/١ ، الوسيط ٣٦٣/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، البحر ل ٣٧ ب .

(٣) في م : (أحدهما) .

(٤) في س : (باقي) .

(٥) في م ، ح (يمح) .

(٦) في ح (أن يكون) .

(٧) في أ : (على خفين) .

(٨) (وأما) ساقطة من ح .

(٩) في م : (ماتجب) .

(١٠) في س : (ولا تمح) .

وملاة الجنابة (١) وحمل المصحف ، وسجود السهو ، والشكر ، وسجود (٢) التلاوة .
فمن (٣) توفاً أو اغتسل ينوي فعل شيء من هذا كله ارتفع حدثه وصح وضوءه وغسله (٤) .
لأن (٥) الحدث لما كان مانعاً من هذا كله (٦) كالملاة صار المتوضي له كالتوضي (٧)
لفعل الملاة .

والضرب الثاني : ما يصح فعله بغير طهارة وليس بمندوب فيه (٨) إلى الطهارة
كالقيام وعقود المناكح ، والبيعات (٩) ولقاء السلطان (١٠) والخروج إلى سفر (١١) .

فهذه (١٢) كلها أعمال تصح بغير طهارة ، وليس للإنسان (١٣) مندوباً (١٤) فيها
إلى الطهارة فإذا توفاً أو اغتسل لشيء من هذا كله فوضوءه وغسله باطلان ، لا يرتفع
بهما حدث ولا يستباح بهما ملاة (١٥) (١٦) ، لأن الحدث لما لم يمنع من هذه الأعمال
لم يكن للطهارة لها تأثير (١٧) في رفع الحدث .

-
- (١) (وملاة الجنابة) ساقطة من م ، ح .
 - (٢) (وسجود) ساقطة من أ ، م ، وفي س : (وسجود التلاوة السهو والشكر والتلاوة) .
 - (٣) في ح : (فمتى) .
 - (٤) انظر : التهذيب ل ٢١ ١ .
 - وحكى الرافعي وجهاً : أنه لا يصح الوضوء بنية الاستباحة ، لأن الملاة ونحوها قد
تستباح مع بقاء الحدث أي لبعض الأشخاص بدليل التيمم .
 - انظر : المطلب العالي ل ١٧٧ ب .
 - (٥) في م : (منه) .
 - (٦) (ارتفع حدثه ، وصح وضوءه وغسله ، لأن الحدث لما كان مانعاً من هذا كله) .
 - ساقطة من س .
 - (٧) في س : (صار التوضي له كالتوضي) .
 - (٨) (فيه) ساقطة من م .
 - (٩) في م ، ح : (كالبيعات) .
 - (١٠) في س : (السلام) .
 - (١١) في أ ، س : (إلى سفرة) .
 - (١٢) في س : (فهذا) .
 - (١٣) في ح : (للإنسان) .
 - (١٤) في س : (مندوب) .
 - (١٥) في س : (لا يرتفع به حدثه ، ولا يستباح به صلاة) .
 - (١٦) انظر : الوسيط ١/٣٦٣ ، التهذيب ل ٢١ أ ، وحكى النووي قول الماوردي في ذلك .
 - انظر : المجموع ١/٣٢٤ .
 - (١٧) في ح ، س : (تأثيراً) .

وهكذا (١) لوتوا للتبرد والتنظيف (٢) فهو على حدته ، ووضوءه غير مجزي .
ولكن لوتوا لرفع الحدث والتبرد والتنظيف . (٣)

قال الشافعي رضي الله عنه (٤) : أجزاءه ، لأن التبرد والتنظيف (٥) قد يحصل
له وإن لم ينوء . (٦)

والضرب الثالث : (٧) ما يصح فعله بغير طهارة لكنه (٨) مندوب في فعله إلى
الطهارة كالمحدث إذا توفى لقراءة القرآن ظاهراً (٩) ، أو لدخول المسجد
والمقام (١٠) فيه ، أو لدراسة العلم وأحاديث (١١) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (١٢) ، أو (١٣) لأن يؤذن ، أو ليعسى (١٤) بين الصفا والمروة ، أو (١٥) لأن يقف
بعرفة ، أو لزيارة قبر النبي (١٦) صلى الله عليه وسلم ، ففي صحة وضوئه (١٧) ،

-
- (١) في س : (وهكذي) .
(٢) في ح : (والتنصف) .
(٣) في أ س : (والتنظف) ، وفي ح : (والتنصف) .
(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .
(٥) في أ (والتنظف) ، وفي ح (والتنصف) .
(٦) هذا هو المذهب الصحيح ، وقطع به الشيخ أبو حامد ، والماوردي ، وإمام
الحرمين ، وفي المسألة وجه آخر لابن سريج : أنه لا يصح وضوءه ،
لأنه أشرك في النية بين القرية وغيرها .
ورد عليه بأن هذا ليس تشريكاً وتركاً للإخلاص ، بل هو قصد للعبادة على حسب
وقوعها لأن من ضرورتها حصول التبرد .
وقول الشافعي نص عليه في البويطي .
انظر : المذهب ٢٢/١ ، الوسيط ٣٦٤/١ ، فتح العزيز ٣٢٧/١ ، المجموع ٣٢٥/١ ،
مغني المحتاج ١٤٧/١ .
(٧) في م ، ح (الثاني) .
(٨) في س (ولكنه) .
(٩) أي عن ظهر قلب دون مس للمصحف .
(١٠) في ح (أو المقام فيه) .
(١١) في س : (أو أحاديث) .
(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .
(١٣) في م ، ح (ولأن) .
(١٤) في م ، ح ، س : (أو يسعى) .
(١٥) في م ، ح : (ولأن) .
(١٦) في س (رسول الله) .
(١٧) في س (وضوءه) .

وارتفاع حدته وجهان: (١)

أحدهما: أن وضوءه صحيح ، وحدته مرتفع ، لأنه وضوء (٢) مندوب (٣) إليه فأشبهه وضوءه لما لا يجوز بغير وضوء .

واستشهاداً من قول الشافعي رحمه الله (٤): ولو توفاً لناقلة أو لقراءة (٥) مصحف فجمع بين الوضوء للقراءة ، وبين الوضوء لناقلة .

والوجه الثاني: وهو أصح أن وضوءه باطل ، وحدته باق ، لأنه توفاً لما يصح (٦) بغير وضوء فأشبهه وضوءه لما لم يندب فيه إلى الوضوء .

وحمل قائل هذا الوجه قول الشافعي: ولو (٧) توفاً لناقلة أو لقراءة (٨) مصحف أنه أراد القارئ في المصحف إذا كان (٩) حاملاً له . (١٠)

(١) هذان الوجهان مشهوران في المذهب ، وأصحهما عند الأكثرين أنه لا يصح وممن صححه الماوردي ، والمحاملي ، والقاضي أبو الطيب ، والبغوي ، والرويانى ، والرافعي وغيرهم ، وقال الشيخ أبو حامد وهو قول عامة أصحابنا .
وصح جماعة الصحة منهم ابن الحداد ، والقوراني ، والشيخ أبو محمد في الفروق وولده إمام الحرمين .

وحكى المتولي في المسألة ثلاثة أوجه: الوجهان المشهوران ، والثالث: إن نوى أمراً تستحب له الطهارة لأجل الحدث ، أي إذا نوى ذلك مع علمه بأنه محدث صح طهره ، وإن نوى طهراً مستحباً للحدث فنوى تجديد الوضوء وغسل الجمعة لم يصح طهره .

وقال وهو اختيار القفال .

انظر: التهذيب ل ٢١ أ ، البحر ل ٣٧ أ ، تنمة الإبانة ل ٣٠ ب ، المذهب ٢٢/١ فتح العزيز ٣٢٢/١ المجموع ٣٢٤/١ ، كفاية النبيه ل ٣٠ ب ، روضة الطالبين ٤٨/١ نهاية المحتاج ١٤٨/١ .

(٢) في م ، ح : (لأن وضوءه) .

(٣) في م ، ح : (لمندوب) .

(٤) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) في م ، ح : (أو قراءة) .

(٦) في أ (لما لا يصح) .

(٧) في س : (لو) .

(٨) في س : (أو قراءة) .

(٩) (إذا كان) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) قال الرويانى: وقول الشافعي أو قراءة مصحف ، أراد مماسسته للمصحف ، وقيل أراد حمل المصحف فعبّر عنه بالقراءة ، لأن أكثر ما يحمل المصحف لقراءته .

انظر: البحر ل ٣٧ أ .

ومن توفاً لحمل المصحف ارتفع حدثه ، لأن حمل المصحف لايجوز لمحدث .
وعلى هذين الوجهين يكون الجواب ^(١) فيمن توفاً ينوي تجديد الطهارة ، لأن تجديد
الطهارة ^(٢) مندوب إليه فيكون في صحة ^(٣) الطهارة وجهان ^(٤) .
فإن ^(٥) توفاً ينوي الطهارة وحدها أجزاء وضوءه وارتفع حدثه ، لأن الطهارة ترفع
الحدث ^(٦)

-
- (١) في أ ، س : (وهذا على وجهين يكون الجواز) .
(٢) (لأن تجديد الطهارة) ساقطة من م ، ح .
(٣) في أ (فيكون في رفع) .
(٤) فيمن توفاً ينوي تجديد الطهارة طريقان :
أحدهما : أنه على الوجهين فيما يستحب له الطهارة ، وبه ، قال الماوردي .
والثاني : القطع بأن الحدث لايرتفع .
وفال الغزالي والنووي : وهو المذهب ، لأن هذه الطهارة ليس استحبابها بسبب
الحدث فلا يتضمن رفعه بخلاف الطهارة لقراءة القرآن وشبهها .
انظر : حلية العلماء ١١٢/١ ، الوسيط ٣٦٣/١ ، فتح العزيز ٣٢٣/١ ، روضة
الطالبين ٤٨/١ ، المجموع ٣٣٥/١ .
(٥) في م ، ح (فأما إن) .
(٦) في المسألة وجهان :
أحدهما : ما قطع به الماوردي ، وقواه النووي ، لأن نية الطهارة في أعضاء
الوضوء على الترتيب المخصوص لا تكون عن نجس .
والثاني : إن نوى الطهارة وحدها لم يجزئه ، وجرم به الشيرازي ،
لأن الطهارة تكون عن حدث وعن نجس .
قال النووي : وهذا الوجه هو المشهور الذي قطع به الجمهور ، وقد نص الشافعي
رحمه الله في البويطي على أنه يجزيه ، وحمله البعض على أنه أراد الطهارة
عن الحدث ، فأما النية المطلقة فلا تكفيه ، وهذا تأويل مشهور عن الشافعية
نقله عنهم أبو الطيب في تعليقه .
انظر : المهذب ٣٢/١ ، المجموع ٣٢٣/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، حاشية القليوبي
٤٦/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ ، كفاية الأخيار ١٣/١ . البحر ل ٣٧ أ .

ولكن لو نوى الوضوء وحده ، فالوضوء قد يكون مندوباً إليه ، وقد يكون واجباً فيكون في ارتفاع حدثه وجهان (١) كمن توضأ لمندوب إليه . (٢)

فأما الجنب إذا نوى (٣) الغسل وحده لم يجزه ، لأن الغسل قد يكون تبارة عبادة ، وتارة غير عبادة . (٤)

فصار ناوي الطهارة تجزيه (٥) ، وناوي الغسل لا يجزيه ، وفي ناوي الوضوء وجهان .

فأما الجنب إذا نوى بغسله قراءة القرآن أو (٦) المقام في المسجد أجزاءه ، لأن الجنب لا يجوز أن يقرأ القرآن (٧) ، ولا أن يقيم (٨) في المسجد .

ولكن لو نوى أن يمر في المسجد عابر (٩) سبيل كان في صحة غسله وجهان . (١٠)
لأن غسله للمرور (١١) في المسجد مندوب إليه وليس بواجب .

(١) أحدهما : يرتفع الحدث .

والثاني : لا يرتفع ، لأن الوضوء قد يكون تجديداً فلا يرفع حدثاً .

ومصح النووي الأول .

وإذا نوى بوضوئه أداء الوضوء ، أو فرض الوضوء صح وارتفع حدثه .

انظر : المجموع ٣٢٨/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ .

(٢) (وقد يكون واجباً فيكون في ارتفاع حدثه وجهان كمن توضأ لمندوب إليه) .

ساقطة من أ ، س ، ومصححه في حاشية س .

(٣) في ح : (نوا) .

(٤) انظر : المجموع ٣٢٨/١ ، نهاية المحتاج ١٤٦/١ ، مغني المحتاج ٤٨/١ ، حاشية

البيجوري على شرح ابن قاسم ٥٠/١ .

(٥) (تجزيه) ساقطة من م ، ح .

(٦) في أ ، س : (والمقام) .

(٧) (القرآن) ساقطة من أ ، ح ، س .

(٨) في س : (ولا يقيم) .

(٩) في أ ، ح : (عابري) .

(١٠) وعمما الوجهان اللذان في المحدث .

انظر : المجموع ٣٢٥/١ .

(١١) في م ، ح : (في المرور) .

وهكذا (١) لو نوى غسل الجمعة [أو] (٢) العيدين كان على هذين الوجهين ، لأنه غسل مندوب إليه . (٣)

فلو توضأ محدث لملاة الصبح فعلاها ، ثم جدد وضوءه للظهر وملاها ، ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ، وملاها ، ثم تيقن أنه ترك غسل (٤) وجهه في إحدى الطهارات الثلاثة نظر :

فإن تيقن تركه من (٥) طهارة الصبح أعادها ، ولم يعد العصر ، وفي إعادة الظهر وجهان ، لأنه توضأ لها تجديداً لافرضاً .

وإن (٦) تيقن تركه من طهارة الظهر لم يلزمه إعادتها ، ولا يلزمه (٧) إعادة الصبح قبلها ، ولا إعادة العصر بعدها ، وكأنه (٨) لم يجدد طهارته (٩) للظهر . وإن تيقن تركه (١٠) من طهارة العصر أعادها وحدها .

(١) في س : (وهكذا) .

(٢) (أو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) إذا نوى بغسله الجمعة أو العيدين فيه وجهان ، وصح الغزالي والنسوي الوجه القائل بأنهما يحملان ، وهو قول الجمهور .

والوجه الثاني : لا يحمل واحد منهما ، وهو قول الخراسانيين .

وقال الرافعي : هذا يبني على أنه لو اقتصر على الجنابة هل تحصيل الجمعة وفيه قولان مشهوران : إن قلنا لا يحصل لم يصح الغسل كما لو نوى بملأته الفرض والسنة ، وإن قلنا يتأدى وهو الأصح فوجهان كمسألة التبريد .

وذكر الأذري : أن الرافعي جزم في المحرر خلاف ما صححه هنا .

انظر : الوسيط ٣٦٤/١ ، الوجيز ٩٢/١ ، فتح العزيز ٣٢٨/١ ، روضة الطالبين

٤٩/١ ، المجموع ٣٢٦/١ ، هامش الأذري ٣٢٦/١ ، التهذيب ٢١ أ .

(٤) في أ : (غسله) .

(٥) في م ، ح : (في) .

(٦) في س ، م ، ح : (فإن) .

(٧) (ولا يلزمه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٨) (وكأنه) مكررة في أ .

(٩) في س : (الطهارة) .

(١٠) في م : (أنه ترك) ، وفي ح : (أنه تركه) .

وإن شك ولم يعلم من أي طهارة تركها أمداد الصبح والعصر لجواز أنه (١) تركه من إحداهما (٢).

وفي وجوب إعادة الظهر (٣) وجهان، لأنه توفاً لها (٤) تجديداً .

فصل (٥)

وأما الفعل الرابع : فيمن تمح (٦) منه النية .

فتصح (٧) في أكمل أحوالها ممن قد جمع ثلاثة شروط : (٨)
البلوغ ، والعقل ، والإسلام .

فإذا كان في حال نيته لوضوئه (٩) أو غسله ، أو (١٠) تيممه عاقلاً بالغاً مسلماً انعقدت نيته وصحت طهارته .
فأما الصبي غير البالغ إذا توفاً :

فإن كان طفلاً لا يميز (١١) فوضوؤه باطل وطهارته عبث ، لأن النية من مثله لاتصح .

-
- (١) في م ، ح ، س : (أن يكون)
 - (٢) في م ، ح ، س : (أحديهما)
 - (٣) في س : (الظهر)
 - (٤) في أ : (لهما)
 - (٥) (فعل) ساقطة من س .
 - (٦) في م ، ح ، س : (يصح)
 - (٧) في م ، س ، ح : (فيصح)
 - (٨) في س : (شرائط)
 - (٩) في س : (لوضوئه)
 - (١٠) في م ، ح : (أو غسله وتيممه)
 - (١١) في م ، ح : (لم يميز)

وإن كان مراهقاً (١) مميزاً (٢) صح وضوءه (٣) إذا (٤) نوى وارتفع حدسه ،
حتى لو بلغ بعد وضوءه (٥) أجزاء الوضوء ، لا يختلف مذهب الشافعي فيه لصحة تعمده .
ألا تـــــــراه (٦) يقول لو أحرم صبي بعلامة وقته (٧) ثم بلغ نـــــــسبي
تضاعفها (٨) وأتمها (٩) أجزاءه (١٠) ، فلولا صحة نيته في طهارته وملا تـــــــه
وانعقادها بقمده لم تجزه (١١)
وهكذا (١٢) لو فعل صبي (١٣) ما يوجب الغسل من التقاء الختانيين (١٤) ، واغتسل (١٥)
ناوياً ثم بلغ صح غسله وارتفعت جنابته (١٦)

-
- (١) المراهق : الغلام الذي قد قارب الحلم : ويقال : جارية راقية وغلام راق
وذلك ابن العشر إلى إحدى عشرة .
انظر : مرهق - لسان العرب ١٠/١٣٠ .
- (٢) قال الخطيب الشربيني : أحسن ما قيل في ضبط التمييز أن يميز الطفل بحيث
يأكل ويشرب ويستنجي وحده .
انظر : مغني المحتاج ١/١٣١ .
- (٣) لأن من شروط النية تمييز النواي .
انظر : حاشية القليوبي ١/٤٥ ، مغني المحتاج ١/٤٧ ، نهاية المحتاج ١/١٤٣ .
- (٤) في س : (فإذا) .
(٥) في س : (وضوء) .
(٦) في م ، ح : (ألا ترى) .
(٧) (وقته) ساقطة من م .
(٨) في أ ، س : (تضاعفها) وتضاعفها أي أثنائها .
(٩) في أ ، س : (أتمها) بدون واو .
- (١٠) انظر : المجموع ١/٣٣٣ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ١/١٣٤ .
- (١١) في م : (لم يجزه) ، وفي ح ، س غير منقوطة (حزه) .
(١٢) في س : (وهكذا) .
(١٣) في م ، ح : (المصبي) .
(١٤) (الختانيين) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٥) في م ، ح : (فاغتسل) .
(١٦) انظر : روضة الطالبين ١/٨١ .

ولكن لو تيمم قبل بلوغه لعدم الماء أو [المرض] ^(١) لنفل أو فرض ^(٢) ثم بلغ لم يجز ^(٣) أن يعلي بذلك التيمم فرناً بحال ^(٤)، لأنه قبل بلوغه غير ملتزم لفرض، فعار حين تيمم غير محتاج إلى التيمم فلم يجز أن يؤدي به الفرض كمن تيمم قبل دخول الوقت ولكن يجوز أن يعلي به النفل .

وأما المجنون ^(٥) إذا توضأ في حال جنونه عن حدث أو اغتسل ^(٦) من جنابة لم يجزه وضوءه ولا غسله، ولزمه إعادة ذلك بعد إفاقة بخلاف المصبي، لأن للمصبي ^(٧) تمييزاً ^(٨) وقعداً ^(٩) وليس للمجنون قعد ولا تمييز ^(١٠) ^(١١) .
وأما الكافر فيلزمه بعد إسلامه أن يتوضأ ^(١٢) من ^(١٣) حدثه في كفره، فلو

(١) في س : (والمرض) ، في أ، م، ح : (أو مرض) .

(٢) (لنفل أو فرض) ساقطة من أ، س .

(٣) في أ : (لم تجزه) ، وفي س غير منقوطة (لم تجزه) .

(٤) قال الشاشي : ذكر بعض أصحابنا أنه لا يجوز أن يعلي به الفرض، وفي هذا نظر قال النووي : قال صاحب النعدة والبقوي لا يبطل تيممه على أصح الوجهين فيعلي به الفرض والنفل لأنه لو صلى بذلك التيمم صلاة الوقت ثم بلغ والوقت باق أجزأته .

وقال الروياني في باب التيمم : قال أهل العراق لا يجوز له أن يعلي به الغريفة، لأنه غير ملتزم للفرض قبل بلوغه، وقال القفال فيه وجهان .

انظر : البحر ١٠٣ ب، حلية العلماء ١١٢/١، المجموع ٢٢٢/١ .

(٥) في س : (وأما الجنون) .

(٦) في س : (أو غسل) .

(٧) في أ (المصبي) .

(٨) في أ، ح، س : (تمييزاً) .

(٩) في أ، س : (وقعد) .

(١٠) في أ، ح : (ولا تمييز) .

(١١) انظر : المجموع ٢٣٠/١، الأنوار ٣١/١ .

(١٢) (أن يتوضأ) ساقطة من م، ح .

(١٣) في م، ح : (عن) .

كان قد توضحاً من الحدث قبل إسلامه نائياً فلي إجازته (١) وجهان : (٢)

أحدهما : يجزيه ، لأنه أصح قسداً من الصبي .
وهذا قول أبي حنيفة . (٣)

والوجه الثاني : وهو الصحيح من المذهب أنه لا يجزيه ، لأنه لا يصح (٤) منـه
مع الكفر انعقاد عبادة ، كما لا يصح (٥) منه انعقاد الصلاة .
وخالف الصبي الذي يصح (٦) منه انعقاد الصلاة .

-
- (١) في أ (إحراره) .
(٢) وذكر النووي أربعة أوجه ، وذكر الرافعي ثلاثة .
أحدها : وهو الصحيح لا يصح منه وضوء ولا غسل .
والثاني : يصح غسله دون تيممه ووضوءه ، وهو قول أبي بكر الفارسي ، وقال
إمام الحرمين : وهو غلط مريح متروك عليه .
والثالث : يصح منه الغسل والوضوء دون التيمم .
قال النووي : وحكاها صاحب الحاوي ، والمثبت هنا عن الماوردي خلافه ،
ولعله ذكره في موضع آخر .
والرابع : يصح من كل كافر كل طهارة من غسل ووضوء .
قال النووي : حكاها إمام الحرمين وغيره وهو ضعيف .
انظر : حلية العلماء ١١٢/١ ، فتح العزيز ٣١١/١ - ٣١٢ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ،
المجموع ٣٣٠/١ .
(٣) انظر : الأصل ١١٣/١ ، المبسوط ١١٦/١ ، بداية المبتدي ٢٦/١ .
ومذهب مالك : أنه لو عزم على الإسلام ، ولم يتلفظ بالشهادتين ، واغتسل
من موجب من موجبات الغسل تقدم له أجزاءه سواء نوى الجنابة أو الإسلام
لأنه نوى أن يكون على طهر من كل ما كان منه ، وهو يستلزم رفع المانع ،
واعتماد الإسلام يصح القرية به .
انظر : الخري ١٦٥/١ - ١٦٦ ، حاشية المغني ٦٧ .
ومذهب أحمد : أن الكافر إذا وجدت منه جنابة حال كفره يجب عليه الغسل
سواء كان قد اغتسل في زمن كفره أم لم يغتسل .
انظر : المغني ٢٠٦/١ ، كشف القناع ١٤٥/١ ، الكافي ٥٧/١ .
(٤) في أ : (لاتصح) .
(٥) في أ : (لاتصح) .
(٦) في أ : (تصح) .

فأما إذا أجنب الكافر قبل إسلامه . (١)

فقد قال أبو سعيد الإمطري (٢) أن حكم جنابته ساقط (٣) بإسلامه ، وإن (٤)
اغتمسالة منها غير واجب .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٥) : " الإسلام يجب ما قبله " . (٦)

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر جميع من أسلم من الكفار بالغسل
مع كونهم غالباً على جنابة . (٧)

-
- (١) يقعد أجنب قبل إسلامه ، ولم يغتسل من الجنابة وفيه وجهان .
انظر : حلية العلماء ١١٢/١ .
- (٢) أبو سعيد الحسن بن أحمد الإمطري ، شيخ الشافعية بالعراق ، كان مؤمناً ،
بالزهد والقناعة ، من أصحاب الوجوه في المذهب ، كان قاضي قم ثم تولى حسبة
بغداد ، صنف كتباً كثيرة منها : القضاء ، الفرائض ، الشروط والوثائق والمحاضر
والسجلات ولد سنة ٢٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٣٢٨ هـ .
- انظر : البداية والنهاية ١٩٣/١١ ، شذرات الذهب ٣١٢/٢ ، طبقات ابن هداية
الله ٦٢ ، الفهرست ٣٠٠ ، الفتح المبين ١٧٨/١ ، وفيات الأعيان ٧٤/٢ .
- (٣) في أ ، س : (ساقطة) .
- (٤) في أ ، س : (فإن) .
- (٥) في س : (عليه السلام) .
- (٦) أخرجه أحمد والبيهقي في قعة إسلام عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال له : " يا عمرو بايع فإن الإسلام يجب ما كان قبله " .
قال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات .
- انظر : مسند الإمام أحمد ٩٩/٤ ، ٣٠٤ ، ٥٠٤ ، ٢٠٥ ، السنن الكبرى : كتاب
السير - باب ترك أخذ المشركين بما أمابوا ١٢٣/٩ ، دلائل النبوة - باب
ذكر إسلام عمرو بن العاص ٢٤٨/٤ ، مجمع الزوائد ٣٥١/٩ .
- (٧) في م : (الجنابة) .

وقال أبو العباس (١) بن سريج (٢) وأبو إسحاق وسائر أصحابنا (٣) : إنَّ (٤) حكم جنابته (٥) باقٍ ، وإنَّ الغسل عليه بعد إسلامه واجب لأمرين :

أحدهما : أنه لما لم يسقط بالإسلام حكم حدثه في حال الكفر ولزمه (٦) الوضوء لم يسقط حكم جنابته ، ولزمه الغسل .

والثاني : أنه لما لزم الصبي والمجنون غسل الجنابة بعد الإفاقة والبلوغ وهما في حال الجنابة (٧) من غير (٨) أهل التكليف ، فالكافر إذا أسلم أولى أن يلزمه غسل الجنابة ، لأنه من أهل التكليف ،

فأما المرتد إذا أسلم جنباً فماخوذ بجنابته (٩) والغسل منها واجب عليه بوفاق أبي سعيد .

فلو كان قد اغتسل في حال رده كان على وجهين كالكافر . (١٠)

(١) في س : (وقال ابن سريج) .

(٢) في م : (شريح) .

(٣) (أصحابنا) ساقطة من س .

(٤) (أن) ساقطة من أ ، س .

(٥) في م ، ح : (الجنابة) .

(٦) في س (لزمه) بدون واو .

(٧) في أ (الحدائث) ، وفي س (أحداثه) .

(٨) (غير) ساقطة من م .

(٩) في س : (جنابته) .

(١٠) قال الرافعي : أما المرتد فلا تمنع منه الطهارة بحال ، ولم يجزوا فيه الخلاف المذكور في الكافر الأصلي .

ورد عليه النووي فقال إنَّ الذي ادعاه الرافعي من الاتفاق ليس متفقاً عليه بل ذكر جماعة الخلاف في المرتد ، فقال صاحب الحاوي في هذا الباب فسيحة غسل المرتد وجهان .

وقال إمام الحرمين : حكى المحاملي وجهاً أنه يصح من كل كافر طهارة غسله كان أو وضوءاً أو تيمماً . قال : وهذا في نهاية الضعف ، فقلوله كل كافر يدخل فيه المرتد .

انظر : الوسيط ٣٦١/١ ، فتح العزيز ٣١٢/١ ، روضة الطالبين ٤٧/١ ، المجموع ٣٣٠/١ .

٣ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولو نوى (٢) فتوضاً ثم عزبت (٣) نيته [أجزأته] (٤) نية واحدة مالم يحدث نية (٥) أن يتبرد أو يتنظف (٦) فيعيد ما كان غسله لتبرد (٧) أو لتنظف (٨) (٩)

أما تقطيع (١٠) النية على أعضاء الطهارة فقد اختلف أصحابنا فيه .
وصورته : أن ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عن وجهه وحده (١١) ، وينوي عند غسل ذراعيه رفع الحدث عنهما لاغير (١٢) ، وكذلك عند كل عضو ففيه وجهان (١٣)

-
- (١) في م ، ح (رضى الله عنه) . وفي أ ساقطة .
(٢) في المختصر : (وإن نوى) .
(٣) في أ ، ح (عريت) وفي م : (غربت) .
(٤) في أ ، م ، ح ، س : (أجزاء) والتمحيص من المختصر .
(٥) في م ، ح (نيته) .
(٦) في المختصر : (أو يتنظف بالماء) .
(٧) في س (للتبرد) .
(٨) في أ ، م : (أو لتنظيف) ، وفي المختصر (أو تنظف) .
(٩) انظر : مختصر المزني ٢ .
(١٠) في م ، ح (أما بقطع) .
(١١) (وحده) ساقطة من س .
(١٢) قال النووي : والخلاف في مطلق التفريق على الصحيح المعروف
وقيل : هو فيمن نوى رفع الحدث عن كل عضو ، ونفى غيره ، دون من اقتصر عليه .
انظر : روضة الطالبين ٥٠/١ ، المجموع ٣٢٩/١ .
(١٣) انظر : نهاية المحتاج ١٥٠/١ ، مغني المحتاج ٥٠/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٧/١ .

أحدهما : لايجزيه كما لايجوز تقطيع النية على ركعات الصلاة . (١)
والوجه الثاني : وهو الأظهر (٢) أن ذلك جائز ، لأن الصلاة لايجوز (٣) أن يتخللها
ماليس منها ، فلم يجر تقطيع النية عليها ، والطهارة لما جار أن يتخللها
ماليس منها جار تقطيع النية عليها (٤)
فإذا تقرر هذا فمسألة الكتاب : في متوضئ غسل وجهه ناوياً به (٥) رفع
الحدث (٦) جملة ، ثم استمع بحكم نيته حتى غسل ذراعيه ومسح رأسه (٧) ، ثم
غير النية عند غسل رجليه فغسلهما (٨) بنية التبرد والتنظيف (٩) فيجزئيه
غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه دون غسل رجليه وجهاً واحداً (١٠) سواء قلنا بجواز
تقطيع (١١) النية على أعضاء الطهارة أم لا .

(١) في أ : (للصلاة) .

(٢) في أ ، س : (وهو أظهر) .

ومصح هذا الوجه البيضاوي والبعثي ، وقال النووي : إن أحدهما عند
الأصحاب الصحة وبه قطع الشيخ أبو حامد .

وخالف الغزالي الأصحاب فقال في جواز تفريق النية على أعضاء الطهارة
وجهان ، أظهرهما المنع ، لأنها عبادة واحدة فتشملها نية واحدة .

انظر : التهذيب ل ٢٣ ب ، حلية العلماء ١١٣/١ ، الوسيط ٣٦٥/١ ، الوجيز ١٢/١
فتح العزيز ٣٣٥/١ ، روضة الطالبين ٥٠/١ ، الغاية القصوى ٢٠٥/١ ، المجموع
٣٢٩/١ .

(٣) في س : (لاتجوز) .

(٤) (والطهارة لما جاز أن يتخللها ماليس منها جار تقطيع النية عليها) .

(٥) (به) ساقطة من أ .

(٦) في م (حدث) .

(٧) في م ، ح : (برأسه) .

(٨) في س : (فغسلها) .

(٩) في م : (والتنظيف) .

(١٠) قطع بهذا الوجه العراقيون ، ومصحح النووي ، وحكى الخراسانيون فـ
المسألة وجهاً آخر وضعوه أن وضوءه صحيح لبقاء حكم النية الأولى .

انظر : الوسيط ٣٦٤/١ ، الوجيز ١٢/١ ، فتح العزيز ٣١٨/١ ، المجموع ٣٢٨/١ .

(١١) في أ : (يجوز بقطع) ، وفي س : (يجوز تقطع) .

لأن نيته (١) الأولى (٢) كانت عامة لجميع أعضائه فارتفع حدث ماغسله بتلك النية ولم يرتفع حدث ماغير فيه النية من غسل رجله ، ولا يجزيه أن يعطي بهذا الوضوء شيئاً حتى يعيد غسل رجله نائياً بغسلهما (٣) رفع الحدث فإن فعل هذا والزمان قريب لم يطل صح وضوءه وارتفع حدثه . (٤) (٥)

وإن فعل ذلك وغسل رجله بعد تطاول الزمان وبعده كان على قولين — تفريق (٦) الوضوء (٧) والله أعلم . (٨)

-
- (١) في أ س : (لأن نية) .
 (٢) في أ س : (الأول) .
 (٣) في أ س : (بغسلها) .
 (٤) في س (وارتفع الوضوء والله أعلم) .
 (٥) قال المتولي : إذا أراد أن يعود إلى الطهارة بعد ما قطع النية فيبني على ماتقدم أو يستأنف ؟ فيه وجهان بناء على مسألة تفريق النية على الأعضاء فإن قلنا لا يجوز تفريق النية فيستأنف الوضوء ، لأنه إذا لم يستأنف تكون نيته غسل الأعضاء بنية مجددة لأن الأولى قد ارتفعت .
 وإن جوزنا تفريق النية : فإن لم يكن قد طال الزمان بني عليه ، وإن كان قد طال الزمان فيبني على تفريق الوضوء .
 وقال القاضي حسين والبعوي والرافعي : إذا لم يطل الفعل هل يكفي البناء أم يجب الاستئناف فيه وجهان بناء على الوجهين في جواز تفريق النية على أعضاء الوضوء .
 انظر : تنمة الإبانة ل ٢٤ أ ، المجموع ٣٢٨/١ .
 (٦) في أ : (أرفق) .
 (٧) ذكر النووي : أن الصحيح جواز تفريق الوضوء فيبني .
 انظر : المجموع ٣٢٨/١ .
 (٨) (وإن فعل ذلك وغسل رجله بعد تطاول الزمان وبعده كان على قولين من تفريق الوضوء والله أعلم) ماقطة من س .

باب كسنت الوضوء



باب سنة الوضوء

قال الشافعي رحمه الله (١): أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة (٢) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده " (٣).

قال الشافعي رضي الله عنه (٤): فإذا قام الرجل إلى العلاء من نوم أو كان غير متوضي فأحب أن يسمي الله تعالى (٥) (٦).

وهذا كما قال أول ما يبدأ (٧) به المتوضي من أعمال وضوئه (٨) التسمية فيقول بسم الله (٩) وهي سنة (١٠).

-
- (١) في م، ح: (رضي الله عنه)، وفي أ ساقطة .
 (٢) (عن أبي سلمة) ساقطة من س .
 (٣) أخرجه الشافعي، ومسلم، وابن ماجه، والترمذي، وأبو عوانة .
 انظر: ترتيب مسند الشافعي ٢٩/١، صحيح مسلم: كتاب الطهارة - باب كراهة غمس المتوضي، وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ٢٣٣/١، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها - باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ١٣٩/١، سنن الترمذي: أبواب الطهارة - باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه ٢٠/١، مسند أبي عوانة كتاب الطهارة - إيجاب غسل اليدين ثلاثاً على المستيقظ من نومه ٢٦٣/١ .
 (٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ، م، س .
 (٥) (تعالى) ساقطة من س، وكذا لا توجد في المختصر .
 (٦) انظر: مختصر المزني ٢ .
 (٧) في ح: (أول ما يبدأ) .
 (٨) في ح، س: (وضوء) .
 (٩) أكمل التسمية أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال بسم الله فقط حمل فضيلة التسمية بلا خلاف صرح به الماوردي هنا وفي الإقناع، والغزالي في الوجيز والمتولي والرويانى والرافعي وغيرهم .
 انظر: الإقناع للماوردي ٢٠، الوجيز ١٣/١، تنمة الإبانة ل ٣٥ ب .
 البحر ل ٤٠ أ، فتح العزيز ٣٧٣/١، المجموع ٣٤٤/١ .
 (١٠) انظر: الإقناع ٤١/١، فتح الوهاب ١٣/١، فيض الإله المالك ٢٨/١ .

وقال (١) أبو حامد الإسفرايني (٢) هي هيئة (٣)، وفرق (٤) بين الهيئة والسنة بأن قال: (٥) الهيئة (٦): ماتها بها (٧) لفعل (٨) العبادة (٩).

- والسنة: ما كانت في أفعالها الراتبة فيها.
- وهكذا يقول (١٠) في غسل الكفين.
- وهذه (١١) ممانعة في العبارة (١٢) مع تسليم المعنى (١٣).
- وقال إسحاق بن راهويه (١٤): التسمية واجبة.
- فإن تركها عامداً بطل وضوءه، وإن تركها ناسياً أجزأه.
- وقال أهل الظاهر (١٥): هي واجبة، فإن تركها عامداً أو ناسياً لم يجزه.
- استدلوا برواية أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

- (١) في ح: (قال).
- (٢) في أ: (الإسفراني).
- (٣) في ح: (هيئة).
- (٤) في أ، س: (والفرق).
- (٥) انظر: البحر ل ٤٠ أ، المجموع ٣٤٦/١.
- (٦) في أ: (الهيئة).
- (٧) في أ، م، ح: (به).
- (٨) في م: (الفعل).
- (٩) في م: (للعبادة).
- (١٠) في م: (نقول).
- (١١) في أ، س: (وهذا)، في م: (هذه).
- (١٢) في م: (العبادة).
- (١٣) حكاه النووي عن الماوردي.
- انظر: المجموع ٣٤٦/١.
- (١٤) انظر: المغني ٨٤/١، المجموع ٣٤٦/١، نيل الأوطار ١٦٧/١.
- وقال ابن المنذر: وحكى آخر عن إسحاق أنه قال: الاحتياط الإعادة من غير أن يبين إيجاب الإعادة.
- انظر: الأوسط ٣٦٨/١.
- (١٥) قال ابن حزم في المحلى: "وتستحب تسمية الله تعالى على وضوءه، وإن لم يفعل فوضوءه تام".
- وحكى النووي عنهم بمثل ما حكاه الماوردي.
- وحكاه صاحب رحمة الأمة عن داود وكذا الروياني.
- انظر: المحلى ٤٩/٢، المجموع ٣٤٦/١، رحمة الأمة ١٤، البحر ل ٤٠ أ.

" لاصلاة (١) لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " (٢)

(١) (قال لاصلاة) ساقطة من س .

(٢) أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث يعقوب بن سلمة

عن أبيه عن أبي هريرة . واللفظ لأبي داود .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، وقد احتج مسلم بـيعقوب بن أبي سلمة

الماجشون واسم أبي سلمة دينار ولم يخرجاه .

قال ابن حجر : وادعى الحاكم أنه الماجشون وصحه لذلك والمواب أنه

الليثي ، قال البخاري : لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ،

وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات . وقال : ربما أخـطـأ

وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جداً

ولم يرو عنه سوى ولده فإذا كان يخطئ مع قلة ما روي فكيف

يوصف بكونه ثقة . وقال ابن الملاح : انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتج

لشبوته بتخريجه له وتبعه النووي .

وقال الزيلعي : قال الشيخ ابن دقيق العيد في كتاب الإمام : نقل عن

الحاكم أنه أخرج هذا الحديث وقال أنه صحيح الإسناد ، وقد احتج مسلم

بـيعقوب بن أبي سلمة ، وهذا إن صح فهو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة

إلى يعقوب بن أبي سلمة ، ويعقوب بن أبي سلمة الماجشون احتج به مسلم ،

ويعقوب بن سلمة الليثي هذا لم يحتج به مسلم .

وحكى ابن حجر من ابن دقيق العيد أنه قال : لو سلم للحاكم أنه يعقوب

ابن أبي سلمة الماجشون واسم أبي سلمة دينار ، فيحتاج إلى معرفة حـال

أبي سلمة ، وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال ، فلا يكون صحيحاً ، وأخرجه

الدارقطني والترمذي وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن

أبي ثعلب عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان ابن حبيب عن جدته عن

أبيها .

وأخرج آخرون نحوه من حديث مائشة ، وسهل بن سعد ، وأبو سبرة ، وأم سبرة

وعلي وأنس ، قال ابن حجر : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قسوة

تدل على أن له أصلاً .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله

وقال ابن سيد الناس : ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح .

وحسنه الألباني وقال : " إن له شواهد كثيرة ، وإن النفس تطمئن لشبوت

الحديث من أجلها وقد قواه الحافظ المنذري ، والعسقلاني وحسنه ابن الملاح

==

وابن كثير ، وقال الحافظ العراقي هذا حديث حسن .

قالوا : ولأنها عبادة تبطل بالحدث فوجب أن يفتر (١) ابتداؤها إلى
نطق كالعلاء .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٢)
الآية .

فلما (٣) كانت واجبات الوضوء مأخوذة (٤) منها لقوله على الله عليه
وسلم (٥) للأعرابي : " توفاً كما أمرك الله " (٦) ولم يكن للتسمية فيها
ذكر دل (٧) على أنها غير واجبة .

== انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٢٥/١ ،
سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في التسمية فـسـي
الوضوء ١٤٠/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - التسمية عند الوضوء ١٤٦/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٤٣/١ ، التاريخ
الكبير ٣٩٢/٨ ، تلخيص الحبير ٧٣/١ - ٧٥ .
نصب الراية ٣/١ ، نيل الأوطار ١٦٥/١ - ١٦٧ ، إرواء الغليل ١٢٢/١ - ١٢٣ .

- (١) في ج : (ساعد) .
- (٢) سورة المائدة ، آية (٦)
- (٣) في آس : (كلما) .
- (٤) في ج : (مأخوذاً) .
- (٥) في س (عليه السلام) .
- (٦) سبق تخريجه ص ٣٢٧ .
- (٧) في م ، ح : (فدل) .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أنه قال : " من توضأ وذكر اسم الله عليه كان ظهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه (٢) كان ظهوراً لأعضائه " (٣)

ولأنها عبادة ليس في آخرها نطق واجب فوجب أن لا يكون في ابتداء نطق واجب كالصيام ولأنها طهارة فوجب أن لا يكون من شرطها التسمية كإزالة النجاسة .

- (١) في س : (عليه السلام) .
- (٢) (كان ظهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه) ساقطة من م .
- (٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي من حديث ابن عمر ، وفيه أبو بكر الداهري قال البيهقي : والحديث ضعيف ، أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث .
- وقال ابن حجر : هو متروك .
- ورواه الدار قطني من حديث أبي هريرة بلفظ " من توضأ وذكر اسم الله عليه تطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر إلا موضع الوضوء " وفيه مرداس بن محمد ، ومحمد بن أبان .
- قال العظيم آبادي : قال الذهبي : مرداس بن محمد بن عبد الله عن محمد ابن أبان الواسطي لا أعرفه وخبره منكرو في التسمية على الوضوء ، ومحمد بن أبان هو الواسطي محدث شهير روى عن مهدي بن ميمون وهشيم ، فيه مقال ، قال الأزدي : ليس بذاك وقال ابن حبان في الثقات ربما أخطأ .
- ورواه الدار قطني والبيهقي من حديث ابن مسعود بزيادة " فإذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فإذا قال ذلك فتحت أبواب السماء " .
- وفي رواية البيهقي " أبواب الرحمة " وفي إسناده هاشم السمسار وهو متروك .
- انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٧٣/١ - ٧٥ .
- السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء ٤٤/١ - ٤٥ .
- تلخيص الحبير ٧٦/١ ، نيل الأوطار ١٦٧/١ ، التعليق المغني ٧٤/١ .
- * أي أعضاء الوضوء .

فأما استدلالهم بالحديث فضعيف الإسناد ، لأنه مروي (١) من طريقين —
واهيين (٢) .

أحدهما : [أبو ثفال] (٢) عن [رباح بن عبد الرحمن] (٤) عن جدته (٥) عن أبيها (٦) (٧)

(١) في أ ، س : (روي) .

(٢) (واهيين) ساقطة من س ، وفي أ : (واهنين) .

(٣) في أ ، م (أبو فضال) ، وفي س (أبو نفال) ، وفي ح (أبو نصال)
والصحيح ما أثبتته .

وهو شامة بن وائل بن حمين بن حمام أبو ثفال المري الشاعر .
روى عن أبي بكر رباح بن عبد الرحمن ، وعنه عبد الرحمن بن حرملة —
الأسلمي ، وعبد العزيز الدراوردي ٠٠٠٠ وغيرهم ، قال البخاري في حديثه
نظر .

انظر : تهذيب الكمال ٤/٤١٠ ، تهذيب التهذيب ٣/٢٩ ، الثقات ٨/١٥٧ ، الجرح
والتعديل ٢/٤٦٧ ، الضعفاء للعقيلي ١/١٧٧ .

(٤) (رباح بن عبد الرحمن) ساقطة من أ ، م ، ح ، س .

انظر : هامش (٧) .

وهو رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ، قاضي المدينة ، روى عن جدته
عن أبيها وعن أبي هريرة وعنه إبراهيم بن سعد وأبو ثفال ٠٠ وغيرهم —
قتل سنة ١٣٣ هـ .

انظر : تهذيب الكمال ٩/٤٥ ، تهذيب التهذيب ٣/٢٢٤ ، تقريب التهذيب ١/٢٤٢
الثقات ٦/٣٠٧ .

(٥) أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عمرو بن نفيل العدوية ، روى
حديثها أبو ثفال المري عن رباح عن جدته عن أبيها ، قال البيهقي جسد
رباح هي أسماء بنت سعيد ، وقال ابن حبان في ترجمة أبي ثفال ابنة سعيد
ابن زيد ليس يدري ما اسمها .

انظر : الإصابة ٤/٢٢٣ تهذيب التهذيب ١٢/٢٩٨ ، الثقات ٨/١٥٨ .

(٦) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أبو الأعور أحد العشرة المبشرين
بالجنة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه هشام وقيس بن حازم
وعروة بن الزبير وغيرهم ، توفي بالعقيق سنة ٥٠ هـ وقيل ٥١ هـ .

انظر : الإصابة ٢/٤٤ ، الاستيعاب ٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٤ ، تقريب التهذيب
١/٢٩٦ .

(٧) الحديث بهذا الإسناد أخرجه الترمذي والبخاري وابن ماجه والعقيلي —
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال عن رباح بن عبد
الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها قال : سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠ ، قال الترمذي : " قال : محمد بن إسماعيل
أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن " ، وزاد الحاكم
في روايته حدثني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسقط منه ذكر أبيها .

والثاني : يعقوب بن سلمة (١) عن أبيه (٢) عن جده عن أبي هريرة .
فقد (٣) قال أحمد بن حنبل : ليس في التسمية حديث ثبت . (٤)

ولو سلم لكان الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن تحمل التسمية على النية وهو تأويل الأوزاعي . (٥)

والثاني : أنه محمول على نفي الكمال دون الإجزاء . (٦)

== وقال الدار قطني في العلل : اختلف فيه ، ورواه الدراوردي عن أبي ثفال
عن رباح عن ابن ثوبان مرسلًا .

ورواه صدقة مولى آل الزبير عن أبي ثفال عن أبي بكر بن حويطب مرسلًا .
قال ابن حجر : وأبو ثفال روى عنه جماعة ، وقال البخاري في حديثه نظر
وهذه مادته فيمن يضعفه .

وذكره ابن حبان في الثقات إلا أنه قال : لست بالمعتمد على ما تفرد به
فكانه لم يوثقه ، وأما رباح فمجهول ، قال ابن القطان : فالحديث ضعيف
جداً ، وقال البزار : أبو ثفال مشهور ورباح وجدته لانهلمها رويًا إلا هذا
الحديث ، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثفال فالخبر من جهة النقل لا يثبت .

انظر : سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في التسمية عند
الوضوء ٢٠/١ - ٢١ . سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة - باب ما جاء في
التسمية في الوضوء ١٤٠/١ ، الضعفاء للعقيلي ١٧٧/١ ، تلخيص الحبير
٧٤/١ ، التعليق المغني ٧٤/١ .

(١) يعقوب بن سلمة ، وفي الكاشف بن أبي سلمة الليثي مولا هم ، حجازي .
روى عن أبيه عن أبي هريرة ، وعنه محمد بن موسى ، وأبو عقيل يحيى
ابن المتوكل .

قال ابن حجر : قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه عن
أبي هريرة .

انظر : التاريخ الكبير ٣٩٢/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٨٨/١١ ، الكاشف ٢٥٤/٣ .

(٢) سلمة الليثي مولا هم روى عن أبي هريرة ، وروى عنه ابنه يعقوب بن سلمة
قال البخاري : لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ، ولا يعقوب من أبيه .
انظر : التاريخ الكبير ٧٦/٤ ، تهذيب الكمال ٣٣٢/١١ ، تقريب التهذيب
٣١٩/١ .

(٣) في م ، ح (وقد) .

(٤) قال الترمذي : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له
إسناد جيد .

انظر : سنن الترمذي ٢١/١ .

(٥) وحكاها النووي عن ربيعة والدارمي والقاضي حسين ، وقال الخطابي :
وتأوله جماعة من العلماء على النية وجعلوه ذكر القلب .

انظر : المجموع ٣٤٧/١ ، معالم السنن ٤٧/١ .

(٦) انظر : نيل الأوطار ١٦٨/١ .

وأما قياسهم على العلة فمنتقض بالطواف، ثم المعنى في العلة أنه
لما كان في آخرها نطق واجب كان في أولها نطق واجب وليس كذلك الوضوء .

فصل (١)

فإذا ثبت أن التسمية سنة، فهي سنة في الوضوء والغسل والتيمم مبتدأً (٢)
بها على طهارته .

فإن نسيها في الابتداء قال الشافعي رضي الله عنه (٣) في القديم
يسمى (٤) إذا ذكرها في ابتداء الطهارة أو آخرها . (٥) (٦)

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في أ : (مبتدأ) ، وفي س : (مبتدأ) .
(٣) (رضي الله عنه) ساقطة من أ س .
(٤) في أ س : (يقضي) .
(٥) (في القديم يسمى إذا ذكرها في ابتداء الطهارة أو آخرها) ساقطة من
أصل س ومصححه في الحاشية .
(٦) وقال في الأم " وأحب للرجل أن يسمى الله عز وجل في ابتداء وضوئه ، فإن
سها سعى متى ذكر وإن كان قبل أن يكمل الوضوء ، وإن ترك التسمية ناسياً
أو عامداً لم يفسد وضوءه ، إن شاء الله تعالى " .
انظر : الأم ٣١/١ .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يفرغ الماء (٢) من إنائه على يديه فيغسلهما (٣) ثلاثاً (٤).

وهذا (٥) كما قال : غسل الكفين ثلاثاً قبل إدخالهما في (٦) الإناء سنة على كل متوضيء أو مغتسل وليس بواجب وهو قول الجمهور (٧).

وقال الحسن بن (٨) أبي الحسن البصري (٩) غسل الكفين ثلاثاً قبل إدخالهما في (١٠) الإناء واجب على من قام من النوم ، فإن غمسهما (١١) في الإناء قبل غسلهما نجس الماء سواء تيقن نجاسة كفية أم لا . (١٢)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي س ساقطة .
 (٢) في المختصر : (الماء) ساقطة .
 (٣) في أ ، س : (فيغسلهما) ، وفي المختصر (ويغسلهما) .
 (٤) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (٥) في أ : (وهكذا) .
 (٦) (في) ساقطة من أ ، س .
 (٧) وعند الجمهور غسل الكفين سنة وإن تيقن طهرهما ، وهذا هو المشهور عن مالك وروي عنه : أنه مستحب للشاك في طهارة يده .
 انظر : تحفة الفقهاء ١٢/١ ، فتح باب العناية ٣٢/١ ، منية المصلّي ٩/١ ، بداية المجتهد ٩/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٥/١ ، دليل الرفاق ٤٠/١ ، التهذيب ٢٣٢ ب منهاج الطالبين ٤/١ ، فتح الوهاب ١٣/١ ، فتح الجواد ٤٠/١ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٩/١ ، المبدع ١٠٨/١ .
 (٨) في س : (الحسن ابن الحسن) .
 (٩) انظر : حلية العلماء ١١٥/١ ، رحمة الأمة ١٥ ، المجموع ٣٥٠/١ ، المغني ٨١/١ ، نيل الأوطار ١٧١/١ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
 (١٠) (في) ساقطة من س .
 (١١) في أ ، م ، س : (فإن غمسهما) .
 (١٢) وحكى النووي هذا القول عن إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن جرير الطبري ، وقال : وهو ضعيف جداً ، لأن الأصل طهارة الماء واليد فلا ينجس بالشك وقواعد الشرع متظاهرة على هذا .
 انظر : المجموع ٣٥٠/١ .

وقال داود (١): غسلهما واجب لكن لا ينجس الماء بترك الغسل إلا أن يعلم نجاسة كفيه . (٢)

وقال أحمد بن حنبل (٣): غسلهما واجب على كل من قام من نوم الليل دون النهار ، ولا ينجس الماء بترك الغسل (٤) ما لم يتيقن النجاسة .

واستدلوا جميعا بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده " (٥)

فحمله الحسن وداود على كل قائم من النوم (٦) لمعوم اللفظ .

وحمله أحمد على نوم الليل لقوله " فإنه لا يدري أين باتت يده " .
والبيات يكون في الليل دون النهار .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٧)
وقوله صلى الله عليه وسلم (٨) للأعرابي (٩) " توضأ كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك " (١٠) (١١)
فلم يقدم في الآية والخبر على الوجه فرضا .

() () وقال داود : غسلهما واجب لكن لا ينجس الماء بترك الغسل إلا أن يعلم نجاسة كفيه (ساقطة من أ، س .)
() انظر : المحلى ٢٠٦/١ - ٢٠٧ .
(٣) وهو إحدى الروايتين عنه .
انظر : المسائل الفقهية ٦٩/١ ، المبدع ١٠٨/١ ، آخر المختصرات ٢٧/١ ، الإفصاح ٧١/١ .

(٤) في أ : (بترك الماء الغسل) .
(٥) سبق تخريجه ص ٣٦٩ .
(٦) في س : (من نوم) .
(٧) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٨) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٩) (للأعرابي) ساقطة من أ .
(١٠) (وذراعيك) ساقطة من م ، ح .
(١١) سبق تخريجه ص ٣٢٧ .

ولأن مالم يلزمه (١) غسله في وضوئه (٢) من غير النوم لا يلزمه غسله في وضوئه (٣) من النوم ، أمله سائر الجسد .

ولأنها طهارة عن حدث فوجب أن لا يلزم (٤) تكرار بعض الأعضاء فيها كالتيمم فأما الجواب عن الخبر فهو أن مذكروه (٥) فيه من التعليل دليل (٦) على حملته على الاستحباب دون الإيجاب ، لأنه أمر بغسل اليد خوف النجاسة وهو قوله " فإنه لا يدري أين باتت يده " لأن القوم كاشوا يستعملون الأحجار فينامون (٧) فيفرقون فربما (٨) حملت أيديهم في موضع النجاسة فنجست .

وهذا متوهم وتنجيسها شك ، وما وقع الشك في تنجيسه لم يجب غسله وإنما يستحب .

وقد روي أن قيساً (٩) الأشجعي (١٠) قال لأبي هريرة : فكيف بنا إذا أتينا مهرانكم (١١) فقال : أعوذ بالله من شرك (١٢) يا قيس (١٣) .

-
- (١) في م ، ح : (يلزم) .
 (٢) ، (٣) في ح ، أ ، س : (وضوئه) .
 (٤) في أ (أن لا تلزم) وفي س غير منقوطة (أن لا يلزم) .
 (٥) في م ، ح : (مذكروه فيه) .
 (٦) في م ، ح : (دليلنا) .
 (٧) في م ، ح : (وينامون) .
 (٨) في م ، ح : (وربما) .
 (٩) (قيساً) ساقطة من أ ، س .
 (١٠) قيس بن رافع القيسي الأشجعي ، أبو رافع ويقال : أبو عمرو المصري مدني الأصل ذكره ابن حبان في الثقات .
 أنظر : التاريخ الكبير ١٥٢/٧ ، الثقات ٣١٥/٥ .
 (١١) المهراس : حجر مستطيل منقور ، ضخم لا يقله الرجال ولا يحركونه لشقله ، يسع ماء كثيراً ويتطهر منه الناس شبيه بالهاون الذي يهرس فيه .
 أنظر : هرس - الفائق ٢٣/٢ ، غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) ٢٧٤/٢ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٤٩٦/٢ ، لسان العرب ٢٤٨/٦ .
 (١٢) في م ، ح : (شك) .
 (١٣) أخرجه أحمد وأبو عبيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا استيقظ أحدكم من نومه فليفرغ على يديه من إنائه ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده " فقال قيس الأشجعي : يا أبا هريرة فكيف إذا جاء مهرانكم قال : أعوذ بالله من شرك يا قيس ، واللفظ لأحمد .

ولو كان غسل اليدين واجباً على من أراد إدخالهما في الإناء لوجب على من
لم يدخلهما في الإناء .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غسل كفيه ثلاثاً سنة ، فهو سنة على كل متوضي سوا (٢) قام
من نوم أو لم يقم ، لكن (٣) إن (٤) قام من نوم فالسنة والصحيح (٥) أن يغسلهما
ثلاثاً قبل إدخالهما في (٦) الإناء .

فإن لم يقم من نوم ، فقد قال أبو حامد الإسفرايني رحمه الله (٧) : إن شاء
أدخلهما في الإناء قبل غسلهما ، وإن شاء غسلهما قبل إدخالهما . (٨)

== وعند أبي عبيد : فقال له : قين الأشجعي . وأظنه تحريفاً .
انظر : مسند الامام أحمد ٢/٢٨٢ ، غريب الحديث للهيروني ٢/٢٧٤ (ط دار الكتب)

- (١) (فعل) ساقطة من س .
- (٢) (سوا) ساقطة من أ ، س .
- (٣) في م ، ح : (لكنه) .
- (٤) في م ، ح : (إذا) .
- (٥) (والصحيح) ساقطة من م ، ح .
- (٦) (في) ساقطة من أ ، م .
- (٧) وبهذا الوجه قطع الشيرازي ، والقاضي أبو الطيب ، والبندنجي ، والمحاملي
وابن الصباغ والمتولي والبغوي . . . وآخرون . هذا إن تيقن طهارتهما ولم
يقم من نوم وصححه النووي والرافعي .
- واختار الماوردي وإمام الحرمين استحباب غسلهما إن تيقن طهارتهما ولم
يقم من نوم وكرها إدخالهما قبل غسلهما .
- انظر : المذهب ١/٢٢ ، تنمة الإبانة ل ٣٦ أ ، التهذيب ل ٢٤ أ ، المقنع ل ١٣ ،
المطلب العالي ل ٢٩٥ ب ، الوسيط ١/٣٧٩ ، فتح العزيز ١/٣٩٤ - ٣٩٥ ، روضة
الطالبين ١/٥٨ .

(٨) (قبل غسلهما ، وإن شاء غسلهما قبل إدخالهما) ساقطة من م ، ح .

قال (١) : لأن القائم من النوم شك في نجاستهما وغير القائم من النوم (٢)
مستيقن (٣) لطهارتهما . (٤)

والصحيح من المذهب وعليه (٥) الجمهور من أصحابنا أنهما سواء ، فيمن (٦)
قام من النوم أو لم يقم أن (٧) لا يغمس يده في الإناء حتى يغسلهما (٨) ، لأنهما (٩)
لما استويا في سنة (١٠) الغسل ، وإن ورد النص في القائم من النوم استويا (١١)
في تقديم (١٢) الغسل على الغمس .

فعلى هذا لو غمس المتوضي يده في الإناء قبل غسلهما ، فإن تيقن
طهارتهما أو شك فيه فالماء طاهر ، لأن الأصل فيه الطهارة .
وإن تيقن نجاسة يده فهي نجاسة وردت على ماء قليل فيكون نجساً .

-
- (١) (قال) ساقطة من م ، ح .
(٢) في م ، ح : (من نوم) .
(٣) في م ، ح : (متيقن) .
(٤) في س : (طهارتهما) .
(٥) في س : (وما عليه) .
(٦) في م : (فيهما) وفي ح : (فيما) .
(٧) (أن) ساقطة من م ، وفي ح : (لأن) .
(٨) في ح : (يغسلها) .
(٩) في م ، ح : (لأنه) .
(١٠) (سنة) ساقطة من أمل ح ومثبتة في الحاشية .
(١١) في م ، ح : (فاستويا) .
(١٢) (تقديم) ساقطة من أمل ح ومثبتة في الحاشية .

٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يدخل يده اليمنى في الإناء فيغرف غرفة
لغيه وأنفه ويتعمض ويستنشق ثلاثاً ، ويبلغ خياشيمه الماء (٢) إلا أن يكون
مائعاً فيرفق (٣) .

اعلم أن الكلام في المغمضة والاستنشاق يشتمل على فعلين (٤) :

أحدهما : في أمل المغمضة والاستنشاق (٥) هل هو واجب أو سنة .

والثاني : في صفته وكيفيته .

فأما الفصل الأول : في أمل المغمضة والاستنشاق فقد اختلف الناس فيه
على أربعة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي (٦) رضي الله عنه (٧) ، ومالك (٨) .

أنهما سنتان في الطهارة المغرية التي هي الوضوء (٩) ، وفي الطهارة الكبرى
التي هي الغسل (١٠) .

-
- (١) في م ، ح (رضي الله عنه) ، وفي س ساقطة .
(٢) في أ ، س : (ويبلغ الماء خياشيمه) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٢ .
(٤) في م ، ح (أن الكلام في المغمضة والاستنشاق في فعلين) .
(٥) (في أمل المغمضة والاستنشاق) ساقطة من م ، ح .
(٦) انظر : الأم ٢٤/١ ، الوسيط ٢٨٠/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ٢٦٧/١ ، منهاج
الطالبين ٤ ، ٥ ، نهاية المحتاج ٢٠٨/١ .
(٧) (رضي الله عنه) ، ساقطة من أ ، س .
(٨) انظر : مختصر خليل ١٤ ، ١٨ ، الكافي لابن عبد البر ١٧٠/١ ، ١٧٣ ، الفواكه
الدواني ١٥٧/١ ، ١٧١ .
(٩) (في الطهارة المغرية التي هي الوضوء) ساقطة من م ، ح .
(١٠) وهذا مذهب الحسن البصري ، والزهري ، وقتادة ، وربيعه ، والحكم بن عتيبة
ومحمد بن جرير الطبري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والأوزاعي ، والليث ورواية
عن مطاء ، وأحمد .
انظر : المدونة ١٥/١ ، حلية العلماء ١١٦/١ ، المغني ١٠٢/١ ، المجموع ٣٦٢/١ ،
البنية ٢٥٠/١ ، نيل الأوطار ١٧٣/١ .

والمذهب الثاني : وهو مذهب مطاء (١) وابن أبي ليلى وإسحاق (٢) أنهما واجبتان (٣)
في الطهارة الكبرى والعغرى جميعاً. (٤)

والمذهب الثالث : وهو قول (٥) أحمد (٦) وداود (٧) وأبي ثور (٨).

أن الاستنشاق واجب في الطهارة (٩) العغرى والكبرى والمغمضة سنة
فيهما .

والمذهب الرابع : وهو قول (١٠) أبي حنيفة وصاحبيه (١١) وسفيان

-
- (١) أبو محمد مطاء بن أبي رباح أسلم بن عفوان ، من كبار التابعين والفقهاء ،
سمع العبادلة الأربعة ، وبعض الصحابة ، وروى عنه جماعات من التابعين ،
ولد باليمن ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم وتوفي فيها ، قال فسي
المراسيل : قال أحمد بن حنبل : رأى ابن عمر ولم يسمع منه . ولد سنة
٢٧ هـ وتوفي سنة ١١٤ هـ ، وقيل ١١٥ هـ .
- انظر: البداية والنهاية ٣٠٦/٩ ، تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ، المراسيل ١٥٤ ، معرفة
الثقات ١٣٥/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦١/٣ .
- (٢) وهذا المذهب إحدى الروايتين من مطاء ، ومذهب حماد بن سليمان والمشهور
من أحمد وجماعة من أصحاب داود .
- انظر: المجموع ٣٦٣/١ ، بداية المجتهد ١٠/١ ، مسائل الإمام أحمد برواية ابن
هاني ١٦/١ ، الإقناع ٢٧/١ ، التنقيح المشيع ٣٩ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
- (٣) في أ (واجبان) .
- (٤) (جميعاً) ساقطة من أ .
- (٥) في أ ، س : (وهو مذهب) .
- (٦) انظر: المغني ١٠٢/١ ، الكافي ٢٦/١ ، المسائل الفقهية ٧٠/١ ، الإنصاف ١٥٢/١ .
- (٧) انظر: المحلى ٥٠/٢ .
- (٨) وبهذا المذهب قال أبو عبيد وابن المنذر .
- انظر: الأوسط ٣٧٩/١ ، التمهيد ٣٥/٤ ، حلية العلماء ١١٦/١ ، بداية المجتهد ١٠/١ ،
البنية ٢٥١/١ ، دليل الرفاق ٥٨/١ .
- (٩) في أ ، س : (في الطهارة من) .
- (١٠) في س : (وهو مذهب) .
- (١١) انظر: الأصل ٤١/١ ، تحفة الفقهاء ١٢/١ ، رؤوس المسائل للزمخشري ١٠٥/١ .

الثوري (١) (٢).

أنهما واجبتان (٣) في الطهارة الكبرى مستونتان في الطهارة المعرى .

واستدل من أوجبهما (٤) في الطهارتين بفعل (٥) رسول الله صلى الله عليه

وسلم (٦) لهما (٧) وفعله بيان .

واستدل من أوجب الاستنشاق فيهما دون المضمضة بحديث أبي هريرة

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من توفأ فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر (٨) (٩)

(١) في س : (وسفيان الثوري ومحمد) .

(٢) وهذا المذهب رواية من الإمام أحمد .

انظر : المغني ١/١٠٢ ، الإنصاف ١/١٥٢ ، ١٥٣ ، الكافي ١/٢٦ ، حلية العلماء ١/١١٦ ،

المجموع ١/٣٦٣ ، الأوسط ١/٣٧٩ ، التمهيد ٤/٣٤ .

(٣) في س : (أنهما واجبان) .

(٤) في م ، ح : (أوجبهما) .

(٥) في م : (بغسل) .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) (لهما) ساقطة من م ، ح .

(٨) الاستنشاق : طرح الماموالأذى من الأنف بعد الاستنشاق .

قال النووي : هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور من أهل الحديث ، واللغة ،

والفقه .

وقال ابن قتيبة : هو الاستنشاق ، والمواب الأول .

وقال في اللسان : استنثر الإنسان : استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف

انظر : أنيس الفقهاء ٥٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٥٩ ، المجموع ١/٣٥٣ ، غريب

الحديث لابن قتيبة ٢/٣٦١ .

- نثر - لسان العرب ٥/١٩١ .

(٦) أخرجه مالك والبخاري وأبو داود عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي

هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا توفأ أحدكم فليجعل في أنفه

ماء ثم لينثر " وأخرجه مسلم عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة : " وإذا توفأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر " .

انظر : الموطأ ، كتاب الطهارة - باب العمل في الوضوء ١/١٩ ، صحيح البخاري :

كتاب الوضوء - باب الاستجمار وترأ ١/٥٢ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب

الإيتار في الاستنشاق والاستجمار ١/٢١٢ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب

في الاستنشاق ١/٣٥ .

وبحديث (١) عامم (٢) بن لقيط بن صبرة عن أبيه (٣) قال : قلت يا رسول الله (٤) أخبرني عن الوضوء . قال : " اسبغ (٥) الوضوء ، وظل (٦) بين الأصابع ويبلغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً . (٧)

(١) في أ ، س (وحديث) .

(٢) عامم بن لقيط بن صبرة العقيلي حجازي ، قال البخاري : هو ابن أبي رزين العقيلي ، وقيل هو غيره ، روى عن أبيه لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق وعنه أبو هاشم إسماعيل بن كثير المكي ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، له في الصحيحين حديث واحد في المبالغة والاستنشاق . انظر : التاريخ الكبير ٤٩٣/٦ ، تهذيب التهذيب ٥٦/٥ ، الثقات ٢٣٤/٥ ، الكاشف ٤٧/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٤ .

(٣) لقيط بن صبرة بن عامر بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق بن عامر بن عقيل أبو رزين العقيلي وقيل هو لقيط بن عامر بن صبرة ، قال ابن عبد البر : وقد قيل أن لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة وليس بشيء . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه ابنه عامم بن لقيط وابن أخيه وكيع بن عدي وغيرهم .

انظر : التاريخ الكبير ٢٤٨/٧ ، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٨ ، تقريب التهذيب ١٣٨/٢ ، طبقات خليفة ٢٨٥ .

(٤) في م : (قلت لرسول الله) .

(٥) الاسباغ في الوضوء : المبالغة فيه وإتمامه .

انظر : سبغ - لسان العرب ٤٣٣/٨ .

(٦) التخليل : تفريق شعر اللحية وأصابع اليدين والرجلين في الوضوء ، وأمله من إدخال الشيء في خلال الشيء وهو وسطه .

انظر : خلل - لسان العرب ٢١٤/١١ .

(٧) أخرجه الشافعي ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق إسماعيل بن كثير المكي عن عامم بن لقيط بن صبرة مطولاً ومختصراً ، قال الخلال عن أبي داود عن أحمد : عامم لم يسمع عنه بكثير رواية .

ويقال لم يرو عنه غير إسماعيل وليس بشيء لأنه روى عنه غيره .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا صححه ابن القطان ، وحسنه البغوي . وقال الحاكم : صحيح ولم يخرجاه .

انظر : ترتيب مسند الشافعي ٣٣/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الاستنشاق ٣٦/١ . سنن الترمذي : أبواب العموم - باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للماء ١٤٢/٢ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - المبالغة فسي

واستدل أبو حنيفة على إيجابهما في الطهارة الكبرى :

برواية مالك بن دينار^(١) من ابن^(٢) سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه . قال : " تحت كل شعرة جنازة فيلوا الشعر وأنقروا البشارة^{(٣)(٤)} " .

قال : وفي الأنف شعر ، وفي الفم بشرة .

= الاستنشاقي ٦٦/١ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الوضوء باب الأمر بالمبالغة في الاستنشاقي ٧٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب فرض الوضوء - ذكر الأمر بتخليص الأصابع في الوضوء ٢٩٨/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الأمر بإسباغ الوضوء وتخليل الأصابع ٣٦/١ ، ٣٧ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تخليل الأصابع ٧٦/١ ، مصابيح السنة ٢٠٦/١ ، تلخيص الحبير ٨١/١ .

(١) مالك بن دينار السامي الناجي مولههم أبو يحيى البصري الزاهد ، كان أبوه من سبي سجستان ، وقيل من كابل ، كان مالك علم الأبرار معدوداً ، في ثقات التابعين ومن أحيان كتبه المصاحف ، قال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأزدي : يعرف وينكر .

روى عن أنس بن مالك ، والأحنف وشهر بن حوشب ٠٠٠ وغيرهم ، وروى عنه أخوه عثمان وأبان بن يزيد العطار ٠٠٠ وآخرون ، اختلف في سنة وفاته قال السري بن يحيى مات سنة ١٢٧ هـ ، وقال غيره مات سنة ١٢٢ هـ ، وقل خليفة بن خياط مات سنة ١٣٠ هـ وقال ابن حبان : الصحيح أنه مات قبل الطاعون ، وكان الطاعون سنة ١٣١ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١٥/١٠ ، تاريخ خليفة ٢١٦ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤/٣ ، طبقاً ابن سعد ٢٤٣/٧ ، ميزان الاعتدال ٤٢٦/٣ .

(٢) في س : (بن سيرين) .

(٣) في أ : (البشر) .

(٤) أخرجه أبو داود ، وابن ماجة ، والترمذي ، والبيهقي ، واللفظ له .

ومدار الحديث على الحارث بن وجيه وهو ضعيف جداً ، قال أبو داود : الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف ، وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من حديثه وهو شيخ ليس بذاك ، وقال الدارقطني في العلل : إنما يروي هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسل .

وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت ، وقال البيهقي الحارث بن وجيه تكلموا فيه .

وقال ابن أبي حاتم : قال أبي هذا حديث منكر والحارث ضعيف الحديث ، وضعفه البغوي .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الغسل من الجنابة ٦٥/١ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب تحت كل شعرة جنازة ١٩٦/١ ، سنن الترمذي : =

وبما رواه يوسف بن أسباط (١) عن سفيان بن (٢) سعيد (٣) عن خالد الحذاء (٤)
عن ابن سيرين عن أبي هريرة "أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المغفلة والاستنشاق
للجنب ثلاثاً فريضة" (٥)

== أبواب الطهارة - باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ٧١/١، السنن الكبرى :
كتاب الطهارة - باب تخليل أصول الشعر بالماء وإيماله إلى البشرة، وباب
فرض الغسل ١٧٥/١، ١٧٩، مصابيح السنة: كتاب الطهارة - باب الغسل ٢١٦/١،
مسند الفردوس ٦٤/٢، تلخيص الحبير ١٤٢/١، علل الحديث ٢٩/١، الكامل لابن
عدي ٦١١/٢، المغفلة للعقيلي ٢١٦/١.

(١) يوسف بن أسباط الشيباني أبو محمد الزاهد الواعظ، روى عن مَكَل بن خليفة،
وسفيان الثوري وعنه المسيب بن واضح وعبد الله بن خبيق الأنطاكي .
وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم : لا يحتج به، وقال البخاري : كان قد
دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي .

انظر: التاريخ الكبير ٣٨٥/٨، تاريخ ابن معين ٦٨٤/٢، تاريخ الدارمي عن ابن
معين ٢٢٨، الجرح والتعديل ٢١٨/٩، المغفلة للعقيلي ٤٥٤/٤، الكامل لابن
عدي ٢٦٤١/٧، ميزان الاعتدال ٤٦٢/٤، معرفة الثقات ٣٧٤/٢، مشاهير علماء
الأماص ١٨٦.

(٢) في س : (عن).

(٣) سفيان بن سعيد الثوري تقدمت ترجمته .

(٤) في ح : (الحذاء).

وهو خالد بن مهران الحذاء مولى قریش، ويقال مولى ابن مامر، يكنى أبا
المنازل كان من المواظبين على العبادة والعلم، لم يكن بحذاء وإنما نسب
إلى الحذائين لأنه كان يجلس إليهم، اختلف في سنة وفاته قيل سنة احمدي
أو اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة .

انظر: تذكرة الحفاظ ١٤٩/١، الجرح والتعديل ٣٥٢/٣، سير أعلام النبلاء ١٩٠/٦،
طبقات الحفاظ ٧١، طبقات خليفة ٢١٨، مشاهير علماء الأماص ١٥٣.

(٥) رواه الدارقطني في سننه من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط
عن سفيان بن سعيد عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة .
قال الدارقطني : هذا باطل، ولم يحدث به إلا بركة، وبركة هذا يفع الحديث
والمواب حديث وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين قال : سن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً .

قال الزيلعي : وقال البيهقي في المعرفة، هذا الحديث وهم، وإنما يروى
هذا عن محمد بن سيرين، رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن
ابن سيرين مرسلًا فأسنده بركة الحلبي عن أبي هريرة وغير لفظه .

وذكره السيوطي، والملائي القاري في الأحاديث الموضوعة .

انظر: سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في المغفلة والاستنشاق في
غسل الجنابة ١١٥/١، نصب الراية ٧٨/١، اللآلئ المصنوعة ٧/٢، الأسرار المرفوعة ٢١٢.

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ١٧١ .

قال : ولأنه عفو سن (١) غسله في الطهارة المغرى ، فاقتضى أن يكون (٢) غسله في الطهارة الكبرى واجباً كالأذنين .

ولأن كل محل من البدن وجب تطهيره من النجاسة (٣) وجب تطهيره من النجاسة كالشرة التي (٤) تحت شعر الوجه .

قال : ولأن الفم والأنف في معنى ظاهر البدن من وجهين :

أحدهما : أن اتصال (٥) الماء إليهما لا يشق .

والثاني : أن حصول الطعام فيهما لا يضر (٦) .

فوجب أن يكون اتصال (٧) الماء إليهما واجباً كظاهر البدن . (٨)

قال : ولأن اللسان يلحقه حكم الجنابة في المنع من قراءة القرآن فوجب أن يلحقه حكم الجنابة في التطهير بالماء . (٩)

والدليل على أن ذلك سنة وهو دليل على الجماعة : (١٠)

قوله تعالى (١١) : " وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا " (١٢) .

فكان الغسل وحده غاية الحكم .

وروي عن أم سلمة أنها قالت : يارسول الله إني امرأة أشد غفر (١٣) رأسي

(١) في م ، ح (من) .

(٢) في أ : (أن يكون يجب) ، في م ، ح : (أن يجب غسله في الطهارة الكبرى كالأذنين) .

(٣) (وجب تطهيره من النجاسة) ساقطة من م .

(٤) (التي) ساقطة من س .

(٥) في م : (اتصال) ، وفي أ ح غير منقوطة (اتصال) .

(٦) في ح : (لا ينظر) .

(٧) في أ ، م ، ح : (اتصال) .

(٨) في م ، ح ، : (فوجب أن يكونا في اتصال الماء إليهما كظاهر البدن) ، وفي س

(كطهارة البدن) .

(٩) انظر أدلة الحنفية : البناية ١/٢٥٤-٢٥٥ ، رؤوس المسائل ١/١٠٥ ، البحر الرائق ١/٤٨

(١٠) في م ، ح (وهو دليل على الجنابة) .

(١١) في س : (تعال) .

(١٢) سورة النساء آية (٤٣) .

(١٣) في أ س : (شعر) ، وفي ح (ظفر) .

والغفر : قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض .

انظر : معالم السنن ١/٨١ .

أفأنقضه (١) للغسل من الجنابة فقال (٢): " لا ، إنما يكفيك أن تحثي (٣) على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تغيفي عليك الماء (٤) فإذا أنت قد طهرت " (٥).

فكان منه دليلان :

أحدهما : أنه علق (٦) الاكتفاء بالإضافة.

والثاني : قوله بعد ذلك " فإذا أنت قد طهرت ".

وروى جبير بن مطعم (٧) قال : تذاكرنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨)

(١) في م ، ج ، هـ : (فأأنقضه) .

(٢) في م ، ج : (قال) .

(٣) أصل الحثو : صب التراب ، والمراد هنا ثلاث غرفات ، على التشبيهة .

انظر : - حشا - لسان العرب ١٤/١٦٤ ، هامش صحيح مسلم ١/٢٥٩ .

(٤) (الماء) ساقطة من م .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبو عوانة ، والبيهقي ، واللفظ لأبي عوانة .

انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/٤٠ ، مسند الإمام أحمد ٦/٢٨٩ ، ٣١٥ ، صحيح مسلم

كتاب الحيض - باب حكم صفائر المغتسلة ١/٢٥٩ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة

- باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل ١/٦٥ ، سنن ابن ماجه : كتاب

الطهارة وسننها - باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة ١/١٩٨ ، سنن الترمذي :

أبواب الطهارة - باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ١/٧١ ، سنن النسائي :

كتاب الطهارة باب ذكر ترك المرأة نقض شعر رأسها عند اغتسالها من الجنابة

١/١٣١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - باب إباحة ترك نقض شعر الرأس في

الغسل من الجنابة ١/٣٠١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على

دخول الوضوء في الغسل وسقوط فرض المضمضة والاستنشاق ١/١٧٨ .

(٦) في م ، ج : (على الاكتفاء) .

(٧) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النخعي أبو محمد ، وقيل

أبو عدي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر ثم أسلم بعد ذلك

عام خيبر ، وقيل يوم فتح ، قال الزبير : كان يؤخذ منه النسب .

اختلف في سنة وفاته قيل سنة ٥٩ هـ ، وقيل سنة ٨٨ هـ ، وقيل سنة ٥٦ هـ .

انظر : أمد الغاية ١/٢٢٢ ، الاستيعاب ١/٢٢٢ ، تهذيب التهذيب ٢/٦٤ ، التبيين في

أنساب القرشيين ٢٠٩ ، جمهرة أنساب العرب ١١٦ ، العقد الثمين ٣/٤٠٨ ، مرآة الجنان

١/١٦٢ .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

غسل الجنابة فقال: "أما أنا فأحشي على رأسي ثلاث حشيات^(١) فإذا أنا قد
طهرت" (٢)

ومن^(٤) طريق المعنى: أنها طهارة عن حدث فوجب أن لا تستحق^(٥) فيها المضمضة
والاستنشاق كالوضوء^(٦).

ولأنه غسل واجب فوجب أن لا يجب^(٧) [فيه] ^(٨) المضمضة والاستنشاق^(٩)
كغسل الميت^(١٠).

(١) في أ ح: (حشيات من ماء).

(٢) في أ (نني).

(٣) أخرج نحوه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي والبيهقي.
ولفظ البخاري: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أما أنا فأفيض على
رأسي ثلاثاً".

ولفظ مسلم: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر عنده الغسل من الجنابة
فقال: "أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثاً".

قال ابن حجر: قوله: "فإذا أنا قد طهرت" لا أصل له من حديث صحيح ولا فعي
نعم وقع هذا من حديث أم سلمة في سؤالها للنبي صلى الله عليه وسلم عن نقص
الرأس لغسل الجنابة. فقال لها: "إنما يكفيك أن تحشي
على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيض على رأسك الماء
فإذا أنت قد طهرت".

انظر: مسند الإمام أحمد ٨١/٤، صحيح البخاري: كتاب الطهارة - باب من أفاض
على رأسه ثلاثاً ٧٣/١، صحيح مسلم: كتاب الحيض - باب استحباب إفاضة الماء
على الرأس وغيره ثلاثاً ٢٥٨/١، ٢٥٩، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب
الغسل من الجنابة ٦٢/١، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها - باب الغسل
من الجنابة ١٩٠/١، سنن النسائي: كتاب الطهارة - باب ذكر ما يكفي الجنب
من إفاضة الماء على رأسه ١٣٥/١، السنن الكبرى: باب سنة التكرار في صب
الماء على الرأس ١٧٦/١، باب الدليل على دخول الوضوء في الغسل وسقوط
فرض المضمضة والاستنشاق ١٧٧/١، تلخيص الحبير ٥٩/١.

(٤) (ومن) ساقطة من أ، س.

(٥) في م، ح: (أن لا يستحق).

(٦) في م، ح: (كغسل الميت).

(٧) في س: (أن لا يستحق).

(٨) في أ س: (فيها).

(٩) (والاستنشاق) ساقطة من س.

(١٠) (ولا أنه غسل واجب فوجب أن لا يجب فيه المضمضة والاستنشاق كغسل الميت) ساقطة
من م، ح.

ولأن مالا يجب غسله من الميت (١)، لم يجب غسله من الجنب كالعينين.

وأما (٢) الجواب من استدلاله (٢) بقوله: "تحت كل شعرة جنابة".

فهو أن هذا الحديث ضعيف؛ لأنه (٤) رواية الحارث بن وهيب (٥) عن مالك بن دينار وكان الحارث ضعيفاً، ولو صح لكان محمولاً على مظهر (٦) من الشعر والبشرة (٧) بدليل أن شعر العين لا يجب غسله.

وأما (٨) الجواب عن رواية أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المغمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة (٩) فرواية بركة بن محمد الحلبي (١٠) ممن

(١) (لا يجب غسله من الميت) ساقطة من م.

(٢) في م، ح: (فأما).

(٣) في أ: (استدلّاهم)، وفي س ساقطة.

(٤) في أ، ح: (لأن).

(٥) في س: (وهيب).

وهو الحارث بن وهيب الراسبي أبو محمد البصري، روى عن مالك بن دينار، وعنه يزيد بن الحباب، وأبو كامل الجعدي. وجماعة، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وكذا قال أبو حاتم، وزاد ضعيف الحديث وضعفه كثيرون.

انظر: التاريخ الكبير ٢/٢٨٤، تاريخ ابن معين ٢/٩٥، تهذيب التهذيب ٢/١٦٢، الفعفاء للعقيلي ١/٢١٦، الكاشف ١/١٤١، الكامل لابن عدي ٢/٦١١.

(٦) في س: (مظهر).

(٧) في أ، م، ح: (والبشر).

(٨) في م، ح: (فأما).

(٩) (فريضة) ساقطة من م، ح.

(١٠) في م، ح: (الحلي).

وبركة بن محمد الحلبي من يوسف بن أسباط، والوليد بن مسلم متهم بالكذب قال ابن حبان: حدثونا عنه أنه كان يسرق الحديث وربما قلبه، وقال ابن عدي: سائر أحاديثه باطلة، وقال الدارقطني: بركة يفع الحديث، وفي المغني: معروف بالكذب.

انظر: ميزان الاعتدال ١/٣٠٣، المغني في الفعفاء ١/١٠٢، الكامل لابن عدي ٢/٤٧٩.

يوسف بن أسباط ، وكان بركة مشهوراً بوضع الحديث . (١)

على أنه يحمل (٢) على الاستحباب ويكون قوله "فريضة" يعني تقديراً (٣) لا تراه جعل ذلك ثلاثاً ، والثاني والثالث مستحبان (٤) وليس (٥) بفرض .

وأما (٦) الجواب عن قولهم : إن (٧) (٨) ما كان مسنوناً في الطهارة العفري كان مفروفاً (٩) في الطهارة الكبرى ، فمنتقضى (١٠) بالمبالغة في الاستنشاق وبالتكرار . (١١)

وأما الجواب عن قولهم : إن (١٢) كل محل وجب (١٣) تطهيره من النجاسة وجب تطهيره من الجنابة فهو منتقضى (١٤) بداخل العينين ؛ لأن غسله من النجاسة واجب ومن الجنابة غير واجب .

فإن قالوا داخل العينين لا يجب غسله من وجهين :

أحدهما : أنه صليل لا يقبل النجاسة .

(١) قال الزيلعي : قال الحاكم في المحل : بركة بن محمد الحلبي يروي عن يوسف بن أسباط أحاديث مرفوعة .

انظر : نصب الراية ٧٨/١ .

(٢) في أ ، س : (نحمله) .

(٣) في م ، ح : (تقديره) .

(٤) في أ : (جعل ذلك ثلاثاً والثالث استحباباً) ، وفي س : (جعل ذلك ثلاثاً والثلاث استحباباً) .

(٥) في م : (ليس) بدون واو .

(٦) في م : (فأما) .

(٧) (أن) ساقطة من أ ، س .

(٨) في م ، ح : (إن كان) .

(٩) في م : (مفتراً) .

(١٠) في ح : (منتقضى) .

(١١) في ح (والتكرار) ، وفي س : (فمنتقضى بالمبالغة بالماء في الاستنشاق والتكرار)

(١٢) (أن) ساقطة من أ ، م ، س .

(١٣) (وجب) مكررة في أ .

(١٤) في م ، ح : (فهو أنه منتقضى) .

فهذه (١) دعوى غير مسلمة ، على أن بطون (٢) الجفون غير مقبلة تقبيل (٣)
النجاسة .

والثاني: أنه أقل من الدرهم .

وهذا (٤) فاسد ؛ لأن الجفون الأربعة أكثر من الدرهم . (٥)

وأما الجواب عن قولهم: أن الفم والأنف في معنى ظاهر (٦) البدن (٧) من
وجهين:

أحدهما: أن إيمان (٨) الماء إليه لا يشق .

فهذا يفسد بالحقوم ؛ لأن إيمان (٩) الماء إليه بالشرب لا يشق .

والثاني: أن حصول الطعام فيه لا يفطر .

وهذا يفسد بداخل العينين . (١٠)

(١) في ح: (فهذا) ، وفي س (فهو دعوا) .

(٢) في م: (أن تكون) .

(٣) في س: (ويقبل النجاسة) .

(٤) في م ، ح: (فهذا) .

(٥) قال النووي: قال الشيخ أبو حامد : إن النجاسة في العين وعواليها لو بلغت

قدر الدرهم وجب غسلها عند أبي حنيفة .

انظر: المجموع ٣٦٦/١ .

(٦) في س: (ظاهر) .

(٧) في م ، ح: (وأما الجواب من قولهم إن كان مستويا في معنى ظاهر البدن) ، وفي

أ (البدن) .

(٨) في م: (أن يعل) ، وفي أ: (اتصال) .

(٩) في أ: (اتصال) .

(١٠) في س: (العين) .

داخل العين باتفاق لا يفطر بوضع طعام فيها .

انظر: المجموع ٣٦٦/١ .

وأما الجواب عن قولهم : إنه قد يتعلق باللسان حكم الجنابة لمنعه من القراءة فهو أنه ليس يمتنع أن يتعلق حكم الحدث بعفو (١) ثم (٢) يرتفع بغسل غيره كالمحدث (٣) هو ممنوع من حمل المصحف بشيء من جسده ، وإذا غسل أعضائه (٤) الأربعة لم يمتنع فهذا جواب ما استدل به أبو حنيفة .

وأما استدلال (٥) من أوجبهما في الطهارتين بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (٦) لهما فالجواب (٧) عنه : أنه ليس (٨) فعل النبي صلى الله عليه وسلم (٩) محمولاً على الإيجاب إلا أن يكون بياناً لمجمل (١٠) في الكتاب ، والطهارة معقولة غير مجملة .

وأما الجواب عما (١١) استدل به من أوجب الاستنشاق وحده بقوله (١٢) "مسح توفاً فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره" (١٣)

فهو أن ظاهره وإن كان يقتضي الوجوب فمعدول عنه بما ذكرنا (١٤) إلى الاستحباب

وأما الجواب عن حديث لقيط (١٥) بن هبرة أنه أمر بالمبالغة وتلك غير واجبة فلم يكن فيه (١٦) دليل .

-
- (١) في م ، ح : (بعوض) .
 - (٢) (ثم) ساقطة من س .
 - (٣) في م ، ح : (المحدث) .
 - (٤) في س (أعضاؤه) .
 - (٥) في ح : (وأما الاستدلال) .
 - (٦) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (بفعله عليه السلام) .
 - (٧) في ح (فأما الجواب) .
 - (٨) في م ، ح (أنه ليس له) في س (ان ليس) .
 - (٩) (وسلم) ساقطة من أ .
 - (١٠) في أ : (بيانات لمجمل) .
 - (١١) في ح : (من ما استدل) .
 - (١٢) في أ : (فقوله) .
 - (١٣) في أ (لينثره) .
 - (١٤) (بما ذكرنا) ساقطة من أ س .
 - (١٥) في س : (اللقيط) .
 - (١٦) في م ، ح : (منه) .

فصل (١)

وأما الفعل الثاني: في صفة المضمضة (٢) والاستنشاق (٣) وكيفيتهما (٤).

أما المضمضة : فهي إدخال الماء إلى مقدم الفم. (٥)

والمبالغة فيها (٦) : إدارته في جميع الفم (٧).

وأما الاستنشاق (٨) فهو : إدخال الماء إلى مقدم الأنف. (٩)

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) المضمضة : تحريك الماء في الفم، كذا عرفه في الصحاح وأنيس الفقهاء .
وحكى ابن الرفعة عن أبي الطيب أن المضمضة، إدخال الماء إلى باطن الفم ،
حتى لو ملأ فاه ثم بلعه من غير أن يديره فيه لكان قد تمضمض .
وقال المتولي : المضمضة إدخال الماء في الفم .
انظر: - مغض - الصحاح ١١٠٦/٣، أنيس الفقهاء ٥٣٦، تنمة الإبانة ل٣٦ ب ، كفاية
النبية ل ١٣٤ .

(٣) الاستنشاق : إدخال الماء في الأنف .

(٤) في س : (وكيفيتهما) .

انظر: - نشق - الصحاح ٥٥٨/٤، لسان العرب ٢٥٣/١٠، أنيس الفقهاء ٥٣٦، تنمة
الإبانة ل ٣٦ ب .

(٥) حكاه النووي وابن الرفعة عن الماوردي .

انظر: المجموع ٣٥٥/١، كفاية النبيل ١٣٤ .

(٦) قال المتولي والرافعي وآخرون: المبالغة في المضمضة أن يبلغ الماء أقصى الحنك
ووجهي الأسنان واللثة مع إمرار الأصابع عليها وزاد المتولي ثم يعجه، ويفعل
ذلك ثلاثاً .

انظر: تنمة الإبانة ل ١٣٧، المطلب العالي ل ٢٥١ ب، فتح العزيز ٤٠٠/١، مغني المحتاج
٥٨/١، نهاية المحتاج ١٧٢/١، فتح الوهاب ١٤/١ .

(٧) (والمبالغة فيها إدارته في جميع الفم) ساقطة من م، ح .

(٨) في أم ح : (والاستنشاق) .

(٩) (وأما الاستنشاق فهو إدخال الماء إلى مقدم الأنف) ساقطة من م، ح .

وقد حكى تعريف الاستنشاق عن الماوردي النووي وابن الرفعة .

انظر: المجموع ٣٥٥/١، كفاية النبيل ١٣٤ .

والمبالغة فيه (١) : إيماله (٢) إلى خيشوم (٣) الأنف .
والمبالغة (٤) فيهما سنة رائدة عليهما (٥) إلا أن يكون مائماً فيبالغ في
المضغفة ، ولا يبالغ في الاستنشاق (٦) .

لقوله على الله عليه وسلم (٧) : للقيظ بن صبرة : " اسغ الوضوء واخلل بين
الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون مائماً " (٨) .

والفرق (٩) في العائم بين (١٠) أن يبالغ في المضغفة ولا يبالغ في الاستنشاق ؛

- (١) (والمبالغة فيه) ساقطة من م ، ح .
قال المتولي : المبالغة في الاستنشاق ، أن يجعل الماء في أنفه ويأخذه بالنفس
حتى يمل الخياشيم ثم يدخل أصابعه فيزيل ما في أنفه من أذى ثم يستنثر كما يفعل
المتمخط يفعل ذلك ثلاثاً إلا أن يكون مائماً فلا يبالغ ، وقال مثله الرافعي
إلا أنه لم يقل يفعل ذلك ثلاثاً .
انظر : تنمة الإبانة لـ ١٣٧٧ ، فتح العزيز ١/٤٠٠ .
(٢) في أ : (اتماله) ، وفي ح (يماله) .
(٣) الخيشوم : أقصى الأنف .
انظر : - خشم - الصحاح ١٩١٢/٥ ، حلية العلماء ٤٣ .
(٤) في س : (السبالغة) .
(٥) انظر : الغاية القصوى ١/٢١٢ ، روضة الطالبين ١/٥٩ .
(٦) قال النووي : ويعقد قول الماوردي ظاهر نص الشافعي في الأم فإنه قال : وإن كان
مائماً رفق بالاستنشاق لئلا يدخل الماء رأسه " والماوردي تبع في ذلك شيخه
الميمري - قاله الأذري - ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور كراهة المبالغة
فيهما أي المضغفة والاستنشاق ، لأنه لا يؤمن سبق الماء .
وجزم أبو الطيب بتحريم المبالغة ، وسوى بينه وبين تحريم القبلة للعائم إن خشي
الإنزال .
وأجيب عنه : أن المبالغة في المضغفة والاستنشاق لم تحرم لكونهما مطلوبين فلي
الوضوء بخلاف قبلة العائم المحركة لشهوته ؛ لأنه هنا يمكنه إطباق طقه ومسح
الماء وهناك لا يمكنه رد المني إذا خرج ، ولأن القبلة غير مطلوبة بل داعية
لما يفاد الصوم من الإنزال بخلاف المبالغة .
انظر : الأم ١/٢٤ ، المجموع ١/٣٥٧ ، هامش الأذري ١/٣٥٧ ، مغني المحتاج ١/٥٨ ، نهاية
المحتاج ١/١٧٢ ، حاشية القليوبي ١/٥٢ .
(٧) في س : (لقوله عليه السلام) .
(٨) سبق تخريجه ص ٣٨٥ .
(٩) في أ ، (الفرق) بدون واو .
(١٠) (بين) ساقطة من أ .

لأنه (١) يمكنه بإطباق حلقة رد (٢) الماء من وصوله إلى جوفه ، ولا يمكنه رد الماء بخيشومه من وصوله إلى رأسه .

فإذا تقرر ما وصفنا في المضمضة والاستنشاق فالسنة فيهما ثلاثاً ثلاثاً (٣) وفي كيفيتهما قولان : (٤)

- (١) في أ (إنما) .
 - (٢) في أ ، س (في) .
 - (٣) أي يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً .
 - (٤) (وفي كيفيتهما قولان) ساقطة من م .
- والقولان : أحدهما يقول بالجمع ، والثاني بالفعل كما بينه الماوردي .
وهل الجمع أفضل أم الفعل فيه طريقان :
الأول : أن فيه قولين :
أحدهما : أن الفعل بين المضمضة والاستنشاق أفضل ، والثاني : الجمع بينهما
أفضل والطريق الثاني : الفعل أفضل قطعاً . حكاه إمام الحرمين وبه قطع المحاملي
وصحح الرافعي الطريق الأول فإن قلنا بالفعل ففي كيفيته وجهان :
أحدهما : بست غرفات يتمضمض بثلاث ، ثم يستنشق بثلاث ، وصحح هذا الوجه المتولي ،
والثاني : أن يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة ، وثلاثاً للاستنشاق أي بغرفتين ، وهو
الذي اختاره الماوردي ، وصححه النووي والرافعي والبغوي .
وإن قلنا بالجمع ففي كيفيته وجهان :
أحدهما : أن يجمع بثلاث غرفات ، فيأخذ غرفة يتمضمض منها ثم يستنشق ، ثم يأخذ
غرفة أخرى يتمضمض منها ثم يستنشق ، ثم يأخذ ثالثة فيعمل بها ذلك وهو قول
القاضي أبو حامد واختيار القاضي أبي الطيب ، وصححه أبو الطيب والمتولسي
والبغوي والرويانى والرافعي وغيرهم .
والوجه الثاني : أن يجمع بغرفة واحدة ، وفي كيفيته وجهان :
أحدهما : يخلط المضمضة بالاستنشاق فيعضمض ثم يستنشق ثم يعمضم ثم يستنشق ثم
يعمضم ثم يستنشق . وهو الذي اختاره الماوردي .
والثاني : لا يخلط بل يتمضمض ثلاثاً متوالية ثم يستنشق ثلاثاً متوالية .
وصحح الشيرازي والمحاملي والرويانى والغزالي والرافعي طريقة الفعل .
وصحح البغوي والشيخ نمر وغيرهما الجمع ، قال النووي : والمححيح بل المواب تفصيل
الجمع للأحاديث الصحيحة المتظاهرة وليس لها معارض .
انظر : البحر ل ١٤٢ ، التهذيب ل ١٢٤ ، تنمة الإبانة ١٣٧ ، المعقن ل ١٣ ، المهذب
٢٣/١ ، حلية العلماء ١١٧/١ ، الوسيط ٣٨٠-٣٨٢ ، الفاية القموى ٢١٢/١ ، فتح العزيز
٣٩٧/١-٣٩٩ ، روضة الطالبين ٥٨/١-٥٩ ، المجموع ٣٥٨/١-٣٦٢ .

أحدهما (١): وهو الذي نقله المزني والربيع أنه يتممض ويستنشق ثلاثاً
بغرفة واحدة ، فيغرف الماء بكفه اليمنى ، فيأخذ منه بجمه فيتممض ، ثم
يأخذ منه بأنفه فيستنشق ثم يفعل ذلك ثانية (٢) ثم يفعل كذلك (٣) ثالثة (٤) ، كل
ذلك من غرفة واحدة ، ولا يقدم المضمضة ثلاثاً على الاستنشاق .

ودليل ذلك : رواية عمرو بن يحيى المازني (٥) عن أبيه (٦) عن جده عبد الله
ابن زيد (٧) بن (٨) عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تممض واستنشق من كف واحدة (٩)

(١) في م : (ولأن أحدهما) .

(٢) (ثم يفعل ذلك ثانية) ساقطة من أ ، س .

(٣) في م ، ح (ذلك) .

(٤) في س : (ثلاثاً) .

(٥) عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ، روى عن أبيه
وعباد بن تميم وغيرهم .

ومنه يحيى بن أبي كثير ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والحمادان ، والسفيانان
وغيرهم .

وثقه أبو حاتم والنسائي وابن سعد ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين
صويلح وليس بالقوي . توفي سنة ١٤٠ هـ .

انظر: تهذيب التهذيب ١١٨/٨-١١٩ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٣٨ ، الكاشف
٢٩٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣٨ .

(٦) وهو يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري ، المدني ، متفق على توثيقه .
روى عن أبي سعيد الخدري ، وروى عنه ابنه عمرو ، والزهرى ، وعمار بن غزيرة
انظر: التاريخ الكبير ٩٥/٨ ، تقريب التهذيب ٣٥٤/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات
١٥٥/٢ ، الثقات ٥٢٢/٥ ، الجرح والتعديل ١٧٥/٩ .

(٧) في م (بن يزيد) .

وهو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المدني ، من فلاء الصحابة ، ذكره
الواقدي أنه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب ، وقال غيره : كان فيمن قتل
مسيلمة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الوضوء ، ومنه ابن أخيه
عباد بن تميم ، وسعيد بن المسيب وغيرهم .

قتل بالحرّة في آخر ذي الحجة سنة ٦٣ هـ .

انظر: أسد الغابة ١٤٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٢٣/٥ ، تجريد أسماء الصحابة ٣١٢/١
خلاصة تهذيب التهذيب ٥٨/٢ ، شذرات الذهب ٧١/١ ، مسند الإمام أحمد ٣٨/٤ ، المستدرک
٥٢٠/٣ .

(٨) في م ، ح : (عن عاصم) .

(٩) في أ ، س : (واحد) .

يفعل ذلك ثلاثاً (١)» (٢).

والقول الثاني : رواية (٣) البويطي أنه يتممض ، ويستنشق بغرفتين ، فيغرف (٤) غرفة فيتممض بها ثلاثاً ويقدمها على الاستنشاق (٥) ثم يغرف غرفة ثانية ويستنشق بها ثلاثاً .
ودليله رواية ابن أبي مليكة (٦) قال : رأيت عثمان بن عفان سئل عن

(١) (ثلاثاً) ساقطة من س .

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه والترمذي .
واللفظ لأبي داود غير أنه قال : " فمضمض " .

انظر: صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ٥٩/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١٠/١ ، سنن أبي داود كتاب الطهارة - باب مضمض وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ١٤٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً ٢٣/١ .

(٣) في أ ، س : (رواه) .

(٤) (فيغرف) ساقطة من م .

(٥) بعد قوله (ويقدمها على الاستنشاق) ينقطع الكلام ، ويتكلم في موضوع آخر فتبدأ لوحة ٣٢ بقوله : (الدليل من الآية من وجهين أن إلى في هذا الموضع بمعنى مع وليست غاية للمحدود فيصير حداً ، وتقديره مع المرافق) .

(٦) عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدهان ، أبو بكر ، ويقال أبو محمد التيمم المكي ، كان قاضياً لابن الزبير ومؤدناً له ، روى عن العبادلة الأربعة وأسماء ، ومائشة وأم سلمة... وخلق ، وروى عنه ابنه يحيى وابن اخته عبدالرحمن بن أبي بكر... وغيرهم .

قال أبو زرعة وأبو حاتم : ثقة ، وقال العجلي : مكي تابعي ثقة . قال البخاري وغير واحد ، مات سنة ١١٧هـ ، وقال العجلي مات سنة ١١٧هـ ، وقيسـ

سنة ١١٨هـ .

انظر: التاريخ الكبير ١٣٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥ ، تقريب التهذيب ٤٣١/١ ، تاريخ الثقات ٢٦٨ ، الجمع بين رجال المحييين ٢٥٥/١ ، الكاشف ٩٥/١ ، معرفة الثقات ٦٢/٢ .

الوضوء فأتى بالمیضاة (١)(٢) إلى أن قال : "فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً (٣)" الحديث
وقال هكذا (٤) رأيت رسول الله على الله عليه وسلم يتوضأ. (٥)

(١) المیضاة : الموضع الذي يتوضأ فيه .

انظر : - وضاً - لسان العرب ١٩٥/١ .

(٢) في م ، ح : (وقال) .

(٣) في م ، ح : (فتمضمض واستنشق ثلاثاً) .

(٤) في س (هكذي) .

(٥) رواه أبو داود عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال : سئل ابن أبي مليكة
عن الوضوء فقال : رأيت عثمان بن عفان سئل عن الوضوء فدعا بمیضاة فأغمس
على يده اليمنى ، ثم أدخلها في الماء فتمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل
وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده اليسرى ثلاثاً ، ثم أدخل يمينه
فأخذ ماءً فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ، وغسل رجليه ،
ثم قال : أين السائلون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله على الله عليه وسلم يتوضأ
قال أبو داود : أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس
أنه مرة .

انظر: سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي على الله عليه وسلم

• ٢٦/١

٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يغرف الماء (٢) بيديه (٣) فيغسل وجهه ثلاثاً من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه (٤).

وهذا كما قال : غسل الوجه أول الأعضاء الواجبة في الوضوء والدليل على وجوبه قوله تعالى (٥) "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ" (٦) الآية .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي : "توضأ كما أمرك الله ، اغسل وجهك وذراعيك ، وامسح برأسك واغسل رجلك " (٧)

وتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل رجليه وقال : " هذا وضوء لا يقبل الله (٩) الصلاة إلا به " (١٠)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) .

(٢) في المختصر : (ثم يغرف الماء الثانية) .

(٣) في س : (بيده) .

(٤) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٥) في م ، س : (تعالى) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٧) سبق تخريجه ص ٣٢٧

(٨) (صلى الله) ساقطة من م ، ح .

(٩) (الله) ساقطة من ح .

(١٠) الحديث لم أجده بهذا السياق ، أخرج نحوه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر قال : دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فتوضأ واحدة واحدة فقال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " واللفظ للبيهقي .

قال ابن أبي حاتم : قال أبي عبد الرحيم بن زيد متروك الحديث ، وزيد العمي ضعيف الحديث ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : هو عندي حديث واه ، ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر .

وأجمع المسلمون على وجوب غسله . (١)

فإذا ثبت ذلك فقد (٢) الوجه مختلف في العبارة عنه . (٣)

فحده المزني ههنا فقال : من منابت شعر رأسه إلى أصول (٤) أذنيه ومنتهى
الحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه . (٥)

وحكى الربيع عن الشافعي في كتاب الأم أنه (٦) حد الوجه بأوجز من هذا
اللفظ وأوضح من هذا الحد فقال : حد الوجه من قعاص شعر الرأس وأصول
الأذنين إلى ما أقبل (٧) من الذقن واللحيين . (٨)

وقد حده بعض أصحابنا بغير هذين فقال :

حده طولاً من قعاص الشعر إلى الذقن ، وعرضاً من الأذن إلى الأذن . (٩)

== والحديث ضعيف وله طرق كلها ضعيفة ، وضعفه العراقي وابن حجر .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء مرة
ومرتين وثلاثاً ١٤٥/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٨٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة
باب فضل التكرار - في الوضوء ٨٠/١ ، نصب الراية ٢٨/١ ، عسل
الحديث ٤٥/١ ، التعليق المغني ٧٩/١ ، المغني عن حمل الأسفار للعراقي ١٣٥/١ .

- (١) انظر : الإفصاح ٧٢/١ ، المجموع ٣٧١/١ ، دليل الرفاق ٥٧/١ ، كفاية النبيه ل ٢٣٥ .
- (٢) في م (في الوجه) .
- (٣) أي تختلف عبارة العلماء في التعبير عنه .
- (٤) في س : (أمل) .
- (٥) وكذا حده ابن سريج .
- انظر : الودائع لمنصوص الشرائع ل ٩ أ .
- (٦) في ح : (أن حد) .
- (٧) في س : (ما قبل) .
- (٨) عبارة الشافعي في الأم : (أن الوجه مادون منابت شعر الرأس إلى الأذنين
واللحيين والذقن) .
- انظر : الأم ٢٥/١ .
- (٩) وحده البيهقي والمتولي أنه من منابت شعر الرأس إلى منتهى الذقن طولاً ومن
الأذن إلى الأذن عرضاً ، وذكره الروياني إلا أنه قال إلى الذقن وهو مجمع
اللحيين .

انظر : التهذيب ل ٢٤ أ ، تنمة الإبانة ل ٣٧ ب ، البحر ل ٤٣ أ .

فأمد حد المزني ففساد لأنه حد الوجه بالوجه . (١)
 وإذا كان الوجه محدوداً بما (٢) وصفنا ، فلاعتبار بالغالب من أحوال الناس
 فلو أن رجلاً استعلى شعر رأسه حتى ذهب من مقدمه كالأجلح (٣) كان ذلك ممن
 رأسه (٤)
 ولو انحدر شعر رأسه (٥) حتى دخل في جبهته كالأغم (٦) كان (٧) ذلك (٨) ممن
 وجهه (٩)

وأنشد الشافعي قول هدية (١٠) بن خشم :

- (١) وذكر الروياني ، فساد حد المزني من ثلاثة أوجه :
- أحدها : ما ذكره الماوردي .
 - والثاني : أنه قال من منابت شعر رأسه والشافعي قال من دون منابت .
 - والثالث : أنه قال ومنتهى اللحية وهذا يفيد أنه يغسل إلى منتهاهما ومنتهاهما الحلق ولا يجب ذلك .
 - انظر : السحر ل ٤٣ أ .
 - (٢) في م : (لما) .
 - (٣) الجلح : ذهب الشعر من مقدم الرأس .
 - انظر : - جلح - لسان العرب ٤٢٤/٢ .
 - (٤) وهذا لا خلاف فيه .
 - انظر : مغني المحتاج ٥٠/١ ، التهذيب ل ٢٥ ، الأنوار ٣٤/١ ، الحواشي المدنية ٤٢/١ .
 - (٥) (حتى ذهب من مقدمه كالأجلح ، كان ذلك من رأسه ، ولو انحدر شعر رأسه) ساقطة من أصل ح ومصححه في الحاشية .
 - (٦) الغمم : أن يسيل الشعر حتى يفيق الوجه والقفا .
 - وقال النووي : الأغم الذي نزل الشعر إلى جبهته فسترها .
 - انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٦٣/٣ ، - غمم - لسان العرب ٤٤٤/١٢ .
 - (٧) (كان) ساقطة من س .
 - (٨) (ذلك) ساقطة من م ، ح .
 - (٩) إن نزل الشعر إلى الجبهة فينظر : إن عمها وجب غسلها كلها بلا خلاف .
 - وإن ستر بعضها فطريقان ، وقيل وجهان :
 - أحدهما : وهو الصحيح : وجوب غسل ذلك المستور وبه قطع العراقيون .
 - والثاني : وبه قال الخراسانيون فيه وجهان :
 - الأول : وهو الصحيح : وجوب غسل المستور .
 - والثاني : لا يجب .
 - انظر : الوسيط ٣٦٧/١ ، فتح العزيز ٣٣٨/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٧٢/١ .
 - (١٠) في م : (هدية) .
 - وهو هدية بن خشم بن كرز بن أبي حية الكاهن ، شاعر فصح متقدم منسب بادية الحجاز كان يروى للحطيفة
 - انظر : الأغاني ٢٥٤/٢١ ، الأعلام ٧/٨ .

فَلَا تَنْكَحِيْهُ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَعْمَ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا (١)

فسمى موضع الغمم وجهاً وإن كان عليه شعر

فصل (٢)

فإذا (٣) مع ما ذكرنا (٤) فالجبهة (٥) كلها من الوجه ، وكذلك (٦) الجبينان (٧)
من الوجه أيضا والنزعتان (٨) من الرأس . (٩)

فأما (١٠) التحذيف (١١) وهو (١٢) ، الشعر النابت في أعالي (١٣) الجبهة

(١) انظر : الحماسة البمرية وفيه " ولاتنكحي " ٢٨١/١ ، البيان والتبيين ١٠/٤ ، الحيوان ١٥٧/٧ ، عيون الأخبار ١٥/٤ ، الأغاني ٢٥٤/٢١ ، لسان العرب ٣٥٢/٨ ، أخبار النساء ٨٦ .

(٢) (فعل) ساقطة من س .

(٣) في م : (فان) .

(٤) في س (ما ذكرناه) .

(٥) الجبهة : موضع السجود ، وقيل هي مستوى ما بين الحاجبين إلى الناصية

انظر : - جبه - لسان العرب ٤٨٣/١٣ .

(٦) في س : (كذلك) .

(٧) الجبين : فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجبهة وشمالها .

انظر : - جبن - الصحاح ٢٠٩١/٥ ، لسان العرب ٨٥/١٣ .

(٨) النزعتان : ما ينحسر عنه الشعر من أعلى الجبين حتى يعمد في الرأس .

انظر : - نزع - لسان العرب ٣٥٢/٨ .

(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ٣٨ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٨/١ ، فتح الجواد ٣١/١٠٤ ،

الإقناع ٣٧/١ .

(١٠) في س : (وأما) .

(١١) التحذيف : هو ما تعتاد النساء تنحية الشعر عنه ، وسمى بذلك لأن الأشراف

والنساء يعتادون إزالة الشعر عنه ليتسع الوجه .

قال الشيخ أبو حامد : هو الشعر الذي بين النزعة والعذار وهو المتصل

بالصدغ .

وقال الشامي : هو ما بين ابتداء العذار والنزعة داخلاً في الجبين من

جانب الوجه يؤخذ عنه الشعر ، وقال أبو فرج الرخسي : هو موضع الشعر

الخفيف الذي ينزل منبته إلى الجبين بين بياضين أحدهما : بياض النزعة

والثاني : بياض الصدغ .

انظر : حلية العلماء ١١٨/١٦ ، فتح العزيز ٣٣٩/١ ، المجموع ٣٧٢/١ ، كفاية النبیه ل ٣٥٥

(١٢) في س (وهو) .

(١٣) في س : (أعلا) .

ما بين بسيط الرأس ومنحدر الوجه يؤخذ بالحفاف (١) والتحذيف .

فقد اختلف أصحابنا فيه هل هو من الرأس أو من الوجه . (٢)

فذهب أبو العباس بن سريج (٣) وأبو علي بن أبي هريرة إلى أنه من الوجه لحصول (٤) المواجهة به من منحدر الوجه ، لأنه لما كانت النزعتان من الرأس وإن لم يكن عليهما (٥) شعر لأنهما في تدوير الرأس وجب أن تكون التحاذيف من الوجه وإن كان عليها شعر (٦) لأنهما في منحدر الوجه وتسطيحه .

ومن قال بهذا حد الوجه من قصاص الشعر ليدخل فيه موضع التحاذيف (٧)

وقال أبو إسحاق المروزي هو من الرأس .

لأن الله تعالى (٨) فرق بين الرأس والوجه بنبات الشعر في الرأس وعدم

نباته في الوجه ، فلما كان شعر التحاذيف يتصل بنباته بشعر الرأس وجب

أن يكون من الرأس دون الوجه .

(١) الحفاف : هو إزالة الشعر ، يقال المرأة تحف وجهها حفاً وحفافاً تزيل عنه الشعر بالموس وتقشره .

انظر : -حفف- لسان العرب ٥٠/٩ .

(٢) اختلفوا فيه على الوجهين الذين ذكرهما الماوردي .

انظر : المذهب ٢٣/١ ، حلية العلماء ١١٨/١ ، الوسيط ٣٦٦/١ ، الفاية القصوى ٢٠٥/١ ، فتح العزيز ٣٣٩/١ ، الإقناع ٣٧/١ .

وقال ابن الرفعة : وللاصحاب في مواضع التحذيف وجهان أحدهما : قال الله أبو اسحاق إنها من الرأس كما أفهمه كلام الشيخ وقال القاضي إن نص الشافعي في الإملاء يوميء إليه ، والشاني : قاله ابن سريج وابن أبي هريرة إنها من الوجه لأنه يقع به المواجهة وهذا ما اختاره البندنجي وحكاه الإمام من الشافعي وبهذا يحصل فيها قولان .

انظر : كفاية النبيه ل ٣٥ ب .

(٣) في م (شريح) .

(٤) في س ، ح (بحمول) .

(٥) في س (عليها) .

(٦) (لأنهما في تدوير الرأس وجب أن تكون التحاذيف من الوجه ، وإن كان

عليهما شعر لأنهما في منحدر الوجه وتسطيحه) ساقطة من م ، ح .

(٧) في س : (التحذيف) .

(٨) في س : . (تعال) .

ولأن التحاذيف والحفاف (١) من فعل الآدميين وقد يختلفون فيه على ماداتهم (٢) المختلفة فلم يجز أن يجعل حداً، لأنه قد يصير الموضع تارة من الوجه (٣) إن حفتارة من الرأس إن لم يحف. (٤)

ومن قال بهذا حد الوجه من منابت شعر الرأس ليخرج منه موضع (٥) التحاذيف والوجه الأول أصح عندي، لأن اسم الوجه ينطلق على ما حملت به المواجهة (٦).

(١) في س (في الحفاف) .

(٢) في س (عاداتهم) .

(٣) في س (إن خف) .

(٤) في س (إن لم يحف) .

(٥) في ح : (وضع) .

(٦) قال النووي : واختلفوا في أصح الوجهين ، فصح الماوردي والبندنيجي والغزالي في الوسيط والوجيز أنه من الوجه وبه قطع إمام الحرمين ونقله الماوردي عن ابن أبي هريرة .

وصح الجمهور كونه من الرأس منهم القاضي أبو الطيب ، وابن الميـاـغ والمتولي والشاشي وماحب البيان وآخرون ، ونقله الروياني والرافعي عن الجمهور وهو الموافق لنص الشافعي في حد الرأس .

انظر : البحر ل ٤٣ ب ، تتمه الإبانة ل ٣٨ أ ، حلية العلماء ١١٨/١ ، الوسيط ٣٦٦/١ ، الوجيز ١٢/١ ، فتح العزيز ٣٣٩/١ ، المجموع ٣٧٣/١ ، كفاية النبيه ل ٣٥ ب .

فصل

فأما المدغان^(١) فقد اختلف أصحابنا فيهما هل هما من الرأس أو من الوجه على ثلاثة مذاهب: (٢)

أحدهما: وهو قياس قول أبي العباس بن سريج^(٣) هما من الوجه لحصول^(٤) المواجهة بهما كالجبين^(٥).

والثاني: وهو قياس^(٦) قول أبي إسحاق هما من الرأس لاتصال شعرهما بشعر الرأس.

والثالث: وهو قول أبي الفياض^(٧) وجمهور البصريين أن ما استعلى^(٨) من المدغين عن الأذنين من الرأس، وما انحدر عن الأذنين من الوجه^(٩)، لأن الوجه محدود بالأذنين فما^(١٠) علا منهما لم يدخل في حده. (١١)

(١) المدغ: هو الشعر المحاذي لرأس الأذن وما نزل منه إلى ابتداء العذار هذا تعريف الروياني وقال الشيخ أبو حامد: هو المحاذي رأس الأذن وموضع التحذيف.

وعرفه في اللسان أنه: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين، وقيل هو ما بين العين والأذن.

وقيل: المدغان ما بين لحاظي العينين إلى أصل الأذن.

انظر: البحر ٤٣، المجموع ٣٩٦/١، مدغ - لسان العرب ٤٣٩/٨.

(٢) وحكى هذه الأوجه عن الماوردي الروياني وابن الرقعة والنووي.

انظر: البحر ٤٣، المطلب العالي ل ١٩١ ب، حلية العلماء ١١٨/١،

المجموع ٣٩٦/١، روضة الطالبين ٥١/١، الأنوار ٣٤/١، بجيرمي على الخطيب ١٢٨/١.

(٣) في م (شريح) .

(٤) في س: (بحصول) .

(٥) في م: (كاللحيين) .

(٦) (قياس) ساقطة من س .

(٧) في م، ح: (أبي العباس) .

(٨) في ح: (ما استعلا) .

(٩) قال الروياني: هذا الثالث هو الصحيح، وقال الشافعي في الوجه الثالث

وهو ظاهر الفساد، وصح أنهما من الرأس، وقال النووي في الروضة الأصح

أنهما ليسا من الوجه .

انظر: البحر ٤٣، حلية العلماء ١١٨/١، روضة الطالبين ٥١/١، المجموع

٣٩٦/١

(١٠) في س: (فما على) .

(١١) في س: (الحد) .

٥ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) فإذا (٢) كان أمرد (٣) غسل بشرة وجهه كلها إلى قوله إذا كان شعره كثيفاً (٤).
وهذا صحيح، وجملته أن وجه المتوفى لا يخلو (٥) من أربعة أحوال :

أحدها : أن يكون أمرد (٦) لا شعر عليه، فيلزمه أن يوصل الماء إلى (٧) جميع البشرة فإن أخل بشيء منه وإن قل لم يجزه حتى يستوعب جميعه (٨).

والحالة (٩) الثانية : أن يكون ذا (١٠) لحية كثيفة (١١) قد سترت البشرة فيلزمه غسل ما ظهر من البشرة، وإمرار الماء على الشعر الساتر

(١) في م، ح : (رضي الله عنه) .

(٢) في س : (فإن) .

(٣) في س (أمردا) .

والأمرد : الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطُرَّ شاربه ولم تبد لحيته .

انظر : رمرد - لسان العرب ٤٠١/٣ .

(٤) بقية الكلام من المختصر : (فإذا كان أمرد غسل بشرة وجهه كلها ، وإن

نبئت لحيته وعارضاه أفاض الماء على لحيته ، ومارضيه ، وإن لم يوصل

الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر أجزاءه إذا كان شعره كثيراً) .

انظر : مختصر المزني ٢ .

(٥) في ح، س : (لا يخلوا) .

(٦) في س : (أمردا) .

(٧) (إلى) ساقطة من ح، س .

(٨) انظر : البحر ل ٤٤ أ ، البيان ل ٢ أ .

(٩) في س : (والحال) .

(١٠) (ذا) ساقطة من س .

(١١) في ضبط اللحية الكثيفة والخفيفة أوجه :

أحدها : ماعده الناس خفيفاً فخفيف ، وماعدوه كثيفاً فهو كثيف ، قال

النووي : ذكره القاضي حسين في تعليقه وهو غريب .

والثاني : ماوصل الماء إلى ماتحته بلا مشقة فهو خفيف وما يشق إيصال

الماء معه فكثيف حكاه الخراسانيون .

والثالث : وبه قطع العراقيون وصحه النووي وآخرون وهو ظاهر نصوص

الشافعي أن ماسر البشرة عن الناظر في مجلس التخاطب فهو كثيف ، وما

لايستر فخفيف .

للبشرة (١)، وليس عليه إيعال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر (٢) وقال أبو ثور وأشار إليه المزني (٣) في مسائله المنثورة : أن عليه إيعال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر كالجنابة لأمرين :

أحدهما : أن غسل الوجه مستحق في الوضوء كاستحقاقه في الجنابة ، فوجب أن يلزمه إيعال الماء إلى البشرة في الوضوء (٤) ، كما يلزمه فـ في الجنابة . (٥)

والثاني : أنه لما لزمه إيعال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب لزمه إيعاله إلى ماتحت اللحية ، لأن كل ذلك من بشرة الوجه .

ودليلنا : قوله تعالى : " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " . (٦)

== انظر : البحر ل ٤٤ أ ، التهذيب ل ٢٤ ب ، العباب ل ٦ ب ، تنتمه الإبانة ل ٢٩ أ ، روضة الطالبين ١/٧٥ ، كفاية النبية ل ٣٦ أ ، المطلب العالي ل ١٩٣ ب . المجموع ١/٣٧٥ .

(١) (السائر للبشرة) ساقطة من س .

(٢) هذا هو المذهب الصحيح المشهور .

انظر : المذهب ١/٢٣ ، الإقناع ١/٣٨ ، كفاية الأخيار ١/١٢ .

(٣) ذكر النووي أن الرافعي حكى قولاً ، ووجهاً أنه يجب غسل البشرة في اللحية الكثيفة وهو مذهب المزني وأبي ثور .

قال : وقال الشيخ أبو حامد غلط بعض الأصحاب فظن المزني ذكر هذا عن مذهب الشافعي رحمه الله وليس كذلك ، وإنما حكى مذهب نفسه ، وانفرد هو وأبو ثور في هذه المسألة ولم يتقدمهما أحد .

قال النووي : وقد نقله الخطابي عن إسحاق بن راهويه وهو أكبر منهما وقال ابن الرفعة : قال البندنجي إن البعض حكى هذا قولاً عن القديم وهو غريب .

انظر : معالم السنن ١/٥٦ ، فتح العزيز ١/٣٤٢ ، روضة الطالبين ١/٥١ ، المطلب العالي ل ١٩٤ أ ، كفاية النبية ل ٣٦ أ ، نيل الأوطار ١/١٨٥ .

(٤) (كاستحقاقه في الجنابة ، فوجب أن يلزمه إيعال الماء إلى البشرة في الوضوء) ساقطة من س .

(٥) في س : (الجنابة) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

واسم الوجه يتناول ماتقع (١) به المواجهة ، وما تحت الشعر الكثيف لا تقع (٢) به المواجهة ، فلم يتناول الاسم ، وإذا لم يتناول الاسم (٣) لم يتعلق به الحكم .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيف اللحية (٤) وغسل وجهه مرة (٥) .

(١) في ح ، س : (مايقع) .

(٢) في ح ، س : (لاتقع) .

(٣) (وإذا لم يتناول الاسم) ساقطة من م .

(٤) والذي يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان كثيف اللحية :

ماروى مسلم عن سماك أنه سمع جابر بن سمرة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شمت مقدم رأسه ولحيته ، وكان إذا دهن لم يتبيسن ، وإذا شعث تبين وكان كثير شعر اللحية .

وروى النسائي عن البراء قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً مرسوماً عريضاً ما بين المنكبين ، كث اللحية

وروى البيهقي عن نافع بن جبير قال : وصف لنا علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كان ضخ الهامة عظيم اللحية

وعن محمد بن علي عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كث اللحية .

وروى أحمد عن محمد بن علي عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضخ الرأس ، عظيم العينين ، هذب الأشفار ، مشرب العين بحمرة ، كث اللحية .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الفضائل - باب شبيه صلى الله عليه وسلم ١٨٢٣/٣ سنن النسائي : كتاب الزينة - اتخاذ الجمة ١٨٣/٨ ، دلائل النبوة - باب رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفه لحيته ٢١٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٨٩/١ ، ١٠١ .

(٥) ويدل على أنه غسل وجهه مرة :

مارواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه أخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بهما وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ٤٧/١ - ٤٨ .

والمرة الواحدة^(١) لا يعمل فيها الماء إلى ماتحت الشعر الكثيف —
البشرة . (٢)

ولأنه^(٣) شعر يستر ماتحته في العادة ، فوجب أن ينتقل الفرض إليه قياساً
على شعر الرأس .

وبالعادة فرقنا بين شعر اللحية ، وبين شعر الحاجبين والذراعين —
لأن شعر اللحية يستر ماتحته في العادة ، فلم يلزم غسل ماتحته .

وشعر الذراعين والحاجبين لا يستر ماتحته في العادة^(٤) فلزم إذا صار
كثيفاً في النادر أن يغسل ماتحته .

وأما الغسل من الجنابة فالفرق بينه وبين الوضوء :

أن^(٥) إيمال الماء إلى جميع الشعر والبشرة مستحق في الجنابة .
لقوله صلى الله عليه وسلم : " فإن تحت كل شعرة جنابة " . (٦)

وفي الوضوء إنما يلزمه^(٧) غسل ما ظهر لقوله [تعالى] (٨) " فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ " (٩)

(١) في س : (الواحد) .

(٢) في ج ، م : (إلى ماتحت الشعر والبشرة) .

(٣) في م : (لأنه) بدون واو ، وفي س : (ولا شعر) .

(٤) (فلم يلزم غسل ماتحته ، وشعر الذراعين والحاجبين لا يستر ماتحته فلي
العادة) ساقطة من أصل ج ومصححة في الحاشية .

(٥) (أن) ساقطة من س .

(٦) سبق تخريجه ص ٢٨٦ .

(٧) في م ، ج (أن ما يلزمه) .

(٨) في س (تعال) ، وفي م ، ج : ساقطة .

(٩) سورة المائدة ، آية (٦) .

فإذا ثبت أن ماتحت الشعر من (١) البشرة لايلزمه (٢) إعمال الماء إليه فعليه أن يمر الماء على جميع الشعر الظاهر (٣)، فإن (٤) ترك منه شيئاً (٥) وإن قل لم يجزه .

وقال أبو حنيفة : (٦) يلزمه أن يغسل الربع من شعر اللحية في أشهر الروايتين عنه بناء على أنه في مسح الرأس والخفين ، ولايلزمه فــــــي الرواية (٧) الثانية أن يغسل شيئاً منها . (٨)

(١) (الشعر من) ساقطة من م ، ح .

(٢) في م ، ح : (لايلزم) .

(٣) (الظاهر) ساقطة من س .

(٤) في م ، ح : (وإن) .

(٥) في س : (شيء) .

(٦) اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في غسل اللحية :

فعنه : يجب غسل ربعها ، وعنه : مسح مايلقي البشرة ، وعنه : لايتعلق به شيء وهو رواية عن أبي يوسف ، وعنه : أنه يجب إمرار الماء على ظاهر اللحية . قال الزيلعي : وهو الأصح .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٤٠، شرح فتح القدير ١٦/١، تبیین الحقائق ٢/١، مجمع الأنهر ١٢/١ .

وقال مالك : إن على المتوضي أن يمر الماء على لحيته ، ومن قصر عن ذلك عليه إعادة الوضوء وإن صلى .

انظر : المدونة ١٨/١، البيان والتحصيل ١٦٩/١، الكافي لابن عبد البر ١٦٦/١ .
- وعند الحنابلة يجب غسل ظاهر اللحية إن كان الشعر كثيفاً ، ولايجب غسل ماتحتها ، ويسن تخليلها .

انظر : الكافي ٢٧/١، كشف القناع ٩٦/١، شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .

(٧) في ح : (الزواية) .

(٨) في م ، ح : (منهما) ، وفي س : (أن يغسل منها شيئاً) .

وهذا خطأ لقوله تعالى (١): " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٢).

ولأنه ثمر نابت على بشرة الوجه ، فوجب أن يلزمه غسله كالحاجبيــــــــــــــــــــن
فإذا تقرر أن استيعاب غسله واجب ففرض الغسل ينتقل عن البشرة إلى الشعر
على سبيل الأصل لا على سبيل البدل .

فعلى هذا لو غسل الشعر ثم ذهب شعره فظهرت (٣) البثرة لم يجب غسلها (٤)

وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٥): فرض الغسل منتقل إلى الشعر على سبيل البدل، فإن ظهرت البشرة بعد زوال الشعر لزمه غسلها (٦) كظهور (٧) القدمين بعد المسح على الخفين (٨).

- (١) في س : (تعال) .
(٢) سورة العائدة، آية (٦) .
(٣) في س (وظهرت) .
(٤) انظر : المطلب العالي ل ١٩٧ ب ، كفاية النبيه ل ٣٧ أ .
(٥) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري أبو جعفر ، الإمام، صاحب التمانيف المشهورة استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته ، رحل في طلب الحديث وسمع بالعراقي والشام ومصر من خلق كثير، من تصانيفه : تاريخ الأمم والملوك ، وكتاب التفسير ، وكتاب تهذيب الآثار إلا أنه لم يتمسه ، والجامع في القراءات ، وله في أصول الفقه وفرومه كتب كثيرة .
ولد سنة ٢٢٥هـ ، وقيل سنة ٢٢٤هـ ، وتوفي سنة ٣١٠هـ .
انظر : البداية والنهاية ١١/١٤٥ ، تاريخ بغداد ٢/١٦٢ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/١١٠ ، طبقات الشيرازي ٧٦ ، طبقات القراء لابن الجزري ٢/١٠٦ ، الباب ٢/٢٧٤ ، معجم الأدباء ١٨/٤٠ ، الوفيات لابن قنفذ ٢٠٣ .
(٦) (وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فرض الغسل منتقل إلى الشعر على سبيل البدل ، فإن ظهرت البشرة بعد زوال الشعر لزمه غسلها) باقطة من م .
(٧) في س : (كظهور) .
(٨) انظر : البحر ل ٤٤ ب ، حلية العلماء ١/١٢٠ .
وحكى مثله ابن الرفعة عن ابن خيران حيث ألحق شعر الرأس بالخف .
انظر : كفاية النبيه ل ٣٧ أ ، المطلب العالي ل ١٩٧ ب .

وهذا خطأ ، لأن فرض الغسل متعلق بالشعر دون البشرة ، بدليل أنه لو غُسل
البشرة دون الشعر لم يجزه ، وخالف مسح الخفين .

لأنه لو غسل الرجلين ولم يمسح على الخفين أجراه . (١)
فدل على أن الفرض ينتقل إلى الخفين على سبيل البدل ، وإلى شعر اللحية على
سبيل الأصل .

فأما البياض (٢) الذي بين [الأذن] (٣) والعدار (٤) فهو من الوجه يجب
عليه غسله من الملتحي وغيره . (٥)

وقال مالك : (٦) لا يلزمه غسله من الملتحي ، لأن شعر العذار حائل بينه
وبين الوجه .

-
- (١) في س : (أجزاء) .
(٢) البياض : هو الذي لم ينبت عليه شعر وهو في حدود الوجه بين الأذن والعدار
(٣) في م ، ح : (الذي من الوجه والعدار) ، وفي س : (الذي بين الوجه
والعدار) .
(٤) العذار : وهو ما يحاذي الأذنين كذا عرفه المتولي .
وقال ابن الرفعة : هو الخيط الممتد من العدغ على العظم الذي يحاذي وتد
الأذن بينه وبين وتد الأذن بياض .
وقال القليوبي : العذار ما حاذى الأذن ، وقال ابن حجر : هو ما نبت على
العظم الناتئ فوق العارض ، وهذا ناظر للمتعارف ، والذي تمرح به عبارتهم
أنه إذا جعل خيط مستقيم على أعلى الأذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخيط
من الملامق للأذن المحاذي للعارض هو العذار .
انظر : تنمة الإبانة ل ٣٨ أ ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ ، حاشية القليوبي ٤٨/١ .
(٥) انظر : المجموع ٣٧٢/١ ، منهاج الطالبين ٤٨/١ ، فتح الجواد ٣١/١ ، نهائية
المحتاج ١٥٤/١ .
(٦) اختلف المالكية في غسل البياض إلى عدة أقوال .
منها : ما ذكره الماوردي وهو المشهور من عذهب مالك ، ومنها أن البياض
من الوجه يغسله المتوضئ ، ومنها : يغسله الأمرد ، ولا يغسله الملتحي ، ومنها
أن يغسله سنة من سنن الوضوء .
انظر : البيان والتحصيل ١٦٩/١ ، بداية المجتهد ١١/١ ، الكافي لابن عبد البر
١٦٦/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٣/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٠/١ .

وهذا خطأ لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(١) حين وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع إبهاميه ^(٢) حين غسل وجهه ^(٣) في أصول أذنيه ^(٤) ولأنه ^(٥) محل ^(٦) من الوجه لم يستره شعر اللحية فوجب أن يبقى ^(٧) فـرض غسله كالوجه ^(٨) والجبهة .

== ويجب غسل البياض عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف .

انظر : تحفة الفقهاء ٩/١ الاختيار ٧/١ فتح باب العناية ٢١/١ .
وعند الحنابلة : البياض من الوجه فيجب غسله .

انظر : مختصر الخرقى ١٢ ، كشاف القناع ٩٥/١ ، الروض المربع ٢٢/١ .

(١) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح .

(٢) في س : (إبهامه) .

(٣) (حين غسل وجهه) ساقطة من م ، ح .

(٤) أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال : دخل علي - يعني ابن أبي طالب - وقد

أهراق قدحاً بوضوء فأتيننا بتور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال :

يا ابن عباس ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت :

بلى ، قال فأمض الإناء على يده فغسلها ، ثم أدخل يده اليمنى فأفـسـرغ

بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ، ثم تمضمض واستنثر ثم أدخل يديه في الإناء

جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء ففـضـرب بها على وجهه ، ثم ألـقـم إبهاميـهـ

ما أقبل من أذنيه ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك

قال النووي : هذا الحديث ليس بقوي ، لأنه من رواية محمد بن إسحاق صاحب

المغازي وهو مدلس ، ولم يذكر سماعه فلا يحتج به كما عرف .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله

عليه وسلم ٢٩/١ ، المجموع ٣٧٣/١ .

(٥) في م ، ح : (لأنه) .

(٦) في م ، ح : (من محل من الوجه) .

(٧) في س : (أن يبقى) .

(٨) في س : (كالوجه) .

والوجهة : ما ارتفع من الخدين للشدق والمحجر ، وقيل مانتاً من لحم

الخدين بين المدغين وكنفي الأنف ، وقيل : هو فرق ما بين الخدين والمدمغ

من العظم الشاخص في الوجه .

انظر : وجن - لسان العرب ٤٤٣/١٣ .

فصل

والحال الثالثة من أحوال المتوضيء :

أن يكون خفيف اللحية لا يستر شعرها البشرة (١)، فهذا يلزمه غسل الشعر والبشرة ولا يجوز (٢) أن يقتصر على غسل أحدهما دون الآخر، لأنه مواجه بهما جميعاً .

فلو غسل الشعر دون البشرة، أو البشرة دون الشعر لم يجزه لاقتصاره على غسل بعض الوجه . (٣)

وقال أبو حنيفة (٤) : ليس عليه إيعال الماء إلى البشرة وإن (٥) كان الشعر خفيفاً، لأن البشرة باطنة كما لو كان الشعر كثيفاً .

(١) في م، ح : (لا يستر شعر البشرة) .

(٢) في س : (لا يجوز) بدون واو .

(٣) انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، المذهب ٢٣/١ ، الوسيط ٣٦٧/١ ، كفاية النبيه ل ٣٥ ب ، نهاية المحتاج ١٥٥/١ .

(٤) والمختار من مذهب أبي حنيفة أن اللحية الخفيفة التي يرى بشرتها يلزم غسل ماتحتها .

انظر : شرح فتح القدير ١٦/١ ، البحر الرائق ١٦/١ ، الدر المنثور ١١/١ ، حاشية ابن حابدين ١٠١/١ .

- وعند المالكية أن اللحية إذا كانت خفيفة بحيث تتبين البشرة ، فيجب إيعال الماء إلى البشرة .

انظر : شرح الخرشي ١٢٢/١ ، الشرح المفير ٣٩/١ ، بلغة السالك ٣٩/١ ، حاشية المفتي ٥١ .

- وعند الحنابلة : إذا كانت اللحية خفيفة تعف البشرة وجب غسل الشعر والبشرة .

انظر : الكافي ٢٧/١ ، كشاف القناع ٩٧/١ ، شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .

(٥) في س : (كان) .

وهذا خطأ لرواية أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا توضأ (١) أخذ كفاً من ماء (٢) فأدخله تحت عنقه (٣) فخلل (٤) به لحيته
وقال : " هكذا (٥) أمرني ربي " (٦)

ولأنها بشرة ظاهرة من وجهه (٧) فوجب أن يلزمه إعمال الماء إليها كالتسبيح
لاشعر عليها ، ولأنه حائل لم (٨) يستتر جميع المحل فوجب أن [لا] (٩) يسقط به
فرض المحل (١٠) قياساً على لبس خف مخرق . (١١)

-
- (١) (كان إذا توضأ) ساقطة من م ، ح .
(٢) في س : (من الماء) .
(٣) الحنك : باطن أعلى الفم من داخل ، وقيل هو الأسفل في طرف مقدم اللحيين
من أسفلهما .
انظر : - حنك - لسان العرب ٤١٦/١٠ .
(٤) (فخلل) مكررة في ح .
(٥) في س : (هكذي) .
(٦) أخرجه أبو داود بلفظه ، وعنه البيهقي .
قال : أبو محمد ابن حزم : لا يصح حديث أنس ، لأنه من طريق الوليد بن زوران ،
وهو مجهول وكذلك أعلمه ابن القطان .
قال ابن القيم : وفي هذا التعليق نظر ، فإن الوليد هذا روى عنه جعفر
ابن برقان وحجاج بن منهال ، وأبو المليح الحسن بن عمر الرقي وغيرهم ،
ولم يعلم فيه جرح .
قال الألباني : ابن زوران ذكره ابن حبان في الثقات ، فمثله حسن الحديث
وللحديث طرق أخرى صحيحة ذكرها ابن حجر ، وابن القيم فراجع .
وقال الألباني : وله شواهد كثيرة وبها يرتقي الحديث إلى درجة الحسن .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية ٣٦/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية ٥٤/١ ، الثقات ٥٥٠/٧ ، التهذيب
لابن القيم ١٠٧/١ ، المحلى ٣٥/٢ ، تلخيص الحبير ٨٦/١ ، إرواء الغليل ١٣٠/١ .
(٧) في س : (من الوجه) .
(٨) في م ، ح (له) .
(٩) (لا) ساقطة من م ، ح ، س ، والمعنى يقتضي إثباتها .
(١٠) (المحل) ساقطة من س .
(١١) في س : (الخف المخرق) .

فصل

والحال الرابعة : أن يكون بعض شعره خفيفاً لا يستر البشرة ، وبعضه
كثيفاً يستر البشرة ، وهذا (١) على فربين :

أحدهما (٢) : أن يكون الكثيف متفرقاً بين أثناء الخفيف لا يمتاز منه
ولا ينفرد عنه فهذا يلزمه إعمال الماء إلى جميع الشعر والبشرة معاً .
لأن أفراد الكثيف بالفصل يشق ، وإمراره على الخفيف لا يجزي .

والفرد الثاني : أن يكون الخفيف متميزاً منفرداً عن الكثيف ، فالواجب
عليه (٣) أن يفصل (٤) ماتحت الخفيف دون الكثيف اعتباراً بما يقع به اسم
المواجهة (٥) (٦) ولو غسل بشرة جميعه كان أولى .

(١) في س : (فهذا) .

(٢) في ح : (أحدها) .

(٣) (عليه) ساقطة من س .

(٤) في س : (أن شغل) .

(٥) في ح : س (بما تقع به المواجهة) .

(٦) قال النووي : والمذهب الصحيح الذي قطع به الأصحاب في الطرق : أن اللحية
إذا كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً فلكل بعض منهما حكمه لو كان متممضاً
فللكثيف حكم اللحية الكثيفة وللخفيف حكم اللحية الخفيفة ، وحكى قول
الماوردي في المسألة وكذا حكاه ابن الرفعة ، وقال الشربيني إن قول
الماوردي هو المعتمد .

وحكى الرافعي وجهاً : أن للجميع حكم الخفيف وقال : وهو الذي ذكره
في التهذيب وعلله بأن كثافة البعض مع خفة البعض نادر فمار كشعر
الذراع إذا كثف .

قلت : والذي حكاه الرافعي عن التهذيب ليس في اللحية إذا كان بعضها
خفيفاً وبعضها كثيفاً وإنما هو في المرأة إذا نبتت لها لحية كثيفة .
قال البغوي : " وإن كان بعض لحيته خفيفاً والبعض كثيفاً يجب إعمال الماء
إلى باطن الخفيف دون الكثيف ، فإذا نبتت لامرأة لحية كثيفة يجب إعمال
الماء إلى باطنها لأنه نادر ، كما إذا كثف شعر الذراع يجب إعمال
الماء إلى ماتحته في غسل اليدين "

===

فأما شعر الحاجبين وأهداب (١) العينين والشارب والعنفقة : (٢)

فهذه المواضع الأربعة يلزمه إيعال الماء إلى ماتحتها من البشرة سواء كان شعرها خفيفاً أو كثيفاً . (٣)

== قال النووي : وحكى الإمام أبو سهل المفلوكي نمّاً عن الشافعي رحمه الله أن من كان جانبا لحيته خفيفين وبينهما كثيف وجب غسل البشرة كلهما كالحاجب " قال النووي : وهذا نص غريب .

انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، البحر ل ٤٤ أ ، البيان ل ٢ ب ، فتح العزيز ٣٤٥/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٧٥/١ ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ ، مغني المحتاج ٥١/١ ، حاشية القليوبي ٤٨/١ ، فتح الوهاب ١٢/١ .

(١) الهُدْبَةُ ، والهُدْبَةُ : الشعرة النابتة على شعر العين ، وجمعها أهداب .
والثَّقَرُ : منبت الهُدْب من حرفي الجفن وجمعه أشفار .
انظر - هذب - لسان العرب ٧٨٠/١ .

(٢) العنفقة : ما بين الشفة السفلى والذقن كان عليها شعر أو لم يكن .
وعرفها المتولي وابن الرفعة : أنها الشعر النابت على الشفة السفلى .
انظر : تتمّة الإبانة ل ٣٨ ب ، كفاية النبيه ل ٣٦ أ .
- عنق - لسان العرب ٢٧٧/١٠ .

(٣) وفي وجه : أن هذه الشعور إذا كثفت لا يجب غسل منابتها كاللحية .
وقال النووي : إنه وجه شاذ .

وفي وجه آخر ذكره المتولي : أن العنفقة إن كانت خفيفة يجب إيعال الماء إلى باطنها ، وإن كانت كثيفة وبينها وبين اللحية فرجة والبشرة منها ظاهرة فيجب إيعال الماء إلى ماتحتها وإن كانت متعلقة باللحية فغسل ماتحتها ليس بواجب .

وحكى الروياني عن القفال مثل هذا الوجه إلا أنه قال : إن كانت متعلقة باللحية ففيه وجهان : أحدهما أن حكمها حكم اللحية الكثيفة يغسل ظاهرها ، والثاني يلزمه غسل ماتحتها .

انظر : التهذيب ل ٢٤ ب ، البحر ل ٤٤ ب ، تتمّة الإبانة ل ٣٨ ب ، الوسيط ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، الغاية القموي ٢٠٥/١ ، روضة الطالبين ٥١/١ ، المطلب العالي ل ١٩٧ ب ، مغني المحتاج ٥١/١ .

لما روي عن أبي بكر رضي الله عنه موقوفاً وبعضهم يعمله بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : " لاتنسوا المغفلة (٢) والمنشلة (٣) (٤) فالمغفلة (٥) العنفة ، والمنشلة (٦) ماتحت الخاتم (٧) .

ولأن هذه مواضع يخف شعرها في الغالب ، فإن (٨) كشفت كان (٩) نادراً ، فلم يسقط فرض الغسل عن البشرة كشعر الذراعين .
ولأنه شعر بين مفسولين فاعتبر حكمه بما بينهما .

-
- (١) (أنه قال) ساقطة من م .
(٢) في س (المنفلة) .
(٣) في م : (والمنشلة) .
(٤) قال ابن قتيبة : الحديث يرويه ابن لهيعة عن عمرو بن الحارث ، قال : عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصابي أن أبا بكر رأى رجلاً يتوضأ فقال : " عليك بالمغفلة والمنشلة " .
وذكره صاحب الكنز وعزاه إلى ابن قتيبة في غريب الحديث والدينوري في المجالسة قلت : وذكره أيضاً أبي بكر الزمخشري في الفائق ، وابن الأثير في النهاية .
انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، كنز العم ٣٧٦/٣ ، الفائق ٤٣٦/٩ ، مسند أبي بكر ٧٠/٣ ، النهاية ٣٧٦/٣ .
(٥) في س : (والمنفلة) .
(٦) في م : (والمنشلة) .
(٧) قال ابن قتيبة : المغفلة : العنفة سميت بذلك لأن كثيراً من الناس يغفل عنها وما تحتها ،
والمنشلة : موضع الخاتم من الخنصر ، ولا أحسبه سمي موضع الخاتم منشلة إلا لأنه إذا أراد غسله نسل الخاتم من ذلك الموضع أي اقتلعه منه ثم غسله ورد الخاتم .
انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، الفائق ٧٠/٣ ، النهاية ٣٧٦/٣ .
(٨) في س : (فإذا) .
(٩) (كان) مكررة في ح .

فصل (١)

فأما صفة الغسل : فهو أن يأخذ الماء بيديه جميعاً بخلاف المضمضة والاستنشاق ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فعل . (٢) ولأن (٣) ذلك أمكن له ، ولأنه أسبغ لغسل وجهه . فيبدأ بأعلى (٤) وجهه ثم ينحدر ، لأن (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) ذكر النووي في صفة الغسل قول الماوردي ثم قال : وهذا الذي ذكره من أخذ الماء باليدين هو الصحيح الذي نص عليه في مختصر المزني وقطع به الجمهور ، وروى البخاري في مواضع من صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل يديه فاغترف بهما فغسل وجهه ثلاثاً وقيل : يأخذ بيداً لهما في صحيح البخاري عن عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً " وفيه وجه ثالث لظاهر المرخي من متقدمي الشافعية أنه يغرف بكفه اليمنى ويضع ظهرها على بطن كفه اليسرى ويعبده من أعلى جبهته .

روى البخاري عن ابن عباس قال : ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ .

قال النووي : فهذه الأحاديث دالة على أن جميع ذلك سنة ، لكن الأخذ بالكفين أفضل على المختار .

انظر : مختصر المزني ٢ ، المجموع ٣٨٠/١ - ٣٨١ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ٤٧/١ ، باب غسل الرجلين إلى الكعبين ٥٨/١ .

(٣) في س : (لأن) بدون واو .

(٤) في ح : (بأعلى) .

(٥) (لأن) مكررة في س .

كان يفعل (١) ولأن أعلى (٢) الوجه أشرف لموضع السجود (٣)، ولأنه أمكن له
فيجري الماء بطبعه .

وقد روي (٤) عن ابن (٥) عمر أنه كان [يَمْنُ] (٦) الماء على وجهه ولا يَشْتُهُ (٧) (٨)
والسن (٩) بغير إجماع ص الماء، وبالشين (١٠) تفريق الماء . (١١) (١٢)

(١) أخرجه أبو داود والبيهقي، وذكره في الكنز عن ابن عباس عن علي أنه ذكر
وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فقال " ... ثم أخذ كفا من ماء بيده
اليمنى فأفرغها على ناصيته ثم أرسلها تسيل على وجهه " .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى
الله عليه وسلم ٢٩/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل
٧٤/١ ، كنز العمال ٤٥٩/٩ .

(٢) في س : (اعلا) .

(٣) (ولأن أعلى الوجه أشرف لموضع السجود) ساقطة من م ، ح .

(٤) في م : (وروي) .

(٥) في س : (عن ابن عمر) .

(٦) في م ، ح (مس) ، وفي س (ش)

(٧) في م ، ح (ولاسنه) .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن خالد بن زيد قال : رأيت ابن عمر يتوضأ
وكان يسن الماء على وجهه سنا .

وذكره ابن منظور في لسان العرب بمثل لفظ الماوردي .

انظر : معنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من كان يكره الإسراف في

الوضوء ٦٧/١ ، لسان العرب ٢٢٧/١٣ .

(٩) في س : (والشن) .

(١٠) في س : (بالشين) بدون واو .

(١١) في س : (تهريق) .

(١٢) ومعناه : أي كان يعبه ولا يفرقه عليه .

انظر : - سنن - لسان العرب ٢٢٧/١٣ .

ثم يمر يديه ^(١) بالماء على وجهه حتى يستوعب الماء جميع ما يجب إيصاله إليه فإن خالف ما وصفنا في الاختيار، وأوصل الماء إلى ^(٢) جميع وجهه أجزاء فإما إيصال الماء إلى العينين فليس بواجب ولا سنة ^(٣). واختلف أصحابنا هل يستحب له ذلك أم لا ؟ ^(٤) فقال أبو حامد الإسفرايني رحمه الله ^(٥) يستحب له ذلك ^(٦). وحكاه عن الشافعي رحمه الله ^(٧) في كتاب الأم ^(٨)، لأن ابن عمر كان يفعله ^(٩) ^(١٠).

-
- (١) س : (سريده) .
(٢) (إلى) ساقطة من س .
(٣) وقال البعض يكره للضرر .
انظر : حاشية القليوبي ٤٨/١، مغني المحتاج ٥٠/١ .
(٤) انظر : المذهب ٢٣/١، مغني المحتاج ٥٠/١، نهاية المحتاج ١٥٢/١ .
(٥) (رحمه الله) ساقطة عن س .
(٦) (يستحب له ذلك) ساقطة من س .
وبهذا قطع البغوي في التهذيب فقال : يستحب إدخال الماء في العين نص عليه في الأم لأن ابن عمر رضي الله عنه كان يفعله وليس بسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه فعله .
انظر : التهذيب ل ٢٥ آ .
(٧) (رحمه الله) ساقطة من س .
(٨) قال النووي : قال القاضي أبو الطيب ولم أر فيه نماء وإنما قال الشافعي أكدت المضمضة والاستنشاق على غسل داخل العينين .
قلت والذي في الأم " وأن ليس على الرجل أن يغسل عينيه ولا أن ينفض فيهما فكانت المضمضة والاستنشاق أقرب إلى الظهور من العينين " .
انظر : الأم ٢٤/١، المجموع ٣٧٠/١ .
(٩) في م ح : (يفعله) .
(١٠) أخرجه مالك والبيهقي عن نافع أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة يتوضأ فيغسل وجهه وينضح في عينيه، وقال النووي هذا الأثر عن ابن عمر صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب العمل في غسل الجنابة ٤٥/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نضح الماء في العينين ١٧٧/١، المجموع ٣٦٨/١ .

وذهب سائر أصحابنا إلى أنه غير مستحب لما يلحقه من المشقة فيه ويناله (١)
فقد روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توطأ مسح بإصبعيه
أماق (٢) عينييه (٣).

ولو كان غسل العينين مستوناً أو مستحباً لفعله احتياطاً (٤) لنفسه
أو بياناً (٥) لغيره والله أعلم (٦).

(١) وهو الأصح عند الجمهور، وممن صححه أبو الطيب، والمتولي، والشاشي
وآخرون.

انظر: تنمّة الإبانة ل ٢٩ ب، حلية العلماء ١١٧/١، المجموع ٢٦٩/١.
(٢) موق العين: طرفها مما يلي الألف، ولحافظها طرفها الذي يلي الأذن.
الجمع أماق.

انظر: - ماق - لسان العرب ١٠/٢٣٥-٢٣٧.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي
عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال: "الأذنان من الرأس وكان يمسح المآقين".
قال الدارقطني: فيه شهر بن حوشب ليس بالقوي، وقد وقفه سليمان بن حرب
وهو ثقة ثبت.

قال الزيلعي: قال ابن دقيق العيد في الإمام، هذا الحديث معلول بوجهين:
أحدهما: الكلام في شهر بن حوشب.
والثاني: الشك في رفعه.

ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والعجلي، ويعقوب بن شعبة وسنان بن ربيعة أخرج
له البخاري وهو وإن كان قد لين فيقال ابن عدي:
أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن والله أعلم.
انظر: مسند أحمد ٥/٢٦٤، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم ١/٣٢، سنن ابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها - باب الأذنان
من الرأس ١/١٥٢، سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب ما روي من قبول
النبي صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ١/١٠٢ - ١٠٤، السنن الكبرى: كتاب
الطهارة - باب مسح الأذنين بماء جديد ١/٢٦، نصب الراية ١/١٨.

(٤) في س: (اختياراً).

(٥) في م: (بتاتا)، وفي ح غير منقوطة (بسا).

(٦) (والله أعلم) ساقطة من س.

٦ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) ثم يغسل ذراعه اليمنى إلى قوله وأحب أن (٢)
لو أمس مرفعهما الماء (٣) (٤)
غسل الذراعين واجب بالكتاب والسنة والاجماع .
فيذا غسلهما لم يغسل (٥) المرفقين (٦) معهما ، وهو قول الكافة (٧) إلا زفر (٨)
ابن الهذيل (٩) (١٠) فإنه قال : غسل المرفقين غير واجب .

- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في س : (وأحب لو مس) .
(٣) في س : (بالماء) .
(٤) بقية ما في المختصر : (ثم يغسل ذراعه اليمنى إلى المرفق ثم اليسرى مثل ذلك ، ويدخل المرفقين في الوضوء في الغسل ثلاثاً ثلاثاً ، وإن كان أقطع اليدين غسل ما بقي منهما إلى المرفقين ، وإن كان أقطعهما من المرفقين فلا فرض عليه فيهما وأحب أن لو مس مرفعه الماء) .
انظر : مختصر المزني ٢ .
(٥) في س (غسله) .
(٦) المرفق : مؤهل الذراع في العضد ، وقال ابن سيده : المرفق ، والمرفق من الإنسان والدابة أعلى الذراع وأسفل العضد وقيل هو مجمع عظم الساعد وعظم العضد ، وقيل أنه عظم الساعد فقط .
انظر : - رفق - لسان العرب ١٠/١١٩ ، كفاية النبيه ل ٣٧ ب .
(٧) انظر : الهداية ١٢/١ ، مجمع الأنهر ٩/١ ، الأم ٢٥/١ ، التنبيه ١٢ ، بدايية المجتهد ١١/١ ، مواهب الجليل ١٩١/١ ، المغني ١٠٧/١ ، كشاف القناع ٩٧/١ .
(٨) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري أبو الهذيل ، من أصحاب الإمام أبي حنيفة كان فقيهاً كبيراً ، ومحدثاً أمه من أصبهان ، أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها ، كان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي ، وثقه ابن معين ، وأبو نعيم وخلق .
ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٨ هـ .
انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ١٠٣ ، الجواهر المضية ٢٠٧/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٣/١ ، طبقات ابن سعد ٢٨٧/٦ ، طبقات الشيرازي ١٤١ ، الفوائد البهية ٧٥ ، الفهرست ٢٨٥ ، مفتاح السعادة ١١٤/٢ ، وفيات الأعيان ٣١٧/٢ .
(٩) في س (إلا ابن الهذيل) .
(١٠) وبه قال أبو بكر بن داود الظاهري ، ورواية عن مالك وهي رواية أشهب وهو رأي الطبري .
انظر : شرح العناية ١٥/١ ، أحكام القرآن للجصاص ٣٤١/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٧/٢ ، تفسير القرطبي ٨٦/٦ ، المحلى ٥٢/٢ ، تفسير الطبري ١٢٥/١ ، حلية العلماء ١٢٠/١ .

لأن الله تعالى (١) جعلهما حداً فقال : " وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " (٢)

والحد لا يدخل في المحدود كما قال تعالى (٣) : " ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ " (٤) ، فجعل الليل حداً فلم يكن داخلاً فيما لزم إتمامه من الصيام (٥) .

وكما لو قال بعثك الدار وحدها إلى الدكان ، لم يكن الدكان داخلاً في البيع والدلالة عليه قوله تعالى : " وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " (٦) .

وكان (٧) الدليل (٨) في (٩) الآية من وجهين (١٠) :

أحدهما (١١) : أن إلى في هذا الموضع بمعنى مع ، وليست غاية للمحسود فيصير (١٢) حداً ، وتقديره مع المرافق ، كما قال تعالى (١٣) : " وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ " (١٤) أي مع شياطينهم . (١٥)

وكقوله : " مَنْ أَنْعَارِي إِلَى اللَّهِ " (١٦) أي مع الله . (١٧)

-
- (١) في س : (تعال) .
 (٢) سورة المائدة آية (٦) .
 (٣) (تعالى) ساقطة من س .
 (٤) سورة البقرة آية (١٨٧) .
 (٥) انظر: تفسير الطبري ١٢٤/١ ، الهداية ١٢/١ .
 (٦) سورة المائدة آية (٦) .
 (٧) في ح ، س (فكان) .
 (٨) من أول قوله (الدليل من الآية من وجهين) تبديء نسخه ١ بعد انقطاعها .
 (٩) في أس : (من) .
 (١٠) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٧/٢ ، تفسير القرطبي ٨٦/٦ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١٠ ١ ، نهاية المحتاج ١٥٦/١ ، نيل الأوطار ١٧٥/١ .
 (١١) (أحدهما) ساقطة من أ ، س .
 (١٢) في أ (فتصير) في س (فيصير) .
 (١٣) في س (تعال) .
 (١٤) سورة البقرة آية (١٤) .
 (١٥) انظر: النكت والعيون ٧٠/١ .
 (١٦) سورة العنكبوت آية (١٤) .
 (١٧) انظر: فتح القدير ٢٢٣/٥ .

والثاني : أن إلى وإن كانت حداً وغاية فقد قال المبرد (١) : أن الحد إذا كان من جنس المحدود دخل في جملة ، وإن كان من غير جنسه لم يدخل . (٢)

ألا تراهم يقولون : بعثك الشوب من الطرف إلى الطرف فدخل (٣) الطرفان في البيع لأنهما من جنسه . (٤)

ولذلك (٥) لم يدخل إمساك الليل في جملة الصيام ، لأنه ليس من جنس النهار ثم الدليل عليه (٦) من طريق السنة :

ما روي أن (٧) النبي صلى الله عليه وسلم : "كان (٨) إذا غسل ذراعيه أدار يديه على مرفقيه" (٩)

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشامي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمانه ، وأحد أئمة الأدب الأخيار ، من كتبه : الكامل ، والمقتضب ، والمذكر والمؤث ، والتعازي والمراشي . ولد في البصرة سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢٠٧ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ ، وقبيل سنة ٢٨٥ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، سمط اللآلي ٣٤٠/١ ، نزهة الألباء ١٦٤ ، وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، الأعلام ١٤٤/٧ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٩٥/١ .

(٢) قال الروياني : وحكى أبو إسحاق المروزي عن المبرد إنه قال إذا كان الحد . . . انظر : البحر ل ٤٥ أ .

(٣) في أس : (فيدخل) .

(٤) في س : (لأنهما من جنس ذلك) .

(٥) في س (ولم يدخل) ، وفي م ، ح (وكذلك) .

(٦) (عليه) ساقطة من م ، ح .

(٧) في م ، ح ، س (من) .

(٨) (كان) ساقطة من س .

(٩) أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث القاسم بن محمد بن عبد الله بن عيسى

عن جده عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، قال ابن حجر : القاسم متروك عند أبي حاتم ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وكذا فعفه أحمد وابن معين ، وانفرد =

فدل على أن^(١) إيجاب غسلهما مالا يعرف فيه خلاف قبل زفر فكان زفر
محبوفاً بإجماع من تقدمه .

= ابن حبان بذكره في الثقات ولم يلتفت إليه في ذلك .
وقد صرح بضعف هذا الحديث ابن الجوزي ، والمنذري ، وابن الصلاح ، والنووي
وغيرهم .
وقال الدارقطني : ابن عقيل ليس بالقوي ، وضعفه ابن كثير في تفسيره
ويغني عن هذا الحديث ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة أنه توفي حتى أشرع
في العفد ثم قال : هكذا رأيت رسول الله على الله عليه وسلم توفياً .
وذكر الشيخ عبد الله اليماني في تعليقه على تلخيص الحبير أن هناك أحاديث
أخرى مألحة للاحتجاج بزيادة على صحيح مسلم تؤيد ما ذهب إليه الجمهور ،
فقد أخرج الدارقطني بسند حسن عن عثمان بن عفان أنه قال : " هلمسوا
أتوفوا لكم وفوء رسول الله على الله عليه وسلم فغسل وجهه وبديه ، إلى
المرفقين حتى مس أطراف العفدين ثم مسح برأيه ثم أمر بيديه على أذنيه
ولحيته ثم غسل رجليه .
كما أخرج الطحاوي والطبراني في الكبير عن ثعلبة بن عباد عن أبيه وفيه
" ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه " ورجاله موثقون .
انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة القراءة والتحجيل
في الوضوء ٢١٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وفوء رسول الله
على الله عليه وسلم ٨٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب إدخال
المرفقين في الوضوء ٨٣/١ ، شرح معاني الآثار - باب فرض الرجلين في وضوء
الملاة ٣٧/١ ، تلخيص الحبير ٥٧/١ ، التعليق المغني ٨٣/١ ، بلوغ المرام ١٢ ،
تعليق الشيخ عبد الله اليماني على تلخيص الحبير ٥٨-٥٧/١ ، تفسير ابن
كثير ٥٠٩/٢ ، نيل الأوطار ١٧٦/١ ، المجموع ٣٨٥/١ .
(١) (أن) ساقطة من س .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غسل الذراعين مع المرفقين واجب .

فلا يخلو (٢) ، حال المتوفي (٣) من أحد أمرين :

إما أن تكون (٤) يده (٥) سليمة أو قطعاً . (٦)

فإن كان سليم اليدين (٧) بدأ بغسل ذراعه اليمنى فأجرى (٨) الماء عليه وأدار (٩) كفه اليسرى عليه .

فإن كان هو الذي يصب الماء على نفسه بدأ من أطراف أصابعه إلى مرفقه (١٠) وإن كان غيره يصب الماء عليه بدأ من مرفقه (١١) إلى أطراف أصابعه ووقف من يصب الماء على يساره يفعل كذلك ثلاثاً ، ثم يغسل ذراعه اليسرى كذلك ثلاثاً (١٢) وإن (١٣) كان أقطع فله ثلاثة أحوال :

إحداها (١٤) : أن يكون أقطع الكف باقي الذراع .

فعليه أن يغسل الذراع مع المرفق ، وفرض (١٥) الكف قد سقط بزواله إلى غير بدل . (١٦)

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في س : (فلا يخلو) .

(٣) (حال المتوفي) ساقطة من م .

(٤) في ح (أن يكون) ، وفي س غير منقوطة (سكون) .

(٥) في س (يديه) .

(٦) في س (أو قطعاً) .

(٧) في م ، ح (اليدين) .

(٨) في آ ، س (فأجرى) .

(٩) في س : (وأدار) .

(١٠) في س : (مرفقيه) .

(١١) في س : (مرفقيه) .

(١٢) (حكاه النووي من الميمري والماوردي . وحكاه العمراني من الميمري .

انظر : الإقناع للماوردي ٢١ ، المجموع ٣٩٤/١ ، البيان ل ٣ ١ .

(١٣) في م ، ح : (فإن) .

(١٤) في آ ح س : (أحدها) .

(١٥) في م : (وعرض) .

(١٦) انظر : تنمة الإبانة ل ١٤٠ ، مغني المحتاج ٥٢/١ ، نهاية المحتاج ١٥٧/١ .

والحال الثانية: أن يكون أقطع الذراع باقي المرفق فعليه أن يغسل المرفق
لبقائه (١) من جملة المفروض في الغسل. (٢)

والحال الثالثة (٣) (٤): أن يكون أقطع الذراع والمرفق ، فلا فرض عليه لزوال ما فرض
غسله لكن (٥) يستحب أن يمس موضعه الماء اختياراً لا واجباً. (٦)

وأنكر ابن داود ذلك على الشافعي إنكار مناد ومنه (٧).

والوجه في استحبابه ذلك (٨) أمور منها:

الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنه (٩) أنه استحب غسله. (١٠)

ومنها أن يكون خلفاً فيما فات .

(١) في م ، ح : (ببقائه) .

(٢) للشافعية فيما إذا كان أقطع الذراع باقي المرفق طريقان:
أحدهما: القطع بالوجوب ، وبهذا قطع الماوردي ، والشيخ أبو حامد ، والقاضي
أبو الطيب وكثير من العراقيين .
والثاني: فيه قولان ، وهو المشهور عند الخراسانيين ، وقطع به المتولسي
والغزالي في الوجيز .

أحدهما: وهو القديم ، ومنقول المزني أنه لا يجب .
والثاني: وهو منقول الربيع أنه يجب وهو الأصح .
انظر: الأم ٢٦/١ ، مختصر المزني ٢ ، التهذيب ٢٥ ، تنمئة الإبانة ١٤٠ ،
السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ٤ ب ، الوجيز ١٣/١ ، الوسيط ٣٧٠/١ ،
الفاية القموي ٢٠٦/١ ، فتح العزيز ٢٥٠/١ ، روضة الطالبين ٥٢/١ .

(٣) في م ، س : (والحالة) .

(٤) في س : (الثانية) .

(٥) في س : (ولكن) .

(٦) انظر: الأم ٢٦/١ ، المجموع ٢٩١/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٩/١ ، فيض الإله
المالك ٣١/١ .

(٧) في أ : (ومتب) .

(٨) (ذلك) ساقطة من س .

(٩) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) قال النووي: ذكره ابن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء .

انظر: المجموع ٢٩١/١ .

ومنها (١) : أنه موضع قد يعمل إليه الماء في إسباغ الوضوء فلم يعد (٢)
ذلك بزوال (٣) العفو .

وأما (٤) المزني فإنه قال : ولو كان أقطعهما من المرفقين (٥) فلا فسر في
عليه فيهما ، فنقل جواب القسم الثالث إلى القسم الثاني .

فاختلف أصحابنا فكان أبو إسحاق المروزي يقول : هذا غلط من المزني ،
أو سهو في النقل ؛ لأنه إذا كان أقطع الذراعين من المرفقين لزمه غسل المرفقين
ولم يسقط عنه الفرض فيهما .

وقال أبو علي بن أبي هريرة (٦) : جواب المزني موافق ، ونقله صحيح ، وإنما
غلط عليه في التأويل ، ومراده بقوله من المرفقين أي من فوق المرفقين (٧) فحذف (٨)
ذلك اختصاراً واكتفاءً (٩) بفهم السامع (١٠) .

-
- (١) في م (منها) بدون واو .
(٢) في م ، ح (يقدم) .
(٣) في م ، ح : (لزوال) .
(٤) في م ، ح ، س : (فأما) .
(٥) في أ ، س : (من المرفق) .
(٦) (هريرة) ساقطة من م ، ح .
(٧) قال الروياني : ومن أصحابنا من قال معنى رواية المزني من المرفقين أي مع
المرفقين فهي موافقة لرواية الربيع ، وقال الإمام أبو محمد الجويني رحمه
الله : قد وجدت هذه اللفظة للشافعي في القديم فلا يجوز تغليب المزني .
انظر : البحر ل ٥٥ ب .
(٨) في س : (محدث) .
(٩) في م ، ح : (واكتفى) .
(١٠) قلت : وهذا هو اللائق بجال المزني في علمه .

فصل

إذا خلقت (١) لرجل يد رائدة (٢)، فلا يخلو (٣) من أحد أمرين:

إما أن يكون أصلها خارجاً من دون المرفق أو من فوقه،

فإن كانت من دون المرفق فغسلها (٤) واجب عليه مع ذراعيه كما لو كان في كفه اصبع رائدة. (٥)

وإن كانت (٦) من فوق المرفق فليس عليه غسل (٧) ما فوق المرفق من اليد الرائدة.

واختلف أصحابنا هل عليه غسل ما قابل المرفق من اليد الرائدة إلى ما انحدر منها على وجهين: (٨)

أحدهما: لا يجب عليه (٩) لخروج أصله عن محل الفرض.

(١) في أ (اختلقت).

(٢) قال الروياني: "إن كانت اليدان في الطول سواء غسلهما، وإن كانت إحداهما ناقصة غسل الكاملة إلى المرفقين" ثم ذكر في الناقصة الأمرين الذين ذكرهم الماوردي.

(٣) في س: (يخلو).

(٤) في أ، س: (فغسلهما).

(٥) انظر: العبادل ٦ ب، كفاية النبيه ل ٣٧ ب، الإقناع ٣٩/١.

(٦) في م، ح: (وإن كان).

(٧) (غسل) ساقطة من س.

(٨) المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأكثرون وجوب غسل المحاذي. قال النووي: ونقل جماعات في وجوب غسل المحاذي وجهين، منهم الماوردي وابن الصباغ والمتولي والشاشي والروياني وماحب البيان.

قال الرافعي: قال كثيرون من المعتبرين لا يجب لأنها ليست أصلاً ولا شابتة فسي محل الفرض فتجمل تبعاً، وحملوا النص على ما إذا التمسق شيء منها بمحل الفرض. انظر: البحر ل ٤٦ أ، تنمة الإبانة ٤١ أ، البيان ل ٣ ب، حلية العلماء ١٢١/١، إرشاد الغاوي ٢ ب، الوسيط ٣٧١/١، فتح العزيز ٢٥٢/١، روضة الطالبين ٥٢/١، المجموع ٣٨٨/١.

(٩) (عليه) ساقطة من س.

والوجه الثاني: يجب عليه (١) غسله لمشاركته في اسم اليد، ومقابلته
محل الغرض .

فلو استرسلت جلدة من عضده . (٢)

فإن لم تلتصق (٣) بالذراع (٤) لم يلزمه غسلها؛ لأنها غير متصلة بمحصل
الغرض ، ولا (٥) ينطلق عليها اسم اليد . (٦)

وإن التمتكت بالذراع لزمه أن يغسل منها ما التصق بالذراع إلى المرفق (٧)
لأنها متصلة بمحل الغرض (٨) ولأنها (٩) صارت بالالتصاق (١٠) في حكم الذراع .

فأما إن (١١) استرسلت جلدة من الذراع وجب غسل (١٢) جميعها (١٣) سواء
التمتكت بالعقد (١٤) أم لا ، لأنها من الذراع والله أعلم . (١٥)

(١) (عليه) ساقطة من م .

(٢) انظر: البحر ١/٤٦، الوسيط ١/٣٧١، المجموع ١/٣٨٨، الإقناع ١/٣٩، مغنني
المحتاج ١/٥٣ .

(٣) في أ: (تلتصق) ، وفي س غير منقوطة .

(٤) الذراع: ما بين طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطي .

انظر: - ذراع - لسان العرب ٨/٩٣ .

(٥) في م : (لم) .

(٦) لأنها غير متصلة بمحل الغرض ولا ينطلق عليها اسم اليد (ساقطة من أ ، س .

(٧) لزمه أن يغسل منها ما التصق بالذراع إلى المرفق (ساقطة من أصل ح ومثبتة في الحاشية .

(٨) في أ س: (وإن التمتكت وجب غسلها لأنها متصلة بمحل الغرض)، لأنها متصلة بمحل

(الغرض) ساقطة من م ، ح .

(٩) في م ، ح : (لأنها) .

(١٠) في م ، ح : (بالتصاق) .

(١١) في س : (إذ) .

(١٢) في م (غسلها) .

(١٣) في أ م (جميعهما) .

(١٤) الْعُقْدُ ، وَالْعُقْدُ ، وَالْعُقْدُ ، وَالْعُقْدُ من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين

المرفق إلى الكتف .

انظر: - عقد - لسان العرب ٣/٢٩٢ .

(١٥) (والله أعلم) ساقطة من س .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): ثم يمسح رأسه ثلاثاً، وأحب أن يتحرى (٢) جميع رأسه، ومدغيبه يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه (٣).

وهذا كما قاله مسح الرأس واجب بالكتاب والسنة والإجماع. (٤)

واختلفوا في قدر ما يجب مسحه منه على مذاهب شتى. (٥)

فمذهب الشافعي (٦): أن الواجب منه ما ينطلق اسم المسح عليه

(١) في م ، ح: (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة.

(٢) في أ ، س: (يتحرى).

(٣) انظر: مختصر المزني ٢.

(٤) قال العمراني: مسح الرأس واجب لقوله تعالى: "وَأَمْسِكُوا بِرُءُوسِكُمْ"، ولأن كل من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا مسح رأسه ، وأجمعت الأمة على وجوبه.

انظر: البيان ل ٤١.

(٥) في م: (على ثلاثة مذاهب شتى).

(٦) المشهور من مذهب الشافعي والذي قطع به جمهورهم أن مسح الرأس لا يتفقد وجوبه بشيء ، وقال بعض الشافعية لو مسح شعرة واحدة أو بعضها أجزأه.

وما ذكره الشافعي من التحديد بثلاث شعرات هو قول ابن القاص ، وأبو الحسن ابن خيران ، قال النووي: قال البغوي: ينبغي أن لا يجزي أقل من قدر الناصية. قلت: قال البغوي في التهذيب ، وفرض المسح يسقط عنه بما ينطلق عليه اسم المسح وإن كان قدر شعرة واحدة ، وحكي عن إمام الأئمة أن الفرض لا يسقط عنه إذا مسح أقل من قدر الناصية.

وقال في شرح السنة: وقال الشافعي يجب أن يمسح قدر ما ينطلق عليه اسم المسح وإن قل ، ثم قال: قال الإمام ولا يسقط الفرض عنه بأقل من قدر الناصية.

فعلم من ذلك أن القول بسانه لا يجزي أقل من قدر الناصية ليس قولاً للبغوي إلا إن كان قاله في كتب أخرى له ، والله أعلم.

قال النووي: وحكي هذا - أي قول البغوي - عن المرني .

قلت: والمشهور من المرني القول بالاستيعاب كقول مالك .

انظر: تنمة الإبانة ل ١٤٢ ، البيان ل ١٤ ، التهذيب ل ٢٥ ب ، ١٢٦ ، شرح السنة

١/٤٣٩ ، ٤٤٠ ، الوسيط ١/٣٧٢ ، الوجيز ١/١٣ ، فتح العزيز ١/٣٥٤ ، روضة الطالبين

١/٥٣ ، المجموع ١/٣٩٨ ، حلية العلماء ١/١٢٢ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٨ .

من ثلاث (١) شعرات فماعدًا.

وقال مالك (٢): الواجب مسح جميع الرأس (٣)، فإن ترك أكثر من ثلاث شعرات هامدًا لم يجزه، وإن ترك أقل من الثلاث ناسيًا أجزاءه.

وذهب المزني إلى مسح جميعه من غير تفصيل (٤).

ومن أبي حنيفة روايتان: (٥)

(١) في س (من ثلثة).

(٢) ذكر القرطبي أن لعلمائهم في القدر الذي يجزيه في مسح الرأس ستة أقوال ولم يغلها، منها ما ذكره الماوردي، ومنها قول أشهب: إن مسح مقدم رأسه أجزاءه، ومنها قول محمد بن مسلمة: إن مسح ثلثيه أجزاءه، ومنها قول أبو الفرج: إن مسح ثلثه أجزاءه.

انظر: مقدمات ابن رشد ٥١/١، بداية المجتهد ١١/١، تفسير القرطبي ٨٧/٦، أحكام القرآن لابن العربي ٦٨/١.

(٣) في أ، س: (وقال مالك: يجب مسح جميعه).

(٤) في أ، س (تفصيل).

(٥) للحنفية في مسح الرأس ثلاث روايات.

إحداها: المسح بمقدار ثلاثة أصابع ذكرها محمد بن الحسن في الأمل.

والثانية: مسح ربع الرأس، رواها الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وهو قول زفر.

والثالثة: مسح مقدار النامية.

قال أبو بكر: اختلف الفقهاء في المفروض من مسح الرأس فروي عن أصحابنا فيه روايتان.

إحداهما: ربع الرأس، والأخرى: مقدار ثلاثة أصابع.

وقال صاحب الهداية: المفروض في مسح الرأس مقدار النامية وهو ربع الرأس.

وقال زفر: إن مسح رأسه بأصبع أو إصبعين فإنه يجزيه إن مسح ربع رأسه.

وإن وقع ثلاثة أصابع ولم يمرها جار في قول محمد، ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى يمرها بقدر ما تعيب البلة مقدار ربع الرأس.

انظر: الأمل: ٤٣/١، المبسوط ٦٤/١، الهداية ١٣/١، شرح فتح القدير ١٨-١٩، بدائع الصنائع ٤/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٤١-٣٤٣، البناية ١١٢/١، فتح باب العناية ٢٤/١.

— أما مذهب الإمام أحمد:

فقد روي عنه وجوب مسح جميع الرأس وصححه الشيخ ابن تيمية، وعنه يجزيه مسح بعضه والظاهر من أحمد في حق الرجل وجوب الاستيعاب، وأن المرأة يجزيها مسح مقدم رأسها، وقال القاضي في التعليق يجوز مسح بعضه للعذر، ويمسح معه العمامة ويكون كالجبيرة فلا توقيت، وفي رواية يجزيه مسح قدر النامية.

إحدهما (١) : أن (٢) الواجب مسح الناصية ، وهو ما بين النزعيتين .

والثانية : وهي المشهورة عنه وبها قال أبو يوسف :

أن الواجب مسح ربعه (٣) بثلاث أصابع ، فإن مسح الربع بأقل من ثلاث أصابع ، أو مسح بثلاث أصابع أقل من الربع لم يجزه ، فحد الممسوح ، والممسوح به .

فأما مالك فاستدل (٤) بقوله تعالى : " وَافْسَحُوا لِرُؤُوسِكُمْ " (٥)

فاقتضى الظاهر أن يمسح جميع ما انطلق اسم الرأس عليه . (٦)

وبحديث عبد الله بن زيد (٧) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع (٩) إلى المكان الذي بدأ منه " (١٠)

== انظر: المغني ١/١١١ ، الكافي ١/٣٠٠ ، ٢٩/١ ، الفتاوى الكبرى ١/١٢٣ ، الاختيسارات الفقهية ١/١١ ، الإنصاف ١/١٦١ .

(١) في أ س : (أحدهما) ، وفي ح (إحديهما) .

(٢) (أن) ساقطة من م ، ح .

(٣) في أ (مسح جميعه) .

(٤) في س : (فاستدل) .

(٥) سورة العائدة آية (٦) .

(٦) في م : (ما انطلق عليه اسم الرأس) .

(٧) في م : (عبد الله بن عمر) .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) في ح : (حتى يرجع) .

(١٠) أخرجه البخاري بلفظ : "ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بمقدم رأسه حسبتي

ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه" .

وأخرجه مسلم بلفظ : "فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر" .

وأخرجه بلفظه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وعبد الرزاق ،

وابن حبان .

انظر: صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب مسح الرأس كله ٥٨/١ ، صحيح مسلم: كتاب

الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ ، سنن أبي داود: كتاب

الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠/١ ، سنن ابن ماجه: كتاب

الطهارة وسننها - باب ماجاء في مسح الرأس ١٥٠/١ ، سنن الترمذي: أبواب الطهارة

- باب ماجاء في مسح الرأس أن يبدأ بمقدم الرأس ومؤخره ٢٥/١ ، سنن النسائي: =

وبحديث المقدام بن معدي^(١) كرب^(٢) قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفياً فلما بلغ مسح رأسه وضع^(٣) كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه " .^(٤)

ولأنه أحد أعضاء الطهارة فوجب أن يكون استيعابه بالتطهير^(٥) واجباً كالوجه ، ولأن كل موضع كان محلاً لفرض المسح تعلق به فرض المسح أصله البعض المتفق عليه .

ودليلنا قوله تعالى : " وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " ^(٦) .

^(٧)
ومنه دليلان :

أحدهما : أن العرب لا تدخل في الكلام حرفاً ، ثانياً إلا لفائدة ، والباء

== كتاب الطهارة - باب مفة مسح الرأس ٧٢/١ ، معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب المسح بالرأس ٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء وصف مسح الرأس إذا أراد الوضوء ٢٩٦/٢ .

(١) في أ (معد) .

(٢) وهو المقدام بن معدي كرب بن عمرو بن يزيد بن معدي كرب ، أبو كريمة ، وقيل أبو يحيى الكندي صحابي ، نزل حمص ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن خالد بن الوليد ، ومعاذ بن جبل . وجماعة وعنه ابنه يحيى وابن ابنه صالح بن يحيى . وآخرين ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل الشام وقال : مات سنة ٨٧ هـ وكذا قال غير واحد في سنة وفاته ، وقيل مات سنة ٨٣ هـ ، وقيل سنة ٨٦ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٢٩/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٨٧/١٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١١٢/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٥٠٨/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٤/٣ ، طبقات ابن سعد ٤١٥/٧ ، طبقات خليفة ٣٠٤ .

(٣) في أ ، س (رفع) .

(٤) أخرجه بلغظه أبو داود ، والبيهقي .

قال ابن حجر : إسناده حسن .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاختيار في استيعاب الرأس بالمسح ٥٩/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ .

(٥) (بالتطهير) ساقطة من س .

(٦) سورة المائدة آية (٦) .

(٧) (ومنه) ساقطة من م ، ح .

الزائدة تدخل (١) في كلامهم لأحد أمرين:

إما للإلصاق (٢) في الموضع الذي لا يمح الكلام بحذفها ولا يتعدى (٣) الفعل إلى المفعول إلا بها كقولهم : مررت بزيد .

وكقوله تعالى : " وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ " (٤)

لما لم يمح أن يقولوا مررت زيدا ، وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ ، كان دخول الباء للإلصاق ولتعدى الفعل إلى مفعوله .

وإما للتبعية (٥) في الموضع الذي يمح (٦) الكلام بحذفها ، ويتعدى (٧) الفعل إلى مفعوله بعدمها ليكون لزيادتها فائدة .

فلما حسن حذفها من قوله تعالى (٨) : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " لأنه لو قال وامسحوا رؤوسكم صلح ، دل على دخولها للتبعية (٩) .

والثاني: أن من عادة العرب (١٠) في الإيجاز ، والاختصار إذا أرادوا ذكر كلمة اقتصروا على أول حرف منها اكتفاء به (١١) من جميع الكلمة .

كما قيل في تأويل قوله (١٢) " كَهَيْعَةٍ " (١٣) .

أن الكاف من كافي ، والهاء من هادي .

-
- (١) في م : (قد تدخل) .
 (٢) انظر: المقتضب ٧٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٢/٣ ، مغني اللبيب ١٠١/١ .
 (٣) في س (ولا يتعدا) .
 (٤) سورة الحج آية (٢٩) .
 (٥) انظر: مغني اللبيب ١٠٥/١ .
 (٦) في م ، ح : (لا يمح) .
 (٧) في س : (ويتعدا) .
 (٨) في س : (تعال) .
 (٩) وإذا ثبت دخولها هنا للتبعية كان الأمر في الآية يمح بعض الرأس ، أي بعض كان ولو ثلاث شعرات .
 (١٠) في س : (القرب) .
 (١١) (به) ساقطة من أ ، س .
 (١٢) انظر: النكت والعيون ٥١٤/٢ ، روح المعاني ٥٧/١٦ ، حاشية الجمل على الجلالين ٥١/٣ .
 (١٣) سورة مريم ، آية (١) .

وكما (١) قال الشاعر (٢):

قُلْتُ لَهَا قَفِي فَقَالَتْ قَاف (٣) (٤)

أي وقفت .

وكما قال الآخر:

نَادَوْهُمْ أَنْ الْجُمُوعُ أَلَتَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَفَا (٥) (٦)

معناه (٧) نادوهم أن الجموع ألا تركبوا قالوا جميعاً كلهم ألا فاركبوا (٨) (٩)

وإذا كان هذا من كلامهم كانت الباء (١٠) التي في قوله : "وَأَفْسَحُوا (١١) بِرُؤُوسِكُمْ" (١٢)، مراداً بها بعض رؤوسكم ؛ لأنها أول حرف من بعض .

والدليل من طريق السنة :

رواية ابن (١٣) سيرين عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) في م ، ح (كما) بدون واو .

(٢) هو الوليد بن عقبة، قاله حين كان في ركب متجه إلى المدينة فنزل يسوق بهم فقال :

قلنا لها يوما قفي قالت قاف . لا تحسبي أننا نسينا إلا بحاف

انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧٦/٢ .

(٣) في ح: (قاف) .

(٤) وذكر في العمدة مثله في باب الإشارة فقال : أنشد الغراء: قلت لها قومي فقالت قاف انظر: العمدة ٣١١/١ .

(٥) في أ: (ألفا) .

(٦) ذكر في العمدة في باب الإشارة نحوه

نادى مناد منهم أَلَتَا قالوا جميعاً كلهم أَلَفَا

انظر: العمدة ٣١١/١ .

(٧) في أ ، م ، ح (ومعناه) .

(٨) في س : (ألا تركبوا) .

(٩) انظر: تفسير القرطبي ١٥٦/١ .

(١٠) في ح: (اليا) .

(١١) في س : (فامسحوا) .

(١٢) سورة المائدة آية (٦)

(١٣) في س : (رواية ابن سيرين) .

مسح بناصيته أو قال مقدم رأسه. (١)

وروى أبو معقل (٢) من أنس بن مالك أنه (٣) قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) يتوضأ (٥) وعليه عمامة قطرية (٦) فأدخل يده (٧) من تحت العمامة فمسح رأسه ولم ينقض العمامة. (٨)

(١) أخرجه بهذا السند النسائي في حديث طويل عن محمد بن سيرين عن رجل حتى رده إلى المغيرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر... وذكر صفته وضوءه فقال :... فغسل وجهه وذراعيه وذكر من ناصيته شيئاً وعمامته شيئاً.

وأخرجه أيضاً عن محمد بن سيرين قال أخبرني - عمر بن وهب الثقفي قال سمعت المغيرة بن شعبه قال : خملتان لا أسأل منهما أحداً بعد ما شهدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كنا معه في سفر فبرز لحاجته ثم جاء فتوضأ ومسح بناصيته وجانبي عمامته ومسح على خفيه... .

وأخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي قال : كنا عند المغيرة بن شعبه فذكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : " فتوضأ فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح على العمامة والخفين ". وأخرجه مسلم عن عروة بن المغيرة بن شعبه عن أبيه وفيه "... ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه ".

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على الناصية والعمامة ٢٣٠/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - مفة الوضوء ٦٣/١٦ ، باب كيفية المسح على العمامة ٧٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب مسح بعض الرأس ٥٩/١ .

(٢) أبو معقل : قال ابن حجر في التهذيب : أبو معقل عن أنس بن مالك في المسح على العمامة وعنه عبد العزيز بن مسلم الأنصاري ، وليس بالقسملي . وقال ابن القطان : أبو معقل مجهول وكذا نقل ابن بطلان عن غيره . انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٢/١٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٤٧/٣ .

(٣) (أنه) ساقطة من أ ، س .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) في س : (توضأ) .

(٦) (قطرية) ساقطة من س .

وهي ضرب من البرود فيه حمرة ، ولها أعلام فيها بعض الخشونة ، وقيل : هي حلل جباد تحمل من قبل البحرين ، وقال الأزهري : في أمراض البحرين قرية يقال لها قطر ، وأحسب الشباب القطرية نسبت إليها فكسروا القاف للنسبة وخففوا . انظر : قطر - النهاية ٨٠/٤ .

(٧) في م ، ح (يديه) وهي موافقة لرواية البيهقي .

(٨) أخرجه أبو داود - واللفظ له - ، وابن ماجه والحاكم والبيهقي .

قال ابن حجر : في إسناده نظر .

وقال الحاكم : هذا الحديث وإن لم يكن إسناده من شرط الكتاب فإن فيه لفظاً =

ولأن [كل ما] ^(١) لو تركه ^(٢) ناسياً في الطهارة لم يمنع من ^(٣) محسنة الطهارة ، لم يكن من فروض الطهارة ^(٤) كمسح الأذنين .

فأما الآية فقد ذكرنا وجهي دليلنا منها .

وأما ^(٥) حديث عبدالله بن زيد ، والمقدام بن ^(٦) معدي كرب : فمحمول على الاستحباب بدليل ماروينا من حديث المغيرة وأنس .

وأما قياسه فمنتقض ^(٧) بمسح الخفين ؛ لأن كل موضع منه محل لغرض ^(٨) المسح ^(٩) وليس مسح ^(١٠) جميعه واجباً . ^(١١)

= غريبة وهي أنه مسح على بعض الرأس ولم يمسح على عمامته .
وقال الذهبي : أبو معقل عن أنس في المسح على العمامة لا يعرف ، وقال أبو علي بن السكن لا يثبت إسناده ، قال الذهبي : لو صح لدل على مسح بعض الرأس .

انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المسح على العمامة ٣٧/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسنها - باب ما جاء في المسح على العمامة ٧٧/١ ، المستدرک کتاب الطهارة المسح على العمامة والتساخين ١٦٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان معتملاً ٦١/١ ، تلخيص الحبير ٥٨/١ ، التلخيص للذهبي ١٦٩/١ ، تهذيب التهذيب ٢٤٢/١٢ .

- (١) في أ ، م ، ح ، س : (كلما) .
- (٢) (لو) ساقطة من س .
- (٣) (من) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في س : (لم يكن فرناً في الطهارة) .
- (٥) في م ، ح : (فأما) .
- (٦) في س (المقدام ابن معدي) .
- (٧) في س : (فمنتقص) .
- (٨) في م ، ح (بغرض) ، وفي س : (الغرض) .
- (٩) في أ ، س (من المسح) .
- (١٠) في أ ، س (محل) .
- (١١) في م ، ح (واجب) .

فصل

وأما أبو حنيفة فاستدل على وجوب مسح ربعه :

بحديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته (١) ،
قال (٢) : والناصية ربع الرأس ، ولأنه أحد أعضاء الطهارة فلم يجز فيه ما يقع
عليه الاسم قياساً على سائر الأعضاء .

ودليلنا ما ذكرناه من الاستدلال بالآية الموجبة لمسح البعض من غير
تحديد ربع (٣) ولا ثلث .

ثم حديث (٤) أنس بن مالك (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه . (٦)
وذاك (٧) أقل من الربع .

ولأنه (٨) مسح بالماء فوجب أن يجزيه (٩) منه ما انطلق (١٠) اسم المسح (١١)
عليه قياساً على المسح على الخفين .

ولأنه مسح بعض رأسه (١٢) فوجب أن يجزيه قياساً على الربع .
ولأنه أحد أعضاء الطهارة فلم يتقدر (١٣) فرضه بالربع قياساً على سائر
الأعضاء .

-
- (١) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .
(٢) (قال) ساقطة من أ .
(٣) في م ، ح : (برج) .
(٤) (حديث) ساقطة من س .
(٥) (ابن مالك) ساقطة من أ ، ح ، س .
(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .
(٧) في س : (وذلك) .
(٨) في م ، ح : (لأنه) .
(٩) في م ، ح : (أن يجب) .
(١٠) في س : (ما انطلق عليه اسم المسح) .
(١١) في م ، ح : (الماء) .
(١٢) في س : (بعض الرأس) .
(١٣) في س : (يتقدر) .

ولأن التقدير لا يشبه قياساً لا سيما (١) عند أبي حنيفة (٢).

ولأن تقديره بالربع من غير تعاليس بأولى [ممن] (٣) قدره بأقل منه
أو بأكثر فكان مَطْرَحاً والله أعلم. (٤)

فصل (٥)

فإذا ثبت أن الغرض في الرأس مسح بعفه وإن قل ، فالمستحب أن يمسح (٦)
جميعه (٧) لا مرين:

أحدهما: رواية عبد الله بن زيد ، والمقدام بن معدي كرب أن النبي صلى
الله عليه وسلم مسح بجميع رأسه .

والثاني: أنه (٨) يعبر باستيعاب مسح (٩) رأسه مؤدياً بالإجماع فرض مسحه (١٠)
فإذا أراد مسح رأسه كله مسح بيديه على ما وصفه عبد الله بن زيد فيغمس يديه
في الماء ويبدأ بمقدم رأسه ويمرهما (١١) إلى قفاه ثم يردهما (١٢) إلى مقدمه . (١٣)

(١) في م (ولا سيما) .

(٢) وذلك لأن التقدير لا يعقل له معنى كتقدير حدونا غير المحمن بالجلد مائة
والقياس فرع عن تعقل المعنى ، وإذا لم يعقل المعنى كما في مسح مقدم
الرأس فلا قياس .

انظر: كشف الأسرار ٢/٢١٠ ، التقرير والتحبير ٣/٢٤١ ، مسلم الشبوت ٢/٣١٧ .

(٣) في أ، م، ح: (من) وفي س ساقطة .

(٤) (والله أعلم) ساقطة من س .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في س: (أن المسح) .

(٧) انظر: البحر ل ٤٦ ب .

(٨) في أ ، ح ، س: (أن) .

(٩) (مسح) ساقطة من أ ، م ، (مسح رأسه) ساقطة من س .

(١٠) في أ: (فرض ما مسحه) .

(١١) في م: (ويمر بها) ، في س (ويمرها) .

(١٢) في س: (ثم يردّها) .

(١٣) قال الشيرازي وغيره: والمستحب أن يمسح جميع الرأس فيأخذ الماء بكفيه ثم
يرسله ثم يلمق طرف سبابته بطرف سبابته الأخرى ثم يضعهما على مقدم رأسه
ويضع إبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان =

قال الشافعي : يمسح (١) جميع رأسه ومدغيه . (٢)

فمن جعل من أصحابنا المدغين من الرأس قال : إنما أمر (٣) بذلك لاستيعاب مسح الرأس .

ومن (٤) لم يجعلهما من الرأس قال : إنما أمر بمسحهما وإن لم يكونا منه ، ليسير بالمجاورة (٥) إليهما مستوفياً لجميع الرأس . (٦)

فإذا فعل ذلك فقد استوعب مسح رأسه (٧) مرة واحدة (٨) ، فيستحب أن يفعل ذلك (٩) ثلاثاً . (١٠)

وقال أبو حنيفة (١١) ، ومالك (١٢) : السنة في مسح الرأس مرة واحدة ، وما زاد على المرة مكروه .

= الذي بدأ منه .

انظر : المذهب ٢٤/١ ، البحر ل ٤٧ ب ، كفاية النبيه ل ٣٨ ، كفاية الأخيسار ١٥/١

(١) في م ، ح : (فيمسح) .

(٢) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٣) في م ، ح : (إنما ليمر) .

(٤) في م : (من) بدون واو .

(٥) في س : (بالمجاورة) .

(٦) حكاية النووي عن الماوردي ، انظر : المجموع ٤٠٣/١ .

(٧) في س : (الرأس) .

(٨) انظر : كفاية الأخيار ١٥/١ .

(٩) في أ ، س : (كذلك) .

(١٠) التكرار مستحب في مذهب الشافعي ، ونقل الترمذي عن الإمام الشافعي أنه لا يستحب التكرار في مسح الرأس ، ونقله أبو عبد الله الحناطي وجهاً للأصحاب في مسح الرأس وفي مسح الأذنين .

انظر : الإقناع للماوردي ٢١/١ ، سنن الترمذي ٢٦/١ ، طية العلماء ١٢٣/١ ، فتوح العزيز ٤٠٨/١ ، روضة الطالبين ٥٩/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ٥٩/١ ، المسائل الفقهية لابن كثير ٦٨ .

(١١) انظر : رموس المسائل ١٠٩/١ ، تحفة الفقهاء ١٤/١ ، الاختيار ٧/١ .

(١٢) انظر : التلقين ١١/١ ، بداية المجتهد ١٣/١ ، المنتقى ٣٨/١ .

= ولأحمد روايتان : إحداهما : لا يسن تكرار مسح الرأس ، والثانية : يسن .

استدلالاً برواية علي بن أبي طالب (١)، وعبد الله بن عباس (٢)، وعبد الله بن زيد (٣)
رضي الله عنهم (٤)

أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) مسح برأسه (٦) مرة واحدة .

= انظر : الكافي ٣٠/١، المغني ١١٤/١، مختصر الخرقى ١٢، شرح منتهى الإرادات ٥٤/١
وقال ابن سيرين : يمسح مرتين .

انظر : حلية العلماء ١٢٤/١، عارضة الأحوذى ٥٢/١ .

(١) روى أبو داود والنسائي عن عبد خير قال أتانا علي رضي الله عنه وقد صلى ،
فدعا بطهور فقلنا ما يصنع بالطهور وقد صلى ؟ ما يريد إلا أن يعلمنا ، فاتمسح
بإمائه فيه ما وطست فأفرغ من الإمائه على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنثر
ثلاثاً ، فتمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه
اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم جعل يده في الإمائه فمسح برأسه مرة
واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ورجله الشمال ثلاثاً ثم قال : من سره أن يعلم
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم ٢٧/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب غسل الوجه ٦٨/١ .
وروى الترمذي ، وابن ماجه عن أبي حية عن علي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم مسح رأسه مرة ، قال ابن حجر : وإسناده صالح .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في مسح الرأس ١٥٠/١
سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
كيف كان ٣٤/١، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

وروى ابن أبي شيبة عن أبي إسحاق عن حدثه عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح مرة مرة .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في مسح الرأس كم هو مرة ١٥/١ .
(٢) روى أبو داود عن ابن عباس أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فذكسر
الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً ، قال ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم ٣٣/١ .

(٣) حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين ذكر الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً إلا مسح الرأس
فأطلقه ، وفي رواية فمسح برأسه فأقبل به وأدبر مرة واحدة .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين إلى الكعبين ٥٨/١ ،
صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ .

(٤) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م ، ح : (رأسه) .

ولأنه ممسوح في الطهارة فوجب أن لا يكون التكرار فيه مسنوناً كالتييم والمسح على الخفين .

ولأن فرض المسح ^(١) مقرر على بعض الرأس ، واستيعابه سنة ، فلم يجر أن يجعل تكرار مسحه سنة ثانية ، لأن العضو الواحد ^(٢) لا يجتمع فيه سنتان .
وتحريره أنه عضو في الطهارة ، فلم يجتمع ^(٣) فيه سنتان قياساً على ماثر الأعضاء .

ولأن المسنون في الرأس المسح ، وفي تكراره ^(٤) خروج عن حد المسح إلى الغسل والغسل غير مسنون فذلك ^(٥) ما أدى ^(٦) إليه من تكرار المسح غير مسنون .

ودليلنا : رواية حمران ^(٧) ، وشقيق بن سلمة ^(٨) عن عثمان أن النبي مسح برأسه ثلاثاً .

(١) في س : (مسح) .

(٢) في م ، ح : (العضو الزائد) .

(٣) في أ ، ح ، س : غير منقوطة (يجتمع) .

(٤) في م : (وتكراره) .

(٥) في س : (فذلك) .

(٦) في س : (ما أدى) .

(٧) في م : (حمران) .

وهو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، ابتاعه عثمان من المسيب بن نجبة فأعتقه أدرك أباً بكر وعمر ، روى عنه عروة بن الزبير ، وجامع بن شداد ، وشقيق ابن سلمة وغيرهم ، اختلفوا في سنة وفاته قيل سنة ٥٧٤هـ ، وقيل سنة ٥٧٦هـ ، وقيل ٥٧١هـ .
وفي سير أعلام النبلاء ، طال عمره وتوفي سنة نيف وثمانين .

انظر : التاريخ الكبير ٨٠/٣ ، تهذيب الكمال ٣٠١/٧ ، تهذيب ابن عساكر ٤٣٨/٤ ، الجرح والتعديل ٢٦٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٨٣/١ ، طبقات ابن سعد ١٤٨/٧ ، ميزان الاعتدال ١/٦٠٤ .
وحديث حمران أخرجه أبو داود ، والدارقطني والبخاري والبيهقي من طريق أبي سلمة عن حمران قال : رأيت عثمان بن عفان توضأ ، وذكر وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المضمضة والاستنشاق وقال فيه : ومسح رأسه ثلاثاً ثم غسل رجليه ثلاثاً ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ هكذا ، واللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : في إسناده عبد الرحمن بن وردان ، قال أبو حاتم : ماله بأس ، وقال ابن معين صالح وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٦/١ ، سنن الدارقطني كتاب الطهارة - باب دليل تثليث المسح ٩١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التكرار في مسح الرأس ٦٢/١ ، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

(٨) حديث شقيق بن سلمة أخرجه أبو داود ، وابن خزيمة ، والدارقطني من طريق ==

وروى عبد الله بن أبي (١) أوفى (٢) وأبو رافع (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح

== عامر بن شقيق بن جمرة عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ، واللفظ لأبي داود

قال ابن حجر : عامر بن شقيق مختلف فيه ، وقال المنذري : في إسناده عامر ابن شقيق بن جمرة وهو ضعيف .

انظر سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٦/١ ، صحيح ابن خزيمة - جماع أبواب الوضوء وسننه - باب تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه ٧٨/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب دليل تثليث المسح ٩١/١ ، تلخيص الحبير ٨٤/١ ، مختصر سنن أبي داود ٩١/١ .

(١) (أبي) ساقطة من أ .

(٢) أبو إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى علقمة الأسلمي ، صحابي جليل شهد بيعة الرضوان والحديبية وخيبر ، سكن الكوفة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكف بصره في آخر عمره ، وهو آخر من توفي بالكوفة من الصحابة .

اختلفوا في سنة وفاته قيل سنة ٨٦ هـ ، وقيل سنة ٨٧ هـ ، وقيل سنة ٨٨ هـ .

انظر : الإصابة ٢٧١/٢ ، تجريد أسماء الصحابة ٢٩٩/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٤٢/١ ، الجرح والتعديل ١٢٠/٥ ، جمهرة أنساب العرب ٢٤٢ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤١/٢ ، الرياض المستطابة ٢٠٢ ، طبقات خليفة ١٣٧ ، ١١٠ ، المحبر ٢٩٨ .

قال الزيلعي : حديث عبد الله بن أبي أوفى رواه أبو يعلى الموصلي فـسـي مسنده عن يزيد بن هارون (أنا) أبو الوراق فائد بن عبد الرحمن عن ابن أبي أوفى قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم فغسل يديه ثلاثاً ثم مضمض فـسـي واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه . ورواه الطبراني من طريق أبو القاسم بن سلام (ثنا) مروان بن معاوية مـسـنـن أبي الوراق عن عبد الله بن أوفى أنه توضأ ثلاثاً وخلل لحيته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا .

ورواه الخطيب البغدادي من حديث محمد بن ميمون الزعفراني عن أبي الوراق عن ابن أبي أوفى قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بماء فغسل يديه ثلاثاً ثم مضمض ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه وقال : محمد بن ميمون ثقة .

قلت : حديث عبد الله بن أبي أوفى يدل بالمفهوم أنه غسل ثلاثاً ،

انظر : تاريخ بغداد ٢٧٠/٣ ، نصب الراية ١٤/١ ، ٢٥٠ .

(٣) أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه إبراهيم ، وقيل أسلم وقيل ثابت ، وقيل هرمز ، يقال إنه كان للعباس فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم واعتقه لما بشره بإسلام العباس وكان إسلامه قبل بدر ولم ==

برأسه ثلاثاً (١)

وروت الربيع بنت معوذ بن عفراء (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين (٣) (٤)

= يشهدا، وشهد أحدا وما بعدها، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود، وعنه أولاده الحسن ورافع وعبد الله ... وغيرهم، مات بالمدينة بعد قتل عثمان، وقيل مات في خلافة علي .

انظر : الإصابة ٦٨/٤، الاستيعاب ٦٩/٤، تهذيب التهذيب ٩٢/١٢، تقريب التهذيب ٤٢١/٢، تجريد أسماء الصحابة ١٦٤/٢ .

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد حديث أبي رافع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه وغسل رجليه ثلاثاً، ورأيت مرة أخرى توفاً مرة مرة . رواه البزار والطبراني في الأوسط، وله في الكبير رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفاً ثلاثاً ثلاثاً ومرتين مرتين ومرة مرة، ورجائهما رجال الصحيح .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء ٢٣١/١ .

(١) في م (مرتين) .

(٢) الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية من بني النجار، لها حبة، ورواية عمرة دهر، وروت أحاديث، وأبوها من كبار البصريين، قتل أبا جهل، توفيت في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بضع وسبعين .

انظر : الاستيعاب ٣٠١/٤، الإصابة ٢٩٣/٤، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٣/٢، خلاصة تهذيب التهذيب ٣٨١/٣، طبقات ابن سعد ٤٤٧/٨، المحبر ٤٣٠ .

(٣) (وروت الربيع بنت معوذ بن عفراء أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين) ساقطة من م، ح .

(٤) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وأبو داود، وابن ماجه والترمذي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه كليهما : ظهورهما وبطنهما " واللفظ للترمذي .

وقال : هذا حديث حسن، وقال ابن حجر : الحديث مداره على عبد الله بن محمد ابن عقيل وفيه مقال .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب المسح بالرأس ٨/١، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في مسح الرأس كم هو مرة ١٦/١، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣١/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في مسح الرأس ١٥٠/١، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس ٢٥/١، تلخيص الحبير ٨٤/١ .

ولأنه أحد أعضاء الطهارة فوجب (١) أن يكون (٢) التكرار في إعمال الماء إليه مسنوناً قياساً على سائر الأعضاء .

ولأن المسح أحد نوعي الوضوء فكان التكرار مسنوناً (٣) فيه كالغسل .

وأما (٤) الجواب عن روايتهم بأنه (٥) مسح مرة فهو أنها (٦) محمولة (٧) على الجواز لا على الاستحباب . (٨)

وأما قياسهم على التيمم والمسح على الخفين فالمعنى فيهما (٩) أنهم طهارة أسقط فيها المسنون ، واقتصر (١٠) على بعض الغرض فكان التكرار أسقط ، وليس كذلك مسح الرأس ، لأن المسنون معتبر فيه كسائر أعضاء الوضوء . (١١)

وأما الجواب عن قولهم : إن العفو الواحد لا يدخله المسنون من وجهين فغلط ، ولا يمتنع ذلك في الوضوء ، ألا ترى (١٢) أن الوجه فيه سنتان المضمضة والاستنشاق والتكرار ثلاثاً فكذا (١٣) الرأس .

وأما قولهم : إنه يصير بتكرار المسح مغسولاً فعنه جوابان : أحدهما : أن المكروه هو أن يبتديء بغسله وهذا لم يبتديء به (١٤) وإنما أفضى إليه .

-
- (١) في م : (وجب) .
 (٢) في أ ، س : (أن لا يكون) .
 (٣) في س : (التكرار فيه مسنوناً) ، (مسنوناً) ساقطة من ح .
 (٤) في أ : (فأما) .
 (٥) في أ ، س : (أنه) .
 (٦) في م ، ح : (أنه) .
 (٧) في م : (محمول) .
 (٨) في م ، ح : (وأحاديثنا على الاستحباب) .
 (٩) في م ، ح : (فيها) .
 (١٠) في س : (واقتصروا) .
 (١١) في س : (الأعضاء في الوضوء) .
 (١٢) في م : (ألم تر) .
 (١٣) في أ : (فكذلك) ، وفي س : (وكذلك) .
 (١٤) في أ : (لم يبتد) .
 (١٥) (به) ساقطة من س .

والثاني : أنه ^(١) لا يصير مغسولاً ، لأن حد الغسل أن يجري الماء بطبعه وذلك
لا يكون بتكرار مسحه .

فصل

فإذا تقرر ما وصفنا ففي مسح الرأس أربعة أحكام :

فرض ، وسنتان ، وهيئة .

فأما (٢) الفرض (٣) : فمسح بعضه وإن قل .

وأما السنتان : فأحدهما (٤) : استيعاب جميعه ، والثانية تكراره ثلاثاً .

وأما الهيئة : فالبداية بمقدم رأسه (٥) ، ثم إذهاب يديه إلى مؤخره ثم ردهما
إلى المكان الذي بدأ منه .

فلو اقتصر على الفرض فمسح بعض رأسه أجزاء إذا (٦) مسح ثلاث شعرات فعاءداً

فإن (٧) اقتصر على مسح شعرة واحدة ففي إجزائه وجهان : (٨)

أحدهما : وهو مذهب البغداديين من أصحابنا ، وبه قال سفيان الثوري (٩)

يجزيه لأنه مسح جزء (١٠) من رأسه .

والوجه الثاني : وهو قول البصريين من أصحابنا (١١) أنه لا يجزيه لتعدد ذلك

في الإمكان إلا بمشقة ،

(١) (أنه) ساقطة من م ، ح .

(٢) في م : (وأما) .

(٣) في نسخة أ ، يوجد تقديم وتأخير في الصفحات ، فتبدأ المخطوطة بقوله الفرض

فمسح بعضه وإن قل ومرقمه الصفحة برقم ١ ، مع أن المفروض أن يكون

رقمها ٣٦ .

(٤) في م : (فأحديهما) ، وفي س : (فأحدها) .

(٥) في أ : (بمقدم الرأس) ، وفي س : (بمقدمه) .

(٦) في م : (فاقبل مسح) ، وفي ح : (فإذا مسح) .

(٧) في م ، ح : (وإن) .

(٨) انظر : الوسيط ٣٧٢/١ ، الفاية القموي ٢٠٦/١ ، روضة الطالبين ٥٢/١ .

(٩) انظر : الأوسط ٣٩٨/١ .

أولها .

(١٠) في ح : (حر) ، وفي أ ، س : (جزءاً) .

(١١) قال به أبو العباس بن القاص وأبو الحسن بن خيران .

انظر : فتح العزيز ٣٥٤/١ ، المجموع ٣٩٨/١ .

ولأن الحكم المتعلق بالرأس لا يكمل إلا بثلاث شعرات كالفدية على المحرم والذي أراه (١) أولى (٢) بالحق عندي أن لا يتقدر أقله بهذا العدد من ثلاث (٣) شعرات وما دونها ، بل يكون مسح أقله معتبراً بأن يمسح بأقل (٤) شيء من إصبعه على أقل شيء من رأسه ، فيكون هو الأقل الذي لا يجزي (٥) دونه ، لأنه أقل ما يقتصر عليه في (٦) العرف ، وما دونه خارج عن العرف (٧) فامتنع ما خرج عن العرف أن يكون حداً ، وكان (٨) ما وافق العرف أولى أن يكون حداً . (٩)

فصل

وإذا مسح بغير رأسه فيختار أن يكمل ذلك (١٠) بمسح العمامة نص عليه الشافعي (١١) لرواية [عمرو] بن وهب الثقفي (١٢) عن المغيرة بن شعبه أن النبي

-
- (١) في س : (والذي أرى) .
 (٢) في أ ، س : (قال رضي الله عنه والذي ...) والصحيح ما أثبتته ، ويؤيده ما نقله الروياني عن الماوردي حيث قال : قال صاحب الحاوي والذي هو أولى بالحق عندي أن لا يتقدر ...
 وقال : وهذا حسن ، وأيضاً نقله النووي عن الماوردي ..
 انظر : البحر ل ٤٥ أ ، المجموع ٢٩٨/١ .
 (٣) (من ثلاث) غير واضحة في أ ، لأن عليها ختم .
 (٤) في م ، ح : (أقل) .
 (٥) في س : (لا يجزيه) .
 (٦) في أ ، س : (من) .
 (٧) (وما دونه خارج عن العرف) ساقطة من أ .
 (٨) في أ ، س : (ولأن) .
 (٩) (حداً) ساقطة من م .
 (١٠) في أ ، م ، ح : (ذاك) .
 (١١) قال الشافعي في الأم : " وأحب لو مسح على العمامة مع الرأس " .
 انظر : الأم ٣٦/١ .
 (١٢) (عمرو) ساقطة من أ ، م ، ح ، س .
 (١٣) عمرو بن وهب الثقفي ، روى عن المغيرة ، وعنه ابن سيرين ، وثقه النسائي ، والعجلي وابن سعد .
 انظر : تهذيب التهذيب ١١٧: ٨ ، تهذيب الثقات ٣٧٢ ، الثقات ١٦٩/٥ .

على الله عليه وسلم (١) توفياً فمسح ببنائيته وعلى عمامته . (٢)

فأما إن اقتصر على مسح العمامة وحدها (٣) دون الرأس لم يجزه في قول جمهور الفقهاء .

وقال أحمد بن حنبل (٤) وسفيان الثوري يجزيه . (٥)

استدلوا برواية راشد بن سعد عن ثوبان (٦) قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية (٧) ، فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) رواه الشافعي - واللفظ له - وأحمد والنسائي والبيهقي .

انظر : الأم ٢٦/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٤٤/٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب كيف المسح على العمامة ٧٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب مسح بعض الرأس ٥٨/١ .

(٣) (وحدها) ساقطة من أ ، س .

(٤) (بن حنبل) ساقطة من أ ، س .

(٥) وممن قال أن الاقتصار على مسح العمامة وحدها دون الرأس لم يجز عروة ابن الزبير ، والشعبي ، والنخعي ، والقاسم ، ومالك ، والشافعي وأبو حنيفة . وممن قال بالإجزاء : أحمد - واشترط أن تكون محنكة - والثوري ، وأبو ثور والأوزاعي ، وإسحاق ومحمد بن جرير الطبري ، وداود .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ٣٥١/١ ، شرح العناية ١٥٧/١ ، كفاية الطالب الرباني ١٥٧/١ ، عارضة الأحمدي ١٥١/١ ، حلية العلماء ١٢٤/١ ، الوسيط ٣٨٤/١ ، المجموع ٤٠٧/١ ، المغني ٣٠٨/١ ، الإنصاف ١٨٥/١ ، الغتاي الكبرى ١٨٨/١ ، الإفصاح ٧٣/١ ، فتح الباري ٢٦٧/١ ، المحلى ٨٦/١ ، نيل الأوطار ٢٠٥/١ .

(٦) ثوبان بن جُحْد ، ويقال ابن جعد أبو عبد الله ، ويقال أبو عبد الرحمن الهاشمي مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل أمله من اليمن واشتراه النبي صلى الله عليه وسلم وأعتقه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وحضره ثم خرج إلى الشام فنزل الرملة ثم حمص وابتنى بها داراً ومات بها . توفي سنة ٥٤ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢١٠/١ ، التاريخ الكبير ١٨١/٢ ، تهذيب الكمال ٤١٣/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٠/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٣٨١/٣ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٦٨/١ ، حلية الأولياء ١٨٠/١ ، طبقات ابن سعد ٤٠٠/٧ ، الكنى للدولابي ٨١/١ ، المحبر ١٢٨ .

(٧) السرية : ما بين خمسة أنفس إلى ثلاث مائة ، وقيل هي من الخيل نحو أربع مائة والسرية قطعة من الجيش ، وسريت سرية ، لأنها تسري ليلاً في خفية لئلا يندربهم العدو فيحذروا ويمتنعوا .

انظر : - سرا - لسان العرب ٣٨٣/١٤ .

أمرهم أن يمسحوا على العمايب والتساخين (١)(٢)

يعني بالعمايب العمايم (٣)، والتساخين (٤) يعني (٥) الخفاف (٦).

قال (٧) : ولأنه عضو يسقط في التيمم فجاز الاقتصار بالمسح على حائل دون سننه كالرجلين .

ودليلنا : قوله تعالى : " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " (٨)

فأوجب الظاهر تعلق الغرض بالرأس من غير حائل .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) حين (١٠) مسح برأسه قال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " (١١)

ولأنه عضو لا تلحقه المشقة في إعمال الماء إليه فلم يجز الاقتصار على حائل دونه كالوجه .

(١) في أ : (النساخين) وفي س غير واضحة .

(٢) أخرجه أبو داود والحاكم ، واللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : أخرجه أبو داود من طريق راشد بن سعد عن ثوبان وهو منقطع وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وإنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ .

وقال النووي : رواه أبو داود بإسناد صحيح .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المسح على العمامة ٣٦/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - المسح على العمايب والتساخين ١٦٩/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ ، المجموع ٤٠٨/١ .

(٣) انظر : - عصب - لسان العرب ٦٠٢/١ .

(٤) في أ س : (النساخين) .

(٥) (يعني) ساقطة من م ، ح .

(٦) انظر : - سخن - لسان العرب ٢٠٧/١٣ .

(٧) (قال) ساقطة من م .

(٨) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) (حين) ساقطة من س .

(١١) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

فأما (١) الجواب عن الخبر : أنه أمرهم أن يمسحوا على العمامم والتساخين (٢)
فقد كانت عمامم العرب إذ ذاك صفاراً ، ولذلك سميت عمامم لمغرها ولم تكن (٣)
تعم جميع الرأس ، ولا تمنع من وصول المسح إليه إما مباشرة أو بـللاً (٤).

وأما قياسهم على الخفين : فالمعنى فيه لحوق (٥) المشقة بنزعهما (٦) ، وأن فرض
الرجلين استيعاب غسلهما (٧) ، وليس كذلك في (٨) الرأس ، لأن (٩) الفرض مسح بعضه ،
ولا يشق ذلك عليه مع ستر (١٠) رأسه .

فعل (١١)

فإذا ثبت أن الفرض مباشرة الرأس به ، فسواء كان مخلوق الشعر فمسح بشرة الرأس
أو كان (١٢) ثابت الشعر فمسح على الشعر دون البشرة أجزاء (١٣) لأن اسم الرأس
ينطلق عليهما .

-
- (١) في أ : (وأما)
(٢) في أ ، س : (والتساخين) .
(٣) في س : (لم يكن) .
(٤) في أ ، س : (بدلا) .
(٥) في س : (لخوف) .
(٦) في أ ، س : (في نزعهما) .
(٧) في أ : (غسلها) . .
(٨) (في) ساقطة من أ ، س .
(٩) في أ ، س : (فإن) .
(١٠) في أ : (مستر) ، وفي م (سنن) .
(١١) (فعل) ساقطة من س .
(١٢) في س : (وكان) .
(١٣) إن كان عليه شعر فمسح على الشعر دون البشرة أجزاء ، وإن مسح على البشرة
دون الشعر أجزاء . وهذا هو الصحيح المشهور ، وقال أبو حامد إن كان على
رأسه شعر تعيين مسحه ولا تجزي البشرة ، فإن أدخل الماء إلى بشرة رأسه فلم
يمسح على شعره لم يجز ، قاله الروياني .
انظر : البحر ل ٤٧ ب ، تتمم الإبانة ل ٤٣ ب ، المذهب ٢٤/١ ، المجموع ٤٠٤/١ ،
مغني المحتاج ٥٣/١ .

فلو كان بعض رأسه (١) مخلوقاً، وبعضه شعراً نابتاً كان بالخيار إن شاء مسح على الموضع المخلوق منه، أو مسح (٢) على الشعر النابت. (٣)
فلو مسح على (٤) شعر رأسه ثم حلقه أجزاء المسح (٥)،
لأن فرض المسح قد (٦) كان واقعاً في محله فعار بمنزلة من غسل وجهه ثم كشط جلده منه أجزاء غسله، ولم يلزمه أن يعيد غسل (٧) ما ظهر (٨) من البشرة تحت الجلد المكشوط.

فأما إذا كان ذاجمة (٩) على رأسه مسترسلة (١٠) فله في مسحها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يمسح أصل (١١) الجمّة النابتة على الرأس (١٢) فيجزيه (١٣) سواء وصل بلل المسح إلى البشرة أم لا ، كما لو لم يكن ذا جمّة فمسح طرف شعره النابت أجزاء (١٤).

-
- (١) في س : (الرأس) .
(٢) (مسح) ماقطة من س .
(٣) انظر : البحر ل ٤٨ أ ، تنتمه الإبانة ٤٣ أ ، التهذيب ل ٢٦ ب .
(٤) (على) ماقطة من م ، ح .
(٥) ويحكى عن ابن جرير أنه قال يلزمه أن يعيد المسح .
وقال الغزالي : ولو حلق الشعر الذي مسح عليه لم تلزمه الإعادة خلافاً لابن خيران وتعقبه النووي وقال : المواب خلافاً لابن جرير .
انظر : تنتمه الإبانة ل ٤٣ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الوسيط ٣٧٣/١ ، الغاية القصوى ٢٠٧/١ ، المجموع ٤٧٥/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٩/١ ، نهاية المحتاج ١٥٩/١ .
(٦) (قد) ماقطة من س .
(٧) في أ ، س : (ولا يلزمه غسل)
(٨) في س : (ما ظهر) .
(٩) الجمّة : بالضم مجتمع شعر الرأس وهي أكثر من الوفرة .
وقيل الجمّة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين .
انظر : - جم - لسان العرب ١٠٧/١٢ .
(١٠) في م ، (مسترسلاً) .
(١١) في م : (أصله) .
(١٢) في س : (على رأسه) .
(١٣) في م : (فيجزى) .
(١٤) انظر : التهذيب ل ٢٦ أ .

والحال الثانية : أن يمسح على أطراف الجمة ، وأهداب الشعر الخارج عن حد الرأس فلا يجزيه ، لأن الرأس اسم لما علا (١) فكان المسترسل منه لا يسمى رأساً فلم يجز المسح عليه . (٢) (٢)

وهكذا لو عصى أطراف شعره المسترسل وشده في وسط رأسه ، ومسح عليه لم يجزه ، لأنه يصير (٤) حائلاً دون الرأس كالمسح على العمامة سواء (٥) (٦) .

والحال الثالثة : (٧) أن يمسح من شعر جمته موضعاً لا يخرج عن حد (٨) منابست رأسه ولا يتجاوز حده ففي (٩) إجزائه وجهان : (١٠)

أحدهما : لا يجوز لاسترساله (١١) ، كما لو مسح على (١٢) المسترسل الخارج عن حد الرأس .

والوجه الثاني : وهو أصح أنه (١٣) يجزيه .

لأنه مسح شعراً (١٤) لم يخرج عن حد الرأس فصار كمسحه (١٥) أصول شعر الرأس . والله أعلم . (١٦)

-
- (١) في أ ، س : (على) .
 (٢) في ح : (فلم يجزيه المسح عليه) ، وفي م : (فلم يجزيه المسح) .
 (٣) انظر : المذهب ٢٤/١ ، التهذيب ل ٢٦ أ .
 (٤) في س : (لا يصير) .
 (٥) (سواء) ساقطة من أ ، ح ، س .
 (٦) انظر : الأم ٢٦/١ ، البحر ل ٤٨ أ ، المجموع ٤٠٥/١ .
 (٧) في ح ، م ، س : (والحال الثانية) .
 (٨) (حد) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٩) في أ : (في) .
 (١٠) انظر : البحر ل ٤٨ أ ، تنتمه الإبانة ل ٤٢ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، المجموع ١٠٦/١ .
 (١١) في س : (لاسترساله) .
 (١٢) (على) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (١٣) في ح : (أن) .
 (١٤) في س : (شعر) .
 (١٥) في س : (كمسح) .
 (١٦) (والله أعلم) ساقطة من س .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ويمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ،
ويدخل إصبعيه في صماخي (٢) أذنيه . (٣)

وهذا صحيح ، مسح الأذنين سنة ، وليس (٤) بواجب ، وهو قول جمهور الفقهاء (٥)
وقال إسحاق بن راهويه : (٦) مسح الأذنين واجب . (٧)

لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه حين توفاه . (٨)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقة .
(٢) في م ، س : (صماخي) .
والمصاغ من الأذن الخرق السباطن الذي يفضي إلى الرأس .
والصماخ لغة فيه ، قال ابن قتيبة : روي بالسين وإنما هو بالعماد .
انظر - صمغ - لسان العرب ٣/٣٤ ، غريب الحديث لابن قتيبة ١٩٠/٢ .
(٣) انظر : مختصر المزني ٢ .
(٤) في أ (ليس) بدون واو .
(٥) انظر : الأمل ١/٤٥ ، المبسوط ١/٦٥ ، الاختيار ١/٨ ، الهداية ١/١٣ ، مختصر خليل ١٤ ،
كفاية الطالب الرياني ١/١٥٥ ، الأم ١/٢٧ ، التنبيه ١٢ ، .
(٦) انظر : حلية العلماء ١/١٢٦ ، الأوسط ١/٤٠٥ .
وقال محمد بن مسلمه وأبو بكر الأبهري من المالكية أن مسحهما فرض .
انظر : بداية المجتهد ١/١٤ ، المنتقى ١/٧٤ ، دليل الرفاق ١/٥٨ .
ولأحمد روايتان :
أحدهما : أن مسح الأذنين واجب ، والثانية : أن مسحهما سنة .
انظر : مسائل أحمد لأبي داود ٨ ، الإفصاح ١/٧٤ ، الإنصاف ١/١٦٢ .
وفي بداية المجتهد حكى عن الحنفية أنهم قالوا : أن مسح الرأس فرض
قلت : وهذا يخالف ما في كتبهم .
انظر : بداية المجتهد ١/١٤ ، ومراجع الحنفية السابقة .
(٧) في س : (وقال إسحاق بن راهويه : مسح الأذنين سنة وليس بواجب وهو قول
جمهور الفقهاء واجب) .
(٨) أخرجه ابن ماجة والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي عن
ابن عباس مع اختلاف قليل في الألفاظ ،
ولفظ ابن حبان : " ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهم
بالسبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه ، فمسح ظاهرهما وباطنهما " =

وعنده أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب مالم يصرفها دليل .
ودليلنا : ما روي ^(١) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) أنه قال : " لا يقبل
الله صلاة امرئ ^(٣) حتى يضع الوضوء مواضعه فيغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه
ويغسل رجليه ^(٤) "

فلما اقتصر بمواقع الوضوء على الأعضاء الأربعة انتفى ^(٥) وجوب ماعداها ^(٦)

== صححه ابن خزيمة وقال إسناده حسن ، وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم
ولم يخرجاه بهذا اللفظ .

قال ابن حجر : قال ابن منده : لا يعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلا من هذا
الطريق .

قال ابن حجر : وكأنه عنى بهذا التفصيل والوصف .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في مسح الأذنين
١٥١/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - مسح الأذنين ٧٤/١ ، صحيح ابن خزيمة :
جماع أبواب الوضوء وسننه - باب إباحتها المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة
٧٧/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر استحباب مسح المتوضي ظاهر
أذنيه ٢٩٧/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الوضوء مرتين مرتين ومرة مرة
١٥١/١ ، تلخيص الحبير ٩٠/١ - ٩١ .

(١) (ما روي) مكررة في س .

(٢) في س : (عليه السلام) .

(٣) في ح : (امر) .

(٤) رواه ابن ماجه ، والطحاوي ، والدارقطني عن علي بن يحيى بن خالد عن أبيه
عن عمه رفاعه بن رافع أنه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
إنها لاتتم صلاة لأحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى يغسل وجهه ويديه
إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين " اللفظ لابن ماجه .

قال في التعليق المغني : الحديث رواه ثقات ، وقال المنذري : رواه ابن ماجه
بإسناد جيد .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء على
ما أمر الله تعالى ١٥٦/١ ، شرح معاني الآثار : فرض الرجلين في وضوء الصلاة
٣٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل القدمين ٩٦/١ ، التعليق
المغني ٩٥/١ ، الترغيب والترهيب ١٧١/١ .

(٥) في ح : (انتفا) .

(٦) في أ ، س : (ماعداهم) .

وهذا مخصص (١) لفعل النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه على الاستحباب، ولو

كانت أفعاله دليلاً على الإيجاب فكيف وقد اختلف أصحابنا فيها .

فإذا تقرر أن مسح الأذنين سنة، فقد اختلف الفقهاء فيهما هل هما من الرأس أو من الوجه على أربعة مذاهب .

أحدها : وهو مذهب الشافعي (٣) أنهما ليستا (٤) من الرأس، ولا من الوجه بل هما سنة على حيالهما فيمسحان (٥) بماء جديد .

والمذهب الثاني : وهو قول أبي حنيفة (٦) ومالك (٧) أنهما من الرأس لكن (٨) قال (٩) أبو حنيفة يمسحان مع الرأس، وقال مالك : يمسحهما (١٠) بماء جديد

(١) في س : (تخصيص) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) انظر : تنمة الإبانة ل ٤٤ ب ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الوجيز ١/١٤ ، التنبيه ١٢ ، المجموع ١/٤١٣ ، تحفة المحتاج ١/٢٢٣ .

(٤) في أ ، س : (ليسا) .

(٥) في أ ، س : (يمسحان) .

(٦) إن غسل مقدم أذنيه مع الوجه ، ومسح مؤخرهما مع الرأس ، أو مسحهما قال محمد ابن الحسن : أي ذلك فعل فحسن وأحب إليّ أن يمسحهما مع الرأس ، لأن الأذنين عندنا من الرأس ، ما أقبل منهما وما أدبر .

ومسح الأذنين مع الرأس ليس على الوجوب ، وإنما على الاستحباب .

انظر ، الأصل ١/٤٤ ، المبسوط ١/٦٤ ، فتح باب العناية ١/٤٢ ، شرح معاني الآثار ١/٢٣ . (٧) ذكر ابن رشد أن من سنن الوضوء مسح الأذنين مع تجديد الماء لهما والمنصوص لمالك أنهما من الرأس ، والسنة في تجديد الماء لهما .

قال الباجي : قال ابن حبيب : من لم يجدد لهما ماء فهو بمنزلة من لم يمسحهما ، وقال محمد بن مسلمة : إن شاء جدد لهما الماء ، وإن شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه .

انظر : مقدمات ابن رشد ١/٥٥ ، المنتقى ١/٧٥ ، مواهب الجليل ١/٢٤٩ ، حاشية الرهوني على الزرقاني ١/١٣٥ ، بداية المجتهد ١/١٤ ، أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٧٦ .

(٨) (لكن) ساقطة من أ ، س .

(٩) في أ ، س : (وقال) .

(١٠) في س : (يمسحان) .

والمذهب الثالث : وهو قول ابن (١) سيرين (٢)، والزهري (٣)
أنهما من الوجه يغسلان معه .

والمذهب الرابع : وهو قول الشعبي (٤)

أن (٥) ما أقبل منهما من الوجه يغسل معه ، وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه .
واستدل من قال أنهما من الرأس برواية أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم قال : " الأذنان من الرأس " (٦)

قال : وقد قيل في تأويل قوله تعالى : " وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ " (٧)

(١) في س : (بن)

(٢) وحكى ابن المنذر والبغوي عن ابن سيرين أنه قال : الأذنان من الرأس .

انظر : الأوسط ٤٠٢/١، شرح السنة ٤٤١/١ .

(٣) انظر : التمهيد ٣٧/٤، المنتقى ٧٤/١، شرح السنة ٤٤١/١، عارضة الأحوذى ٥٥/١ ،
تحفة الأحوذى ١٤٧/١، الأوسط ٤٠٢/١ .

(٤) وبه قال الحسن بن صالح ، وقال إسحاق : أختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه
ومؤخرهما مع رأسه .

انظر : سنن الترمذي ٢٨/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٥٣/١، عارضة الأحوذى ٤٤١/١،
عون المعبود ٢٢٤/١، تحفة الأحوذى ١٤٦/١، التمهيد ٣٧/٤، شرح السنة ٤٤١/١ ،
ولأحمد ثلاث روايات :

إحداها : أن الأذنين من الرأس ، وعلى هذا القول استحب أخذ ماء جديد لهما
وهو اختيار الخرقى وابن أبي موسى وعنه لا يستحب بل يمسحان بماء الرأس
اختاره القاضي في تعليقه والشيخ ابن تيمية .

والثانية : أن الأذنين عفوان مستقلان ، فيجب لهما ماء جديد .

والثالثة : ما أقبل من الوجه يغسل معه ، وما أدبر من الرأس كمذهب الشعبي .

انظر : الإنصاف ١٣٥/١، ١٣٦، المغني ٨٧/١ .

(٥) (أن) باقطة من م ، ج .

(٦) سبق تخريجه من رواية أبي أمامة ٢٤٤ وللحديث طرق أخرى ذكرها ابن حجر والزيلعي

راجع : تلخيص الحبير ٩١/١ - ٩٢، نصب الراية ١٨ - ٢٠ .

(٧) سورة الأعراف ، آية (١٥٠) .

أي (١) بأذنه (٢).

فاقتضى أن تكون (٣) الأذن (٤) رأياً .

قال : ولأنه ممسوح متعل بالראس فوجب أن يكون منه حكماً ، قياساً على جواز نسب الرأس .

وأما من ذهب إلى أنهما من الوجه :

فاستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده : " سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره " (٥)

فأضاف السمع إلى الوجه .

وأما من ذهب إلى أن ما أقبل من الوجه ، وما أدبر من الرأس :

استدل بأن الوجه ما حملت (٦) به المواجهة ، والمواجهة حاملة بما أقبل منه فاقتضى أن يكون من الوجه ،

ودليلنا : ما ذكره أبو إسحاق في شرحه أن النبي صلى الله عليه وسلم (٧)

(١) في ح (أو) .

(٢) والآية فيهما تأويلان : أحدهما : أنه أخذ بأذنه ، والثاني : أخذ بجملته رأسه .

انظر : النكت والعيون ٥٨/٢ .

(٣) في أ : (يكون) ، وفي س غير منقوطة : (يكون) .

(٤) في س : (الأذنين) .

(٥) أخرجه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي عن علي بن أبي طالب

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد قال : " اللهم لك سجدت

وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله

أحسن الخالقين " واللفظ لمسلم .

انظر : مسند الإمام أحمد ١/١٠٢، ٩٥/١، صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها -

باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/٥٣٥، سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة

والسنة فيها - باب سجود القرآن ١/٣٣٥، سنن الترمذي : أبواب الدعوات - باب

ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ٥/١٥٠، سنن النسائي : كتاب

التطبيق - باب الدعاء في السجود ٢/٢٢١ .

(٦) في أ : (حملت) بدون ما .

(٧) (وسلم) ساقة من أ .

أخذ لهما ماء جديداً " (١) وهذا نص .

ولأن كل عضو لم يكن محلاً لفرض مسح الرأس لم يكن من الرأس، أصله اليدان (٢)

(١) أخرجه الحاكم عند عبد الله بن زيد الأنماري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ ماء لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه .
وقال : حديث على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عبيد الله هذا فقد احتجا جميعا بجميع روايته وذكر له شاهداً عن حبان بن واسع أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه غير الماء الذي مسح به رأسه ، وهذا يصرح بمعنى الأول وهو صحيح مثلثه ،
ورواه البيهقي عن الحاكم بإسناده ومثله ثم قال : إسناده صحيح .
قال ابن حجر : ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإمام أنه رأى في رواية ابن المقري عن ابن قتيبة عن حرملة بهذا الإسناد ، ولفظه : " ومسح رأسه بماء غير فضل يديه " ولم يذكر الأذنين ، قلت : وكذا رواه مسلم .
وقال ابن حجر : وكذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرملة ، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خثرم عن ابن وهب ، وقال عبد الحق ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعقبه ابن القطان بأن الذي في رواية جارية بلفظ : " خذ للرأس ماء جديداً " رواه البزار والطبراني .
قال الشيخ عبد الله اليماني في تعليقه على تلخيص الحبير ، رواه الطبراني في الكبير ، وفيه دهثم بن قران ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج الطبراني في الأوسط والمغير عن عمر بن أبان حديث أنس وفيه : فأخذ ماء جديداً لصماخه فمسح صماخه ، فقلت قد مسحت أذنك فقال : " يا غلام إنهما من الرأس ، ليس هما من الوجه " ثم قال : " يا غلام هل رأيت ، وهل فهمت ؟ " قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال الهيثمي : قال الذهبي : عمر بن أبان لا يدرى من هو ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر : وفي الموطأ عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢١١/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر الاستحباب أن يكون مسح الرأس للمتوضي بماء جديد ٢٩٧/٢ . الموطأ : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين ٣٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً ٢٧/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة ١٥١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب مسح الأذنين بماء جديد ٦٥/١ ، تلخيص الحبير ٨٩/١ ، مجمع الزوائد ٢٣٥/١ ، تعليق الشيخ عبد الله اليماني على تلخيص الحبير ٩٠/١ .

(٢) في أ ، س : (اليدين) .

طرداً ، وأجزاء (١) الرأس عكساً . (٢)

ولأن المسح أحد شعبي الوضوء فوجب (٣) أن تتنوع (٣) أعضاؤه (٤) شعبي فرضاً وسنة كفسل (٥) بعض أعضائه سنة مفردة وهو (٦) المضمضة والاستنشاق ، وبعضه فرض وهو ——— وبقي الأعضاء .

ولأن كل محل لايجزيء حلق شعره عن نك المحرم لم يكن من الرأس كالوجه (٧) ولأن للرأس أحكاماً ثلاثة :

منها فرض المسح ، ومنها إحلال المحرم بحلقه أو تقصيره ، ومنها وجوب الفدية عليه بتغطيته .

فلما لم يتعلق بالأذنين من أحكام الرأس ماسوى (٨) المسح (٩) لم يتعلق بها حكم المسح .

ولأنه لما لم يكن البياض المحيط بالأذن (١٠) من الرأس مع قربه فلأن لا تكون (١١) الأذن (١٢) من الرأس (١٣) مع بعدها أولى .

- (١) في م : (أو جزء ١) ، وفي أ : (وآخر) .
 (٢) لأنهما لايشتملها فرض المسح فلا يكونان من الرأس كاليدين وبائر أعضاء الحسد طرداً فإنها ليست من الرأس فلا يجب مسحها ، وكأجزاء الرأس عكساً ، لأنهما من الرأس فيجب مسحها ، فكلما شمله اسم الرأس وجب مسحه وكل ما لم يشمله اسم الرأس لايجب مسحه .
 (٣) في م : (فواجب) .
 (٤) في م ، ح : (يتنوع) .
 (٥) في أ : (كالغسل) .
 (٦) في س : (وهي) .
 (٧) في م : (وهو أن كل محل لم يجز أن يكون من الرأس كالوجه) ، وفي ح : (ولأن كل محل لم يجز أن يكون من الرأس كالوجه) .
 (٨) في س : (ماسو) .
 (٩) في م : (الرأس) .
 (١٠) في س : (بالأذنين) .
 (١١) في م ، ح : (لا يكون) ، وفي س غير منقوطة (لا يكون) .
 (١٢) في ح : (الرأس) ، وفي س : (الأذان) .
 (١٣) (من الرأس) ساقطة من أ ، ح .

فأما الجواب عن (١) استدلالهم بحديث أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : قال : " الأذنان من الرأس " فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أن راويه (٣) عن أبي أمامة شهر بن حوشب (٤) ، وشهر ضعيف (٥) عند (٦) أصحاب الحديث ، لأنه خرف (٧) في آخر أيامه فخلط في حديثه . (٨)

وقد حكى عنه في حال الخريطة ، وما أنشد (٩) فيه من الشعر ما أَرغب بنفسي (١٠) عن ذكره (١١) ، (١٢)

(١) في س : (عند) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في أ ، م ، س : (رواية) .

(٤) شهر بن حوشب الأشعري ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، قال موسى بن هارون ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال حنبل عن أحمد ليس به بأس ، قال عنه ابن معين ثقة ، وقال العجلي : شامي ، تابعي ثقة .

ولد في خلافة عثمان ، وطلب العلم بعد الخمسين في أيام معاوية ، مات سنة ١١٠ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ٢/٢٦٠ ، تاريخ الثقات ٢٢٣ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٦٩ ، تهذيب ابن عساكر ٦/٣٤٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١/٤٥٧ ، طبقات الشيرازي ٦٩ ، العبر ٩٠/١ ، الكامل لابن حدي ٤/١٣٥٤ ، النجوم الزاهرة ١/٢٧١ .

(٥) قال الزيلعي : قال ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام : شهر بن حوشب ضعفه قسوم ووثقه آخرون .

انظر : نسب الراية ١/١٨ ، تحفة الأحوزي ١/١٤٦ .

(٦) في س : (عن) .

(٧) في س : (خوف) .

(٨) في س : (في حديث) .

(٩) في أ ، س : (ما أنشد) .

(١٠) في س : (نفسي) .

(١١) في س : (عن ذكر) .

(١٢) روي أن شهر بن حوشب كان على بيت المال فأخذ خريطة فيها دراهم فقال القائل :

لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر .

قال الزيلعي : وما ذكروه من أخذه الخريطة فهو إما أنه لا يصح ، وإما أنه خارج على مخرج لا يضره ، وخبر الخريطة إنما هو لشاعر كذب عليه .

انظر : نسب الراية ١/١٨ .

والجواب الثاني : وهو أن حماد بن زيد ^(١) وهو راوي الحديث قال : لا ^(٢) أدري هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) أو من قول ^(٤) أبي أمامة . ^(٥)

والجواب الثالث : أنه إن صح فمعناه أنهما ^(٦) يمسحان كمسح ^(٧) الرأس وأما استدلالهم بتأويل قوله : " وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ " ^(٨) ^(٩)

أي بأذنه فهو ^(١٠) تأويل يدفعون عنه بالظاهر من اسم الرأس .

وأما قياسهم على أجزاء الرأس فالمعنى فيه أنه محل لغرض ^(١١) الممسح وليس كذلك الأذن

وأما استدلال من ذهب أنهما من الوجه بقوله : " سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره "

فالوجه إنما هو عبارة عن الجملة والذات ، كما قال تعالى : " وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ " ^(١٣)

(١) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمي ، أبو إسماعيل البصري ، الأزرق مولى آل

جرير بن حازم ، كان ضريباً ، ثقة .

ولد سنة ٩٨ هـ ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٥/٣ ، تهذيب الكمال ٢٣٩/٧ ، تهذيب التهذيب ٩/٣ ، السابق

واللاحق ١٧٧ ، طبقات الحفاظ ١٠٣ ، طبقات القراء لابن الجزي ٢٥٨/١ ، العبر ٢١١/١ ،

الكنى لمسلم ٨٠ .

(٢) (لا) ساقطة من س .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) (من قول) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) انظر : نصب الراية ١٩/١ .

(٦) في م ، ح : (أنه) ، وفي س : (لأنهما) .

(٧) في أ ، س : (كما يمسح) .

(٨) (يجره إليه) ساقطة من أ ، س .

(٩) سورة الأعراف ، آية (١٥٠) .

(١٠) في س : (فهي) .

(١١) في أ ، س : (أن محل الغرض) .

(١٢) في أ ، س : (ويبقى) .

(١٣) سورة الرحمن ، آية (٢٧) .

ومن الدليل على أن الأذنان ليستا ^(١) من الوجه :

ماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكي في الوجه ، وأباح الكي في الأذن . ^(٢)

فصل

فإذا ثبت أن مسح ^(٣) الأذنين سنة على حيالهما مفردة ^(٤) بماء جديد .
فالسنة أن يمسحهما معاً بيديه ظاهراً وباطناً في حالة واحدة لا يقدم اليمنى على اليسرى وليس في أعضاء الطهارة عضو لا تقدم ^(٥) اليمنى منهما على اليسرى غير الأذنين ^(٦) ^(٧)

-
- (١) في أ ، س : (أن الأذن ليس) ، وفي ح : (أن الأذن ليست) .
(٢) لم أقف عليه .
والمشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكي عموماً .
فقد روى البخاري عن ابن عباس يرفعه : الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشرطة محجم وكية نار ، وأنهى أمتي عن الكي .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الطب - باب الشفاء في ثلاث ١٥٩/٧ .
وروى الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين قال : نهينا عن الكي " .
قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
انظر : سنن الترمذي : أبواب الطب - باب ما جاء في كراهية الكي ٢٦٣/٣ ،
المستدرک : كتاب الرقي والتماضم ٤١٦/٤ .
(٣) (مسح) ساقطة من أ ، ح ، س .
(٤) في س : (منفردة) .
(٥) في أ ، س : (لا يقدم) ، وفي ح غير منقوطة (مقدم) .
(٦) في س : (غيرهما) .
(٧) قال النووي : لا يقدم اليمنى فإن كان أقطع اليد قدمها .
وحكى الرويانى وجهاً أنه يستحب تقديم اليمنى ، قال النووي : وهو شاذ .
انظر : البحر ل ٤٩ ب ، المجموع ٤١٣/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، كفاية النبيه ل ٢٩ أ .

ثم يدخل إصبعيه في صماخي (١) أذنيه (٢)

لرواية المقدم بن معدي كرب قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل إصبعيه في صماخي (٣) أذنيه " (٤) (٥)

واختلف أصحابنا هل يدخل إصبعيه في [صماخي] (٦) أذنيه بماء جديد أم لا على وجهين :

أحدهما : وهو مذهب البصريين وحكاة (٧) البويطي عن الشافعي : أنه يدخل إصبعيه في [صماخي] (٨) أذنيه بماء جديد غير ماء أذنيه .

(١) في أ ، ح : (صماخي) .

(٢) ذكر النووي في كيفية مسح الأذن طريقتين :

إحدهما : يأخذ الماء بيديه ويدخل مسبتيه في صماخي أذنيه ، ويديرهما على المعاطف ويمر الإبهامين على ظهور الأذنين ، قاله إمام الحرمين والغزالي وجماعات قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره يلحق بعد ذلك كفيه المبلولتين بأذنه طلباً للاستيعاب .
والثانية : يمسح بالإبهام ظاهر الأذن وبالمسبحة باطنها ويمر رأس الأصبع في معاطف الأذن ، ويدخل الخنصر في صماخيه ، قاله المتولسي والغوراني وغيرهما .

قال الغوراني : يفع الإبهام على ظاهر الأذن ويمرهما إلى جهة العلو .

انظر : تنمة الإبانة ل ٤٤ ب ، الوسيط ٣٨٤/١ ، العباب ل ٨ ، المجموع ٤١٣/١ .

(٣) في م ، ح : (صماخي) .

(٤) في أ : (وأدخل إصبعيه في صماخي أذنيه بماء جديد) .

ولا توجد في رواية المقدم هذه الزيادة .

(٥) أخرجه أبو داود ، والطحاوي عن المقدم قال : " ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما

زاد هشام وأدخل أمابعه في صماخ أذنيه " اللفظ لأبي داود .

قال ابن حجر : إسناده حسن ، وعزاه النووي تبعاً لابن العلاح لرواية النسائي وهو وهم .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه

وسلم ٣١/١ ، شرح معاني الآثار : باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة ٣٢/١ ، تلخيص

الحبير ٨٩/١ ، المجموع ٤١١/١ .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (صماخي) .

(٧) في م : (حكاة) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (صماخي) .

فعلى هذا يكون إدخال الإصبعين في [السماخين] ^(١) سنة زائدة على مسح الأذنين ^(٢) .

والوجه الثاني : وهو مذهب البغداديين ^(٣)

أنه يدخل إصبعيه في سماخي ^(٤) أذنيه بماء أذنيه .

فعلى هذا يكون ذلك من جملة مسح ^(٥) الأذنين ، ولا يكون سنة زائدة على مسح

الأذنين .

وقد ^(٦) حكى عن أبي العباس بن سريج ^(٧) في مسح أذنيه أنه كان يغسلهما

ثلاثاً مع وجهه ^(٨) ^(٩) كما قال ابن ^(١٠) سيرين ، والزهرى ، ويمسحهما مع رأسه كما

قال أبو حنيفة ، ويمسحهما ^(١١) ثلاثاً مفردة ^(١٢) كما قال الشافعى .

ولم يكن أبو العباس يفعل ^(١٣) ذلك واجباً ، وإنما كان يفعله احتياطاً منه ^(١٤)

(١) في أ س : (في الأذنين) ، في م ، ح : (السماخين) .

(٢) انظر : الأم ٢٦/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٥٤/١ ، نهائية

المحتاج ١٧٥/١ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٧٩/١ ، شرح روض الطالب ٤١/١ ،

فتاوى السبكي ١٢٨/١ ، كفاية النبيه ل ٣٩ أ .

(٣) حكى الرافعى هذا الوجه قولاً ، وفي الروضة أن هذا القول شاذ .

انظر : المذهب ٢٥/١ ، فتح العزيز ٤٣٠/١ ، روضة الطالبين ٦١/١ ، المجموع ٤١٣/١ .

(٤) في أ ، م ، ح : (في سماخيه بماء أذنيه) .

(٥) (مسح) ساقطة من م ، ح .

(٦) (وقد) ساقطة من س .

(٧) في م : (شريح) .

(٨) في س : (مع الوجه) .

(٩) (كما) ساقطة من س .

(١٠) في ح : (بن سيرين) .

(١١) في م : (يمسحهما) بدون واو .

(١٢) في س : (منفردة) .

(١٣) (يفعل) ساقطة من س .

(١٤) (منه) ساقطة من أ ، م ، ح .

واستحباباً، و(١) ليكون من الخلاف خارجاً . (٢)

(١) (الواو) ساقطة من م ، ح .

(٢) حكى النووي فعل ابن سريج عن الماوردي والشاشي ، وقال : وفعله هذا حسن —
وقد غلط من غلطه فيه زاعماً أن الجمع بينهما لم يقل به أحد ، وأن ابن سريج لم
يخرج من الخلاف فقال : إن هذا الاعتراض مردود لأن ابن سريج لا يوجب ذلك بل يفعله
استحباباً واحتياطاً وذلك غير ممنوع بالإجماع بل محبوب ، وكم من موضع مثله —
هذا اتفقوا على استحبابه للخروج من الخلاف ، وإن كان لا يحصل ذلك إلا بفعل أشياء
لا يقول بإيجابها كلها أحد ، وقد نص الشافعي والأصحاب على استحباب غسل النزعتين
مع الوجه مع أنهما يمسحان في الرأس .

انظر : حلية العلماء ١٢٦/١ ، روضة الطالبين ٦١/١ ، المجموع ٤١٦/١ - ٤١٧ .

شرح روض الطالب ٤١/١ .

وقال البجيرمي : الحامل أن في الأذنين اثنتي عشرة مرة :
مسحهما ثلاثاً مع الرأس ، وغسلهما ثلاثاً مع الوجه ، مراعاة للأخبار في أنهما من
الوجه أو من الرأس ، ومسحهما ثلاثاً استقلالاً ، ومسحهما ثلاثاً استظهاراً .
انظر : بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٧٩/١ .

٩ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ثم يغسل رجله إلى الكعبين . (٢)
وهذا كما قال ، غسل الرجلين في الوضوء مجمع عليه بنص الكتاب والسنة ، وفرضهما
عند كافة الفقهاء ، الغسل دون المسح .

وذهب الشيعة (٣) إلى أن الفرض فيهما المسح دون الغسل .
وجمع ابن (٤) جرير الطبري بين الأمرين فأوجب غسلهما ومسحهما .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي س ماقطة .
(٢) في المختصر : (ثم يغسل رجله ثلاثاً ، ثلاثاً إلى الكعبين) .
(٣) الشيعة : هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص ، وقالوا بإمامته
وخلافته نعماً ووصية ، إماماً جلياً وإماماً خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من
أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده ، وقالوا : ليست
الإمامة قضية معلية تناط باختيار العامة وينتمى الإمام بنصبهم بل هي
قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم الصلاة والسلام إغفالها
 وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ، وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ،
 وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية .
انظر : الملل والنحل ١/١٤٦ .

(٤) ذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعمار والأعمار إلى أن الواجب غسل
القدمين مع الكعبين ، ولا يجزئ مسحهما ، ولا يجب المسح مع الغسل ، ولم يثبت
خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع .

وقالت الشيعة الإمامية يجب مسحهما ، وقال محمد بن جرير الطبري ، والجباثي
رأس المعتزلة يتخير بين المسح والغسل ، وقال بعض أهل الظاهر يجب الجمع
بين المسح والغسل ، وقال الحسن البصري بالتخير بين المسح والغسل .
وقال ابن كثير : ونسب إلى أبي جعفر الطبري أنه كان يقول بجواز مسح
القدمين في الوضوء وأنه لا يوجب غسلهما ، وقد اشتهر عنه هذا ، فمن العلماء
من يزعم أن ابن جرير اثنان : أحدهما شيعي وإليه ينسب ذلك وينزهه عن
أبي جعفر عن هذه الصفات ، والذي عول عليه كلامه في التفسير أنه يوجب غسل
القدمين ، ويوجب مع الغسل دلكهما ولكنه عبر عن ذلك بالمسح فلم يفهم
كثير من الناس ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح وهسو
الدلك . والله أعلم .

انظر : الأقوال والأدلة : بدائع الصنائع ٥/١ ، المنتقى ٤٠/١ ، أحكام القرآن
لابن العربي ٥٧٧/١ ، تفسير القرطبي ٩٣/٦ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١١١ ، =

واستدل من قال بجواز (١) المسح بقوله تعالى : " وَأَفْسَحُوا يَرْوُوسَكُمْ وَأَزْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " (٢) .
فخض (٣) الأرجل وكسر اللام منها عطفًا على الرأس .
قرأ بذلك : (٤) أبو عمرو (٥) ، وابن كثير (٦) ، وحمل (٧) .

== البحر ل ٥٠ أ ، المجموع ٤١٧/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٩/٣ ، فتح
الباري ٢٣٢/١ ، تفسير الطبري ١٢٦/٦ ، البداية والنهاية ١٤٧/١١ ، فتاوى
ابن تيمية ١٢٨/٢١ ، المغني ١٢٠/١ ، المحلى ٥٦/٢ ، نيل الأوطار ٢٠٨/١ ، شرح
الأزهار ٨٩/١ ، السيل الجرار ٨٦/١ .

(١) في س : (حوز) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٣) في س : (خض) .

(٤) انظر : التيسير في القراءات السبع ٩٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع
٤٠٦/١ ، الإقناع في القراءات السبع ٦٣٤/٢ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ .
(٥) أبو عمرو : اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، فقليل زبان ، وقيل
العريان وقيل يحيى وقيل جزء ، وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه زبان
قال الذهبي : "والذي لا أشك فيه أنه زبان " .

فهو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني النحوي البصري
المقري أحد الأئمة القراء السبعة ، وقيل في نسبه غير ذلك ، توفي سنة ١٥٤ هـ .
انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٦ ، تهذيب التهذيب ١٧٩/١٢ ، شذرات الذهب
٢٣٧/١ ، طبقات القراء لابن الجزري ٢٨٨/١ ، معرفة القراء الكبار ١٠٠/١ ، مراتب
النحويين ٣٣ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣١ ، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ .

(٦) عبد الله بن كثير ، أبو معبد المكي الداري ، إمام أهل مكة في القراءة .
أدرك غير واحد من الصحابة ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، ولم يزل هو الإمام
المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات .
ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٨١/٥ ، التاريخ الصغير ١٣٨ ، تهذيب التهذيب ٣٦٧/٥ ،
الجرح والتعديل ١٤٤/٥ ، طبقات القراء لابن الجزري ٤٤٣/١ ، الوفيات لابن قنفذ
١١٨ .

(٧) أبو عمارة حمزة بن حبيب التيمي ، أحد القراء السبعة ، انعقد الاجماع على
تلقي قراءته بالقبول ، روى عن الأعمش ، وعدي بن ثابت وجماعة ، وعنه
ابن المبارك ، ووکیع وخلق ، وثقه ابن حبان ، والعجلي وابن معين ، ولد سنة
٨٠ هـ ، وتوفي بطوان سنة ١٥٨ هـ ، ويقال سنة ١٥٦ هـ .
==

وإحدى الروايتين عن عامر (١)

فوجب أن يكون فرض الرجلين المسح لعظفهما على الرأس الممسوح (٢).

قالوا : (٣) ويؤيد (٤) ذلك ما روي أن أنس بن مالك سمع الحجاج (٥) يقول فسي خطبته أمر الله (٦) بغسل الوجه (٧) واليدين (٨)، ومسح الرأس، وغسل الرجلين فقال : صدق الله وكذب الحجاج ، إنما أمر الله بمسح (٩) الرجلين فقال :

= انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٣ ، تهذيب الكمال ٣١٤/٧ ، الجرح والتعديل ٢٠٩/٣ ، السابق واللاحق ١٠٧ ، طبقات ابن سعد ٣٨٥/٦ ، الكنى للدولابي ٣٧/٢ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣٢ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٢ .

(١) عامر بن بهدلة ، وهو ابن أبي النجود الأدي ، مولاهم الكوفي ، أبو بكر المقرئ قيل اسم أمه بهدلة ، وقيل اسم أبي النجود بهدلة .
قال ابن معين لأبأس به ، وقال العقيلي : لم يكن فيه إلا سوء الحفظ ، أخرج له الشيخان مقروناً بغيره ، مات سنة ١٢٨ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٨/٥ ، تقريب التهذيب ٣٨٣/١ ، تاريخ الثقات ٢٣٩ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٨٤/١ ، طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، الكاشف ٤٤/٢ ، معرفة الثقات ٥/٢ ، مراتب النحويين ٤٩ ، مشاهير علماء الأمصار ١٦٥ .

(٢) في م : (للمسوح) .

(٣) في أ ، م ، ح : (قال) .

(٤) في م : (يزيد) ، وفي ح : (برئ) .

(٥) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد ، قائد ، داهية ، بذاك ، خطيب ولد ونشأ في الطائف ، وانتقل إلى الشام ، ولاء عبد الملك مكة ، والمدينة ، والطائف ثم أضاف إليها العراق ، ولد سنة ٤٠ هـ ، وتوفي سنة ٩٥ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٢١٠/٢ ، تاريخ يعقوبي ٢٨١ ، ٢٧٢/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٥١/٤ ، الكامل ١٣٢/٤ ، مروج الذهب ١٣٢/٣ ، وفيات الأعيان ٢٩/٢ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٦) في س : (أمر الله تعالى) .

(٧) في س : (الوجوه) .

(٨) في أ : (أمر الله بغسل اليدين والرجلين) .

(٩) في س : (إنما أمر الله فقال بمسح) .

" وأرجلكم " بالخفض (١)

وروي من ابن عباس أنه قال : كتاب الله المسح ، ويأبى الناس (٢) إلا الغسل (٣)
وقال : غسلتان ومسحتان . (٤)

(١) روى نحوه البيهقي عن موسى بن أنس قال خطب الحجاج بن يوسف الناس ، فقال :
اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم فاغسلوا ظاهرهما وباطنهما وعراقيبهما
فإن ذلك أقرب إلى جنتكم فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج " فامسحوا
برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين " قرأها جراً .
قال البيهقي : فإنما أنكر أنس بن مالك القراءة دون الغسل ، فقد روي
عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على وجوب الغسل
وروي نحوه الطبري في تفسيره .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين
الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧١/١ ، تفسير الطبري ١٢٩/٦ .

(٢) في أ س : (ويأبى) .

(٣) أخرج نحوه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن
الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث
تعني حديثها الذي ذكرت أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وأنسه
غسل رجليه ، قالت : فقال ابن عباس : أبى الناس إلا الغسل ، ولا أجد في
كتاب الله إلا المسح . السياق لابن أبي شيبة .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين ٢٢/١ ، مصنف
ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - من كان يقول اغسل قدميك ٢٠/١ .

(٤) أخرجه الحميدي ، والدارقطني ، والبيهقي عن عبد الله بن عقيل أن علي
ابن الحسين أرسله إلى الربيع بنت معوذ ليسألها عن وضوء رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكر الحديث في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
قالت ثم غسل رجليه ، قالت وقد أتاني ابن عم لك تعني ابن عباس فأخبرته
فقال ما أجد في الكتاب إلا غسلتين ومسحتين . السياق للبيهقي .

قال البيهقي ، فهذا إن صح فيحمل على أن ابن عباس كان يرى القراءة بالخفض ،
وأنها تقتضي المسح ، ثم لما بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم تواعد على
ترك غسلهما ، أو ترك شيء منهما ذهب إلى وجوب غسلهما ، وقرأهما نصبا ، وقد
روينا عنه أنه قرأها نصبا .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع
عكرمة يقول : قال ابن عباس الوضوء مسحتان ، وغسلتان .
أورده في كنز العمال وعزاه إلى عبد الرزاق .

انظر : مسند الحميدي ١٦٤/١ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل
الرجلين ٢٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل القدمين ==

فدل ماذكرنا على (١) أن الآية توجب المسح . (٢)

وأما السنة : فمما روى ابن عباس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أخذ حفنة من ماء ففرك بها على رجله (٥) ، وفيها النعل فغسلها (٦) بها ، ثم فعل بالأخرى (٧) مثل ذلك ، قال : قلت وفي النعلين قال : وفي النعلين " . (٨)

== والعقبين ٩٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧٢/١ ، كنز العمال : كتاب الطهارة فرائض الوضوء ٤٣٣/٩ .

- (١) (على) ساقطة من م ، ح ، أ .
- (٢) في س : (فدل على ماذكرنا لأن الآية توجب المسح) .
- (٣) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
- (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٥) في م : (ففرك بها رجله) ، وفي ج ، س : (ففرك بها على رجله) .
- (٦) في س : (لغسل بها) .
- (٧) في أ : (الأخرى) .

(٨) أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي ، وأورده صاحب كنز العمال لأحمد وابن خزيمة والطحاوي ... وغيرهم عن ابن عباس قال : دخل عليّ علي - يعني ابن أبي طالب ، وقد أهرق الماء فدعا بوضوء فأتيناه بنور فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال : يا ابن عباس ، ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، قال : فأغشى الإناء على يده فغسلها ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ثم تعضمض واستنثر ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فأخذ بهما حفنة من ماء ففرك بها على وجهه ، ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة عثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها على ناصيته فتركها تستن على وجهه ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح رأسه وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء ففرك بها على رجله وفيها النعل ففركها بها ثم الأخرى عثل ذلك قال : قلت : وفي النعلين ؟ قال : وفي النعلين ، قال : قلت وفي النعلين ؟ قال : وفي النعلين - اللفظ لأبي داود قال الخطابي والمنذري : في هذا الحديث مقال ، قال الترمذي : سألت محمد ابن إسماعيل عنه فضعه وقال ما أدري ما هذا ؟ ، وقال ابن القيم في تهذيبه : هذا من الأحاديث المشككة جداً وقد اختلفت مسالك الناس في دفع إشكاله وذكر سبع مسالك فراجعها ، وقال الألباني : سنده حسن .

وروى حذيفة بن السيمان أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أتى (٢) كظامة (٣) قوم، وروى سباطة (٤) قوم فبال قائماً ومسح على نعليه (٥).

قالوا : ومن طريق المعنى : أنه عضو يسقط في التيمم مثله (٦)، فوجب أن يكون فرضه المسح كالرأس .

== انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب معة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٩/١، شرح معاني الآثار : باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة ٢٥/١ السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وأن مسحهما لا يجزي ٧٤/١، كنز العمال : كتاب الطهارة - باب آداب الوضوء ٤٥٩/١، مختصر سنن أبي داود ٩٥/١، معالم السنن ٥١/١، تهذيب ابن القيم ٩٥/١ إرواء الغليل ١٣٠/١ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) في أ، س : (أتى) .

(٣) قال ابن الأثير : أراد بالكظامة في هذا الحديث الكناسة .

انظر : كظم - النهاية ١٧٨/٤ .

(٤) السباطة : الكناسة ، السباطة والكناسة : الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ ، وما يكنس من المنازل ، وقيل هي الكناسة نفسها وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لأمك لأنها كانت مواتاً صابحة .

انظر - سبط - الصحاح ١١٣٠/٣ ، لسان العرب ٣٠٩/٧ .

(٥) أخرجه أحمد والطيالسي ، والدارمي ، والبخاري ، ومسلم وأبو داود ، وابن ماجه وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، والترمذي ، والنسائي وأبو عوانة عن أبي وائل عن حذيفة قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء فمسح على خفيه ، اللفظ لأبي داود .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٠٢، ٣٩٤/٥، مسند أبي داود الطيالسي ٥٤/١

سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب في البول قائماً ١٧١/١، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب البول عند سباطة قوم ٦٦/١، صحيح مسلم :

كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ٢٢٨/١، سنن أبي داود : كتاب

الطهارة - باب البول قائماً ٦/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها

باب ماجاء في البول قائماً ١١١/١، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب

ما جاء من الرخصة في البول قائماً ١١/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة -

الرخصة في ترك الإبعاد عند إرادة الحاجة ١٩/١، مسند أبي عوانة : كتاب

الطهارة - بيان التستر بالهدف للمتغوط ١٩٨/١، المنتقى لابن الجارود

مايتقي من المواضع للغائط والبول ٢٢، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة

باب المسح على الخفين ١٩٣/١، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارة

باب من رخص في البول قائماً ١٢٣/١، كنز العمال - كتاب الطهارة - فعل في

المسح على الخفين ٦١١/١ .

(٦) (مثله) ساقطة من م، ج .

قالوا : ولأن الخف بدل عن الرجل ، فلما كان البدل معسوماً وجب أن يكون
المبدل معسوماً .
والدليل على صحة ما ذهبنا (١) إليه :

قوله تعالى (٢) : " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " إلى قوله " وَأَرْجُلَكُمْ " (٣) بنصب
الأرجل وفتح اللام منها (٤) عطفاً على الوجه واليدين .
قرأ بذلك من الصحابة (٥) : علي وابن مسعود .
ومن القراء (٦) : ابن عامر (٧) وشافع والكسائي (٨) ، وإحدى الروایتين عن عاصم (٩)

-
- (١) في م ج : (مذهب) .
(٢) في س : (تعال) .
(٣) سورة المائدة ، آية (٦) .
(٤) (منها) ساقطة من أ ، س .
(٥) انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ . الأوسط ٤١٠/١ .
(٦) انظر : التيسير في القراءات السبع ٩٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع
٤٠٦/١ ، الإقناع في القراءات السبع ٦٣٤/٢ ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ .
(٧) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي المقرئ الدمشقي
أبو عمران ، وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبو عامر ، والأول أصح ، قرأ القرآن
على المغيرة بن أبي شهاب وقرأ عليه إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر
وأبو عبد الله مسلم بن مشكم ، ويحيى بن الحارث الذمري ، وكان رئيس أهل
المسجد في زمان الوليد بن عبد الملك ، قال العجلي والنسائي ثقة ، وقال
البخاري يتكلمون في حفظه ، ولي قضاء دمشق وكان عالماً مدوناً اتخذ أهل
الشام إماماً في قراءته واختياره .
قال يحيى بن الحارث الذمري : ولد سنة ٢١ هـ ، وتوفي سنة ١١٨ هـ .
انظر : التاريخ الصغير ١٨٠ ، تهذيب التهذيب ٢٧٤/٥ ، الجرح والتعديل ١٢٢/٥ ،
سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥ ، طبقات القراء ٤٢٢/١ ، طبقات خليفة ٢٣٥ ، معرفة القراء
الكبار ٨٢/١ ، ميزان الاعتدال ٤٤٩/٢ ، الوفيات لابن قنفذ ١١٦ .
(٨) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي إمام في اللغة والنحو والقراءة ،
قرأ على حمزة بن حبيب ، أخبره مع علماء الأدب في عصره كثيرة .
من تصانيفه : معاني القرآن ، الحروف ، المصادر ، القراءات .
توفي سنة ١٨٩ هـ .
انظر : الأنساب ٤١٩/١٠ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٢ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ ، الفهرست
٤٤ ٦ ٩٧ ، معجم الشعراء لمرزباني ٢٨٤ ، المعزهر ٤٠٧/٢ ، مراتب النحويين
١٢٠ ، معرفة القراء الكبار ١٢٠/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٤٨ .
(٩) (عاصم) ساقطة من م .

فاقتضى أن يكون فرض الرجلين الغسل لعطفهما بالنصب على الوجه المفصول .
فإن قيل : إن (١) كانت هذه القراءة المنصوبة تدل على الغسل ، فالقراءة
المخفوفة (٢) تدل على المسح .

قيل : القراءة المنصوبة لا تدل إلا على الغسل ، والقراءة المخفوفة (٣)
يمكن حملها على أحد (٤) وجهين : (٥)

أحدهما : على مسح الخفين .

فيكون اختلاف القراءتين على اختلاف معنيين .

والثاني : أنه محمول على عطف المجاورة دون الحكم . (٦)

لأنه لما كان معطوفاً على الرأس ، وكان الرأس مخفوضاً (٧) أعطي (٨) إعراب
ماجاوزه (٩) ، وهذا لسان العرب .

قال الله تعالى : " كَرَّمَادِ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ ضَاغٍ " . (١٠)

فخفض العاصف ، وإن كان مرفوعاً ، لأنه من صفة الريح لا من صفة اليوم والريح
مرفوعة ، واليوم مخفوض ، لكن (١١) لما (١٢) كان مجاوراً لليوم أعطاه إعرابه وإن
لم يكن صفة له . (١٣)

(١) في أ س : (فان) .

(٢) في م ح : (المخصوصة) ، وفي س : (المحفوظة) .

(٣) في م ح : (المخصوصة) ، وفي س : (المحفوظة) .

(٤) (أحد) ساقطة من م .

(٥) في س : (الوجهين) .

(٦) انظر : الأوسط ٤١٤/١ .

(٧) في س : (محفوظاً) .

(٨) في م ح : (على) .

(٩) في ح : (ماجاوزه) .

(١٠) سورة إبراهيم ، آية (١٨) .

(١١) في م : (ولكن) ، (لكن) ساقطة من س .

(١٢) في س : (ولما) .

(١٣) قال في البحر المحيط : ووصف اليوم بقوله عاصف وإن كان من صفة الريح على سبيل
التمثيل كما قالوا يوم ماحل ويل نائم ، وقال الهروي : التقدير في يوم عاصف الريح
فخفض لتقدم ذكرها ، وقيل عاصف من صفة الريح لأنه لما جاء بعد اليوم اتبع
إعرابه كما قيل جمر فرب خرب يعني أنه خفض على الجوار
انظر : البحر المحيط ٤١٥/٥

وكقوله " جحر ضب خرب " وإنما هو خرب ، لأنه صفة للجحر العرفوع لا للضرب
المخفوض ، لكنه (١) لما كان [مجاوراً للضب] (٢) أعطي أعرابه .

وكما قال الأمشي : (٣)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ (٤) ثَوَيْتُهُ تَقْفِي لُبَانَاتٍ (٥) وَيَسَامُ (٦) سَائِمُ (٧)

فخفي الثواء (٨) لمجاورته الحول ، وإن كان مرفوعاً .

(١) في م : (لكن) .

(٢) في أ ، م ، ج ، س : (معطوفاً على الضب) .

(٣) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الواصل ، كنيته أبو بعيير
ويعرف بأعشى قيس ، ويقال له أيضاً الأعشى الكبير ، وأعشى بكر بن وائل ، ولد
وتوفي في قرية منفوحة باليمامة ، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية
وأحد أمحباب المعلقات كان كثير الوفود على ملوك العرب والفرس ، غزير الشعر
لم يعرف أحد قبله أكثر شعراً منه ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، مات سنة ٧ هـ .
انظر : الأغاني ١٠٨/٩ ، جمهرة أشعار العرب ١١٩ ، غزاة الأدب " دار صادر " ٨٤/١ ،
الشعر والشعراء ٢٦٣ ، شعراء النمراسية ٢٥٧/١ ، طبقات فحول الشعراء ٦٥/١ ،
المؤتلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء للمرزباني ٤٠١ ، معاهد التنميص ١٩٦/١ ،
النقاش ٤٧٨/١ ، الأعلام ٣٤١/٧ .

(٤) الثواء : طول المقام ، وثوى بالمكان نزل فيه .

انظر : - ثوا - لسان العرب ١٢٥/١٤ .

(٥) اللبانة : الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .

انظر : - لبن - لسان العرب ٣٧٧/١٣ .

(٦) السام : من السامة وهي العلل والفسج .

انظر : سام - لسان العرب ٢٨٠/١٢ .

(٧) والبيت من قصيدة قالها يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني .

انظر : ديوان الأعشى الكبير ، قصيده (٩) ، ص ١٢٧ .

(٨) في س : (الثوى) .

ثم يدل على ما ذكرنا من طريق السنة : أن الناقلين لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم هم (١) عثمان ، وعلي ، وحيد الله بن زيد ، والمقدام بن معسدي كرب ، والربيع بنت معوذ (٢) رضي الله عنهم (٣) فنقلوا جميعاً حين وضوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أنه غسل رجله ، وكان مانقلوه من فعله بياناً لما اشتمل عليه في (٥) الوضوء من فرضه .

وروى عمارة (٦) بن أبي حفصة عن المغيرة بن [حنين] (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) رأى رجلاً يتوضأ وهو (٩) يغسل رجله فقال : " بهذا أمرت " (١٠) وروى مجاهد عن أبي ذر (١١) قال : اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم

-
- (١) هم (ساقطة من م ، س .
 (٢) في ح ، م : (بنت مسعود) .
 (٣) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٥) في س : (من) .
 (٦) في م (عمار) وهو عمارة بن أبي حفصة واسمه ثابت بالنون وقيل بالشاء ، وكنيته عمارة أبا روح ، روى عن أبي عثمان النهدي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وزيد العمي . . وغيرهم روى عنه الحسين بن واقد ومحمد بن مروان العقيلي
 وآخرون .
 اتفقوا على توثيقه ، توفي سنة ١٣٢ هـ .
 انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٧ ، الشقات ٢٦١/٧ ، الجرح والتعديل ٢٦٣/٦ ، سير أعلام النبلاء ١٣٨/٦ ، طبقات ابن سعد ٢٥٧/٧ ، طبقات خليفة ٢١٦ ، مشاهير علماء الأمصار ١٥٥ .
 (٧) في أ ، م ، ح ، س : (جبير) .
 والصحيح (حنين) قال البخاري وأبو حاتم : روى عن علي وروى عنه عمارة ابن أبي حفصة .
 انظر : التاريخ الكبير ٣١٨/٧ ، الشقات ٤٠٦/٥ .
 (٨) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٩) (وهو) ساقطة من س .
 (١٠) رواه الطبري في تفسيره بلفظه .
 انظر : تفسير الطبري ١٢٦/٦ .
 (١١) أبو ذر : جندب بن جنادة الغفاري ، وقيل جندب بن سكن ، وقيل برير بن جنادة وقيل برير بن عبد الله ، كان رابع أربعة دخلوا الإسلام ، كان رأساً في الزهد والصدق ، والعلم ، والعمل ، قوالاً بالحق ، لا تأخذه في الله لومة لائم على حدة فيه ، مات سنة ٣٢ هـ .

من بيته ونحن نتوضأ فقال : " ويل للعراقيب (١) من النار " فجعلنا ندلك (٢) أقدامنا ونغسلها غسلًا . (٣)

وروى القاسم (٤) عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ويل للأعقاب (٥) من النار ، ويل للأعقاب من النار " فما بقي (٦) في المسجد شريف ولا وضع إلا نظرت إليه يقلب عرقوبيه (٧) ينظر إليهما " (٨) .

= انظر : تاريخ الطبري ٢٨٣/٤ ، جامع الأصول ٥٠/٩ - ٥٩ ، سير أعلام النبلاء ٤٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٩/١ ، طبقات ابن سعد ٢١٩/٤ ، كنز العمال ٣١١/١٣ ، معجم الطبراني الكبير ١٤٧/٢ ، مجمع الزوائد ٣٢٧/٩ .

(١) العرقوب : العصب الغليظ العوتر فوق عقب الإنسان .
وقال ابن الأثير : العرقوب : هو الوتر الذي خلف الكعبين بين مفصل القدم والساق من ذوات الأربع ، وهو من الإنسان فويق العقب .
انظر : عرقب - النهاية ٢٢١/٣ ، لسان العرب ٥٩٤/١ .
(٢) في م : (بذلك) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق وذكره صاحب كنز العمال وعزاه إلى سعيد بن منصور .
عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال : أشرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتوضأ فقال : " ويل للأعقاب من النار " قال فطفقنا نغسلها غسلًا وندلكها دلكًا " وفي الكنز ، فطفقت أغسلها غسلًا وأدلكها دلكًا .
انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين ٢٢/١ ، كنز العمال : كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ٤٣٠/٩ .

(٤) القاسم بن عبد الرحمن بن يزيد الشامي ، أبو عبد الرحمن ، مولى عبد الرحمن ابن خالد بن يزيد بن معاوية القرشي الأموي ، سمع أبا أمامة ، روى عنه العلماء ابن الحارث ، وكثير بن الحارث ... وآخرون ، روى عن علي وسلمان مرسلًا كان مدوقًا ، من فقهاء دمشق ، أدرك أربعين من المهاجرين . توفي سنة ١١٢ هـ .
انظر : التاريخ الكبير ١٥٩/٧ ، تقريب التهذيب ١١٨/٢ ، الجرح والتعديل ١١٣/٧ ، الكاشف ٣٣٥/٢ ، معجم الطبراني الكبير ٢٠٧/٨ .

(٥) العقب : مؤخر القدم .
انظر : - عقب - لسان العرب ٦٢٣/١ .
(٦) في م ، ح : (فما بقي أحد) .
(٧) في س : (عرقوبه) .
(٨) رواه بنفس اللفظ والسند الطبري في تفسيره غير أنه ليس في روايته تكرار " ويل للأعقاب من النار " .

انظر : تفسير الطبري ١٣٤/٦ .
وثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفرة سافرناها فأدركنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا ==

محجلين من الوضوء " (١).

فدل هذا الحديث على استحقاق الغسل ، لأن آثار التحجيل تكون (٢) من الغسل لا من المسح .

وأما (٣) المعنى فهو (٤) أنه عضو مفروض في أحد طرفي الطهارة ، فوجب أن يكون مغسولاً كالوجه (٥).

فأما (٦) الجواب عن استدلالهم بالآية : فهو ما قدمناه دليلاً واستعمالاً .

وأما حديث أنس فقد روي عنه أنه قال : كتاب الله المسح ، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه الغسل ، فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل وإنما السنة دالة عليه . (٧)

(١) أخرجه مالك ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون وددت أنا قد رأينا إخواننا " قالوا : أولسنا إخوانك يا رسول الله ؟ قال : " أنتم أصحابي ، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد " فقالوا : كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ فقال : " أرأيت لو أن رجلاً له خيل غرٌّ محجلة بين ظهري خيل دهمٌ بهمٌ ألا يعرف خيله " قالوا : بلى يا رسول الله فقال : " فانهم يأتون غراً محجلين من الوضوء ، وأنا فرطهم على الحوض ألا ليذا دن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال ، أناديهم ألا هلم فيقال : إنهم قد بدلوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً " . اللفظ لمسلم .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب جامع الوضوء ٢٩/١ ، صحيح مسلم كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ٢١٨/١ .

(٢) في أ ، ح : (يكون) .

(٣) في ح ، م : (فأما) .

(٤) في ح ، م : (فإنه عضو) .

(٥) (وأما المعنى فهو أنه عضو مفروض في أحد طرفي الطهارة فوجب أن يكون مغسولاً كالوجه) ساقطة من أ .

(٦) في م ، ح ، س : (وأما) .

(٧) في س : (فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل وإنما السنة دالة أنه الغسل فكان إنكاره على الحجاج أن الكتاب لم يدل على الغسل) عليه .

وهناك إشارة تدل على حذف المكرر .

وأما (١) حديث ابن عباس فقد روينا عنه بخلافه وأنه قرأ بالنصب (٢)
ويحتمل قوله " غسلتان ومسحتان " (٤) يعني الوجه والذراعين يغسلان في الوضوء (٥)
ويمسحان في التيمم .

وأما حديث علي فمحمول على أنه غسلهما (٦) في نعليه .
ألا ترى إلى ما روي عن أبي عبد الرحمن السلمي (٧) أنه أقرأ الحسن والحسين (٨)

-
- (١) في م : ح : (فأما) .
(٢) في س : (بن عباس) .
(٣) روى الطبري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قرأها " قَامَسُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ "
بالنصب وقال ماد الأمر إلى الغسل .
انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ .
(٤) في س : (ويحمل قوله غسلان ومسحان) .
(٥) في ح : (الوجه) .
(٦) في س : (غسلها) .
(٧) أبو عبد الرحمن : عبد الله بن حبيب بن ربيعة - بالتغغير - السلمي ،
الكوفي ، القاري ، لأبيه محبة ، ولد في حياة النبي على الله عليه وسلم ،
أقرأ القرآن في المسجد أربعين سنة ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال
أبو داود : كان أعمى .
اختلف في سنة وفاته فقليل توفي سنة ٧٢ هـ ، وقيل سنة ٧٠ هـ ، وقال ابن قانع
مات سنة ٨٥ هـ ، ويقال سنة ٧٤ هـ ، وقيل ٧٣ هـ ، وقيل ٨٦ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٦/٩ ، تهذيب التهذيب ١٢/١٥٤ ، ٨٤/٥ ، تقريب التهذيب
٤٠٨/١ ، تاريخ الثقات ٢٥٣ ، ذكر أسماء التابعين ١/١٩١ ، الجمع بين رجال
المحبيين ٢٤٩/١ ، طبقات الحفاظ ٢٧ ، الكاشف ٧١/٢ .
(٨) أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، سبط رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وأحد سيدي شباب أهل الجنة ، روى عن جده وأبيه وأمه وجماعة ، وعنه
أولاده علي ، وزيد ، وسكينة ، وفاطمة .
ولد سنة أربع من الهجرة ، وقتل بكر بلاء في إمارة يزيد بن معاوية في
العاشر من محرم سنة ٦١ هـ .
انظر : الاستيعاب ١/٣٧٧ ، الإمامة ١/٣٣١ ، أسد الغابة ٢/٤٩٥ ، تهذيب التهذيب
٣٤٥/٢ ، صفوة الصفوة ١/٧٦٢ ، الكاشف ١/١٧١ ، مرآة الجنان ١/١٦٤ ، الوفيات
لابن قنفذ ٧٤ .

بالخفض قال : فنادانا علي رضي الله عنه ^(١) من الحجرة بالفتحة ^(٢) بالفتحة ^(٣) وأما حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى ^(٤) كظامة قسوم ، وروي سباطة ^(٥) قوم - قال كظامة المطهرة ^(٦) ، والسيطرة ^(٧) الغناء - فبال قائماً ومسح على نعليه .

فقد أنكرت عائشة رضي الله عنها ^(٨) هذا الحديث ومنعت أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم بال قائماً . ^(٩)

وقيل : بل فعل ذلك لجرح ^(١٠) كان بمأبضه ^(١١)

(١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في أ س : (بالفتح) من غير تكرار .

(٣) رواه الطبراني عن الحسين بن علي المدائني قال : (ثنا) أبي ، عن حفص الغضري عن هاجر بن كليب عن أبي عبد الرحمن قال : قرأ عليّ الحسن والحسين رضوان الله عليهما فقرء آ ، (وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فسمع علي رضي الله عنه ذلك وكان يقضي بين الناس فقال : (وَأَرْجُلُكُمْ) .

انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٦ .

(٤) في س : (أتا) .

(٥) في أ : (سباطة) .

(٦) في ح : (قال كظامة المطهرة) ، وفي أ س : (قال كظامة قوم المطهرة) .

(٧) في أ : (والسيطرة) .

(٨) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٩) أخرج ابن أبي شيبة عن المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت : " ممن حدثك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً ، فلا تعده أنا رأيت أنه يبول قاعداً " .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارة - باب من كره البول قائماً

١٢٤/١ .

(١٠) في م ، ح ، س : (لجرح) .

(١١) في ح : (بمأبضه) ، وفي أ ، م : (بمأبضه) .

أخرج البيهقي عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائماً من جرح كان بمأبضه .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب البول قائماً ١٠١/١ .

والمأبض : (١) هو عرق في باطن الساق (٢) ، فيجوز أن يكون مسح على نعليه من نجاسة وقعت عليهما (٣) ، لأن مسح النعلين لا يجزي عن مسح الرجلين بالإجماع . وأما قياسهم على التيمم فباطل بالجانب (٤) ، لأن الغرض في بدله الغسل وإن كان ساقطاً في التيمم .

وأما قولهم إن ما كان بدله ممسوحاً كان مبدله ممسوحاً فباطل بالوجه والذراعين (٥) ، هو (٦) في التيمم ممسوح (٧) ، والتيمم بدل ، وفي (٨) الوضوء مفصولين (٩) ، والوضوء مبدله . والله أعلم . (١٠)

-
- (١) في ح : (المأبض) .
(٢) قال ابن الأثير : المأبض : باطن الركبة هنا - أي في الحديث - وأصله من الأيض وهو الحبل الذي يشد به رسغ البعير إلى عقده .
انظر : النهاية ٢٨٨/٤ .
(٣) في أ ، ح ، س : (عليها) .
(٤) في أ ، س : (بالحديث) .
(٥) (والذراعين) ساقطة من أ ، م .
(٦) (هو) ساقطة من س .
(٧) في س : (مستوجب) .
(٨) (وفي) ساقطة من ح .
(٩) في أ ، م ، ح : (مفصول) .
(١٠) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٠ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) والكعبان هما الناتئان (٢) وهما مجتمع (٣)
مفعل الساق والقدم ، وعليهما الغسل كالمرفقين . (٤)

وهذا صحيح : الكعبان هما الناتئان بين (٥) الساق والقدم . (٦)

وعليهما الغسل كالمرفقين . (٧)

وحكي عن محمد بن الحسن أن الكعب : موضع الشراك (٨) على ظهر القدم وهو
الناتئ منه . (٩)

استشهداً بأن ذلك (١٠) لغة أهل اليمن .

-
- (١) في أ ، م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في م ، ح : (العظمان الناتئان) .
(٣) في م ، ح : (مجمع) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٢ .
(٥) في م : (من) .
(٦) بهذا قال المفسرون ، وأهل الحديث ، وأهل اللغة ، والفقهاء ، وخالف في ذلك
الشيعة الإمامية فقالوا : هو العظم الناشئ على ظهر القدم ، وحكي مثله عن محمد
ابن الحسن ، وقال القاضي عبد الوهاب عن ابن القاسم : أنهما العظمان
الناتئان في وجه القدم .
وروى القاضي ابن كج وغيره عن بعض الشافعية أن الكعب هو الذي فوق مشط
القدم .

- قال النووي : هذا الوجه شاذ منكرو بل غلط .
انظر : المبسوط ٩/١ ، الإشراف ١٠/١ ، التلخيص ٦/١ ، الأم ٢٧/١ ، فتح العزيز ٣٥٧/١ ،
روضة الطالبين ٥٤/١ ، المجموع ٤٢٢/١ ، شرح الأزهار ٨٩/١ .
(٧) (وعليهما الغسل كالمرفقين) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٨) الشراك : سير النعل ، والجمع شرك .
انظر : - شرك - لسان العرب ٤٥٠/١٠ .
(٩) قال السرخسي وغيره : روى هشام عن محمد رحمه الله أن الكعب هو المفصل
الذي في وسط القدم عند معقد الشراك .
وهذا سهر من هشام ، لأن محمد إنما قال ذلك في المحرم إذا لم يجد النعلين
حيث يقطع خفيه أسفل من الكعبين وأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، فنقله
هشام إلى الطهارة .
انظر : المبسوط ٩/١ ، بدائع الصنائع ٧/١ ، البحر الرائق ١٤/١ ، درر الحكام ٩/١ .
(١٠) في ح : (ذاك) .

وحكي (١) عن أبي عبد الله الزبيري من أصحابنا (٢) : أن الكعب (٣) في لغة العرب ما قاله محمد ، وإنما عدل عنه الشافعي رحمه الله (٤) بالشرع .

وأنكر سائر (٥) أصحابنا ذلك وقالوا :
بل الكعب ما وصفه الشافعي لغة وشرعاً .

أما اللغة فمن وجهين :

نقل ، واشتقاق .

أما النقل (٦) : فهو محكي (٧) عن قريش (٨) ونزار (٩) كلها مضر وربيعية ، لا يختلف لسان جميعهم أن الكعب اسم للثأتي (١٠) بين (١١) الحاق والقدم وهم أولى

(١) في م ، ح : (ويحكي) .

(٢) انظر : كفاية النبيه ل ٣٩ ب .

(٣) في أ ، س : (أن الكعبين) .

(٤) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (سائر) ساقطة من م ، ح .

(٦) حكاية النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٤٢٣/١ .

(٧) في م : (يحكى) .

(٨) قريش : ولد النضر بن كنانة ، وقيل ولد فهر بن مالك .

سميت قريشاً لما جمعهم قهي بن كلاب بمكة ، والتقرش التجمع ، وقيل اشتقاق

قريش من التقرش وهو التكسب لأنهم أرباب تجارة واكتساب ، وقيل غير ذلك .

انظر : اللباب ٣٠/٣ ، سمط النجوم العوالي ١٥٦/١ .

(٩) نزار : أبو قبيلة وهو نزار بن معد بن عدنان .

وولد لنزار أربعة : مضر وهو عمود النسب المحمدي ، وربيعية ، وإياد ، وأنمار .

انظر : سمط النجوم العوالي ١٥٢/١ ، لسان العرب ٢٠٤/٥ ، اللباب ٢٢٢/٣ .

(١٠) في م ، ح : (اسم الثأتي) .

(١١) في م ، ح : (من الحاق) .

- أن يكون لسانهم معتبراً في الأحكام من أهل اليمن ، لأن القرآن بلسانهم نزل .
- وأما الاشتقاق : فهو أن الكعب في لغة العرب (١) كلها (٢) : اسم لما استدار وعلا ولذلك قالوا : قد كعب ثدي الجارية (٣) إذا علا (٤) واستدار ، وجارية كعوب وسميت الكعبة كعبة لاستدارتها وعلوها .
- وليس يتعل بالقدم ما يستحق هذا (٥) الاسم إلا ما وصفه الشافعي رحمه الله (٦) لعلوه (٧) واستدارته فهذا ما تقتضيه اللغة نقلاً واشتقاقاً .
- وأما الشرع فمن وجهين : نص واستدلال .
- أما النص فحديث أبي سعيد الخدري (٨) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) قال : إزرة (١٠)

- (١) قال ابن الأثير : وكل شيء علا وارتفع فهو كعب ، ومنه سميت الكعبة للبيت الحرام ، وقيل سميت به لتكعيبها أي تربيعها .
- انظر - كعب - النهاية ١٧٩/٤ .
- (٢) (كلها) ساقطة من م ، ح .
- (٣) (اسم لما استدار وعلا ، ولذلك قالوا قد كعب ثدي الجارية) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في أ : (على) .
- (٥) في م : (بهذا) .
- (٦) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٧) في س : (لعلو) .
- (٨) أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك بن سنان الأشمري الخدري ، كان من الحفاظ المكثرين ، العلماء الفضلاء ، كانت أول مشاهدته الخندق ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتي عشرة غزوة .
- حدث عن الرسول أحاديث كثيرة ، وحدث عنه خلق من التابعين وجماعة من الصحابة . توفي سنة ٧٤ هـ ، وقيل مات بالمدينة بعد الحرة سنة ٦٤ هـ .
- انظر : الاستيعاب ٨٩/٤ الإصابة ٨٨/٤ ، البداية والنهاية ٣/٩ ، تاريخ بغداد ١٨٠/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٤/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٣١٨/١ ، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ١١ ، مرآة الجنان ١٨٦/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٥٨/١ ، العبر ٦١/١ .
- (٩) (وسلم) ساقطة من س ، أ .
- (١٠) في س : (أر) .
- والإزرة : بالكسر الحالة ، وهيئة الاثترار .
- انظر : - أزر - لسان العرب ١٧/٤ .

المسلم (١) إلى نصف الساقى ولا حرج فيما بينه وبين الكعبيين ، وما كان أسفل من الكعبيين فهو (٢) في النار " (٣)
وقال صلى الله عليه وسلم (٤) لجابر بن سليم (٥) : " ارفع إزارك إلى نصف الساقى فإن آبيت فإلى الكعبيين " (٦).

-
- (١) في أ ، م ، ج : (المؤمن) .
(٢) (فهو) ساقطة من س .
(٣) أخرجه مالك وأبو داود وابن ماجة ، واللفظ لأبي داود غير أنه قال : " ولا حرج أولاجناح " وذكره البغوي في الأحاديث الحسان في كتاب اللباس ، وقال محقق شرح السنة إسناده صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب اللباس - باب ماجة في إقبال الرجل ثوبه ٩١٤/٢ .
سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب ماجة في قدر موضع الإزار ٥٩/٤ ، سنن ابن ماجة : كتاب اللباس - باب موضع الإزار أين هو ١١٨٣/٢ ، مصابيح السنة ١٩٤/٣ ، شرح السنة ١٢/١٢ .
(٤) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٥) جابر بن سليم : أبو جري الهجيمي ، وقيل اسمه سليم بن جابر ، قال البخاري جابر بن سليم أصح ، وكذا ذكره البغوي والترمذي وابن حبان وغيرهم .
له صحبة ، وهو من بني أنمار بن الهجيم بن عمرو بن تميم ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم .
انظر : تهذيب التهذيب ٥٤/١٢ ، طبقات ابن سعد ٤٣/٧ ، الكنى للبخاري ٨٤/٨ ،
(٦) أخرجه أبو داود ضمن حديث طويل عن أبي جري جابر بن سليم رضي الله عنه قال : رأيت رجلاً يهذر الناس عن رأيه ، لا يقول شيئاً إلا صدروا عنه ، قلت : من هذا ؟ قالوا : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : عليك السلام يارسول الله ، مرتين قال : " لاتقل عليك السلام ، عليك السلام تحية الميت ، قل : السلام عليك " . قال : قلت : أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : " أنا رسول الله الذي إذا أمابك ضر فدعوته كشفه عنك ، وإن أمابك عام سنة فدعوته أنبتهمالك ، وإن كنت بأرض قفر أو فلاة فضلت راحلتك فدعوته ردها عليك " . قال : قلت : اعهد إليّ ، قال : " لاتسبن أحداً " قال : فما سببت بعده حرّاً ولا عبداً ، ولا بعيراً ، ولا شاةً قال : " ولاتحقرن من المعروف شيئاً ، وأن تكلم أخاك وأنت منبسط إليه وجهك ، إن ذلك من المعروف ، وارفح إزارك إلى نصف الساقى ، فإن آبيت فإلى الكعبيين وإيساك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة ، وإن الله لا يحب المخيلة ، وإن امرؤ شتمك وعيّرَكَ بما يعلم من فيك فلا تعيره بما تعلم فيه ، فإنما وبال ذلك عليه " .
==

فدل نمرهذين الحديثين على أن الكعبين أسفل الساق ،لأما قالوه ———
ظاهر (١) القدم .

وأما الاستدلال :

فيقوله تعالى (٢) : " وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " (٣).

فلما ذكر الأرجل بلفظ الجمع وذكر الكعبين بلفظ التثنية ،ولم يذكره
بلفظ الجمع كما ذكر في المرافق اقتضى أن تكون التثنية راجعة إلى كل رجل
فيكون في كل رجل كعبان ،ولا يكون ذلك (٤) ،إلا فيما وصفه الشافعي رحمه
الله (٥) من المستدير بين الساق والقدم ،وعلى ما قالوه (٦) يكون ———
كل رجل كعب واحد .

فصل (٧)

فيإذا ثبت أن الكعب ماومفنا .

وجب غسل الرجلين مع الكعبين ،وخالف زفر كخلافه في المرفقين وقد تقدم
الكلام معه .

== وأخرجه الترمذي مختصراً وقال : هذا حديث حسن صحيح .
انظر : سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب ماجاء في إسيال الإزار ٥٦/٤ ،
سنن الترمذي : أبواب الاستئذان والآداب - باب ماجاء في كراهية أن يقول
عليك السلام مبتدئاً بها ١٧١/٤ .

(١) في س : (ظاهر) .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) سورة المائدة ،آية (٦) .

(٤) (ذلك) ساقطة من أ ،س .

(٥) (رحمه الله) ساقطة من أ ،م ،ح .

(٦) في م ،ح : (على ماذكره) .

(٧) (فعل) ساقطة من س .

فإذا أراد غسل رجله (١) : بدأ باليمنى منهما فغسلها من أطراف أصابعه إلى كعبه (٢) ، إن كان هو الذي يصب الماء على نفسه ، وإن كان غيره يصب الماء عليه غسلها (٣) من كعبه إلى أطراف أصابعه يفعل ذلك ثلاثاً ، ثم يغسل (٤) رجله اليسرى كذلك ثلاثاً .

-
- (١) نص الشافعي في الأم على استحباب الابتداء بإصبع الرجل مطلقاً سواء كان هو الذي يصب الماء على نفسه أو كان غيره يصب له . فقال : " فيبدأ فينصب قدميه ثم يصب عليهما الماء بيمينه أو يصب عليه غيره " .
وكذا قال البغوي وغيره ، وقال البغوي : ويدلكهما بيساره ويجتهد في ذلك العقب خصوصاً في الشتاء ، فإن الماء يتجافى عنها لخشونتها .
وحكى النووي قول الماوردي ، وكذا حكاها عن الصميري .
وقال : والمختار مانع عليه وتابعه عليه الأكثر من استحباب الابتداء بالأصابع مطلقاً .
- انظر : الأم ٢٧/١ ، التهذيب ل ٢٧ أ ، المجموع ٤٢٦/١ ، شرح روض الطالب ٤٣/١ .
غاية البيان ٤٨/١ ، الحواشي المدنية ٥٤/١ .
- (٢) في م : (كعبه) .
(٣) في أ ، م ، ح : (غسلهما) .
(٤) في أصل ح (ثم يفعل) ومصححة في الحاشية (ثم يغسل) .

١١ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ويخلل بين (٢) أصابعهما لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيط بن مبرة بذلك ، وذلك أكمل الوضوء إن شاء الله . (٣)

أما تخليل الأصابع فمأمور به لرواية عاصم بن لقيط بن مبرة عن أبيه قال : قلت : يارسول الله أخبرني من الوضوء . قال (٤) : " أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع ، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً (٥)

وإذا كان كذلك ، فإن كانت أصابعه متضايقة أو (٦) متراكبة لا يعمل الماء إلى صابئها (٧) إلا بالتخليل فالتخليل واجب .

وإن (٨) كانت متفرقة يعمل الماء إلى صابئها (٩) بغير تخليل فالتخليل سنة (١٠) فيبدأ في تخليل أصابعه باليمنى من خنصره إلى إبهامه ، ثم باليسرى من إبهامه إلى خنصره ليكون تخليلها (١١) نسقاً على الولا ، وكيف ما خللها (١٢) وأوصل الماء إليها (١٣) أجزأه . (١٤)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي س : ساقطة .

(٢) (بين) لا توجد في المختصر .

(٣) انظر : مختصر العزني ٢ .

(٤) في س : (فقال) .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٨٥ .

(٦) (أو) ساقطة من ح .

(٧) في أ ، ح ، س : (صابئهما) .

(٨) في ح : (فإن) .

(٩) في أ ، س : (صابئهما) .

(١٠) انظر : البحر ٥٩ أ ، التهذيب ٢٧ أ ، العباب ٧ ب ، الوسيط ٣٨٥/١ ، فتح

العزیز ٤٣٦/١ ، المجموع ٤٢٥/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ .

(١١) في أ ، س : (تخليلهما) .

(١٢) في أ ، ح ، س : (ما خللها) .

(١٣) في أ ، ح ، س : (إليهما) .

(١٤) هذه الكيفية التي ذكرها الماوردي متفق عليها إلا أنهم اختلفوا في الإصبع

التي يخلل بها على أربعة أوجه :

أشهرها : أن يخلل بخنصر يده اليسرى ، وبه قال القاضي حسين والغزالي

والمتولي والبغوي وغيرهم .

فصل

وأما (١) قول الشافعي : وذلك أكمل الوضوء إن شاء الله ففيه تأويلان : (٢)
أحدهما : أنه قال ذلك ، لأن في الناس من خالفه في الأكمل ، فأضاف بعضهم إلى كمال
الوضوء إدخال الماء في العينين ، وكان ابن (٣) عمر يفعل .
وزاد عطاء فيه تخليل اللحية ، وزاد فيه غيره مسح الحلق بالماء ، فلأجل
هذا الخلاف لم يقطع بأن مذكره أكمل الوضوء فقال إن شاء الله .
والتأويل الثاني : أن قوله : إن شاء الله ليس يعود إلى الكمال (٤) ولكن
يعود إلى مآذنب إلى فعله في المستقبل وتقديره [فتوضاً] (٥) كذلك إن شاء الله .

== والثاني : يخلل بخنصر يده اليمنى ، وبه قال القاضي أبو الطيب .
والثالث : يخلل مابين كل إصبعين من أصابع رجله بإصبع من أصابع يده ليكون
بماء جديد ، ويترك الإبهامين فلا يخلل بهما لما فيه من العسر ، وبه قال
أبو طاهر الزيادي .
والرابع : أنه لا يتعين في استحباب ذلك يد ، وبه قال إمام الحرمين ، ورجحه
النووي وهو مثل قول الماوردي حيث لم يعين إصبعاً للتخليل .
انظر : تنمة الإبانة ٤٥ ب ، التهذيب ل ٢٧ أ ، البيان ل ٦ أ ، العباب ل ٨ أ ،
الوسيط ٣٨٥/١ ، فتح العزيز ٤٣٦/١ ، المجموع ٤٢٥/١ ، مغني المحتاج ٦٠/١ ، الإقناع
٤٥/١ ، فتح الجواد ٤٤/١ ، فاية البيان ٤٦/١ .

(١) في م ، ح : (فأما) .
(٢) ذكر الروياني والنووي تأويلاً ثالثاً وهو :
أنه خشي أن يكون فيه سنة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة فيسه
على مذكره أو بإبطال ما أثبتته ولم تبلغه ، فاحتاط بالاستثناء .
والتأويل الأول قال به الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي .
وقال النووي عنه أنه حسن ، ولكن الأجود مذكره وهو التأويل الثالث .
انظر : البحر ل ٥١ أ ، المجموع ٤٧٤/١ .

(٣) في س : (بن) .
(٤) في س : (إلى كمال الوضوء) .
(٥) في أ ، م ، ح : (فتوض) ، وفي س : (فتوض) .

فصل

- فأما أذكار الوضوء فالمسنون منها هو التسمية أمام (١) الوضوء ،
وقد ثبتت (٢) الرواية بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) ، وأما ماسوى (٤)
التسمية من الأذكار عند غسل الأعضاء فقد جاءت بها (٥) آثار منقولة نختار (٦)
العمل بها ، وإن كانت التسمية أوكد منها .
- وهو أن يقول (٧) عند المضمضة : " اللهم (٨) اسقني من حوض نبيك كأساً لانظماً
بعده " ويقول عند الاستنشاق : " اللهم لاتحرمني راحة جنانك ونعيمك " .
- ويقول عند غسل وجهه (٩) : " اللهم بيض وجهي يوم تبيض فيه (١٠) وجوه ، وتسود
فيه (١١) وجوه " .
- ويقول عند غسل ذراعيه : " اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً
ولاتعطني كتابي بشمالى فأهلك " .
- ويقول عند مسح رأسه : " اللهم أظلني تحت ظل (١٢) عرشك يوم لا ظل إلا ظلك " .
- ويقول عند مسح أذنيه : " اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه " .

-
- (١) في م : (أما) .
(٢) في س : (وقد ثبت) .
(٣) (وسلم) ساقطة من أ .
(٤) في س : (ماسوا) .
(٥) في أ ، س : (بهذا) .
(٦) في أ : (يختار) ، وفي س غير منقوطة (يختار) .
(٧) في م : (تقول) .
(٨) (اللهم) ساقطة من م ، ح .
(٩) في س : (الوجه) .
(١٠) في س : (يوم فيه تبيض) .
(١١) (فيه) ساقطة من م .
(١٢) (ظل) ساقطة من س .

ويقول عند غسل رجليه : " اللهم أجري (١) على الصراط (٢) قدمي (٣) ولا تجعلني ممن يتردى (٤) في النار " .

فهذا كله مأثور عن الفقهاء الصالحين من الصحابة والتابعين . (٥)

فصل

وروي (٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسح على المأتين (٧) وهو (٨) تشنية : مأق وهو طرف العين الذي يلي الأنف وهو مخرج الدمع .

(١) في م ، ح : (اجزئ) ، وفي أ : (أجري) .

(٢) في س : (الصر)

(٣) (قدمي) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في أ : (يتردد) ، وفي س : (يتردا) .

(٥) قال الرافعي بعد ذكر الدعاء : ورد به الأثر عن السلف الصالحين .

وقال النووي في المجموع : وأما الدعاء المذكور ، فلا أمل له ، وذكره كثير من الأصحاب ولم يذكره المتقدمون .

وقال في الروضة : هذا الدعاء لا أمل له ، ولم يذكره الشافعي والجمهور .

ونسب البعض هذا الدعاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال ابن الملاح : لم يصح فيه حديث .

وقال ابن حجر : روي فيه عن علي من طرق ضعيفة جداً أوردها المستغفري فـ في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه ، وهو من رواية أحمد بن معمر المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن إسحاق السبيعي عن علي وفي إسناده من لا يعرف .

ورواه صاحب مسند الفردوس عن خارجة بن معمر عن يونس بن عبيد عن الحسن بن علي ، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس .

وأورده ابن الجوزي في الأحاديث الواهية وقال ، هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورده الكنان في تنزيه الشريعة المرفوعة والشوكاني في الفوائد المجموعة .

وقال ابن القيم في زاد المعاد : كل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مطلق لم يقله رسول الله ولا علمه لأمته .

انظر : فتح العزيز ٤٥٠/١ ، المجموع ٤٦٥/١ ، روضة الطالبين ٦٢/١ ، تلخيص الحبير ١٠٠/١ ، الأحاديث الواهية ٣٢٨/١ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ٧٠/٢ ، الفوائد المجموعة ١٣ .

زاد المعاد ٤٩/١ ، تحفة المحتاج ١٩٤/١ .

(٦) في أ ، س : (روي) . (٧) سبق بيانه ص ٤٢٤ .

(٨) في م ، ح : (وهي) .

فأما الطرف الآخر فهو اللحاظ .

ومسح المآقين معتبر بحالهما ، فإن كان فيهما رمض (١) ظاهر يمنع وصول الماء إلى محله كان مسحهما واجباً ، وإن لم يكن فيهما (٢) رمض (٣) كان مسحهما (٤) مستحباً كالتخليل . (٥) (٦)

(١) في أ ، س : (رمض) .

والرمض في العين كالغص وهو قذى تلفظ به .

وفي الصحاح الرض بالتحريك وسخ يجتمع في الموق ، فإن سال فهو غصص ، وإن جمد فهو رمض .

انظر : - رمض - الصحاح ١٠٤٢/٣ ، لسان العرب ٤٣/٧ .

(٢) في أ (بينهما) .

(٣) في أ : (رمض) .

(٤) (مسحهما) ساقطة من م .

(٥) (كالتخليل) ساقطة من أ ، س .

(٦) ذكر ابن حجر هذا التفصيل .

وقال النووي : أطلق الجمهور أن غسلهما مستحب ، ونقله الروياني عن الأصحاب

فقال : قال أصحابنا يستحب مسح مآقيه بسابنثيه ، وهذا الإطلاق محمول على

تفصيل الماوردي .

انظر : المجموع ٢٧٠/١ ، روضة الطالبين ٦٢/١ ، المنهاج القويم ٥٦/١ ، حاشية

البيجوري ٦٢/١ .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) وأحب أن يمر الماء على ماسقط من اللحية (٢) عن الوجه (٣) وإن لم يفعل ففيها قولان ، قال يجزيه في أحدهما ، ولا يجزيه (٤) في الآخر .

قال المزني : يجزيه (٥) أشبه (٦) بقوله ، لأنه لا يجعل ماسقط من منابت شعر (٧) الرأس من الرأس ، فكذاك يلزمه (٨) أن لا يجعل ماسقط من منابت شعر الوجه من الوجه (٩) .

وهذه المسألة أول مسألة (١٠) نقلها المزني في مختصره هذا على قولين .

وجملة شعر اللحية أنه متى لم (١١) يتجاوز (١٢) الأذن عرضاً ، ولم يسترسل عمن الذقن طولاً ، فإمرار الماء عليه واجب ، وقد مضى الكلام فيه .

وإن تجاوز الأذنين عرضاً ، واسترسل عن الذقن طولاً لزمه غسل ماقابل البشرة ، وهو مأمور بغسل ما انتشر عنها عرضاً ، وما (١٤) استرسل منها (١٥) طولاً . وفي وجوبه قولان : (٦)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
 (٢) في س : (لحيته) .
 (٣) في س : (عن حد الوجه) .
 (٤) في م : (ولا يجزي) .
 (٥) في المختصر : (قال المزني : قلت أنا يجزيه) .
 (٦) في م : (شبه) .
 (٧) (شعر) ساقطة من أ ، س .
 (٨) (شعر الرأس من الرأس ، فكذاك يلزمه) ساقطة من أصل ح ، ومصححة في الحاشية .
 (٩) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (١٠) (المسألة) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (١١) في أ : (سالم) .
 (١٢) في س : (يجاوز) .
 (١٣) (غسل) ساقطة من س .
 (١٤) في أ ، س : (واسترسل) .
 (١٥) في أ : (منهما) .
 (١٦) انظر : الأم ٢٥/١ ، تتمه الإبانة ل ٣٩ أ ، البيان ل ٢ ب ، التهذيب ل ٢٤ ب ،
 المذهب ٢٣/١ ، الوجيز ١٣/١ ، فتح العزيز ٢٤٥/١ ، روضة الطالبين ٥٢/١ ، نهاية
 المحتاج ١٥٦/١ .

أحدهما : وهو اختيار المزني ، ومذهب أبي حنيفة . (١)

أن (٢) إمرار الماء عليه غير واجب ، وتركه مجزي .

ووجهه : أنه أحد أعضاء الوضوء ، فلم يكن ما استرسل من شعره داخلًا في حكمه كالرأس .
ولأن انتقال الفرض في البشرة إلى ما يوازيها (٣) يوجب أن يكون مقصوراً على ما يحاذيها
كالمسح على الخفين .

والقول الثاني : وهو أصح (٤) أن إمرار الماء عليه واجب (٥) وتركه غير مجزي .
ووجهه : أن الله تعالى (٦) أمر بغسل الوجه ، واللحية يتناولها اسم الوجه لغة وشرعاً
أما اللغة : فلأن الوجه سمي (٧) وجهاً لحصول المواجهة به (٨) واللحية مما يحتمل

(١) المسترسل من اللحية عند أبي حنيفة لا يجب غسله ولا مسحه ، ولكنه سنة .
انظر : تحفة الفقهاء ٩/١ ، بدائع الصنائع ٤/١ ، البحر الرائق ١٦/١ ، منية المصلي
١١/١ .

وللمالكية في غسل ما استرسل من اللحية قولان :
أحدهما : ليس عليه أن يغسله ، وهو ظاهر ما في سماع موسى عن ابن القاسم .
والثاني : عليه أن يمر الماء عليها ويغسلها ، فإن لم يفعل أعاد ، وبه قال سحنون
انظر : البيان والتحصيل ١٦٨/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٠/١ ، بداية المجتهد ١١/١ .
وللحنابلة قولان :
أحدهما : وهو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهيرهم : أنه يجب غسل ما استرسل من
اللحية .

والثاني : لا يجب غسل ما استرسل من اللحية ، صححه ابن رجب .
انظر : الفروع ١٤٦/١ ، المقنع ١٥ ، الإنعاف ١٥٦/١ ، كافي المبتدي ١٣ .

(٢) (أن) ساقطة من أ .

(٣) في أ : (ما يوازيها) ، وفي س : (إلى ما يوجب) .

(٤) وكذا صححه الروياني والنووي وابن الرفعة .

قال النووي : الصحيح من القولين عند الأصحاب الوجوب وقطع به جماعات من أصحاب
المختصرات .

انظر : البحر ل ٥١ ب ، المجموع ٣٧٩/١ ، كفاية النبيه ل ٣٦ ب .

(٥) في أ : (عليها واجب) ، وفي س : (واجب عليه) .

(٦) في س : (تعالى) .

(٧) في أ ، س : (يسمى) .

(٨) (به) ساقطة من م ، ح .

بها المواجهة ، فكانت داخلة في اسم الوجه .

وكذلك قالوا : قد (١) بقل وجهه ونبت وجهه إذا خرجت لحيته .

وأما الشرع : فما رواه [عطاف] (٢) بن خالد عن شافع عن ابن عمر أن النبسي

صلى الله عليه وسلم قال : " لاتغطوا اللحية في الصلاة فإنها من الوجه " (٣)

فإذا (٤) ثبت أن اللحية من الوجه لغة وشرعاً ، وجب غسلها لقوله تعالى (٥) : " فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٦)

ولأنه شعر ظاهر (٧) نبت على محل مغسول فاقضى أن يكون إيصال الماء إليه واجباً

قياساً (٨) على ما لم يسترسل من شعر الوجه .

(١) (قد) ساقطة من م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (عطاء) وهو خطأ ، والصحيح عطاف .

وهو عطاف بن خالد بن العاص ، أبو صفوان المدني ، روى عن أبيه وأخيه عبد الله والسمور ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وعنه أبو اليمان وسعيد بن أبي مريم ... وغيرهم .

قال أبو طالب عن أحمد : هو من أهل المدينة صحيح الحديث يروي نحو مائة حديث وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس ، وقال العجلي : ثقة ، وثقه آخرون ، قال ابن أبي حاتم : لا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات كان مالك بن أنس لا يرضاه . سمعه يحيى بن بكير يقول : أنا أسن من مالك ، ولسد سنة ٩١ هـ ، وموته قريب من موت مالك .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢٢/٧ ، الجرح والتعديل ٣٢/٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٣/٧ ، الكامل لابن عدي ٣٠١٥/٥ ، المجروحين ١٩٣/٢ ، معرفة الثقات ١٤٠/٢ .

(٣) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن عطاف بن خالد عن شافع عن ابن عمر يرفعه . " لا يغطين أحدكم لحيته في الصلاة فإن اللحية من الوجه " .

قال ابن حجر : قال الحازمي : هذا الحديث ضعيف وله إسناده مظلم ولا يثبت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، وتبعه المنذري وابن الملاح والنووي .

وقال ابن دقيق العيد : لم أقف له على إسناده لا مظلم ، ولا مضي . انظر : مسند الفردوس ١٣٥/٥ ، تلخيص الحبير ٥٦/١ ، المجموع ٣٧٩/١ .

(٤) في أ : (وإذا) .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ ، وفي س : (تعال) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٧) في س : (ظاهر) .

(٨) (قياساً) ساقطة من س .

ولأن كل شعر وجب إيمال الماء إليه قبل ^(١) أن يطول وجب إيمال الماء إليه بعد أن طال قياساً على الشارب، والحاجب، وشعر الذراع .

فأما الجمع بينه وبين شعر الرأس فممتنع من وجهين :

أحدهما : أن الرأس اسم لما ترأس وعلا ^(٢)، ولذلك قيل : فلان رئيس قومـــــــــــــــــه إذا علاهم بأمره، فلم يدخل ما استرسل من شعر الرأس في اسمه، والوجه اسم لما وقعت به المواجهة ^(٣)، فدخل ما استرسل من اللحية في اسمه .

والثاني : أن الاحتياط أن يفصل شعر الوجه مع ^(٤) الوجه فأوجبناه، والاحتياط أن لا يمسح على المسترسل من شعر الرأس فأسقطناه فكان الاحتياط فيهما ^(٥) فرقاً مانعاً من الجمع ^(٦) بينهما .

وأما قياسهم على الخفين : فمنتقض بالشارب، والحاجب والعنفقة ^(٧)

ثم المعنى في الخفين أن الفرض انتقل إليهما على طريق البدل .
ولذلك بطل المسح ^(٨) بظهور القدمين، فلذلك ^(٩) كان ^(١٠) الفرض مقصوراً على محل القدمين، وليس كذلك شعر الوجه، لأن الفرض لم ينتقل إليه ^(١١) على طريق البدل وكذلك ^(١٢) لم يبطل غسل الوجه بظهور البشرة، فلذلك لم يكن الفرض مقصوراً على مسح البشرة، وكان مستوعباً لجميع ما انتقل الفرض إليه .

(١) (قبل أن يطول وجب إيمال الماء إليه) ساقطة من أصل ح، ومثبتة في الحاشية .

(٢) في أ : (على) .

(٣) في أ، س : (المواجهة به) .

(٤) في س : (معه) .

(٥) في م : (فيها)، وفي س : (فيه) .

(٦) في س : (الجميع) .

(٧) يوجد تكرار في س : (وأما قياسهم على الخفين فمنتقض بالشارب والحاجب فيهما

فرقاً مانعاً من الجميع بينهما، وأما قياسهم على الخفين فمنتقض بالشارب

والحاجب والعنفقة) .

(٨) (المسح) ساقطة من س .

(٩) في م : (ولذلك)، وفي س : (فذلك) .

(١٠) (كان) ساقطة من س .

(١١) (إليه) ساقطة من س .

(١٢) في أ، س : (ولذلك) .

١٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولو (٢) عمل وجهه مرة ، ولم يغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ، ولم يكن فيهما قدر ، وغسل ذراعيه مرة مرة (٣) ومسح بعض رأسه بيده ، أو ببعضها ما لم يخرج عن منابت شعر رأسه أجزاً . الفعل إلى آخره (٤) .

الوضوء يشتمل على أربعة أقسام :

فقسم فريضة ، وقسم سنة ، وقسم هيئة ، وقسم فضيلة .

فأما الفريضة (٥) فتختلف المذهب فيها ، وسابع اختلف قوله فيه . أحدها : النية ، والثاني : غسل جميع الوجه ، والثالث : غسل (٦) الذراعين مع المرفقين والرابع : مسح بعض الرأس وإن قل ، والخامس : غسل الرجلين مع الكعبين ، والسادس الترتيب ، والسابع المختلف فيه العوالة (٧) .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٢) في المختصر : (وإن) .
(٣) في أ : (مرة) بدون تكرار .
(٤) بقية الفصل : (واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته) .
انظر : مختصر العزني ٣ .
(٥) في م : (الفضيلة) .
(٦) في م : (والثالث على الذراعين) .
(٧) العوالة : هي أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والعراج .
انظر : شرح المحلي على المنهاج ٥٥/١ ، فتح الوهاب ١٥/١ .
التفريق اليسير في الوضوء لا يضر بإجماع المسلمين .
وأما التفريق الكثير ففيه القولان اللذان ذكرهما الماوردي .
والملاحظ من كلام الماوردي أن القولين جاريان مواً فرق بعذر أو بغير عذر وبهذا قال العراقيون .
وقال جمهور الخراسانيين القولان في التفريق بلا عذر ، أما التفريق بعذر فلا يضر قولاً واحداً .
==

فعلى قوله في القديم : (١) هو (٢) فرض ، فإن فرق وضوءه لم يجر .
وعلى (٣) قوله في الجديد (٤) : ليس بفرض (٥) ، وإن فرق وضوءه أجزاء .
فأما الماء (٦) الطاهر (٧) فليس من أفعال الوضوء (٨) فلم يدخل في عدد فروضه
ومن أصحابنا من كان يعده فرضاً شاملاً (٩) .
وأما السنة : فعشر (١٠)
خمس قبل الوجه ، وخمس بعده .

== وصح هذه الطريقة الغوراني وإمام الحرمين ، وقطع به القاضي حسين والبغوي
والمتولي وآخرون ، وقال الرافعي هي قول أكثر الأصحاب .
انظر : الإقناع للماوردي ٢٣ ، طية العلماء ١٢٨/١ ، تنمة الإبانة ل ٤٦ ب .
التهذيب ل ٢٧ ب ، البيان ل ٧ أ ، التنبيه ١٢ ، فتح العزيز ٤٣٩/١ ، المجموع ٤٥٢/١ ،
نهاية المحتاج ١٧٩/١ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٣٧/١ .
(١) في م ، ح : (فعلى قوله في الموالة) .
(٢) في س : (هي) .
(٣) في م ، ح : (على) بدون واو .
(٤) (في) ساقطة من س .
(٥) وإنما هو سنة .
انظر : الوسيط ٣٨٥/١ ، الغاية القصوى ٢١٣/١ ، تحفة الطلاب ٥٣/١ ، الحواشي
المدنية ٥٤/١ .
(٦) (الماء) ساقطة من س .
(٧) في م ، ح : (الطاهر) .
(٨) الماء الطاهر هو من شروط الوضوء .
انظر : حاشية القليوبي ٥٥/١ ، تحفة المحتاج ١٨٦/١ ، نهاية المحتاج ١٣٩/١ .
(٩) لوجه لهذا لأنه خارج عن حقيقة العبادة .
(١٠) عد المحاملي سنن الوضوء عشرة فقال :
ومسنوناته عشرة : التسمية ، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، والمضمضة
والاستنشاق ، وتخليل اللحية ، واستيعاب الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ، وتخلييل
أصابع الرجلين ، والدفعة الثانية ، والدفعة الثالثة في غسل الأعضاء ومسحها .
وكذا عدها الشيرازي في التنبيه فقال :
وسننه عشرة : التسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، ومسح جميع السراس
ومسح الأذنين ، وتخليل اللحية الكثة ، وتخليل أصابع الرجلين والابتداء باليمنى
والطهارة ثلاثاً ثلاثاً .
==

فأما الخمس التي قبل الوجه :

فأحدها (١) : التسمية ، والثاني : غسل الكفين ثلاثاً ، والثالث : المضمضة ، والرابع : الاستنشاق ، والخامس : المبالغة في الاستنشاق (٢) ، إلا أن يكون سائماً فيرفق .

وكان أبو العباس بن سريج (٣) يغم إليها سادساً وهو (٤) السواك . (٥)

وأما الخمس التي بعد الوجه :

فأحدها : التبدئة بالميا من ، والثاني (٦) : استيعاب (٧) جميع الرأس بالمسح (٨)

والثالث : مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، والرابع : إدخال السبابتين في صماخي (٩) الأذنين ، والخامس : تخليل أصابع الرجلين .

== وعدا الغزالي شمانيه عشر وهي :

السواك ، والتسمية ، وغسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء ، والمضمضة والاستنشاق ، والتكرار في الممسوح والمغسول ، وتخليل اللحية إذا كانت كثيفة وتقديم اليمنى على اليسرى ، وتطويل الغرة ، واستيعاب الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، ومسح الرقبة ، وتخليل أصابع الرجلين وأن لا يستعين في وضوئه بغيره ، وأن لا ينشف الأعضاء لإبقاء أثر العبادة ، وأن لا ينفض يده ، والدما .

وعدها آخرون أكثر من عشرين ، وقد ذكر النووي الزيادات التي اختلفوا فيها فراجع .

انظر : المقنع للمحامي ل ٣ أ ، التنبيه ١٢ ، الوجيز ١٣/١ ، الوسيط ٣٧٧/١ ، المجموع ٤٦٥/١ ، تحفة الطلاب ٥٣/١ ، الأنوار ٣٧/١ .

- (١) في س : (فأحدهما) .
- (٢) (والخامس : المبالغة في الاستنشاق) ، ساقطة من أصل ح ، ومصححة في الحاشية .
- (٣) في م (شريح) .
- (٤) في م ، ح : (وهي) .
- (٥) في السواك هل يعد من سنن الوضوء أم لا وجهان :
- أحدهما : أنه يعد من سنن الوضوء ، لأنه نوع من النظافة ، حكى هذا الوجه عن ابن سريج ، وقال به الغزالي وآخرون .
- والثاني : أنه سنة مقبودة بنفسه ، لأنه يؤمر به المتطهر إذا أراد الوضوء ، ويؤمر به من ليس من أهل الطهارة كالحائض والنفساء .
- انظر : تنمة الإبانة ل ٣٥ أ ، المطلب العالي ل ٢٣٤ أ .
- (٦) (والثاني) ساقطة من س .
- (٧) في س : (واستيعاب) .
- (٨) (بالمسح) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٩) في أ ، ح ، س : (صماخي) ، وفي م (صماخ) .

وكان أبو العباس (١) بن القاص يضم إليها (٢) سادسا وهو : مسح العنق بالماء (٣)

وأما الهيئة : فهو التبدئة (٤) بالوجه بأعلاه ، وفي اليدين بالكفين وفـسـي
الراس بمقدمه ، وفي الرجلين بأطراف أصابعه على ماضي من مفة ذلك وهيئته .

وأما الفضيلة : فهي (٦) التكرار ثلاثاً ، فإن اقتصر على المرة الواحدة
أجزأه (٧) وهو الغرض .

وإن توفى مرتين كان أفضل منها (٨) .

(١) (أبو العباس) ساقطة من م ، ح .

(٢) في م ، ح : (اليهما) .

(٣) قال النووي : مسح العنق ذكره ابن القاص في كتابه المفتاح .

واختلفت عبارات الأصحاب فيه أشد اختلاف فقال القاضي أبو الطيب : مسح
العنق لم يذكره الشافعي ، ولأقاله أحد من أصحابنا ولا وردت به سنة ثابتة ،
وقال الماوردي في الإقناع : ليس هو سنة ، وقال القاضي حسين هو سنة
وقيل وجهان ، وقال المتولي : هو مستحب لسنة يمسح ببقية ماء الرأس
أو الأذن ولا ينفرد بماء ، وقال البيهقي : يستحب مسح تبعاً للرأس أو
الأذن ، وقال الفوراني : يستحب بماء جديد ، وقال القرطبي هو سنة ، وقال
إمام الحرمين : كان شيخي يحكي فيه وجهين : أحدهما سنة ، والثاني
أدب .

ومح النووي القول بأنه لا يسن ولا يستحب .

انظر : تنمة الإبانة ل ٤٥ أ ، التهذيب ل ٢٦ ب ، الإقناع للمـاوردي ٢٣
المهذب ٢٦/١ ، الوسيط ٣٨٤/١ ، فتح العزيز ٤٣٤/١ ، روضة الطالبين ٥٨/١ .

(٤) في س : (ابتدائه) .

(٥) في أ : (فأما) .

(٦) في أ ، ح ، س : (فهو) .

(٧) في أ (أجزأ) .

(٨) انظر : الإقناع للمـاوردي ٢٣ .

وقال مالك : (١) الفضيلة في (٢) الثلاث ، والمرة (٣) أفضل من المرتين .

وهذا مدفوع بالسنة ، والعبرة .

وروى ابن (٤) عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم توفاً (٥) مرة مرة ثم (٦) قال : " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ثم توفاً مرتين مرتين —————

(١) لم أجد هذا القول لمالك .

والمشهور من مذهب مالك : أن الغسلة الثانية والثالثة فضيلتان .
وقال اللخمي : أجاز مالك في المدونة أن يتوفاً مرة إذا أسبغ ، وقال لا أحب الواحدة إلا من العالم ، لأن مع شرط الاقتصار على المرة الإسبغ وذلك لا يضبطه إلا ما لم .

وقال مالك من سماع أشهب : الوضوء مرتان أو ثلاث ، قيل له : قالواحدة ، قال : لا ، وقال ابن رشد : الاقتصار على الواحدة مكروه ، واختلف في وجه الكراهة

وقال في التلقين : الثلاث أفضل من الإثنين ، والمرة هي الفرض .
وقال ابن عبد البر : والوضوء مرتين مرتين أفضل منه مرة واحدة ، ومرة سابقة تجزي .

انظر : المدونة ٢/١ ، المقدمات لابن رشد ٥٦/١ ، التلقين ١٠ ، الكافي لابن عبد البر ٦٧/١ ، شرح الخرشي ١٣٨/١ ، حاشية الصفطي ٦٤ .
— وعند الحنفية : الأولى فرض ، والثانية سنة ، والثالثة : إكمال السنة وهي المذهب ، وقيل : الثانية سنة ، والثالثة نفل ، وقيل : بالعكس وعن أبي بكر الإسكاف الثلاث فرض .

وقال ابن الهمام : وعندي إنه إن كان معنى الثاني أن الثاني مضاف إلى الثالث سنة أي المجموع ، فهو الحق ، فلا يوصف الثاني بالسنة في حد ذاته فلو اقتصر عليه لا يقال فعل السنة ، لأن بعض الشيء ليس بالشيء ، ولا الثالث إذا لم يلاحظ مع ما قبله .

انظر : شرح فتح القدير ٣١/١ ، البناية ١٧١/١ .
— وعند الحنابلة :

قال البيهوتي : ويجوز الاقتصار على واحدة ، والإثنان أفضل منها ، والثلاثة أفضل منهما .

وقال ابن قدامة : والوضوء مرة مرة يجزي ، والثلاث أفضل . *

انظر : الكافي ٣٢/١ ، شرح منتهي الإرادات ٤٤/١ .

(٢) (في) باقطة من س .

(٣) في س : (والمرأة) .

(٤) في س : (بن) .

(٥) في س : (توفى) .

(٦) في س : (وقال) .

ثم قال : " من (١) تَوْضُأً (٢) مرتين مرتين أتاه الله أجره مرتين " ، ثم تَوْضُأً (٣) ثلاثاً ثلاثاً (٤) ثم قال : " هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ووضوء خليلي إبراهيم (٥) (٦) "

-
- (١) (ثم قال من) ساقطة من م .
 (٢) في س : (تَوْضُأً) .
 (٣) في س : (تَوْضُأً) .
 (٤) في س : (ثلاثاً) غير مكررة .
 (٥) (إبراهيم) ساقطة من م .
 (٦) أخرجه أبو داود الطيالسي ، وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن زيـد العمري عن معاوية بن قرة .
 واللفظ لابن ماجه وقال في آخره : من تَوْضُأً هكذا ثم قال عند فراغه أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فُتِحَ له ثمانمائة أبواب الجنة يدخل من أيها شاء .
 قال في مصباح الزجاجة : في الإسناد زيد العمري وهو ضعيف ، وعبد الرحيم متروك بل كذاب ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر ، قاله أبي حاتم فـي العلل ، وصرح به الحاكم في المستدرک .
 ولحديث ابن عمر طريق أخرى رواها الدارقطني والبيهقي من طريق المسيب ابن واضح عن حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال الدارقطني : تفرد به المسيب وهو ضعيف ، وقال البيهقي : ليس بالقوي .
 قال ابن حجر : " قال عبد الحق هذا أحسن طرق الحديث ، قلت : هو كما قال لو كان المسيب حفظه ولكن انقلب عليه إسناده " .
 وقال العظيم آبادي : وروي هذا الحديث من أوجه كلها ضعيفة .
 انظر : مسند الطيالسي ٢٦٠/٨ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ١٤٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فضل التكرار في الوضوء ٨٠/١ ، المستدرک ١٥٠/١ ، مصباح الزجاجة ٦١/١ ، تلخيص الحبير ٨٢/١ ، علل الحديث ٤٥/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ١١٣/١ .

ولأن المرتين أكثر عملاً وأقرب إلى الثلاث من المرة (١)، فكان أكثر فضلاً
فأما الزيادة على الثلاث فغير مسنونة، واختلف أصحابنا في كراهتها (٢)(٣)،
فذهب أبو حامد الإسفرايني إلى أنها غير مكروهة، لأنها زيادة عمل وبر.

وقال سائر أصحابنا: إن الزيادة على الثلاث مكروهة، وهذا أصح.
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) أنه قال حين توفى ثلاثاً (٥)
فمن زاد فقد أساء وظلم (٦)

(١) (من المرة) ساقطة من م، ح.

(٢) في أ، ح: (كراهتهما).

(٣) في الزيادة على الثلاث ثلاثة أوجه:

أحدها: تحرم الزيادة.

والثاني: لاتحرم، ولا تكرر لكنها خلاف الأولى.

والثالث: تكرر كراهة تنزيهية، وقال المحاملي: إلا أنه لا يأتى بذلك
قال النووي: وهو الصحيح، بل العواب، وهذا هو الموافق للأحاديث وبه
قطع جماهير الأصحاب.

قال ابن دقيق العيد: ومحل الكراهة في الزيادة إذا أتى بها على قصد
بنية الوضوء، أو أطلق، فلو زاد عليها بنية التبريد، أو مع قطع نية
الوضوء عنها لم يكره.

وقال الزركشي: ينبغي أن يكون موضع الخلاف ما إذا توفى بماء مباح
أو مملوك له فإن توفى بماء موقوف على من يتطهر به، أو يتوضأ منه
كالمدارس والربط حرمت الزيادة بلا خلاف لأنها غير مأذون فيها. وقال
القليوبي: وعليه يحمل الوجه الذي يقول بالتحريم.

انظر: العباب ل ٧ ب، المقنع للمحاملي ل ٤ أ، المجموع ٤٣٩/١، شرح
المحلي على المنهاج ٥٤/١، مغني المحتاج ٥٨/١، الإقناع ٤٦/١، حاشية
الشرقاوي ٦٣/١، حاشية القليوبي ٥٤/١.

(٤) (وسلم) ساقطة من أ.

(٥) في س: (أنه حيث توفى ثلاثاً قال: فمن).

(٦) أخرجه ابن أبي شعبة، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي وابن خزيمة من
طرق صحيحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مطولاً ومختصراً.

وفي رواية ابن أبي شعبة: "فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم"، وفي
رواية أبي داود: "فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم
وأساء"، وفي رواية ابن ماجه: "فقد أساء أو تعدى أو ظلم"، وفي
رواية النسائي والبيهقي: "فقد أساء وتعدى وظلم"، وفي رواية
ابن خزيمة: "من زاد فقد أساء وظلم أو اعتدى وظلم".

ولأن في (١) الزيادة على الثلاث إسرافاً (٢) في استعمال الماء .
وقد روى عبد الله بن عمرو [عمرو] (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) مر بسعد (٥)
وهو يتوضأ فقال : ما هذا السرف ؟ فقال : في الوضوء سرف ؟ قال : " نعم ، وإن
كنت على نهر (٧) جار " . (٨)
وروى عبد الله بن مغفل (٩) قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

= قال ابن حجر : يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعاً
لمن نقص ، ولمن زاد ، ويجوز أن يكون على التوزيع ، فالإساءة في النقص ،
والظلم في الزيادة وهذا أشبه بالقوامد ، والأول أشبه بظاهر السياق والله
أعلم .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوضوء كم هو مرة ٩/١ ،
سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ٣٣/١ ، سنن ابن ماجه
كتاب الطهارة - باب ماجاء في القعد في الوضوء ١٤٦/١ ، سنن النسائي :
كتاب الطهارة - الاعتداء في الوضوء ٨٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب
الوضوء وسننه - باب التغليظ في غسل أعضاء الوضوء أكثر من ثلاث ٨٩/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهية الزيادة على الثلاث ٧٩/١ ،
تلخيص الحبير ٨٣/١ .

(١) (في) ساقطة من س .

(٢) في س : (اسرفاً) .

(٣) في أ : م ، ج ، س : (عمر) وهو خطأ وإنما هو عبد الله بن عمرو .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) سعد بن أبي وقاص أبو اسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب ، أحد المبشرين
بالجنة وأول من رمى بسهم في سبيل الله فاتح العراق ومدائن كسرى شهد
بدرأ ، وتوفي سنة ٥٥ هـ .

انظر : حلية الأولياء ٩٢/١ ، الرياض المستطابة ٩١ ، صفة الصفوة ٣٥٦/١ ،
الطبقات الكبرى ١٣٧/٣ .

(٦) في س : (وإن كانت) .

(٧) أخرجه ابن ماجه وأحمد من طريق ابن لهيعة عن حيي بن عبد الله المعافري
من أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه
وسلم ...

قال في مصباح الزجاجة : هذا إسناد ضعيف لضعف حيي بن عبد الله
وعبد الله بن لهيعة .

وقال الألباني : هذا إسناد ضعيف ، ابن لهيعة سيء الحفظ .

انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في القعد
في الوضوء وكراهية التعدي فيه ١٤٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٢٢١/٢ ، مصباح
الزجاجة ٦٢/١ ، إرواؤه الغليل ١٧١/٢ .

(٩) في أ : (معقل) .

وهو عبد الله بن المغفل المزني من جلة المحابة ، كنيته أبو زيـكاد ، =

" يكون في هذه الأمة قوم يتعدون في الطهور والدعاء " (١)

فصل

فأما الاستعانة (٢) في الوضوء بمن يجب (٣) الماء عليه فلا نستحب (٤) (٥)
لما روي أن أبا بكر المديق رضي الله عنه همَّ بصب الماء على يد (٦) رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٧) فقال صلى الله عليه وسلم (٨): " لأحب أن يشاركني في
وضوئي أحد " (٩).

== وقيل : أبو عبد الرحمن ، ويقال : أبو سعيد ، من أهل بيعة الرضوان ، مات
سنة ٥٩ هـ ، وقيل سنة ٦٠ هـ ، وصلى عليه أبو برزة الأسلمي .
انظر : الاستيعاب ٣١٦/٢ ، الإصابة ٣٦٤/٢ ، أسد الغابة ٣٩٤/٣ ، طبقات خليفة
٣٧ ، ١٧٦ . الكنى للدولابي ٧٢ ، المستدرک ٥٧٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٣٨ ،
المعارف ٢٩٧ .

(١) أخرجه أبو داود بلفظ : أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول : اللهم إني
أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها ، فقال : أي بني سل الله
الجنة ، وتعوذ به من النار فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء " .
قال الألباني : رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح - قلت - رواه أحمد عن سعد
بن أبي وقاص .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الإصراف في الماء ٢٤/١ ، إرواء
الغليل ١٧٩/١ .

(٢) في أ : (وأما استعانه) ، وفي س : (فأما استعانته) .

(٣) (الماء) ساقطة من س .

(٤) في أ : (فلا يستحب) ، وفي س غير منقوطة (يستحب) .

(٥) إن استعان بمن يجب عليه الماء نظر : فإن كان لعذر فلا بأس ،
وإن كان لغير عذر فوجهان :

أحدهما : يكره ، والثاني : لا يكره لكنه خلاف الأولى ، صححه الرافعي والنووي
انظر : تنمة الإبانة ل ٣٤٠ ب ، فتح العزيز ٤٤٤/١ ، روضة الطالبين ٦٢/١ ، المجموع
٣٤١/١ ، شرح النووي على مسلم ١٦٨/٣ ، فتح الباري ٢٤٨/١ ، كفاية الأخيار ١٧/١ ،
كفاية النبيه ل ٤٠ ب .

(٦) في م : (يدي) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٩) قال النووي : هذا حديث باطل لا أمل له ، ويغني عنه الأحاديث الصحيحة المشهورة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بغير استعانة .

وقال ابن حجر : ذكره الماوردي في الحاوي فقال : روي أن أبا بكر المديق
همَّ الماء على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لأحب أن يشاركني
في وضوئي أحد " ولم أجده وتعيين أبي بكر وهم ، وإنما هو عمر .

أخرجه البزار في مسنده وأبو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصور عن
أبي الجنوب قال : رأيت علياً يستقي الماء الطهور ، فبادرت أستقي له ، فقال
صه يا أبا الجنوب فإني رأيت عمر يستقي الماء لوضوئه فبادرت أستقي له فقال ==

فإن استعان بغيره جاز (١).

فقد صب المغيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وضوءه في غزوة (٣)
تبوك «(٤)(٥)

== مه يا أبا الحسن، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي الماء لوضوءه فبادرت
أستقي له، فقال: "مه يا عمر، فإني لا أريد أن يعينني على وضوئي أحد".
قال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: النضر بن منعم عن أبي الجنوب، وعنه
ابن أبي معشر تعرفه؟ قال: هؤلاء حملة الحطب".
قلت: قول ابن حجر إن تعيين أبي بكر وهم فغير صحيح، فقد أورد صاحب الكنز
حديثاً عن عاصم بن ضمرة قال: رأيت علياً أمير المؤمنين يأخذ ماءً لظهوره،
فبادرت إليه فقال: مه فإني رأيت عمر بن الخطاب يأخذ ماءً لظهوره، فبادرت
إليه فقال: مه فإني رأيت أبا بكر الصديق يأخذ ماءً لظهوره فبادرت إليه
فقال: مه إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ ماءً لظهوره فبادرت
إليه، فقال: "يا أبا بكر إني لا أحب أن يعينني أحد على ظهوري" قال
صاحب الكنز فيه أحمد بن محمد اليمامي كذاب.
انظر: كشف الاستار كتاب الطهارة - باب الاستعانة على الوضوء ١٣٦/١، كنز
العمال، كتاب الطهارة - آداب الوضوء ٤٢٦/٩، تلخيص الحبير ٩٧/١، المجموع
٣٣٩/١.

(١) انظر: المقنع للمحاملي ٤ أ، التنبيه ١٢، فتح الباري ٢٦٦/١.

(٢) (وسلم) ساقطة من أ.

(٣) في أ، ج، س: (غزاة).

(٤) غزوة تبوك: كانت في رجب سنة تسع، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلماً
يخرج في غزوة إلا كني عنها، وأخبر أنه يريد غير الوجه الذي يصدق له، إلا ما كان
من غزوة تبوك، فإنه بينها للناس لبعد الشقة، وشدة الزمان، وكثرة العدو،
ليتناهب الناس لذلك أهبتهم، فأمر الناس بالجهاز، وأخبرهم أنه يريد الروم،
ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك، أتاه يَحْثَةُ بن رُوَيْبَةَ
صاحب أيلة، فعالم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعطاه الجزية، وأتاه
أهل جرباء، وأدرج فأعطوه الجزية.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١٦٩/٤، تنعيم المختصر في أخبار البشر ٢٠٥/١.
(٥) متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
في سفره فقال: "يا مغيرة خذ الاداة" فأخذتها ثم خرجت معه، فانطلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني ففقد حاجته ثم جاء وعليه جبلة
شامية ضيقة الكمين، فذهب يخرج يده من كمها ففاقت عليه، فأخرج يده من
أسفلها فصبت عليه فتوضأ وضوءه للملاة ثم مسح على خفيه ثم صلى، والسياق لمسلم.
انظر: صحيح البخاري: كتاب الطهارة - باب الرجل يوضئ ما حبه ٥٦/١، صحيح
مسلم: كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين ٢٢٩/١، مصنف ابن أبي شيبة -
كتاب الطهارات في المسح على الخفين ١٧٦/١.

قال الشافعي (١) : وأحب (٢) أن يقف الصاب للماء على يساره فإنه أمكن وأحسن فـي
الأدب .

فصل

فأما مسح بلل الماء من وضوئه (٣) وتنشيفه بثوب . (٤)

فقد روي أن أم سلمة ناولت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوباً لينشـفـه

(١) انظر : الأم ٢٨/١ ، البحر ل ٥٣ ب ، حاشية البجيرمي على شرح المنهج ٨٠/١ ، حاشية
الجمال ١٣٣/١ .

قال الأذري : أورده الماوردي عن النعم ، ورأيت في الرونق للشيخ أبي حامد
والمحاملي ذكره في اللباب أن يقف عن يمينه وهو غريب .

انظر : هامش الأذري ٣٤١/١ .

(٢) (وأحب) ساقطة من س .

(٣) في أ ، س ، ج : (وضوء) .

(٤) في حكم التنشيف خمسة أوجه .

أحدها : لا يكره ، ولكن المستحب تركه ، صححه النووي في المجموع ، وقطع به جمهور
العراقيين والقاضي حسين والبغوي ، ورجحه الرافعي وغيره .

والثاني : يكره التنشيف ، حكاه المتولي وغيره .

والثالث : أنه مباح يستوي فعله وتركه . قاله أبو علي الطبري ، والقاضي

أبو الطيب ، وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم : وهذا هو الذي نختاره فإن

المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر .

والرابع : يستحب التنشيف لما فيه من السلامة من غبار نجس وغيره حكاه

الفواراني ، والغزالي ، والرويانى .

والخامس : إن كان في الميف كره التنشيف ، وإن كان في الشتاء فلا لعذر البرد

حكاه الرافعي عن القافي حسين .

انظر : البحر ل ٥٢ أ ، التهذيب ل ٢٧ ب ، تنمة الإبانة ل ٤٨ ب ، فتح العزيز ٤٤٧/١

روضة الطالبين ٦٣/١ ، المجموع ٤٦١/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣١/٢ ، كفاية

النبية ل ٤٠ ب ، مغني المحتاج ٦١/١ ، فتح الباري ٢١٢/١ .

به من (١) وضوئه (٢) فأبي (٣) وقال (٤) صلى الله عليه وسلم (٥): " إني أحب أن يبقى عليّ من أثر (٦) وضوئي " (٧)

فإن تنشف (٨) بثوب جاز . (٩)

فقد روى معاذ بن جبل قال : كان النبي (١٠) صلى الله عليه وسلم إذا توضأ (١١) مسح وجهه (١٢) بطرف ثوبه . (١٣)

ويختار أن يكون وقوف صاحب الثوب من (١٤) يمينه . (١٥)

(١) (من) ساقطة من م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س (وضوءه) .

(٣) في س : (فأب) .

(٤) في م : (وقال صلى الله عليه وسلم وقال) .

(٥) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أثر) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) لم أجده ، ذكره ابن الرقعة في كفاية النبيه .

وروت ميمونة رضي الله عنها حديث بمعناه قالت : ناولت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوباً فلم يأخذه " متفق عليه .

قال ابن حجر والعيني : روى ابن شاهين في النسخ والمنسوخ عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ، ولا علي ، ولا ابن مسعود وهو ضعيف .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الغسل - باب نفخ اليدين ٧٧/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض باب مفة غسل الجنابة ٢٥٥/١ ، تلخيص الحبير ٩٨/١ ، البنائة ١٩٢/١ ، كفاية النبيه ل ٤٠ ب ، تحفة الأحوذى ١٧٧/١ .

(٨) في م : (نشف) .

(٩) انظر : الوسيط ٢٨٧/١ .

(١٠) في س : (رسول الله) .

(١١) (إذا توضأ) ساقطة من س .

(١٢) (وجهه) ساقطة من م .

(١٣) أخرجه الترمذي والبيهقي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه . واللفظ لهما . قال أبو عيسى هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف ، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن ابن زياد يضعفان الحديث .

وقال البيهقي ، وهو ضعيف .

قال ابن حجر : وإسناده ضعيف ، وقال البغوي غريب .

وقال أبو عيسى : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء .

انظر : سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في التتمندل بعد الوضوء ٣٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التمسح بالمنديل ١٨٦/١ ، باب طهارة المصاء المستعمل ٢٣٦/١ ، معابيح السنة : كتاب الطهارة - باب سنن الوضوء ٢١١/١ ، تلخيص

الحبير ٩٩/١ .

(١٤) في س : (على) .

(١٥) انظر : تحفة المحتاج ٢٣٨/١ ، المنهاج القويم ٢٣٦/١ .

ويكره إذا توفأ أن ينثر يده وأطرافه من الماء . (١)
فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال : " إنها مراوح الشيطان (٢) " (٣)

(١) للشافعية في نثر اليد والأطراف ثلاثة أوجه :
أحدها : أن المستحب ترك النفس ، ولا يقال : النفس مكروه ، قاله أبو علي الطبري ، والشيرازي ، والغزالي وآخرون .
والثاني : أنه مكروه ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والماوردي والرافعي .
والثالث : أنه مباح يستوي فعله وتركه ، صححه النووي ، وأشار إليه صاحب الشامل .

انظر : المذهب ٢٦/١ ، التنبيه ١٢ ، الوجيز ١٤/١ ، الوسيط ٣٨٧/١ ، فتح العزيز ٤٤٩/١ ، المجموع ٤٥٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٢/٣ ، شرح المحلى على المنهاج ٥٥/١ .

(٢) في م ، ح : (الشياطين) .

(٣) رواه ابن أبي حاتم في كتاب العلل من حديث البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا توفأتم فأشربوا أعينكم من الماء ، ولا تنفضوا أيديكم من الماء فإنها مراوح الشيطان " .
قال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا حديث منكر ، والبخاري ضعيف الحديث ، وأبوه مجهول .

قال ابن الملقن : رواه ابن أبي حاتم في علله ، وابن حبان في تاريخه ووهياه ، وقال ابن حبان في ترجمة البخاري لا يحل الاحتجاج به .
وضعه ابن حجر ، والذهبي ، وابن عدي وقالا منكر ، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية .

قال ابن حجر : قال ابن حبان لم ينفرد به البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفة التيمون من طريق ابن أبي السري قال : حدثنا عبيد الله بن محمد الطائي عن أبيه عن أبي هريرة به ، وهذا إسناد مجهول ، ولعل ابن أبي السري حدث به من حفظه في الذاكرة فوهم في اسم البخاري بن مسيد .
وقال ابن العلاج في كلامه على الوسيط : لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً .

ورواه الديلمي في مسند الفردوس ، وذكره في كنز العمال وعزاه إلى الديلمي عن محمد بن عبد الله المناجي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا توفأتم

وثبت في الصحيحين فذه عن ميمونة رضي الله عنها قالت : ناولت النبي صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوباً فلم يأخذه وانطلق وهو ينفخ يديه .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الغسل - باب نفخ اليدين ٧٧/١ ، صحيح مسلم كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة ٢٥٥/١ ، مسند الفردوس ٢٦٥/١ ، كنز العمال : كتاب الطهارة - آداب الوضوء ٤٥٤/٩ ، تلخيص الحبير ٩٩/١ ، علل الحديث ٣٦/١ ، تحفة المحتاج ١٩٩/١ ، المجروحين ٢٠٣/١ ، الكامل لابن عدي ٤٩٠/٢ ، العلل المتناهية ٣٤٩/١ ، ميزان الاعتدال ٢٩٩/١ ، نيل الأوطار ٣٦/١ .

١٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والنزعتان من الرأس (٢)
 أما النزعتان (٣) : فهما البياض الذي يستعلي في مقدم الرأس من جانبيه وهما
 من الرأس
 وقد ذهب قوم إلى أنهما (٤) من الوجه لذهاب الشعر عنهما واتصال بشرة الوجه
 بهما (٥) واستشهدوا (٦) بقول الشاعر وهو هدية (٧) بن خشرم :
 فَلَا تَنْكُحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
 أَعَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْتَ يَأْتِزَعَا (٨)
 فأضاف النزعة إلى الوجه ، فعلم أنها منه .
 وهذا (٩) خطأ .

والدليل على أن النزعتين من الرأس دخولهما في حد الرأس ، وليس ذهبا
 الشعر عنهما بمخرج لهما من حكم الرأس ، كما أن الأجلح ، والأجله (١٠) الذي (١١)

-
- (١) في أ ، م ، ح : (رضي الله عنه) .
 (٢) انظر : مختصر المزني ٢ .
 (٣) انظر : - نزع - لسان العرب ٣٥٢/٨ .
 (٤) في م : (أنها) .
 (٥) وهذا متفق عليه عند علماء الشافعية وبه قال جمهور العلماء .
 وحكى النووي قول الماوردي أن قوما من العلماء قالوا : أن النزعتين من الوجه .
 انظر : تتممة الإبانة ل ٣٨ أ ، التهذيب ل ٢٤ ب ، الوسيط ٣٦٦/١ ، روضة
 الطالبين ٥١/١ ، المجموع ٣٩٦/١ .
 وانظر : قول العلماء في المذاهب الأخرى : درر الحكام ٧/١ ، البحر الرائق
 ١٢/١ ، حاشية العدوي علي الخرخشي ١٢١/١ ، مواهب الجليل ١٨٥/١ ، المغني ٩٨/١
 شرح منتهى الإرادات ٥٢/١ .
 (٦) في م ، ح : (واستشهاد) ، وفي س : (واستشهد) .
 (٧) في م ، ح : (هدية) .
 (٨) سبق بيانه ص ٤٠٤ .
 (٩) في م : (فهذا) .
 (١٠) الجلع : ذهاب الشعر من مقدم الرأس ، وقيل هو إذا زاد قليلاً على النزعة .
 قال أبو عبيد : إذا انحسر الشعر من جانبي الجبهة فهو أنزع ، فإذا زاد
 قليلاً فهو أجلح فإذا بلغ النصف فهو أجلي ، ثم هو أجله .
 انظر : - جلع - لسان العرب ٤٢٤/٢ .
 (١١) (الذي) ساقطة من م .

قد ذهب الشعر عن مقدم رأسه كله ، والأجلح (١) الذي قد ذهب شعر شاميته كله لا يخرج ذلك عن حكم الرأس ، وإن ذهب شعره كله ، كذلك الأنزع ، فهذا (٢) دليل ولأن الأغم هو الذي قد انحدر شعر رأسه في جبهته ، وكذلك الأفرع (٣) إلا أنه دون الأغم ، ثم لا يدل على أن ما انحدر في الجبهة من شعر الأغم والأفرع (٤) من شعر (٥) الرأس ، كذلك لا يدل على أن ما استعلی في الرأس من بياض الأنزع من الوجه ، فهذا دليل .

ولأن العرب مجمعة على أن النزعة من الرأس ، وذلك ظاهر في شعرهم .

قال الشاعر :

لِيَالِي لَوْنِي وَاضِحٌ وَذَوَابَتِي (٦)
غَرَابِيبُ (٧) فِي رَأْسِ امْرِئٍ غَيْرِ أَنْزَعٍ (٨)

وشعر هذبة (٩) بن خرم دال عليه أيضا ، لأنه قال (١٠) أغم القفا ، والوجه بالخفض عطف على القفا ، فكانه قال : أغم القفا ، وأغم الوجه .

(١) الجله : انحسار الشعر عن مقدم الرأس ، وهو ابتداء الطلع مثل الجلع .

انظر : - جله - الصحاح ٢٢٣٠/٦ .

(٢) (فهذا) ساقطة من م .

(٣) في م : (الأنزع) ، وفي ح : (الأقرع) .

والأفرع : ضد الأملح ، وهو التام الشعر .

انظر : - فرع - الصحاح ١٢٥٦/٣ ، لسان العرب ٢٤٩/٨ .

(٤) فسي م ، ح : (والأنزع) .

(٥) (شعر) ساقطة من أ ، س .

(٦) في م ، ح : (وذراييتي) .

والذوابة : الشعر المصفور من شعر الرأس .

انظر : - ذأب - النهاية ١٥١/٢ .

(٧) غرابيب : شديد السواد .

انظر : - غرب - لسان العرب ٦٤٧/١ .

(٨) لم أجده .

(٩) في م ، ح : (هذية) .

(١٠) (قال) ساقطة من س .

فدل على أن الغم من الوجه ، ثم قال : ليس بأنزعا على معنى الابتداء
فإذا ثبت بما ذكرنا (١) أن (٢) النزعتين من الرأس فمسح عليهما أو على أحدهما
أجزاه ، والله أعلم بالصواب . (٣)

(١) في س : (ما ذكرنا) .

(٢) في س : (وأن) .

(٣) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من س .

١٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) والفرق بين مايجزي من مسح بعض الرأس ، ولايجزيه إلا مسح جميع (٢) الوجه (٣) في التيمم ، أن مسح الوجه بدل من الغسل يقوم مقامه ومسح بعض الرأس أصل (٤) لايدل من (٥) غيره . (٦)

وهذا صحيح : قد ذكرنا أن الواجب من الرأس مسح بعضه ، فأما الوجه في التيمم ، فالواجب (٧) مسح جميعه .

فإن قيل : وهذا (٨) سؤال (٩) لمن أوجب مسح جميع الرأس من مالك ومن تابعه لم أجزم مسح بعض الرأس في الوضوء ، ومنعتم من مسح بعض الوجه في التيمم

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في المختصر : (كل) .

(٣) في م : (الرأس) .

(٤) (أصل) ساقطة من م .

(٥) (من) ساقطة من م ، ح .

(٦) في المختصر بعد المسألة السابقة : والنزعتان من الرأس ، قال : (وغسل رجليه مرة ، مرة وعم بكل مره ما غسل أجزأه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ثم قال : " هذا وضوء لايقبل الله تبارك وتعالى صلاة إلا به " ثم توضأ مرتين مرتين ثم قال : " من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين " ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً . ثم قال " هذا وضوءي ووضوء الأنبياء قبلي ، وضوء خليلي إبراهيم صلى الله عليه وعليهم " (قال) وفي تركه أن يتمضمض ويستنشق ويمسح أذنيه ترك للسنة ، وليست الأذنان من الوجه فيغسل ، ولأن الرأس فيجزيه مسحه عليهما فهما سنة على حيالهما ، واحتج بأنه لما لم يكن على مافوق الأذنين مما يليهما من الرأس ، ولأعلى ماوراهما مما يلي منابت شعر الرأس إليهما ، ولأعلى مايليهما إلى العنق مسح وهو إلى الرأس أقرب كانت الأذنان من الرأس أبعد (قال المزني) لو كانتا من الرأس أجزأ من حج حلقهما عن تقصير الرأس ، فصح أنهما سنة على حيالهما (ثم قال : قال الشافعي : والفرق بين ٠٠٠٠)

انظر : مختصر المزني ٢ ، ٣ .

ولعل الماوردي لم يذكر هذه المسائل ، لأنه سبق الكلام عليها في فصول سابقة .

(٧) في أ : (الواجب) .

(٨) في م ، ح : (وهو) .

(٩) في س : (فإن قيل هو هذا سو) .

وقد أورد هذا السؤال القرطبي في جامعه .

تفسير القرطبي ٨٨/٦ .

وقد أمر الله تعالى (١) بمسح الوجه في التيمم بحرف الباء فقال : " فامسحوا
بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ " (٢)

كما أمر بمسح الرأس في الوضوء بحرف الباء فقال : " وامسحوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأُزْجُلِكُمْ " (٤)

فإن كانت الباء في مسح الرأس توجب (٥) التبعية فهلا كانت في مسح الوجه
توجب التبعية ؟ فإن لم توجب التبعية في مسح الوجه (٦) ، فهلا كانت غير (٧)
موجبة التبعية (٨) في مسح الرأس ؟

وهذا سؤال إلزام وكسر (٩)

والجواب عنه (١٠) : أن يقال (١١) إن الباء توجب التبعية في اللغة ما لم يعرفها
عنه دليل ، وقد صرفها عن التبعية في التيمم دليل ، وعاضدها على التبعية
في الوضوء دليل فافترقا .

(١) في س : (تعال) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٣) في م ، ح : (فامسحوا) .

(٤) سورة المائدة آية (٦) .

(٥) في ح : (وجب) .

(٦) (فهلا كانت في مسح الوجه توجب التبعية ، فإن لم توجب التبعية في مسح

الوجه) ساقطة من م ، ح .

(٧) (غير) ساقطة من س .

(٨) في ح : (للتبعية) .

(٩) الكسر كما عرفه أبو الخطاب الكلوداني : هو وجود معنى العلة ولا حكم فكانه

نقض المعنى .

وعرفه ابن الحاجب تبعاً للآمدي : بأنه تخلف الحكم المعلل عن الحكم

المقصد فيه ، وعرفه البيضاوي بأنه : عدم تأثير أحد الجزأين ونقض الآخر .

انظر : التمهيد ١٦٨/٤ ، الأحكام للآمدي ٣٩/٣ ، شرح العبد على مختصر ابن الحاجب

٢٢١/٢ ، نهاية السؤل ٢٠٤/٤ .

وهذا الاعتراض من مالك ومن تابعه إلزام للشافعية بأن يقولوا بوجوب مسح

بعض الوجه في التيمم نظراً لوجود معنى العلة التي تخيلوها في وجوب مسح

بعض الرأس ، وإما أن يرد الكسر فيوجد معنى العلة التي تخيلوها غير موجبة

للحكم زل التبعية في مسح الرأس .

(١٠) (عنه) ساقطة من س .

(١١) في س : (أن يقال ، أن يقال الباء) .

ثم الفرق بينهما في المعنى والحكم مذكروه الشافعي : هو أن مسح الرأس أصل (١) في نفسه ، فاعتبر فيه حكم لفظه ، والتيمم بدل من غيره فاعتبر فيه حكم مبدله فإن قيل هذا الفرق فاسد بالمسح على الخفين وهو (٢) بدل من غسل الرجلين — ولا يلزم استيعاب مسح الخفين كما يلزم استيعاب غسل الرجلين — (٣) قيل : قد كان هذا (٤) التعليل يقتضي استيعاب مسح الخفين ، لكن لما كان المقصود بالمسح على الخفين الرفق والتخفيف لجوازه مع القدرة على غسل الرجلين ، لم يجب استيعابهما بالمسح لما فيه من المشقة المبينة للتخفيف ، وليس كذلك التيمم لأنه مغلظ (٥) بالضرورة عند العجز عن استعمال الماء فغلظ (٦) بالاستيعاب .

وفرق ثان (٧) وهو : أن التيمم لما تخفف (٨) بسقوط بعض الأعضاء لم يتخفف (٩) بالتبعض والمسح على الخفين [لا يتخفف] (١٠) إلا بالتبعض فافترقا والله أعلم (١١) .

-
- (١) في أ ، س : (أصلا) .
 (٢) في أ : (هو) بدون واو .
 (٣) (ولا يلزم استيعاب الخفين كما يلزم استيعاب غسل الرجلين) ساقطة من م ، ح .
 (٤) (هذا) ساقطة من م ، ح .
 (٥) في س : (مغلظ) .
 (٦) في س : (فغلظ) .
 (٧) في أ ، س : (ثاني) .
 (٨) في أ ، س : (تخصص) .
 (٩) في أ ، س : (لم يتخصص) .
 (١٠) في أ ، س : (يتخصص) .
 (١١) (والمسح على الخفين لا يتخفف إلا بالتبعض فافترقا والله أعلم) ساقطة من م ، ح .

١٦- مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) وإن (٢) فرق وضوءه وغسله أجزأه ، واحتج في ذلك بابن عمر (٣) .

اعلم أن الموالاة في الوضوء أفضل (٤) ، ومتابعة الأعضاء أكمل انقياداً لما يقتضيه الأمر (٥) من (٦) التعجيل ، واتباعاً لقول الرسول (٧) صلى الله عليه وسلم (٨) :
فإن فرق ، فالتفريق ضربان :
قريب ، وبعيد (٩)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في أ ، س : (فإن) .
(٣) انظر مختصر المزني ٣ .
(٤) في م ، ح : (أمل) .
(٥) في م ، ح : (الأمرين) .
(٦) (من) ساقطة من م ، ح .
(٧) في م : (رسول الله) .
(٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٩) في ضبط القريب والبعيد - وقد يعبر عنه بالقليل والكثير - أربعة أوجه :
أحدها : أنه إذا مضى بين العضوين زمن يجف فيه العفو المغسول مع اعتدال الزمان وحال الشخص فهو تفريق كثير ، وإلا فقليل .
ولا اعتبار بتأخر الجفاف بسبب شدة البرد ، ولا بتسارعه لشدة الحر ، ولا بحال المبرود ، والمحموم ، ويعتبر التفريق من آخر الفعل المأتي به من أفعال الوضوء .
وصح هذا الوجه النووي ، وقطع به الشيرازي والجمهور .
والثاني : التفريق الكثير هو الطويل المتفاحش .
حكاه صاحب البيان ، وحكاه الشيخ أبو حامد عن شيخه أبي القاسم الداركي .
والثالث : يؤخذ التفريق الكثير والقليل من العادة .
والرابع : أن الكثير قدر يمكن فيه تمام الطهارة .
انظر : المهذب ٢٦/١ ، الوسيط ٢٨٥/١ ، فتح العزيز ٤٤٠/١ ، روضة الطالبين ٦٤/١ ، المجموع ٤٥٣/١ ، الإقناع ٤٦/١ ، شرح روض الطالب ٤٤/١ .

فالقريب معفو عنه ، ولا تأثير (١) له في الوضوء ، وحده ما لم تجف الأعضاء مع اعتدال الهواء (٢) من (٣) غير برد ولا حر مشد ، وليس الجفاف معتبراً وإنما زمانه هو المعتبر .

فأما (٤) البعيد فهو : أن يمضي زمان الجفاف في امتدال الهواء (٥) ففيه قولان (٦) أحدهما : وبه قال في القديم أنه غير جائز ، والوضوء معه غير صحيح .
وبه قال من الصحابة : عمر بن الخطاب (٧) ، ومن الفقهاء : الأوزاعي (٨) ، وأحمد (٩) والقول الثاني : وبه قال في الجديد أنه جائز ، والوضوء معه صحيح .
وبه قال من الصحابة : عبد الله بن عمر (١٠) ، ومن التابعين (١١) : الحسن وسعيد بن المسيب
ومن الفقهاء : الثوري (١٢) وأبو حنيفة . (١٣)

- (١) في م ، ح : (لا تأثير) بدون واو .
- (٢) في آ ، س : (الهوى) .
- (٣) في م ، ح ، س : (في) .
- (٤) في م ، ح ، س : (وأما) .
- (٥) في آ ، س : (الهوى) .
- (٦) سبق بيانهما .
- (٧) وقد ذكر النووي عن عمر بن الخطاب أن التفريق عنده لا يضر .
وروى البيهقي عن عبيد بن عمير الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجلاً وبظهر قدمه لمعة لم يصبها الماء فقال له عمر : أبهذا الوضوء تحضر الصلاة ، فقال : يا أمير المؤمنين البرد شديد ومامعياً ما يدفئني فرق له بعد ما هم به فقال له اغسل ما تركت من قدمك وأعد الصلاة وأمر له بخميصة .
- قال البيهقي : إن أمر عمر بإعادة الوضوء من التفريق كان على طريق الاستحباب ، وذكر ابن المنذر عن عمر مثل قول الماوردي .
انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تفريق الوضوء ٨٤/١ ، المجموع ٤٥٤/١ ، الأوسط ٤٢٠/١ .
- (٨) انظر : الأوسط ٤٢٠/١ .
- (٩) ولأحمد رواية أنها سنة :
انظر : الكافي ٣٢/١ ، المغني ١٢٨/١ ، الإنصاف ١٣٩/١ ، الإيضاح ٧١/١ .
- (١٠) انظر : فتح الباري ٣٢٢/١ ، عمدة القاري ٢١١/٢ ، عون المعبود ٢٩٥/١ .
- (١١) انظر : الأوسط ٤٢١/١ ، فتح الباري ٣٢٢/١ ، عمدة القاري ٢١١/٢ .
- (١٢) انظر : الأوسط ٤٢١/١ .
- (١٣) انظر : فتح باب العناية ٤٧/١ ، تبیین الحقائق ٦/١ ، البحر الرائق ٢٨/١ .

وقال مالك (١) والليث بن سعد (٢) : إن فرقه بعذر (٣) جاز ، وإن فرقه —————
بغير (٤) عذر لم يجز .

وجه القول الأول بأنه لايجوز ، أن مطلق أمر الله تعالى (٥) بالوضوء .
بقوله (٦) تعالى : " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " . (٧)

الآية تقتضي الفور والتعجيل ، وذلك يمنع من التأجيل (٨) .
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) توفى على الولاة ، ثم قال : " هذا وضوء لا يقبل
الله الصلاة إلا به " (١٠) يعني إلا بمثله في الموالاة .

(١) للمالكية في تفريق الوضوء خمسة أقوال :

أحدها : وهو قول ابن أبي سلمة ، وابن وهب إن الموالاة من فروض الوضوء في
الذكر والنسيان فمن فرق بين أعضاء وضوئه متعمداً أو ناسياً لم يجزه .
والثاني : وهو قول ابن عبد الحكم يجزيه ناسياً ومتعمداً .
والثالث : وهو قول مالك : إن الموالاة ساقطة .
والرابع : وهو قول مالك وابن القاسم : إن فرقه متعمداً لم يجزه ، ويجزئه
ناسياً .

والخامس : وهو قول مالك في رواية ابن حبيب يجزئه في المغسول ولا يجزئه
في الممسوح .

انظر : المدونة ١٥/١ ، تفسير القرطبي ٩٨/٦ ، أحكام القرآن لابن العربي
٥٨١/٢ ، المنتقى ٧٦/١ .

(٢) المدونة ١٥/١ ، الأوسط ٤٢٠/١ .

(٣) في م ، ح : (العذر) .

(٤) في م ، ح : (لغير) .

(٥) في س : (تعالى) .

(٦) في أ : (لقوله) .

(٧) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٨) في أ ، س : (من التعجيل) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) سبق تخريجه ص ٤٠٦

وليس فيه توفى على الولاة ، وإنما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرة مرة .

وروى قتادة (١) عن أنس أن رجلاً جاء إلى النبي (٢) صلى الله عليه وسلم (٣) وقد توفى، وقد (٤) ترك على قدميه مثل موضع الظفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (٥) "ارجع فأحسن وضوءك". (٦)

(١) أبو الخطاب : قتادة بن دهماء السدوسي البصري، من كبار التابعين، أجمعوا على توثيقه وجلالته، كان عالماً كبيراً، مفسراً، رأساً في العربية ومفردات اللغة قال أحمد بن حنبل : قتادة أحفظ أهل البصرة، كان من أوعية العلم ومن يضرب به المثل في قوة الحفظ توفي بواسط سنة ١١٨ هـ، وقيل سنة ١١٧ هـ. انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٥٧/٢، جمهرة أنساب العرب ٣١٨، السابق واللاحق ١٤١، طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧، طبقات المفسرين للداودي ٤٧/٢، معجم الأدباء ٩: ١٧، المعارف ٤٦٢، التاريخ الكبير ١٨٥/٧، التعديل والتجريح

- ١٠٦٤/٣، نكت الهميان ٢٣٠، معجم الأدباء ٩/١٧.
- (٢) في س : (رسول الله) .
- (٣) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٤) (وقد) ساقطة من س .
- (٥) (وسلم) ساقطة عن س .

(٦) أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو عوانة، والدارقطني والبيهقي عن جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دهماء (ثنا) أنس..... واللفظ لأبي داود، قال الدارقطني : تفرد به جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة . قال أبو داود : وهذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب .

وقد روى معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ارجع فأحسن وضوءك " . قال المنذري : وحديث عمر - الذي أشار إليه أبو داود - أخرجه مسلم في صحيحه عن سلمة بن شبيب عن ابن أعين عن معقل .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ٢١٥/١، مسند الإمام أحمد ١٤٦/٣، سنن أبي داود : كتاب الطهارة باب تفريق الوضوء ٤٤/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - بسبب من توفى فترك موضعاً لم يصبه الماء ٢١٨/١، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الوضوء وسننه - باب ذكر الدليل على أن المسح على القدمين غير جائز ٨٥/١، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان إثبات غسل الرجلين ٢٥٢/١، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في فضل الوضوء ١٠٨/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل ٧/١ .

ولأنها عبادة ترجع (١) في حال العذر إلى شطرها فوجب أن تكون الموالة مسن شرطها كالملاة (٢)

ووجه قوله في الجديد : بأنه يجوز ، هو أن التفريق لا يمنع من امتثال الأمر في قوله تعالى (٣) : " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٤) فوجب أن لا يمنع من الإجزاء . فإن قيل : فالأمر (٥) تقتضي الفور .

قيل (٦) : فيه بين أصحابنا خلاف . (٧)

وروى شافع عن ابن (٨) عمر أنه توفى في منزله ، وفي رجليه خفان فلم يمسح عليهما حتى خرج إلى المسجد ، فحضرت جنازة ، فدعا بماء (٩) فمسح على خفيه (١٠) ، وذلك بالمدينة فلم ينكر ذلك عليه أحد . (١١)

ولأنه تفريق في تطهير فجار كالتفريق اليسير ، ولأن كل عبادة جاز فيها التفريق اليسير (١٢) جاز فيها التفريق الكثير كالحج طرداً والملاة عكساً . (١٣)

ولأن كل عبادة جاز تفريق النية على أعضائها ، جاز تفريق أعضائها كالزكاة . وبيان ذلك : أنه لما جاز تفريق نية الزكاة على ما يؤديه حالاً بعد حال جاز تفريق ما يؤديه في زمان بعد زمان ، كذا الوضوء لما جاز تفريق النية على أعضائه جاز تفريق أعضائه .

-
- (١) في م : (يرجع) ، وفي أ ، ح غير منقوطة (يرجع) .
 - (٢) فإنها ترجع في حال العذر إلى شطرها عند قصر ما يجوز قصره منها .
 - (٣) (تعالى) ساقطة من أ .
 - (٤) سورة المائدة ، آية (٦) .
 - (٥) في س : (فالأمر) .
 - (٦) (قيل) ساقطة من م ، ح .
 - (٧) (خلاف) ساقطة من م ، ح .
 - (٨) في س : (بن) .
 - (٩) (بماء) ساقطة من م .
 - (١٠) في م ، ح : (خفه) .
 - (١١) رواه مالك وابن حزم والبيهقي .
 - انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الخفين ٣٧/١ ، المحلى ٦٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تفريق الوضوء ٨٤/١ .
 - (١٢) (جاز فيها التفريق اليسير) ساقطة من م .
 - (١٣) أي أن الملاة لا يجوز فيها التفريق اليسير ، فلا يجوز فيها الكثير .

فعل (١)

- فإذا ثبت ما ذكرنا (٢) من توجيه القولين فالحكم في الوضوء والغسل سواء ،
وتفريقهما (٣) على قولين
فأما تفريق التيمم فقد اختلف أصحابنا (٤) فيه : (٥)
(٧) (٨)
فكان (٦) أبو الحسين بن القطان وطائفة يخرجونه على قولين كتفريق
الوضوء سواء (٩)
وكان جمهور أصحابنا يمتنعون من تخريج القولين فيه ، ويبطلونه بالتفريق
قولاً واحداً . (١٠)
ويفرقون بينهما بأن تعجيل التيمم للملأة مستحق ، وتعجيل الوضوء غير مستحق
والله أعلم . (١١)

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في س : (ما ذكرناه) .
(٣) في أ (وتفريقهما) ، وفي س : (وتفريقهما) .
(٤) (أصحابنا) ساقطة من س .
(٥) في الغسل والتيمم ثلاثة طرق في المذهب .
أحدها : أنهما كالوضوء .
قال النووي : وبهذا قطع جمهور الأصحاب في الطرق كلها .
والثاني : لا يضر تفريقهما قطعاً .
والثالث : الغسل كالوضوء ، وأما التيمم فيبطل قطعاً .
قال الشاشي وهذا ليس بشيء بل المواب أنهما كالوضوء والله أعلم .
انظر : حلية العلماء ١٢٩/١ ، المجموع ٤٥٣/١ .
(٦) في م ، ح : (وكان) . (٧) في أ ، م ، ح ، س : (أبو الحسن)
(٨) في ح : (وطائفة) .
(٩) في أ ، ح ، س : (يمتنعون) .
(١٠) في س : (بأن التعجيل بالتيمم) .
(١١) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): وإن بدأ (٢) يذراعيه قبل وجهه رجع إلى ذراعيه فغسلهما حتى يكونا بعد وجهه حتى يأتي بالوضوء (٣) ولا (٤) كما ذكر الله تعالى (٥) " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٦) الفعل (٧).

وهذا (٨) كما قال: الترتيب في الوضوء والتيمم واجب (٩).
وبه قال: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد (١٠)، وإسحاق، وأبو ثور (١١).

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ، م، ح .
(٢) في س: (بدأ) .
(٣) في المختصر: (الوضوء) .
(٤) في س: (حتى يكون الوضوء على الولا) .
(٥) في المختصر: (كما ذكره الله تبارك وتعالى قال:) في س: (تعالى) .
(٦) سورة المائدة، آية (٦) .
(٧) بقية الفعل: (" فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " هكذا قرأه المزني إلى الكعبيين، فإن صلى بالوضوء على غير ولا رجع فبني على الولا من وضوئه، وأعاد الغلاة، واحتج بقول الله عزوجل: " إِنْ الْعَفَا وَالْمَرُوءَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ " فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعفا وقال: " نبدأ بما بدأ الله به ")
انظر: مختصر المزني ٢ .
(٨) في م، ح: (وهو) .
(٩) وهو أصح الوجهين وبه قال جمهور الشافعية .
والوجه الثاني: أن الترتيب لا يجب .
وبه قال المزني، واختاره ابن المنذر وأبو نعيم البندنجي
انظر: التهذيب ل ٢٨ ب، تنمة الإبانة ل ٤٦ ب، حلية العلماء ١٢٨/١، الوجيز ١٣/١، المجموع ٤٤٣/١ .
(١٠) وفي رواية أخرى عنه حكاه أبو الخطاب أن الترتيب لا يجب .
انظر: الفروع ١٥٤/١، الكافي ٣١/١، الإنعاف ١٣٨/١ .
(١١) وبه قال قتادة .
انظر: البحر ل ٥٧ أ، المحلى ٦٦/١، المجموع ٤٤٣/١، الأوسط ٤٢٣/١ .

وقال أبو حنيفة (١)، ومالك (٢) : الترتيب ليس بواجب .
استدلالاً بقوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " (٣)
الآية ، ولهم (٤) منها (٥) دليلان : (٦)

أحدهما : أنه قدم فيها بعض الأعضاء ، كما قدم محل بعض الأعضاء
ثم ثبت أنه لو بدأ من المرفق إلى البنان أجزاً (٧) فكذلك (٨) إذا بدأ باليدين
قبل الوجه أجزاً (٩)

والثاني : أنه عطف اليدين (١٠) على الوجه بحرف الواو الموجبة للاشتراك والجمع
دون الترتيب لغة وشرعاً .

أما اللغة : فهو ما حكاه سيبويه (١١) : أنها في لسانهم موجبة للاشتراك دون
الترتيب استشهاده بأن رجلاً لو قال لعبده الق زيداً وعمراً لم يلزمه (١٢) تقديم
لقاء (١٣) زيد على عمرو ، بل كان مخيراً في البداية بلقاء (١٤) من شاء منهما .

(١) قال أبو حنيفة الترتيب سنة ..

انظر : تحفة الفقهاء ١٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٢/١ ، النقاية ٤٦/١ ، البناية ١٨٣/١
شرح منية المصلي ١٢ ، شرح فتح القدير ٣٥/١ ، شرح العناية ٣٥/١ .

(٢) هذه أشهر الروايات عن مالك ، وروى علي بن زياد عن مالك أن من نكس وضوءه
أعاد الوضوء والملاة فجعله فرضاً ، وإلى هذا ذهب أبو المععب وحكاه عن أهل
المدينة ومالك معهم .

انظر : الشرح الكبير ٩١/١ ، بلغة السالك ٤٥/١ ، شرح منح الجليل ٥٣/١ ، مقدمات
ابن رشد ٥٤/١ ، تفسير القرطبي ٩٨/٦ .

(٣) سورة العائدة ، آية (٦) .

(٤) في أ ، س : (ولأن) .

(٥) في م : (فيها) .

(٦) انظر الأدلة : بدائع الصنائع ٢٢/١ ، البناية ١٨٣/١ ، شرح فتح القدير ٣٥/١ ، شرح
العناية ٣٥/١ ، تفسير القرطبي ٩٩/٦ .

(٧) في م : (أجزاء) .

(٨) في ج : (فكذا) .

(٩) في س : (قبل وجهه أجزاء) .

(١٠) في أ : (باليدين) .

(١١) هو عمرو بن عثمان قنبر ، فارسي الأصل ، ينتمي بالولاء إلى العارث بن كعب وهو
إمام النخاعة ، توفي سنة ١٦١ هـ .

انظر : مراتب النحويين ١٠٦ ، المعارف ٥٤٤ ، نزهة الألباء ٥٤ .

(١٢) في م ، ح : (لم يلزم) .

(١٣) في س : (اللقاء) .

(١٤) في س : (باللقاء) .

وأما الشرع فالكتاب والسنة .

أما الكتاب (١) : فقوله تعالى : " يَمْزِجُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا وَرَبِّكَ وَاشْجُدِي وَارْكَعِي " (٢)

فقدم ذكر السجود وهو مؤخر في الحكم .

وأما السنة : فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) سمع رجلاً يقول : ماشاء

الله وشئت فقال : " سيان أنتما ؟ قل ماشاء الله ثم شئت " . (٤)

فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لم يكن بين (٥) مانقله عنه ، وبين مانقله إليه

فرق ولا فائدة .

وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٦) توضأ ونسي مسح (٧) رأسه ثم ذكره

بعد غسل رجليه ، فأخذ من بلل (٨) لحيته فمسح به رأسه " (٩) (١٠)

(١) في أ : (للكتاب) .

(٢) سورة آل عمران ، آية (٤٣) .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) روى نحوه أحمد وابن ماجه عن الأجلح بن عبد الله عن زيد بن الأعمى عن

ابن عباس قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقول : ماشاء الله

وشئت فقال : " بل ماشاء الله وحده " اللفظ لأحمد

قال في مصباح الزجاجة : في إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه .

ضعفه الإمام أحمد ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن سعد ، ووثقه

ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي وباقي رجاله ثقات .

وروى أبو داود عن عبد الله بن يسار عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : " لاتقولوا ماشاء الله وماشاء فلان ، ولكن قولوا : ماشاء الله

ثم شاء فلان " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الأدب - باب لا يقال

خبثت نفسي ٢٩٥/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الكفارات - باب النهي أن يقال

ماشاء الله وشئت ٦٨٤/١ ، مصباح الزجاجة ١٣٦/٢ .

(٥) (بين) ساقطة من أ .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) في م ، ح : (ومسح) .

(٨) (بلل) ساقطة من أ ، س .

(٩) (ثم ذكره بعد غسل رجليه فأخذ من لحيته فمسح رأسه) ساقطة من أصل س ،

ومصححة في الحاشية .

(١٠) ذكره الهيثمي من قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم . عن ابن عباس

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي مسح الرأس فذكره هو

يعلي فوجد من لحيته بللاً فليأخذ منه ، وليمسح به رأسه ، فإن ذلك يجزيه

وإن لم يجد بللاً فليعد الوضوء والملاة " .

رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه نهشل بن سعيد وهو كذاب .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب فيمن نسي مسح رأسه ٢٤٠/١ .

فدل على أن الترتيب ليس بواجب .

قالوا : ولأنه إجماع الصحابة .

روي (١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " (٢) (٣) .

وروي عن ابن مسعود أنه قال (٤) : " لأبأس أن تبدأ برجلك قبل يديك " (٥)

وليس لهما في الصحابة مخالف .

قالوا : ولأنها طهارة لم يستحق (٦) فيها الترتيب بين العضوين المتجانسين ،

فلم يستحق فيها الترتيب (٧) بين العضوين (٨) المختلفين كالفضل من الجنابة .

ولأنه ترتيب شرع في طهارة فوجب أن يكون مسنوناً كتقديم اليمينى على اليسرى .

ولأن المحدث لو اغتسل بدلاً من الوضوء أجزاءه وإن لم يرتب ، ولو كان الترتيب مستحقاً لم يجزه .

ودليلنا قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْعَلَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ " (٩) الآية .

والدلالة فيها من أربعة أوجه :

أحدهما : أنه أمر بفصل الوجه بحرف الفاء الموجبة للتعقيب والترتيب (١٠) إجماعاً

(١) في س : (وروي) .

(٢) (ما أبالي بأي أعضائي بدأت) ساقطة من ح ، ومثبتة في الحاشية .

(٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي عن عبد الله بن عمرو بن هند قال : قال علي

عليه السلام : " ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت " .

قال الدار قطني ، ليس بالقوي .

وقال البيهقي : هذا منقطع ، وسبب انقطاعه أن عبد الله بن عمرو لم يسمع من علي

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في جواز تقديم غسل

اليدين اليسرى على اليمينى ٨٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخصة

في البداية باليسار ٨٧/١ ، مختصر خلافيات البيهقي ١١٦/١ ، التعليق المغني ٨٩/١

(٤) (وروي عن ابن مسعود أنه قال) ساقطة من ح ومصححة في الحاشية .

(٥) أخرجه الدار قطني عن مجاهد عن عبد الله بن مسعود قال : " لأبأس أن تبدأ

برجلك قبل يديك " .

قال الدار قطني : هذا مرسل لا يثبت .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في جواز تقديم غسل

اليدين اليسرى على اليمينى ٨٩/١ .

(٦) في أ : (لا يستحق) ، وفي س : (لا تستحق) .

(٧) في م ، ح : (لم يستحق الترتيب فيها) .

(٨) (المتجانسين فلم يستحق فيها الترتيب بين العضوين) ساقطة من س .

(٩) سورة الحائدة ، آية (٦) .

(١٠) (الترتيب) ساقطة من م .

فإذا ثبت تقديم الوجه ثبت استحقاق الترتيب . (١)
 فإن قيل الغاء الموجبة للتعقيب تكون (٢) في الأمر والخبر ، فأما في الشرط والجزاء
 فلا قيل : هي موجبة للتعقيب في الموضعين ، وليس إذا أفادت الجزاء بعد الشرط
 ما ينبغي أن يسقط حكمها في التعقيب ، على أن (٣) الجزاء لا يستحق إلا بعد تقديم (٤)
 الشرط ، فكذلك (٥) ما استعمل فيه لفظ التعقيب دون الجمع .
 والوجه الثاني من الاستدلال بها : أنه عطف [الأعضاء] (٦) بحرف الواو ، وذلك
 موجب للتعقيب والترتيب لغة وشرعاً .
 أما اللغة فهو قول الفراء (٧) وثعلب (٨) وهما إمامان في اللغة .

(١) قال النووي : هذا الدليل نقله الأصحاب عن ابن أبي هريرة ، ونقله إمام
 الحرمين من علماء أصحابنا أن الله تعالى قال : " إذا قمتم إلى الصلاة
 فاعسلوا وجوهكم " فعقب القيام بغسل الوجه بالفاء ، والفاء للترتيب بلا خلاف
 ومتى وجب تقديم الوجه تعين الترتيب ، إذ لا قائل بالترتيب في البعض .
 وهذا استدلال باطل وكأن قائله حمل له ذهول واشتباه فاختره ، وترجع عليه
 تقليداً .

وجه بطلانه : أن الفاء وإن اقتضت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه
 بالواو مع ما دخلت عليه كشيء واحد كما هو مقتضى الواو .
 فمعنى الآية : إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا الأعضاء ، فأفادت الفاء ترتيب
 غسل الأعضاء على القيام إلى الصلاة لالترتيب بعضها على بعض ، وهذا مما يعلم
 بالبديهة .

(٢) في ح : (أن يكون) ، وفي م : (أن تكون) .

(٣) (أن) ساقطة من أ .

(٤) في أ س : (عدم) .

(٥) في أ : (فلذلك) .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (بالأعضاء) .

(٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد
 المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، كان
 يقال للفراء أمير المؤمنين في النحو ، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً
 متكلماً مالئاً بأيام العرب وأخبارها .

انظر : تاريخ بغداد ١٤/١٤٩ ، بغية الوعاة ٣٣٣ ، الفهرست ٩٨ ، مراتب النحويين

١٣٩ ، وفيات الأعيان ٦/١٧٦ ، إرشاد الأريب ٧/٢٧٦ .

(٨) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زياد بن سيار الشيباني بالولاء المعروف بثعلب

وهو مذهب الأكثر^(١) من أصحاب الشافعي^(٢).
وقد روي أن عمر^(٣) رضي الله عنه سمع عبد بني الحساس^(٤) ينشد قوله :

عَمِيرَةٌ وَدَعُ^(٥) إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا
كَفَى^(٦) الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٧)

فقال عمر : لو^(٨) قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .
فدل على^(٩) أن الواو توجب^(١٠) الترتيب في اللغة .
وأما الشرع فالكتاب والسنة :
أما الكتاب : فقوله تعالى : " إِنْ الْعَفَا وَالْمَرْؤَةُ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ " (١١)

== إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر ، محدث مشهور بالحفظ
ومدق اللهجة ، ثقة حجة . ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١ هـ .
انظر إنباه الرواة ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ ، مراتب النحويين ١٥١ ، نزهة
الألباء ١٧٣ .

- (١) في س : (أكثر) .
- (٢) قال النووي : زعم الماوردي أن الواو للترتيب وقال : إنه قول أكثر أصحابنا
قال إمام الحرمين في كتابه الأاليب : صار علماؤنا إلى أن الواو للترتيب
وتكلفوا نقل ذلك عن بعض أئمة العربية ، واستشهدوا بأمثلة فاسدة .
والذي نقطع به أنها لا تقتضي ترتيباً ، ومن ادعاه فهو مكابر ، فلو اقتضت
لما صح قولهم : تقاتل زيد وعمرو ، كما لا يصح تقاتل زيد ثم عمرو .
قال النووي : وهذا الذي قاله الإمام هو العواب المعروفة لأهل العربية .
انظر : المجموع ٤٤٥/١ ، البنائية ٨٤/١ .
- (٣) في م ، ح : (أن ابن عمر) .
- (٤) سحيم عبد بني الحساس ، كان عبداً أوداً نوبياً ، أدرك النبي صلى الله عليه
وسلم .
- انظر : أنوار الربيع ٤١/٤ .
- (٥) (ودع) ساقطة من ح ، ومصححه في الحاشية ، وفي م : (ودع عميرة) .
- (٦) في أ : (كفا) .
- (٧) انظر السبب : أنوار الربيع ٤٢/٤ .
- (٨) في م ، ح : (ولو) .
- (٩) (على) ساقطة من ح .
- (١٠) في م ، ح : (تقتضي) .
- (١١) سورة البقرة ، آية (١٥٨) .

فبدأ النبي صلى الله عليه وسلم (١) بالصفا (٢)، وقال : " ابدءوا (٣) بما بدأ الله به (٤) (٥)

وأما السنة: فما روي أن النبي (٦) صلى الله عليه وسلم (٧) سمع (٨) رجلاً يقول: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " بشئ الخطيب أنت، قل ومن (٩) يعص الله ورسوله فقد غوى " (١٠)

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) في س : (بالصفا) .

(٣) في س : (ابتدوا) .

(٤) (به) ساقطة من س .

(٥) أخرجه مالك والدارمي، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي والدارقطني وابن حزم مع اختلاف بسيط في الألفاظ عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت : أخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال جابر : خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا إلى الصفا قال : " إن الصفا والمروة من شعائر الله ابدءوا بما بدأ الله به " واللفظ لابن حزم .

انظر : الموطأ : كتاب الحج - باب البدء بالصفا في السعي ٣٧٢/١، سنن الدارمي : كتاب المناسك - باب في سنة الحاج ٤٦/٢، صحيح مسلم : كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨٨٨/٢، سنن أبي داود : كتاب المناسك : باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ١٨٤/٢، سنن ابن ماجه : كتاب المناسك - باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٠٢٢/٢، سنن الترمذي : أبواب الحج - باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة ١٧٦/٢، سنن الدارقطني : كتاب الحج - باب المواقيت ٢٥٤/٢، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب الترتيب في الوضوء ٨٥/١، المحلى ٦٦/٢ .

(٦) في س : (أنه عليه السلام) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) في أ : (انه سمع) .

(٩) في س : (من) بدون واو .

(١٠) أخرجه أحمد ومسلم واللفظ له عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٧٩، ٢٥٦/٤، صحيح مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة ٥٩٤/٢ .

فلولا أن الواو (١) توجب التعقيب والترتيب (٢) لم يكن لهذا (٣) فائدة .

والوجه الثالث : أن الله تعالى ذكر ممسوحاً بين مغسولين ، ومن حادة العرب الجمع بين المتجانسين إلا لفائدة في إدخال غير جنسه فيما بين جنسه ، فلولا أن الترتيب مستحق في ذكر الممسوح بين المغسولين لجمع بين الأعفاء المغسولة المتجانسة وأفرد (٤) الممسوح عنها .

والوجه الرابع : أن في (٥) مذهب العرب البداية بالأقرب فالأقرب إلا لغرض (٦) والرأس أقرب إلى الوجه من اليدين (٧) ، فلولا أن الترتيب مستحق لقدم الرأس على اليدين .
وأما (٨) السنة :

فروى (٩) خالد بن السائب (١٠) عن أبيه (١١) (١٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يفتح الوضوء مواضعه ، فيغسل وجهه وذراعيه (١٣)

(١) في أ ، س : (الفاء) .

(٢) (الترتيب) ساقطة من س .

(٣) في أ ، س : (لها) .

(٤) في أ ، س : (فأفرد) ، وفي م : (وأفرد) .

(٥) (في) ساقطة من أ .

(٦) في م : (إلا لغرض) .

(٧) في س : (اليديه) .

(٨) في م ، ح : (ومن السنة) .

(٩) في م ، ح : (ماروى) .

(١٠) خالد بن السائب بن خالد بن سويد الخزرجي ، روى عن أبيه ، وزيد بن خالد ، وعنه

حيان بن واسع وعطاء بن يسار وقتادة .

انظر التاريخ الكبير ٢/١٨٥ ، تهذيب التهذيب ٣/١٧٢ ، الشقات ٤/٢٠٨ ، الكاشف

١/٢١٧ .

(١١) في ح : (أبيه) غير واضحة .

(١٢) السائب بن خالد بن سويد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، أبو سهلة ، شهد بدرًا

روى عنه ابنه خالد ، ومالك بن حيوان ، وعطاء بن يسار وغيرهم ، روى له أصحاب

السنن حديث رفع الصوت بالتلبية ، وروى له النسائي آخر في فضل المدينة

توفي سنة ٧١ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢/١٠٢ ، الإمامة ٢/١٠ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٧ ، تقريب

التهذيب ١/٢٨٢ .

(١٣) في أ ، س ، ح : (ثم ذراعيه) .

ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه " (١)
وهذا إن ثبت نص لايسوغ (٢) خلافه .

وروى عمرو بن عَبَّسَةَ (٣) قال : قلت يارسول الله أخبرني عن الوضوء ، فقال :
" مامنكم من أحد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر (٤) إلا جرت خطايا
فيه وأنفه مع الماء ، ثم يغسل وجهه كما أمر الله ، إلا جرت خطايا وجهه من أطراف
لحيته مع الماء (٥) ثم يغسل يديه (٦) إلى مرفقيه ، إلا جرت خطايا يديه (٧) من
أطراف أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه ، إلا جرت خطايا رأسه من أطراف شعوره
مع الماء ، ثم يغسل قدميه مع الكعبين كما أمر الله ، إلا جرت خطايا رجليه من
أطراف أصابعه مع الماء " (٨)

(١) لم أجده بهذا السند ، واللفظ ، وروى أبو داود والدارقطني عن علي بن يحيى
ابن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع - وذكر قمعة المسمى صلاته - فقال:
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ
الوضوء كما أمره الله عزوجل فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح
برأسه ورجليه إلى الكعبين " قال العظيم آبادي : الحديث رواه ثقات .
وقال ابن حجر في اللفظ الذي ساقه الماوردي وقد ذكره الرافعي بنفس
اللفظ : وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاضطلام ، وقال
النووي : إنه ضعيف غير معروف ، وقال الدارمي في جمع الجوامع ليس بمعروف
ولا يصح ، قال ابن حجر : والسبب في بتم لا أمل له .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم في الركوع
والسجود ٢٢٧/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - وجوب غسل القدمين ٩٦/١
تلخيص الحبير ٥٩/١ ، التعليق المغني ٦٥/١ .

(٢) في س : (لا يسرع) .

(٣) عمرو بن عبسة بن عامر بن خالد السلمي ، أبو نجيع ، صحابي مشهور ، أسلم
قديماً وهاجر بعد أحد ثم نزل الشام ، كان من أمراء الجيش يوم وقعة
اليرموك .

انظر : الاستيعاب ٤٩١/٢ ، الإمابة ٥/٣ ، تقريب التهذيب ٧٤/٣ ، جامع الأمول ١١٦/٩
طبقات ابن سعد ٢١٤/٤ ، الكاشف ٢٨٩/٢ ، المعارف ٢٩٠ .

(٤) في ح : (وينثر) ، وفي م ساقطة .

(٥) (ثم يغسل وجهه كما أمر الله ، إلا جرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء)
ساقطة من م ، ح .

(٦) في س : (ذراعيه) .

(٧) في م ، ح : (خطايا من أطراف) .

(٨) رواه مسلم ضمن حديث طويل عن عمرو بن عبسة بلفظ : " مامنكم رجل يقرب
وضوءه فيتتمضمض ، ويستنشق فينتثر ، إلا جرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه ، ثم
إذا غسل وجهه كما أمره الله ، إلا جرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء
===

وهذا حديث صحيح ذكره مسلم بن حجاج (١)، وهو دليل على وجوب الترتيب .
 وروى أبي (٢) بن كعب (٣) أن "النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ثم قال
 هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " (٤)
 ولا يجوز أن يكون توضأ منكساً ، لأنه يقبل (٥) مرتباً ، ثبت أنه توضأ مرتباً ودل (٦)
 على أنه لا يجوز منكساً .

- == ثم يغسل يديه إلى المرفقين ، الآخرت خطايا يديه من أنامله مع الماء ، ثم يمسح
 رأسه ، الآخرت خطايا رأسه مع أطراف شعره مع الماء ، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين
 الآخرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء .
- انظر: صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب إسلام عمرو بن عبسة ١/٥٧٠ .
 (١) أبو الحسين : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، الإمام الكبير
 الحافظ ، صاحب الصحيح .
- سمع أحمد بن حنبل ، ويحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ... وغيرهم .
 من مصنفاته : المسند الكبير على أسماء الرجال ، والجامع الكبير على الأبواب
 وكتاب العلل وكتاب الكنى ، وكتاب أوام المحدثين ، وكتاب التمييز ، وكتاب مسن
 ليس له إلا راو واحد ، وكتاب طبقات التابعين ، وكتاب المخضرمين . ولد سنة ٢٠٤هـ .
 وتوفي سنة ٢٦١هـ .
- انظر : تاريخ بغداد ١٣/١٠٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٨٩ ، الجرح والتعديل ٨/١٨٢
 سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧ ، طبقات الحنابلة ١/٣٣٧ ، اللباب ٣/٢٨ ، المنهج الأحمد
 ١/٢٢١ ، المنتظم ٥/٣٢ .
- (٢) في س : (أبي ابن كعب) .
- (٣) أبي بن كعب بن قبيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار
 الأشماري ، شهد العقبة الثانية ، وباع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم شهد
 بدرًا ، وكان أحد فقهاء الصحابة وأقرأهم لكتاب الله ، توفي بالمدينة سنة ٢١هـ
 وقيل سنة ٢٢ ، وقيل غير ذلك .
- انظر : الاستيعاب ١/٢٧ ، تجريد أسماء الصحابة ١/٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين
 ١/٣٩ ، خلاصة القول المفهم ١/٣٨ .
- (٤) سبق تخريجه من حديث ابن عمر ،
- وحديث أبي رواء ابن ماجة والدارقطني عن زيد بن الحواري عن معاوية بن قرة
 عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بماء
 فتوضأ مرة فقال : " هذا وظيفة الوضوء " أو قال : " وضوء من لم يتوضأ لم
 يقبل الله له صلاة " .
- قال الزيلعي : الحديث ضعيف ، قال ابن معين في زيد بن الحواري ليس بشيء ،
 وقال النسائي ضعيف ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث ، ومعاوية بن قرة ضعيف
 وقد سبق الكلام عنه .
- انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في الوضوء مرة
 ومرتين ١/١٤٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب وضوء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ١/٨١ ، نصب الراية ١/٢٩ .
- (٥) في ج : (تقبل) ، وفي س غير منقوطة (فعل) .
- (٦) في أ ، س : (ورد) ، وفي م : (دل) .

وأما القياس : فهو أنها عبادة ترجع في حال العذر إلى شرطها ، فوجب أن يكون الترتيب من شرطها كالصلاة .

ولأنها عبادة تبطل (١) بالحدث فوجب أن لا يسقط (٢) فرضها بالتنكيس (٣) كالطواف ولا يدخل (٤) على ذلك الغسل من الجنابة ، لأن التنكيس فيه لا يتمور .

وهذا القياس حجة على مالك دون أبي (٥) حنيفة ، لأن أبا حنيفة (٦) يجوز (٧) الطواف منكساً ، ولا يجزئه (٨) مالك .

ولأن كل معنى شرع في (٩) الطهارة وجب أن يتنوع (١٠) فرضاً وسنة كالغسل والمسح ففرض الغسل الأعضاء الأربعة ، وسنته الكفان ، والمضمضة وفرض المسح الرأس (١١) وسنته الأذنان ، وجب أن يكون الترتيب فرضاً وسنة .
ففرضه الأعضاء الأربعة ، وسنته اليمنى قبل اليسرى .

فأما (١٢) الجواب (١٣) عن استشهادهم بقوله تعالى (١٤) : " اسْجُدِي وَارْكَعِي " فهو أن الواو ، وإن لم توجب الترتيب فهي لا توجب التنكيس وإنما تحمل (١٥) على أحد أمرين : (١٦)

-
- (١) في أ (يبطلها بالحدث) ، وفي س : (يبطلها الحدث) .
 - (٢) في م ، ح : (أن يسقط) .
 - (٣) أي أنه لا تبرأ ذمته بالتنكيس .
 - (٤) في س : (ويدخل) .
 - (٥) في ح : (أبو) .
 - (٦) (لأن أبا حنيفة) ساقطة من س .
 - (٧) في م ، ح : (يجيز) .
 - (٨) في م ، ح : (ولا يجزئه) ، وفي أ : (ولا يجزه) .
 - (٩) في أ : (شرع فيه الطهارة) .
 - (١٠) في أ ، س : (يشرع) .
 - (١١) في م : (وفرض الرأس المسح) .
 - (١٢) في أ : (فانما) .
 - (١٣) (الجواب) ساقطة من أ .
 - (١٤) في س : (تعال) .
 - (١٥) في م : (يحمل) .
 - (١٦) النكت والعيون ٣٢٢/١ .

إما (١) على (٢) تقديم اللفظ وتأخيرهُ ، وإما على أنه كان في شريعتهم مقدماً على الركوع

وإما الجواب عن استشهدهم بقوله عليه السلام : (٣) " قل ماشاء الله ثم شئت " ، فهو أنه نهاه عن الواو ، وإن كانت موجبة للتعقيب إلا أنها (٤) لامهلة فيها ولا تراخي ولفظة ثم توجب (٥) التعقيب والتراخي .

وإما الجواب عن روايتهم أنه مسح رأسه ببلل وضوء (٦) لحيته بعد غسل رجليه مع بعضه ، وأن الماء المستعمل عندنا وعند أبي حنيفة لا يجوز (٧) الطهارة به فهو نقل واقعة (٨) حال لا يجوز التعويل على عمومها ولا يصح الاستدلال بظاهرها (٩) لأنه يجوز أن يكون غسل رجليه بعد ذلك ، أو يجوز أن يكون نسي استيعاب رأسه بعد مسح بعضه ، أو نسي المرة الثانية والثالثة بعد الأوله فيحمل على ذلك ما لم يمنع منه نقل (١٠) .

وإما استدلالهم بالإجماع ، فقد روينا عن علي رضوان الله عليه (١١) أنه سئل عن تقديم (١٢) اليسرى على اليمنى فقال : " ما أسألي بأي أعضائي بدأت " (١٣)

(١) في م ، ح : (وإما) .

(٢) (على) ساقطة من س .

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في أ ، س (لأن) ، وفي م ، ح : (لأنها) .

(٥) في س : (يوجب) ، وفي ح غير منقوطة .

(٦) (وضوء) ساقطة من م ، ح .

(٧) في م : (لا تجوز) .

(٨) (واقعة) ساقطة من م ، وفي س : (نقل حال) .

(٩) في س : (بظاهرها) .

(١٠) يعني أن ما استدلوأ به على الإجماع من قول علي رضي الله عنه : " ما أسألي بأي أعضائي بدأت محمول على مسائل عنه وهو تقديم اليمنى على اليسرى ، فالسؤال معاد في الجواب تقديرًا ، فلا يدل لهم ، ويؤيد ذلك أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً يفيد وجوب الترتيب .

(١١) (رضوان الله عليه) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (رضي الله عنه) .

(١٢) في أ (نقلهم) .

(١٣) سبق تخريجه ص ٥٣٠ .

وروى جعفر بن محمد (١) عن أبيه (٢) عن جده (٣) عن علي رضي الله عنه (٤) أنه قال : " ابدأوا بما بدأ الله به (٥) " . (٦)
على أن عثمان مخالف ، ومع الخلاف يسقط الإجماع . (٧)

وأما الجواب عن قياسهم على الفصل من الجنابة فهو أن جميع البدن في الجنابة بمنزلة العضو الواحد في الوضوء ، وليس في العضو الواحد ترتيب ، فكذا في بدني الجنب وإنما الترتيب في الأشياء المتغايرة .

(١) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، يقال له الصادق ، كنيته أبو عبد الله ، من سادات أهل البيت ، وعباد أتباع التابعين وعلماء أهل المدينة .

ولد سنة ٨٠ هـ ، ومات سنة ١٤٨ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٩٨/٢ ، تاريخ خليفة ٤٢٤ ، تهذيب الكمال ٧٤/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٦٦/١ ، الجرح والتعديل ٤٨٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٥٥/٦ ، طبقات خليفة ٢٦٩ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧ .

(٢) محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب ، والد جعفر بن محمد الصادق ، يكنى أبا جعفر من أفاضل أهل البيت وقرائهم .

ولد سنة ٥٦ هـ ، ومات سنة ١١٤ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٠٩/٩ ، التاريخ الكبير ١٨٣/١ ، الجرح والتعديل ٢٦/٨ ، سير أعلام النبلاء ٤٠١/٤ ، طبقات خليفة ٢٥٥ ، المعرفة والتاريخ ٣٦٠/١ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٢ .

(٣) زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن ، ويقال أبو الحسين من فقهاء أهل البيت ، وأفاضل بني هاشم ، وعباد المدينة .

توفي سنة ٩٤ هـ ، ويقال ٩٢ هـ ، ويقال ٩٣ هـ ، ويقال ٩٥ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠٣/٩ ، الجرح والتعديل ١٧٨/٦ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤ ، المعرفة والتاريخ ٣٦٠/١ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٣ .

(٤) في أ : (عليهم السلام) ، وساقطة من م ، ح .

(٥) في س : (بما بدأ به) .

(٦) لم أجد بهذا السند ، ويغلب على ظني وجود خطأ في السند ، وأن هذا القول هو للنبي صلى الله عليه وسلم من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر

ابن عبد الله ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٣ .

(٧) حكى الروياني عن علي رواية أخرى إنه يوجب الترتيب .

وقال النووي : " إن أصحاب حكوا وجوب الترتيب عن عثمان ورواية عن علي فعثمان مخالف الإجماع الذي يدعونه فيوجب الترتيب وكذا رواية من علي .

انظر : البحر ٥٧ أ ، المجموع ٤٤٣/١ .

وأما الجواب عن قياسهم على اليمنى واليسرى، فهو أن المعنى في اليمنى واليسرى، أنهما كالعضو الواحد لانطلاق اسم اليد عليهما (١)، وأن تخريق (٢) أحد الخفين جار (٣) في المنع من المسح (٤) مجرى (٥) تخريقهما، فلما سقط الترتيب في العضو الواحد سقط في اليمنى واليسرى، وليس كذلك الأعضاء المتغايرة .

وأما الجواب عن استدلالهم بالمحدث إذا اغتسل :

فهو أن أصحابنا قد اختلفوا في سقوط الترتيب عنه إذا اغتسل . فذهب بعضهم إلى أن الترتيب في أهفاء طهارته مستحق عليه في غسله (٦) فعلى هذا يسقط (٧) السؤال .

وقال جمهورهم : وهو ظاهر المذهب إن الترتيب يسقط إذا اغتسل فعلى هذا يكون الجواب عنه :

أن الوضوء والغسل طهارتان من جنس : فأحدهما (٨) كبرى وهي الغسل، والترتيب فيها غير مستحق . (٩)

والأخرى صغرى وهي الوضوء، والترتيب فيها (١٠) مستحق، ثم جعل له (١١) رفع حدثه بأيهما شاء ولا يدل ذلك على سقوط (١٢) الترتيب فيهما والله أعلم . (١٣) .

(١) في م ، ح ، س : (عليهما) .

(٢) في س : (تخرق) .

(٣) في م ، ح ، س : (جار) ، وفي س : (حار) .

(٤) (من المسح) ساقطة من س .

(٥) في م ، ح ، س : (مجزي) .

(٦) في س : (في الغسل) .

(٧) في م ، ح ، س : (سقط) .

(٨) في س : (فأحدهما) .

(٩) (وهي الغسل والترتيب فيها غير مستحق) ساقطة من م ، ح .

(١٠) في م : (فيهما) .

(١١) (له) ساقطة من أ ، س .

(١٢) في س : (على أن سقوط) .

(١٣) (والله أعلم) ساقطة من س .

فصل (١)

فإذا ثبت أن الترتيب مستحق فخالف ونكس وضوءه أجزاء منه غسل وجهه (٢) وحده (٣) وعليه أن يعيد غسل ما بعده . (٤)

فلو نكس وضوءه أربع مرار صح له منها وضوء كامل : (٥)
لأنه يعتد في المرة الأولى بالوجه (٦) وفي الثانية بالذراعين ، وفي الثالثة بالراس
وفي الرابعة بالرجلين .

ولو (٧) رتب الوجه والذراعين وقدم الرجلين على الرأس ، أعاد غسل الرجلين
ليكون غسلهما بعد الرأس .

ولو نسي أحد أعضاء وضوءه (٨) فلم يعرفه استأنف وضوءه كله ، لجواز أن يكون
المتروك غسل وجهه ، ولا يجوز أن يجتهد كما لا يجوز أن يجتهد (٩) في عدد ماضٍ
إذا شك .

فلو (١٠) ترك المتوضي موضعاً من وجهه غسله ، وأعاد غسل ما بعد الوجه ليكون
بعد كمال غسل (١٢) الوجه متوضئاً على الترتيب (١٣)

فلو لم يعرف ذلك الموضع من وجهه استأنف جميع وضوءه (١٤) والله أعلم . (١٥)

(١) (فعل) ساقطة من س .

(٢) في س : (والوجه) .

(٣) في أ : (ويديه) .

(٤) في أ س : (ما بعد) .

(٥) انظر : شرح روض الطالب ٣٤/١ ، مغني المحتاج ٥٤/١ .

(٦) في م : (لا يعيد بالمرة الأولى الوجه) ، وفي ح : (لا يعيد بالمرة الأولى

بالوجه) . وفي أ : (لأنه يعيد في المرة الأولى الوجه) .

(٧) في م ، ح : (فلو) .

(٨) في س : (وضوءه) .

(٩) (كما لا يجوز أن يجتهد) ساقطة من م ، ح .

(١٠) في س : (ولو) .

(١١) في أ ، م ، ح : (غسله من وجهه) .

(١٢) (غسل) ساقطة من س .

(١٣) (متوضئاً على الترتيب) ساقطة من أ ، س .

(١٤) في أ ، س ، ح : (وضوءه) .

(١٥) (والله أعلم) ساقطة

١٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): وإن قدم يسرى على (٢) يمنى أجزأه (٣).
أما تقديم اليمنى على اليسرى فسنة في اليدين والرجلين (٤).
لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ذلك في وضوءه (٥).
وروي عنه على الله عليه وسلم (٦) أنه قال: "إذا توضأت، وإذا لبستم
فابدؤا بيمينكم (٧) (٨)".

-
- (١) في م، ح: (رضي الله عنه)، وفي أ ساقطة .
(٢) في المختصر: (قبل) .
(٣) انظر: مختصر المزني ٣ .
(٤) انظر: البحر ٥٨ أ، الإقناع ٤٥/١، كفاية الأخيار ١٦/١، تنمعة الإبانة ل ١٤٧ .
(٥) روى مسلم عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن حمران مولى عثمان
أخبره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوضوء، فتوضأ، فغسل كفيه ثلاث
مرات، ثم مضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يديه اليمنى إلى
المرفق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله
اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل اليسرى مثل ذلك، ثم قال: رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم: "من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قام فركع ركعتين، لا يحدث
فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه" .
انظر: صحيح مسلم: كتاب الطهارة - باب مفة الوضوء بكماله ٢٠٤/١ .
(٦) (وسلم) ساقطة من أ، وفي س: (عليه السلام) .
(٧) (فابدؤوا بيمينكم) مكررة في أ .
وفي أ، م، ح: "فابدؤوا بيمينكم وأيمانكم" .
(٨) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان عن الأعمش عن أبي
هريرة "إذا لبستم، وإذا توضأت فابدؤوا بيمينكم" واللفظ لابن حبان
ولأبي داود، والبيهقي وأحمد "بأيمانكم" وفي المسند بعد ذكره بهذا اللفظ
قال: قال أحمد: "بيمينكم"، وليس في رواية ابن ماجه "إذا لبستم" .
ذكره البغوي في الأماديث الحسان .
انظر: مسند الإمام أحمد ٣٥٤/٢، سنن أبي داود: كتاب اللباس - باب الانتعال
٧٠/٤، سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب التيمن في الوضوء ١٤١/١ ،
صحيح ابن خزيمة: جماع أبواب الوضوء وسننه - باب الأمر بالتيامن في الوضوء
٩١/١، صحيح ابن حبان: باب سنن الوضوء - ذكر الأمر بالتيامن في الوضوء
واللباس ٣٠٠/٢، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب السنة في البسامة
باليمين قبل اليسار ٨٦/١، مصابيح السنة - كتاب الطهارة - باب الوضوء ٢٠٥/١ .

فإن خالف السنة فيهما وقدم اليسرى على اليمنى (١) أجزاءه ، للأثر (٢) المروى عن علي رضي الله عنه أنه قدم اليسرى على اليمنى وقال : " ما أبالي بأي أعضائي بدأت " (٣)

ولأن الاسم يتناولهما على سواء فكان الترتيب فيهما مستحباً (٤) لا واجباً .

فأما الترتيب في الأعضاء المسنونة في الوضوء وهي غسل الكفين ثم (٥) المضمضة ثم الاستنشاق (٦) ففيه لأصحابنا وجهان : (٧)

أحدهما : أنه مسنون ، وأن مخالفته في تقديم الاستنشاق على المضمضة ، وتقديم المضمضة على الكفين لا يمنع من حصوله ، وإجزائه (٨) بخلاف الأعضاء الأربعة (٩) لأنها لما كانت واجبة كان الترتيب فيها واجباً ، ولما كانت هذه سنة كـ كان الترتيب فيها مسنوناً .

(١٠)

والوجه الثاني : أن [ترتيبها] واجب وإن كانت مسنونة ، وإن نكس وخالف الترتيب لم يعتد بما قدمه (١١) ، لأن ما استحق الترتيب في فرضه استحق الترتيب (١٢) في مسنونه قياساً على أركان الصلاة ،

(١٣)

ولأنه لو جدد وضوءه كان الترتيب فيه واجباً ، وإن كان التجديد فيه (١٤) مسنوناً

(١) في أ : (على اليسرى) .

(٢) فيم ، ح : (وللأثر) .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٢٠ .

(٤) في س : (مستحباً) .

(٥) في ح : (والمضمضة) .

(٦) في س : (والاستنشاق) .

(٧) قال الشاشي : ويجب الترتيب في الأعضاء المسنونة في أمح الوجهين .

وقال النووي بعد حكاية قول الماوردي والشاشي أن فيه وجهين ، وأصحهما أنه شرط .

انظر : حلية العلماء ١٢٨/١ ، المجموع ٤٤٩/١ .

(٨) في أ ، س : (وأجزأه) .

(٩) (الأربعة) ساقطة من أ ، م ، ح . (١٠) في أ ، م ، س : (ترتيبهما)

(١١) في م : (لم يعد ما قدمه) ، وفي ح : (لم يعيد ما قدمه) .

(١٢) (الترتيب) ساقطة من م ، ح .

(١٣) في م ، ح : (لكان) .

(١٤) (فيه) ساقطة من م ، ح ، س .

فحمل من هذا (١) أن أعضاء الوضوء تنقسم ثلاثة أقسام: (٢)

قسم يكون الترتيب فيه واجباً وهو الأعضاء الأربعة .

وقسم يكون الترتيب فيه مسنوناً وهو تقديم اليمنى على اليسرى .

وقسم مختلف فيه وهو الأعضاء المسنونة ففي (٣) وجوب الترتيب فيها (٤) وجهان والله أعلم . (٥) .

(١) في س: (فحمل من هذا أن أعضاء وضوءه كان الترتيب فيه واجباً ، وإن كان

التجديد مسنوناً فحمل من هذا) .

(٢) انظر : المجموع ٤٤٩/١ .

(٣) في أ ، م ، ح : (في) .

(٤) في م ، ح : (فيه) .

(٥) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٩ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): ولا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر (٢).

وهذا (٣) كما قال: الطهارة واجبة (٤) لحمل المصحف ومسه، ولا يجوز أن يحمله من ليس بطاهر (٥).

وقال داود بن علي (٦): يجوز حمله بغير طهارة، وبه قال (٧) حماد ابن أبي سليمان (٨) والحكم بن عيينة (٩).

(١) في م، ح: (رضي الله عنه)، وفي أ ساقطة.

(٢) انظر: مختصر المزني ٣.

(٣) في م: (وهو).

(٤) (واجبة) ساقطة من م، ح.

(٥) انظر: البحر ١٥٨، الوسيط ٤١٩/١، الأنوار ٤٨/١، منهج الطلاب ٨/١.

قال البحر رمي: ونقل ابن الملاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً

وقال في التتمة لا يحرم إلا مس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور قلت: ووجدت في التتمة خلافه حيث قال المتولي: فلا يجوز للمحدث أن يمسه المصحف ولا الموضع المكتوب، ولا الحواشي، ولا الجلد، ولا صندوق المصحف إذا كان المصحف فيه، ولا الخريطة، التي فيها المصحف.

انظر: تتمة الإبانة ل ٤٩ ب، حاشية البحر رمي على شرح منهج الطلاب ٤٧/١.

(٦) وبقوله قالت الظاهرية.

انظر: المحلى ٧٧/١، طية العلماء ١٥٧/١.

(٧) وأباح حماد والحكم مسه بظاهر الكف؛ لأن آله المس باطن اليد فينصرف النهي إليه دون غيره.

انظر: المغني ١٣٧/١، الشرح الكبير ١٩٥/١.

(٨) في س: (حماد بن سليمان).

وهو أبو اسماعيل حماد بن مسلم الكوفي، مولى الأشعريين، أصله من أصبهان فقيه العراق، ثقة بإبراهيم النخعي وهو من أنبل أصحابه وافقههم، وأقيسههم وأبهرهم بالمناظرة والرأي، توفي سنة ١٢٠ هـ، وقيل سنة ١١٩ هـ.

انظر: تهذيب الكمال ٢٦٩/٧، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٥٢/١، طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦، طبقات الحفاظ ٥٥، الفعفاء للعقيلي ٦٥٣/٢.

(٩) في س: (الحكم بن عتبة)

وهو الحكم بن عيينة، وفي بعض الكتب ابن عتيبة، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة، أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، ويقال: أبو عمرو، كان ثقة ثباتاً فقيهاً من كبار أصحاب إبراهيم النخعي.

ولد سنة ٥٠ هـ، وتوفي سنة ١١٥ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ ١١٧/١، الجرح والتعديل ١٢٣/٣، طبقات الحفاظ ٥١، طبقات الشيرازي ٨٣.

استدللاً (١) بما روي أن (٢) النبي صلى الله عليه وسلم (٣) كتب (٤) إلى قيصر (٥) :
 " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قُلْ يَٰ أَهْلَ (٦) الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
 وَبَيْنَكُمْ (٧) - (٨) الآية (٩) .

وقد علم من حالهم أنهم يمسونه ويتداولونه (١٠) على غير طهارة .
 قالوا : ولأن الطهارة لما (١١) لم تجب لقراءة القرآن فأولى أن لا تجب
 بحمل ما كتب فيه القرآن . (١٢)

-
- (١) (استدللاً) ساقطة من م .
 (٢) في س : (عن) .
 (٣) (وسلم) ساقطة من أ .
 (٤) في س : (أنه كتب) .
 (٥) قيصر : اسم ملك يلي الروم ، وقيل قيصر ملك الروم ، كما أن هرقل ويقال
 هرقل : ملك الروم .
 انظر : - قمر - لسان العرب ١٠٤/٥ ، - هرقل - لسان العرب ٦٩٤/١١ .
 (٦) في أ ، ح : (ياهل) .
 (٧) (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) ساقطة من م ، وصحت في الحاشية .
 (٨) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأحمد من حديث ابن عباس عن أبي سفيان مخر
 ابن حرب في حديث طويل ، وأخرجه ابن حزم مختصراً عن ابن عباس أن أبى
 سفيان أخبره أنه كان عند هرقل ، فدعا هرقل بكتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الذي بعث به دحية إلى عظيم بعري ، فدفعه إلى هرقل فقرأه
 فإذا فيه : " بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل
 عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى - أما بعد - فإنني أدعوك بدعاية
 الإسلام ، أسلمت سلم يوتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت ، فإنما عليك إثم
 الأريسيين و" يَأْهْلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ
 إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ
 فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ" .
 انظر : مسند الإمام أحمد ٢٦٣/١ ، صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير -
 باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة ٥٤/٤ ، صحيح مسلم :
 كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل
 يدعو إلى الإسلام ١٢٩٣/٣ ، المحلى ٨٣/١ .
 (٩) سورة آل عمران آية (٦٤)
 (١٠) في أ ، س : (ويداولونه) .
 (١١) (لما) ساقطة عن م ، ح ، وفي ح (لم تجب) ، وفي م (لا تجب) .
 (١٢) في أ ، س : (من القرآن) .

قالوا : ولأن كل ما (١) لم يكن ستر العورة مستحقاً (٢) فيه لم تكن (٣) الطهارة مستحقة فيه كإحاديث النبي (٤) صلى الله عليه وسلم وكتب الفقه .

ودليلنا: قوله تعالى : " إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ " فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ " (٥)

ومعلوم أن القرآن لا يصح مسه ، فعلم أن المراد به الكتاب الذي هو أقرب المذكورين إليه ، ولا يتوجه النهي إلى اللوح المحفوظ ، لأنه غير منزل (٦) ومسه غير ممكن .

وروى عبد الله بن أبي بكر (٧) رضي الله عنه (٨) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) كتب إلى عمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران (١٠) " ألا تمس المعصف (١١)

(١) في م ، ح : (كلما لم) .

(٢) في س : (مستحق) .

(٣) في س : (لم يكن) .

(٤) في س : (رسول الله) .

(٥) سورة الواقعة آية (٧٧، ٧٨، ٧٩) .

(٦) في م ، ح : (غير منزل) .

(٧) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، أبو محمد ، ويقال أبو بكر المدني .

روى عن أبيه ، وخالة أبيه عمرة بنت عبد الرحمن ، وأنس و... وغيرهم ، وعنه الزهري ، وابن أخيه عبد الملك و... وآخرون ، مدني تابعي ثقة ، وثقه العجلي وعبد الرحمن بن القاسم وأحمد بن حنبل وابن معين ، توفي سنة ١٣٥هـ ، ويقال ١٣٠هـ انظر: تهذيب التهذيب ١٦٤/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٥/١ ، تاريخ الثقات ٢٥١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٦٣/١ ، ذكر أعلام التابعين ١٩٠/١ ، الكاشف ٦٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ٦٨ ، معرفة الثقات ٢٣/٢ .

(٨) رضي الله عنه (ساقطة من أ ، م ، ح) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) نجران: من بلاد اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن سبأ ، وهي في الوقت الحاضر من مناطق المملكة العربية السعودية .

انظر: الروض المعطار ٥٧٣ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية - السعودية ١١٩/١ ١٤٦٢/٣٠ .

(١١) في م ، ح : (أن لا) .

إلا وأنت ظاهر". (١)

وروى حكيم بن حزام (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال: " لا تمس المصحف إلا وأنت ظاهر" (٤) - (٥).

(١) أخرجه مالك، وأورده التبريزي في مشكاة المصابيح من عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم " أن لا تمس القرآن إلا ظاهر".

قال ابن عبد البر: لا خلاف من مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد روي مسنداً من وجه صالح وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها من الإسناد، وأخرجه الدارمي، والحاكم، والبيهقي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعضه به مع عمرو بن حزم، فذكر الحديث ، وفيه قال: "ولا يمس القرآن إلا ظاهر" اللفظ للبيهقي .

انظر: الموطأ: كتاب القرآن - باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ١/١٩٩، مشكاة المصابيح: كتاب الطهارة - باب مخالطة الجنب وما يساج له ١/١٤٤، سنن الدارمي: كتاب الطلاق - باب لا طلاق قبل نكاح ٢/١٦١، المستدرک: كتاب الزكاة - باب زكاة الذهب ١/٣٩٧، السنن الكبرى: كتاب الحيض - باب الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ١/٣٠٩، نصب الراية ١/١٩٧، إروا: الغليل ١/١٥٨.

(٢) حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب ، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه حدث عنه ابنه هشام الصحابي ، وحزام ، ولد قبل مام الغسيل بثلاثة عشر سنة في جوف الكعبة ، ومات ١٢٠ سنة ، توفي سنة ٥٤هـ .
انظر: الاستيعاب ١/٣١٩، أسد الغابة ١/٥٢٢، الإمامة ١/٣٤٨، تهذيب ابن عساکر ٤/٤١٦، العقد الثمين ٤/٢٢١، مرآة الجنان ١/١٦٠.

(٣) (وسلم) ساقطة من أ.

(٤) في أ: (لا يمس المصحف إلا ظاهراً) ، وفي س: (لا يمس المصحف إلا ظاهر).

(٥) أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي والطبراني في الكبير والأوسط ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومزاه للطبراني في الكبير والأوسط، من موطر الوراق عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام قال: لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: " لا تمس القرآن إلا وأنت ظاهر".
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
قال الألباني: أنى له المصحة وهو لا يروى إلا بهذا الإسناد كما قال الطبراني ، ومطر الوراق ضعيف كما قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وفي التقريب مدقق كذا في الخطأ.

وقال ابن حجر: وفي إسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف ، وحسن الحازمي إسناده ثم ذكر أن النووي في الخلاصة فعف حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً .

فإن قيل : أراد بقوله "إلا طاهر" يعني إلا مسلم (١)

قيل : فقد روي عن ابن عمر (٢) أن النبي علي الله عليه وسلم (٣) قال له :

" لا تمس المصحف إلا وأنت طاهر" (٤) فبطل هذا التأويل .

ولأنه إجماع المحابة : روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي

وقاص (٥) وعبد الله بن عمر وليس لهم في المحابة مخالف .

ولأنه لما كان التطهير من النجاسة مستحقاً (٦) كان التطهير من الحدث

مستحقاً فيه (٧) كالملاة .

== انظر: معجم الطبراني الكبير ٢٠٥/٣، سنن الدارقطني: كتاب الطهارة - باب في نهى المحدث من مس القرآن ١٢٢/١، المستدرک: كتاب معرفة المحابة - ذكر مناقب حكيم ابن حزام ٤٨٥/٣، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب نهى المحدث عن مس المصحف ٨٨/١، مجمع الزوائد: كتاب الطهارة - باب في مس القرآن ٢٧٦/١، تلخيص الحبير ١٢١/١، إرواء الغلیل ١٥٨/١ .

(١) في م ، ح : (يعلي الاسلام) .

(٢) في س (بن عمر) .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) أخرجه الدارقطني والبيهقي، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومزاه للطبراني في الكبير والمغیر سليمان بن موسى قال : سمعت سالمًا يحدث عن أبيه قال : قال النبي علي الله عليه وسلم : " لا يمس القرآن إلا طاهرًا" .

قال الزيلعي : سليمان بن موسى الأشدق مختلف فيه ، وثقه بعضهم ، وقال البخاري: منده مناكير ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، قال الهيثمي: رجاله موثقون .

انظر: سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب نهى المحدث من مس القرآن ١٢١/١، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب نهى المحدث عن مس المصحف ٨٨/١، مجمع الزوائد كتاب الطهارة : باب في مس القرآن ٢٦٧/١، نصب الراية ١٩٨/١، التعليق المغني ١٢١/١ .

(٥) روى نالك والبيهقي عن معمر بن سعد أنه قال : كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتكتك فقال سعد: لعلك مسست ذكرك ، فقلت نعم فقال : فتوضأ ، فقامت فتوضأت ثم رجعت .

انظر: الموطأ: كتاب الطهارة : باب الوضوء من مس الفرج ٤٢/١، السنن الكبرى: كتاب الطهارة : باب نهى المحدث عن مس المصحف ٨٨/١ .

(٦) أي أنه لا يجوز مس المصحف بعفو عليه نجاسة اتفاقاً كما سيأتي .

(٧) (كان التطهير من الحدث مستحقاً فيه) ساقطة من م ، ح .

وأما (١) الجواب عن كتابه إلى قيسر فمن وجهين:

أحدهما: أن قيسر كان مشركاً، والمشرک ممنوع من مسه بالاتفاق، فلم يكن فيه دليل .

والثاني: أنه كان كتاباً قد تضمن مع القرآن دهاء إلى الإسلام، فلم يكن القرآن بانفراده (٢) مقموداً، فجاز تغليب المقمود (٣) فيه .

وأما الجواب عن قولهم: إن تلاوة القرآن أفلح حكماً، فهو أنه غير مسلم .
ألا ترى أن (٤) الكافر لا يمنع من تلاوة القرآن، ويمنع من مس المصحف
فكذلك المحدث .

وأما الجواب عن ستر العورة:

فلأن العفو الذي (٥) يمس به (٦) من جسده (٧) لا يتعدى (٨) كشف العورة إليه
ويتعدى (٩) حكم الحدث إليه (١٠) فافترقا .

(١) في م، ح: (فأما) .

(٢) في م، ح: (بنفسه) .

(٣) في م، ح: (فجاز تغليباً للمقمود) .

(٤) (أن) ساقطة من م، ح .

(٥) (الذي) ساقطة من س .

(٦) (به) ساقطة من م، ح .

(٧) في س: (من الجسد) .

(٨) في س: (لا يتعدى) .

(٩) في س: (ويتعدى) .

(١٠) (إليه) ساقطة من س .

فصل (١)

فإذا ثبت أن الطهارة مستحقة في حمل المصحف ، فلا يجوز للجنسب ، والمحدث ، والحائض والنفساء حمله ، فأما الذي على بدنه (٢) نجاسة فلا يجوز أن يحمله أو يمسه (٣) بالعضو النجس من بدنه (٤) .

فأما بأعضائه التي لا نجاسة عليها ففيه وجهان: (٥)

أحدهما : لا يجوز ، لأنه (٦) ممنوع من العلة كالمحدث .

والثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي (٧) يجوز .

والفرق بين الحدث والنجاسة : أن الحدث يتعدى إلى سائر الأعضاء ،

والنجاسة لا تتعدى إلى غير ما هي عليه من الأعضاء .

-
- (١) (فعل) ساقطة من س .
(٢) في أ ، س : (على يده) .
(٣) في أ : (أن يحمله على أو يمسه) .
(٤) وتستوي الحرمة سواء كان العضو متنجس بنجاسة معفو منها أو غير معفو منها وسواء كان العضو متنجس برطب أو بجاف .
انظر: فتح الوهاب ٩/١ ، بجيرمي على شرح منهج الطلاب ٤٩/١ ، حواشي الشرواني وابن قاسم على التحفة ١٥٤/١ ، فتح الجواد ٥٦/١ .
(٥) والمحيح منهما أنه يجوز ، وبه قطع الجمهور .
والوجه الأول قال به أبو القاسم الميمري ، وقال القاضي أبو الطيب : هذا الذي قلناه الميمري مردود بالإجماع .
وقال المتولي : يكره ولا يحرم ، قال النووي : وفيما قاله نظر .
انظر: المذهب ٣٢/١ ، حلية العلماء ١٥٨/١ ، تنمة الإبانة ٥٠ ب ، المجموع ٦٩/٢ .
(٦) في م : (لأن) .
(٧) (المروزي) ساقطة من أ ، م ، ح .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا ، فكل هؤلاء لا يجوز لهم حمل المصحف ، ولا سيع (٢) منه (٣) ولا جزء (٤) وإن قل ، وسواء حملوه (٥) مباشرين له بأيديهم أو وضعوه في أكمامهم أو أخذوه (٦) بعلاقة (٧) كل ذلك ممنوع منه (٨) .

وقال أبو حنيفة (٩) : التحريم مقصور على من حمله ، كما يحرم على المحرم من الطيب ، ولا يحرم عليه حمله .

وهذا غير صحيح ؛ لأن حمل المصحف أبلغ في الاستيلاء عليه من منعه فلم يحرم الأدنى (١٠) من المس كان تحريم الأعلى عن المس أولى . (١١)

فأما الطيب في المحرم فالتحريم فيه مقصور على الاستمتاع به ، وليس في حمله استمتاع به .

(١) (فصل) ساقطة من س .

(٢) في أ ، س (ولا سيعا) .

(٣) (منه) ساقطة من م ، ج .

(٤) في أ ، س : (ولا جزء) .

(٥) في س : (حملته) .

(٦) في م ، ح : (وأخذوه) .

(٧) في م : (بغلافه) ، وفي ح : (بعلاقته) .

(٨) وحكى القاضي حسين في حمله بعلاقته طريقين : أحدهما : فيه وجهان ، والثاني : أنه لا يجوز ، وقال النووي : حكاه المتولي وهو شاذ في المذهب .

انظر : تنمة الإبانة ٤٩ ب ، الوسيط ٤١٩/١ ، المطلب العالي ٢٨ ١٣٨ ، المجموع

٦٧/٢ ، الأنوار ٤٨/١ .

(٩) قال الحنفية : لا يجوز من المصحف إلا بغلافه ، وهو ما يكون منفصلاً منه كالخرج والخريطة .

أما المتعل فإن منه يكون مساً للقرآن .

انظر : بدائع الصنائع ٣٣/١ ، تبیین الحقائق ٣٧/١ ، البناية ٦٤٦/٢ .

— وحرم المالكية من المصحف وحمله ، وقال مالك : ولا يحمل أحد المصحف لبعلاقته ولا على وسادة إلا وهو ظاهر .

انظر : المنتقى ٣٤٣/١ ، التاج والإكليل ٣٠٣/١ .

— وجوز الحنابلة القرآن بعلاقته ، وخرج القاضي في مس غلافه ، وحمله بعلاقته

رواية أخرى أنه لا يجوز بناء على منعه بكفه ، والصحيح جوازه .

انظر : الفروع ١٨٨/١ ، المغني ١٨٨/١ ، الإنصاف ٢٢٤/١ .

(١٠) في س : (الأدنى) .

(١١) في م ، ح : (كان تحريم الحمل أولى) ، وفي س : (كان تحريم الأعلى مسن

أن يحمل أولى) .

وفي مسه (١) إن كان رطباً استمتع به (٢) يمنع (٣) منه ، وليس فيه إن كان
يباساً استمتع به (٤) فلم يحرم ، وتحريم المصحف لحرمة ، فاستوى فيه مسه وحمله .

فصل (٥)

وكذلك لا يجوز لهم مسه ولا مس سالا كتابة فيه من جلده وورقه (٦) (٧) .

وأجاز أبو حنيفة للمحدث دون الجنب أن يمسه من المصحف مالا كتابة فيـه
من جلد وورق (٨) ، وأن يحمله (٩) بعلاقته (١٠) .

(١) في م : (وفي حمله) ، في س : (في) بدون واو .

(٢) (به) ساقطة من أ .

(٣) (به يمنع) ساقطة من س .

(٤) (به) ساقطه من أ س .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في أ : (ورقه) .

(٧) حرم الشافعية مس ورق المصحف ، ويدخل فيه الهوامش ، وسابين السطور وكذا
جلده المتعل به ، لأنه كالجزء منه ، ولهذا يتبعه في البيع ، وفي وجه ضعيف
يجوز مسه ؛ لأنه ليس جزء متعللاً حقيقة .

ويحرم مس جلده المتفعل منه مادامت نسبته إليه ، فإن انقطعت منه أو جعل
جلداً لغيره ، وإن بقيت النسبة فلا حرمة .

انظر: الوسيط ٤١٩/١ ، فتح العزيز ١٠٢/١ ، الإقناع ٩٢/١ ، مغني المحتاج ٣٦/١ ،
حاشية القليوبي ٣٥/١ .

(٨) في أ : (ورق) ، (وأجاز أبو حنيفة للمحدث دون الجنب أن يمسه من المصحف مالا
كتابة فيه من جلد وورق) ساقطة من س .

(٩) في م : (ولم يحمله) .

(١٠) أما مس الجلد المتعل بالمصحف ، ومس حواشيه ، والبياض الذي لا كتابه فيـه
فالمحيح منع مسه ؛ لأنه تابع للمصحف ، وقيل : لا يكره لأنه لم يمسه القرآن .
وقالوا: هذا أقرب إلى القياس ، والمنع أقرب إلى التعظيم .

انظر: تحفة الفقهاء ٢١/١ ، بدائع الصنائع ٣٤/١ ، تبیین الحقائق ٥٧/١ ، الفتاوى
الهندية ٣٩/١ .

- وعند المالكية: لا يجوز مس جلد المصحف ، ولا يجوز مس هامشه والبياض السذي
بين الأسطر ولو بتقريب ، وقال ابن حبيب : سواء كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو
ورقة فيها بعض سورة ، أو لوحاً أو نظام الكتف مكتوباً فيها .

انظر: شرح الخرخشي ١٦٠/١ ، مواهب الجليل ٣٠٣/١ ، بلغة السالك ٥٣/١ .

- ولا يجوز مس جلده وحواشيه عند الحنابلة لشمول اسم المصحف له بدليل البيع
واختار ابن عقيل جوازه ، ولا يحرم في المس إلا الكتابة لأنها كلام الله المقصود
بالتعظيم .

انظر : الإنصاف ٢٢٢/١ ، كشف القناع ١٣٤/١ .

استدلالاً : بأن الحرمة إنما تختص بالكتابة المتلوة دون الجلد والورق

وهذا خطأ ؛ لأن الجلد والورق الذي^(١) لا كتابة فيه من جملة المصحف ،
بدليل أن من حلف ألا يمس^(٢) المصحف حنث بمس جلده وبيافه كما يحنث بمسكتنه
كتابته ، فوجب أن يحرم عليه مس جلده وبيافه^(٣) كما يحرم عليه مس^(٤) كتابته
كالجنب وقد تحرر من^(٥) هذا الاستدلال قياساً :

أحدهما : أن ما حرم أن يمسه الجنب حرم^(٦) أن يمسّه المحدث كالكتابة .

والثاني : أن من حرم عليه من المصحف مس^(٧) ما فيه من^(٨) الكتابة^(٩)
حرم عليه أن يمس ما ليس فيه كتابة كالجنب .^(١٠)

(١) (الذي) ساقطة من م .

(٢) في م ، ح (لا يمس) ، وفي س : (أن لا يمس) .

(٣) (كما يحنث يمس كتابته ، فوجب أن يحرم عليه مس جلده وبيافه) ساقطة من م .

(٤) في م ، ح : (من) .

(٥) في أ ، س : (وقد يتحرر في) .

(٦) (أن يمسّه الجنب حرم) ساقطة من م .

(٧) في م : (من حرم عليه من المصحف يمس ما فيه) .

(٨) (من) ساقطة من أ ، س .

(٩) في س : (كتابة) .

(١٠) (كالجنب) ساقطة من أ ، س .

فصل

فأما حمل الدراهم والدنانير (١) التي عليها القرآن فهي غريبان: (٢)

أحدهما: ما لا يتداوله الناس كثيراً، ولا يتعاملون به (٣) غالباً كالدراهم والدنانير التي عليها سورة الإخلاص فلا يجوز لهم (٤) حملها؛ لأن الحرمة للمكتوب من القرآن لا للمكتوب فيه (٥)، فلا فرق بين (٦) أن يكون القرآن مكتوباً على ورق أو على فضة وذهب.

والغريب الثاني: ما يتداوله (٧) الناس كثيراً ويتعاملون به غالباً ففي جواز حملها وجهان: (٨)

أحدهما: لا يجوز، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة للمعنى الذي ذكرناه (٩).

والوجه الثاني: يجوز لما يلحق من المشقة الغالبة (١٠) من (١١) التحرز منها.

(١) (والدنانير) ساقطة من م ، ح .

(٢) حكاهما الروياني عن الماوردي .

انظر: البحر ل ٥٩ أ .

(٣) في أ ح ، س : (بها) .

(٤) (لهم) ساقطة من س .

(٥) في س : (لا لما كتب) .

(٦) في م ، ح : (من) .

(٧) في أ : (ما يتداولونه) .

(٨) وقطع بالجواز الإمام الغزالي وغيره .

وحكى الوجهين عن الماوردي الروياني وابن الرفعة والنووي ، وقال الروياني :

القول بعدم الجواز أحوط عندي ، والثاني أقيس ، وصحح النووي : القول بالجواز .

وقال بعد ذكر قول الماوردي إن الدراهم والدنانير غريبان : والمشهور في كتب

الأصحاب إطلاق الوجهين بلا فرق بين المتداول وغيره فالفرق شريب .

انظر: حلية العلماء ١٥٨/١٦ ، الوسيط ٤١٩/١ ، البحر ل ١٥٩ ، المطلب العالي ٢ ل ٣٨ ب .

التحقيق ل ١٣ أ ، المجموع ٦٩/١ ، مغني المحتاج ٣٩/١ .

(٩) في ح : (ذكرناه) .

(١٠) في س : (قاله) .

(١) في س : (في) .

فصل

فأما أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتب الفقه التي لا قرآن فيها فيجوز لهم حملها، وكذلك الأدعية ؛ لأن الحرمة مختصة بكلام الله تعالى (١) المنزل .

فأما ما كان من كتب الفقه الذي (٢) فيه آي من (٣) القرآن مثل كتاب المرني وغيره ففيه وجهان: (٤)

أحدهما: لا يجوز لهم حملها تغليباً لحرمة القرآن .
والثاني : يجوز لهم حملها اعتباراً بالأغلب فيها . (٥)

فأما تفسير القرآن :

فإن كان مافيه من القرآن المكتوب (٦) أكثر من تفسيره لم يجز لهم (٧) حملها (٨) ؛ لأننا إن غلبنا حرمة القرآن لم يجز ، وإن اعتبرنا الأغلب (٩) فالقرآن هو الأغلب .

فأما إن (١٠) كان التفسير فيه أكثر فعلى الوجهين (١١) : (١٢)

(١) (تعالى) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (تعال) .

(٢) (الذي) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٣) (من) ساقطة من س .

(٤) والصحيح من الوجهين القول بالجواز .

انظر: حلية العلماء ١٥٨/١٠ ، نهاية المحتاج ١١٢/١ ، أسنى المطالب ٦١/١ .

(٥) في أ : (فيه) .

(٦) (المكتوب) ساقطة من م ، ح ، وفي أ (المتلو) .

(٧) في م ، ح : (له) .

(٨) حكاية النووي عن الماوردي ، وحكاية الروياني عن الأصحاب

وفي كثير من كتب الشافعية ، لا يحرم من كتب التفسير من غير تفصيل .

انظر: البحر ٥٩ ب ، الوسيط ٤١٩/١ ، الفاية القموي ٢١٩/١ ، روضة الطالبين

٨٠/١ ، المجموع ٦٩/٢ .

(٩) في م ، ح : (بالأغلب) .

(١٠) في س : (إد) .

(١١) في س : (وجهين) .

(١٢) وقطع القاضي حسين والمتولي والبغوي بأنه إن كان القرآن متميزاً بخط غليظ

إن غلبنا حرمة القرآن لم يجر ، وإن اعتبرنا (١) الأغلب من المكتوب جار .
فأما (٢) الشيا ب التي قد (٣) كتب على طرزها (٤) أي من (٥) القرآن ، فلا
يجوز لهم لبسها وجهاً واحداً (٦) ؛ لأن الكتابة كلها قرآن ، ولأن المقمود بلسها (٧)
التبرك بما عليها من القرآن .

فصل

فأما التوراة والإنجيل (٨) :

فقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أن المحدث ممنوع (٩) من حملها ؛ لأنها كتب
الله تعالى (١٠) منزلة كالقرآن .

-
- = حمرة أو مفرة ونحو ذلك حرم ، وإن كان الكل بخط واحد فوجهان ، وقال المتولي
يكره المس ولا يحرم ، وضعف غيرهم هذا القول .
انظر: تنمة الإبانة ٤٩ ب ، التهذيب ل ٢٩ أ ، فتح العزيز ١٠٦/١ ، ١٠٧ ، المجموع
٦٩/٢ ، روضة الطالبين ٨٠/١ ، فيض الإله المالك ٤٤/١ .
- (١) في آ ، م ، ح : (وإن غلبنا) .
(٢) في س : (وأما) .
(٣) (قد) ساقطة من م .
(٤) في م ، (طرازها) .
(٥) (من) ساقطة من س .
(٦) وفي حمل ومس الشيا ب المطرزة بآيات من القرآن الوجهان السابقان في الدنانير
وقال ابن حجر: ولا يحرم حمل ، ومس نحو درهم ، أو دينار ، أو ثوب عليه
قرآن ، وإن عمه و نام فيه ، أو كان جنباً ، لأن هذه الأشياء لا يقعد بإثبات
القرآن ، فيها قراءته ، فلا يجري عليها أحكام القرآن .
وقال في الروضة: يكره كتابة القرآن على الشيا ب .
انظر: روضة الطالبين ٨٠/١ ، نهاية المحتاج ١١٢/١ ، فتح الجواد ٥٦/١ .
- (٧) في م ، ح : (يكتبها) .
(٨) قطع الجمهور : بجواز مس وحمل التوراة والإنجيل .
وذكر الروياني وجهين كالماوردي .
وإن ظن فيهما شيئاً غير مبدل ، قال المتولي : كره مسه ولا يحرم .
وقال ابن حجر: إنه لا يحرم ، ولو لم يعلم عدم تبديله .
انظر: البحر ل ٥٩ ب ، تنمة الإبانة ٥٠ ب ، المجموع ٧٠/٢ ، فتح الجواد ٥٦/١ ،
الإقناع ٩٢/١ .
- (٩) في آ : (ممنوع منها) .
(١٠) في س : (تعال) .

وذهب سائر أصحابنا إلى أنه لا يمنع من حملها لأمرين :

أحدهما : أنها منسوخة فقضت حرمتها عن حرمة القرآن .

والثاني : أنها مبدلة لما أخبر الله تعالى (١) أنهم يجعلونه (٢) قرأطيس يبدونها ويخفون كثيرا (٣) والمبدل لا حرمة له .

فصل

فأما حمل المحف مع قماش هو في جملته :

فإن كان المقصود منه القرآن لم يجوز لهم حمله ، وإن كان (٤) حملـه (٥)
القماش مقصوداً ففي جواز حملهم له وجهان : (٦)

أحدهما : لا يجوز تغليباً لحرمة القرآن .

والثاني : يجوز اعتباراً بالأغلب ، وقد حكاه حرمة عن الشافعي رحمه
الله (٧) .

(١) في س : (تعالى) .

(٢) في س : (يجعلونه) .

(٣) قال تعالى : " وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ، قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يَبْدُونَهَا وَتَخْفُونَ كَثِيرًا ، وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ " سورة الأنعام آية ٩١ .

(٤) (كان) ساقطة من س .

(٥) في س : (جملة) .

(٦) أحدهما وبه قطع الجمهور القول بأنه يجوز .

انظر : المذهب ٣٢/١ ، طية العلماء ١٥٧/١ ، المجموع ٦٨/٢ ، مغني المحتاج ٣٧/١ ،

(٧) (رحمه الله) ساقطة من ١ ، م ، ح .

فصل

فأما الصبيان^(١) فقد اختلف أصحابنا هل يمنعون من حمل المصحف والألواح التي فيها القرآن إذا كانوا^(٢) على غير طهارة على وجهين: (٣)

أحدهما: يمنعون^(٤) منه كالبالغين.

لأن ما لزم الطهارة له في حق البالغ^(٥) لزم^(٦) الطهارة له في حق غير البالغ^(٧) كالملا والطواف.

والوجه الثاني: وهو ظاهر المذهب، وبه^(٨) قال أكثر أصحابنا: أنهم^(٩) لا يمنعون منه، ويجوز لهم حمله لأمرين:

أحدهما: أن طهارتهم غير كاملة بخلاف البالغ فلم يلزمهم في حمله ما ليس بكامل من التطهير.

والثاني: أن في منعهم منه مع^(١٠) ما يلحقهم من المشقة لتجديد الطهارة^(١١) في حمله مع مداومة الحدث منهم^(١٢) ذريعة إلى ترك تعليمه فرخص لهم حمله^(١٣) لأجل ذلك.

(١) يقعد بالصبيان المميزين فإن غير المميزين لا يجوز لأوليائهم تمكينهم من المصحف لئلا ينتهكوه.

انظر: تنمعة الإبانة ل ٥٠ أ ، المجموع ٦٩/٢ .

(٢) (إذا كانوا) ساقطة من م .

(٣) وأصح الوجهين أنهم لا يمنعون من حمل المصحف .

انظر: تنمعة الإبانة ل ٥٠ ، فتح العزيز ١٠٧/٢ ، حلية العلماء ١٥٨/١ ، المجموع ،

٦٩/٢ ، التحقيق ل ١١٣ .

(٤) (من حمل المصحف والألواح التي فيها القرآن إذا كانوا على غير طهارة على وجهين أحدهما يمنعون) ساقطة من س .

(٥) في م ، ح : (البالغين) .

(٦) في م ، ح : (لزمته) .

(٧) في م : (البالغين) .

(٨) في أ : (وقد) .

(٩) في م : (لأنهم) .

(١٠) في أ ، س : (معها) .

(١١) في ح : (الوضوء) .

(١٢) في م : (منه) .

(١٣) في س : (في حمله) .

فصل

فأما (١) المحدث إذا أراد أن يتصفح أوراق المصحف بيده لم يجوز، ولو تصفحها بعود في يده جاز (٢)، ولو تصفحها بكمه الملفوف على يده لم يجوز (٣).

والفرق بين كمه والعود أنه لايس لكمه واضح (٤) ليده عليه، فجري مجرى المباشرة له والعود باين منه، وهو غير منسوب إلى مباشرته (٥) به (٦).

فصل

فأما إن كتب مصحفاً، فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز (٧) محدثاً كان أو جنباً، وإن كان غير حامل له :

فإن كان (٨) محدثاً جاز، لأنه (٩) ليس كتابته (١٠) بأكثر من تلاوته

(١) في س : (وأما) .

(٢) في تصفح المصحف بعود وجهان مشهوران :

أحدهما : ما ذكره الماوردي، وهو قول العراقيين، وصححه النووي .

والثاني : لايجوز، ورجحه الخراسانيون، لأنه حمل الورقة وهي بعض المصحف وصححه الرافعي والمحلي .

انظر المذهب ٣٢/١، تنمة الإبانة ل ٤٩ ب، فتح العزيز ١٠٤/٢، المجموع ٦٨/٢،

المنهاج القويم ٧٨/١، فتح الوهاب ٨/١، شرح المحلي على المنهاج ٣٧/١ .

(٣) صرح بهذا الجمهور منهم المحامي وإمام الحرمين والغزالي والرويانى .

وقال إمام الحرمين من ذكر فيه خلافاً فهو غلط .

وشذ الدارمي عن الأصحاب فقال : إن منه بخرقه أو بكمه فوجهان، وإن مسه

بعود جاز .

انظر : البحر ل ٥٩ أ، الوسيط ٤١٩/١، المجموع ٦٨/٢، شرح المحلي على المنهاج

٣٧/١، بجيرمي على الخطيب ٣٢٨/١ .

(٤) في س : (وضع) .

(٥) في أ : (إلى معاسته) .

(٦) (به) باقطة من س .

(٧) في أ : (لم تجزه) .

(٨) في س : (فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز محدثاً كان أو جنباً وإن كان غير

حامل له فإن كان حاملاً لما يكتب منه لم يجوز محدثاً كان أو جنباً، وإن غير حامل

له فإن كان) .

(٩) في س : (لأن) .

(١٠) في س : (كتابة) .

وللمحدث أن يتلو (١) القرآن وإن كان جنباً ففيه وجهان : (٢)
أحدهما : لا يجوز لأنه بمثابة التالي له ، ولا يجوز للجنب أن يتلو (٣) القرآن .
والوجه الثاني : يجوز ، لأن التلاوة أغلظ (٤) حالا من الكتابة .

ألا ترى أن المعلي لو كتب الفاتحة لم تجزه عن تلاوتها ، فجاز للجنب أن يكتب
القرآن وإن لم يتله (٥) والله أعلم . (٦)

(١) في س : (أن يقرأ) .

(٢) حكى الروياني مثل قول الماوردي .

وذكر النووي : إن المحدث أو الجنب إذا كتب مصحفاً نظر :

إن حمله أو مسه في حال كتابته حرم ، وإلا فالصحيح جوازه ، لأنه غير حاملاً
ولامس ، وفيه وجه مشهور أنه يحرم ، ووجه ثالث حكاه الماوردي أنه يحرم على
الجنب دون المحدث .

وقال الأذري : هذا النقل عن الماوردي فيه نظر ، فإنه يؤذن بأنه أورد الوجه
في المحدث ، وزاد وجهاً ثالثاً ، وليس كذلك بل جزم بتمكين المحدث وخص الوجهين
بالجنب ، نعم يخرج من كلامه وجه فارق بين الجنب والمحدث .

انظر : البحر ٥٩ ١ ، المجموع ٧٠/١ ، حاشية الأذري ٧٠/١ ، عمدة السالك ٤٤/١ .

(٣) في س : (أن يتلوا) .

(٤) في س : (أغلظ) .

(٥) في س : (لم يتلوه) .

(٦) (والله أعلم) ساقطة من س .

٢٠ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يمتنع (٢) من قراءة القرآن إلا جنباً (٣) (٤)
وهذا كما قال لا يجوز للجنب والحائض والنفساء أن يقرءوا القرآن ولا شيئاً منه (٥)
وجوز لهم داود (٦) قراءة القرآن (٧)
وقال مالك (٨) : يجوز للحائض أن تقرأ دون الجنب .
واستدل داود بقوله تعالى : " فَأَقْرَأُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ " (٩) فكان على عمومـــــــــــــــــه
وبرواية (١٠) ماثلة رضي الله عنها (١١) أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٢) : كان

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في م : (ولم يمتنع) ، وفي أ ، س : (ولا يمتنع) .
(٣) في أ ، م ، ح : (إلا جنب) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) اتفق جمهور الشافعية على تحريم قراءة القرآن للجنب ، أما قراءته للحائض
فقد حكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعي أنه يجوز لها قراءة القرآن .
والصحيح المشهور من المذهب تحريم القراءة .
انظر : المجموع ٢/١٥٨ ، ٣٥٦ ، مغني المحتاج ١/٧٢ ، فتح الباري ١/٣٤٨ .
(٦) في م : (داود) .
(٧) انظر : المحلى ١/٧٧ .
(٨) للمالكية في قراءة الحائض للقرآن روايتان :
إحداهما : أن الحيف لا يمتنع من قراءة القرآن .
والشانية : أن الحيف كالجنب يمتنع من قراءة القرآن .
انظر : شرح الخرخشي ١/٢٠٩ ، المنتقى ١/٣٤٥ .
- وعند الحنفية لا يجوز للحائض والنفساء والجنب قراءة شيء من القرآن ولو آية
انظر : المبسوط ٢/١٥٢ ، العناية ١/١٦٧ ، تبیین الحقائق ١/٥٧ ، هاشية الطحطاوي
١/١٥٠ ، شرح منية المعلي ٣٨ .
- وعند الحنابلة : يحرم على الجنب والحائض قراءة آية فصاعداً ، وعنه يجوز
قراءة آية وقيل : لا تمتنع الحائض من قراءة القرآن مطلقاً وهو اختيار الشيخ
ابن تيمية .
انظر : الإنصاف ١/٢٤٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦/١٩١ ، كشف القناع ١/١٤٧ .
(٩) سورة المزمل ، آية (٢٠) .
(١٠) في م ، ح : (ورواية) .
(١١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٢) (وسلم) ساقطة من أ .

يذكر الله على كل أحيانه (١) (٢)

وبما (٣) روي عن (٤) النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه (٦) قال : " لا أحد (٧) إلا في اثنتين رجل (٨) آتاه الله مالا فهو ينفقه في سبيل الله ، ورجل (٩) آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وأطراف النهار " (١٠)
ودليلنا رواية جدد الله بن سلمة (١١) عن علي بن أبي طالب (١٢) رضي الله عنه (١٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم : " لم يكن (١٤) يحجبه عن قسرة

(١) في أ : (على كل حال أمابه) .

(٢) أخرجه مسلم والبيهقي عن عائشة قالت : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الحيف - باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة ٢٨٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرجل يذكر الله على كل أحيانه ٩٠/١ .

(٣) في ح : (وربما) .

(٤) في أ ، س : (أن) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) ساقطة من أ ، س .

(٧) في أ ، م ، ح : (أنه ل أحد) .

(٨) في أ ، س : (رجلاً) .

(٩) في أ ، س : (رجلاً) .

(١٠) أخرجه أحمد والبخاري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ل أحد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار " اللفظ للبخاري .

انظر : مسند الإمام أحمد ٩/٢ ، ٣٦٠ ، صحيح البخاري : كتاب التوحيد - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رجل آتاه الله القرآن ، ١٨٨/٩ .

(١١) جدد الله بن سلمة المرادي الكوفي ، روى عن عمر ، ومعاذ ، وعلي ... وغيرهم وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة ، قال شعبة عن عمرو بن مرة كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فيعرف وينكر كان قد كبر ، وقال العجلي : كوفي ، تابعي ، ثقة ، وقال يعقوب بن شيبه ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ، وقال البخاري : لا يتابع في حديثه ، وقال أبو حاتم : يعرف وينكر .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٢/٥ ، التاريخ الكبير ٩٩/٥ ، الكاشف ٨٣/٢ ، معرفة الثقات ٣٢/٢ .

(١٢) (بن أبي طالب) ساقطة من س .

(١٣) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح ، وفي أ (رضوان الله عليه) .

(١٤) (يكن) ساقطة من أ .

القرآن إلا أن يكون جنباً " (١)

وروى موسى بن عقبة (٢) من نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (٣)
قال : " لا يقرأ الجنب ولا (٤) الحائض شيئاً (٥) من القرآن " . (٦)

(١) أخرجه الحميدي وأحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي والنسائي والطحاوي وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم ، والبيهقي والدارقطني ، وأورده الهيثمي في موارد الظمان من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي مع اختلاف بسيط في الألفاظ .

صححه الترمذي ، وقال ابن حجر : صححه الترمذي وابن السكن ، وعبد الحق ، والبغوي وقال في الفتح : والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال الدارقطني قال شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه ، وقال الخطابي : كان أحمد يوهن حديث علي ويضعف أمر عبد الله بن سلمة .

انظر : مسند الحميدي ٣١/١ ، مسند الإمام أحمد ٨٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الجنب يقرأ القرآن ٥٩/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ٩٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب حجب الجنب من قراءة القرآن ١٤٤/١ ، شرح معاني الآثار : باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء وقراءتهم القرآن ٨٧/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب فضول التطهير - باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء ١٠٤/١ ، صحيح ابن حبان : باب قراءة القرآن - ذكر الإباحة لغير المتطهر أن يقرأ كتاب الله ما لم يكن جنباً ١١٩/٢ ، المستدرک : كتاب الطهارة - أبواب الفسل عن الجنابة ١٥٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب والحائض من قراءة القرآن ١١٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نهى الجنب عن قراءة القرآن ٨٩/١ ، تلخيص الحبير ١٣٩/١ ، فتح الباري ٢٤٨/١ ، معالم السنن ٧٦/١ ، مصابيح السنة ٢٢١/١ .

(٢) أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ، من ثقات رجال الحديث ، كان عالماً بالسيرة النبوية ، روى عن عكرمة ، والأعرج ونافع ... وطائفة ، وعنه السفينان وابن المبارك وآخرون ، وثقة أحمد ومالك والعجلي وابن حبان وغيرهم .

مولده ووفاته بالمدينة ، توفي سنة ١٤١ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٦٠/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٤٨/١ ، شذرات الذهب ٢٠٩/١ ، مرآة الجنان ٣١٥/١ ، النجوم الزاهرة ١٤٥/١ .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ . . .

(٤) (ولا) ساقطة من م ، ح .

(٥) في س : (شيء) .

(٦) أخرجه ابن ماجه والترمذي والدارقطني والبيهقي عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به ، قال أبو عيسى : سمعت محمد بن إسماعيل

وروي عن عمر بن الخطاب^(١) رضي الله عنه^(٢) أنه قال يا رسول الله إنك تأكل وتشرب وأنت جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) : " إني أكل وأشرب^(٤) وأنا جنب، ولا أقرأ وأنا جنب " ^(٥)

ولأن تحريم القراءة على الجنب قد كان مشهوراً في الصحابة منتشراً عند الكافة حتى لا يخفى^(٦) على^(٧) رجالهم ونساءهم^(٨)، حتى حكى^(٩) أن

== يقول : إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير كأنه ضعف روايته عنهم فيما ينفرد به ، وقال إسماعيل بن عياش عن أهل الشام .

وقال أحمد بن حنبل : إسماعيل بن عياش أصلح من بقية ، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات قال أبو عيسى : حدثني أحمد بن الحسن قال : سمعت أحمد ابن حنبل يقول ذلك .

وقال البيهقي : ليس هذا بالقوي .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ٩٦/١، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٨٨٠٨٧/١، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ١١٧/١، السنن الكبرى : كتاب الحيض - باب الحائض لاتمس المصحف ولا تقرأ القرآن ٣٠٩/١، تلخيص الحبير ١٣٨/١ .

(١) (بن الخطاب) ساقطة من س .

(٢) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح ، وفي أ (رضوان الله عليه) .

(٣) في س : (فقال عليه السلام) .

(٤) في أ ، س : (وأشرب وأنا) .

(٥) روى نحوه الدارقطني والبيهقي عن ابن لهيعة عن عبد الله بن سليمان عن ثعلبة بن أبي الكنود عن عبد الله بن مالك الغافقي قال : أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً طعاماً ثم قال : " استر عليّ حتى أغتسل " فقلت له أنت جنب ؟ قال : " نعم " ، فأخبرت بذلك عمر بن الخطاب فخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " إن هذا يزعم أنك أكلت وأنت جنب ، فقال : " نعم إذا توضأت أكلت وشربت ولا أقرأ حتى أغتسل " اللفظ للدار قطني .

وقال البيهقي : ورواه الواقدي عن عبد الله بن سليمان هكذا .

قال العظيم آبادي : ابن لهيعة ضعيف ، والواقدي متروك .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ١١٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نهى الجنب عن

قراءة القرآن ٨٩/١ ، التعليق المغني ١٠٠/١ .

(٦) في ح : (لا يخفى) .

(٧) في م ، ح : (عن) .

(٨) في أ ، س : (وفتيانهم) .

(٩) في س : (عن) .

عبد الله بن رواحة (١) وطيء (٢) أمته فقالت له امرأته : وطئت المملوكة فأنكر
فقالت له : إن كنت لم تطأ فاقرا ، فقال :

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَثْوًى الْكَافِرِينَ .
وَأَنَّ الْعَرْشَ قَوْقُ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ .
وَتَحْمِلُهُ مَلَائِكَةٌ شِدَادٌ مَلَائِكَةُ الْإِلَهِ مُؤْمِنُونَ . (٣)

فتشبه ذلك عليها (٤) وظننته قرأها ، فقالت : صدقت ربي (٥) ، وكذبت بعري (٦) ، ثم
إن عبد الله بن رواحة أخبر النبي صلى الله عليه وسلم (٧) بذلك فتبسم وقال :
" امرأتك أفقه منك " (٨) فتبت أن ذلك إجماع .

فأما مالك فإنه قال : إن (٩) الحائض إن لم تقرأ نسيت لتطاول الحيض بها
وإنه قد ربحا استوعب (١٠) تظر زمانها ، وليس كذلك الجنب .
وهذا خطأ لورود النص بنهي الجنب والحائض .

ولأن حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة ، لأنه يمنع من الصيام والوطء ، ولا يمنع
منهما الجنابة (١١) ، فلما كان الجنب ممنوعاً فأولى أن تكون الحائض ممنوعة .

(١) عبد الله بن رواحة بن مالك بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، وقيل ففي
نسبه غير ذلك الأنصاري الخزرجي أبو محمد ، ويقال أبو رواحة ، ويقال أبو عمرو
المدني ، شهد بدرًا والعقبة ، وهو أحد النقباء ، وأحد الأمراء في غزوة مؤتة
وبها قتل سنة ٨ هـ .

انظر : أد الفباة ١٣٠/٣ ، تهذيب ابن عساكر ٣٩٠/٧ ، حلية الأولياء ١١٨/١ ، سير
أعلام النبلاء ٢٣٠/١ ، العبر ٩/١ ، مجمع الزوائد ٣١٦/٩ .

(٢) في س : (أنه وطي) .

(٣) في الديوان : وتحمله ملائكة كرام ملائكة الإله مقربين .

انظر : ديوان عبد الله بن رواحة ١٦٥ .

(٤) في م ، ح : (فتشبه عليها ذلك) .

(٥) (ربي) ساقطة من أصل أ ، ومصححة في الحاشية .

(٦) (بعري) ساقطة من م ، ح .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) انظر القصة : سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١ ، تهذيب ابن عساكر ٣٩٥/٧ .

(٩) (إن) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في س : (استوعبت) .

(١١) (لأنه يمنع من الصيام والوطء ، ولا يمنع منهما الجنابة) ساقطة من م ، وفي

س : (الجنابة) .

ثم من الدليل عليهما أن حرمة القرآن أعظم من حرمة المسجد ، فلما كان الحائض والجنب ممنوعين من التلبث في المسجد ^(١) فأولى أن يكونا ممنوعين من القرآن .
وأما ^(٢) الجواب عن الآية فمن وجهين :

أحدهما : أن المراد بها فعلوا ما تيسر من الصلاة فعبّر عن الصلاة بالقرآن لما [تتضمنه] ^(٣) منه .
والثاني : أنه عام خص منه الجنب والحائض بدليل .

وأما حديث عائشة أنه عليه السلام ^(٤) كان يذكر الله على كل حال فمحمول على الأذكار التي ليست قرآناً ، والحديث الآخر مخصوص .

فصل (٥)

فإذا ثبت أن الجنب والحائض والنفساء ممنوعون ^(٦) من قراءة القرآن فلا يجوز لهم أن يقرءوا منه آية ولا حرفاً . ^(٧)

وقال مالك ^(٨) ، وأحمد ^(٩) ^(١٠) ، والأوزاعي ^(١١) يجوز لهم أن يقرءوا الآية

(١) في أ ، م ، ح : (فلما كان المسجد ممنوعاً من الحائض والجنب) .

(٢) في م ، ح : (فأما) .

(٣) في أ : (لما تضمنها) ، في م ، ح : (لما يتضمنها) ، في (يعصمها) .

(٤) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (فعل) ساقطة من س .

(٦) في ح : (ممنوعين) .

(٧) إذا قرأت الحائض أو الجنب بعض آيات القرآن ولم يقدم به القرآن كقول: " إنا

لله وإنا إليه راجعون " عند المعصية ، وعند ركوب الدابة " سبحان الذي

سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين " فيجوز ذلك عند الخراسانيين ، ومنعه

العراقيون ، وصح النووي قول الخراسانيين .

وقال إمام الحرمين ووالده والغزالي : إذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله

فإن قعد القرآن عصى وإن قعد الذكر لم يعص ، وإن لم يقدم واحداً منهما لم

يعص .

انظر : الوسيط ٤٢٠/١ ، المجموع ١٦٣، ١٥٨/٢ ، الإقناع ٩١/١ ، شرح المحلي على

المنهاج ٦٥/١ ، ماشية البيجوري ١١٨/١ .

(٨) انظر : الشرح الصغير ٦٣/١ ، ماشية الدسوقي ١٢٨/١ ، مواهب الجليل ٣١٧/١ .

(٩) (أحمد) ساقطة من م ، ح .

(١٠) انظر : المغني ١٣٤/١ ، كشف القناع ١٠/١ ، المبدع ١٨٧/١ ، الروض المربع ٢٧/١ .

(١١) انظر : البحر ٦٠ ب .

والأيتين تحوذاً وتبركاً .

وقال أبو حنيفة (١) : يجوز أن يقرءوا صدر الآية ، ولا يجوز أن يقرءوا باقيها .
وكلا المذهبين خطأ ، لأن حرمة يسيرة كحرمة كثيرة (٢) ، فوجب أن يستويا في الحظر .
ولأن ما منعت الجنابة (٣) من كثيره (٤) منعت من يسيره كالملة .

فصل

فأما (٥) المحدث (٦) فيجوز له (٧) أن يقرأ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٨)
لم يكن يحبه عن قراءة القرآن (٩) ، إلا أن يكون جنباً فدل على أن الحدث (١٠) لم
يكن (١١) يمنعه .
وكذلك المستحاضة يجوز لها أن تقرأ ، لأنها (١٢) كالْمحدث (١٣) .
فلو أراد الجنب والحائض أن يقرءا (١٤) بقلوبهما من غير أن يتلفظا (١٥) به
بلسانهما جاز (١٦)

(١) للحنفية في قراءة الجنب والحائض القرآن قولان :
أحدهما : تحريم القراءة مطلقاً سواء كانت آية أو أقل من الآية .
والثاني : يباح قراءة ما دون الآية . وبه قال الطحاوي .
وإذا قرأ على قعد الذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله
رب العالمين أو علم القرآن حرفاً حرفاً فلا بأس به .
انظر : العناية ١٦٧/١ ، تبیین الحقائق ٥٧/١ ، المبسوط ١٥٢/٢ ، اللباب ٤٣/١ ،
الغتاوى الهندية ٣٨/١ .

- (٢) في س : (كبيرة) .
- (٣) في أ : (الجنابة) .
- (٤) في س : (من كثرة) .
- (٥) في م (ويجوز) ومصحح فوقها (فأما) ، وفي ح : (ويجوز) .
- (٦) في م ، ح : (للمحدث) .
- (٧) (له) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٨) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٩) في س : (عن القراءة ، إلا) .
- (١٠) في س : (المحدث) .
- (١١) (يكن) ساقطة من م .
- (١٢) (لأنها) ساقطة من س .
- (١٣) انظر : الكافي ٨٣/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/٤ .
- (١٤) في س : (أن يقرءا) .
- (١٥) في س : (يلفظان) .
- (١٦) قال النووي : وهذا لا خلاف فيه .
انظر : المجموع ١٦٣/٢ .

وهكذا لونترا في المصحف ، أو قريء عليهما القرآن كان جائزاً لهما (١) ، لأنهما لا ينسبان إلى القراءة (٢) في هذه الأحوال .

وأما (٣) القراءة سرّاً باللسان فلا يجوز ، لأن الإسرار (٤) بالقراءة كالجهـر في صفة الصلاة . والله أعلم بالصواب . (٥)

(١) (لهما) ساقطة من أ .

(٢) في م ، ح : (للقراءة) ومصححة في الحاشية .

(٣) في م ، ح : (فأما) .

(٤) (الأسرار) ساقطة من ح ومثبتة في الحاشية .

(٥) (بالصواب) ساقطة من م ، ح ، س .

باب الاستطابة



باب الاستطابة (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢): أخبرنا سفيان (٣) عن محمد بن عجلان (٤) عن القعقاع بن حكيم (٥) عن أبي صالح (٦) عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم (٧) أنه قال (٨): " إنا أنا (٩) لكم مثل الوالد،

(١) الاستطابة والإطابة: كناية عن الاستنجاء، وسمي بهما من الطيب، لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أي يطهره، ويقال منه استطاب الرجل فهو مستطيب، وأطاب نفسه فهو مطيب.

انظر: طيب - لسان العرب ١/٥٦٧، أحكام الأحكام ١/٤٩.

(٢) (رحمه الله) ساقطة من أ، م، ح.

(٣) سفيان بن عيينة.

(٤) محمد بن عجلان أبو عبد الله القرشي المدني، حدث عن أبيه، وعن الأعرج، ومحمد ابن كعب والقعقاع بن يزيد ... وغيرهم، حدث عنه شعبة، وسفيان، ومالك، وخلق كثير كان فقيهاً عابداً، صدوقاً، كبير الشأن، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين مات سنة ١٤٨ هـ.

انظر: التاريخ الكبير ١/١٩٦، التاريخ الصغير ١٦٥، تهذيب التهذيب ٩/٣٤١، الجرح والتعديل ٨/٤٩، طبقات خليفة ٢٧٠، مشاهير علماء الأمصار ١٤٠، ميزان الاعتدال ٢/٦٤٤.

(٥) القعقاع بن حكيم الكناني المدني، روى عن أبي هريرة، وقيل لم يلقه، وجابر وعائشة وأبي صالح السمان ... وآخرين، وعنه زيد بن أسلم، ومحمد بن عجلان وغيرهم تابعي اتفقوا على توثيقه.

انظر: تهذيب التهذيب ٨/٣٨٣، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٦٠، الثقات ٥/٣٢٣، الكاشف ٢/٣٤٦.

(٦) ذكوان بن عبد الله السمان الزيات، المدني، القدوة، الحافظ، الحجة، مولى أم المؤمنين جويرية، ولد في خلافة عمر، من كبار التابعين، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس ... وغيرهم، روى عنه عبد الله بن حيوة، وزيد بن أسلم أجمعوا على توثيقه. مات سنة ١٠١ هـ.

انظر: التاريخ الكبير ٣/٢٦٠، تذكرة الحفاظ ١/٨٩، الجرح والتعديل ٣/٤٥٠، العبر ١/٩١، الكاشف ١/٢٢٩، المعرفة والتاريخ ٢/٧٩٩.

(٧) (وسلم) ساقطة من أ.

(٨) (أنه قال) ساقطة من م.

(٩) (أنا) ساقطة من ح.

فإذا ذهب أحدكم إلى (١) الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستديرها لغائط ولا بول (٢) وليستنج (٣) بثلاثة أحجار " ونهى عن الروث (٤) والرمة (٥). (٦)

قال الشافعي : وذلك في الصحاري (٧)، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) قسّد جلس على لبنتين مستقبل بيت المقدس، فدل على أن البناء مخالف للصحاري (٩).
اعلم أن هذا الباب إنما سمي باب الاستطابة، لأن المستنجي تطيب (١٠) به نفسه قال (١١) أهل اللغة : استطاب وأطاب إذا استنجن (١٢).

-
- (١) (إلى) ساقطة من م، ح .
(٢) في المختصر : (بغائط ولا بول) .
(٣) في أ : (ويستنج) ، وفي س : (ويستبج) .
(٤) الروث : رجيع ذي الحافر .
انظر : روث - لسان العرب ١٥٦/٢ .
(٥) الرمة : العظم البالي
انظر : رمم - لسان العرب ٢٥٣/١٢ .
(٦) أخرجه الشافعي، والحميدي، والدارمي، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة وأبو عوانة، والبيهقي، واللفظ للشافعي، والحديث حسنه البغوي .
انظر : الأم ٢٢/١، ترتيب مسند الشافعي ٢٨/١، مسند الحميدي ٤٣٥/١، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ٢٠٠/١، سنن الدارمي كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالأحجار ١٧٢/١، سنن أبي داود : كتاب الطهارة باب كراهية استقبال القبلة ٣/١، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة - بسباب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة ١١٤/١، سنن النسائي : كتاب الطهارة - النهي عن الاستطابة بالروث ٣٨/١، صحيح ابن خزيمة . جماع أبواب الاستنجاء بالأحجار - باب النهي عن الاستطابة بدون ثلاثة أحجار ٤٣/١ .
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ٩١/١، مصابيح السنة ١٩٥/١ .
(٧) في س : (في الصحراء) .
(٨) (وسلم) ساقطة من أ، وفي س : (عليه السلام) .
(٩) انظر : مختصر المزني ٣ .
(١٠) في م : (يطيّب) ، وفي ح غير منقوطة (سطب) .
(١١) في م، ح : (وقال) .
(١٢) في س : (استنجا) .

ومنه قول الشاعر (١) الأعشى :

[يَارْخَمًا] (٢) [قَاظ] (٣) عَلَى مَطْلُوبٍ (٤)
[يُعْجِلُ] (٥) كَفَ (٦) الْخَارِي (٧) الْمَطْيَب (٨).

يعني المستنجي .

(٩) وسمي استنجاء، لأنهم كانوا إذا أرادوا قضاء الحاجة استتروا (١٠) بنجوة
من الأرض وهي (١١) الموضع المرتفع منها .

وقيل في تأويل قوله تعالى (١٢) : " فَأَلْيَوْمَ تُنْجِيكَ رَبِّدُنْكَ " . (١٣)

(١) (الشاعر) ساقطة من م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (شاركما) .

(٣) في أ : (فاظ) ، وفي م ، ح : (فاض) ، وفي س : (فاط) .

(٤) في ديوان الأعشى ينخوب ، وفي المعاني الكبير : (ينكوب) ، وفي س : (مطلوب) .

(٥) في أ ، م ، ح : (بعجل) ، وفي س غير منقوطة (بعجل) .

(٦) في أ ، م ، ح : (كيف) .

(٧) في أ ، م ، ح : (الجاري) .

(٨) انظر البيت في : ديوان الأعشى : قصيدة ٤٣ ، ص ٣١٥ ، المعاني الكبير ٢٩١/١ ،

لسان العرب ٤٥٧/٧ .

والرخم : طائر يأكل العذرة وهو من أكثر الأجناس طلباً لها وسعيّاً وراءها .

قَاظ : القيظ شدة الحر .

ومعنى البيت ، أن هذا الطائر يبادر إلى القدر ، ويسبق إليه قبل أن يتطيب

صاحبه ، والتطيب الاستنجاء .

انظر : المراجع السابقة .

(٩) الاستنجاء : أصله من النجوة وهو ارتفاع من الأرض ، وكان الرجل إذا أراد قضاء

حاجته تستر بنجوة فقالوا : ذهب يتغوط ، ثم سمي الحدث نجواً ، واشتق منه

قد استنجد إذا مسح موضعه أو غسله .

انظر : غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٨/١ ، حلية الفقهاء ٥٣ .

(١٠) في ح : (استبروا) .

(١١) في ح : (فهي) .

(١٢) في س : (تعال) .

(١٣) سورة يونس ، آية (٩٢) .

أي تلقيك على نجوة من الأرض . (١)
وأما الغائط (٢) : فهو المكان المستقل بين هاليين ، فكني به عن الخارج لأنه
يقعد له .
قال الشاعر :

أَمَّا (٣) أَتَاكَ (٤) عني الحديث إذ أنا (٥) بالغائط أستغيث
وصحت بالغائط (٦) يا خبيث (٧)

وعقد هذا الباب ومداره على حديث أبي هريرة المقدم ذكره ، أن النبي صلى
الله عليه وسلم (٨) قال : " إنما أنا لكم مثل الوالد " .
فقعد والله أعلم بذلك ثلاثة أشياء : (٩) (١٠)
أحدها : أنه جعلها (١١) مقدمة يأنس بها السامع ، لأن (١٢) في الابتداء يذكر (١٣)
الغائط والبول وحشة على السامع .

(١) انظر : تفسير الطبري ١٦٤/١١ ، روح المعاني ١٨٣/١١ .
(٢) الغائط : عمق الأرض الأبعد ، ومنه قيل للمطمئن من الأرض غائط ، ولموضع قضاء
الحاجة غائط ، لأن العادة جرت أن يقضي في المنخفض من الأرض حيث هو أستر له
ثم اتسع فيه حتى صار يطلق على النجس نفسه .
والغائط اسم العذرة نفسها ، لأنهم كانوا يلقونها بالغيطن ، وقيل : لأنهم
كانوا إذا أرادوا ذلك أتوا الغائط وقضوا الحاجة ، فقيل لكل من قضى حاجته
قد أتى الغائط يكنى به عن العذرة .
انظر : غوط - لسان العرب ٣٦٥/٧ ، أحكام الأحكام ٥٤/١ .

(٣) في أ : (إنما) .
(٤) في م ، ح : (ابال) .
(٥) في س : (إذا أنا) .
(٦) في أ ، س : (في الغائط) .
(٧) ذكره الجاحظ من بعض الرجاز
أما أتاك عني الحديث إذ أنا بالغائط أستغيث
والذئب وسط غنمي يعيث وصحت بالغائط يا خبيث
انظر : الحيوان ٣٠٦/١ ، ٤١٠/٦ .

(٨) (صلى الله عليه وسلم) ساقة من س .
(٩) في م ، ح : (يقعد بذلك والله أعلم ثلاثة أشياء) .
(١٠) انظر : معالم السنن ١٤/١ .
(١١) في أ : (جعلها) .
(١٢) في م : (لأنه) .
(١٣) في م : (يذكر) .

والثاني : أنه ^(١) أحثهم على سؤاله فيما احتشم ^(٢) ذكره من أمر دينهم ، وأديهم ^(٣) كما يسأل والده فيما احتشم ^(٤) غيره من سؤاله .

والثالث : التنبيه على أن الوالد ^(٥) يلزمه تعليم ولده ما احتاج إليه من دينه وأدبه مع مافيه ^(٦) من التنبيه على القياس .

ثم أخذ في بيان الأدب الشرعي فقال : فإذا ذهب أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط ^(٧) ولابول .

فاختلف الناس في استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول على أربع مذهب ^(٨) ^(٩)

أحدها : أنه لايجوز استقبالها ولا استدبارها لافي البنيان ولافي المحاري ^(١٠)

(١) في ح : (أن) .

(٢) في س : (احسوا) .

(٣) في س : (فادسهم) .

(٤) في س : (اجتنبوا) .

(٥) في س : (الولد) .

(٦) في أ ، س : (معما) .

(٧) في أ ، س : (بغائط) .

(٨) (مذاهب) ساقطة من ح .

(٩) وهناك ثلاثة مذاهب أخرى إضافة إلى ما ذكره الماوردي وهي :

١- جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبي يوسف .

٢- التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدي ، وسيأتي ذكره .

٣- أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمته ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لعدم قوله " شرقوا أو غربوا " قاله أبو حوانة صاحب المزني .

انظر : فتح الباري ٢١٦/١ ، عمدة القاري ٢٧٩/١ ، نيل الأوطار ٩٥/١ .

(١٠) في س : (في الصحراء) .

ورجح هذا القول ابن العربي من المالكية وابن حزم وقال به مجاهد .

انظر : عارضة الأحوذى ٢٤/١ ، تحفة الأحوذى ٥٦/١ ، المحلى ١٩٤/١ .

وهو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه (١)، والثوري (٢) والنخعي (٣) وأحمد (٤) وأبي ثور (٥)،
وبه قال من الصحابة أبو أيوب (٦) الأتعماري (٧).

والشاني : أنه يجوز استقبالها واستدبارها في البنيان والمحاري (٨).
وهو مذهب داود ، وبه قال عروة بن الزبير (٩) ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن (١٠).

(١) ولأبي يوسف قول ثان : أنه يجوز الاستدبار في البنيان فقط .
وما ذكره الماوردي أصح الروايات عن أبي حنيفة .
انظر : رموس المسائل ١١٤/١ ، مجمع الأنهر ٦٧/١ ، مرقاة المفاتيح ٢٨٣/١ ، الفتاوى
الهندية ٥٠/١ ، نور الإيضاح ١٠/١ .
(٢) (٣) في س : (الثوري) بدون واو .
انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٣٥٨/١ ، عمدة القاري ٢٧٧/١ ، فتح الباري
٢١٦/١ ، الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ،
أحكام الأحكام ٥٢/١ .

(٤) انظر : المغني ١٥٤/١ ، المبدع ٨٥/١ ، الكافي ٥٠/١ .
(٥) انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٣٥٨/١ ، عمدة القاري ٢٧٧/١ ، فتح الباري ٢١٦/١
الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ، أحكام
الأحكام ٥٢/١ .

(٦) في ح : (أبي أيوب) .
وهو : خالد بن زيد بن كليب الخزرجي النجاري البصري ، خضه النبي صلى الله
عليه وسلم بالنزول عليه في بني النجار إلى أن بنيت له حجرة أم المؤمنين
سودة وبني المسجد الشريف .
توفي سنة ٥٢ هـ ، ويقال سنة ٥٠ هـ ، صلى عليه يزيد بن معاوية ، ودفن بأمل حمص
القسطنطينية .

انظر : التاريخ الكبير ١٣٦/٣ ، تاريخ ابن معين ١٤٤/٢ ، تاريخ خليفة ٢١١ ، الجرح
والتعديل ٣٣١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٢ .

(٧) انظر : التمهيد ٣٠٩/١ ، شرح السنة ٣٥٨/١ ، عمدة القاري ٢٧٧/٢ ، فتح الباري ٢١٦/١ ،
الأوسط ٣٢٥/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، نيل الأوطار ٩٤/١ ، أحكام الأحكام ٥٢/١ .

(٨) انظر : المراجع السابقة في (٧٠٥ ، ٣٠٢) .
(٩) أبو عبد الله عروة بن الزبير ، تابعي جليل ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة
انتقل إلى البصرة ، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين ، روى عن أبيه
وأخيه عبد الله ... وعدة ، وعنه الزهري ، وسليمان بن يسار وآخرون .
توفي بالمدينة ، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٩١ هـ ، وقيل سنة ٩٢ هـ ، وقيل
سنة ٩٣ هـ ، وقيل سنة ٩٤ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠٦/١ ، تهذيب التهذيب ١٨٠/٧ ، تذكرة الحفاظ ٦٢/١ ،
حلية الأولياء ١٧٦/٢ ، صفوة الصفوة ٨٥/٢ ، طبقات ابن سعد ١٧٨/٥ .

(١٠) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ مولى آل المنكر ، المعروف بريبعة
الرأي كان فقيهاً عالمًا حاشيًا للفقهاء والحديث ، وبه تفقه الإمام مالك ، روى عن أنس

والثالث : أنه لا يجوز استقبالها ولا استدبارها في المحاري ، ويجوز استقبالها واستدبارها في البنيان .

وهو مذهب الشافعي (١) ، وبه قال من الصحابة عبد الله بن عمر (٢) ، ومن التابعين الشعبي (٣) (٤) ، ومن الفقهاء : مالك (٥) وإسحاق (٦)

والرابع : ما رواه محمد بن الحسن (٧) مذهباً شافياً لأبي حنيفة (٨) أنه أجسار استدبارها في الموضعين ، ومنع من استقبالها في الموضعين (٩) . غير أن المذهب الأول هو الذي يعول عليه أصحابه . (١٠)

واستدل من منع من استقبالها واستدبارها في الموضعين بحديثين :

-
- == والأعرج ، ومكحول وغيرهم ، وعنه السفينان ، والأوزاعي ، ومالك ... وغيرهم
انظر : التاريخ الكبير ٢٨٦/٣ ، تاريخ بغداد ٤٢٠/٨ ، تذكرة الحفاظ ١٥٧/١ ،
الجرح والتعديل ٤٧٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/٦ ، صفوة الصفوة ١٤٨/٢ ، العبر ١٤١/١ .
- (١) انظر : البحر ل ٦١ ب ، تتمتع الإبانة ل ٥١ ب ، التهذيب ل ٣٠ ب ، المذهب ٣٣/١ ،
الإقناع للماوردي ٢٥/١ ، المقنع للمحاملي ل ٤ أ ، الأنوار ٢٧/١ ، عمدة السالك ٤٨/١ .
- (٢) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري
٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١ .
- (٣) (الشعبي) ساقطة من م .
- (٤) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري
٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١ .
- (٥) ذكر مالك كراهة استقبال القبلة واستدبارها في المحاري ، والكراهة هنا
محمولة على التحريم .
- انظر : المدونة ٧/١ ، مقدمات ابن رشد ٦٤/١ ، التمهيد ٣٠٩/١ ، المنتقى ٣٣٦/١ ،
مواهب الجليل ٢٨١/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٠/١ .
- وقال بهذا المذهب أحمد في رواية ثانية عنه صححها ابن قدامة .
- انظر : المغني ١٥٤/١ ، الإفضاح ٧٦/١ ، التنقيح المشبع ٣٥/١ .
- (٦) انظر : عمدة القاري ٢٧٨/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١ ، فتح الباري
٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٩٤/١ .
- (٧) انظر : الاختيار ٣٧/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٤١/١ ، فتح باب العناية ٢٧٥/١ ، عمدة
القاري ٢٧٨/١ .
- (٨) (لأبي حنيفة) ساقطة من أ ، م ، ح .
- (٩) وهذا المذهب رواية ثالثة للإمام أحمد .
- انظر : الإفضاح ٧٦/١ ، المبدع ٨٦/١ .
- (١٠) في م : (أصحابنا) .

أحدهما : حديث أبي هريرة المقدم ذكره (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط (٢) فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط ولا بول " (٣) فكان على عمومه .

والثاني : ما رواه عطاء بن يزيد (٤) الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل (٥) القبلة لغائط أو بول (٦) ولكن شرقوا أو غربوا . قال : فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل (٧) القبلة فكنا نتحرف منها ونستغفر الله تعالى (٨) . (٩)

(١) (ذكره) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ : (للغائط) ، وفي م ، ح : (إلى) ساقطة .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .

(٤) عطاء بن يزيد الجندعي الليثي ، أصله من المدينة ، سكن الشام ، كنيته أبو محمد ، وقيل أبو يزيد ، مدني ، تابعي ، ثقة ، يروي عن أبي أيوب ، وأبي سعيد وتميم الداري وأبي هريرة ، روى عنه سهيل بن أبي صالح . ولد سنة ٥٢٥ هـ ، ومات سنة ١٠٥ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٥٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٢١٧/٧ ، تقريب التهذيب ٢٣/٢ ، الشقات ٢٠٠/٥ ، معرفة الشقات ١٣٨/٢ .

(٥) في م : (يستقبل) ، وفي ح : غير منقوطة (سقبل) .

(٦) في أ ، س : (وبول) .

(٧) في أ ، س : (نحو) وما أثبتته موافق لرواية الشيخين وأبي داود .

(٨) في س : (تعال) .

(٩) أخرجه الحميدي ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه مختصراً والنسائي ، وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا " قال أبو أيوب : فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها ، ونستغفر الله . اللفظ لمسلم .

انظر : مسند الحميدي ١٨٧/١ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ٤٩/١ ، كتاب الصلاة - باب قبله أهل المدينة وأهل الشام ١٠٩/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستنابة ٢٢٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول ١١٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - النهي عن استدبار القبلة عند

وأما المعنى فهو أن قالوا : كل حكم تعلق بالقبلة ^(١) استوى فيه البنيان والمحاري كالملاة .

قالوا : ولأنه مستقبل بفرجه القبلة ^(٢) ، فوجب أن يكون ممنوعاً منه كالمحاري ^(٣) قالوا : ولأنه إنما منع من استقبال القبلة في المحراء ^(٤) تعظيماً لحرمتهما ، وهذا المعنى موجود في البنيان كوجوده في المحاري ، فوجب أن يستوي المنع فيهما . ^(٥)

قالوا : ولأنه ليس في البنيان أكثر من أنها حائل ، والحائل عن القبلة لا يمنع حكماً تعلق بها . ^(٦)

دليله الجبال في المحاري ^(٧) لذي ^(٨) الحاجة ، والبنيان لذي الملاة . ^(٩)

واستدل من أباح ذلك في الموضعين بحديثين :

أحدهما : رواه ^(١٠) مجاهد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١١) نهى عن

== الحاجة ٢٢/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الفائط والبول - باب ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ٣٣/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ١٩٩/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الزجر عن استدبار القبلة بالفائط والبول ٤٩٥/٢ .

(١) في م ، ح : (تعلق فيه القبلة) .

(٢) في م ، ح : (إلى القبلة) .

(٣) (قالوا : ولأنه مستقبل بفرجه القبلة فوجب أن يكون ممنوعاً منه كالمحاري) ساقطة من أ .

(٤) في س : (في المحاري) .

(٥) في أ : (فيهما) .

(٦) في س : (به) .

(٧) في س : (والمحاري) .

(٨) في م ، ح : (كذا) .

(٩) في م ، ح : (والبنيان للملاة) .

(١٠) في س : (مارواه) .

(١١) (وسلم) ساقطة من أ .

استقبال القبلة واستدبارها ، ثم إننى (١) رأيته قبل موته بسنة وقد قعد مستقبل القبلة لقضاء حاجته . (٢)

- (١) في م ، ح : (إني) .
(٢) أخرجه أبو داود وابن حجة والترمذي بلفظ : " نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها " .
وأخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني بلفظ : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستقبل القبلة أو نستدبرها بفروجنا إذا أهرقنا الماء ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة " .
قال الترمذي : حديث حسن غريب ، وقال : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال : هذا حديث صحيح رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق .
وقال ابن حزم : حديث جابر من رواية أبان بن صالح وليس بالمشهور .
وقال ابن عبد البر : وليس حديث جابر بصحيح عنه فيعرج عليه ، لأن أبان بن صالح الذي يرويه ضعيف .
ورد العيني على هذه الأقوال : بأن قول ابن حزم مردود بتمحيص البخاري وغيره .
وقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شعبة ، والعجلي ، أبان بن صالح ثقة ، وقال النسائي : كان حاكماً بالمدينة وليس به بأس .
فأى شهرة أرفع من هذه .
وأما تضعيف ابن عبد البر الحديث بأبان فغير موجه لثبوت توثيقه من الجماعة الذين ذكرناهم .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرخصة في استقبال القبلة ٤/١
سنن ابن حجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الرخصة في ذلك ١١٧/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة باب ما جاء من الرخصة في ذلك ٩/١ ، مسند الإمام أحمد ٣/٣٦٠ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - باب ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرخصة في البول مستقبل القبلة ٣٤/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الخبر الدال على أن الزجر عن استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول إنما زجر عن ذلك في الصحاري دون الكهف والمواقع المستورة ٤٩٨/٢ ، عمدة القاري ٢٧٨/١ ، المحلى ١٩٨/١ ، التمهيد ٣١٢/١ ، مختصر الخلافيات ١٢٩/١ ، تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين ٤٩ ٧٢٠ .

والثاني : مارواه واسع بن حبان ^(١) عن ابن عمر أنه قال ^(٢) : إن ناسا يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس ، لقد ارتقيت ^(٣) على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله على الله عليه وسلم ^(٤) على لبنتين مستقبلي بيت المقدس . ^(٥)

وأما المعنى : فهو أن كشف العورة إذا كان مباحاً إلى غير القبلة كان مباحاً إلى القبلة قياساً على كشفها للمباشرة ، ولأن كل جهة لا يحرم كشف العورة إليها في المباشرة لم يحرم كشف العورة إليها عند الحاجة قياساً على غير القبلة .

(١) في س : (حبان) .

وهو واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني المدني ، صحابي ، وقيل في صحبته مقال ، وقال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة وزعم العبدري أنه شهد بيعة الرضوان .

قال ابن حجر : هذا غير الراوي فيما أظن ، لأنه مشهور في التابعين ، وحديثه في صحيح مسلم ، وقد فرق بينهما ابن فتحون .

انظر : الإمامة ٥٩١/٣ ، تهذيب التهذيب ١٠٢/١١ ، تقريب التهذيب ٢٢٨/٢ ، تاريخ الثقات ٤٦٣ ، طبقات خليفة ٢٥٢ ، مشاهير علماء الأمصار ٧٨ .

(٢) (أنه قال) ساقطة من م .

(٣) في م : (ارتفعت) .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو عوانة ، واللفظ للبخاري إلا أنه قال : " مستقبلاً بيت المقدس لحاجته " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من تبرز على لبنتين ٤٩٠٤٨/١ ،

صحيح مسلم : كتاب الطهارة : باب الاستطابة ٢٢٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب

الطهارة - باب الرخصة في استقبال القبلة ٤/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب

الطهارة وسننها - باب الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف ١١٦/١ ، سنن

الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الرخصة في استقبال القبلة ٩/١ ،

سنن النسائي : كتاب الطهارة - الرخصة في استقبال القبلة في البيوت ٢٤/١ ،

مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان حظر استقبال القبلة ٢٠١/٩ .

فصل

واستدل من منع استقبالها في الموضعين وأباح استدبارها في الموضعين
بحديثين :

أحدهما (١) : ما رواه عبد الرحمن بن يزيد (٢) عن سلمان قال : قيل : لقد علمكم
نبيكم عليه السلام كل شيء حتى الخرافة (٣) قال (٤) : أجل قد (٥) نهانا على الله
عليه وسلم (٦) أن نستقبل القبلة بغائط (٧) وبول وأن لا نستنجي (٨) باليمين (٩) ، وأن
لا يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار أو يستنجي (١٠) برجيع أو عظم . (١١)

(١) (أحدهما) ساقطة من أصل ح ، ومثبتة في الحاشية .

(٢) في م ، ح : (زيد) .

وهو عبد الرحمن بن يزيد بن قيس ، الإمام الفقيه أبو بكر النخعي ، أخوالأسود
ابن يزيد من تابعي أهل الكوفة ، حدث عن عثمان وابن مسعود وسلمان . . . وجماعة
روى عنه إبراهيم النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي . . وغيرهم ، وثقه يحيى بن
معين وغيره ، مات سنة ٨٣ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٣٦٣/٥ ، تقريب التهذيب ٥٠٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٤ ،
طبقات ابن سعد ١٢١/٦ ، طبقات خليفة ١٤٨ ، النجوم الزاهرة ٢٠٤/١ ، الكاشف ١٦٨/٢ .
(٣) الخرافة : قال القاضي عياض بكسر الخاء ممدود هو اسم فعل الحدث ، وأما
الحدث نفسه فبغير تاء ممدود وفتح الخاء .

وقال الخطابي : عوام الناس يفتحون الخاء في هذا الحديث فيفحش معناه ،
وإنما هو مكسور الخاء ممدود الألف ، يريد الجلسة للتخلي والتنظيف منه
والأدب فيه .

انظر : شرح السيوطي على النسائي ٣٨/١ ، حاشية السندي على النسائي ٣٩/١ ،
معالم السنن ١١/١ .

(٤) في أ ، س : (فقال) .

(٥) في أ ، س : (أنه) .

(٦) في أ (وسلم) ساقطة ، (على الله عليه وسلم) ساقطة من م ، س .

(٧) في أ ، س : (الغائط) .

(٨) في أ : (لا يستنجي) .

(٩) في أ ، س : (باليمنى) .

(١٠) في م ، ح : (أو نستنجي) ، وفي س : (وأن نستنجي)

(١١) أخرجه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، والبيهقي
واللفظ لأبي داود ، غير أنه قال : " بغائط أو بول " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٣٧/٥ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستطابة
٢٢٣/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند

والثاني : مارواه أبو زيد (١) عن معقل بن أبي معقل الأسدي (٢) قال : " نهى (٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط " . (٥)

فلما نص في هذين الحديثين (٦) على الاستقبال (٧) علم إباحة الاستدبار .

ولأن كل حكم تعلق بالقبلة اختص باستقبالها دون استدبارها كالمصلاة .

== قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الاستنجاء بالحصاة والنهي عن الروث والرمة ١١٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة باب الاستنجاء بالحصاة ١٣/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة : باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ٣٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٢/١ .

(١) في م ، ح : (أبو زيد) .

وهو أبو زيد مولى بني ثعلبة ، قيل اسمه الوليد ، روى عن معقل بن أبي معقل الأسدي وعنه عمرو بن يحيى بن عمارة . قال ابن حجر : قال ابن المديني ليس بالمعروف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ ، الكنى لمسلم ٤٠ .

(٢) معقل بن أبي معقل هو ابن أبي الهيثم الأسدي حليف بني أسد ، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه ، روى عنه الوليد أبو زيد مولى بني ثعلبة ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن يقال مات في زمن معاوية .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢٥/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٥/٢ ، تجريد أسماء الصحابة ٨٨/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤٥/٣ .

(٣) في أ ، ح : (نها) .

(٤) (وسلم) لاقطة من أ .

(٥) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، واللفظ لأبي داود .

وهو حديث ضعيف ، لأن فيه راوياً مجهولاً ، وقال الصنعاني : وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند

قضاء الحاجة ٣/١ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن

استقبال القبلة بالغائط والبول ١١٦/١ ، فتح الباري ٢١٦/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١

سبل السلام ١٢٥/١ .

(٦) (الحديثين) لاقطة من س .

(٧) في م : (الاستدلال) .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الشافعي (١) من تحريم الاستقبال والاستدبار (٢) في الصحاري ما استدل به الأولون من حديث أبي هريرة وأبي أيوب .

وعلى إباحة ذلك في البنيان ما استدل به الآخرون من حديثي (٣) جابر وابن عمر . ثم من (٤) الدليل عليهما حديثان آخران :

أحدهما : ما رواه (٥) الحسن بن ذكوان (٦) عن مروان (٧) الأصغر (٨) قال : رأيت ابن (٩) عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت : أبا عبد الرحمن (١٠) أليس قد نهى عن هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فأما إذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس . (١١)

(١) في أ ، س : (ما ذهبنا إليه) .

(٢) في م ، ح : (من تحريم الاستدبار والاستقبال) .

(٣) في س : (من حديث) .

(٤) (من) ساقطة من م ، ح .

(٥) في م ، ح : (رواه) .

(٦) الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، روى عن الحسن البصري وسليمان الأحول وطاؤوس ، ومروان الأصغر . . . وروى عنه سعيد بن راشد ، وعبد الله بن المبارك . . . وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين ضعيف ، وقال أبو حاتم : ضعيف وليس بالقوي ، وقال ابن عدي : يروي أحاديث لا يرويها غيره ، وذكره ابن حبان في الثقات روى له البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

انظر : التاريخ الكبير ٢/٢٩٢ ، تهذيب الكمال ٦/١٤٥ ، الثقات ٦/١٦٣ ، الضعفاء للعقيلي ١/٢٢٣ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/٢٠١ ، الكنى لمسلم ٤٧ ، الكامل لابن عدي ٢/٧٣٠ ، المراسيل ٤٦ .

(٧) في أ : (مروان) .

(٨) مروان الأصغر أبو خلف البصري يقال : هو مروان بن خاقان ، ويقال غيره روى عن ابن عمر وأبي هريرة . . . وغيرهم ، وعنه خالد الحذاء ، والحسن بن ذكوان وآخرون .

قال الآجري : قلت لأبي داود مروان الأصغر ، قال : مروان بن خاقان ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠/٩٨ ، تقريب التهذيب ٢/٢٤٠ ، الثقات ٥/٤٢٤ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣/٢٠ ، طبقات خليفة ٢١٣ .

(٩) في س : (بن عمر) .

(١٠) في س : (يا عبد الله) .

(١١) أخرجه أبو داود واللفظ له ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري . وفي نسخة على شرط مسلم - فقد

والثاني : عارواه خالد بن أبي الملت (١) قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز (٢) فذكرنا (٣) استقبال القبلة بالفروج فقال عراك بن مالك (٤) : سمعت عائشة رضي الله عنها (٥) تقول : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) أن ناسا يكرهون استقبال (٧) القبلة بفروجهم ، فقال رسول الله (٨) صلى الله عليه وسلم

== احتج بالحسن بن ذكوان ولم يخرجاه .

وقال الدار قطني : هذا صحيح كلهم ثقات ، وقال الحازمي في الاعتبار هو حديث حسن انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - والخبر المفسر للبايعين المتقدمين ٣٥/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - النهي عن البول مستقبل القبلة والرخمة فيه ١٥٤/١ ، سنن الدار قطني كتاب الطهارة - باب استقبال القبلة في الخلاء ٥٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخمة في ذلك في الأينية ٩٢/١ ، الاعتبار ٧٧/١ ، التعليق المغني ٥٨/١

(١) في أ : (العاصم) ، وفي س : (خالد بن الملت) .

وهو خالد بن أبي الملت البصري ، عامل عمر بن عبد العزيز ، مدني الأصل ، روى عن عمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وعنه خالد الحذاء ، والمبارك بن فضالة ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : التاريخ الكبير ١٥٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٩٧/٣ ، تقريب التهذيب ٢١٤/١ ، الثقات ٢٥٢/٦

(٢) أبو حفص : عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، الخليفة الصالح ، تولى الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ ، فبويج في مسجد دمشق ، مدة خلافته سنتان ونصف ، والأخبار في عدله وحسن سياسته كثيرة ، توفي لعشر ليال بقين من رجسب سنة ١٠١ هـ وعمر ابن تسع وثلاثين وأشهر .

انظر : البداية والنهاية ١٩٢/٩ ، حلية الأولياء ٢٥٣/٥ ، شذرات الذهب ١١٩/١ ، صفوة الصفوة ١١٣/٢ ، طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥

(٣) في أ ، س : (فذكروا) .

(٤) عراك بن مالك الغفاري المدني ، أحد العلماء العاملين ، تابعي ثقة ، من خيار التابعين كان يسرد الصوم وكان يحرض عمر بن عبد العزيز على انتزاع ما بأيدي بني أمية من الأموال والفيء ، فلما استخلف يزيد بن عبد الملك نفى عراكاً إلى جزيرة دهلج من غربي اليمن فمات هناك في إمرة يزيد ، روى عن أبي عريرة وعبد الله ابن عمر ... وغيرهم ، وحدث عنه ولده خثيم ، ويزيد بن حبيب . واعدة .

وثقه أبو حاتم وغيره ، حديثه في الكتب كلها ، وليس هو بالكثير الرواية ، توفي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل قبلها .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٢/٧ ، الجرح والتعديل ٣٨/٧ ، سير أعلام النبلاء ٦٣/٥ ، طبقات خليفة ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ميزان الاعتدال ٦٣/٣

(٥) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) في م ، ح : (يكرهون أن يستقبلوا) .

(٨) في س : (فقال عليه السلام) .

" أو قد (١) فعلوها (٢) حولوا بمقعدتي (٣) إلى (٤) القبلة " (٥)
 وأما الاستدلال : فهو أن المحاري (٦) لا تخلو (٧) غالباً من [معل] (٨) فيها فيتأذى بكشف
 عورته إليها ، لأنه إن استقبلها أبدى (٩) إليه دبره ، وإن استدبرها أبدى (١٠)
 إليه قبله ، فمنع من استقبالها واستدبارها لئلا (١١) يقطع [خشوع] (١٢) المملي
 إليها .

(١) في م ، ح : (وقد) .

(٢) في أ ، م ، ح : (فعلوا) .

(٣) في أ ، س ، ح : (بمقعدى) .

والمقعدة ، بفتح الميم وهي موضع القعود لقضاء حاجة الإنسان .

انظر : المجموع ٧٨/٢ .

(٤) (إلى) ساقطة من ح .

(٥) رواه بنحوه الإمام أحمد ، وأبو داود الطيالسي ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير ،
 وابن ماجة والدارقطني والبيهقي .

قال ابن القيم : هذا حديث لا يصح ، وقال فيه كلاماً نفيساً فليراجع ، وقال ابن أبي
 حاتم : مرسل وأنكر هذا الحديث الذهبي ، وتكلم عليه ابن حزم ، وقال الألباني :
 قد روي هذا الحديث من طريق موسى ، ووكيع ، وبهز ، ويحيى بن إسحاق ، وأد بن موسى
 خمستهم عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي العلت عن عراك وهذا
 سند ضعيف وفيه علل كثيرة أحدها : الاختلاف على حماد بن سلمة ، والثانية الاختلاف
 على خالد الحذاء وهو ابن مهران ، والثالثة : جهالة خالد بن أبي العلت ، والرابعة
 مخالفته للثقة ، والخامسة الانقطاع بين عراك وعائشة ، والسادسة : النكارة في المتن .
 وتفصيل هذه العلل في سلسلة الأحاديث الضعيفة فراجع .

وقال النووي في المجموع وشرح صحيح مسلم : إسناده حسن ، وقال الدارقطني :
 (نا) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (نا) هارون بن عبد الله (نا) علي بن عاصم عن خالد
 ابن أبي العلت . . وذكر الحديث وقال : هذا أضعف إسناده .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٣٧/٦ ، مسند أبي داود الطيالسي ٢١٦ ، التاريخ الكبير
 ١٥٦/٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في الكنيف ١١٧/١ ، سنن
 الدارقطني : كتاب الطهارة - باب استقبال القبلة في الخلا ٥٩/١ ، ٦٠ ، السنن
 الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في الأبنية ٩٢/١ ، المراسيل ١٦٣ ،
 المحلى ١٩٦/١ ، تهذيب ابن القيم ٢٢/١ ، التعليق المغني ٦٠/١ ، المجموع ٧٨/٢ ، شرح
 النووي على صحيح مسلم ١٥٤/٣ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٥٤/٢ .

(٦) في أ : (الصحابة) .

(٧) في أ ، س : (لاتخلوا) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (مملي) .

(٩) (١٠) في أ ، ح ، س : (أبدا) .

(١١) في م (لأنه) ، وفي أ ، س ، ح : (لأن لا) .

(١٢) زيادة يقتضيها المعنى .

وهذا المعنى معدوم في البنيان، لأن الإنسان فيها مستتر بالجدار، مع أن تجنب الاستقبال والاستدبار في المنازل مع ضيقها شاق، فوقع الفرق بين الموضعين — وأما القياس على من أجاز الاستدبار في المحاري (١) هو أنه أحد الفرجين فوجب أن يحرم مواجهة القبلة به (٢) عند الحاجة كالقبيل .

وعلى من حرم الاستقبال في المنازل أنه أحد الفرجين فلم يحرم في البنيان مواجهة القبلة به (٣) كالدبر .

فأما (٤) الجواب لمن ذهب إلى عموم تحريمه بحديث أبي هريرة فهو أن حديث أبي هريرة دال على تحريمه في المحاري دون البنيان، لأنه قال : " فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط " (٥)

والذهاب إنما ينطلق على المتوجه (٦) إلى المحاري، وأما (٧) في المنازل فيقال دخل .

ولأنه قال : " الغائط " وذلك يكون في المحاري دون (٨) المنازل، لأنه الموضع المستغل بين عاليين .

وأما حديث أبي أيوب فإن (٩) كان الاستدلال بمتنه فهو وإن (١٠) كان مطلقاً يقتضي العموم فمحمول على ماورد في غيره من التخصيص .

وإن كان الاستدلال بفعل أبي أيوب فذلك اجتهاد منه فلم يلزم .
وأما الجواب عن المعاني فغيما ذكرناه جواب عنها وانفعال منها .

(١) في م، ح : (الصحراء) .

(٢) (به) ساقطة من أ، م، ح .

(٣) (به) ساقطة من م، ح .

(٤) في س : (وأما) .

(٥) (الغائط) ساقطة من م، ح، (إلى) ساقطة من أ .

(٦) في أ، ح : (التوجه)، وفي م : (التوجيه) .

(٧) في م : (دون المنازل)، وفي ح : (دما في) .

(٨) في أ، س : (من دون) .

(٩) في ح : (فإن) مكررة .

(١٠) في م، ح : (إن) .

وأما الجواب عما (١) استدل به الآخرون من حديث جابر وابن (٢) عمر فهو محمول على المنازل والبنیان (٣) لما فيهما (٤) من المشاهد (٥) له .

وأما الجواب عن استدلال الآخرين بحديثي سلمان ومعل أن منعهما الاستقبال فصحيح لكن أراد بالفرجين معاً قبلاً ودبراً .

فصل (٦)

فيذا تقرر (٧) ما وصفنا من تحريم استقبال القبلة واستدبارها في المحاري دون (٨) المنازل (٩) فجلس في المحراء إلى ما يستره من جبل أو جدار أو دابة .
فقد اختلف أصحابنا هل يغلب (١٠) حكم المحراء في المنع من استقبال القبلة واستدبارها أو يغلب (١١) حكم السترة في جواز الاستقبال والاستدبار على وجهين : (١٢)

أحدهما : أن التغليب للسترة (١٣) لوجود الاستتار بها ، ولا يحرم عليه الاستقبال والاستدبار وهو مذهب ابن (١٤) عمر .

والوجه الثاني : أن التغليب للمكان فيجري عليه حكم المحراء في تحريم الاستقبال والاستدبار لأن (١٥) الفضاء فيها أغلب .

-
- (١) في م ، ح : (عن ما استدل) .
(٢) في ح : (وأبي عمر) ، وفي س : (وابن عمر) .
(٣) في م ، ح : (على البنیان والمنازل) .
(٤) في م ، ح : (لمافيهما) .
(٥) في س : (من المشاهد) .
(٦) (فعل) ساقطة من س .
(٧) في س : (تقرر) .
(٨) في س : (دوي) .
(٩) (المنازل) ساقطة من س .
(١٠) في م (تغلب) ، وفي ح ، غير منقوطة (تغلب) .
(١١) في م ، ح : (تغلب) ، وفي س غير منقوطة (تغلب) .
(١٢) انظر : البحر ٦٢ ب ، فتح العزيز ٤٥٨/١ ، الميزان ٧٩/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٥/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٣٩/١ .
(١٣) في أ : (السترة) ، وفي س : (بالسترة) .
(١٤) في س : (ابن عمر) .
(١٥) (لأن) مكررة في س .

وبني عن (١) هذين الوجهين إذا كان في مصر بين خراب (٢) قد صار فضاء كالمحسرا
فأحد الوجهين يحرم عليه الاستقبال والاستدبار اعتباراً بمكة المكان .
والثاني : لا يحرم عليه اعتباراً بحكم المكان .
وهذا التحريم يختص بالقبلة .

فإن قيل فقد روى معقل بن أبي معقل ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) أن نستقبل القبلتين . (٤)

قيل لأصحابنا فيه تأويلان : (٥)

أحدهما : أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حين كانت قبلة ، ونهى في زمان آخر عن
استقبال الكعبة حيث صارت قبلة ، فجمع (٦) الراوي بينهما في روايته كما روي أنه
نهى عن المتعة (٧) وأكل لحوم الحمر الأهلية . (٨)

وكان نهيه عن المتعة عام الفتح ، وعن أكل لحوم الحمر الأهلية (٩) قبل ذلك عام
خيبر (١٠) وهذا تأويل أبي إسحاق المروزي وابن أبي هريرة .

(١) في جميع النسخ (عن) ولعل الصحيح (على) لأن بني تتعدى بعلى ولا تتعدى بعلى
إلا بالتضمين .

(٢) في س : (خراب) .

(٣) (على الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٨٢

(٥) انظر : البحر ٦٢ به فتح الباري ٢١٦/١ ، معالم السنن ١٧/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ .

(٦) في م : (لجمع) .

(٧) ويقعد به نكاح المتعة : وهو من التمتع بالشئ والانتفاع به .

وهو أن يقول الرجل لامرأة : متعيني نفسك بهذه العشرة من الدراهم مدة كذا

فتقول له متعتك نفسي ، فالحاصل لابد من لفظ التمتع فيه .

انظر : أنيس الفقهاء ١٤٦ ، المطلع ٣٢٣ .

(٨) رواه البخاري ومسلم عن علي وابن عباس .

ففي البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن

لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر .

وروى مسلم عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

يوم الفتح عن متعة النساء .

انظر : صحيح البخاري : كتاب النكاح ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن نكاح المتعة آخر ١٦/٧ ، كتاب الذبائح : باب لحوم الحمر الإنسية ١٢٣/٧ ،

صحيح مسلم : كتاب النكاح - باب نكاح المتعة ١٠٢٦/٢ ، ١٠٢٧ .

(٩) (وكان نهيه عن المتعة عام الفتح وعن أكل لحوم الحمر الأهلية) ساقطة من أ .

(١٠) وكانت غزوة خيبر في جمادي الأولى سنة سبع من الهجرة .

انظر : سطر النجوم العوالي ١٥٥/٢ ، إتحاف الوري ٤٧٣/١ .

والتأويل الثاني : أن النهي ورد عنهما ^(١) في حال واحدة وقمديه أهل المدينة .
لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة ^(٢) استدبر الكعبة ، ومن استقبل ^(٣) الكعبة
استدبر بيت المقدس .

فصار نهيه عن استقبالهما نهياً عن استقبال القبلة ^(٤) واستدبارها .

وهذا تأويل بعض ^(٥) المتقدمين من أصحابنا . ^(٦) (٧) .

فصل

واعلم ^(٨) أن [للاستنجاء] ^(٩) في المحاري بعد تحريم استقبال ^(١٠) القبلة
واستدبارها آداباً ^(١١) مستحبة وردت السنة بها وعمل السلف عليها وهي ^(١٢) ستة
عشر أدباً ^(١٣) تنقسم قسمين :

-
- (١) في أ س : (عنها) .
 - (٢) (بالمدينة) ساقطة من م ، ح .
 - (٣) في أ : (استدبر) ، وصحت في الحاشية .
 - (٤) في م ، ح : (الكعبة) .
 - (٥) (بعض) ساقطة من س .
 - (٦) في م ، ح : (تأويل بعض أصحابنا من المتقدمين) .
 - (٧) قال النووي : إن هذين التأويلين في كل واحد منهما فلفظ ، والظاهر المختار أن النهي وقع في وقت واحد ، وأنه عام لكلتيهما في كل مكان ولكنه في الكعبة نهى تحريم في بعض الأحوال ، وفي بيت المقدس نهى تنزيه ، ولا يمتنع جميعهما في النهي ، وإن اختلف معناه ، وبسبب النهي عن بيت المقدس كونه كان قبل سنة فبقيت له حرمة الكعبة .
 - وقد اختار الخطابي هذا التأويل .
 - فإن قيل لما حملتموه في بيت المقدس على التنزيه ، قلنا : للإجماع فلا نعلم من يعتد به حرمة ، والله أعلم .
 - انظر : المجموع ٨١/٢ ، معالم السنن ١٧/١ .
 - (٨) في س : (اعلم) بدون واو .
 - (٩) في أ ، م ، ح ، س : (الاستنجاء) .
 - والمراد بالاستنجاء هنا قضاء الحاجة ، وعبر بالاستنجاء نظراً لأن قاضي الحاجة يلزمه الاستنجاء ، فعبر باللازم وأراد الملزوم ، وسيأتي كلامه على الاستنجاء بعد آداب قضاء الحاجة .
 - (١٠) (استقبال) ساقطة من : .
 - (١١) في س : (آداباً) .
 - (١٢) في أ : (هي) بدون واو .
 - (١٣) في م ، ح : (آداباً) .

قسم (١) منها يختص بمكان الاستنجاء وهو ثمانية آداب .

وقسم منها يختص بالمستنجي في نفسه وهي ثمانية .

فأما الثمانية التي تختص بمكان الاستنجاء :

فأحدها : الإبعاد عن أبعاد الناس لما فيه من الصيانة وإكمال (٢) العشرة .

وقد روى أبو سلمة من المغيرة بن شعبة أن (٣) النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب أبعد (٤) (٥)

وروى أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد . (٦) (٧)

(١) في م ، ح : (قسم) .

(٢) في أ ، س : (وإجمال) .

(٣) في م ، ح (عن) .

(٤) يوجد تداخل في هذا الحديث والذي بعده ففي أ : وقد روى أبو سلمة عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد " وفي م ، ح : (بعد) .

(٥) أخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والحاكم والبيهقي عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد .

واللفظ للجميع إلا الترمذي ، قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٤٨/٤ ، سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب في الذهاب إلى الحاجة ١٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التخلي عند قضاء الحاجة ١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب التباعد للبراز في الفضاء ١٢٠/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب ١٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب الإبعاد عند إرادة الحاجة ١٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - باب التباعد للغائط في الصحاري من الناس ٣٠/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - كان الرسول إذا ذهب المذهب أبعد ١٤٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التخلي عند الحاجة ٩٣/١ ، تلخيص الذهبي ١٤٠/١ .

(٦) في س : (حين) .

(٧) أخرجه أبو داود - واللفظ له - وابن ماجه والحاكم وحسنه البيهقي .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب التخلي عند قضاء الحاجة ١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب التباعد للبراز في الفضاء ١٢١/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب المذهب أبعد

١٤٠/١ ، مصابيح السنة ١٩٤/١ .

والثاني : أن يستتر (١) يسترة لثلا (٢) يراه مار .

فقد روى أبو (٣) سعيد (٤) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) قال :
" من أتى (٦) الغائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كشيئاً (٧) من رمل
فليستدبره (٨) ، فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، فمن فعل فقد أحسن ومن لا فلا
حرج " (٩)

(١) في س : (استتر) .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (لث لا) .

(٣) في ح : (أبي) .

(٤) أبو سعيد الحبراني الحمصي اسمه زياد ، وقيل عامر بن سعد ، وقيل عمر بن سعد
مجهول روى عن أبي هريرة ، وعنه حصين بن عبد الرحمن الحميري ثم الحبراني ،
قال أبو زرعة : لا أعرفه وقد خلط بعض المحدثين بينه وبين أبي سعيد الخير ،
قال ابن حجر : والمواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعيد الخير
صحابياً البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، والبغوي وابن قانع ، وأما أبو سعيد
الحبراني : فتابعي قطعاً ، وهو المعني في الحديث .

انظر : التاريخ المغير ١٦٥ ، تهذيب التهذيب ١٠٩/١٢ ، تقريب التهذيب ٤٢٨/٢ ،
الثقات ٥٦٨/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٢٠/٣ ، الكنى لمسلم ٤٢ ، الكاشف ٣٠٠/٣ ،
لسان الميزان ٤٦٦/٧ .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في أ : (أتا) .

(٧) الكتيب من الرمل : القطعة تنقاد محدودة ، وقيل هو ما اجتمع واحدود ،
والجمع أكثبة ، وكثبان ، مشتق من ذلك وهي تلال الرمل .

انظر : - كشب - لسان العرب ٧٠٢/١ .

(٨) في س : (فليستتريه) ، وفي أ : (فليستتريه) .

(٩) هذا جزء من حديث ستأتي بقبته في مسألة وجوب الاستنجاء ، أخرجه الإمام أحمد
والدارمي وأبو داود - واللفظ له - ، وابن ماجة ، والطحاوي ، وابن حبان ، والحاكم
والبيهقي .

والحديث ضعيف ، لأن في سنده حصيناً الحبراني وهو مجهول ، ويرويه عن أبي سعيد
الحبراني وهو مجهول .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٧١/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب
الاستتر عند الحاجة ١٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستتر في
الخلا ٩/١ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الارتياح للغائط
والبول ١٢١/١ ، شرح معاني الآثار - باب الاستجمار ١٢٢/١ ، صحيح ابن حبان : باب
الاستطابة - ذكر الأمر بالاستئثار لمن أراد البراز عنده ٤٩٢/٢ ، السنن الكبرى :
كتاب الطهارة - باب الاستتار عند قضاء الحاجة ٩٤/١ ، تلخيص الحبير ١٠٣/١ ،
تحقيق الألباني على مشكاة المعانيح ١١٤/١ .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أنه قال : " لاتحدثوا في القرع (٢) فإنه مأوى الخافين " (٣)

القرع (٤) : هو الموضع الذي لانبث فيه يستريح مأخوذ من قرع (٥) الرأس الذي (٦) لاشعر فيه . (٧)

ومأوى الخافين هو مأوى الجن ، سمو الخافين (٨) لاستخفائهم . (٩)
والثالث : أن يتوقى (١٠) مهاب الريح (١٢) لئلا (١٢) يرد الريح عليه (١٣) النجاة
وقد روى الأعرج (١٤) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥) قال
" إذا خرج الرجل للغائط (١٦) فلا يستقبل الريح " . (١٧)

(١) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٢) في م : (القرع) .
(٣) ذكره ابن الأثير وابن منظور بلفظ : " لاتحدثوا في القرع فإنه معلـــــــــــــــــى الخافين) .
وذكره ابن الجوزي بلفظ : " القرع معلى الخافين " .
انظر : - قرع - النهاية ٥٦/٢ ، لسان العرب ٢٦٨/٨ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٢٩٢/١ .

(٤) (٥) في م : (القرع) .
(٦) (الذي) ساقطة من أ .
(٧) انظر : - قرع - لسان العرب ٢٦٨/٨ .
(٨) في م ، ح : (خافين) .
(٩) انظر : غريب الحديث للحري ٧٤٨/٢ .
(١٠) في س : (يتوقى) .
(١١) في أ ، م ، ح : (الرياح) .
(١٢) في أ ، م ، ح ، س : (لأن لا) .
(١٣) في أ : (لأن لا يرد عليه) ، وفي س : (لأن لاترد عليه) .
(١٤) في س : (روي عن الأعرج) .
(١٥) (وسلم) ساقطة من أ .
(١٦) في م ، ح ، س : (الغائط) .

(١٧) لم أجده بهذا السند . ذكره السيوطي في الجامع المغير ، وصاحب كنز العمال وعزوه إلى أبي يعلى وابن قانع عن حضرمي بن عامر ، وقال : وهو مما بيض له الديلمي بلفظ : " إذا بال أحدكم فلا يستقبل الريح بهوله فيرده عليه " ورمز له السيوطي بالضعف ، وقال ابن حجر : إسناد ضعيف جدا
وذكره ابن أبي حاتم عن محفوظ بن علقمة عن الحضرمي ، وقال قلت لأبي زرعة محفوظ ما حاله : قال لا بأس به ، ولكن الشأن في يوسف كان يحيى بن معين يقول يكذب .

وروى ابن عدي نحوه عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره البول في الهواء " .

والرابع : أن يرتاد لبوله أرضاً لينه حتى لا يرتفع لبوله ريش يوذيه .
فقد روى أبو موسى الأشعري (١) قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فأراد أن يبول ، فأتى (٢) دمثاً (٣) في أصل جدار فبال ثم قال : " إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد (٤) لبوله " (٥)
والخامس : أن يتوقى (٦) البول في ثقب (٧) (٨) أو سرب (٩) ، لئلا (١٠) يخرج عليه من حشرات الأرض ما يوذيه ، أو لئلا (١١) يوذى حيواناً (١٢) فيه .

- = قال : وهذا الحديث يرويه يوسف بن السفر وهو موضوع .
- انظر : الجامع الصغير مع فيض القدير ٣١١/١ ، كنز العمال ٣٤٦/٩ ، مسند الفردوس ٣٠٦/١ ، تلخيص الحبير ١٠٧/١ ، الكامل لابن عدي ٢٦٢٠/٧ ، علل الحديث ٥١/١ .
- (١) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب ، أبو موسى الأشعري ، الإمام الكبير ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو معدود فيمن قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم ، أقرأ أهل البصرة وأفقهم في الدين ، قدم ليالي فتوح خيبر وغزا وجاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وحمل عنه علماً كثيراً ، اختلف في سنة وفاته قيل سنة ٤٢ هـ وقيل سنة ٤٣ هـ ، وقيل سنة ٤٤ هـ وقال الواقدي سنة ٥٢ هـ وقال المدائني سنة ٥٣ هـ .
- انظر : أخبار القضاة ٢٨٣/١ ، التاريخ الكبير ٢٢/٥ ، جامع الأمول ٧٩/٩ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٠/٢ ، شذرات الذهب ٢٣/١ ، طبقات القراء لابن الجزي ٤٤٢/١ ، العبر ٣٧/١ ، المعارف ٢٦٦ .
- (٢) في س : (فأتا) .
- (٣) الدمث : المكان اللين دورمل يخد فيه البول فلا يرتد على البائل .
- انظر : - دمث - لسان العرب ١٤٩/٢ ، معالم السنن ١١٠/١ .
- (٤) فليرتد : أي يطلب ويختار موضعاً ليناً .
- انظر : - رود - لسان العرب ١٨٧/٣ ، المجموع ٨٣/٢ .
- (٥) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود والبيهقي .
- قال المنذري : فيه مجهول ، وقال النووي : حديث أبي موسى ضعيف .
- انظر : مسند الإمام أحمد ٣٩٦/٤ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يتبوا لبوله ٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الارتياح للبول ٩٣/١ ، مختصر سنن أبي داود ١٥/١ ، المجموع ٨٣/٢ .
- (٦) في أ س : (أن يتوقى) .
- (٧) في أ : (نقب) ، وفي ح غير منقوطة (نقب) .
- والثقب : خرق لاعمق له ، ويقال خرق نازل في الأرض .
- انظر : - ثقب - المعصباح المنير ٩١/١ .
- (٨) (فبال ثم قال : إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله ، والخامس أن يتوقى البول في ثقب) ساقطة من أصل س ، ومثبتة في الهامش .
- (٩) السرب : بيت في الأرض .
- انظر : سرب - المعصباح ١٤٧/١ .
- (١٠) في أ س : (لأن لا) .
- (١١) في أ س : (لأن لا) .
- (١٢) في م : (جيرانا) ، وفي ح : (جيرانا) .

(١)
وقد روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الجحر " (٢) فقليل لقتادة ، ولم يكره ذلك فقال : " إنسائه مساكن الجن " (٣)

-
- (١) في م / (شوحش) ، وفي أ ح : (سرجس) .
وهو عبد الله بن سرجس المزني الصحابي المعمر نزيل البصرة ، من خلفاء بني مخزوم ، روى عن عمر ، وروى عنه عثمان بن حكيم ، وقتادة بن دعامة ، مات فـ في دولة عبد الملك بن مروان سنة نيف وثمانين بالبصرة .
انظر : أسد الغابة ١٥٢/٣ ، التاريخ الكبير ١٧/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٩/١ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٦٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٦/٣ ، طبقات ابن سعد ٥٨/٧ .
الجحر : كل شيء تحتفره الهوام والسباع لأنفسها .
انظر : جحر - لسان العرب ١١٧/٤ .
- (٢) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، والبيهقي .
قال ابن حجر : قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس ، حكاه حـ عن أحمد ، وأثبت سماعه منه علي بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن .
قال الحاكم : هذا حديث على شرط الشيخين فقد احتجا بجميع رواته ، ولعل متوهمًا يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس ، وليس هذا بمستبعد ، فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عامم بن سليمان الأحمول ، وقد احتج مسلم بحديث عامم بن عبد الله بن سرجس وهو من ساكني البصرة ، ووافقه الذهبي على ذلك وقال في الكاشف في ترجمة قتادة روى عن عبد الله بن سرجس وأنس .
- (٣) انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب النهي عن البول في الجحر ٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - كراهية البول في الجحر ٣٣/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - النهي عن البول في الجحر ١٨٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن البول في الثقب ٩٩/١ ، تلخيص الحبير ١٠٦/١ ، التلخيص للذهبي ١٨٦/١ ، الجوهر النقي ٩٩/١ ، الكاشف ٣٩٦/٢ .

والسادس : (١) أن يتوقى (٢) الجواد (٣) ، وقوارع الطرق ، والمواقع التـسـبيـi

يظمن فيها الناس ، أو ينزلها (٤) السيارة (٥) ، لثلا (٦) يتأدوا (٧) بها .
فقد روى أبو سعيد الحميري (٨) عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم (٩) " اتقوا الملامن (١٠) الثلاثة : البراز (١١) في المـسـوـارـد (١٢)
وقارعة الطريق والظل (١٣) (١٤) "

(١) في س : () (السادس) بدون واو .

(٢) في أ ، س : (أن يتوقا) ، وفي م : (يتوقى) .

(٣) الجواد : الطرق ، واحدها جادة وهي سواط الطريق ، وقيل : معظمه ، وقيل
وسطه ، وقيل : هي الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ، ولابد من المرور عليه .
انظر : - جدد - لسان العرب ١٠٩/٣ .

(٤) في س : () (تنزلها) .

(٥) السيارة : القافلة ، والسيارة القوم يسرون .
انظر : - سور - لسان العرب ٢٨٩/٤ .

(٦) في أ ، س : (لأن لا) .

(٧) في م ، ح : (يتأذى) .

(٨) أبو سعيد الحميري ، شامي ، روى عن معاذ ، وروايته عنه مرسله ، وعنه حياة
ابن شريح المصري ، قال أبو الحسن بن القطان : أبو سعيد هذا شامي مجهول
الحال .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٩/١٢ ، تقريب التهذيب ٤٢٨/٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب
٢٢٠/٣ ، الكنى للبخاري ٣٥ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) الملامن : جمع ملعنة ، وهي موضع لعن الناس لما يؤذيهم هناك كقارعة الطريق
ومتحدثهم .

انظر : - لعن - المصباح المنير ٢١٧/٢ .

(١١) المورد : المنهل ، وقال الخطابي : المورد : طرق الماء واحدها موردة .

انظر : - ورد - لسان العرب ٤٥٦/٣ ، معالم السنن ٢١/١ .

(١٢) البراز : كناية عن ثفل الغذاء وهو الفائط .

انظر : - برز - المحاح ٨٦٤/٣ .

(١٣) قال الخطابي : والظل هنا يراد به مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخساً
ينزلونه وليس كل ظل يحرم القعود للحاجة تحته فقد قعد النبي صلى الله
عليه وسلم لحاجته تحت حائش من النخل والحائش لامحالة ظل ، وإنما ورد النهي
من ذلك في الظل يكون ذرى للناس ومنزلهم .

انظر : معالم السنن ٢١/١ .

(١٤) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، والبيهقي ، واللفظ لأبي داود .

قال النووي : إسناده جيد ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يسم

يخرجاه وصحه الذهبي ، وصحه أيضا ابن السكن ، ورده الذهبي في الترغيب =

والموارد هي الطرق إلى الماء .

وسنه قول جرير :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مِرَاطٍ

إِذَا اغْوَجَّ الْمَوَارِدَ مُشْتَقِيَهُ (١)

والسابع: أن يتوقى (٢) القبور أن يحدث عليها أو قريباً (٣) منها سيئة لها وحفاظاً لحرمة أهلها .

فقد روى محمد بن كعب (٤) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط عليه فكأنما جلس على جمرة " (٥)

== والتهريب ، وقال ابن حجر : فيه نظر ، لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ ، وفي مصباح الزجاجة : إسناده ضعيف ، وقال الألباني : الحديث له شواهد يرقى بها إلى درجة الحسن على أقل الأقوال ، وذكر الشواهد فلتراجع .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المواضع التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البول فيها ٧/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن الخلأ على قارعة الطريق ١١٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب النهي عن التخلي في طريق الناس وظلهم ٩٧/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة اتقوا الملاعن الثلاث ١٦٧/١ ، الترغيب والترهيب ١٣٤/١ ، مصباح الزجاجة ٤٨/١ ، تلخيص الحبير ١٠٥/١ ، التلخيص للذهبي ١٦٧/١ ، إرواء الغليل ١٠٠/١ - ١٠١ .

(١) قاله جرير يمدح هشام بن عبد الملك .

انظر : ديوان جرير ٥٠٧ ، لسان العرب ٤٥٦/٣ .

(٢) في أ : (أن يتوقى) .

(٣) في س : (أو قريب) .

(٤) محمد بن كعب بن سليم ، كان أبوه كعب من بني قريظة ، سكن الكوفة ثم المدينة روى عن أبي هريرة ، وأنس بن مالك . . وعدة كان ثقة ، ورعاً كثير الحديث .

اختلف في سنة وفاته ف قيل سنة ١١٧ هـ ، وقيل سنة ١١٩ هـ ، وقيل سنة ١١٨ هـ ، وقيل سنة ١٢٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٥٧/٩ ، التاريخ الكبير ٢١٦/١ ، الجرح والتعديل ٦٧/٨ خلاصة تذهيب التهذيب ٤٥٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/٥ ، طبقات خليفة ٢٦٤ .

(٥) أخرجه الطحاوي عن ابن وهب وسليمان بن داود كلاهما عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن كعب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من جلس على قبر يبول عليه ، أو يتغوط ، فكأنما جلس على جمرة نار " .

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده بلفظ : " لأن يجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر " قال أبو هريرة يعني يجلس بغائط أو بول . وأورده في الكنز وعزاه إلى ابن منيع عن أبي هريرة ، قال : وضعف .

والثامن : أن لا يتغوط تحت الشجر (١) المثمر (٢)، ولا يبول في الماء القليل، لأنه يفسد بهذا مأكولاً (٣)، وبهذا ظهوراً ومشروباً (٤)

فقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من تغوط على ضفة (٥) نهر يتوضأ منه ، ويشرب منه (٦) فعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين " (٧)

فهذه ثمانية آداب تختص بمكان المستنحي .

وأما (٨) الثمانية التي تختص به في نفسه :

فأحدها (٩) : أن لا يكشف ثوبه حتى يدنو (١٠) من الأرض .
لأنه أستر له وأصون .

== قال ابن حجر في الفتح بعد ذكر الحديث : إسناده ضعيف ، وقال الألباني بعد ذكر سند الطحاوي : هذا سند ضعيف جداً فإن ابن أبي حميد هذا قال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة .
انظر : شرح معاني الآثار : كتاب الجنائز - باب الجلوس على القبور ١/٥١٧ ، مسند أبي داود الطيالسي ٣٣٢ ، كنز العمال ٩/٣٦٤ ، فتح الباري ٣/١٧٨ ، البناية ١/٧٦٠ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٨٧ .

(١) في ح : (الشجرة) .

(٢) في م ، ح : (المثمرة) .

(٣) في أ : (فانه يفسده مأكولاً) ، وفي س : (فانه يفسده ظهوراً أو مشرباً) .

(٤) يعني أنه يفسد مأكولاً إذا قف حافته تحت الشجرة المثمرة ، ويفسد مشروباً إذا قف حافته في ماء قليل ، ولا يختص الشجر بالتغوط ، والماء بالبول بدلالة الحديث الذي بعده : " من تغوط على ضفة نهر .. " ولعله راعى فسي الأولى الجرم الذي يلتصق بالثمرة وفي الثانية ما يوافق الماء من النجاسة فلا يحس به أحد .

(٥) (ضفة) ساقطة من م ، ح .

(٦) (منه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٧) أورده في الكنز وعزاه إلى الخطيب عن أبي هريرة .

انظر : كنز العمال ٩/٣٦٣ .

(٨) في م ، ح : (فأما) .

(٩) في أ : (إحداها) ، وفي س : (إحدها) .

(١٠) في ح ، س : (يدنو) .

فقد روى الأعمش^(١) عن أنس قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع شوبه حتى يدنو (٢) من الأرض " (٣) .

والثاني : أن يعتمد على رجله اليسرى ، فإنه أنجح له .

وقد روى سراقه بن مالك بن جعشم^(٤) قال : " لقد (٥) أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتوكأ على اليسرى وأن ننصب اليمنى " . (٦)

(١) أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الملقب بالأعمش ، محدث الكوفة ومالها ، كان مالما بالقرآن ، والحديث ، والفرائض ، منشأه وفاته في الكوفة ، كان يقارن بالزهري في الحجاز التقى بكبار التابعين ، ولد سنة ٦١ هـ ، ومات سنة ١٤٨ هـ .
انظر : شذرات الذهب ٢٢٠/١ ، طبقات الحفاظ ٧٤ ، النجوم الزاهرة ٩/٢ ، وفيقات الأعيان ٤٠٠/٢ .

(٢) في ح ، س : (يدنو) .

(٣) رواه أبو داود تعليقا ، ورواه بلفظه الدارمي ، والترمذي والبيهقي .
قال أبو داود : ضعيف ، وقال الترمذي : مرسل ، ويقال لم يسمع الأعمش من أنس ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .
قال الألباني : هو عند أبي داود عن أنس معلق ، وضعفه ، ورواه من حديث ابن عمر موصولا وفيه رجل لم يسم لكن سماه البيهقي القاسم بن محمد ، وهو ثقة حجة أشهر من أن يذكر ، فالسند صحيح .

انظر : سنن الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ١٧١/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة ٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء ، في الاستتار عند الحاجة ١٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة ٩٦/١ ، تحقيق الألباني لمشكاة المصابيح ١١٢/١ .

(٤) سراقه بن مالك بن جعشم المدلجي ، يكنى أبا سفيان ، من مشاهير الصحابة ، وهو الذي لحق النبي وأبا بكر حين خرجا مهاجرين إلى المدينة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، مات في صدر خلافة عثمان سنة ٢٤ هـ ، وقيل إنه مات بعد عثمان .

انظر : الإصابة ١٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٣ ، تجريد أسماء الصحابة ٢١٠/١ ، الثقات ١٨٠/٣ ، صفة الصفوة ١٣٠/١ ، الاستيعاب ١١٨/٣ .

(٥) (لقد) ناقطة من س .

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير ، والبيهقي عن رجل من بني مدلج قال سمعت أبي يقول جاء سراقه بن مالك بن جعشم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال رجل كالمستهزيء أما علمكم كيف تخرون ؟ قال بلى ، والذي بعثه بالحق أمرنا أن نتوكأ على اليسرى وأن ننصب اليمنى " اللفظ للطبراني .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه إلى الطبراني ، وفيه رجل لم يسم .

والثالث : أن يغض طرفه وبصره ولا يكلم أحداً . (١)

فقد روى [عياض] (٢) عن أبي سعيد الخدري قال : " نهى رسول الله على الله عليه وسلم المتغوطين أن يتحدثا (٣) فإن الله يمقت على ذلك " . (٤)

== قال ابن حجر : قال الحازمي لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده من لا يعرف ، وقال البيهقي في ترجمة الباب : باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء والاعتماد على الرجل اليسرى إذا قعد إن صح الخبر فيه .

انظر : معجم الطبراني الكبير ١٣٦/٧ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء ٩٦/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب كيف الجلوس للحاجة ٣٠٦/١ ، تلخيص الحبير ١٠٧/١ .

(١) في س : (أحد) .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (أبو عياض) .

وهو عياض بن هلال ، وقيل ابن أبي زهير الأنصاري ، وقال بعضهم هلال بن عياض ، قال ابن عبان : من زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم ، وهو مرجوح مجهول ، يسري عن أبي سعيد الخدري ، روى عنه يحيى بن أبي كثير .

انظر : تقريب التهذيب ٩٦/٢ ، الثقات ٢٦٥/٥ ، الكاشف ٣١٣/٢ .

(٣) في م ، ح ، س : (يتحدثان) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه وابن خزيمة ، والهيثمي ، والحاكم واللفظ له ، والبيهقي ، والبقوي .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح ووافقه الذهبي ، وقال أبو داود : هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار وعكرمة بن عمار ضعيف ، وقال المنذري : رواه من رواية هلال ابن عياض ، أو عياض بن هلال ولا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو في عداد المجهولين ، وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده ضعيف مضطرب .

انظر : مسند الإمام أحمد : ٣٦/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام عند الحاجة ٤/١ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها - باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده ١٢٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول - النهي عن المحادثة عند الغائط ٣٩/١ ، موارد الظمآن : كتاب الطهارة - باب آداب الخلاء والاستجمار بالحجر ٦٤/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - نهى النبي ﷺ

الله عليه وسلم المتغوطين أن يتحدثا ١٥٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام عند الخلاء ٩٩/١ ، شرح السنة : كتاب الطهارة - باب كراهية الكلام على قضاء الحاجة ٣٨١/١ ، التلخيص للذهبي

١٥٧/١ ، الترغيب والترهيب ١٣٧/١ .

والرابع : أن لا يمس ذكره بيمينه . (١)

لأن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لما علا (٢)، ويساره (٣) لما سفل ، وقد روى عبد الله بن أبي قتادة (٤) عن أبيه (٥) " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يمس ذكره بيمينه " . (٦)

والخامس : أن يقول عند جلوسه مارواه النصر (٧) بن أنس (٨)

(١) (بيمينه) ماقطة من أ .

(٢) في م ، ح : (لما علاه) ، وفي س : (علي) .

(٣) في م ، ح : (ويسراه) .

(٤) عبد الله بن أبي قتادة - واسم أبي قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري السلمي - أبو إبراهيم ، ويقال أبو يحيى المدني ، روى عن أبيه ، وجابر ، وعنه ابنه . . . وجماعة قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي في خلافة الوليد ابن عبد الملك .

انظر : التاريخ الكبير ١٧٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٦٠/٥ ، الثقات ٢٠/٥ ، الكاشف ١٠٦/٢ ، معرفة الثقات ٥١/٢ .

(٥) الحارث بن ربعي بن رافع بن الحارث ، كنية أبو قتادة ، وقد قيل إنه الحارث ابن ربعي بن بلدعة أبو قتادة الأنصاري ، وقد قيل أن اسم أبي قتادة النعمان ابن ربعي ويقال أيضا عمرو بن ربعي ، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم مات بالمدينة سنة ٥٤ هـ ، وقيل إنه مات في خلافة علي بن أبي طالب وهو الذي صلى عليه وكبر عليه سبعا .

انظر : التاريخ الكبير ٢٥٨/٢ ، الثقات ٧٤/٣ ، الجرح والتعديل ٧٤/٣ ، جامع الأصول ٧٧/٩ ، الجرح والتعديل ٧٤/٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٨٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٣ ، العبر ٤٣/١ .

(٦) أخرجه البخاري ، ومسلم وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ولفظه في مسلم : " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنفس في الإناء وأن يمس ذكره بيمينه وأن يستطيب بيمينه " .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقال ابن حجر : متفق على صحته .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب النهي عن الاستنجاء باليمين ، وباب لا يمس ذكره بيمينه إذا بال ٥٠/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب النهي عن الاستنجاء باليمين ٢٢٥/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها باب كراهة مس الذكر باليمين ١١٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في كراهة الاستنجاء باليمين ١٢/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب النهي عن مس الذكر باليمين عند الحاجة ٢٥/١ .

(٧) في س : (النصر) .

(٨) النصر بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو مالك البصري ، تابعي ، ثقة ، روى عن أبيه وابن عباس وعنه قتادة وحמיד الطويل . . . وغيرهم ، مات سنة بضع ومائة .

عن زيد بن أرقم (١) أن (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إِنْ هـَـذِهِ
الحشوش (٣) محتضرة (٤) فإذا أتى (٥) أحدكم الخلاء (٦) فليقل : " أعوذ بالله
من الخبث والخبائث " (٧) (٨)

== انظر : التاريخ الكبير ٨/٨٧، تهذيب التهذيب ١٠/٤٣٦، تقريب التهذيب ١/٣٠١ ،
الثقات ٥/٤٧٤، الكاشف ٣/١٧٩ .

(١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس، نزيل الكوفة، من مشاهير الصحابة، له عسدة
أحاديث توفي بالكوفة، واختلف في سنة وفاته ف قيل سنة ٦٦ هـ، وقيل سنة ٦٨ هـ وقيل
سنة ٦٥ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢/١٢٤، تهذيب ابن عساكر ٥/٤٣٩، الجمع بين رجال الصحيحين
١/١٤٣، جمهرة أنساب العرب ٣٦٥، خزنة الأدب ١/٣٦٣، سير أعلام النبلاء ٣/١٦٥ ،
مشاهير علماء الأمصار ٤٧ .

(٢) في أ، ح، س : (عن) .

(٣) الحَشُّ، والحِشُّ : جماعة النخل والحش أيضا البستان، والجمع حشوش والمــــراد
بها في الحديث : الكنف، ومواقع قضاء الحاجة .

انظر : حشش - لسان العرب ٦/٢٨٦، يذل المجهود ١/١٤ .

(٤) محتضرة : أي يحضرها الجن والشياطين .

انظر : - حضر - لسان العرب ٤/١٩٩، معالم السنن ١/١٠، يذل المجهود ١/١٤ .

(٥) في أ، ح، س : (أتا) .

(٦) الخلاء : بالفتح والمدموع قضاء الحاجة، وهو في الأصل المكان الخالي .

انظر : احكام الأحكام ١/٥٠، عارضة الأحوذى ١/٢١، شرح السيوطي على النسائي
١/٢٠ .

(٧) قال في اللسان : الخبث : الكفر، والخبائث : الشياطين .

وقال الخطابي، الخبث بضم الباء جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة، يريد
ذكران الشياطين وإناثهم .

وعامة أصحاب الحديث يقولون الخبث ساكنة الباء وهو غلط، والعواب : الخبيث
مضمومة الباء، وقال ابن دقيق العيد رداً على تغليب الخطابي : ولا ينبغي
أن يعد هذا غلطاً، لأن فعلاً ضم الفاء والعين يخفف عينه قياساً فلا يتعيــــن
أن يكون المراد بالخبث يسكون الباء مالا يناسب المعنى بل يجوز أن يــــكــــون
وهو ساكن الباب بمعناه، وهو مضموم الباء، نعم من حمله وهو ساكن الباء على
مالا لا يناسب فهو غلط في الحمل على هذا المعنى لافي اللفظ .

انظر : - خبت - لسان العرب ٢/١٤٢، معالم السنن ١/١٠، احكام الأحكام ١/٥٠ ،
عون المعبود ١/٢٢، يذل المجهود ١/١٠ - ١١، شرح السيوطي على النسائي ١/٢٠،
حاشية السندي على النسائي ١/٢٠ - ٢١ .

(٨) أخرجه أبو داود - واللفظ له - وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم،
والبيهقي، وأورده في كنز العمال .

صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وأخرجه الترمذي عن أنس وقال : وفي الباب عن
علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود، وحديث أنس أصح شيء في هذا الباب ، ==

والسادس : إن كان في يده خاتم عليه اسم الله تعالى (١) خلعه قبل دخوله أو جلوسه
فقد روى الزهري عن أنس (٢) قال : " كان النبي (٣) صلى الله عليه وسلم إذا دخل
الخلاء وضع (٤) خاتمته " (٥)

== وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب ، وفي صحيح ابن حبان : قال أبو حاتم
الحديث مشهور عن شعبة وسعيد جميعاً وهو ما تفرد به قتادة .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ٢/١
سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما يقول إذا دخل الخلاء ٦/١ ، سنن ابن
ماجة : كتاب الطهارة وسننها : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ١٠٨/١ ، صحيح
ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول -
باب الاستعاذة من الشيطان عند دخول المتوضأ ٣٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب
الاستطابة - ذكر ما يقول المرء عند دخوله الحشا ٤٨٩/٢ ، المستدرک : كتاب
الطهارة - إذا دخل أحدكم الغائط ١٨٧/١ .

السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ٩٦/١ ، كنز
العمال ٣٥٠/٩ .

(١) (تعالى) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (تعالى) .

(٢) (عن أنس) ساقطة من س ، (أنس) ساقطة من أ .

(٣) في س : (كان رسول الله) .

(٤) في أ ، س : (خلق) .

(٥) أخرجه بلفظه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم
والبيهقي ، قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ ، وقال أبو داود : منكر ، صححه
الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب ، قال ابن حجر في تلخيص الحبير : قال
النووي في الخلاصة هذا مردود عليه ، وقال في بلوغ المرام : وهو معلول ، لأنه
من رواية ابن جريج عن الزهري عن أنس ، وابن جريج لم يسمعه من الزهري ، وإنما
سمعه من زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر ، وقال المنذري ، المواب عن سدي
تصحيحه فإن رواه ثقات أثبات وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وذكره ابن دقيق العيد في الأحاديث التي رواها من أخرج له الشيخان فسمي
صحيحهما ولم يخرجها تلك الأحاديث ، وذكر الجوزقاني تصحيح الترمذي للحديث
ضعفه الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل
به الخلاء ٥/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ذكر الله عز وجل
على الخلاء والخاتم في الخلاء ١٩٠/١ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب
ما جاء في نقش الخاتم ١٤٣/٣ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - نزع الخاتم
عند دخول الخلاء ١٧٨/٨ ، صحيح ابن حبان : باب الاستطابة - ذكر الخبر السدال
على نفي إجازة دخول المرء الخلاء بشيء فيه ذكر الله ٤٩٤/٢ ، المستدرک : كتاب
الطهارة - إذا دخل أحدكم الغائط ١٨٧/١ .

والسابع : أن ينتر (١) ذكره ثلاثاً قبل مقامه بعد أن يتنح (٢) ليخرج بقايا بوله من ذكره .

فقد روى عيسى بن يزداد (٢) عن أبيه (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) قال " إذا بال أحدكم فلينتر (٦) ذكره ثلاثاً " (٧)

== السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ٩٥/١ ، تلخيص الحبير ١٠٨/١ ، بلوغ المرام ١٩/١ ، الاقتراح ٤٣٣/١ ، الأباطيل والمناكير ٢٥٧/١ ، مشكاة المصابيح ١١١/١ .

(١) في آ ، م : (أن ينتر) .

والنتر : الجذب بشدة ، واستنتر : إذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء .

انظر : - نثر - المصباح المنير ٩١/١ ، المجموع ٩٠/٢ .

(٢) النحنة : أشد من السعال ، وقال الأزهري عن الليث : النحنة : التنح وهو أسهل من السعال ، والنحنة : صوت الجرع من الحلق ، وقال بعض اللغويين : النحنة : أن يكرر قول نح نح .

انظر : - نح - لسان العرب ٦١٢/٢ .

(٣) في م ، ح : (برداد) ، وفي س غير منقوطة (برداد) .

وهو عيسى بن يزداد بن فساء الفارسي اليماني ، روى عن أبيه وعنه زكريا بن إسحاق ، قال البخاري وأبو حاتم : لا يصح حديثه وليس لأبيه صحبه ، وهو وأبوه مجهولان .

انظر : التاريخ الكبير ٣٩٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٣٦/٨ ، الثقات ٢١٦/٥ ، الجرح والتعديل ٢٩١/٦ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٤٣/٣ ، الكاشف ٣١٩/١ ، ميزان الاعتدال ٣٢٧/٣ .

(٤) يزداد بن فساء ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، روى عنه ابنه عيسى ابن يزداد .

انظر : الجرح والتعديل ٣١٠/٩ .

(٥) (وسلم) ساقطة من آ .

(٦) في م : (فلينتر) وفي س غير منقوطة (فلينسر) .

(٧) أخرجه أحمد وابن ماجة بلفظ : " إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مسرات " والبيهقي بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بال نتر ذكسه ثلاث نترات " .

وقال ابن حجر : رواه ابن قانع ، وأبو نعيم في المعرفة ، وأبوداود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء من رواية عيسى بن يزداد .

قال أبو حاتم : يزداد حديثه مرسل ، وقال في العلل : وليس لأبيه صحبة ، ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز وهو وأبوه مجهولان ، وقال ابن حبان في الثقات : يزداد يقال له صحبة ، وذكره البخاري وقال : لا يصح ، وقال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال العقيلي : لا يتابع عليه ولا يعرف لإبائه ، وقال ابن عدي : عيسى عن أبيه مرسل روى عنه زمعة بن صالح لا يصح ، وقال النووي : اتفقوا ==

والثامن : أن يقول بعد قضاء حاجته مارواه سلمة بن وهرام (١) عن طاووس (٢) قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقلل :
الحمد لله الذي أذهب عني مايؤذيني وأمسك عليّ ماينفعني " (٣).
فهذه ثمانية آداب تختص بالمستنحي في نفسه وهي تمام ستنة عشر

= على أن الحديث ضعيف ، وقال الأكثرون : هو مرسل ، وفي زوائد ابن ماجه : يزداد
لاتصح له صحة ، وزمعة ضعيف .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٤٧/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب
الاستبراء بعد البول ١١٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاستبراء
عن البول ١١٣/١ ، المراسيل لأبي داود ١١٧ ، علل الحديث ٤٢/١ ، الضعفاء للعقيلي
٣٨١/٣ ، التاريخ الكبير ٣٩٢/٦ ، الكامل لابن عدي ١٨٩٤/٥ ، تلخيص الحبير ١٠٨/١ ،
١٠٩ ، مصباح الزجاجة ٤٨/١ ، المجموع ٩١/٢ ، الجوهر النقي ١١٣/١ .

(١) في س : (هرام) .

وهو سلمة بن وهرام اليماني ، روى عن شبيب بن الأسود ، وطاووس وعكرمة ، وعنه
زمعة بن صالح وابن عيينة . . وغيرهم ، وروى عنه زمعة أحاديث مناكير .
انظر : تهذيب التهذيب ١٦١/٤ ، الضعفاء للعقيلي ١٤٦/٢ ، الكاشف ٣٠٩/١ ، ميزان
الاعتدال ١٩٣/٢ .

(٢) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الهمداني من أكابر التابعين تفقهاً فـسـي
الدين ورواية للحديث أمه من الفرس ، مولده ونشأته في اليمن ، كان شيخ أهل
اليمن ومفتيهم ، وكان كثير الحج وثقة ابن معين وابن حبان وأبو زرعة ،
ولد سنة ٢٣ هـ ، ومات حاجاً بمكة قبل التروية بيوم سنة ١٠٦ هـ ، وقيل ١٠٥ هـ وملى
عليه هشام بن عبد الملك الخليفة .

انظر : البداية والنهاية ٢٣٥/٩ ، تهذيب التهذيب ٨/٥ ، التعديل والتجريح ٦٠٧/٢
تقريب التهذيب ٣٧٧/١ ، تاريخ الثقات ٢٣٤ ، ذكر أسماء التابعين ١٨٥/١ ، الجمع
بين رجال الصحيحين ٢٣٥/١ ، الكاشف ٣٧/٢ ، تاريخ أسماء الثقات ١٢٢ ، تذكرة
الحفاظ ٩٠/١ ، حلية الأولياء ٣/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٦٠/١ ، وفيات الأعيان
٥٠٩/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٢ .

(٣) أخرجه بلفظه ابن أبي شيبه والدارقطني ، وأورده صاحب الكنز وعزاه لهما .
قال الدارقطني : رواه سلمة بن وهرام عن طاووس مرسل ، وقال أحمد : روى
سلمة مناكير أخشى أن يكون ضعيفاً ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال العقيلي :
روى عنه زمعة أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه حديث ضعيف ، وقال أبو زرعة
ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يعتبر بحديثه من غير روايته

أدبا (١) وبالله التوفيق . (٢)

== زمعة بن صالح عنه .

قلت : وهذا الحديث من رواية زمعة بن صالح عنه .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - باب مايقول إذا خرج من
الخلا ٢/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء ٥٧/١ ، الثقات
٣٩٩/٦ ، تهذيب التهذيب ١٦١/٤ ، الضعفاء للعقيلي ١٤٦/٢ ، التعليق المغني
٥٧/١ .

(١) (أدبا) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) (وبالله التوفيق) ساقطة من س .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): وإن جاء من الغائط أو (٢) خرج من ذكره أو (٤) دبره شيء فليستنج بالماء (٥) أو [يستطب] (٦) بثلاثة (٧) أحجار ليس (٨) فيهما رجيع ولا عظم (٩).

وهذا كما قال الاستنجااء واجب (١٠)

وقال أبو حنيفة (١١): الاستنجااء ليس بواجب ، والعلة بتركه مجزئة ، وجعل محل الاستنجااء مقداراً يعتبر به سائر النجاسات ، وحده بالدرهم البغلي (١٢).

(١) في م ، ح : (رفي الله عنه) ، وفي س ساقطة .

(٢) في أ ، س : (فإن) .

(٣) في م ، ح : (وخرج) .

(٤) في المختصر : (أو من دبره) .

(٥) في م ، ح : (بماء) ، وفي س : (الماء) .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (أو يستطيب) .

(٧) في س : (بثلاث) .

(٨) في م ، ح : (وليس) .

(٩) انظر : مختصر المزني ٣ .

(١٠) وبه قال أحمد ورواية عن مالك ، وقال به إسحاق وداود ، وجمهور العلماء .

انظر: المذهب ٣٤/١ ، الوجيز ١٤/١ ، المجموع ٩٥/١ ، مختصر الخلافات ١٣١/١ .

المغني ١٤١/١ ، الكافي ٥١/١ ، الإفصاح ٧٧/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، أحكام

القرآن لابن العربي ٥٨٠/٢ ، كفاية الطالب الرياني ١٣٩/١ ، الفواكه الدواني

١٥٣/١ ، المحلى ٩٢/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ .

(١١) هو عند أبي حنيفة سنة وليس واجباً ، وذكر النووي أن أبا الطيب ، وابن الصباغ والعبدري وغيرهم حكوا هذا القول عن المزني ، وهذا القول رواية عن مالك رواها عنه آتهب .

انظر: رموس المسائل ١١٢/١ ، الهداية ٣٧/١ ، الكتاب ٥٤/١ ، شرح العناية ٢١٢/١ ،

البحر الرائق ٢٥٢/١ ، المجموع ٩٥/٢ ، حلية العلماء ١٦٢/١ ، أحكام القرآن لابن

العربي ٥٨٠/٢ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، عارضة الأحوذ ٣٣/١ .

(١٢) الدرهم البغلي : نسبة إلى مدينة رأس البغل من بلاد فارس ، وقيل هي نسبة

إلى رجل يهودي كان يسمى رأس البغل ، وقيل رأس البغل كان ملكاً ، ووزن

الدرهم البغلي عند الجمهور ثمانية دوانق وقيل أربعة دوانق ، وكان يضرب

على وزنين كبير يعادل ١٩٥ غراماً ، وصغير يعادل ٣٧٧٦ قرماً .

انظر: الإيضاح والتبيين ٦٠ ، الأحكام السلطانية ١٥٤ ، تاريخ ابن خلدون ٢١٨/١ .

المقادير في الفقه الاسلامي ١٧ .

استدلالاً برواية أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
" من اكتحل فليوتر ، ومن فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج ، ومن استجر فليوتر
ومن فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج (١) . (٢) .

فلما قرنه بالاكتحال ورفع (٣) الحرج عن تاركه دل على عدم إيجابه .

(٤)
ولأنها نجاسة لا يلزمه إزالة أثرها ، فوجب أن لا يلزمه (٤) إزالة عينها
كدم البراغيث (٥) .

ولأنها نجاسة (٦) لا تجب (٧) إزالتها بالماء ، فلم تجب (٨) إزالتها (٩) بغير
الماء قياساً على الأثر .

ودليلنا عموم قوله تعالى : " وَالرَّجْزُ فَاجٍ " (١٠) ولم يفرق (١١) .

ورواية (١٢) أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٣) قال : " إنما أنا
لكم مثل الوالد " إلى قوله : " فليستنجد بثلاثة أحجار " (١٤)

وهذا أمر ، والأمر (١٥) يقتضي الوجوب .

وروى عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦) قال : " إذا ذهب
أحدكم إلى الغائط فليذهب معه (١٧) بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزي عنه " (١٨)

(١) (ومن استجر فليوتر ، ومن فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج) ساقطة من أ ، ح .

(٢) سبق تخريجه ٥٩١ .

(٣) في م ، ح : (ووض) .

(٤) في م ، ح : (أن لا يلزم) .

(٥) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٢٠/١ ، شرح العناية ٢٠٢/١ .

(٦) في أ : (نجاسته) .

(٧) في م : (لا يجب) ، وفي ح ، س غير منقوطة (لا يجب) .

(٨) في م : (يجب) ، وفي ح ، س غير منقوطة (يجب) .

(٩) في ح : (إزالها) .

(١٠) سورة المدثر، آية (٥) .

(١١) (ولم يفرق) ساقطة من م .

(١٢) في س : (ورواية) .

(١٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٤) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .

(١٥) (والأمر) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٧) في م : (ومعه) .

(١٨) أخرجه أحمد ، وأبو داود - واللفظ له - والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي - من =

فلما (١) أمر بالأحجار وعلق الإجراء بها دل على وجوبها وعدم الإجراء
بفقدتها .

ولأنها نجاسة يقدر في الغالب على إزالتها من غير مشقة فافتضى أن تكون
إزالتها (٢) واجبة (٣) قياساً على ما زاد على قدر الدرهم .

ولأن كل ما منع (٤) من الصلاة إذا (٥) زاد على قدر الدرهم (٦) منع منها (٧) ،
وإن (٨) نقص عن الدرهم قياساً على ما لم يصبه الماء من أعضاء الحدث .

ولأنها طهارة بمائع أقيم الجامد فيها (٩) مقامه ، فافتضى أن تكون واجبة (١٠)
كالستيعم .

فأما الجواب عن قوله عليه السلام (١١) : " من استجرم فليوتر ، ومــــن
لا فلا حرج " .

من وجهين:

= طريق مسلم بن قرط عن مروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم .
قال الدارقطني : إسناده صحيح ، وصححه في العلل ، وقال الألباني : إن قول
الدارقطني فيه نظر ؛ لأن مسلم بن قرط هذا لا يعرف كما قال الذهبي ، وجنح
الحافظ ابن حجر في التهذيب إلى تضعيفه ، وإنما قلت بعبء الحديث لأن لــــه
شاهداً من حديث أبي أيوب الأنصاري عند الطبراني ، وآخر من حديث سلمــــان
الفراسي بمعناه أخرجه مسلم ، وأبو عوانة في صحيحهما .
انظر: مسند الإمام أحمد ١٠٨/٦ ، ١٣٣ ، سنن أبي داود ، كتاب الطهارة - بساب
الاستنجاء بالحجارة ١١/١ ، سنن النسائي: كتاب الطهارة - الاجتزاء في الاستطابة
بالحجارة دون غيرها ٤١/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء
٥٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٣/١
إرواء الغليل ٨٤/١ .

- (١) في م ، ح : (فإنما) .
- (٢) في ح : (إزالتها) .
- (٣) في م ، ح : (واجباً) .
- (٤) في م ، ح : (مانع) ، وفي س : (ما يمنع) .
- (٥) في س : (وإذا) .
- (٦) (ولأن كل ما منع من الصلاة إذا زاد على قدر الدرهم) ساقطة من ح ومصححة في الحاشية
- (٧) (منها) ساقطة من أ ، س .
- (٨) في أ : (ولأنه) .
- (٩) في م ، ح : (زقيم فيها الجامد) .
- (١٠) في س : (واجباً) .
- (١١) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

أحدهما (١): أن قوله: "ومن لا" هائد إلى الإيتار ، فإذا تركه إلى الشفع فلا حرج عليه. (٢)

والثاني: أنه هائد إلى ترك الأحجار إلى الماء فلا حرج فيه. (٣)

وأما قياسهم على دم البراغيث فمنتقض (٤) على أصلهم بالمعنى (٥) يجب (٦) مندهم إزالة عينه دون أمه ، ثم المعنى في دم البراغيث لحوق المشقة فسي إزالته .

وكذلك قياسهم على الأثر فالمعنى فيه أنه يشق إزالته بالحجر.

فصل (٧)

فإذا تقرر ما وصفنا (٨) من وجوب الاستنجاء ، فاعلم أن الخارج من السبيلين ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم يوجب الاستنجاء (٩) وهو : الغائط ، والبول ، وكل ذي بلل خرج من السبيلين وقسم لا يوجب الاستنجاء وهو : الموت والريح. (١٠)

لأن الاستنجاء موضوع لإزالة النجس (١١) ، والموت (١٢) والريح لا ينجس ما لاقاه ، فلم يجب الاستنجاء منه (١٣) ، كما أنه لم ينجس الثوب ، فلم يجب غسله منه .

-
- (١) في أ : (أحدهما) .
 (٢) (عليه) ساقطة من س .
 (٣) (فيه) ساقطة من س .
 (٤) في س : (فمنتقض) .
 (٥) في م : (بالمعنى) .
 (٦) في م : (تجب) ، وفي ح غير منقوطة (جب) .
 (٧) (فعل) ساقطة من س .
 (٨) في م ، ح : (فإذا ثبت ما ذكرنا) .
 (٩) (فاعلم أن الخارج من السبيلين ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يوجب الاستنجاء) ساقطة من س .
 (١٠) انظر: فتح العزيز ٤٧٦/١ ، روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ٩٦/٢ ، الإقناع ٥٠/١ .
 (١١) في أ ، س : (النجاسة) .
 (١٢) في أ : (والموت) .
 (١٣) (منه) ساقطة من م ، ح .

والقسم الثالث : ما اختلف قوله في وجوب الاستنجاء منه وهو : ماخرج —————
السبيلين من الأعيان التي لا بلل معها ^(١) كالردود والحما إذا خرجا يابسين
ففي ^(٢) وجوب الاستنجاء منه قولان : ^(٣)

- أحدهما : لا يجب لعدم البلل كالصوت والريح .
- والثاني : يجب لوجود ^(٤) العين كالغائط والبول .

فصل

وما أوجب الاستنجاء على ضربين ^(٥) : نادر ، ومعتاد
فالمعتاد : كالغائط ، والبول .

فهو ^(٦) مخير في الاستنجاء منه بين الأحجار والماء . ^(٧)
والنادر : كالمدى ، والودي ، ودم الناصور ^(٨) ، والقح .
ففي جواز استعمال الأحجار فيه ^(٩) قولان : ^(١٠)

-
- (١) في أ ، س : (فيها) .
 - (٢) في م ، ح : (في) .
 - (٣) وذكر الغزالي فيهما وجهين .
 - وصحح النووي ، والرافعي ، والشيرازي ، القول بعدم الوجوب .
 - وقال إمام الحرمين الأصح الوجوب .
 - انظر : المذهب ٣٤/١ ، الوجيز ١٥/١ ، الوسيط ٣٩٨/١ ، فتح العزيز ٤٧٧/١ ، روضة
الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ٩٦/٢ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٤/١ .
 - (٤) في م : (الوجوب) .
 - (٥) في م : (على شوعين) .
 - (٦) في أ ، س : (وهو) .
 - (٧) انظر : تحفة المحتاج ١٧٤/١ ، نهاية البيان ٥٢/١ .
 - (٨) الناصور : بالسین والماد ، عرق غبر ، وهو عرق في باطنه فساد فكلما بدأ أعلاه
رجع غبراً فاسداً ، وقيل الناصور ، العرق الغبر الذي لا ينقطع ، وفي الصحاح :
الناصر بالسین والماد جميعاً : ملة تحدث في مآقي العين يسقي فلا ينقطع ،
وقد يحدث أيضا في حوالى المقعدة وفي اللثة .
 - انظر : نسر - الصحاح ٨٢٧/٢ ، لسان العرب ٢٠٥/٥ .
 - (٩) (فيه) ساقطة من م .
 - (١٠) للشافعية في هذه المسألة ثلاثة طرق :
 - أحدها : فيه قولان ، صححه الرافعي والنووي
 - أصحهما : يجزيه الحجر ، ثم عليه المزني وحرمله ، والثاني يتعين الماء قاله
في الأم .

- أحدهما : يجوز قياساً على المعتاد .
والثاني : لا يجوز فيه إلا الماء .
لأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) أمر بنضح الماء على المذي (٢)
ولأن النادر (٣) مما لا يتكرر غالباً في محله فأشبهه نجاسة البدن .
فأسادم الحيض فمعتاد ، ودم الاستحاضة قنادر . (٤)

-
- = والطريق الثاني : وبه قال الخراسانيون أنه يجزيه الحجر قولاً واحداً .
والطريق الثالث : إن خرج النادر مختلطاً بالمعتاد كفى الحجر ، وإن تمحض
النادر تعين الماء ، حكى هذا عن القفال .
انظر : الأم ٢٢/١ ، المذهب ٣٦/١ ، تتممة الإبانة ل ٥٥ ب ، الوجيز ١٥/١
فتح العزيز ٤٧٧/١ ، روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ١٢٧/٢ ، منهاج الطالبين ٤ .
(١) (وسلم) ساقطة من أ .
(٢) روى الشافعي عن المقداد بن الأسود أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه أمره
أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله يخرج
منه المذي ماذا عليه ، قال علي فإن عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فقال : " إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه بماء وليتوضأ وضوءه
للصلاة " .
انظر : الأم ١٧/١ .
(٣) في م ، ح : (ولأنه نادر) .
(٤) علق النووي على قول الماوردي في أن دم الحيض معتاد فيكفي فيه الحجر قولاً
واحداً بأن الذي قاله الماوردي قد يستشكل من حيث أن الأصحاب قالوا لا يمكن
الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المغتسلة لأنه يلزمها غسل محل الاستنجاء
في غسل الحيض .
فيقال : صورته : فيما إذا انقطع دم الحائض ولم تجد ما تغتسل به ، أو كان
بها مرض ونحوه مما يبيح لها التيمم ، فإنها تستنجي بالحجر عن الدم ، ثم
تتيمم للصلاة بدلاً عن غسل الحيض وتطلي ولا إعادة ، بخلاف المستحاضة .
انظر : روضة الطالبين ٦٧/١ ، المجموع ١٢٨/٢ .

فصل (١)

فإذا ثبت أنه مخير بين الأحجار والماء ، فإن استعمل الماء وحده أجزأه .
 روى عطاء بن (٢) أبي ميمونة (٣) عن أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه
 وسلم (٤) دخل حائطا (٥) فقفى حاجته وخرج علينا وقد استنجى (٦) بالماء (٧) " .
 وإن استعمل الأحجار وحدها واقتصر عليها أجزأه .

- (١) (فمل) ساقطة عن س .
- (٢) في أ ، س : (عطاء عن ابن ميمونة) .
- (٣) أبو معاذ عطاء بن أبي ميمونة ، واسم أبي ميمونة منيع .
- تابعي ، صدوق ، مولى أنس ، وقيل مولى عمران بن حصين ، يروي عن أنس
 ابن مالك وأبي هريرة ، وأبي رافع ، وروى عنه قتادة وشعبة وابنه
 روح بن عطاء . مات سنة ١٣١ هـ .
- انظر : أحوال الرجال ١٨٤ ، تقريب التهذيب ٢٣/٢ ، التعديل والتجريح
 ١٠٠٦/٣ ، الثقات ٢٠٤/٥ ، الغفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٧٨/٢ ،
 المغني في الغفاء ٤٣٥/٢ .
- (٤) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٥) الحائط : البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار .
 انظر : حوط - لسان العرب ٢٨٠/٧ ، يذل المجهود ١٠٦/١ .
- (٦) في أ ، س : (استنجا) .
- (٧) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، وابن حبان عن عطاء بن
 أبي ميمونة عن أنس بن مالك - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل
 حائطا وتبعه غلام معه ميساة وهو أصغرنا ، فوضعها عند صدره فقفى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء
 اللفظ لمسلم .
- انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب حمل العنزة مع الماء فلي
 الاستنجا ٥٠/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الاستنجا بالماء من
 التبرز ٢٢٧/١ ، سنن أبي داود كتاب الطهارة - باب في الاستنجا بالماء
 ١١/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الاستنجا بالماء - باب استنجا
 النبي صلى الله عليه وسلم بالماء ٤٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب الاستنجا
 ذكر البيان بأن من الماء الذي في خبر عائشة إنما هو الاستنجا بالماء
 ٥٠٩/١ .

وقال أبو حنيفة إن كان كقدر (١) الدرهم لم يلزمه استعمال الأحجار . (٢)
وإن كان أكثر (٣) من الدرهم لزمه استعمال الماء ولم تجزه (٤) الأحجار فلم يجعل (٥)
في الاستنجاء موضعاً يلزم استعمال (٦) الأحجار فيه .
وفيما مضى دليل عليه كاف .

وحكي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كره ذلك (٨) ومنع منه إلا فسي
حال ضرورة .

وقال (٩) " قد (١٠) كان القوم يبعرون (١١) بعرّاً ، وأنتم تثلطون (١٢) ثلطاً (١٣)
فاتبعوا الحجارة الماء " (١٤)

(١) في م ، ح : (قدر) .

(٢) في س : (الحجر) .

(٣) في أ ، س : (أكبر) .

(٤) في أ : (يجزه) ، وفي ح ، س غير منقوطة (تجزه) .

(٥) في س : (نجعل) ، وفي ح غير منقوطة (نجعل) .

(٦) (الأحجار فلم يجعل في الاستنجاء موضعاً يلزم استعمال) ساقطة من م .

(٧) وذلك مبني على قول الحنفية بعدم وجوب الاستنجاء ، وذلك لأن قدر الدرهم وما
دونه من النجس المغلظ كالبول والفائط معفو عنه ، ولو جاوزت النجاسة المخرج
وكانت أكثر من الدرهم فيجب غسله .

انظر : بدائع الصنائع ١٨/١ ، شرح العناية ٢٠٢/١ ، فتح باب العناية ٢٧٣/١ .

(٨) أي الاقتمار على الحجارة .

(٩) (وقال) ساقطة من ح .

(١٠) (قد) ساقطة من أ ، س .

(١١) في أ : (ينعرون نعرا) وفي س : (تنعرون نعرا) .

والْبَعْرُ وَالْبَعْرُ : رجيع ذي الخف والظلف من الإبل والشاة ويقر الوحش والظباء
إلا البقر الأهلية فإنها تخثي وهو خثيها .

انظر : - بعر - لسان العرب ٧١/٤ .

(١٢) الثلط : الرجيع الرقيق ، وأكثر ما يقال للإبل والبقر ، والقيلة .

والمراد من قول علي أنهم كانوا يتغوطون يابساً كالبعر ، لأنهم كانوا قليلي
الأكل والمأكّل ، وأنتم تثلطون رقيقاً وهو إشارة إلى كثرة المأكّل وتنوعه .

انظر : ثلث - النهاية ٢٢٠/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ١٢٧/١ ، لسان العرب ٢٦٨/٧ .

(١٣) في أ : (وأنتم تبلطون بلطا) ، وفي س : (وأنتم بطان) .

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من كان يقول إذا خرج من
الفائط فليستنجد بالماء ١٥٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الجمع

في الاستنجاء بين المسح بالأحجار أو الثلط بالماء ١٥٦/١ .

ولعله رضي الله عنه منع من استعمالها (١) فيما انتشر عن السبيلين .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا فرق (٢) في استعمال الأحجار بين الحضر والمفسر مع وجود الماء وعدمه .

والعدد معتبر في استعمالها (٣) وهو ثلاث لا يجزيه أقل منها . (٤)

وقال مالك (٥) وداود (٦) العدد غير معتبر ، وإنما الإنقاء هو المعتبر ، فإذا أنقى (٧) بحجر واحد أجزاءه (٨) .

استدللا بقوله على الله عليه وسلم (٩) : " من استجر (١٠) فليوتر " (١١)

واسم الوتر يقع على المرة .

ولأنه (١٢) لما لم يكن العدد معتبراً في الماء الذي هو أمل فالأولى (١٣) أن لا يكون (١٤)

(١) في أ ، م ، ح : (استعماله) .

(٢) في أ : (فلا فرق به) .

(٣) في أ ، س : (في عدتها) .

(٤) وفي وجه للشافعية حكاه أبو عبد الله الحنابي والعمرائي والرافعي إنه إذا حصل الإنقاء بحجرين أو حجر كفاه . قال النووي : وهو وجه شاذ ضعيف والصواب وجوب ثلاث مسحات مطلقاً .

انظر : الأم ٢٢/١ ، تنمة الإبانة ل ٥٤ أ ، الوسيط ، فتح العزيز ٥٠٦/١ ، المجموع

١٠٣/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/٢ ، الأنوار ٢٩/١ ، الإقناع ١٨/١ .

وقال بوجوب ثلاث مسحات بثلاثة أحجار أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن حزم .

انظر : الفروع ١٢٠/١ ، الروض المربع ١٧/١ ، نيل الأوطار ٩٦/١ ، المحلى ٩٥/١ .

(٥) المشهور من مذهب مالك أن الواجب الإنقاء دون العدد ، وقال أبو الفرج وابن شعبان بوجوب الإنقاء والعدد .

انظر : الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١ ، مواهب الجليل ٢٩٠/١ ، التلخيص ٢٨/١ ، عارضة

الأحادي ٣٣/١ .

ولا يشترط التثليث عند الحنفية ، وإنما يشترط الإنقاء .

انظر : الاختيار ٣٦/١ ، فتح باب العناية ٢٦٧/١ ، نور الإيضاح ٩/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٦٥ ب ، نيل الأوطار ٩٦/١ .

(٧) في أ ، س ، ح : (أنقا) .

(٨) في أ ، س : (أجزاء) .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(١٠) في س : (من استحم) .

(١١) سبق تخريجه ص ٥٩١

(١٢) (لأنه) ساقطة من س .

(١٣) في أ : (فأولى) .

(١٤) (في الماء الذي هو أمل فالأولى أن لا يكون) ساقطة من م ، ح .

معتبراً في الأحجار التي هي فرع .

ولأنه قد وجد الإنقاء ، فوجب أن يجزيه كالثلاث .

ودليلنا :

قوله صلى الله عليه وسلم (١) : " وليستنج (٢) بثلاثة أحجار " (٣) وهذا أمر .

وحديث سلمان قال : " لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنجي أحداً

بأقل من ثلاثة أحجار " . (٤)

وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه قال : " إذا

استجمر (٦) أحدكم فليستجمر ثلاثاً " . (٧)

وحديث خزيمة بن ثابت (٨) قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم (٩) عن الاستنجاء

فقال : " بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع " . (١٠)

(١) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٢) في أ : " ويستنج " .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٨١ .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (استنج) ، وفي ح : (استنجا) .

(٧) أخرجه بلفظه ابن أبي شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، وابن خزيمة ، والبيهقي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار ٢١٣/١

مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - من كان لا يستنجي بالماء ويجتري بالحجارة

١٥٥/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٠٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الاستنجاء بالماء

باب ذكر الدليل على أن الأمر بالاستطابة وترأ ٤٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب

الطهارة - باب الإيتار في الاستجمار ١٠٣/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب

الاستجمار بالأحجار ٢١١/١ .

(٨) أبو عمارة خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري ، صحابي جليل يعرف يذي الشهادتين

كان من أشرف الأوس في الجاهلية والإسلام ، عاش إلى خلافة علي بن أبي طالب

وشهد معه صفين فقتل فيها ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٨ حديثاً .

انظر : التاريخ الكبير ٢٠٥/٣ ، الجرح والتعديل ٣٨١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٨٥/٢ ،

كنز العمال ٣٧٩/١٣ ، معجم الطبراني الكبير ٨٢/٤ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبو داود - بلفظه - والطحاوي ، والطبراني ، والبيهقي ،

وأورده صاحب الكنز وعزاه للطبراني .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - من كان لا يستنجي بالماء ويجتري

بالحجارة ١٥٤/١ .

وروى ابن عمر (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه قال : " إذا استجمر أحدكم فليوتر ثلاثاً " (٣)

وروى أبو رزين الباهلي (٤) عن مالك بن [يخامر] (٥) الباهلي (٦) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (٧) : " الاستجمار تو ، فإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو " (٨)

والتو : الوتر يريد به (٩) ثلاثاً . (١٠)

== سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالحجارة ١١/١ ، معجم الطبراني الكبير ٨٦/٤ ، شرح معاني الآثار - باب الاستجمار ١٢١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ١٠٣/١ ، كنز العمال ٣٥١/٩ .

(١) في أ ، ح : (بن عمر) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) أورده في كنز العمال ، ومجمع الزوائد وعزوه إلى الطبراني في الكبير .

قال الهيثمي : وفيه قيس بن الربيع وثقه الثوري ، وشعبة ، وضعفه جماعة .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الاستجمار بالحجر ٢١١/١ .

(٤) أبو رزين الباهلي سمع مالكا ، روى عنه موسى بن يعقوب .

انظر : التاريخ الكبير ٣٢/٨ .

(٥) في أ : (نجامر) ، وفي س م ، ح غير منقوطة (نحامر) .

(٦) وهو مالك بن يخامر ، وقيل بن أخيمر ، وقيل بن أخامر ، وقيل بن أحمر ، صاحب معاذ يقال له صحبة ، مات سنة سبعين .

انظر : الإصابة ٣١٨/٣ ، الاستيعاب ٣٦١/٣ ، التاريخ الكبير ٣٠٤/٧ ، تقريب التهذيب

٢٢٧/٢ ، الثقات ٣٧٩/٣ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٧/٣ .

(٧) في أ ، م ، ح : (أنه قال) .

(٨) لم أجده بهذا السند ، وقد روى البزار والطبراني عن أبي رزين عن مالك بن يخامر

حديثاً فيمن يرضى لأهله الخبث ، قال البزار : لا نعلم روى مالك إلا هذا وقد روى هذا

الحديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "

الاستجمار تو ، ورمي الجمار تو ، والسعي بين الصفا والمروة تو وإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الحج - باب بيان أن حصى الجمار سبع ٩٤٥/١ ، كشف

الاستار : كتاب النكاح - باب فيمن يرضى لأهله الخبث ١٨٧/٢ ، معجم الطبراني الكبير ٢٩٥/١٩ .

(٩) (به) ساقطة من م ، ح .

(١٠) انظر : غريب الحديث لابن الجوزي ١١٤/١ .

ولأنها نجاسة شرع إزالتها بعدد فوجب أن يستحق فيها ذلك العدد كالولوغ .

فأما (١) الجواب عن قوله (٢) عليه السلام (٣) : " من استجر فليوتر " .

فهو أن عموم (٤) مخصص بقوله : " وليستنج بثلاثة أحجار " .

وأما الجواب عن استدلالهم (٥) بالماء فهو أنه ليس بأمر للأحجار ، على أن الماء لما

اعتبرت فيه إزالة الأثر (٦) لم يفتقر إلى العدد ، والأحجار (٧) لما لم يعتبر فيها

إزالة الأثر افتقرت (٨) إلى العدد .

وأما استدلالهم بالإنقاء فمع الإنقاء تعبد (٩) يعتبر فيه العدد كالولوغ وعدد

الأقراء

فصل

فأما قول الشافعي : بثلاثة أحجار ليس فيها رجب ولا عظم .

ففي الرجب لأصحابنا تأويلان : (١٠)

أحدهما : أنه النجو الذي قد رجع عن الطعام فمار نجساً .

فعلى هذا يكون الاستثناء (١١) من مضمحل دل عليه مظهر (١٢) وتقديره : ويستنجي (١٣)

(١) في أ ، س : (وأما) .

(٢) في أ : (قولهم) .

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في م : (أنه عموم) .

(٥) في م ، ح : (عن استدلالهم استدلاله) .

(٦) في س : (الأبر) .

(٧) (والأحجار) مكررة في س .

(٨) في س : (فيقرب) .

(٩) في م : (تعدد) .

والمعنى أن الإنقاء معه تعبد بعدد معين من الأحجار ، فلا يكفي دون ذلك العدد

وإن حصل الإنقاء .

(١٠) انظر : شرح السنة ٣٦٥/١ .

(١١) في أ ، م ، ح : (استثناء) .

(١٢) في س : (مظهر) .

(١٣) في م ، ح : (وليستنج) .

بثلاثة أحجار ، وما قام مقامها ليس فيها رجيع ولاعظم .

والثاني : أن الرجيع هو (١) الحجر الذي قد استعمل مرة ، فصار راجعاً عن
الموضع النجس .

فعلى هذا يكون تقدير الكلام : ويستنجي (٢) بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع
ولاعظم . والله أعلم . (٣)

(١) في أ : (هي) .

(٢) في م ، ح : (يستنجي) بدون واو .

(٣) (والله أعلم) ساقطة من س .

٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يمسح بحجر قد مسح به مرة (٢) إلا أن يكون قد طهر (٣) بالماء (٤) .

وهذا كما قال : لأنه إذا (٥) استعمله فقد صار نجسًا ، والاستنجاء بالشيء النجس لا يجوز (٦) (٧) .

لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالروث لنجاسته .

ولأن النجاسة لا تزيل النجاسة من محل ظاهر كما لا تزال (٨) نجاسة الشوب والبدن بالماء النجس .

فإن قيل : فقد جوزتم الدبابة بالشيء النجس ، فلم منعتم من الاستنجاء بالشيء النجس ؟ .

قيل : إنما جوزنا الدبابة بالشيء النجس (٩) في أحد الوجهين ؛ لأنها (١١) تخلف الذكاة .

والذكاة تجوز بالسكين النجس ، فكذلك الدبابة ، والاستنجاء بالأحجار (١٢) يخلف (١٣) الماء ، ولا يجوز استعمال الماء النجس فكذلك الأحجار (١٤) .

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في أ ، س : (قد مسح مرة) .

(٣) في المختصر : (قد طهره) .

(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٥) (إذا) ساقطة من م .

(٦) (لا يجوز) ساقطة من م .

(٧) انظر : المذهب ٣٥/١ ، التهذيب ٣٣ ، تنمية الإيمان ٥٧ ، نهاية المحتاج ١٣١/١ ، المنهاج القويم ٩٢/١ ، الأنوار ٢٩/١ .

(٨) في م ، ح : (لا تزيل) .

(٩) في س : (للدبابة) .

(١٠) (فلم منعتم من الاستنجاء بالشيء النجس ، قيل : إنما جوزنا الدبابة بالشيء النجس) ساقطة من س .

(١١) في س : (قلنا لأنها) .

(١٢) في أ ، س : (بالأحجار) .

(١٣) في أ : (تحلف) ، وفي س : (ونخلف) ، وفي ح غير منقوطة (تحلف) .

(١٤) في أ : (بالأحجار) .

فيإذا ثبت أنه لا يجوز استعماله بعد نجاسته ، فإن غسله بالماء حتى يطهر
جار استعماله ثانية ، وإن غسله بعد استعماله ثانية جار استعماله شالته؛ لأنه
بالغسل قد صار طاهراً (١).

فإن قيل : فقد منعتم من استعمال الماء المستعمل ثانية ، فلم جوزتم
استعمال (٢) الحجر المستعمل ثانية؟

قلنا: هما سواء ، وإنما جوزنا إعادة الحجر المستعمل ثانية؛ لأنه
بالغسل (٣) قد عاد إلى أصله قبل الاستعمال وهو الطهارة ، وكذلك الماء المستعمل
لو عاد إلى أصله قبل الاستعمال في مخالطته (٤) الماء الكثير الطاهر جوزنا
استعماله ثانية. (٥)

فصل

فيإذا ثبت جواز استعماله بعد الغسل فله ثلاثة أحوال (٦) :

أحدها: أن يكون بعد الغسل يابساً (٧) فاستعماله جائز.

والثاني: أن يكون رطباً والماء عليه قائماً ، فاستعماله لا يجوز حتى يزول الماء
عنه لأنه مع بقاء الماء عليه يزيد المحل تنجيساً ولا يزيل (٨) شيئاً.

والثالث : أن يكون ندياً قد (٩) زالت رطوبة (١٠) الماء عنه ولم يجف (١١) بعد
ففي جواز استعماله وجهان: (١٢)

(١) وهذا بشرط أن يجف الحجر.

انظر: الأم ٢٢/١ ، مختصر المزني ٣ ، الوسيط ٤٠٠/١ ، مغني المحتاج ٤٥/١ .

(٢) استعمال (ساقطه من س .

(٣) في م ، ح : (لأن الغسل) .

(٤) في م ، ح ، س : (مخالطة) .

(٥) ثانية (ساقطة من س .

(٦) انظر: المجموع ١٢٣/٢ ، شرح روض الطالب ٥٢/١ ، بجيرمي على الخطيب ٥٩/١ .

(٧) في س : (ناسياً) .

(٨) في س : (ولا يزل) .

(٩) في س : (قد) .

(١٠) في س : (رطوبته) .

(١١) في أ : (تجف) .

(١٢) حكاهما النووي عن ابن كج ، والدارمي ، وصاحب الحاوي والبحر .

أخذهما: لا يجوز كالرطب لبقاء النداء فيه .
والثاني: يجوز استعماله كالجاف لذهاب الرطوبة عنه .

وأما (١) ورق الشجر (٢):

فإن جف ظاهره (٣) وباطنه ، أو جف ظاهره دون باطنه (٤) جاز الاستنجاء به
إذا كان مزيلا .

وإن كان ندي الظاهر (٥) ففي جواز الاستعمال به وجهان كالحجر الندي (٦)

= أصبحهما لا يجوز الاستنجاء به ، وقطع به القاضي أبو الطيب ، والقاضي حسين
ومأخذا التتمة والتهذيب .

وذكر صاحب البيان عن العميري وجهاً ثالثاً وهو: إن كانت الرطوبة يسيرة
صح وإلا فلا .

انظر: البحر ل ٦٤ ب ، تتمة الإبانة ل ٥٨ أ ، التهذيب ل ٢٣٣ ، فتح العزيز
٤٩٦/١ ، روضة الطالبين ٦٨/١ ، المجموع ١٢٣/٢ .

(١) في م ، ح : (فأما) .

(٢) حكاه النووي عن الماوردي .

انظر: المجموع ١٢٣/٣ .

(٣) في س : (جف ظاهره) .

(٤) في ح : (أو جف باطنه دون ظاهره) .

(٥) في س : (الظاهر) .

(٦) في س : (ففي جواز الاستنجاء من الخلاء الوجهان في الحجر الندي) .

٤ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه ^(١) : والاستنجاء من البول كالاستنجاء من الخلاء. ^(٢) ^(٣)

وهذا صحيح ، لقوله صلى الله عليه وسلم ^(٤) : " فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ^(٥) لغائط ولا بول ، وليستنج بثلاثة أحجار " ^(٦) .

فكان ^(٧) ذلك عائداً إلى ما تقدم ذكره من الغائط والبول ، فعار [حكمهما] ^(٨) واحداً .

ولأن البول مساو للخلاء في تنجيس السبيل ، فوجب أن يساويه في الاستنجاء .

فإذا ثبت وجوب الاستنجاء منهما ، فالاستنجاء ^(٩) من الخلاء يجوز بالأحجار سواء ^(١٠) كان المستنجي رجلاً ، أو امرأة ، أو غنثى .

وأما المستنجي من البول فلا يخلو ^(١١) حاله من ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يكون رجلاً .
فيجوز أن يستنجي بالأحجار في ذكره فيمسحه ثلاثاً ولا يجزئه أقل منها . ^(١٢)

فإن مسحه بحجرين ثم خرجت دعة من بول استأنف مسحه ثلاثاً وبطل حكم الحجريين الأولين . ^(١٣)

(١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .

(٢) والمراد بالخلاء هنا الغائط .

(٣) (مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه : والاستنجاء من البول كالاستنجاء من الخلاء) ساقطة من س .

انظر : المسألة : مختصر المزني ٣ .

(٤) في س : (عليه السلام) .

(٥) في أ : (ولا تستدبرها) .

(٦) سبق تخريجه ص ٥٢١ .

(٧) في أ : (وكان) .

(٨) في آ ، م ، س ، ح : (حكمها)

(٩) في س : (والاستنجاء) .

(١٠) في س : (سوي) .

(١١) في ح ، س : (فلا يخلو) .

(١٢) في س : (منهما) .

(١٣) انظر : المجموع ١٠٥/٢ .

والقسم الثاني : أن تكون امرأة ، فلا [تخلو] ⁽¹⁾، إما أن تكون بكراً
أو شيباً.

فإن كانت بكرًا جاز أن تستنجي بالأحجار لغرجها قياساً على ذكر الرجل .

وإن^(٢) كانت شيبًا لم يجز أن تنجي^(٣) فرجها بالأحجار ؛ لما يلزمها من تطهير داخل الفرج^(٤).

ولا يمكن ذلك بالأحجار فلزمها^(٥) استعمال الماء لا غيره. (٦) (٧) .

والقسم الثالث : أن تكون خنثى مشكلاً. (٨)

- (١) في أ: (فلا يخلوا) في ح ، س غير منقوطة (فلا سخلوا) ، في م (تخلوا) .
 (٢) في أ: (فان) .
 (٣) في م ، ح (تستنجي) .
 (٤) في س: (فرجها) .
 (٥) في أ: (فلزمننا) .
 (٦) في س: (لاغير) .

(٧) نص الشافعي رضي الله عنه على أن البكر والشيب سواء، فيجوز اقتمارهما على الحجر وبهذا قطع جمهور الشافعية، وذكر النووي: إن ما قطع به الماوردي من أن الشيب لا يحزبها الحجر، حكاه المتولي والشاشي وصاحب البيان وههنا، وهو شاذ، والصواب الأول، وكذا صححه المتولي لأن موضع الشياطة والبكارة في أسفل الفرج، والبول يخرج من ثقب أعلى الفرج، فلا تعلق لأحدهما بالآخر، فاستوت البكر والشيب إلا أن الشيب إذا جلس انفرج أسفل فرجها، فربما نزل البول إلى موضع الشياطة والبكارة، فإن تحققت نزول البول إليه وجب غسله بالماء، وإن لم تتحقق استحباب غسله ولا يجب.

انظر: تنمة الإبانة ١٥٦ ، حلية العلماء ١٦٤/١ ، فتح العزيز ٥٢٩/١ ، روضة الطالبين ٧١/١ ، المجموع ١١١/٢ ، البحر ١٦٩ ، التهذيب ١٣٣ .

(٨) في م ، ح : (مشكل).

والخنثى مريان: أشهرهما له فرج امرأة، وذكر رجل، والشاني: له ثقب لا يشبه واحد منهما.

فهذا الثاني يوقف حتى يبلغ فيختار ما يقتضيه ميله، فإن مال طبعه إلى النساء فرجل وعكسه امرأة، ولا دليل في سوله .

وأما الأول : فإن بال بالذكر فرجل ، أو بالفرج فامرأة ، أو بهما واتفقا خروجاً وانقطاعاً وقدرًا فمشكل ، والأمح إن تميز أحدهما بتقدم أو تأخر فالحكم له .

وإن سبق واحد، وتأخر آخر فالسابق ، وقيل مشكل .

وإن استويا فيهما وزرق كرجل ، أو رشش كامرأة فقيل يعتبر ، والأصح مشكل وإن تكرر

لزم المكان خروج مني من ذكره فقط فرجل ، أو حيض أو مني من فرجه فامرأة 6

فلا يجوز أن يستنجي (١) بالأحجار من بوله لا في فرجه ولا في ذكره (٢). (٣)

لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون عضواً راشداً فلا يظهر إلا بالماء كسائر

الجسد .

فصل

فأما من انسد (٤) سبيله وانفتح له سبيل حدث غيرهما .

فقد اختلف أصحابنا في جواز الاستنجاء فيه (٥) بالأحجار على وجهين: (٦)

أحدهما: يجوز؛ لأنه سبيل للحدث فعار في استعمال الأحجار كالسبيل المعتاد .
والثاني: لا يجوز؛ لأنه نادر (٧) فلحق بسائر الأنجاس وفارق حكم السبيل المعتاد . (٨)

= وإن أمنى من ذكره ، بمعة منى امرأة ، أو من فرجه بمعة منى رجل فمشكل وليسو
بال من ذكره ، وحاض من فرجه فمشكل ، وقيل يقدم البول لدوامه ، ولو تعارض
حيض ومنى فمشكل ، وقيل امرأة .

والولادة تقطع بالأنوثة وتقدم على كل علامة ، والمحيح أنه لا أثر لنبات لحية
ونهود ثدي ، ونزول لبن ، وعدد أضلاع ، فإن حذمت العلامات اعتبر ميله ، فإن
مال إلى النساء أو الرجال فغده ، فإن استوى الميل فمشكل .

انظر: التحقيق ل ١٢ ب ، روضة الطالبين ٧٨/١ .

(١) في م : (أن تستنجي) ، وفي س غير منقوطة (تستنجي) .

(٢) في م : (لا في فرجه ولا في فرجه ولا في ذكره) .

(٣) هذا الذي قطع به الماوردي قطع به أيضا القاضي حسين والرويانى . وكثير
من الشافعية .

وقال المتولي والشاشي هل يتعين الماء في قبله أم يجزئ الحجر ، فيه وجهان
قال النووي: والأصح يتعين الماء .

انظر: تنمة الإبانة ٥٥ ب ، حلية العلماء ١٦٤/١ ، البحر ل ٦٩ ب ، المجموع ١١٢/٢ ،
حاشية القليوبي ٤٤/١ ، فتح الجواد ٤٩/١ ، بجيرمي على الخطيب ٦٢/١ ، العصاب ل ١٩ .

(٤) فى آ ، س : (استد) .

(٥) (فيه) ساقطة من م .

(٦) حكاهما الجويني قولان ، وحكاهما المتولي والشاشي وجهان .

انظر : السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ٦ آ ، تنمة الإبانة ٥٥ ب ، حلية
العلماء ١٦٧/١ .

(٧) في س : (نادر) .

(٨) (والثاني : لا يجوز لأنه نادر فلحق بسائر الأنجاس وفارق حكم السبيل المعتاد) .

ساقطة من م ، ج .

٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): ويستنجي بشماله. (٢)

وهذا كما قال ، من السنة أن يستنجي بشماله دون يمينه. (٣)

لرواية إبراهيم (٤) من عائشة قالت : " كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه (٦) ، وما كان من أذى (٧) - (٨) .

وروى عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول (٩) الله صلى الله عليه وسلم " إذا سال أحدكم فلا يمس ذكره (١٠) بيمينه ، وإذا أتى (١١) الخلاه ، فلا يتمسح (١٢) بيمينه ، وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً " (١٣)

وإذا وضح بما ذكرنا (١٤) أن من السنة الاستنجاء بالشمال تعلق بذلك مفسدة الاستنجاء بالماء والأحجار في (١٥) القبل والدبر.

(١) في م ، ح : (رفى الله عنه) وفي س ساقطة .

(٢) انظر: مختصر المزني ٣ .

(٣) انظر: البحر ل ٦٧ ب ، التنبيه ١٤ ، منهاج الطالبين ٤ ، فتح الوهاب ١١/١ .

(٤) المقصود به إبراهيم النخعي .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في س : (لخلاه) .

(٧) في ح : (أذى) .

(٨) رواه أحمد وأبو داود - واللفظ له - .

قال ابن حجر : الحديث منقطع ، وله طريق أخرى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

انظر: مسند الإمام أحمد ٢٦٥/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهة

مس الذكر باليمين في الاستبراء ٩/١ - تلخيص الحبير ١١١/١

(٩) في أ ، م ، ح : (نبي الله) .

(١٠) في ح : (يده) .

(١١) في ح ، س : (أتى) .

(١٢) من م ، ح : (فلا يمسح) .

(١٣) اللفظ لأبي داود ، وقد سبق تخريج الحديث ص ٦٧ .

(١٤) في س : (ذكرناه) .

(١٥) في أ : (من) .

وأما إن^(١) أراد المستنجي استعمال الأحجار في قبله فلا يخلو^(٢) حاله من أن يكون رجلاً أو امرأة.

فإن كانت امرأة لم يجر لها^(٣) استعمال الأحجار في القبل إن كانت ثيباً ، وجاز استعمالها^(٤) إن كانت بكرًا على العفة التي نذكرها في إنجاء الدبر.

وإن كان رجلاً : فإن أمكنه وقع الحجر بين رجليه وأخذ ذكره يسراه فعلى ومسح ذكره على الحجر ثلاثاً على ثلاثة مواضع منه ، أو على ثلاثة أحجار وإن مفر الحجر ولم^(٥) يقدر على مسح ذكره عليه إلا بأن يأخذه^(٦) بإحدى يديه فقد اختلف أمحابنا هل الأولى أن تكون يسراه لأخذ الحجر أو لأخذ الذكر على وجهين: (٧)

أحدهما: أن الأولى^(٨) أن يأخذ يسراه الحجر.

لأنه المقصود بالاستنجاء ، ويكون ذكره بيمنه ، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يمسح الحجر على ذكره .

والوجه الثاني: أن يأخذ يسراه الذكر، وبيمينه الحجر.

لنهى النبي صلى الله عليه وسلم^(٩) عن^(١٠) مس الذكر بيمينه .

فعلى هذا يمسح الذكر على الحجر ليكون على الوجهين معا ماسحاً باليسار

دون اليمين .

(١) في م : (فإن أراد) ، وفي ح : (فأما إن أراد) .

(٢) في أ : (تخلو) ، وفي ح ، س : (يخلو) .

(٣) (لها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) في م ، ح : (أن تستعملها) .

(٥) في م ، ح : (فلم) .

(٦) في م ، ح ، س : (يأخذ) .

(٧) صح النووي والرافعي والرويانى الوجه الثاني، وهو قول الجمهور

وقال النووي بعد ذكر الوجه الأول : وهو غلط فإنه منهي عن مس الذكر بيمينه

وذكر الرافعي وجهاً : أنه لا طريق إلى الاحتراز من هذه الكراهة إلا بالإمساك بين

العقبين أو الإبهامين، وكيف استعمل اليمين بإمساك الحجر أو غيره فمكروه .

قال النووي: وهذا الوجه غلط أيضاً .

انظر: البحر ل ٦٧ ب ، التهذيب ل ٣٢ أ ، تنمّة الإبانة ل ، حلية العلماء ١٦٣/١٦٣ ،

فتح العزيز ٥١٨/١ ، روضة الطالبين ٧٠/١ ، المجموع ١١٠/١ ، مغني المحتاج ٤٦/١ .

(٨) (أن الأولى) ساقطة من م ، ح .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

(١٠) في أ : (من) .

فصل

فلذا (١) أراد استنجاء (٢) دبره فلا يخلو حاله من أحد أمرين :

إما أن يريد استعمال الماء ، أو استعمال الأحجار .

فإن أراد استعمال الماء اعتمد على الوسطى (٣) من أصابع كفه اليسرى

واستعمل من الماء ما يقع له العلم بزوال النجاسة عيناً وأثراً . (٤)

فإن شم من إصبعه الوسطى التي باشر بها الاستنجاء رائحة النجاسة .

فقد اختلف أصحابنا هل يكون ذلك دليلاً على بقاء النجاسة في المحل (٥) أم لا على

وجهين : (٦)

أحدهما : [أن] (٧) ذلك دليلاً على نجاسة المحل ، وأن فرض الاستنجاء لم يسقط .

لأن بقاء الرائحة في الإصبع لتعديدها من محل الاستنجاء .

فعلى هذا الوجه يكون المستنجي مندوباً إلى شم إصبعه ، وهذا مما تعافى

النفس (٨) وإن كان مقولاً . (٩)

والوجه الثاني : أن بقاء الرائحة في إصبعه لا يدل (١٠) على نجاسة محل الاستنجاء

وإنما يدل (١١) على بقاء النجاسة في الإصبع (١٢) ، لأن بقاء النجاسة في عضو

لا يدل (١٣) على بقائها (١٤) في غيره .

(١) في م ، ح : (وإن) .

(٢) في س : (استنجن) .

(٣) في أ : (الوسطا) .

(٤) انظر : البحر ل ٦٨ أ ، العبادل ١٠ ب ، روضة الطالبين ٧٢/١ ، مغني المحتاج ٤٦/١

الأنوار ٣٠/١ .

(٥) (في المحل) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) قال النووي بعد حكاية الوجهين من الماوردي : وهذان الوجهان مأخوذان من

القولين فيما إذا غسلت النجاسة وبقيت رائحتها هل يحكم بطهارة المحل .

انظر : البحر ل ٦٨ أ ، المجموع ١١١/١ ، روضة الطالبين ٧٢/١ ، الأنوار ٣٠/١ .

(٧) في م ، ح ، س : (أنه يكون) ، وفي أ : (أنه ذلك) .

(٨) في م ، ح : (النفوس) .

(٩) في م ، ح : (منقولاً) ، وفي س : (معقولاً) .

(١٠) في أ : (لاتدل) ، وفي ح ، س غير منقوطة (لادل) .

(١١) في أ : (تدل) ، وفي س غير منقوطة (بدل) .

(١٢) في س : (في أصبعه) .

(١٣) في س : (لاتدل) .

(١٤) في أ : (بقائه) ، وفي س : (على بقاء النجاسة) .

فعلى هذا الوجه لا يكون المستنجي مندوباً إلى ثم إصبعه لأجل الاستنجاء .
وإن (١) أراد استعمال الأحجار فقد اختلف أصحابنا في كيفية استعمالها على وجهين: (٢)

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي .
إنه (٣) يمسح بالحجر الأول الصفحة (٤) اليمنى من مقدمها إلى مؤخرها ، ويمسح بالحجر الثاني الصفحة اليسرى من مؤخرها إلى مقدمها ثم يمسح بالحجر الثالث جميع المحل وهو المَسْرُوبَة .

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " وليستنج بثلاثة أحجار يقبل بحجر ، ويدبر بالثاني ، ويحلق (٥) بالثالث " (٦)

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة .
إنه يمسح بالحجر الأول من مقدم الصفحة اليمنى إلى مؤخرها ثم يديره (٧) على الصفحة اليسرى من مؤخرها إلى مقدمها ، ثم يمسح بالحجر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى (٨)

(١) في م ، ح : (فإن) .
(٢) وهناك وجه ثالث حكاه البغوي وهو أن يأخذ حجراً فيضعه على مقدم المَسْرُوبَة ويديره إلى مؤخرها ، ويضع الثاني على مؤخرها ويديره إلى مقدمها ويحلق بالثالث .
قال النووي : وهو غريب ، وصح النووي ، والناشي ، والرويانى ، وكثير من الشافعية الوجه الثاني لأنه يعم المحل بكل حجر .
انظر : المهذب ٣٤/١ ، تنمّة الإبانة ل ٥٩ ب ، حلية العلماء ١٦٣/١ ، المقنن - للمحاملي ل ٤ ب ، التهذيب ل ٣٢ ب ، العيالب ل ١٠ ب ، البحر ل ٢٦٩ ، فتح العزيز ٥١٠/١ ، روضة الطالبين ٩٩/١ ، المجموع ١٠٧/١ .

(٣) في أ ، س : (إن) .
(٤) الصفح : الجنب ، وصفح الإنسان جنبه ، وصفح كل شيء جانبه ، وصفحاه جانباه والمراد بها في الحديث جانبي المخرج وصفحة ناحيته .
انظر : - صفح - لسان العرب ١٥/٢ ، غريب الحديث للخطابي ٦٥٠/١ .
(٥) يحلق : أي يديره كالحلقة .
(٦) قال ابن حجر : قال ابن الملاح في هذا الحديث : لا يعرف ولا يثبت في كتاب حديث وقال النووي في الخلاصة : لا يعرف ، وقال في شرح المهذب : هو حديث منكسر لا أصل له .

انظر : تلخيص الحبير ١١١/١ ، المجموع ١٠٦/١ .
(٧) في أ : (يديرها) .
(٨) (من مؤخرها إلى مقدمها) ، ثم يمسح بالحجر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى (ساقطة من م .

إلى مؤخرها ، ثم يديره على الصفحة اليمنى (١) من مؤخرها إلى مقدمها ثم يمسح
بالحجر الشالت جميع المحل وهو المسربة .
لرواية سهل بن سعد (٢) إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أولاً يجسد
أحکم ثلاثة أحجار حجرين للمفتحين وحجر للمسربة " (٣)
والمسربة : مجرى (٤) الغائط مأخوذ من سرب الماء . (٥)

- (١) (إلى مؤخرها ثم يديره على الصفحة اليمنى) ساقطة من س .
(٢) في م ، ح : (سعيد) .
وهو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي ، صاحب جليل ، كان اسمه حزن
فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً ، وهو آخر من مات من الصحابة
بالمدينة ، اختلفوا في سنة وفاته فقبل سنة ٨٨ هـ ، وهو ابن ٩٦ ، وقيل سنة ٩١ هـ
وهو ابن ١٠٠ .
انظر : الجرح والتعديل ١٩٨/٤ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١ ، سير أعلام
النبل ٤٢٢/٣ ، شذرات الذهب ٩٩/١ ، شجرة النور الزكية ٤٥ ، طبقات خليفة ٩٨ ،
مشاهير علماء الأمصار ٢٥٠٠ .
(٣) أخرجه بلفظه الطبراني ، والدارقطني ، والعقيلي في الضعفاء ، والبيهقي ، قال
الدارقطني : إسناده حسن ، وقال الهيثمي : فيه عتيق بن يعقوب الزبيري ،
قال أبو زرعة إنه حفظ الموطأ في حياة مالك .
وقال العقيلي عن أبي بن عباس بن سهل بن سعد : له أحاديث لا يتابع منها
على شيء وقال ابن حجر : ضعف أبي ابن معين ، وأحمد ، وغيرهما ، وأخرج لسه
البخاري حديثاً واحداً في غير حكم .
انظر : معجم الطبراني الكبير ١٢١/٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب
الاستنجاء ٥٦/١ ، الضعفاء للعقيلي ١٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب
كيفية الاستنجاء ١١٤/١ ، تلخيص الحبير ١١١/١ .
(٤) في م ، ح : (مخرج) .
(٥) المسربة : أعلى الحلقة ، وهو يفتح الرء وضما مجرى الحدث من الدبر ،
وسمي مسربة لأنه ممر الحدث وسيلة .
انظر : - سرب - لسان العرب ٤٦٥/١ ، غريب الحديث للخطابي ٦٥٠/١ .

٦ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن استطاب بما يقوم مقام الحجر (٢) — الخزف (٣) والآجر (٤) ، وقطع الخشب وما أشبهه فأنقى (٥) ما هنالك أجزاء ما لم يعد المخرج (٦) .
وهذا كما قال . الاستنجاء يجوز بالأحجار وما يقوم مقامها بما هو (٧) ظاهر (٨) مزيل غير مطعوم (٩) .
وقال داود بن علي (١٠) لا يجوز إلا بالأحجار (١١) ، وهي رواية عن أحمد (١٢) (١٣) استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم (١٤) " وليستنج بثلاثة أحجار " (١٥)

-
- (١) في أ ، م ، ح : (رضي الله عنه) .
(٢) في المختصر : (الحجارة) .
(٣) الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار فصار فخاراً واحده خزفة .
انظر : - خزف - لسان العرب ٦٧/٩ ، المصباح المنير ١٨١/١ .
(٤) الآجر : طبيخ الطين ، أو اللبن إذا طبخ .
انظر : - آجر - لسان العرب ١١٤/٤ ، المصباح المنير ٩/١ .
(٥) في م ، ح ، س : (فانقا) .
(٦) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٧) في م : (من ظاهر) .
(٨) في س : (ظاهر) .
(٩) انظر : منهاج الطالبين ٤ ، في بيان الاستنجاء بالحجارة .
- وهو مشهور عند مالك وأبي حنيفة .
انظر : الكافي لأبي عبد الله ٢٩٩/٢ ، المجموع ١١٣/٢ .
(١٠) (بن علي) .
(١١) انظر : المحققين ١٤٧/١ ، شرح أبي الحسن ٢٢٤/١ .
وقال أبو الحسن : هذا ليس به صحيح عن داود بن مذهب الجواز .
انظر : المجموع ١١٣/٢ .
(١٢) (وهي رواية عن أحمد) ساقطة من م ، ح ، س .
(١٣) انظر : المغنى ١٤٧/١ ، المبدع ٩١/١ .
ولمالك رواية بقصر الاستجمار على الأحجار .
انظر : مواهب الجنيد ٢٨٦/١ ، شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد وحاشية العدوي عليه ١٥٥/١ .
(١٤) في س : (عليه السلام) .
(١٥) سبق تخريجه في ٥٧١ .

فنص على عدد وجنس، فلما كان العدد شرطاً وجب أن يكون الجنس شرطاً .
قال : ولأن كل ما (١) نص عليه في التطهير لم يقم غيره مقامه كالتراب في التيمم
والماء في الوضوء .

قال : ولأن كل عبادة نص فيها على الأحجار لم يسقط فرضها بغير الأحجار قياساً
على رمي الجمار .

ودليلنا : رواية أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) قال : " وليستنج
بثلاثة أحجار " ونهى عن الروث والرمة . (٣)

فلما استثنى الروث والرمة (٤) وهي العظم البالي ، وليسا من جنس الأحجار
دل على أن الأحجار يلحق بها ما كان في معناها لاستثناء الروث والرمة منها
فيصير تقدير الكلام : وليستنج بثلاثة أحجار وما في معناها إلا الروث والرمة ،
وإلا فليس لتخصيص الروث والرمة بالذكر معنى .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) مر لحاجته وقال لابن مسعود : " اثنتي
بثلاثة أحجار " فأتاه بحجرين وروثة ، فأخذ الحجريين ورمى (٦) الروثة (٧) ، وقال :
" إنها رجم " (٨)

(١) في م ، ح : (كلما) .

(٢) (وسلم) ماقظة من أ .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٧١ .

(٤) في م ، ح : (فالرمة) .

(٥) (وسلم) ماقظة من أ .

(٦) في س : (ورم) .

(٧) في أ ، س : (بالروثة) .

(٨) أخرجه ابن ماجة وابن خزيمة بلفظه ، وعند البخاري والترمذي والنسائي والدار
قطني " فإنها رجم " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب الاستنجاء بالحجارة ٥١/١ ، سنن
ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن
الروث والرمة ١١٤/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في
الاستنجاء بالحجرين ١٣/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب الرخصة في
الاستطابة بحجرين ٣٩/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الآداب المحتاج إليها
في إتيان الفاضل والبول - باب إعداد الأحجار للاستنجاء عند إتيان الفاضل ٣٩/١
، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء ٥٥/١ .

فعلل المنع منها بالنجاسة ، لا بأنها ^(١) ليست بحجر كما قال داود .
وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) بال ^(٣) وامتسح به بالحائط ^(٤) .

فدل على جواز الاستنجاء بغير الحجر .

ولأن ^(٥) ما كان طاهراً مزيلاً غير مطعوم جاز الاستنجاء به قياساً على الأحجار .
فأما الجواب عن الخبر : أنه ^(٦) نص على حدد وجنس ، فكفى بالخبر دليلاً ^(٧) ،
لأن العدد لما جاز المجاوزة عليه عند تعذر الإنقاء فكذلك ^(٨) جاز العدول عن
الأحجار إلى كل ^(٩) ما وجد فيه الإنقاء .

على أنه قد يجوز الاقتصار على حجر واحد عندنا ، إذا كان له ثلاثة أحرف ^(١٠) .
وعند داود إذا أنقى ^(١١) ^(١٢) .

وأما الجواب عن قياسهم ^(١٣) على التراب في التيمم : فهو أن المعنى فـ في
التراب ^(١٤) لا يوجد ^(١٥) في غيره .

(١) في م ، ح : (بأنها) ، وفي أ : (لأنها) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في م ، ح : (قال) .

(٤) روى الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية
عن الأعرج عن ابن الصمة قال : مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يبسول
فمسح بجدار ثم يمم وجهه وذراعيه .

قال الشافعي : وابن الصمة ، وبنو الصمة معروفون بدريون وأحاديون ، والأعرج
وأبو الحويرث ثقة .

انظر : اختلاف الحديث ٦٥ .

(٥) في م ، ح : (لأن) .

(٦) في م ، ح : (وأنه) .

(٧) في أ : (دليل) .

(٨) في أ : (فلذلك) .

(٩) (كل) ساقطة عن م ، ح .

(١٠) نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه أصحابه .

انظر : الأم ٢٢/١ ، المجموع ١٠٣/٢ ، تنمية الإبانة ل ١٥٧ ، البيان ل ٢٦ أ ، مغني

المحتاج ٤٥/١ ، شرح روض الطالب ٥٢/١ .

(١١) في س : (انقا) ، وفي أ ، ح : (إذا انقا) .

(١٢) انظر : المحلى ٩٨/١ .

(١٣) في س : (قياسه) .

(١٤) في أ ، م ، ح : (أن معنى التراب) .

(١٥) في س : (لا يوجد) .

لأن معناه أنه ظاهر مظهر، ولغقد معناه (١) في غيره لم يقس عليه، وليس كذلك الحجر لأن معناه الإنقاء وهو (٢) موجود في غيره فقسنا (٣) عليه .

وأما الجواب عن قياسهم (٤) على رمي الجمار فمنتقض بالأحجار في رجم الزاني هذا لو كان الأصل صحيحاً على مذهبه، ومذهب داود أن غير الأحجار يجوز في رمي (٥) الجمار، فلم يمح القياس .

ثم الفرق بينهما أن الأمر (٦) بالأحجار في رمي الجمار غير معقول، فلم يقس عليه غيره (٧)

والأحجار (٨) في الاستنجاء معقولة المعنى وهو الإزالة، والإنقاء فقسنا (٩) عليه غيره (١٠).

(١) في أ : (فلغقد) .

(٢) في أ : (هو) .

(٣) في س : (فقسناه) .

(٤) في س : (قياسه) .

(٥) في أ (رجم) ومكتوب فوقها (رمي) .

(٦) (أن الأمر) لاقطة من أ .

(٧) في س : (عمرو) .

(٨) في س : (الأحجار) بدون واو .

(٩) في س : (وقسنا) .

(١٠) يريد أن المانع من استعمال غير الحجر في الاستنجاء قاه على رمي الجمار

بجامع أن كلا منهما عبارة نص فيها على الأحجار فلا يسقط فرضها بغية

الأحجار وأجاب الماوردي عن هذا القياس بثلاثة أوجه :

١ - أنه منتقض بالرجم فقد نص فيه على الأحجار ومع هذا يجوز غير الحجر

مما يحقق المعنى .

٢ - أن حكم الأصل وهو رمي الجمار غير مسلم فمذهب داود أنه يجوز غير

الأحجار في الرمي .

٣ - أنه قياس مع الفارق لأن الأمر بالأحجار في رمي الجمار غير معقول المعنى

فلا يمح القياس عليه بخلاف الأحجار في الاستنجاء فإنها معقولة المعنى

وهو الإزالة فكل ما يحقق هذا المعنى يخاس على الحجر بشروطه، والله أعلم .

فصل (١)

فإذا ثبت أن غير الأحجار يقوم (٢) مقام الأحجار فكل شيء اجتمعت (٣) فيه
ثلاثة أوصاف جاز الاستنجاء به ، وهو أن يكون طاهراً مزيلاً غير مطعوم . (٤)

وكان أبو سهل المصلوكي يقول في حده : كل نقي منقي ، ولا يتبعه (٥) نفس
[المنقي] (٦) وهذا وإن كان معنى (٧) مذكروا غير أنه تكلف في العبارة (٨)
يرغب عنه العلماء

فإذا كان الأمر على ما ذكرنا (٩) فهذه الأوصاف الثلاثة تجتمع (١٠) في الأجر ،
والخزف ، والخرق (١١) والخشب ، وما خشن من أوراق الشجر والمدر (١٢) إلى غير

(١) (فصل) ساقطة من س .

(٢) في أ : (تقوم) ، وفي ح ، س غير منقوطة (تقوم) .

(٣) في س : (فكلما اجتمعت) .

(٤) قال الروياني في حد ما يجوز الاستنجاء به :

قال بعض أصحابنا : أن يكون جامداً طاهراً منقياً لأحرمة له ، ولا ممتلاً بحيوان .
وقال أهل خراسان : أن يكون طاهراً منشفاً لأحرمة له ، وقيل بدل المنشف
القالع ، وقيل أن يكون جامداً طاهراً منقياً غير مطعوم وهذا أصح .
ثم قال في آخر الفصل : وقيل حده أن يكون جامداً طاهراً قالعاً للنجاسة غير
محترم ، ولا مخلف ، وفيه احتراز عن التراب إذا لم يجر الاستنجاء به في أحد
القولين لأنه يخلف على المحل جزء منه .

قال الأذري : وظاهر هذا الكلام من الروياني أن الحكم يختلف باختلاف هذه
الحدود ، وإلا لما كان لتعداده فائدة ولهذا قال في بعضها وهذا أصح .

انظر : البحر ٦٤ أ ، هامش الأذري ١١٣/٢ ، المذهب ٢٥/١ ، الوسيط ٢٩٩/١ .

(٥) في س : (يتبعه) .

(٦) في أ ، م ، ح ، س : (الملقى) .

والتصحيح من المطلب العالي حيث ذكر حكاية الماوردي عن أبي سهل المصلوكي
أنه قال " كل شيء نقي ينقي ولا يتبعه نفس المنقي "

أنظر المطلب العالي ٢٩٢ أ .

(٧) في س : (معنا) .

(٨) في س ، ح : (العبادة) .

(٩) في م ، ح ، س : (ذكرناه) .

(١٠) في أ ، س : (تجمع) .

(١١) (الخرق) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (والخرق والخزف) .

(١٢) في س : (المدد) .

ذلك من الجامدات التي لاهمة لها . (١)

فأما إذا كان ذا (٢) حرمة كالصحف (٣) والفضة والذهب المطبوع (٤) وحجارة الحرم (٥) فهو ممنوع من الاستنجااء به (٦) لحرمة .

قَالَ اسْتَجِبْ (٧) بِهِ كَانَ مُسِيئًا وَأَجْزَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

ومن أصحابنا من قال : حرمة تمنع من الأجزاء به كالمأكول ، وهذا غير صحيح (٨)
لأن لماء زمزم حرمة (٩) تمنع من الاستنجاء به . (١٠)

لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ^(١١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هُوَ لَشَارِبُ ^(١٢)

== والمدر : جمع مدرة ، وهو التراب المتلبد ، وقال الأزهري : قطع الطين ، وبعضهم

يقول : الطين العلك الذي لا يخالطه رمل .

انظر : - مدر - المصباح المنير ٢/٢٣١ •

(١) في س : (لـ) •

(٢) في س : (ذو) •

(٣) في ١، س: (كالخز) • قال النووي : ولو استنجد بشيء من أوراق المصحف والعياد

بِاللّٰهِ عَالِمًا صَارَ كَافِرًا مُّرْتَدًا .

انظر : البحر ل ٦٥ ب ، المجموع ١٢٠/٢ .

(٤) الذهب والفضة إذا لم يهية، ولم يطبعا عاز الاستنجا بهما .

انظر : الأنوار ٢٩/١ ، حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار ٢٩/١ ، بجيرمي على شرح

• منهج الطلاب ٥٩/١ •

(٥) المراد بالحرم : المسجد ، أما حجارة الحرم غير المسجد فيجوز الاستنجاء بها .

انظر : الإقناع ٤٨/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٦١/١ .

(٦) (ب) (قاطعة من س .

(٧) في أ، ح، س: (استنجا) •

(٨) وصحح الإجزاء أيضا الرافعي، وحكى النووي قول الماوردي .

انظر : البحر ل ٦٥ ب ، فتح العزيز ٤٩٨/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ١٢٠/٢

الحواشي المدنية ٩٤/١، عاشية الشرواني على التحفة ١٧٤/١ .

(٩) في س : (حزمه) •

(۱۰) (بہ) ساقطہ من س •

(۱۱) العباس بن عبد المطلب عم رسول الله على الله عليه وسلم كنيته أبو الفضل

كان رئيساً في الجاهلية ، وإليه السقاية ، وكان مهيباً ، عاقلاً ، جميلاً ، أيضاً .

اختلف في وقت إسلامه ، قيل أنه أسلم قبل بدر ، وقيل أسلم قبل وقعة خيبر ولـد

قبل عام الفيل بثلاث سنين ، وتوفي سنة ٣٢ هـ .

انظر: التبيين في أنساب القرشيين ١٢٤، التاريخ الكبير ٢/٧، تاريخ ابن معين

٢٩٤/٢ ، تاريخ الثقات ٢٤٨ ، الجرح والتعديل ٢١٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٢ .

(١٢) في أ، س: (للشارب) •

حل ويل (١) فأما المغتسل (٢) فلا آجله (٣)، ولا آبله (٤).

ثم لو (٥) استنجى (٦) به (٧) مع حرمة أجزاءه إجماعاً.

فأما ما عدم فيه أحد الأوصاف الثلاثة :

فإن حدم الوصف الأول وهو الطهارة وكان نجساً إما نجاسة عين كالروث (٨)

أو نجاسة مجاورة (٩) كالممسوس بغائط أو بول أو خمر أو غيره لم يجز (١٠)

(١) في البل ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه اتباع لحل ، والثاني أنه المباح بلغة حمير ، والثالث أنه الشفاء

انظر : غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) ١٧٦/٢ ، النهاية ١٥٤/١ ، الفائق

١٥٤/١ غريب الحديث لابن الجوزي ١٥٦/١ .

(٢) في م : (لمغتسل) .

(٣) في س : (فلا آجله) .

(٤) هذا الأثر مختلف في قائلته . فقييل العباس بن عبد المطلب ، وقييل عبد الله بن

العباس وقييل عبد المطلب بن هاشم .

قال في هامش غريب الحديث للهروي (ط دار الكتب) في الفائق للزمخشري ط ١ ،

ص ١١١ - ولم أجده كما ذكر وإنما وجدته بدون إسناد - قال أبو عبيد حدثنا أبو

بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش أنه سمع العباس بن

عبد المطلب يقول ذلك قال وحدثني ابن مهدي عن سفيان عن عبد الرحمن بن علقمة أنه

سمع عبد الله بن عباس يقول ذلك ، قال وحدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن

ابن حرملة قال سمعت بن المسيب يحدث أن عبد المطلب بن هاشم حين احتفر زمزم

قال ذلك .

وقال ابن منظور : والصحيح أن قائله عبد المطلب كما ذكره ابن سيده وغيره ،

وحكاه ابن بري عن علي بن حمزة وحكي أيضاً عن الزبير بن بكار أن زمزم لما

حفرت ، وأدرك منها عبد المطلب ما أدرك ، بنى عليها حوضاً وملاًه من ماء زمزم

وشرب منه الحاج فحسده قوم من قريش فهدموه ، فأصلحه فهدموه ، بالليل ، فلما

أصبح أصلحه ، فلما طال عليه ذلك دعا ربه فأري في المنام أنه يقول : اللهم إني

لا آجلها لمغتسل وهي لشارب حل ويل فإنك تكفي أمرهم ، فلما أصبح عبد المطلب

نادى بالذي رأى ، فلم يكن أحد من قريش يقرب حوضه إلا رمي في بدنه فتركوا حوضه

انظر : غريب الحديث للهروي ١٧٦/٢ ، الفائق ١٢٩/١ ، لسان العرب ٦٥/١١ .

(٥) في م ، ح : (ولو) .

(٦) في أ ، ح ، س : (استنجا) .

(٧) (به) ناقطة من ح .

(٨) في س : (غير الروث) .

(٩) في س : (محاوزة) .

(١٠) في م ، ح : (لم يجزه) .

الاستنجاء به . (١)

وقال أبو حنيفة (٢) : الاستنجاء (٣) بالروث جائز وإن كان نجساً . (٤)

وهذا خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم (٥) لابن مسعود حين أعطاه الروث فـاللقاهـا (٦) وقال " إنها رجس " (٧) فكذا (٨) كل رجس (٩) .

وروى خزيمة بن ثابت قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء فقال : " بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع " . (١٠)

والرجيع هو الغائط ، لأنه طعاماً فرج غائطاً . (١١)

ولأنه لما لم يزل بالمائع النجس لم يجز بالجامد النجس .

وإن عدم الوصف الثاني فكان غير مزيل لم يجز الاستنجاء (١٢) به ، لأن المقصود بالاستنجاء هو الإزالة .

وما لا يزيل على أربعة أضرب .

(١) هذا مذهب جمهور العلماء ، وللمالكية قولان الصحيح أنه لا يجزي .

انظر : الوجيز ١٥/١ ، التهذيب ل ٣٣ أ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٥٧/١ ، الفروع ١٢٣/١ ، زاد المستقنع ٤ ، مواهب الجليل ٢٨٨/١ ، شرح الخري ١٥٠/١ ، شرح منسح الجليل ٦٤/١ ، عارضة الأحوذى ٢٤/١ .

(٢) عند الحنفية ، الاستنجاء بالروث يجزي ولكن يكره ، قال ابن عابدين : إن النهي في الحديث لا يفيد التحريم ، وقال في البحر : يكره كراهة تحريم .
انظر : شرح فتح القدير ٢١٦/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٣٩/١ ، البحر الرائق ٢٥٥/١ ، البناية ٧٧٥/١ .

(٣) (الاستنجاء) ساقطة من س .

(٤) في ح : (وإن كان نجس) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .

(٦) في أ : (هذا رجس فـاللقاهـا) .

(٧) سبق تخريجه ص ٦٣٢ .

(٨) في م ، ح : (وكذا) ، وفي س : (فكذى) .

(٩) في س : (كل نجس) .

(١٠) سبق تخريجه ص ٦١٥ .

(١١) (غائطاً) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٢) (الاستنجاء) مكررة في ح .

أحدها (١) : مالايزيل لنعمته كالخز (٢) والحرير والقطن .

والثاني : مالايزيل لمقاتلته كالزجاج ، وما تملس من الصفر والرماس والحديد والحجارة . (٣)

والثالث : مالايزيل للينه كالطين والشمع .

والرابع : مالايزيل (٤) لضعفه ورخاوته كالفحم والحمم . (٥)

[فكل ما] (٦) لم يزل من هذه الأوصاف (٧) لم يجز الاستنجاء به (٨) .

فأما الكاغد (٩) فإن كان على مقاتلته لم يجز ، وإن كان قد تكسر (١٠) وخشن جاز . وكذلك (١١) أوراق الشجر والحشيش (١٢) : ما كان منهما (١٣) خشناً مزيلاً جاز ، وما كان منهما (١٤) أملس (١٥) لم يجز . (١٦) .

(١) الخز : اسم دابة ، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها .

انظر : - خز - المصباح المنير ١/١٨١ .

(٢) في أ : (أحدهما) .

(٣) (والحجارة) ساقطة من م .

والمراد بها الحجارة الملساء التي لاتزيل النجاسة .

(٤) في م : (مالايزيل) .

(٥) قال المتولي : نقل الربيع عن الشافعي رحمه الله أنه قال يجوز الاستنجاء

بالمقابس ، وقال في موضع ولايستنجي بالحكمة ، فمن أصحابنا من جعل المسألة

على قولين ، والصحيح أن المسألة على حالين : فإن كان طيباً يجوز الاستنجاء

به ، وإن كان رخواً فحكمه حكم التراب .

انظر : تنمة الإبانة ل ٥٩ أ ، التهذيب ل ٣٣ أ ، المجموع ١/١١٧ .

(٦) في م ، ح : (وكلما لم) ، وفي أ : (فكلما لم) وفي س : (فكلما لا) .

(٧) في أ : (الأصناف) .

(٨) انظر : البحر ل ٦٤ ب ، التهذيب ل ٣٣ أ .

(٩) الكاغد : فارسي محض بمعنى القرطاس والكاغذ لغة فيه .

انظر : كغد - لسان العرب ٣/٣٨٠ ، معجم الألفاظ الفارسية المعربة ١٣٦ .

(١٠) في س : (قد انكسر) .

(١١) في م ، ح : (وكذا) .

(١٢) (الحشيش) ساقطة من أ .

(١٣) ، (١٤) في أ ، س : (منها) .

(١٥) في ح : (المس) .

(١٦) حكاه النووي عن الماوردي ، وذكره الروياني .

انظر البحر ل ٦٤ ب ، المجموع ٢/١٢٤ .

فأما التراب : فإن (١) الشافعي يجوز الاستنجاء به ، يعني إذا كان شخيناً متكاشفاً
يمكن الإزالة به .

فأما إذا كان مذروراً (٢) لا يمكن الإزالة به فلا . (٣) (٤)

فصل

وإن عدم الوصف الثالث : وهو أن يكون مأكولاً (٥) مطعوماً لم يجز الاستنجاء به . (٦)
وقال مالك (٧) وأبو حنيفة (٨) : يجوز الاستنجاء بالمأكول .

استدللاً بأمرين :

أحدهما : أنه لما كان طاهراً مزيلاً كان الاستنجاء به كغير المأكول (٩)

- (١) في م ، ح : (فقد قال الشافعي) .
- (٢) (مذروراً) ساقطة من م ، ح ، وفي س : (مذروراً) .
- (٣) (فأما إذا كان مذروراً لا يمكن الإزالة به فلا) ساقطة من م ، ح .
- (٤) قال الرافعي : وأثبت بعضهم في التراب قولين وإن كان يتناثر والأصح أنه
حيث جوز أراد المدر المتماص ، وحيث منع أراد المتناثر وذكر المتولي
والرويان وجهاً للأصحاب أنه يجوز بالتراب وإن كان رخواً .
- قال النووي : وهذا الوجه غلط .
- انظر : تنمة الإبانة ل ٥٨ ب ، البحر ل ٦٦ أ ، العباب ل ٩ أ ، الوسيط ٢٣٩/١ .
- فتح العزيز ٤٩٥/١ ، المجموع ١٢٤/٢ .
- (٥) في س : (مأكولاً مذروراً لا يمكن الإزالة مطعوماً) وعليه ما يشير إلى حذف
الرائد .
- (٦) وفي وجه أنه يجزىء .
- انظر : الوجيز ١٥/١ ، فتح العزيز ٤٩٩/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المقنع
للمحامي ل ٤ ب .
- (٧) ويجزىء الاستنجاء به عند مالك إن حمل به الإنقاء ، فإن لم يحمل به إنقاء
لم يجز .
- انظر : مختصر خليل ١٦ ، مواهب الجليل ٢٨٩/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٤/١ .
- (٨) عند الحنفية يجزىء مع الكراهة ، لأن المعتبر الإنقاء .
- انظر : شرح منية المصلي ٢٣ ، مجمع الأنهر ٦٦/١ ، البناية ٧٧٥/١ .
- وعند أحمد لا يجزىء الاستنجاء بالمأكول .
- انظر : المبدع ٩٣/١ ، الكافي ٥٤/١ .
- (٩) (استدلالاً بأمرين : أحدهما : أنه لما كان طاهراً مزيلاً كان الاستنجاء به كغير
المأكول) . ساقطة من م ، ح .

ولأنه لما جاز الاستنجاء بالمشروب، ولم تكن حرمة مانعة منه (١) كذلك بالماكول ولا تكون حرمة مانعة منه (٢).

ودليلنا : هو أنه محل نجس فوجب أن لا يسقط حكم نجاسته بالماكول كسائر الأنجاس .

ولأنها نجاسة سببها الماكول، فلم يجز أن تزول بالماكول (٣)، لأن (٤) ما أوجب اتخاذ (٥) حكم لم يوجب دفعه (٦) وليس كالماء، لأن (٧) الماء يدفع (٨) النجاسة عن (٩) نفسه (١٠).

وفيما ذكرناه استدلال وانفعال . والله أعلم بالصواب . (١١)

فصل (١٢)

فإذا ثبت أن الماكول لا يجوز الاستنجاء به، فلا فرق بين ما هو مأكول في الحال كالخيز والفواكه، وبين ما يؤكل في ثاني الحال (١٢) بعد عمل كاللحم الني فـي تحريم الاستنجاء بهما (١٤) (١٥).

فأما الحيوان فكان بعض أصحابنا يجريه مجرى اللحم فيمنع (١٦) من الاستنجاء به .

-
- (١) (منه) ساقطة من س .
 - (٢) (كذلك بالماكول ، ولا تكون حرمة مانعة منه) ساقطة من م ، ح .
 - (٣) في س : (أن يزيلها الماكول) ، وفي ح ، م : (يزول) .
 - (٤) في س : (ولأن) .
 - (٥) في س : (اتحاد) ، وفي م : (ايجاب) ، وفي ح : (اجاد) .
 - (٦) في أ ، م : (رفعة) .
 - (٧) في س : (ولأن) .
 - (٨) في س : (سرفع) .
 - (٩) في أ : (على) .
 - (١٠) انظر : مغني المحتاج ٤٤/١ .
 - (١١) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من س .
 - (١٢) (فصل) ساقطة من س .
 - (١٣) في م ، ح : (حال) .
 - (١٤) (بهما) ساقطة من أ ، وفي س : (به) .
 - (١٥) انظر : البحر ٦٥ ب .
 - (١٦) في م ، ح : (فمنع) .

لأنه قد يؤكل بعد ذبحه ، فصار (١) كاللحم الذي (٢) يؤكل بعد طبخه .

وذهب جمهور (٣) أصحابنا وهو الصحيح : إلى أن الحيوان الحي لا يقال له مأكول في حال الحياة ، وليس كاللحم الني (٤) ، لأنه مأكول قبل الطبخ ، وإنما يطبخ ليستطاب ويستمرى (٥) .

ألا ترى أن أكل اللحم الني حلال ، وأكل الحيوان الحي حرام .
وإذا (٦) صح أن الحيوان الحي غير مأكول ،
فإن (٧) كان ظاهراً ولم (٨) يكن فيه من النعومة واللين ما يمنع من الإزالة (٩) صح الاستنجاء به .

(١٠)
وإن كان لنعومته ولينه يمنع من الإزالة لم يجز الاستنجاء به . (١١)

-
- (١) في أ ، س : (وصار) .
(٢) في م ، ح : (التي) .
(٣) في م ، ح : (بعض جمهور) .
(٤) في م ، ح : (الحي) .
(٥) في م ، ح : (ويستعمل) ، وفي س : (ويستمر) .
(٦) في س : (وإذا) .
(٧) في س : (وإن) .
(٨) في س : (فلم) .
(٩) في م : (الإنزال) .
(١٠) (وإن كان لنعومته ولينه يمنع من الإزالة لم يجز الاستنجاء به) ساقطة من م ، ح .

(١١) في الاستنجاء بالحيوان أو ما اتصل به وجهان :

أحدهما : أن الاستنجاء به يجزىء .

والثاني : أن الاستنجاء به محرم ولا يجزىء .

وصح هذا الوجه كثير من الشافعية منهم النووي والرافعي والغزالي ، وقال النووي : والصواب ما صححه الجمهور وهو التحريم وعدم إجزائه ، وقيل يحرم ويجزىء .

انظر : البحر ٦٥/١ ، حلية العلماء ١٦٥/١ ، العباب ١٠ ب ، الوسيط ٣٩٩/١ ، فتح العزيز ٤٩٧/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ١٢١/٢ ، نهاية المحتاج ١٣٢/١ .

فلو استنجي (١) بكف آدمي جاز ، ولو استنجى (٢) بكف نفسه لم يجز . (٣)

وكان أبو علي بن خيران (٤) يجيزه (٥) بكف نفسه كما يجوز (٦) بكف غيره .

وهذا خطأ من حيث أن الفرق وقع بينهما في السجود ، فجاز أن يسجد على كف غيره ولم يجز أن يسجد على كف نفسه ، وقع (٧) بينهما في الاستنجاء ، فجاز أن يستنجي (٨) بكف غيره ، ولم يجز أن يستنجي (٩) بكف نفسه .

فأما (١٠) الفواكه والثمار فعلى ضربين : (١١)

(١) (٢) في ح ، س : (استنجا) .

(٣) الاستنجاء بيد الأدمي فيه أربعة أوجه :

أحدها : لا يجزيه لبيده ، ولا بيد غيره ، وبه قطع المتولي وآخرون ، لأنه عضو محترم وصححه النووي .

والثاني : يجزيه بيده ويد غيره ، وهو الذي حكاه الماوردي عن ابن خيران ، قال النووي : وليس بشيء .

والثالث : يجوز بيده ، ولا يجوز بيد غيره ، وبه قطع إمام الحرمين وغيره .

والرابع : يجزيه بيد غيره دون يده ، وهو اختيار الماوردي .

انظر : تنمة الإبانة ل ٥٨ أ ، البحر ل ٦٥ ب ، حلية العلماء ١٦٦/١ ، فتح العزيز ٤٩٨/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ٦٩/١ ، بجيرمي على شرح منتهج الطلاب ٦١/١ ، المطلب العالي ال ٢٩٧ أ .

(٤) الحسين بن صالح بن خيران البغدادي ، كان إماماً جليلاً ورعاً ، وكان يعيب على ابن سريج في ولايته للقضاء ، طلب للقضاء وامتنع .

توفي سنة ٣٢٠ هـ ، وقيل توفي في حدود العشر وثلاثمائة ، ومال إليه الخطيب ، وقال ابن الملاح : إن الأول أقرب .

انظر : تاريخ بغداد ٥٣/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢ ، طبقات العبادي ٦٧ ، طبقات الأسنوي ٤٦٣/١ ، طبقات السبكي ٢١٣/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٥ ، العبر ١٠/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٣٥/٣ ، وفيات الأعيان ١٣٣/٢ .

(٥) (٦) في س : (يجزيه) .

(٧) أي أن الفرق وقع بينهما .

(٨) (٩) (أن يستنجى) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في م ، ح : (وأما) .

(١١) ذكر النووي والخطيب وغيرهم هذا التقسيم عن الماوردي واستحسنه النووي ، وذكر الروياني نحوه .

انظر : البحر ل ٦٥ ب ، المجموع ١١٩/٢ ، مغني المحتاج ٤٤/١ ، حاشية الشيرازي ١٣٢/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهاج ٩٦/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٦٤/١ ، شرح ،

روض الطالب ٥١/١ .

أحدهما : مايؤكل رطباً ولايؤكل يابساً كاليقطين . (١)

فلا يجوز الاستنجاء به رطباً لأنه مأكول ، ويجوز الاستنجاء به يابساً إذا كان مزيلاً ، لأنه (٢) غير مأكول .

والضرب الثاني : مايؤكل رطباً ويابساً .

فهذا على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون مأكولاً ظاهراً وباطناً كالتين (٣) ، والسفرجل ، والتفاح ، ونحوه (٤) ، وإن كان فيهما حب يرمى به (٥) فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه بحال بداخله ولا بخارجه لارطباً ولا يابساً .

والضرب الثاني (٦) : ما كان مأكولاً (٧) ظاهراً ، ودخله غير مأكول كالخوخ ، والمشمش وكل ذي نوى (٨) من الفواكه فلا يجوز الاستنجاء بخارجه المأكول ، ويجوز الاستنجاء بنواه إذا زال (٩) ، لأنه غير مأكول .

والضرب الثالث : (١٠) ما كان ذا قشر مأكوله في (١١) جوفه .

فلا يجوز الاستنجاء بلبه المأكول ، فأما قشره فله ثلاثة أحوال :

حال لا يؤكل رطباً ولا يابساً ، وحال يؤكل رطباً ويابساً ، وحال يؤكل رطباً ولا يؤكل يابساً .

(١) اليقطين : كل شجر لا يقوم على ساق نحو الدباء ، والقرع ، والبطيخ والحنظل .

واليقطينة : القرعة الرطبة ، وفي التهذيب اليقطين : شجر القرع .

وقال مجاهد : كل شيء ذهب بسطاً في الأرض يقطين ونحو ذلك .

انظر : - قطن - لسان العرب ٣٤٥/١٣ .

(٢) في أ : (أنه) ، وفي س : (لأنه ظاهر غير مأكول) .

(٣) في س : (كالنبت) .

(٤) (ونحوه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) (به) ساقطة من أ ، وفي س : (وإن كان فيها حب كرمانة) مضروب عليها .

(٦) في أ ، س : (الثالث) .

(٧) في م (مأكوله) .

(٨) في ح : (نوا) .

(٩) في أ ، م ، ح : (إذا أزال) .

(١٠) في أ ، س : (الرابع) .

(١١) في أ : (من) .

فإن كان قشره لا يؤكل بحال لارطباً ولا يابساً كالرمان والجوز^(١)، جاز الاستنجاء بقشره .

وهكذا^(٢) لو استنجد برمانة حبها فيها جاز^(٣)، لأن المباشرة في الاستنجاء كانت بقشرها وهو غير مأكول .

وإن كان قشره يؤكل^(٤) رطباً وياساً كالبطيخ لم يجر الاستنجاء به رطباً ولا يابساً لأنه مأكول .

وإن كان^(٥) قشره يؤكل رطباً، ولا يؤكل يابساً كاللوز^(٦)، والباقلاء^(٧) لم يجر الاستنجاء بقشره رطباً، لأنه مأكول، وجاز الاستنجاء به يابساً لأنه غير مأكول .
فأما ما يأكله الآدميون والبهائم :

فإن كان أكل الآدميين له أكثر لم يجر الاستنجاء به .

وإن كان أكل البهائم له أكثر جاز الاستنجاء به .

وان استويا ففيه وجهان من اختلاف أصحابنا في ثبوت الربا فيه . (٨) والله أعلم (٩)

(١) (والجوز) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في س : () وهكذا .

(٣) وفي حاشية الجمل ، جاز مع الكراهة .

انظر : حاشية الجمل ٩٦/١ .

(٤) في م ، ح : (قد يؤكل) .

(٥) (كان) ساقطة من س .

(٦) قال البغوي : ولو استنجد بشيء مأكوله في جوفه كالجوز واللوز ، ونحوه يكره

، ويسقط الفرض عنه ، فإن زايله القشر فاستنجد بقشره لم يكره .

انظر : التهذيب ل ٣٣ أ .

(٧) في أ ، س : (الباقلي) .

(٨) قال الشربيني وغيره : الأصح الثبوت قاله الماوردي والرويانى .

فالثبوت يثبت على عدم الإجزاء ، وعدم الثبوت يثبت على الإجزاء .

انظر : البحر ل ٦٥ ب ، الإقناع ٤٩/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٦٤/١ ، مغني المحتاج

٤٤/١ ، نهاية المحتاج ١٣٢/١ ، تجريد الشوبري على الرملي ٥١/١ ، حاشية الجمل

٩٦/١ .

(٩) (والله أعلم) ساقطة من س .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): فإن عدا (٢) المخرج فلا يحز في فيه ، إلا الماء .

وقال في القديم: يستطيب بالأحجار إذا لم (٣) ينتشر منه ، إلا ما ينتشر (٤) من العامة في ذلك الموضع وحوله . (٥)

اعلم (٦) أن ما خرج من سبيل (٧) الدبر (٨) على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يتعدى (٩) المخرج ولا يتجاوز الحلقة ، فله أن يستعمل الأحجار إن شاء ، لأن الرخمة فيه أتت ، فإن عدل إلى الماء جاز ، وإن (١٠) جمع بينهما كان أولى (١١) .

فيبدأ بالأحجار الثلاثة (١٢) حتى تزول (١٣) بها العين ، ثم يعقبها (١٤) بالماء (١٥) حتى يزول به (١٦) الأثر ليكون جامعاً بين الطهارتين .

فإن قدم استعمال الماء لم يستعمل الأحجار بعدها ؛ لأن الماء قد أزال العين والأثر فلم يبق للأحجار أثر .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .
(٢) في أ: (عدى) .
(٣) في أ ، س: (مالم) .
(٤) في م: (منه ما ينتشر) ، وفي ج: (إلا ما ينشر) .
(٥) انظر: مختصر المزني ٣ .
(٦) في س: (واعلم) .
(٧) في م ، ج: (من سبيلي) .
(٨) في م ، ج: (الأذى) .
(٩) في س: (يتعدى) .
(١٠) في أ ، س: (فإن) .
(١١) انظر: الإقناع للماوردي ٢٥ ، الوسيط ٣٩٦/١ ، روضة الطالبين ٦٨/١ ، التحرير ل٤ب
(١٢) في م ، ج ، س: (الثلاث) .
(١٣) في أ ، ج: (يزول) ، وفي س: (يزيل) .
(١٤) في أ ، (يعقبها) .
(١٥) في س: (الماء) .
(١٦) في أ ، م ، ج: (بها) .

فلو أراد الاقتمار على أحدهما كان الماء وحده أحب إلينا^(١) من الأحجار^(٢).
وحكي عن ابن عمر أنه كره استعمال الماء وحده^(٣)، لورود السنة بالأحجار .
وهذا لعله قاله عند تعذر الماء وقلته في السفر، وإلا فالماء أبلغ في
التطهير من الحجر^(٤).

وقد روى أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) أنه^(٦)
قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء^(٧) [ففيه] رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ
الْمُطَهَّرِينَ^(٨) . (٩)
قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت هذه الآية^(١٠).

(١) في م ، ح : (كان الماء إلينا أحب) .
(٢) انظر: المذهب ٣٥/١ ، التنبيه ١٣ ، المجموع ١٠٠/١ ، تحفة المحتاج ١٧٥/١ ، الأنوار
٣٠/١ ، غاية الاختصار ١٧/١ .

(٣) حكى ابن المنذر أن ابن عمر كان يرى الاستنجاء بالماء بعد أن لم يكن براه .
فروى عن نافع عن ابن عمر قال : بلغ ابن عمر أن معاوية يغسل عنه أثر الغائط
والبول فكان ابن عمر يعجب منه ، ثم فسله بعد فقال : ينافع جريشاه فوجدناه
صالحاً .

انظر: الأوسط ٣٤٨/١ .

(٤) في س : (من الأحجار) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) (أنه) ساقطة من أ ، س .

(٧) (فيه) ساقطة من أ ، م ، ح ، س .

(٨) في م ، ح ، س : (المتطهرين) .

(٩) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(١٠) أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي عن يونس بن الحارث عن إبراهيم بن أبي
ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .

قال النووي : إسناده ضعيف ، فيه يونس بن الحارث ، قد ضعفه الأكثرون وإبراهيم
ابن أبي ميمونة وفيه جهالة ، وقال الألباني : هذا حديث صحيح باعتبار شواهد .

وروى ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن أبي أيوب وجابر بن عبد الله وأنس رضي
الله عنهم قالوا : إن هذه الآية لما نزلت : فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب
المطهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الأنصار إن الله قد أثنى
عليكم خيراً في الظهور فما ظهروكم هذا قالوا : يارسول الله نتوضأ للملاة ونقتسل
من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل مع ذلك غيره ، قالوا لا غير ،
إن أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجي بالماء فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هو ذاك فعليكموه " اللفظ للدارقطني : قال النووي : إسناده صحيح

والقسم الثاني : أن يتعدى (١) المخرج إلى ظاهر (٢) الإلية وأصول الفخذين ، فلا يجزئ فيه إلا الماء ، ولا يجوز له استعمال الأحجار فيه . (٣)

لأن الأحجار رخصة في الاستنجاء ، وهذه نجاسة ظاهرة (٤) خرجت من حكم الاستنجاء .

فلو أراد أن يستعمل الأحجار فيما بطن والماء فيما ظهر فقد كان يعرض أصحابنا يجوز له ذلك اعتباراً بمحل كل واحد منهما لو انفصل .

وهذا خطأ ، والذي عليه جمهور أصحابنا أنه لا يجزئ ذلك ؛

لأن النجاسة المتملة حكمها واحد ، فلما لم يجز الأحجار في بعضها وهو الظاهر ، لم يجز في البعض وهو الباطن ، ويلزمه أن يستعمل (٥) الماء في الجميع . (٦)

والقسم الثالث : أن يتعدى (٧) المخرج ويفارق الحلقة يسيراً (٨) إلى باطن الإلية دون ظاهرها ، ففي جواز استعمال الأحجار فيه قولان : (٩)

أحدهما : وهو الذي نقله العزني هنا وأشار إليه البويطي .

أنه لا يجوز فيه الأحجار ؛ لأن الأصل في النجاسات أنها لا تزال إلا بالمسح وإنما جوز إزالتها بالأحجار في موضع مخصوص وهو ما لم يعد مخرجه .

== إلا أن فيه عتبه بن أبي حكيم وقد اختلفوا في توثيقه فوثقه الجمهور ، ولم يبين من فعفه سبب فعفه ، والجرح لا يقبل إلا مفسراً فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالماء ١١/١٦ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وستنها - باب الاستنجاء ١٢٨/١٦ ، باب الاستنجاء بالماء ١٢٧/١٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الاستنجاء ٦٢/١٦ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالماء ، باب الجمع في الاستنجاء بين الأحجار والغسل بالماء ١٠٥/١٦ ، المجموع ٩٩/٢ ، ارواء الغليل ٨٤/١ .

(١) في س : (يتعدى) .

(٢) في س : (ظاهر) .

(٣) انظر : البحر ل ٦٨ ، حلية العلماء ١٦٦/١٦ ، مغني المحتاج ٤٥/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٤٣/١

(٤) في س : (ظاهرة) .

(٥) في س : (استعمال) .

(٦) انظر : حلية العلماء ١٦٦/١٦ ، الإقناع ٥١/١ ، تحفة المحتاج ١٨١/١ ، حاشية الشرواني ١٨١/١ ،

الحواشي المدنية ٩٥/١ .

(٧) في س : (أن يتعدى) .

(٨) في م ، ح : (يشير) .

(٩) وصح النووي بأنه يجزئ الحجر ، وقال الروياني أن مقاله في القديم أقيس ، ومقاله

في الأم وحرمة أظهر .

والقول الثاني : نص عليه في القديم وحكاه الربيع . (١)

أنه يجوز ؛ لأنه الغالب من أحوال الناس ، وفي المنع من ذلك ترك لاستعمالها . (٢)
فأما البول إذا تجاوز مخرجه فلا يجزي فيه إلا الماء قولاً واحداً ؛ لأن ما تجاوز
المخرج منه (٤) ظاهر (٥) وليس كباطن الإلية ، والنجاسة في ظاهر الجسد لا يجزي (٦) فيها (٧)
إلا الماء .

= وقال الروياني : ومن أصحابنا من قال في المسألة ثلاثة أقوال : فجعل رواية المزني
قولاً ، وما قال في القديم قولاً ثانياً ، وما قال في الأم قولاً ثالثاً .
وهذا ليس بشيء .

انظر : الأم ١/٢٢ ، البحر ل ٦٨ ب ، التنبيه ١٣ ، المذهب ١/٣٥ ، فتح العزيز ١/٤٨٠ ، روضة
الطالبين ١/٦٨ ، المجموع ١/١٢٥ ، نهاية المحتاج ١/١٣٤ .
(١) في أ : (وحكاه في الربيع) .
(٢) في أ ، س : (ترك استعمالها) .
(٣) في البول إذا تجاوز مخرجه طريقان :
أحدهما : ما ذكره الماوردي ، وهو قول أبي إسحاق المروزي .
والطريق الثاني : فيه قولان .

الأول : لا يجوز فيه إلا الماء نص عليه في البويطي .
والثاني : يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز الحشفة نص عليه في الأم ، وقطع به المحاملي
قال النووي : قال الجمهور : الصحيح إنه على القولين في انتشار الغائط إلی
باطن الإلية وصح الرافعي : القطع بإجزاء الحجر ما لم يجاوز الحشفة ، قال
النووي وهو الأصح لأن البول ينتشر أيضاً في العادة ويشق ضبط ما تدعو الحاجة إليه
فجعلت الحشفة فاصلاً ، فعلى هذا حكمه حكم الغائط إذا لم يخرج من باطن الإلية على
التفصيل والخلاف السابق والله اعلم .

انظر : الأم ١/٢٢ ، المذهب ١/٣٥ ، التنبيه ١٣ ، المقنع ل ٤ به حلية العلماء ١/١٦٦ ،
فتح العزيز ١/٤٨٢ .

(٤) (منه) ساكنة من أ ، م ، ج .

(٥) في أ : (ظاهر) .

(٦) في س : (بحر) .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١): والفرق بين أن يستطيب بيمينه فيجزئ* ، وبالعظم فلا يجزئ أن اليمين أداة، والنهي عنها أدب ، والاستطابة طهارة، والعظم ليس بظاهر (٢). (٣)

وهذا صحيح ، والمقصود به بيان الفرق بين الاستنجاء باليمين وبالعظم حيث ورد النهي عنهما (٤)، ثم جاز باليمين (٥) مع ورود النهي ، ولم يجر بالعظم لأجل النهي والفرق بينهما من وجهين يدخل فرق الشافعي فيهما:

أحدهما : أن النهي من اليمين لمعنى في الفاعل ، فلم يقتض (٦) النهي فساد المنهي عنه كنهيه عن الصلاة في دار مفسوبة ، وأن يبيع حاضر لباد (٧).

والنهي عن العظم لمعنى في الفعل فاقتضى النهي فساد المنهي عنه كنهيه عن الصلاة بالنجاسة وعن بيع الغرر. (٨)

والفرق الثاني : أن اليمين وإن جاء النهي من الاستنجاء بها ، فإن الإزالة تكون بغيرها فلم تكن مخالفته مؤثرة في الحكم، والعظم تقع (٩) به الإزالة (١٠)، فاختص النهي منه بإبطال الحكم المتعلق (١١) به.

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٢) في أ: (بطهارة)، وفي س: (بطهار).

(٣) انظر: مختصر المزني ٣.

(٤) في س: (عنها).

(٥) في أ: (باليمين).

(٦) في م ، ج : (يقتضي).

(٧) بيع الحاضر للباد : هو أن يكون الحاضر مساراً للباد.

ومورته: أن يمنع الحاضر من بيع متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدرج بثمن

قال والمبيع مما تعم حاجة أهل البلد إليه . والنهي فيه إلى معنى يقتض به لا إلى ذاته .

انظر: فتح المبيدي ١٨٨/٢ .

(٨) قال النووي: وبيع الغرر يدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الآبق، والمعسودوم

والمجهول وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء

الكثير، واللبن في الفرع... ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل لأنه غرر من غير حاجة .

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٦/١٠ .

(٩) في ج: (يقع).

(١٠) في س: (الإزالة به).

(١١) في أ ، م ، ج : (المعلق).

فإن قيل : فلم قال الشافعي في تعليل منعه ^(١) من الاستنجاء بالعظم ، والعظم ليس بظاهر وليس ^(٢) العلة في المنع كونه غير طاهر؛ لأنه وإن ^(٣) كان طاهراً لا يجوز الاستنجاء به .

قيل منه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن هذه كلمة ذكرها المزني ، والذي قاله الشافعي في الأم ^(٤) : والعظم ليس بنظيف ^(٥) . ^(٦)

أى فيه سهوكة وزلوجة ^(٧) تمنع من التنظيف ^(٨) ، وهذا جواب ^(٩) أبي إسحاق المروزي ^(١٠) .

والثاني أن النقل محيى ، وأن قوله ليس بظاهر ، أى ليس ^(١١) بمطهر .

وهو جواب ذكره أبو علي بن أبي هريرة .

والثالث : أنه ذكر ^(١٢) [إحدى] العلتين في العظم النجس وهو كونه نجساً ^(١٣) وكونه مطعوماً .

وللعظم ^(١٤) الطاهر علة واحدة وهو كونه مطعوماً فذكر إحدى علتى العظم النجس دون الطاهر . وهذا ^(١٥) جواب ذكره أبو حامد .

(١) في م ، ح : (في تعليل المنع) .

(٢) في م : (وليست) ، وفي ح : (وليسته) .

(٣) في س : (لأنه لو) .

(٤) انظر : الأم ٢٢/١ .

(٥) في أ ، ح : (بنظيف) .

(٦) انظر : البحر ل ١٧٠ ، المجموع ١٢٠/١ .

(٧) في م ، ح : (ولزوجة) .

(٨) في أ : (من التلثيف) ، وفي س : (من التكلف) .

(٩) في أ ، س : (وهذا قول) .

(١٠) وبه قطع القاضي أبو الطيب واختاره الأزهرى .

انظر : المجموع ١٢٠/١ .

(١١) (ليس) ساقطة من س .

(١٢) في أ ، م ، ح ، س : (أحد) .

(١٣) (وهو كونه نجساً) ساقطة من م .

(١٤) في أ ، س : (والعظم) .

(١٥) في س : (وقد ذكرنا أحد علتى) .

(١٦) في م ، ح : (وهو) .

٩ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١): فإن مسح بثلاثة أحجار، فلم يبق (٢) أعاد حتى يعلم أنه لم يبق [أثر] (٣) إلا أثراً لاصقاً لا يخرج منه الماء. (٤)

اعلم أن على المستنجي بالماء إزالة العين والأثر من غير تحديد ولا عدد. (٥)

فأما المستنجي بالأحجار فلا يلزمه إزالة الأثر وعليه عبادتان: (٦)

أحدهما (٧): الإنقاء بإزالة العين.

والثانية: استيفاء العدد باستكمال الثلاث.

كالمعتدة يلزمها عبادتان: الاستبراء، واستيفاء (٨) الأقراء.

فإذا أنقى (٩) المستنجي بدون الثلاث لزمه إتمام (١٠) الثلاث لاستيفاء العدد

وإن استوفى (١١) ثلاثاً (١٢) ولم يبق استعمل رابعاً وخامساً حتى يبق (١٣) فلا يبقى (١٤) إلا أثراً لاصقاً لا يخرج منه الماء فيعفى عنه.

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في م : (يبقى) .

(٣) في أ ، م ، ح : (أثر) ، وفي س ساقطة .

(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .

(٥) انظر : تنمية الإبانة ل ٥٤ ب ، مغني المحتاج ٤٣/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٦٣ ب ، التهذيب ل ٣٢ أ ، تنمية الإبانة ل ٥٤ المذهب ٣٤/١ ،

المقنع ل ١٤ ، الوسيط ٤٠١/١ ، روضة الطالبين ٦٩/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، الإقناع

وتقرير الشيخ عوني عليه ٤٩/١ .

(٧) في أ ، ح ، س : (أحدهما) .

(٨) في م (أو الأقراء) .

(٩) في ح : (إنقأ) ، في س : (فإذا أنقى) .

(١٠) في م ، ح : (لزمه استيفاء الثلاث) .

(١١) في أ ، س : (استوفى) .

(١٢) في س : (ثلاث مسحات) .

(١٣) في س : (حتى ينقأ) .

(١٤) (فلا يبقى) ساقطة من س .

فلو بقي صلا يزول بالحجر ، ولكن^(١) يزول بالخرق ومغار الخرق^(٢) فظاهر مذهب الشافعي عليه^(٣) إزالته .

وهو قول أكثر أصحابه لإمكان إزالته بغير الماء^(٤)

وفيه وجه آخر لبعض المتقدمين منهم أنه لا يلزمه إزالته ؛

لأنه لما كان فرفه يسقط^(٥) بالأحجار لزمه إنقضاء ما يزول بالأحجار^(٦)

(١) في أ ، م ، ح : (لكن) .

(٢) في م ، ح : (الخرق) .

(٣) في س : (أن عليه) .

(٤) انظر : شرح المحلى على المنهاج ٤٤/١ ، المنهاج القويم ٩٦/١ ، مغني المحتاج

٤٥/١ ، الإقناع ٤٥/١ .

(٥) في م : (أسقط) .

(٦) قال النووي : فمن اقتصر على الحجر لزمه أمران :

أحدهما : أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لامق لا يزيله إلا الماء ، هكذا

نص عليه الشافعي في الأم ، ومختصر المزني ، وكذا قاله الأصحاب في كل الطرق

إلا الصيمري وصاحبه صاحب الحاوي فقال إذا بقي ما لا يزول بالحجر يزول به مغار الخرق وبالفارق ففيه وجه
الأمر الثاني : أنه يلزمه ثلاث مسحات وإن حصل إرتقاء بمسحة .

انظر : الأم ٢٢/١ ، المجموع ١٠٢/١ ، تحفة المحتاج ١٨٢/١ ، حاشية الشبرايمسي على

نهاية المحتاج ١٣٥/١ .

١٠ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه (١) : ولا بأس بالجلد المذبوغ أن يستطاب به (٢)(٣)
اعلم أن الجلود ضربان : مذبوغة وغير مذبوغة .
فأما مكان منها (٤) مذبوغة فضربان : مذكى (٥) وغير مذكى . (٦)
فأما (٧) المذبوغ المذكى (٨) فالاستنجاء به جائز (٩) لا يختلف لأنه طاهر (١٠) مزيل
غير مطعوم .

وأما (١١) المذبوغ من غير ذكاة : وهو أحد جلدتين :
إما جلد مالا يؤكل لحمه ، أو جلد ما يؤكل لحمه إذا مات .
فقد ذكرنا اختلاف قول الشافعي في جواز بيعه ،
فعلى قوله في الجديد يجوز بيعه ، فعلى هذا يجوز الاستنجاء به .
وعلى قوله في (١٢) القديم : لا يجوز بيعه وإن جاز استعماله .
فعلى هذا في جواز الاستنجاء به وجهان : (١٣)

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي :
أن الاستنجاء به جائز ، لأنه (١٤) طاهر مزيل غير مطعوم فأشبه المذكى (١٥) المذبوغ (١٦)

-
- (١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .
(٢) في م ، ح : (المستطاب به) ، في أ : (أن يستطلب) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٤) (منها) ساقطة من س .
(٥)(٦) أ ، ح ، س : (مذكا) .
(٧) في م : (وأما) .
(٨) (المذكى) ساقطة من م ، ح ، وفي أ ، س : (المذكا) .
(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ٥٨ ب ، التهذيب ٣٣ ، أ .
(١٠) (طاهر) ساقطة من م .
(١١) في م ، ح : (فأما) .
(١٢) (في) ساقطة من أ ، س .
(١٣) انظر : البحر ل ٧٠ أ .
(١٤) (لأنه) ساقطة من م .
(١٥) في أ ، س : (المذكا) .
(١٦) في س : (كالمذبوغ) .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة
أن الاستنجاء به غير جائز ، لأنه ^(١) لما أجرى عليه حكم الميتة في تحريم بيعه
أجرى عليه حكمها ^(٢) في تحريم الاستنجاء به .

فصل

وأما ^(٣) الجلد الذي لم يدبغ ^(٤) فخرسان : مذكى ^(٥) وغير مذكى ^(٦) .
فأما غير المذكى ^(٧) : إما لأنه ميتة أو غير مأكول فلا يجوز الاستنجاء به
لنجاسته

وأما المذكى ^(٨) : فالمنصوص عليه في نقل ^(٩) الربيع والمزني وما يقتضيه ^(١٠)
المذهب ويوجبه ^(١١) التعليل ، أن الاستنجاء به لا يجوز ، لأنه مطعوم كالعظم ^(١٢)
وروى البويطي جواز الاستنجاء به .

فاختلف أصحابنا فكان ^(١٣) أبو حامد وطائفة يخرجون ذلك على قولين لا اختلاف
الروايتين ^(١٤) .
أحدهما : لا يجوز لما ذكرناه ^(١٥) .

-
- (١) (لأنه) ساقطة من أ .
(٢) (حكمها) ساقطة من م ، ح .
(٣) في س : (فأما) .
(٤) في س : (لا يدبغ) .
(٥) (٦) (٧) (٨) في أ ، ح : (مذكى) .
(٩) (نقل) ساقطة من أ .
(١٠) في س : (ما يقتضيه) بدون واو .
(١١) في م ، ح : (وتوجبه) .
(١٢) في أ ، ح : (لأنه كالعظم مطعوم) .
(١٣) في م : (وكان) .
(١٤) قال الروياني : وإن لم يكن مدبوغاً ولكنه جلد مذكاة يؤكل ففيه قولان .
ومن أصحابنا من قال لا يجوز قولاً واحداً . وأراد بما قال في البويطي بعض
الديباغ .
وذكر البغوي في جلد المذكى المدبوغ قولاً واحداً أنه لا يجوز .
انظر : البحر ٢٠ ب ، التهذيب ٣٣ أ .
(١٥) في م ، ح : (لما ذكرناه) .

والثاني : يجوز ، لأنه قد خرج بفراق اللحم عن حد المأكول فصار كالمدبوغ .
وكان (١) أبو القاسم الصيمري يحمل ذلك على اختلاف حالين (٢) - (٣)
فيحمل رواية الربيع : أن (٤) الاستنجاء به (٥) لا يجوز إذا كان طرياً
ورواية البويطي : أن الاستنجاء به يجوز إذا كان قديماً يابساً . (٦)

ووجدت لبعض أصحابنا الخراسانية أنه يحمل رواية الربيع في المنع من
الاستنجاء به (٧) على باطن الجلد وداخله ، لأنه باللحم أشبه .

ويحمل رواية البويطي في جواز الاستنجاء به على ظاهر الجلد وخارجه ، لأنه
خارج عن حال اللحم لخشونته وغلظه . (٨)

وهذا قول مردود (٩) وتبعيض مطرح ، وإنما حكيت (١٠) تعجباً .

(١) في م ، س : (فكان) .

(٢) في م : (حاله) .

(٣) ذكر الروياني الحالين الذين قالهما الصيمري بدون نسبتهم إليه ، وقول
الخراسانية في مسألة المدبوغ من غير ذكاة .

انظر : البحر ٦٩ ب .

(٤) (أن) ساقطة من س .

(٥) (به) ساقطة من س .

(٦) (يابساً) ساقطة من س .

(٧) (به) ساقطة من م ، ح .

(٨) في س : (وغلظه) .

(٩) في م ، ح : (مردود) .

(١٠) في م ، ح : (حكيناه) .

١١ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وإن استطاب بحجر له ثلاثة (٢) أحرف كان (٣) كثلاثة أحجار إذا أنقى (٤) . (٥)

وهذا كما قال ، الحجر الذي له ثلاثة أحرف (٦) يقوم كل حرف منها مقام حجر ، فيصير كالمستنجي بثلاثة أحجار فيجزئه . (٧) (٨)

وقال أهل الظاهر (٩) (١٠) : أنه لا يجزئه حتى يستعمل ثلاثة أحجار (١١) لقوله صلى الله عليه وسلم (١٢) : وليستنج بثلاثة أحجار " (١٣) (١٤)

وهذا خطأ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ولا يكتفي (١٥) أحدكم بدون ثلاث مسحات " (١٦)

-
- (١) في م ، ح : (رفي الله عنه) ، وفي آ ساقطة .
- (٢) في س : (ثلاث) .
- (٣) في آ : (فيجزئه كان) .
- (٤) في آ ، م : (أنقا) .
- (٥) انظر : مختصر المزني ٣ .
- (٦) كان كثلاثة أحجار إذا أنقى ، وهذا كما قال ، الحجر الذي له ثلاثة أحرف) .
- ساقطة من أصل ح ، ومثبته في الحاشية .
- (٧) (فيجزئه) ساقطة من م ، ح .
- (٨) هذا هو المذهب والذي نصر عليه الشافعي في الأم واتفق عليه أصحابه .
- وقال النووي : وحكى الدارمي في الاستذكار عن ابن جابر أنه لا يجزئه حجر له ثلاثة أحرف ، وأظنه أراد بـابن جابر إبراهيم بن جابر من أصحابنا وحينئذ يكون وجهها شاذاً في المذهب واختاره ابن المنذر .
- انظر : الأم ٢٢/١ ، البحر ل ٧٠ ب ، التنبيه ١٤ ، الوسيط ٤٠٣/١ ، العباب ل ١٠ ب المجموع ١٠٣/٣ ، الأوسط ٣٥٤/١ .
- (٩) في س : (وقال الطاهر) .
- (١٠) انظر : المحلى ٩٥/١
- (١١) في م ، ح : (وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجزئه إلا ثلاثة أحجار) .
- (١٢) (وسلم) ساقطة من آ .
- (١٣) (لقوله صلى الله عليه وسلم : " وليستنج بثلاثة أحجار " ساقطة من م ، ح .
- (١٤) سبق تخريجه ص ٥٧١ .
- (١٥) في م ، ح : (ولا يكتفي) .
- (١٦) لم أجده بهذا اللفظ .
- روى أحمد عن جابر بلفظ : " إذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات " .
- قال ابن حجر : وفيه ابن لهيعة ، ورواه النسائي في شيوخ الزهري وابن منده في المعرفة والطبراني من حديث أبي غسان محمد بن يحيى الكناني عن أبيه ، عن
- ==

فكان المعتبر أعداد المسح لا أعداد الحجر .
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) يال فمسح ذكره (٢) على الحائط . (٣)
ومعلوم أن الحائط كالحجر الواحد لاتصاله ، ولأنه لو كسر الحجر ثلاث (٤) قطع
واستعملها (٥) يجزيه (٦) فكذلك (٧) يجزيه وإن كانت (٨) مجتمعة ، لأنه (٩) ليس
لانسفصالها معنى يؤثر (١٠) يزيد في التطهير .

== ابن أخي شهاب ، عن ابن شهاب أخبرني خلاد بن السائب عن أبيه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات " .
وله طريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوي عن هذبة .
وأعل ابن حزم الطريق الأول بأن محمد بن يحيى مجهول ، وأخطأ بل هو معسوف
أخرج له البخاري ، وقال النسائي ليس به بأس .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣/٣٣٦ ، تلخيص الحبير ١/١١٠ ، المحلى ١/٩٨ .

- (١) (وسلم) ساقطة من أ .
- (٢) (ذكره) ساقطة من أ .
- (٣) سبق تخريجه ص ٦٥٨ .
- (٤) في أ : (بثلاث) .
- (٥) (واستعملها) ساقطة من أ ، س .
- (٦) في م (تجزيه) ، وفي ح غير منقوطة .
- (٧) في م ، ح : (فكذا) .
- (٨) في م ، ح : (كان) .
- (٩) في أ ، س : (لأن) .
- (١٠) (يؤثر) ساقطة من أ ، س .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) ولايجزي (٢) أن يستطيب بعظم ولانجس . (٣)
وهذا صحيح، قد ذكرنا أن الاستنجاء بالعظم لايجوز . (٤)
وذهب أبو حنيفة (٥) إلى جوازه لكونه طاهراً مزيلاً (٦) كالحجر .

ودليلنا : رواية شيبان (٧) عن رويغ بن ثابت (٨) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

-
- (١) في م ، ج : (رضي الله عنه) وساقطة من أ .
(٢) في س : (ولايجزيه) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٤) وفي وجه أنه يجزئه إن كان العظم طاهراً لازهومة عليه ، لحصول المقصود
حكاية الخراسانيون ، وقال النووي : الصحيح أنه لايجزئه .
انظر : فتح العزيز ٤٩٧/١ ، روضة الطالبين ٦٨/١ ، المجموع ١١٨/١ ، حاشية
البجيرمي على الخطيب ١٦٣/١ .
(٥) الاستنجاء بالعظم يجزي مع الكراهة عند الحنفية .
انظر : مجمع الأنهر ٦٦/١ ، بدر المتقى ٦٦/١ ، البناية ٧٧٥/١ .
وأجاز المالكية الاستنجاء بالعظم إذا كان طاهراً وأنقى ولكن مع الكراهة
انظر : مواهب الجليل ٢٨٨/١ ، شرح الخرشي ١٥٠/١ ، شرح منح الجليل ٦٤/١ ،
- وعند الحنابلة هو محرم ولايجزي .
انظر : العمدة ٣٤ ، المحرر ١٠/١ ، دليل الطالب ٦ .
(٦) في س : (مزيلاً) .
(٧) شيبان بن أمية أو ابن قيس القتباني ، أبو حذيفة المصري ،
روى عن رويغ بن ثابت ، ومسلمة بن مخلد مجهول .
انظر : تهذيب التهذيب ٣٧٣/٤ ، تقريب التهذيب ٣٥٦/١ ، الكاشف ١٥/٢ .
(٨) رويغ بن ثابت الأنصاري النجاري ، المدني ثم المصري ، له صحة ورواية ، نزل
مصر ، وولي طرابلس المغرب لمعاوية ، توفي ببرقة وهو أمير عليها سنة ٥٣ هـ .
انظر : الاستيعاب ٤٨٨/١ ، الإصابة ٥٠٧/١ ، البداية والنهاية ٦١/٨ ، تجريد
أسماء الصحابة ١٨٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٦/٣ ، شذرات الذهب ٥٥/١ ، طبقات
خليفة ٢٩٢ .

" يارويغ لعل الحياة ستطول (١) بك بعدي فأخبر الناس أن من استنجى (٢) برجيع دابة أو عظم ، فإن محمداً (٣) صلى الله عليه وسلم منه بريء " (٤)

وروى عبد الله بن الديلمي (٥) عن عبد الله بن مسعود قال : قدم وفد الجسن على النبي (٦) صلى الله عليه وسلم (٧) فقالوا : يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة (٨) فإن الله تعالى (٩) جعل لنا فيها رزقاً قال فنهى (١٠) النبي (١١) صلى الله عليه وسلم (١٢) عن ذلك . (١٣)

(١) في أ : (تطول) ، وفي س : (بطول بك) .

(٢) في س : (استنجا) .

(٣) في س : (محمد) .

(٤) أخرجه أبو داود ، والطحاوي ، والبيهقي عن شيبان عن رويغ بن ثابت قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يارويغ لعل الحياة ستطول بك بعدي ، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته ، أو تقلد وترّاً ، أو استنجى برجيع دابة ، أو عظم ، فإن محمداً صلى الله عليه وسلم منه بريء " اللفظ لأبي داود . قال النووي : إسناده جيد . وحسنه المنذري .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ٩/١ ، شرح معاني الآثار : باب الاستجمار بالعظام ١٢٣/١ ، السنن الكبرى : كتساب الطهارة - باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة ١١٠/١ ، المجموع ١١٦/٢ مصابيح السنة ١٩٦/١ .

(٥) عبد الله بن فيروز الديلمي ، أبو بشر ، ويقال أبو بسر ، كان يسكن بيت المقدس روى عن أبيه ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت . . . وغيرهم ، وعنه أبو إدريس الخولاني ، وعروة بن رويم . . . وغيرهم . ثقة . انظر : التاريخ الكبير ٨٠/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/٥ ، الثقات ٢٣/٥ ، الكاشف ١٠٥/٢ .

(٦) في س : (رسول الله) .

(٧) (وسلم) لاقطة من أ .

(٨) الحممة : ما أحرق من خشب ونحوه .

انظر : - حمم - المصباح المنير ١٦٥/١ .

(٩) (تعال) لاقطة من أ ، س .

(١٠) في أ : (نهى) .

(١١) في م ، ح : (الرسول) ، وفي س : (رسول الله) .

(١٢) (وسلم) لاقطة من أ .

(١٣) أخرجه أبو داود - واللفظ له - والبيهقي .

وقال المنذري : في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ١٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة ١٠٩/١ مختصر سنن أبي داود ٣٧/١ .

وروى صالح مولى التوأمة (١) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يستطيعن أحدكم بالبر ولا بالعظم " (٢)

ولأن العظم لا يخلو (٣) من أن (٤) يكون مذكى (٥) أو غير مذكى (٦).

فإن كان غير مذكى (٧) : فهو نجس ، والاستنجاء بالنجس لا يجوز .

وإن كان مذكى (٨) فهو مطعوم ، والاستنجاء بالمطعوم لا يجوز ، لما دللنا عليه .

ولأن في العظم سهوكة وزلوجة تمنع من الإزالة .

فإذا ثبت أن الاستنجاء به غير جائز ، سواء (٩) كان العظم الذي يستنجى (١٠)

به (١١) رخواً رطباً أو كان (١٢) قوياً يابساً (١٣) مشتدّاً قديماً كان (١٤) أو حديثاً (١٥) ميتاً كان أو ذكياً .

(١) في م ، ح : (التومة) .

وهو صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المديني ، وهو صالح بن أبي صالح روى عن أبي الدرداء ، وعائشة ، وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه موسى بن عقبة وابن جريج وابن أبي الزناد ، والسفيانان ، قال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وقال ابن معين حجة قبل أن يختلط .

انظر : تهذيب التهذيب ٤/٤٠٦ ، تاريخ ابن معين ٢/٢٦٦ ، الضعفاء للعقيلي ٢/٢٠٤ ، الكامل لابن عدي ٤/١٣٧٣ ، الكاشف ٢/٢٢٢ .

(٢) لم أجده عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة .

ورواه مسلم وأبو داود عن جابر بلفظ : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو ببر " واللفظ لمسلم .

انظر : صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب الاستطابة ١/٢٢٤ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجى به ١/١٠٠ .

(٣) في م ، ح ، س : (لا يخلوا) .

(٤) في م ، ح : (إما أن) .

(٥) (٦) (٧) (٨) في أ ، ح ، س : (مذكا) .

(٩) في س : (فسواء) .

(١٠) في ح : (يستنجا) .

(١١) (الذي يستنجى به) ساقطة من س .

(١٢) (كان) ساقطة من م ، ح .

(١٣) (يابساً) ساقطة من م ، ح .

(١٤) (كان) ساقطة من م ، ح .

(١٥) في أ : (فسواء) لأن عظم الكتف العظم به رخواً رطباً ، أو كان قوياً شديداً قديماً كان أو حديثاً .

فإن أحرق (١) بالنار حتى ذهبت سهوكته وزلوجته وخرج عن حال العظم —
فإن كان عظم ميت لم يجر الاستنجااء به ، لأنه نجس عندنا ، والنار لاتطهر النجاسة
وإن كان مذكى (٢) فقد اختلف أصحابنا في جواز استعماله بعد إحراقه على
وجهين: (٣)

أحدهما : يجوز أن يستعمل ، لأن النار قد أحواله من حاله فماتت كالدبابة
تحصيل الجلد المذكى (٤) عما كان عليه إلى حال يجوز الاستنجااء به .

والوجه الثاني : لايجوز الاستنجااء به ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) نهى
عن الروث والرمة .
ومعلوم أن الرمة هي (٦) العظم البالي .

فلا فرق بين أن يصير بالياً بمرور الزمان ، وبين أن يصير بالياً بالنار .
والشاهد على (٧) أن الرمة هي العظم البالي قول جرير لابنه (٨) في شعره :
فَارْقَتْنِي (٩) حِينَ غَضَّ (١٠) الدَّهْرُ مِنْ بَعْرِي

وحين صرّت كعظم الرمة البالي . (١١)

والفرق بين النار في العظم ، وبين الدبابة في الجلد :
أن الدبابة (١٢) تنقل الجلد (١٣) إلى حال زائدة فأفادته حكماً زائداً ، والنار تنقل
العظم إلى حال ناقصة فكان أولى أن يصير حكمه ناقصاً . (١٤)

(١) في أ ، س : (أحرقه) .

(٢) في أ ، ح ، س : (مذكى) .

(٣) حكى النووي هذين الوجهين عن الماوردي وصحح الثاني .

انظر : المجموع ١١٩/٢ ، بجيرمي على الخطيب ١٦٣/١ ، حاشية الجمل ٩٧/١ .

(٤) في أ ، ح ، س : (المذكى) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

(٦) في م : (في) .

(٧) في س : (والشاهد على هذا) .

(٨) في م ، ح ، س : (لأبيه) .

(٩) في أ : (فارقني) .

(١٠) في الديوان : (كف) .

(١١) قال جرير هذا البيت يرثى ابنا له يقال له سودة هلك بالشام .

انظر : شرح ديوان جرير . ٤٣١ .

(١٢) (أن الدبابة) ساقطة من أ .

(١٣) (الجلد) ساقطة من أ .

(١٤) انظر : حاشية الجمل ٩٧/١ .

فصل

وأما (١) قول الشافعي رحمه الله (٢) : ولايجزيء (٣) أن يستطيب بعظم ولانجس
فقد روي نجس بكسر الجيم ، وروي نجس (٤) بفتح الجيم . (٥)

فمن روى بالكسر جعله صفة للعظم فصار معناه : ولايجزيء (٦) أن يستطيب بعظم
لاظاهر ، ولانجس .

ومن روى (٧) بالفتح جعله ابتداءً نهى (٨) عن الاستنجاء بالنجاسات كلها .

وقد دللنا على أن الاستنجاء بالنجاسات لايجوز (٩) ، فإن استنجى (١٠) بها (١١)
لم يجزه .

واختلف (١٢) أصحابنا بعد الاستنجاء بها هل تستعمل (١٣) الأحجار بعدها أم لا على
وجهين : (١٤)

أحدهما : لايجوز لنجاسة (١٥) المحل بغير ماخرج من السبيلين . (١٦)
والثاني : يجوز ، لأن ماحدث من النجاسة يمسح تابعا (١٧) لنجاسة المحل .

-
- (١) في م : (فأما) .
(٢) (رحمة الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٣) في م ، ح : (ولايجوز) .
(٤) (نجس) ساقطة من م ، ح .
(٥) انظر : البحر ٧١ أ .
(٦) في س : (لايجزيء) بدون واو .
(٧) في أ ، س : (ومن رواه) .
(٨) في م ، ح : (ونهى) .
(٩) في س : (أن الاستنجاء لايجوز بالنجاسات) .
(١٠) في ح ، س : (استنجا) .
(١١) في م : (به) .
(١٢) في م ، ح : (وقد اختلف) .
(١٣) في أ ، س : (يستعمل) .
(١٤) الصحيح عند الجمهور أنه لايجوز أن يستعمل ثانية ، وبه قطع إمام الحرمين
والغزالي والبقوي وغيرهم .
انظر : المذهب ٣٥/١ ، التهذيب ل ٣٣ أ ، فتح العزيز ٤٩٢/١ ، المجموع ١١٥/١ .
(١٥) في س : (النجاسة) .
(١٦) في م : (من السبيل) .
(١٧) في ح : (تبعا) .

فصل (١)

فإذا ثبت ما وصفنا من الاستنجاء وأحكامه، فينبغي للمحدث (٢) أن يقدم الاستنجاء على طهارته، فإن توفراً قبل الاستنجاء أجزاءه، ولو تيمم قبل الاستنجاء (٣) لم يجزه (٤)

وقال الربيع : وفي التيمم قول آخر : أنه يجزيه (٥)

فمن أصحابنا من أثبت رواية الربيع وخرج التيمم على قولين (٦)، ومنهم من أنكرها (٧) وأضاف ذلك (٨) إلى رأيه (٩) ومذهبه فأبطل (١٠) التيمم قبل الاستنجاء قولاً واحداً وإن صح الوضوء قبله .

والفرق بين الوضوء والتيمم :

أن الوضوء موضوع لرفع الحدث لا لاستباحة الصلاة، فجاز أن يرتفع حدثه وإن لم يستج العلاء .

(١) فعل (ساقطة من س .

(٢) (للمحدث) ساقطة من م ، ح .

(٣) (وأحكامه فينبغي للمحدث أن يقدم الاستنجاء على طهارته ، فإن توفراً قبل الاستنجاء) ساقطة من س .

(٤) نقل المزني في المنثور عن الشافعي في صحة التيمم والوضوء جميعاً قبل الاستنجاء قولين .

وقال النووي : قال القاضي أبو الطيب غلط من ذكر الخلاف في الوضوء ، وقال إمام الحرمين نقل الخلاف في الوضوء بعيد جداً ، ولولا أن المزني نقله فسي المنثور عن الشافعي لما عدته من المذهب .

انظر : البحر ل ٧١ أ ، المجموع ٩٧/٢ ، روضة الطالبين ٧١/١ .

(٥) انظر : الأم ٢٣/١ ، المهذب ٣٤/١ ، حلية العلماء ١٦٢/١ .

(٦) الصحيح أنه لا يصح .

انظر : البحر ل ٧١ أ ، التهذيب ل ٣٣ ب ، المجموع ٩٧/١ ، حلية العلماء ١٦٢/١ ،

(٧) قال النووي : قال الشيخ أبو حامد : قال أصحابنا هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب للشافعي ، وقال المحاملي غلط أصحابنا الربيع فسي ذلك وقال أبو إسحاق : هذا من كيس الربيع أي ليس هذا منصوباً للشافعي بل الربيع خرجه من عند نفسه .

انظر : المهذب ٣٤/١ ، حلية العلماء ١٦٢/١ ، المجموع ٩٧/١ .

(٨) (ذلك) ساقطة من أ .

(٩) في : (روايته) ، وفي س : (رواية) .

والتييم موضوع لاستباحة الصلاة لا لرفع الحدث فلم يصح استباحتها مع بقاء الاستنجاء المانع من استباحتها .

فإن قيل : فيلزم على هذا الاعتلال (١) أن كانت على بدنه نجاسة أن لا يصح تيممه قبل إزالتها ، لأنه لا يستباح الصلاة معها .

قيل : قد حكى شيخنا أبو حامد أنه سأل أبا القاسم الداركي (٢) من ذلك سؤال إلزام على هذا الاعتلال فقال فيه وجهان : (٣)

أحدهما : لا يصح تيممه قبل إزالتها ، كما لا يصح تيممه قبل الاستنجاء والوجه الثاني : يصح .

والفرق بين بقاء الاستنجاء (٤) وبقاء غيره من نجاسات البدن أن نجاسة الاستنجاء هي التي أوجبت التيمم ، فجاز أن يكون بقاؤها مانعاً من صحته . ونجاسة غير الاستنجاء لم توجب التيمم فجاز أن لا يكون (٥) بقاؤها مانعاً ممن (٦) صحته . (٧) .

والله أعلم بالصواب . (٨)

(١) في أ ، س : (الاغتسال) .

(٢) عبد العزيز بن عبد الله الداركي، أبو القاسم ، قيل هو منسوب إلى دارك قرية من قرى أصبهان ، كان فقيهاً محصلاً ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وانتهى التدريس إليه ببغداد ، وعليه تفقه الشيخ أبو حامد الإسفرايني ، وأخذ عنه هامة شيوخ بغداد وغيرهم من أهل الآفاق : مات سنة ٣٧٥ هـ .

انظر : الأنساب ٢٤٩/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٣/٢ ، تاريخ بغداد ٤٦٣/١٠ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٤/١٦ ، طبقات الشيرازي ١٢٥ ، الباب ٤٨٣/١ ، المنتظم ١٢٩/٧ ، (٣) قال النووي : واختلف الأصحاب في الأصح : فصح الشيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطيب ، وابن المصنف ، والشيخ نصر ، والشاشي وآخرون من العراقيين بطلان التيمم وصح إمام الحرمين والبخاري صحته ، وبه قطع أبو علي الطبري . انظر : المهذب ٣٤/١ ، البحر ل ٧١ ب ، التهذيب ل ٣٣ ب ، حلية العلماء ١٦٢/١ . روضة الطالبين ٧١/١ ، المجموع ٩٨/٢ .

(٤) (والوجه الثاني : يصح ، والفرق بين بقاء الاستنجاء) ساقطة من م .

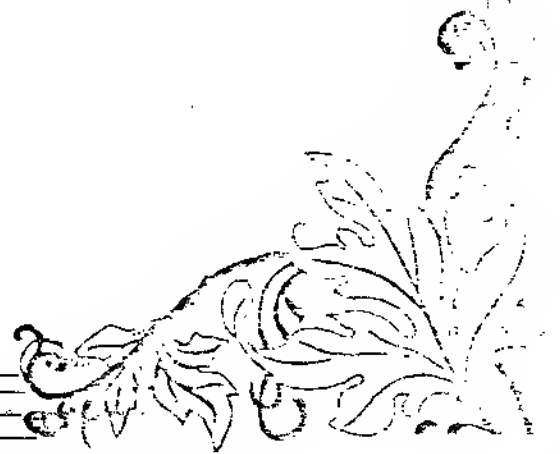
(٥) في س : (فلم يكن بقاؤها) .

(٦) (من) مكررة في س .

(٧) (ونجاسة غير الاستنجاء لم توجب التيمم فجاز أن لا يكون بقاؤها مانعاً ممن صحته) ساقطة من أ .

(٨) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من م ، ح ، (بالصواب) ساقطة من س .

باب الحرف



سباب الحدث (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢): والذي يوجب الوضوء الغائط والبول (٣)
اعلم أن الذي يوجب الوضوء (٤) أحد (٥) خمسة أقسام: (٦)
فأولها: ما خرج من السبيلين وهما: القبل والدبر
والخارج منهما (٧) ضربان: معتاد، ونادر
فالمعتاد: الغائط، والبول، والموت، والريح، ودم الحيض (٨).

(١) في المختصر لم يفرد باب الحدث بباب مستقل، وإنما ذكره مع باب

الاستطابة ولعل النسخة المطبوعة فيها سقط.

والحدث لغة: الأمر الحادث

انظر - حدث - لسان العرب ١٣١/٢.

والحدث في الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة
الملاة حيث لا مرخص، وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر، وعلى المنع المترتب
على ذلك.

انظر: مغني المحتاج ١٧/١، فتح الوهاب ٧/١، حاشية القليوبي ١٦/١
والحدث يقع على الحالة الموجبة للوضوء، والحالة الموجبة للغسل، ولكن
إذا أطلق مجرداً عن الوصف بالصغر والكبر كان المراد منه الأصغر غالباً

انظر: المجموع ٢/٣

(٢) في م، ح: (رضي الله عنه) وفي ١ ساقطة

(٣) انظر: مختصر المزني ٣

(٤) (الوضوء) ساقطة من س

(٥) (أحد) ساقطة من م.

(٦) ذكر الروياني، والغزالي، والشيرازي، وغيرهم بأن الذي يوجب الوضوء أربعة
أقسام وذلك لأنهم جعلوا النوم من قسم زوال العقل.

انظر: البحر ٧٤ أ، الوجيز ١٦/١، الوسيط ٤٠٥/١، التنبيه ١٣، منهاج
الطالبين ٣.

(٧) في ح: (منها).

(٨) دم الحيض يوجب الوضوء مع إيجابه الغسل وكذا النفاس، ويفارقان المنسي
إذا لم يقارنه حدث آخر فإنه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء؛ لأن الحيض
والنفاس يمنعان صحة الوضوء فلا يجامعانه بخلاف خروج المنى فإنه يباح معه
الوضوء في صورة سلس المنى فيجامعه.

وذكر ابن الرفعة أن صاحب البيان ذكر من أبي الطيب أن خروج المنى يوجب
الحدث الأصغر لأنه خارج من السبيلين، والأكبر لأنه منى والمذهب المشهور
أنه لا يوجب الوضوء

انظر: كفاية النبيه ل ٥٥ أ، مغني المحتاج ٢٢/١

وفاقمــــــــــــــاً لقوله تعالى (٣) : " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْفَاطِطُ " (٤)
والنادر : المذي^(٥) ، والودي^(٦) ، والحدود ، والحما ، ولسى البول ، ودم
الاستحاضة فقد^(٧) اختلفوا في وجوب الوضوء منه :
فمذهب^(٨) الشافعي^(٩) ، وأبي^(١٠) حنيفة^(١١) رضي الله عنهما^(١٢) : وجوب

- (١) في م ، ج : (وفيها)
(٢) في س : (أوجاء أحدكم)
(٣) في م ، ج : (لقول الله تعالى)
(٤) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦)
(٥) المذبي : بالتمكين الماء الذي يخرج عند الملاعبة والتقبيل ، قال النووي : وهو ماء أبيخ رقيق لرج يخرج عند شهوة لابشهوة ، ولا دق ، ولا يعقبه فتور ، وربما لا يحس بخروجه ويشارك فيه الرجل والمرأة .
انظر : حلية الفقهاء ٥٦ ، المجموع ١٤١/٢ ، تصحيح التنبيه ١٤ ، أنيس الفقهاء ٥١ .
(٦) الوذي : بالتسكين ، وكذلك يقال بالتشديد - الوذي - وهو ماء أبيخ شخين كثر ، لا رائحة له يخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة متمسكة وعند حمل شيء ثقيل .
انظر : حلية الفقهاء ٥٦ ، المجموع ١٤٢/٢ ، تصحيح التنبيه ١٤ ، معجم مقاييس اللغة ٩٧/٦ ، أنيس الفقهاء ٥١ .
وذكر المحاملي والمتولى : المذي والودي من المعتاد ،
قال الأزرعي : في عد الودي من الشارح نظر ظاهر وإن ذكره جماعة ، لأنه يخرج عقب البول غالباً بل هو بمنزلة العكر من الزيت ، ولهذا جزم العمراني بأنه معتاد .
انظر : المقنع للمحاملي ل ٥ هـ ، البيان ل ١٤ ب ، هامش الأزرعي ١٢٧/٢
(٧) في م ، ج : (وقد)
(٨) في أ : (مذهب)
(٩) انظر : الأم ١٧/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٠ ب ، التنبيه ١٣ ، الودائع لمنصوص الشرائع ل ١٤ أ ، شرح المطي على المنهاج ٣٠/١ ، فتح الوهاب ب ٧/١ .
(١٠) في أ : (وأبو حنيفة)
(١١) انظر : الأصل ٤٨/١ ، ٦٤ ، الهداية ١٤/١ ، شرح فتح القدير ٣٧/١ ، الفتاوى الهندية ٩/١ .
ومذهب أحمد موافق لمذهب الشافعي وأبي حنيفة في أن النادر ينقض الوضوء
انظر : الكافي ٤١/١ ، الإفصاح ٧٨/١ ، كشف المخدرات ٣٠/١ .
(١٢) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ج .

الوضوء منهما كالمعتاد وقال مالك (١) : لا وضوء منه .
استدللا بقوله صلى الله عليه وسلم (٢) : " لا وضوء إلا من صوت أو ريح " (٣)
يعني المعتاد كالصوت والريح ، فدل على انتفائه من النادر .
وقال النبي (٤) صلى الله عليه وسلم للمستحاضة " صلى (٥) ولو قطر الدم
على الحصى قطراً " (٦)
فلم ينقض الوضوء بدم الاستحاضة لكونه نادراً .
قال : ولأن الخارج المعتاد إذا خرج من غير مخرج الحدث المعتاد لـ

- (١) عند مالك النادر لا ينقض الوضوء ، وكذا المني إن خرج على غير سبيل
الصحة ، والمذي والودي عنده من المعتاد ولمحمد بن عبدالحكم من أصحاب
مالك مثل قول الشافعي وأبي حنيفة .
انظر : المدونة ١١٠/١ ، بداية المجتهد ٣٤/١ ، شرح الخرش ١٥٢/١ ، التاج
والإكليل ٢٩٠/١ ، المنتقى ٨٨/١ ، الشرح الداني ٢٦/١ .
(٢) في س : (بقوله عليه السلام) .
(٣) أخرجه بلفظه أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي عن شعبة عن سهيل بن أبي
مالح عن أبيه عن أبي هريرة .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
انظر : مسند الإمام أحمد ٤٧١/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها -
باب لا وضوء إلا من حدث ١٧٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء
في الوضوء من الريح ٥٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء
من الريح يخرج من أحد السبيلين ١١٧/١ .
(٤) (النبي) ساقطة من م ، ح .
(٥) في أ : (صل)
(٦) أخرجه الطحاوي والدارقطني عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها أن قاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني أستحاض فلا ينقطع عني الدم فأمرها
أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتملي وإن قطر الدم
على الحصى قطراً " اللفظ للطحاوي وذكره ابن دقيق في الإمام وقال أخرجه
أبو بكر الإسماعيلي في جمعه لحديث الأعمش قال في التعليق المغني : قال
يحيى القطان روى حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة حديثين كلاهما
لا شيء ، أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم
يملي ولا يتوضأ ، والآخر : حديثه تملي وإن قطر الدم على الحصى ، وقال
البيهقي في المعرفة : حديث حبيب بن أبي ثابت ضعيف ، فعنه يحيى بن سعيد
القطان ، وعلي بن المديني ويحيى بن معين ، وقال سفيان الثوري حبيب
ابن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً .
قلت : ذكره ابن دقيق في الإمام ، وذكر أن شرطه أن لا يورد في كتابه ==

يوجب (١) الوضوء لكونه نادراً ، وجب (٢) إذا خرج غير المعتاد من مخارج معتاد (٣) أن لا يوجب الوضوء لكونه نادراً .

ودليلنا : قوله تعالى : " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ " (٥) وهو مقصود للنادر والمعتاد .

وروى [عائش] (٦) بن أنس قال (٧) : سمعت علياً بالكوفة يقول : قلت لعقار (٨) : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) من المدي يصيب أحداً إذا دنا من أهله ، فإن ابنته تحتي وأنا أستحي منه ، فسأله عقار فقَالَ

إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواية الأخبار ، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ وإدلة الفقه النظار .

انظر : شرح معاني الآثار - باب المستحاضة كيف تتطهر للصلاة ١٠٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الحيض ٢١٢/١ ، الإلمام ٣ ، ١٧ ، التعليق المغني ٢١٢/١ .

(١) في م ، ح : (لم يجب) .

(٢) في م : (أوجب) .

(٣) (من مخرج معتاد) ساقطة من س .

(٤) في ح ، س : (أحكم) .

(٥) سورة النساء (٤٣) سورة المائدة (٦) .

(٦) في م : (عائش) وفي أ ، ح ، س غير منقوطة (عائش) .

وهو عائش - آخره معجمة - بن أنس البكري الكوفي

روى من علي وعقار والمقداد رضي الله عنهم ، وعنه عطاء بن أبي رباح ،

مقبول ذكره ابن حبان في الثقات ، قال الذهبي : قال ابن خراش : مجهول ،

قلت : كوفي له من علي وغيره ، وعنه عطاء بن أبي رباح .

انظر : تهذيب التهذيب ٨٩/٥ ، تقريب التهذيب ٢٩٠/٢ ، الثقات ٢٨٥/٥ ، ميزان

الاعتدال ٣٦٤/٢ .

(٧) في م : (قال سمعت أنس قال سمعت علياً بالكوفة)

(٨) عقار بن ياسر بن عامر الكناني المذحجي العنسي القحطاني ، صحابي من أولاد

الشحان ذوي الرأي ، وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهري

هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرًا ، وأحدًا ، وبيعة الرضوان ، وله عمر الكوفة

فأقام زمنًا وعزله عنه ، شهد الجمل وصفين مع علي ، وقتل في صفين وعمره

ثلاث وتسعون سنة . سنة ٣٧ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٦٦/٣ ، الاستيعاب ٤٦٩/٢ ، الإصابة ٥٠٥/٢ ، تاريخ

الطبري ٢٨/٥ ، حلية الأولياء ١٣٩/١ ، المحبر ٢٨٩ ، ٢٩٦ ، الأعلام ٣٦/٥ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

على الله عليه وسلم (١) : " يكفي منه الوضوء " (٢) .
فلما (٣) أوجب هذا الحديث الوضوء من المذي وهو نادر ، فكذلك من كل نادر .
ولأنه خارج من مخرج الحدث المعتاد ، فوجب أن ينقض الوضوء كالخارج
المعتاد

فأما قوله : " لا وضوء إلا من موت أو ريح " فهو أنه لا ظاهر (٤) له يتعلق الحكم به ، ثم فيه دليل على وجوب الوضوء من الموت والريح وإن كان نادراً ، كما يوجه وإن كان معتاداً (٥) .

وأما خبر المستحاضة ، فلا دليل فيه ؛ لأن المستحاضة محدثة ، وإنما
أجزأتها (٦) صلاتها (٧) للضرورة .

وأما المعتاد إذا خرج من غير المخرج المعتاد ، فليس المعنى (٨) في (٩)
سقوط الوضوء منه أنه نادر ، ولكن (١٠) المعنى فيه أنه خارج من غير مخرج
معتاد .

(١) (على الله عليه وسلم) ساقطة من أ .
(٢) أخرجه أحمد - واللفظ له - والنسائي ، وروى نحوه البخاري ومسلم عن
المقداد

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢١/٤ ، صحيح البخاري : كتاب العلم - باب من
استحيى فأمر غيره بالسؤال ٤٥/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب المذي
٢٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء
من المذي ٩٧/١ .

(٣) في م ، ح : (فإنما) .
(٤) في م ، س : (لا ظاهر) .
(٥) في س : (معتاد) .
(٦) في أ : (أجزتها) .
(٧) في م ، ح : (الصلاة) .
(٨) في ح : (المعنى) .
(٩) في م : (من) .
(١٠) في م ، ح : (لكن) بدون واو .

فصل (١)

فلإذا ثبت أن ماخرج من سبيلي المحط (٢) يوجب الوضوء (٣) من معتاد
ونائر

فلو (٤) أن رجلاً أدخل ميلاً (٥) في ذكره وأخرجه بطل وضوءه ، وكذلك لو
كان صائماً بطل وضوءه بالولوج ، وينتقض وضوءه بالخروج (٦).

فلو أظلمت نودة رأسها من أحد سبيليه ولم تنفصل (٧) حتى رجعت
فقد اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء منه (٨) على وجهين (٩):

أحدهما : أن الوضوء منه واجب ؛

لأن ما طلع منها قد صار خارجاً .

والوجه الثاني : لا ينتقض وضوءه ؛

لأن الخارج ما انفصل

(١) فصل) ساقطة من س .

(٢) في أم : (الحدث) ، وفي س : (الحديث) .

(٣) في م ، ح : (موجب للوضوء) .

(٤) في أ (فلوا) .

(٥) الميل : قال الجوهري : ميل الكحل ، وميل الجراحة ، قال ابن منظور عن
الأممي : وقول العامة الميل لما تكحل به العين خطأ ، إنما هو المُلْمُول
وهو الذي يكحل به البصر ، ويقال للحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر
مُلْمُول ، ولا يقال ميل إلا للميل من أميال الطريق .

انظر : - ميل - الصحاح ١٨٢٣/٥ ، لسان العرب ٦٣٩/١١

(٦) انظر : المذهب ٣٠/١ ، نهاية المحتاج ٩٦/١ ، حاشية الشرواني على التحفة

١٢٩/١ ، كفاية الأخيار ١٢٧/١ .

(٧) في ح : (ولم ينفصل)

(٨) (منه) ساقطة من م ، ح .

(٩) حكاهما النووي عن الماوردي ، والرويانى ، والشاشي ، وحكاهما ابن الرفعة
عن الماوردي .

ومح النووي والرويانى انتقاض الوضوء .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، حلية العلماء ٤٤/١ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع

١٠/٢ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب .

ملل

فأما إذا انفتح له سبيلان (١) غير سبيلي الخلقة لم يخل حال سبيلي الخلقة من أحد أمرين :

إما أن يكونا مسدودين ، أو جاريين .

فإن كانا مسدودين فعلى قريبين :

أحدهما : أن يكون (٢) خلقة .

والثاني: أن يكون حادثاً من علة به .

فإن كان انسدادهما من أصل الخلقة فسبيل الحدث هو المنفتح ، والخارج منه ناقض للوقوف ، سواء كان دون المعدة ، أو فوقها ، والمسدود كالعضو الزائد من الخنثى ، لا يجب من مسه وفوه ، ولا من إيلاج غسل (٣)

وإن كان انسدادهما حادثاً (٤) من علة ، فحكم السبيلين جارٍ عليهما ففي وجوب الوقوف من مسه والغسل من الإيلاج فيه . (٥)

ثم إن كان السبيلان اللذان قد انفتحا دون المعدة (٦) كان الخارج منهما ناقضاً (٧) للوقوف . (٨)

(١) في أ ، س : (سبيل) .

(٢) في أ : (أن تكون) وفي س غير منقوطة .

(٣) ذكر أبو زكريا الأنصاري ، والخطيب الشربيني : أن الانسداد الخلقي ينقض معه الخارج من المنفتح مطلقاً والمنسد حينئذ كعضو زائد من الخنثى ولا وفوه بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا بالإيلاج فيه .

وهذا القول حكاية عن الماوردي .

انظر : تحفة الطلاب ٦٩/١ ، الإقناع ٥٦/١ .

(٤) في أ : (حادث)

(٥) حكاه النووي عن الماوردي هو وما قبله وقال في الفرق بين ما كان انسداد

من أصل الخلقة وما ينبني عليه من الأحكام ، وما كان انسداد حادثاً من

علة وما ينبني عليه من الأحكام : هذا كلام صاحب الحاوي ولم أر لغيره

تصريحاً بموافقته أو مخالفته .

انظر : المجموع ٩/٢ .

(٦) قال النووي : ومراد الشافعي والأصحاب بما تحت المعدة ما تحت السرة ،

وبما فوق المعدة ما فوق السرة .

انظر : المجموع ٨/٢ .

(٧) في ج : (ناقض)

(٨) هكذا قطع به الشافعية في كل الطرق إلا ما سيأتي ذكره من قول ابن أبي هريرة =

لأنه لابد للحى من سبيل لحدثه فأشبه سبيل الخلقة

وإن كانا (١) فوق المعدة ففي وجوب الوضوء بما (٢) خرج منهما قولان: (٣)
أحدهما: فيه الوضوء ، كما لو كان دون (٤) المعدة ، اعتباراً بالتعليل
المتقدم . (٥)

والقول الثاني : لا وضوء فيه

لأن الخارج من فوق المعدة ملحق بالقيء ، والقيء لا وضوء فيه . (٦)

فأما إن كان سبيلاً (٧) الخلقة جاريتين :

فإن كان ما انفتح من السبيل الحادث فوق المعدة لم يجب في الخارج منه
وضوء . (٨)

وإن كان دون المعدة فعلى قولين (٩) .

انظر : البحر ل ٥٧٤ ، التنبيه ١٣ ، التحقيق ل ١١ ب ، تنمة الإبانة
ل ٦١ أ ، الغاية القصوى ٢١٤/١ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب .

(١) في أ ، م ، ح : (وإن كان) .

(٢) في أ : (مما) .

(٣) المصحح عند الجمهور القول بأنه لا وضوء فيه ، ومن محله القاضي أبو حامد ،
والجرجاني والرافعي ، وهذا القول نص عليه في حرمة وهو اختيار المزني .
وقطع المحاملي بإيجاب الوضوء ، قال النووي وهو ضعيف .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، المقنع ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٤/١ ، تنمة الإبانة
ل ٦١ أ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٨/٢ .

(٤) في م ، ح : (تحت) .

(٥) في أ ، س : (المقدم) .

(٦) سيأتي الكلام فيه .

(٧) في أ ، س : (سبيلي) .

(٨) إذا انسد سبيلي الخلقة وانفتح فوق المعدة ففيه طريقان :

الأول : القطع بأنه لا ينتقض الوضوء قولاً واحداً .

ومن صرح به الشيرازي في المذهب والتنبيه ، والماوردي ، والرافعي وآخرون .
والطريق الثاني : مبني على القولين فيما إذا كان الأصلي منسداً

فإن كان هناك لا ينتقض الوضوء فهنا أولى ، وإن كان هناك ينتقض فوجهان
انظر : البحر ل ٧٤ ب ، حلية العلماء ١٤٤/١ ، المذهب ٣٠/١ ، التنبيه ١٣ ،
المجموع ٨/٢ ، روضة الطالبين ٧٣/١ .

(٩) إذا لم ينسد المعتاد وانفتح سبيل تحت المعدة ففي انتقاض الوضوء خلاف
مشهور منهم من حكاه وجهين ، وبعضهم حكاه قولين ، والأصح باتفاقهم أنه
لا ينتقض

قال الأذري في هامشه : وقال الروياني في البحر: المذهب المشهور أنه

وكان أبو علي بن أبي هريرة ينقل هذا الجواب إلى المسألة التي قبلها
في (١) مد السيلين فيقول (٢): إن كان فوق المعدة لم ينقض، وإن كان
دونها فعلى قولين .

وأنكره سائر أصحابنا (٣) عليه ونسبوه إلى الغفلة فيه (٤). (٥)
فإذا ثبت ما وصفنا (٦)، وجعلنا ما انفتح من السيل الحادث مخرجاً للحدث
فقد اختلف أصحابنا : هل يجري عليه حكم السيل في وجوب الوضوء من مسه
والفصل من الإيلاج فيه على وجهين (٧) وكما ذكرنا في استعمال الأحجار فـسـي
الاستنجاء منه . (٨)

وهكذا (٩) اختلفوا (١٠) إذا شام (١١) عليه ملمعاً له بالأرض
هل يكون كالنائم (١٢) قاعداً في سقوط الوضوء عنه على وجهين . (١٣)

لا ينتقض، ومن أصحابنا من قال فيه قولين مخرجين، وقطع المحاملي في المقنع
بأنه ينقض فصار في المسألة ثلاثة طرق .
انظر : البحر ل ٧٤ ب ، المقنع للمحاملي ل ١٥ ، تنتمه الإبانة ل ٦١ ب ، الوسيط
٤٠٦/١ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، كفاية النبيه ل ٥٥ ب ، المجموع ٨/٢ ، هامش
الأثرعي ٨/٢ ، مغني المحتاج ٣٣/١

(١) في س : (من) .
(٢) في م : (فنقول) ، وفي س غير منقوطة (فنقول)
(٣) في م ، ح : (وأنكر أصحابنا عليه) .
(٤) في ح : (منه) .
(٥) حكاه النووي عن الماوردي
انظر : المجموع ٨/٢ .
(٦) في م ، ح : (ما وصفناه) .
(٧) أحدهما : لا يجب لأنه ليس بفرج
والثاني : يجب لأنه في حكم الفرج . قال النووي : أحدهما باتفاق القول
بعدم الوجوب .

انظر : البحر ل ٧٤ ب ، العباب ل ١٠ أ ، فتح العزيز ١٧/٢ ، روضة
الطالبين ٧٣/١ . المجموع ٩/٢ ، كفاية النبيه ل ٢٦٥ ، مغني
المحتاج ٣٣/١ .

(٨) (منه) ساقطة من م .
(٩) في س : (وهكذا)
(١٠) (اختلفوا) ساقطة من ح ، ومثبتة في الحاشية .
(١١) في أ : (إذا جلس)
(١٢) في م ، ح : (كالقائم)
(١٣) ذكره الروياني ، وحكاه النووي عن الماوردي وقال أحدهما لا ينتقض الوضوء .
انظر : البحر ل ٧٥ أ ، المجموع ١٠/٢ .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والنوم مفطجاً ، وقائماً ، وراكعاً وساجداً ، وزائلاً (٢) عن مستوى الجلوس قليلاً كان النوم (٣) أو كثيراً (٤) . وهذا صحيح ، والنوم هو الثاني من أقسام ما يوجب الوضوء وينقسم ثلاثة أقسام :

قسم يوجب الوضوء ، وقسم لا يوجبه ، وقسم اختلف قوله فيه فأما القسم الموجب للوضوء : فهو النوم زائلاً عن مستوى الجلوس مفطجاً أو غير مفطج إذا لم يكن في صلاة (٥) .

وحكي عن أبي موسى الأشعري ، وأبي مجلز (٦) ، وعمرو بن دينار ، وحاميد الأعرج (٧) .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في س : (زيلاً) .

(٣) (النوم) ساقطة من س .

(٤) انظر : مختصر المرني ٣ .

(٥) في س : (في الصلاة) .

(٦) في م : (مخلص) ، في س : (مجلد) .

وهو لاحق بن حميد بن شيبه السدوسي ، قدم خراسان ، وأقام بها مدة مع قتيبة ابن مسلم روى عن أبي موسى الأشعري ، والحسن بن علي ، ومعاوية ... وجمع ، وروى عنه قتادة وأنس بن سيرين ، وأبو التياح ... وغيرهم ، وثقه ابن سعد ، وقال العجلي : بصرى ، تابعي ، ثقة ، وقال ابن حبان عن ابن معين مفطرب الحديث .

اختلف في سنة وفاته قال ابن خيثمة عن ابن معين مات سنة ١٠٠ هـ أو ١٠١ هـ وقال خليفة مات سنة ١٠٦ هـ ، وقال عمرو بن علي ، والترمذي مات سنة ١٠٩ هـ انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٦ ، تهذيب التهذيب ١١/١٧١ ، تقريب التهذيب ٢/٢٤٠ ، تاريخ الثقات ٢٩٩ ، الجمع بين رجال المحيحين ٢/٥٥٧ ، ذكر أسماء التابعين ١/٣٩٧ ، الكنى لمسلم ١١٠ ، الكاشف ٣/٢١٧ ، مشاهير علماء الأمصار ٩١ .

(٧) حميد بن قيس الأعرج المكي ، أبو صفوان القاري الأسدي ، مولاهم ، وقيل مولى عفراء ، روى عن مجاهد ، وسليمان بن عتيق ، ومحمد بن إبراهيم التيمي ... وغيرهم وعنه السفينان ، ومالك ، وأبو حنيفة ... وجماعة ، كان ثقة كثير الحديث ، وكان قاري أهل مكة مات سنة ١٣٠ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ٢/٤٧ ، طبقات القراء لابن الجوزي ١/٢٦٥ ، طبقات ابن سعد ٥/٤٨٦ ، ميزان الاعتدال ١/٦١٥ .

أن النوم لا يوجب الوضوء بحال . (١)

حتى حكى عن أبي موسى الأشعري (٢) أنه كان إذا نام وكل بنفسه (٣) رجلاً يراعيه فإذا استيقظ قال له : هل سمعت موتاً أو وجدت ريحاً فإن قال لا ، قام فعلى (٤) ولم يتوضأ . (٥)

وفيما نذكره (٦) من الأخبار ما يوضح فساد هذا (٧) المذهب ويغني عن الإطالة بإفراده بالدالة .

وقال أبو حنيفة (٨) : النوم إنما يوجب الوضوء إذا كان مضطجعا أو متكئاً ، ولا وضوء عليه إذا نام قائماً أو ماشياً .
استدلوا برواية أبي خالد الدالاني (٩) عن قتادة عن أبي العالية (١٠)

(١) انظر : حلية العلماء ١/١٤٥ ، نيل الأوطار ١/٢٣٩ ، المجموع ٢/١٧٢ ، المقضي ١/١٦٥ .

(٢) (الأشعري) ساقطة من أ .

(٣) في س : (نفسه) .

(٤) وأبي مجلز ، وعمرو بن دينار وحديد الأعرج : أن النوم لا يوجب الوضوء بحال ، حتى حكى عن أبي موسى الأشعري (ساقطة من المتن في س ومثبته في الحاشية .

(٥) في م ، ح ، س : (وصل)

(٦) انظر : تفسير القرطبي ١/٢٢١ .

(٧) في ح : (يذكره)

(٨) (هذا) ساقطة من س .

(٩) انظر : البناية ١/٢١٨ ، تحفة الفقهاء ١/٢٢٢ ، فتح باب العناية ١/٦٦ ، الاختيار ١/١٠٠ .

(١٠) في س : (الدالاني) .

وهو أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي يقال اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة روى عن أبي إسحاق السبيعي وقاتدة . وغيرهما ، ومنه شعبة ، والثوري . وغيرهما

قال ابن معين ، وعثمان الدارمي ، وأحمد ليس به بأس ، وقال أبو حاتم صدوق ثقة ، وقال ابن سعد منكر الحديث ، وقال ابن حبان كان كثير الخطأ فاحش الوهم ، خالف الثقات في الروايات ، وذكره الكرابيسي في المدلسين ، وقال الحاكم إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالمدق والإتقان ، وقال ابن عبد البر ليس بحجة .

انظر : تهذيب التهذيب ١٢/٨٢ ، طبقات ابن سعد ٧/٣١٠ ، المجروحون ٢/١٠٥ ،

ميزان الاعتدال ٤/٤٣٢ ، لسان الميزان ٧/٤٦١ .

(١٠) رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي مولاهم البصري ، أدرك الجاهلية ،

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ ، فقلت له : صليت ، ولم تتوضأ وقد نمت ، فقال : إنما الوضوء على من نام ^(١) مفطجاً فإنه إذا اضطج استرخت مفاصله " ^(٢) وهذا نص .

وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ، ودخل على أبي بكر وعمر ، روى عن علي وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر وغيرهم ، وعنه خالد الحذاء ، وقتادة . . وجماعة
أجمعوا على توثيقه ، وأكثر ما نqm عليه حديث الضحك في الصلاة ، وسائر أحاديثه مستقيمة

قال الشافعي : حديث الرياحي ، رياح يعني في القهقهة .
قال ابن حجر : قال أبو ظدة مات سنة ٩٠ هـ وقال غيره سنة ٩٣ هـ ، وقال المدائني سنة ١٠٦ هـ ، وقال أبو عمر الضريز مات سنة ١١١ هـ ، والصحيح الأول ، وكذا جزم به ابن حبان .

انظر : تهذيب التهذيب ٢/٢٨٤ ، ٧/١٤٣ ، الشقات ٤/٢٣٩ ، طبقات ابن سعد ٧/١١٢ ، الكامل لابن عدي ٣/١٠٢٢ ، ميزان الاعتدال ٢/٥٤ ، معرفة علوم الحديث ١٩٩ .
(١) في س : (عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فسجد ونام ، ونفخ ثم قام فيصلي ولا يتوضأ فقلت له يارسول صليت ، ولم تتوضأ وقد نمت فقال إنما الوضوء على من ينام)

(٢) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والذهبي ، واللفظ لأبي داود وقال قوله " الوضوء على من نام مفطجاً " هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا . وقال شعبه : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس : حدثني رجال مرضيون منهم عمر ، وأرضاهم عندي عمر .

قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني استعظماً له وقال ماليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ؟ ولم يعبأ بالحديث . وقال البيهقي : تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أشعة الحديث . وقال في السنن : أنكره عليه جميع الحفاظ ، وأنكروا سماعه من قتادة .
وبيّن المنذري في مختصر أبو داود علل الحديث إلى أن قال : ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فيما تقدم من الانقطاع في إسناده ، والاضطراب ، ومخالفة الشقات ما يعقد قول من ضعف عن الأئمة رضي الله عنهم .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ١/٥٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم ١/٥١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي فيمن نام قاعداً وقائماً ١/١٥٩ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما ورد في نوم الساجد ١/١٢١ ، ميزان الاعتدال ٤/٤٣٣ ، تلخيص الحبير ١/١٢٠ ، نصب الراية ١/٤٤ ، مختصر سنن أبي داود ١/١٤٤ ، مختصر الخلافيات ١/١٤٧ ، نيل الأوطار ١/٢٤٢ .

وروى حذيفة بن (١) اليمان قال : كنت قائماً (٢) في المسجد فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) فوضع يده على منكبي (٤) فانتهيت فقلت : أمن هذا وفوء يارسول الله فقال : " لا أو تفع جنبك على الأرض " (٥) فنفى (٦) عنه وجوب الوضوء إلى أن يقع جنبه .
قالوا : ولأن كل حالة هي من أحوال الصلاة في الاختيار ، لم يكن النوم عليها موجباً للوضوء كالجلوس .

ودليلنا : قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " (٧) " (٨) فكان الدليل منها (٩) من وجهين :
أحدهما : عمومها على كل قائم إلى الصلاة .
والثاني : ما رواه الشافعي عن زيد بن أسلم أنه قال في الآية " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ نَوْمٍ " (١٠)

(١) في س : (حذيفة ابن اليمان)

(٢) (قائماً) ساقطة من أ ، س .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) في ح : (منكبيه) .

(٥) أخرجه البيهقي وابن عدي في الكامل عن بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخياط عن أبي عياض عن حذيفة بن اليمان قال : كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق فاحتضنني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يارسول الله هل وجب عليّ وضوء قال : " لا حتى تفع جنبك " قال البيهقي في السنن : هذا الحديث ينفرد به بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخياط وهو ضعيف لا يحتج بروايته .

وفي مختصر الخلافات : إسناده ليس بالقوي وشيخنا لم يقم إسناده .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من النوم قاعدة

١٢٠/١ ، الكامل لابن عدي ٤٨٦/٢ ، مختصر الخلافات ١٥٢/١ .

(٦) في أ : (فنفا) .

(٧) (وجوهكم) ساقطة من س .

(٨) سورة المائدة آية (٦) .

(٩) في أ ، م ، ح : (فيها)

(١٠) انظر : الأم ١٢/١ ، أحكام القرآن للشافعي ٥/١

وروى محفوظ بن علقمة (١) عن عبد الرحمن بن [عائذ] (٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) " وكاء السه (٥) العينان فمن نام فليتوضأ " (٦) ، (٧)

(١) محفوظ بن علقمة الحضرمي ، أبو جنادة الحمصي ، روى عن أبيه وسلمان الفارسي ، وغيرهما وعنه : أخوه نصر ، والوفيين بن عطاء ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين وعن دحيم ثقة وقال أبو زرعة لأبى به ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ٥٩/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٣٢/٢ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ٢١٣ ، الثقات ٥٢٠/٧

(٢) في م : (عابد) ، وفي أ ، ح ، س : (عايد) .

وهو عبد الرحمن بن عائذ الشمالي ويقال الكندي ، ويقال اليحصبي أبو عبد الله ، ويقال أبو عبيد الله ، يقال إن له محبة ، كان من حملة العلم ، وثقه النسائي وابن حبان .

روى عن عمرو علي ، ومعاذ ، وأبي ذر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص . وجماعة ، روى عنه إسماعيل بن خالد ، وثور بن يزيد ومحمود . وعدة . انظر : تهذيب التهذيب ٢٠٣/٦ ، تقريب التهذيب ٤٨٦/١ ، التاريخ الكبير ٣٢٤/٥ ، الثقات ١٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ٥٧١/٢ .

(٣) (رضي الله عنه) ساقطة من م ، ح

(٤) (وسلم) ساقطة من م

(٥) (في م ، س :) (السنة)

(٦) الوكاء : اسم الخيط الذي يشد به السقاء ، والسه : حلقة الدبر

حلل البيقظة للآست كالوكاء للقرية ، كما أن الوكاء يمنع ما في القرية أن يخرج كذلك البيقظة تمنع الآست أن تحدث إلا باختيار .

انظر : النهاية ٢٢٢/٥ ، ٤٢٩/٢ ، الفائق ٣٩٥/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٤٨٢/٢ ، النظم المستعذب ٣٠/١

(٧) أخرجه أحمد ، وأبوداود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، والحاكم في علوم الحديث عن بقية عن الوفين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وقد أعل الحديث من وجهين :

أحدهما : أن بقية ، والوفيين فيهما مقال ، قاله المنذري . والثاني : الانقطاع ، ذكر ابن أبي زرة في العلل ، وفي المراسيل أن ابن عائذ عن علي مرسل ، وزاد في العلل أنه سأل أباه ، وأبا زرة عن هذا الحديث فقالا : ليس بقوي .

وأجيب عن هذا : أن الوفين وثقه أحمد ، وابن معين ، ودحيم وغيرهم ، ولم ينكر عليه الساجي هذا الحديث ، وقال : رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن ولا أراه ذكره . ولا وفي صحيح ، ولم =

المرادي (١) قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم إذا كنتم مسافرين أو سقرا (٢) أن لا تنزع خفافكم ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن (٣) من غائط ، وبول ، ونوم (٤) " (٥)

فأطلق النوم ولم يفرق .

ولأن النوم إذا مادفحاً يؤثر (٦) في خروج الريح ، كان ناقضاً (٧) للوضوء كالاضطجاع طرداً ، والقعود عكساً . (٨)

فأما الجواب عن الحديث المروي عن ابن عباس : فهو أنه معلول :

(١) في م : (الممرأوى)

وهو صفوان بن عسال المرادي الجملي ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سنتي عشرة غزوة وروى عنه ، سكن الكوفة ، روى عنه زر بن حبيش ، وعبد الله بن سلمة المرادي . وغيرهما .
انظر : الاستيعاب ١٨١/٣ ، الإصابة ١٨٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٢٨/٤ ، طبقات ابن سعد ٤٥١/١ .

(٢) في أ ، س : (سفرى) .

(٣) في أ : (لآكن من) ، وفي م (لكن) ساقطة .

(٤) في س : (من غائط أو بول أو نوم) .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد - واللفظ له - وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطحاوي ، والبيهقي .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال : قال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١٨ ، مسند الإمام أحمد ٢٣٩/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من النوم ١٦١/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الخفين للمسافر والمقيم ٦٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة الوضوء من الغائط ٩٨/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب المسح على الخفين - باب ذكر الدليل على أن الرخصة في المسح على الخفين إنما هي من الحدث الذي يوجب الوضوء ٩٩/١ ، شرح معاني الآثار : باب المسح على الخفين ٨٢/١ ، نصب الرأية ١٦٤/١ ، ١٨٢ .

(٦) في م ، ح : (مؤثراً) .

(٧) في س : (ناقصاً) .

(٨) أي أن كل ما كان مؤثراً في خروج الريح نقض الوضوء كالاضطجاع في النوم وكل صالم يكن مؤثراً في خروج الريح لا ينقض النوم معه كالقعود .

أنكره أبو داود (١) في سننه وأحمد بن حنبل (٢) في حديثه وقال (٣) أحمد:
أبو خالد الدالاني لم يلق قتادة (٤).

وقال أبو داود : لم يرو (٥) قتادة عن أبي العالية إلا أربعة أحاديث
ليس هذا منها (٦) (٧)

وإذا كان هذا الحديث منذ أكبر (٨) أصحاب الحديث بهذه المثابة كان
مطرحا .

وأما حديث حذيفه فهو أنكر عندهم من الحديث المروي عن ابن عباس
ثم لو سلمنا (٩) لكان التعليل فيه باسترخاء المفاصل يقتضي حمله (١٠)
على ما لم يرخها من النعاس دون النوم .
وأما قياسهم على الجلوس فالمعنى في الجلوس أنه يخلف العينين (١١) في
حفظ السبيل عن خروج الموت والريح ، وليس كذلك ما سواه .

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، صاحب السنن ، إمام أهل الحديث
في زمانه ، روى عن أحمد ، وإسحاق ، وابن المديني .. وغيرهم ، وعنه
الترمذي ، وأبي عوانة .. وعدة ، من مؤلفاته : الناسخ والمنسوخ ،
والمراسيل

ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٥ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٥٤/١١ ، تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ ، تهذيب التهذيب
١٦٩/٤ ، اللباب ١٠٥/٢ ، وفيات الأعيان ٤٠٤/٢ .

(٢) في ح : (جبل)

(٣) في م ، ح ، س : (فقال) .

(٧،٤) انظر : التعليق على الحديث ص ٦٧٧ .

(٥) في أ : (ترو) .

(٦) في أ : (فيها) ، وفي س : (ليس هذا الحديث فيها) .

(٨) في م ، ح : (أكمة) ، وفي س : (أكثر) .

(٩) في أ : (سلما) .

(١٠) في أ ، س : (حملها) .

(١١) في أ : (العين) .

فصل

وأما (١) القسم الذي لا يوجب الوضوء من أقسام النوم ، فهو النوم قاعداً لا يوجب الوضوء قليلاً كان النوم (٢) أو كثيراً (٣).

وقال المنزني : نوم القاعد (٤) يوجب الوضوء كنوم المضطج قليلاً كان أو كثيراً (٥).

وقال مالك (٦) والأوزاعي (٧) وأحمد بن حنبل (٨) : إن كان نوم القاعد (٩) كثيراً أوجب الوضوء ، وإن كان قليلاً لم يوجبه .

واستدل المنزني بحديث صفوان بن عسال (١٠) المرادي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سَفَرًا (١١) أن لانزع خفافنا

-
- (١) في م ، ح : (فأما) .
 (٢) (النوم) ساقطة من أ ، س ، ح ، ومثبتة في حاشية ح .
 (٣) وذلك بأن يكون قاعداً ممكناً مقعده من الأرض .
 انظر : الأم ١٢/١ ، العباب ١٠ ب ، التهذيب ٣٤ أ ، الغاية القصوى ٢١٥/١ ، فتح العزيز ٢١/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ .
 (٤) في س : (النوم قاعداً) .
 (٥) وهو قول للشافعي في رواية البويطي ، واختاره المنزني .
 انظر : حلية العلماء ١٤٥/١ ، التهذيب ٣٤ أ ، المهذب ٣٠/١ ، الوسيط ٤٠٨/١ ، فتح العزيز ٢٥/٢ ، المجموع ١٧/٢ .
 (٦) قال في المدونة : (..... ومن نام جالساً فلا وضوء عليه إلا أن يطول ذلك به) والمشهور في المذهب أن المذهب أن المعتبر هو صفة النوم ، ولا عبرة بهيئة النائم ، سواء نام مضطجاً ، أو قائماً ، أو على أية صفة ، فمتى كان النوم ثقیلاً نَقَضَ وضوؤه متى أي حال كان نومه ، فإن كان غير ثقیل فلا ينتقض وضوؤه .
 انظر : المدونة ٩/١ ، بداية المجتهد ٣٦/١ ، الفواكه الدواني ١٣٣/١ ، حاشية الدسوقي ١١٩/١ ، بلغة السالك ٥١/١ .
 (٧) انظر : الأوسط ١٤٨/١ ، المجموع ١٧/٢ ، نيل الأوطار ٢٣٩/١ .
 (٨) انظر : المغني ١٦٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٦٦/١ ، دليل الطالب ١٢/١ .
 (٩) في س : (إذا كان النوم قاعداً) .
 (١٠) في س : (غسان) .
 (١١) في م : (أو سفرين) ، وفي س : (أو سفري)

ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط ، وبول ، ونوم^(١) " (٢)

فكان النوم على عموم الأحوال موجباً للطهارة ، كما كان الغائط ، والبول موجباً على عموم الأحوال .

قال : ولأن ما كان حدثاً في غير حال القعود كان حدثاً في حال القعود كسائر الأحداث

وأما مالك ومن تابعه فإنهم استدلوا : بأن قليل النوم في القعود لا يرخي المفاصل فكان السبيل محفوظاً ، وإذا طال وكثر^(٣) استرخت المفاصل فصار السبيل مستطلقاً .

ودليلنا : حديث حذيفة رضي الله عنه^(٤) أنه نام قاعداً فلما أنبهه^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) قال له^(٧) ياربول الله : أمن هذا وضوء فقال : " لا " (٨)

وروى معاوية بن أبي سفيان^(٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم^(١٠) قال :

(١) في س : (أو بول ، أو نوم)

(٢) سبق تخريجه ص ٦٨١

(٣) في م ، ح : (وإذا كثر وطال) .

(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، س .

(٥) في أ ، س : (فأنبهه) .

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) في س : (فقال : ياربول الله) .

(٨) سبق تخريجه ص ٦٧٨

(٩) (أبي سفيان) غير واضحة في أ ، في س : (بن أبي نصيران)

وهو أبو عبد الرحمن معاوية بن صخر بن حرب الأموي ، أحد دعاة العرب ، ومؤسس الدولة الأموية ، أسلم يوم فتح مكة ، وهو أول مسلم ركب بحر الروم للغزو توفي دمشق سنة ٦٠ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣/٣٧٥ ، الإصابة ٣/٤١٢ ، التنبيه والإشراف ٢٧٧ ، التعديل والتجريح ٢/٧١٤ ، تاريخ بغداد ١/٢٠٧ ، التاريخ الكبير ٧/٣٢٦ ، الثقات ٢/٣٠٥ .

(١٠) (وسلم) ساقطة من أ .

" العينان وكاء السه (١) ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " (٢)
فجعل النبي صلى الله عليه وسلم (٣) العينين (٤) وكاء السه (٥) يحفظ (٦)
السبيل فكذلك الأرض تخلف العينين (٧) في حفظ السبيل .

ثم بين بالتعليل أن النوم ليس يحدث ، وإنما هو سبيل إلى الحدث ، فإذا
وجد على مفة لا تكون (٨) سبيلاً إليه انتفى (٩) الحكم عنه .

وروى عمرو بن شعيب (١٠) عن أبيه (١١) من جده (١٢)

(١) في م : (السنة) .

(٢) أخرجه أحمد ، والدارقطني

قال ابن حجر : في إسناده بقية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف
وقال أحمد بن حنبل : حديث علي أثبت من حديث معاوية في هذا الباب .
انظر : مسند أحمد ٩٧/٤ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في مسا
روى فيمن نام قاعداً أو قائماً ١٦٠/١ ، تلخيص الحبير ١١٨/١ .

(٣) (وسلم) ساقطة من أ .

(٤) (العينين) ساقطة من س .

(٥) في م : (السنة) .

(٦) في م ، ح : (تحفظ) .

(٧) في س : (العين) .

(٨) في م ، س : (لا يكون) ، وفي ح غير منقوطة (لا يكون) .

(٩) في م : (سبيلاً إلى انتقاء) ، وفي ح : (سبيلاً إلى انتفا) .

(١٠) أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، من
رجال الحديث

روى من أبيه وطاؤوس ومجاهد .. وجماعة ، وروى عنه عمرو بن دينار وقتادة ،
والأوزاعي .. وآخرون

كان يسكن مكة ، وتوفي بالطائف سنة ١١٨ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٨/٨ ، تقريب التهذيب ٧٢/٢ ، الجرح والتعديل
٢٢٨/٦ ، شذرات الذهب ٥٥/١ ، المغفاء للعقيلي ٢٧٣/٣ ، ميزان الاعتدال
٢٦٣/٢ .

(١١) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الحجازي ، روى عن جده
عبد الله بن عمرو وروى عنه ابنه عمرو بن شعيب ، ذكره ابن حبان في
الثقات ، قال ابن حجر : ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد ، ولم
يذكر أحد لمحمد هذا ترجمة إلا القليل .

انظر : التاريخ الكبير ٢١٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٥٦/٤ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٤٦/١ ، الجرح والتعديل ٣٥٩/٤ ، طبقات ابن سعد ٢٤٣/٥ ،
الكاشف ١٢/٢ .

(١٢) قال ابن حجر عند ترجمة عمرو بن شعيب : أما رواية أبيه عن جده وإنما

يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو ، وليس محمد بن عبد الله ، وقد =

أن (١) النبي صلى الله عليه وسلم قال (٢): " من نام جالساً فلا وضوء عليه ، ومن وضع جنبه فعليه الوضوء " (٣)

وروى قتادة عن أنس قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق (٤) رموسهم ثم يملون ولا يتوضئون " (٥) وهذا دليل على الإجماع منهم .

صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن ، وصح سماعه عنه ، وأجاب بعضهم على ابن حجر بقوله : " فإنما يعنى بها الجد الأعلى " أنها دعوى بلا دليل ، بل نص الأئمة على أنه يحتتمل الجد الأدنى والأعلى ولا يعنى حديثه إلا إذا صرح بأنه عبد الله .

وهذا السند : (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) تكلم فيه رجال الحديث ، والحرص والتعديل كثير ، ولا حاجة إلى الإسهاب فيه . انظر : تهذيب التهذيب ٥١/٨ ، ٢٦٦/٩ ، الكاشف ٦٢/٣ ، ميزان الاعتدال ٥٩٣/٣ .

(١) في أ ، ح ، س : (عن) .

(٢) في م ، س ، ح : (أنه قال) .

(٣) أخرجه الدارقطني بلفظه عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قال النووي : حديث عمرو بن شعيب ضعيف جداً ، وقال في التعليق المغني : عمر بن هارون ضعيف ، وقال ابن مهدي ، وأحمد ، والنسائي متروك ، وقال الدارقطني وابن المديني ضعيف جداً .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي فيمن نام قاعداً ١٦١/١ المجموع ١٣/٣ ، التعليق المغني ١٦١/١ .

(٤) تخفق : تميل ، وقيل هو إذا نعت نعمة ثم تنبه .

انظر : - خفق - لسان العرب ٨٠/١٠ .

(٥) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، ومسلم ، وأبو داود - واللفظه - والترمذي ، والدارقطني

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الدارقطني صحيح .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ٢٨٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم ٥١/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم ٥١/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في النوم قاعداً لا ينقض الوضوء ١٣١/١ ،

ثم (١) من الدليل على مالك ومن تابعه (٢): أنه لما لم يكن (٣) قليلاً حدثاً ، لم يكن كثيره (٤) حدثاً كالكلام طرداً ، والموت والريح مكساً . (٥)

وأما الجواب من استدلال المزني رحمه الله (٧) بحديث صفوان فهو : أنه لما جمع في حديثه بين البول والنوم ، ثم كان (٨) البول ينقض (٩) في حال دون حال وهي حال السلامة دون سلس البول ، لم يمنع (١٠) أن يكون النوم ينقض (١١) الوضوء (١٢) في حال دون حال .

وأما استدلاله بسائر الأحداث ، فالفرق بينهما أن النوم ليس يحدث في نفسه وإنما هو طريق إليه ، وما سوى النوم حدث (١٣) في نفسه (١٤) ولو كان حدثاً لكان القياس يقتضي ما قاله المزني من تسوية النوم (١٥) في الأحوال كسائر الأحداث

وهو معنى قول الشافعي : ولو مرضا (١٦) إلى النظر (١٧) كان (١٨) إذا غلب

-
- (١) في س : (ومن الدليل) .
 (٢) في أ : (وتابعيه) ، وفي س : (ومتابعيه) .
 (٣) في أ : (مالم يكن) .
 (٤) في س : (كثره) .
 (٥) الطرد : أي أن كل مالم يكن قليلاً حدثاً لم يكن كثيره حدثاً كالكلام ، والعكس: كل ما كان قليلاً حدثاً كان كثيره حدثاً كالريح .
 (٦) في م : (فأما) وفي س : (وإنما) .
 (٧) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٨) في م : (وكان) .
 (٩) في أ ، س : (ينقض) .
 (١٠) في م : (لم يمنع) .
 (١١) في س : (ينتقض) .
 (١٢) (الوضوء) ساقطة من س .
 (١٣) في أ ، س : (حدثاً) .
 (١٤) (وإنما هو طريق إليه ، وما سوى النوم حدث في نفسه) ساقطة من م .
 (١٥) (النوم) ساقطة من س .
 (١٦) في أ : (ولو جرتا) .
 (١٧) في س : (النفس) .
 (١٨) في م ، ح : (لكان) .

عليه النوم توفراً بأي حالاته كان . غير (١) أن القياس كان يقتضي أن يكون حدثاً يتعلق (٢) الوضوء به كسائر الأحداث ، ولكن انصرف بتعليل (٣) النوم (٤) عن أن يكون حدثاً ، وهما سبباً إليه (٥) ، فجاء أن يختص بالحال التي تكون (٦) سبباً إليه دون الحال التي لا تكون (٧) سبباً إليه .

قال المزني : وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أغمي (٨) عليه كيف كان توفراً فكذلك النائم على معناه كيف كان توفراً .
والجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنه ليس يمتنع أن يكون الإغماء (٩) حدثاً بعينه ، فاستوى حكمه في الأحوال والنوم سبباً إليه ، فاختلف حكمه باختلاف الأحوال .
والثاني : أن النوم أخف حالاً من الإغماء ، لأنه قد ينتبه بما ينتقل (١٠) إليه من حال إلى حال ، فاختلف حكمه باختلاف الأحوال ، والإغماء أغلظ (١١) حالاً ؛ لأنه لا ينتبه (١٢) بما ينتقل (١٣) إليه فاستوى حكمه في الأحوال .

(١) في أ : (نعيم) في م ، ح : (يعني)

(٢) في أ ، م ، ح : (لتعلق)

(٣) في ح : (تعليل) ، وفي م : (بتعليل)

(٤) وهو " العينان وكاء السه "

(٥) في م ، ح : (عن أن يكون حدثاً لتعلق الوضوء إليه) .

(٦) في أ ، س : (التي يكون) .

(٧) في أ ، س : (التي لا يكون) .

(٨) في س : (أغمى) .

(٩) في س : (الإغماء) .

(١٠) في م : (ينتقل) .

(١١) في س : (أغلظ) .

(١٢) في ح : (ينتبه)

(١٣) في م : (بما ينتقل) .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا لم يخل حال السائم قاعداً من أحد أمرين :
إما أن يكون متربعاً (٢) أو محتبياً (٣).
فإن جلس متربعاً فلا وضوء عليه لما ذكرنا من حفظ الأرض لسبيله ،
وإن جلس على إليته رافعاً لركبتيه محتبياً عليهما (٤) بيديه (٥) فقد
اختلف أصحابنا فيه على وجهين : (٦)
أحدهما : أنه كالمربع (٧) في سقوط الوضوء عنه لالتحاق إليته (٨) بالأرض
والوجه الثاني : أنه كالمستند ، والمفطح في وجوب الوضوء عليه ، لأنه
جلس جلسة (٩) لا تحفظ (١٠) الأرض سبيله منها ، ولعل (١١) ما خرجه أبو إسحاق
المروزي هو قول ثان (١٢) في نوم القائم محمول (١٣) على هذا .

-
- (١) (فصل) ساقطة من س
(٢) التربع : ضرب من الجلوس .
انظر :- ربع - لسان العرب ١٠٩/٨ .
(٣) في م : (محتبياً)
والاحتباء : أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوبه يجمعهما به مع ظهره
ويشده عليهما ، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب .
انظر - حبا - لسان العرب ١٦١/١٤
(٤) (محتبياً عليهما بيديه) ساقطة من م ، وفي س : (عليهما) .
(٥) في ح : (ببدنه)
(٦) قال النووي : وفيه ثلاثة أوجه ، حكى الوجهين اللذين ذكرهما الماوردي ، وجعل
قول أبي الفياض وجهاً ثالثاً ، وحكاها من الماوردي والرويا ني وقسـال ،
والمختار أنه لا ينتقض .
انظر : البحر ٧٥ ب ، المجموع ١٧/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، مغني المحتاج ٣٤/١ .
(٧) في ح : (كالمربع) .
(٨) في ح : (إليته) .
(٩) في م ، ح : (لأنها جلسة لا تحفظ) ، وفي أ : (جلسته) ساقطة .
(١٠) في أ : (لا يحفظ) وفي ح ، س غير منقوطة (لا تحفظ) .
(١١) في أ : (واجل ما خرجه) .
(١٢) في أ ، س : (ثاني) .
(١٣) في أ : (فمحمول) .

وكان أبو الفياض البصري (١) يفصل ذلك فيقول :
 إن كان النائم على هذه (٢) الحال نحيف البدن معروق الإلية انتقض وضوءه ،
 لأن السبيل لا يكون محفوظاً (٣)

وإن كان تخيم (٤) البدن تنطبق إلياته على الأرض في هذه (٥) الحال لم
 ينتقض (٦) وضوءه ؛ لأن السبيل يكون (٧) محفوظاً .
 فلو نام متربعاً فغلبه النوم حتى مال (٨) عن جلوسه ؛
 فإن ارتفعت إلياته عن الأرض في ميله انتقض (٩) وضوءه ، وإن لم ترتفع (١٠)
 فهو على وضوءه كما لو لم [يمل] . (١١)

وأما القسم الذي اختلف قوله في وجوب الوضوء منه من أقسام النوم ، فهو
 النوم في الصلاة .

فإذا نام في موضع الجلوس كانت صلاته جائزة ووضوءه جائزاً (١٢) (١٣)
 وإن نام في موضع (١٤) غير الجلوس ، إما في قيامه ، أو في ركوعه ،

-
- (١) (البصري) ساقطة من م ، ح
 (٢) في م ، ح : (هذا) .
 (٣) (لا يكون محفوظاً) ساقطة من م .
 (٤) في ح : (لحيم) وفي س : (تخم)
 والتخيم : أي الثقيل .
 انظر : - وخم - لسان العرب ٦٣١/١٢ .
 (٥) في ح : (في هذا)
 (٦) في س : (ينتقض) .
 (٧) في م ، ح : (يميل) .
 وإن كان تخيم البدن تنطبق إلياته على الأرض في هذه الحال لم ينتقض وضوءه
 لأن السبيل (ساقطة من م) .
 (٨) في أ ، س : (حال) .
 (٩) في س : (انتقض) .
 (١٠) في أ : (لم يرتفع) وفي ح غير منقوطة (يرتفع) .
 (١١) في أ ، م ، ح ، س : (لم يميل)
 (١٢) في أ : (جائز) ، وفي س : (ووضوءه باق) .
 (١٣) انظر : حاشية القليوبي ٣٢/١
 (١٤) في م ، ح ، س : (وإن نام من غير الجلوس) .

أو في (١) سجوده

ففي بطلان وضوئه (٢) وصلاته قولان: (٣)

أحدهما : وهو قوله في القديم أن وضوءه صحيح ، وبه قال ثمانية من التابعين . لقوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا " (٤)
فأخرجه مخرج المدح ، وما تعلق به (٥) المدح انتفى (٦) عنه ، بإبطال (٧)
العبادة .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) أنه قال : " إذا ضام العبد في سجوده باهى الله تعالى (٩) به الملائكة فيقول : انظروا (١٠) عبدي (١١) روحه عندي ، وجسده (١٢) ساجد بين يدي " (١٤)

(١) (في) ساقطة من ح .

(٢) في أ : (وضوءه) ، وفي ج ، س : (وضوءه)

(٣) قال الشاشي : أحدهما أنه ينقض .

انظر : البحر ل ٧٥ أ ، حلية العلماء ١٤٦/١ ، المهذب ٢٠/١ ، فتح العزيز

٢٦/٢ ، المجموع ١٥/٢ .

(٤) سورة الفرقان آية (٦٤) .

(٥) في م ، ح : (وما يتعلق)

(٦) في ح : (انتفا)

(٧) في س : (بطلان)

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) في س : (فيقول ياملائكتي) ، و (انظروا) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١١) في أ : (عندي) .

(١٢) في أ ، م ، ح : (وبدنه) .

(١٣) في ح : (ساجدا) .

(١٤) قال ابن حجر : أنكر جماعة منهم القاضي ابن العربي وجود هذا الحديث وقد رواه البيهقي في الخلافات من حديث أنس ، وفيه داود بن البرقان وهو ضعيف

وروي من وجه آخر عن أبيان عن أنس ، وأبان متروك ، ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من حديث المبارك بن فضالة ، وذكره الدارقطني في العلل من حديث عباد بن راشد كلاهما عن الحسن عن أبي هريرة قال : وقيل عن الحسن بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والحسن لم يسمع من أبي هريرة ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن حزم وقال : وهذا لا شيء لأنه مرسل ، لم يخبر الحسن ممن سمعه ، ثم : حج لم يكن فيه إسقاط الوضوء =

فأوجب هذا نفي الحدث عنه .

والقول الثاني : قاله في الجديد أن وضوءه قد انتقض وصلاته قد بطلت لما روي أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم (١) إنك تنام فـمـيـ صلته فقال صلى الله عليه وسلم (٢) " تنام (٣) عيناى (٤) ولا ينام قلبي " (٥)
فدل على أن نوم القلب ناقض للوضوء . (٦)

ولأن ما كان حدثاً في غير الصلاة كان حدثاً في الصلاة كسائر الأحداث .
فلو تيقن المتوضي (٧) النوم ، ثم شك فيه ، هل كان جالساً أو مضطجعاً فلا وضوء عليه .
لأن الوضوء لا يجب بالشك .

عنه ، وروى ابن شاهين عن أبي سعيد معناه وإسناده ضعيف وقال النووي : وأما حديث المباحة فضعيف جداً .
انظر : مختصر الخلافات ١٤٩/١ ، المحلى ٢٢٨/١ ، المجموع ١٢/٢ ، تلخيص الحبير ١٢٠/١ - ١٢١ .
(١) (وسلم) ساقطة من أ .
(٢) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(٣) في م : (ينام)
(٤) في س : (عيناى)
(٥) أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن الجارود ، والبيهقي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريده في رمضان ولا غيره على إحدى عشر ركعة ، يصلي أربعاً ، فلا تسلم من حسنة وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسلم من حسنة وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً ، قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله أتنام قبل أن توتر فقال : " يا عائشة إن عيناى تنامان ، ولا ينام قلبي " اللفظ للبخاري
انظر : صحيح البخاري : كتاب الجمعة - باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان وغيره ٦٧/٢ ، صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب صلاة الليل وحد ركعات النبي ٥٠٨/١ ، سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل ٣٨/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ٢٧٥/١ ، المتقى لابن الجارود ١٥ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما ورد في نوم الساجد ١٢١/١ .
(٦) في أ ، س : (الوضوء) .
(٧) في م : (ولو تيقن أن المتوضي) .

٣ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والغلبة على العقل بجنون ، أو مسرغ ،
مفطجاً كان (٢) أو (٣) غير مفطج . (٤)

وهذا صحيح ، والغلبة على العقل هو القسم الثالث من أقسام ما يوجب
الوفوء وإنما وجب منه الوفوء : لأن (٥) زوال العقل أغلظ (٦) حالاً من النوم ،
فلما كان النوم (٧) موجبا للوفوء فأولى أن يكون زوال العقل موجباً له . (٨)
وإذا كان كذلك فلا فرق بين أن يكون زوال (٩) عقله بجنون أو مسرغ أو
سكر أو فرغ (١٠) أو رهبة .

قال الشافعي : وقد قيل إن (١٢) كل (١٣) من أغمى عليه أنزل ، فإن كان
ذلك اغتسل . (١٤)

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) (كان) ساقطة من س .
(٣) (أو) مكررة في س .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) في أ : (لأنه) .
(٦) في ح ، س : (أغلظ) .
(٧) (النوم) ساقطة من س .
(٨) انظر : المذهب ٣٠/١ .
(٩) في س : (في زوال) .
(١٠) في ح : (أو فرغ) ، في س : (أفزع) .
(١١) وفي وجه للخراسانيين أنه لا ينتقض وفوء المكران لأنه كالصاحي فـ
الأحكام
قال النووي : وهو غلط مريح ، فإن انتقاض الوفوء منوط بزوال العقل ،
فلا فرق بين العاصي والمطيع .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، المجموع ٢١/٣ .
(١٢) (إن) ساقطة من س .
(١٣) في ح : كان .
(١٤) في حاشية م : عبارة الشافعي قد قيل : قل من يجن إلا وينزل .
عبارة الشافعي في الأم : " وقد قيل قلما جن إنسان إلا أنزل " .
قال النووي : فعبارة الشافعي في المجنون ، وقد نقله الشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب وجماعة في المغمى عليه .
انظر : الأم ٢٨/١ ، المجموع ٢٣/٢

قال أصحابنا : إن كان الإغماء لا ينفك (١) عن (٢) الإنزال فعلى المغمى عليه (٣) الغسل إذا أفاق (٤) لأجل الإنزال لا الإغماء . (٥)

وإن كان قد ينفك منه فلا غسل عليه ، ولو فعله استحباباً كان أفضل . (٦)
اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم (٧) حين اغتسل لما أفاق من مرفه . (٨)

(١) في س : (ينفك) .

(٢) في م ، ح : (من) .

(٣) (عليه) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (فاق)

(٥) في م ، ح ، س : (لا للإغماء) .

(٦) حكاه النووي عن الماوردي وقال : والمححيح أنه يستحب الغسل ولا يجب حتى يتيقن خروج المني ، وفي وجه شاذ أنه يجب الغسل من الإغماء .

انظر : المجموع ٢/٢٣ .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ .

(٨) أخرجه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو عوانة ، والبيهقي عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة قال : دخلت على عائشة فقلت ألا تحدثيني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : بلى ثقل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " أظلى الناس " قلنا لا ، هم ينتظرونك ، قال : " فعوا لي ماء في المخضب " قالت : ففعلنا فاعتسل فذهب لينوء فأغمي عليه ثم أفاق ، فقال صلى الله عليه وسلم : " أظلى الناس " قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله قال : " فعوا لي ماء في المخضب " قالت : فقعد فاعتسل ، ثم ذهب لينوء فأغمي عليه ، ثم أفاق فقال : " أظلى الناس " قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله ، فقال : " فعوا لي ماء في المخضب " فقعد فاعتسل ثم ذهب لينوء فأغمي عليه ، ثم أفاق فقال : " أظلى الناس " قلنا : لا هم ينتظرونك يا رسول الله ، والناس عكوف في المسجد ينتظرون النبي صلى الله عليه وسلم اللفظ للبخاري .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٧٤/١ ، صحيح مسلم : كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ٣١١/١ ، سنن النسائي : كتاب الإمامة - باب الائتتمام بالإمام يطلي قاعداً ١٠١/٢ ، مسند أبي عوانة : أبواب الملوات : صفة انتظار الأمة في الصلاة للنبي صلى الله عليه وسلم ١١١/٢ ، المسنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب انتقاض الطهر بالإغماء ١٢٣/١ .

ولا فرق بين أن يكون المغمى عليه في حال اغماؤه جالساً أو مفطجعاً ،
بخلاف (١) النائم ؛ لأنه لا يحس بما يكون عند الاغماء ، ولا في الجلوس (٢) ، ولا
في غيره .

فلو أن متوضئاً شرب نبيذاً فسكر لزمه غسل النبيذ في فمه ، وما أصاب من
جسده وأن يتوضأ لزوال عقله ، ولو لم (٣) يسكر غسل النبيذ ولم يتوضأ
ولا يلزمه (٤) استقاء (٥) ما شرب من النبيذ ، ولو فعل ذلك (٦) كان
أفضل .

(١) في س : (بخلاف) .

(٢) في م ، ح : (بما يكون عند الاغمال في حال الجلوس)

(٣) في س : (وإن لم) .

(٤) في م : (ولم يلزمه) .

(٥) في أ : (استنقا) .

(٦) (ذلك) ساقطة من أ ، م ، ح .

٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وملامسة الرجل والمرأة ، والملامسة أن يغطي بشيء عنه إلى جسدها (٢) ، أو تغطي إليه لا حائل (٣) بينهما ، أو يقبلها (٤) . (٥)

وهذا صحيح ، والملامسة (٦) هي القسم الرابع من أقسام ما يوجب الوضوء فإذا لمس الرجل بدن المرأة ، أو المرأة (٧) بدن الرجل ، فالوضوء على اللامس منهما واجب (٨) سواء لمس بشهوة أو غيرها .
هذا مذهب الشافعي (٩) ، وبه قال من الصحابة عمر (١٠) ، وابن (١١) مسعود (١٢) ، وابن عمر (١٣) رضي الله عنهم . (١٤)
ومن التابعين : مكحول (١٥) ، والشعبي (١٦) ، والزهري (١٧) ، ومن الفقهاء : النخعي (١٨) ، والأوزاعي (١٩) .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في س : (جسده) .
(٣) في م ، ح : (ولا حائل) .
(٤) في س : (أو يقبلهما) .
(٥) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٦) في س : (الملامسة) بدون واو .
(٧) في م ، ح : (والمرأة) .
(٨) (واجب) ساقطة من أ .
(٩) انظر : الإقناع ٥٦/١ ، فتح الوهاب ٨/١ ، كفاية الأخيار ٢١/١ .
(١٠) (١٢ ، ١٣ ، ١٥) انظر : البحر ل ٧٧ أ ، التهذيب ل ٣٤ ب ، المجموع ٣٠/٢ ، المغني ١٨٦/١ .
(١١) في س : (وابن) .
(١٢) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٣) وحكي عنه مثل قول مالك .
(١٤) انظر : البحر ل ٧٧ أ ، المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .
(١٥) انظر : التهذيب ل ٣٤ ب .
(١٦) وله رواية أخرى مثل قول مالك .
(١٧) انظر : المجموع ٣٠/٢ ، المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .
(١٨) وحكي عن الأوزاعي أن اللامس لا ينتقض ، وعنه : إذا لمس بأعضاء الوضوء انتقض وإلا فلا .
وروي عنه أيضا أنه لا ينتقض إلا باللمس باليد .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، تفسير القرطبي ٢٢٤/٥ ، المنتقى ٩٢/١ ، البناية ٢٤٤/١ ، طرح التشريب ٣٩٤/٢ .

وأحمد (١) ، وإسحاق (٢)

وقال مالك (٣) ، والثوري (٤) : إن قبلها شهوة انتقض وضوءه ، وإن كان بغير (٥) شهوة لم ينتقض .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (٦) : إن انتشر (٧) ذكره بالملامسة انتقض وضوءه وإن لم ينتشر لم ينتقض .

وقال عطاء (٨) : إن مس من (٩) يحرم (١٠) عليه انتقض وضوءه ،

(١) لأحمد ثلاث روايات : أحدها : وهو المشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة ينقض ، ولا ينقضه لغير شهوة ، والثانية : لا ينقض اللبس بحال ، والثالثة : أن اللبس ينقض بكل حال .

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإفصاح ٧٩/١ ، المغني ١٨٦/١ - ١٨٨ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ ، كشاف القناع ١٢٨/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٣٢/٢١ .

(٢) وعن إسحاق : إن لمس بشهوة انتقض الوضوء ، وإلا فلا .
انظر : البحر ل ٧٧ أ ، طرح التشريب ٣٩٤/٢ ، البناية ٢٤٤/١ ، المغني ١٨٦/١ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ٣٧/١ ، المنتقى ٩٢/١ ، وشرح الزرقاني على الموطأ ٨٩/١ ، حاشية الدوقي ١١٠/١ ، درة الغواص ٨٨ .

(٤) انظر : المغني ١٨٦/١ ، الشرح الكبير ١٨٧/١ .
(٥) في س : (لغير) .

(٦) ويقصدون بذلك إذا كانت المباشرة فاحشة فإنها تنقض الوضوء ، وهي أن يباشر امرأته متجردين ، ولا يشرط فرجها ، مع انتشار الآلة ، ولا يشترط أن يرى بللاً ، ولم يشترط بعضهم ملاقة الفرج .

انظر : المبسوط ٦٨/١ ، تحفة الفقهاء ٢٢/١ ، البحر الرائق ١٢/١ ، من مرقاة المفاتيح ٢٧٩/١ .

(٧) في س : (أن ينتشر) .

(٨) وحكى ابن المنذر عن عطاء أنه قال : إن قبل حلالاً فلا إعادة عليه ، وإن قبل حراماً أعاد الوضوء .

وقال النووي بعد ذكر قول عطاء ، حكاه ابن المنذر ومالك الحارثي ، وهذا خلاف ما حكاه الجمهور عنه ، ولا يصح هذا عن أحد إن شاء الله .
والمشهور عن عطاء مثل مذهب الشافعي .

انظر : الأوسط ١٢٧/١ ، البحر ل ١٧٧ ، المجموع ٣١٠٣٠/٢ ، البناية ٢٤٤/١ .

(٩) في س : (إن من مس) .

(١٠) في س : ح غير منقوطة (حرم) .

وإن من (١) من تحل له (٢) لم ينتقض وضوءه .

وقال ابن عباس (٣) ، والحسن البصري (٤) ، ومحمد بن الحسن (٥) : لا وضوء في الملامسة بحال .

واستدلوا جميعاً على سقوط الوضوء منها (٦) على اختلافهم فيها . (٧)

برواية إبراهيم التيمي (٨) عن عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ، ولم يتوضأ " (٩)

(١) (من) ساقطة من م .

(٢) في م : (عن لم تحل لم ينتقض وضوءه) .

(٣ ، ٤) انظر : التهذيب ل ٣٤ ب ، نيل الأوطار ٢٤٤/١ .

(٥) انظر : المبسوط ٦٨/١ ، البنائة ٢٤٤/١ .

(٦) في أ ، س : (فيها)

(٧) (فيها) ساقطة من م .

(٨) إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، من تيم الرباب ، أبو أسماء الكوفي ، كان من العباد روى عن أنس ، وأبيه ، والحارث . وغيرهم ، وأرسل عنه عائشة ، روى عنه بيان بن بشر ، والحكم بن عتيبة ، وزيد بن الحارث . وجماعة ، وثقة ابن معين

وقال أبو زرعة : ثقة مرجي ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث .

عاش سنة ٩٢ هـ ، وقال الواقدي سنة ٩٤ هـ ، قتله الحجاج بن يوسف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٦/١ ، تقريب التهذيب ٤٦/١ ، طبقات ابن سعد

٢٨٥/٦ ، ميزان الاعتدال ٧٤/١ .

(٩) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي - واللفظ لأبي داود -

قال أبو داود ، والنسائي : هذا الحديث مرسل ، وذلك لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة .

وقال الدارقطني : إبراهيم لم يسمع من عائشة ، وقال البيهقي : وهذا مرسل ، إبراهيم لم يسمع من عائشة ، وأبو روق ليس بقوي ، ضعف يحيى بن معين وغيره

والحديث الصحيح عن عائشة إنما هو في قبلة الصائم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح إسناده لقلنا به .

قال الزيلعي ردّاً عليه : أما قوله إبراهيم لم يسمع من عائشة ، فقد قال الدارقطني في سننه بعد أن رواه : وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ، فوصل سنده ومعاوية هذا أخرجه له مسلم في صحيحه ، وأبو روق عطية بن الحرب أخرجه له =

وبرواية (١) الأعمش عن حبيب (٢) من عروة (٣) عن عائشة أن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم (٥) قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ.

الحاكم في المستدرک ، وقال أحمد : ليس به بأس ، وقال ابن معين صالح ، وقال أبو حاتم مدوق ، وقال ابن عبد البر قال الكوفيون هو ثقة ، لم يذكره أحد بجرح ، ومراسيل الثقات عندهم حجة وأما قوله : والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الماشم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، فهذا تضعيف منه للرواية من غير دليل ظاهر ، والمعنيان مختلفان فلا يقال أحدهما بالآخر ، وقال السندي : والمرسل حجة عندنا ، وعند الجمهور ، وقد جاء موصولاً عن إبراهيم عن أبيه عن عائشة ... وبالجمل ففقد رواه البزار بإسناد حسن فالحديث حجة بالاتفاق .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من القبلة ٤٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة ٥٨/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من القبلة ١٠٤/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما ورد في الملامسة والقبلة ١٤١/١ ، نصب الراية ٧٣/١ ، حاشية السندي على النسائي ١٠٤/١ .

(١) في أ ، س : (ورواية) .

(٢) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار ، ويقال قيس بن هند ، وقيل : إن اسم أبي ثابت هند الأسدي ، أبو يحيى الكوفي روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ... وخلق ، روى عنه الأعمش ، وأبو إسحاق الشيباني ، وحسين بن عبد الرحمن ، والثوري ، وشعبة ... وجماعة ، وثقه العجلي ، وابن معين ، والنسائي ، وقال ابن خزيمة : كان مدلساً ، وقال العجلي : وله عن عطاء أحاديث لا يتابع عليها من حديث عائشة . مات سنة ١٩٩ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١٧٨/٢ ، تاريخ الثقات ١٠٥ ، الثقات ١٣٧/٤ ، الضعفاء للعقيلي ٢٦٣/١ ، طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٥١/١ ، الكامل لابن عدي ٨١٣/٢ .

(٣) عروة المزني ، روى عن حبيب بن أبي ثابت ، وعن فاطمة بنت أبي حبيش في الاستحاضة

وقال الذهبي : عروة المزني شيخ لحبيب بن أبي ثابت لا يعرف ، تفرد عنه حبيب بن أبي ثابت .

انظر : تهذيب التهذيب ١٨٩/٧ ، تقريب التهذيب ٢٠/٢ ، ميزان الاعتدال ٦٥/٢ المغني في الضعفاء ٤٣٢/٢ .

(٤) في م ، ح : (أن النبي) .

(٥) (وسلم) ساقطة من أ .

قال (١) عروة : فقلت لها من هي إلا أنت فضحكت " (٢)

(١) في م ، ح : (فقال) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبو داود - واللفظ له - وابن ماجه ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي من حديث الأعمش عن عروة عن عائشة ، وأخرجـه أبو داود أيضا عن عبد الرحمن بن مغراء (ثنا) أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث .

قال أبو داود : وروي عن الثوري قال : محدثنا حبيب إلامن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، وقال أبو داود : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً .

والترمذي لم ينسب عروة في هذا الحديث أصلاً ، وأما ابن ماجه فإنه نسبته فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ، ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة فذكره .

قال الزيلعي : وكذلك رواه الدارقطني - قلت : لم أر الدارقطني نسب عروة ولعله نسب في غير السنن - ورجال هذا السند ثقات .

قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ويقول : لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة شيئاً ، وقال الترمذي : ولا يمح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء .

وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه ، قال : إنه يرجع إلى عروة المزني وهو مجهول .

قال أبو داود : قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين - يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة - قال يحيى : احك عني أنهما شبه لا شيء .

قال الزيلعي : إن المراد بعروة هو عروة بن الزبير كما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح ، وأما سند أبي داود الذي قال فيه عن عروة المزني ، فإنه من رواية عبد الرحمن بن مغراء عن ناس مجاهيل ، وعبد الرحمن متكلم فيه ، وأما ما حكاه أبو داود عن الثوري أنه قال : حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن عروة المزني ، فهذا يسنده أبو داود ، بل قال عقيبه : وقد روى حمزة عن حبيب بن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً ، فهذا يدل على أن أبا داود لم يرض بما قاله الثوري ، ويقدم هذا لأنه مشيت ، والثوري نافي وقد مال أبو عمرو بن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث فقال : صححه الكوفيون ، وشبهوه لرواية الثقات من أئمة الحديث ، وحبيب لا ينكسر لقائه عروة ، لروايته عن أكبر من عروة وأقدم موتاً وقال في موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من قال ليس في القبلة وضوء ٤٤/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من القبلة ٤٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء من القبلة ١٦٨/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة باب ماجاء في ترك الوضوء من القبلة ٥٧/١ ، ٥٨ ، =

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها (١) أنها قالت : افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقممت ألتمسه بيدي ، فوقعت يدي على أخصر (٢) قدميه (٣) ، وسمعت يقول : " اللهم إني أعوذ بعفوك من عقابك " . (٤)

فلو كان وغوءه (٥) انتقض لم يمض في سجوده .

قال : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (٦) كان يحمل أَعْمَامَهُ (٧)

سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما روي في الملامسة والقبلة ١٣٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الملامسة ١٦/١ ، نصب الراية ٧٣/١ ، التعليق المغني ١٣٨/١ .

(١) (رضي الله عنها) ساقطة من أ .

(٢) الأخص من القدم : الموضع الذي لا يصل إلى الأرض منها عند الوضوء .

انظر : - خمس - النهاية ٨٠/٢ ، منال الطالب ٢٠٧ ، ٥١٥ ، غريب الحديث

لابن الجوزي ٣٠٧/١ ، النظم المستعذب ٣١/١ .

(٣) في م ، ح : (قدمه)

(٤) أخرجه بنحوه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،

والدارقطني ، والبيهقي .

عن عائشة قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش ،

فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد ، وهما منصوبتان ،

وهو يقول : " اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ،

وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك " اللفظ لمسلم

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصلاة باب فيما يقال في الركوع والسجود ٣٥٢/١

مسند الإمام أحمد ٥٨/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب في

الدعاء في الركوع والسجود ٣٥٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الدعوات - باب

١٨٧/٥ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الرجل

امراته من غير شهوة ١٠٢/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب صفة

ما ينقض الوضوء ، وما روي في الملامسة والقبلة ١٤٣/١ ، السنن الكبرى :

كتاب الطهارة - باب ما جاء في الملموس ١٢٧/١ .

(٥) في س : (وغو)

(٦) (وسلم) ساقطة من أ .

(٧) أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف

ابن قصي أمها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تزوجها علي بن

أبي طالب بعد موت فاطمة بنت الرسول رضي الله عنها .

انظر : الاستيعاب ٤٣٧/٤ ، الامامة ٢٣٠/٤ ، طبقات ابن سعد ٣٩/٨ .

بنت أبي (١) العاص في صلاته . (٢)

فدل على أن لمس البنات لا ينقض الوضوء .

قال : ولأنها ملامسة من جنسين فوجب أن لا ينتقض بها الوضوء كما لو كان ذلك بين رجلين ، أو امرأتين .

ولأنه لمس بين ذكر وأُنثى ، فوجب أن لا ينتقض به (٣) الوضوء قياساً على لمس نوات المحارم . (٤)

ولأنه لمس (٥) جزء من امرأة (٦) ، فوجب أن لا ينتقض (٧) الوضوء (٨) كالمس الشعر (٩) .

ودليلنا : قوله تعالى : " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ " إلى قوله " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " (١٠)

فكان الدليل من وجهين :

أحدهما : أن حقيقة الملامسة اسم لالتقاء البشريتين لغةً ، وشرعاً .

(١) (أبي) ساقطة من ح .

(٢) روى أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي وابن حبان والبيهقي عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي العاص بن الربيع فإذا قام حملها ، وإذا سجد وضعها .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٩٦/٥ ، ٣٠٠ ، صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب من حمل جارية صغيرة على عاتقه ١٣٧/١ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ٣٨٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الإمامة - ما يجوز للإمام من العمل في الصلاة ٩٥/٢ ، صحيح ابن حبان - باب سنن الوضوء - ذكر الخبر الدال على نفي إيجاب الوضوء من الملامسة إذا كانت من نوات المحارم ٣١٣/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ما جاء في لمس المفار وذوات المحارم ١٢٧/١ .

(٣) (به) ساقطة من أ ، ن .

(٤) في م ، ح : (المحرم) .

(٥) في أ : (مس) .

(٦) في م ، ح (جرى من امرأته) .

(٧) في أ ، ح ، م : (ينتقض) .

(٨) في م ، ح : (وضوءه) .

(٩) في ن : (كالمس الشعر والظفر)

(١٠) سورة العائدة آية (٦) .

أما اللغة : فقول (١) إلا عشي :

فَلَا تَلْمِيسَ الْأَعْمَى يَدَيْكَ بِمِرْهَسَا (٢)

وَدَعَهَا إِذَا [مَا تَحَبَّبَتْهَا] (٣) سَفَاتِهَا (٤) (٥)

وأشدد الشافعي لغيره (٦) (٧)

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُووُ (٨) الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَغْنَانِي (٩) فَفَيَّعْتُ مَا عِنْدِي
وَأَلَمَسْتُ كَفِي كَفِّهِ طَلَبَ الْغِنَى (١٠) وَلَمْ أَذَرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يَعْدِي .

(١) في م ، ح : (قول) .

(٢) في م ، ح : (تضرها) ، وفي الديوان (تريدها) .

(٣) في أ ، س غير منقوطة (عسبها) ، وفي م ، ح : (عينتها)

(٤) في م ، ح : (سيابها)

والسفت : الطعام الذي لابركة فيه .

انظر : - سفت - لسان العرب ٢٢/٢ ، التكملة والذيل والصلة ٣١٨/١

وفي شرح الديوان : السفاة : التراب .

(٥) انظر البيت : ديوان الأعشى الكبير ، قصيدة (١٠) ص ١٣٥ .

(٦) (لغيره) ساقطة من أ ، س .

(٧) القائل بشار بن برد ، وذكر الزبير بن بكار أنها لابن الخياط في المهدي .

والبيت الثاني مقدم على الأول .

وروي : لمست بكفي كفه ابتغي الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُووَالْغِنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَاتْلَفْتُ مَا عِنْدِي

انظر: سمط اللالي ٣١٠/١ ، أمالي المرتضي ٥٢٢/١ ، الوساطة بين المتنبي

وخصومه ٢٢٣ ، الأغاني ١٥٠/٣ ، حلية الفقهاء ٥٦ .

وروي : لمست بكفي كفه طلب الغنى وما ظلت أن الجود من كفه يعدي

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُووَالْغِنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَبَدَدْتُ مَا عِنْدِي

وفي النظم المستعذب " ولم أدر أن الجود ..

انظر : عيون الأخبار ٣٤٤/١ ، النظم المستعذب ٣٠/١ .

وفي الأم : وألمست كفي كفه طلب الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُووَالْغِنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَبَدَدْتُ مَا عِنْدِي

وفي آداب الشافعي (فبددت) .

انظر : الأم ١٦/١ ، آداب الشافعي ومناقبه ١٤٩ .

(٨) في م : (لئوا) ، وفي ح : (ذوا) وفي س : (لوي) ، وفي أ : (ذو) .

(٩) في جميع الروايات (وأعداني) .

(١٠) في ح : (الفنا)

وأما الشرع : فقلوه تعالى : " فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ " (١)

وقوله : ﴿وَأَنَا لَمَسْتُ السَّمَاءَ﴾ (٢)

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة (٣) (٤)

والثاني : أن الملامسة (٥) اسم له حقيقة ومجاز

فقد (٦) يستعمل في الجماع والمسيس ، فلم يجر (٧) أن يكون حقيقة فيهما ،

ولا أن يكون (٨) حقيقة في الجماع ، لأنه بالمسيس أخص وأشهر ، فصار مجازاً (٩)

في الجماع حقيقة في المسيس .

والحكم المعلق (١٠) بالاسم يجب أن يكون إطلاقه محمولاً على حقيقته (١١)

دون مجازه .

فإن قيل : بل هو (١٢) حقيقة في الجماع لأمرين :

أحدهما : أن علياً وابن عباس رضي الله عنهما (١٣) حملاه على الجماع دون

المسيس (١٤) وهما بالمراد أعرف . (١٥)

(١) سورة الأنعام آية (٧) . (الواو) ساقطة من أ ، م ، ح ، س

(٢) سورة الجن آية (٨) .

(٣) بيع الملامسة : أن يلمس ثوباً مطوياً ، أو في ظلمة ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه اكتفاءً بلمسه ، فإذا لمسه لزم البيع ولا خيار ، أو يقول : إذا لمسته فقد بعته اكتفاءً بلمسه عن الصيغة ، وهو باطل لعدم الرواية على التفسير الأول ، وعدم الصيغة على التفسير الثاني .

انظر : مغني المحتاج ٣١/٢ .

(٤) روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم نهى عن الملامسة والمناوبة .

انظر : صحيح البخاري - كتاب البيوع - باب بيع الملامسة ٩١/٣ .

(٥) في م ، ح : (أن اسم الملامسة) .

(٦) في م ، ح : (وقد)

(٧) في س : (فلم يخرج)

(٨) في س : (ولا يكون)

(٩) في س : (مجاز) .

(١٠) في س : (المتعلق) .

(١١) في أ ، س : (حقيقة) .

(١٢) في م ، ح : (هي) .

(١٣) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٤) (دون المسيس) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٥) انظر : تفسير الطبري ١٠٢/١ ، ١٠٤ .

والثاني : أنها مفاعلة لا تكون إلا من فاعلين وذلك هو الجماع دون
المسيح .

قيل : أما تأويل (١) علي ، وابن (٢) عباس فقد خالفهما ابن (٣) معبود ،
وابن عمر ، وكذلك عمر ، وعقار . (٤)

وأما المفاعلة : لا تكون إلا من فاعلين فكذا . (٥) صورة المسيح باليد .
على أن حمزة ، والكسائي قد قرأ " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " (٦) " (٧) وذلك
لايتناول إلا المسيح باليد .

وإن حملت قراءة من قرأ " أَوْ لَمَسْتُمُ " على الجماع ، كانت قراءة من قرأ
" أَوْ لَمَسْتُمُ " محمولة على المسيح باليد .

فيكون اختلاف القراءتين محمولا على اختلاف حكمين .
على (٨) أن زيد بن أسلم وهو من أهل (٩) العلم بتفسير القرآن قال :
إن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، ورتب (١٠) الآية ترتيبًا حسنًا يسقط معه هذا
التأويل فقال : (١١) ظاهر قوله تعالى (١٢) " وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ
أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " (١٣) تقتضي (١٤) أن يكون السفر والمرض
حدثًا ، وبالاجماع ليسا بحدث .

-
- (١) في م ، ح : (تأويلا) .
(٢) في س : (وابن) .
(٣) في س : (وابن) .
(٤) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٣٩٨ .
(٥) في س : (فكل) .
(٦) (النساء) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٧) انظر : الإقناع في القراءات السبع ٢/٦٣٠ ، النشر في القراءات العشر
٢/٢٥٠ .
(٨) في أ ، س : (وعلى) .
(٩) في س : (قرأ) ، وفي أ (ممر) .
(١٠) في س : (ورتبت) .
(١١) انظر : تفسير القرطبي ٦/٨٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ١/٥٨٤ .
(١٢) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٣) سورة النساء (٤٣) ، سورة المائدة (٦) .
(١٤) في م ، ح : (فيقتضي) .

فدل على أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، وأن ترتيب الكلام " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من نوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم (١) إلى الكعبين وإن كنتم جنبًا فاطهروا إن وجدتم (٢) الماء ، وإن كنتم مرضى (٣) أو على سفر ، وجاء لكم (٤) ما تقدم من الحدث أو الجنابة ، أو لم تجدوا ماء (٥) فتميموا صعيدًا طيباً "

وهذا تفسير يقتضيه ظاهر الآية ، ويسقط معه هذا التأويل .
وليس يمتنع في الكتاب واللغة التقديم والتأخير

قال الله تعالى : " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ (٦) وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ (٧) عِوَجًا ، قِيمًا " (٨)

تقديره : الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا . (٩)

وقال تعالى (١٠) : " فَضَحِكْتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ " (١١)

معناه : أي بشرناها بإسحاق فضحكت (١٢)

وقال (١٣) الشاعر (١٤) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ

تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسْنَامُ سَائِمُ (١٥)

(١) في س : (فاغسلوا وجوهكم إلى قوله وأرجلكم) .

(٢) في أ ، م ، ح : (إلى الكعبين إن وجدتم الماء وإن كنتم جنبًا فاطهروا) .

(٣) في أ ، س : (مرضى) .

(٤) في م ، ح : (أوجاءكم ما تقدم) .

(٥) (أولم تجدوا ماء) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) في م : (أنزل الكتاب على عبده)

(٧) (له) ساقطة من أ .

(٨) سورة الكهف آية (١ ، ٢) .

(٩) انظر : النكت والعيون ٤٦٥/٢ .

(١٠) (تعالى) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١١) سورة هود آية (٧١) .

(١٢) انظر : زاد المسير ١٣٠/٤ .

(١٣) في أ ، م ، ح : (قال) بدون واو .

(١٤) الشاعر هو الأعشى ، قاله يهجو يزيد بن مسهر الشيباني .

(١٥) انظر : ديوان الأعشى الكبير قصيده (٩) ص ١٢٧ .

وقد تقدم بيان معني البيت .

انظر : ص ٤٧٨ .

يعني : لقد كان في (١) ثواء حول شويته .

ثم (٢) الدليل على ما ذكرنا من طريق السنة :

ماورى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال : " كنت عند النبي (٣) صلى الله عليه وسلم (٤) إذ أتاه رجل فسأله عن رجل يصيب من لائحته ما يصيبه من امرأته إلا الجماع (٥) فقال النبي صلى الله عليه وسلم (٦) : " يتوضأ وضوءاً حسناً " (٧)

وهذا أمر لسائل مسترشد يقتضي وجوب ما تضمنه .

(١) (في) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، م ، ح : (ثم من) .

(٣) في س : (رسول الله)

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) في أ : (يصيب من امرأته لئلا يحل له ما يصيبه من امرأته إلا الجماع) .

وفي م ، ح : (يصيب من امرأته إلا الجماع) .

(٦) في س : (فقال عليه السلام) .

(٧) أخرجه بنحوه ، الإمام أحمد ، والترمذي ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي .

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل أنه كان قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل أصاب من امرأة لا تحل له ، فلم يدع شيئاً يصيبه رجل من امرأته إلا قد أصابه منها إلا أنه لم يجامعها ؟ فقال "توضأ وضوءاً حسناً ثم قم فمل" فأنزل الله هذه الآية : " أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل " الآية ، فقال معاذ بن جبل أهى له خامة أم للمسلمين عامة ؟ فقال " بل هي للمسلمين عامة " اللفظ للدارقطني وقال صحيح .

وسكت عنه الحاكم ، وقال الترمذي : هذا حديث ليس إسناده بمتصل ، عبد الرحمن بن أبي ليلى . لم يسمع من معاذ بن جبل ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر ، وقتل عمر ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين ، وقد روى عن عمر وراه .

وروى ثعبة هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً

وقال البيهقي : وفيه إرسال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ .

وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٤٤/٥ ، سنن الترمذي : أبواب تفسير القرآن سورة

هود ٣٥٤/٤ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الدليل على أن اللمس ما دون

الجماع والوضوء منه ١٣٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب مفسدة

ما ينقض الوضوء وما روي في العلامسة والقبلة ١٣٤/١ ، السنن الكبرى :

كتاب الطهارة - باب الوضوء من العلامسة ١٢٥/١ ، التعليق المغني ١٣٤/١ ،

سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٢٨/٢ .

ثم الدليل (١) من طريق القياس : أنها مماسة (٢) توجب الطهارة على المحرم ، فوجب أن تنقض (٣) الوضوء كالجماع .
ولأنه معنى من جنسه (٤) ما يوجب (٥) الطهارة الكبرى ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب (٦) الطهارة الصغرى كالمني والمذي . (٧)
ولأن كل ملامسة لو قارنها انتشار وجب فيها الطهارة ، فإذا خلت عن الانتشار وجبت فيها الطهارة كالتقاء الختانين .
ولأنها طهارة حكمية فوجب (٨) أن ينقسم موجبها إلى خارج ، وملاقاة ، كالفصل .

ولأنه معنى يلغى (٩) إلى نقض (١٠) الطهر (١١) في الغالب ، فجاز أن يتعلق نقض (١٢) الطهر (١٣) بعينه كالنوم .

فأما الجواب عن خبري عائشة فمن ثلاثة أوجه :
أحدهما : فعفها (١٤) وطقن أصحاب الحديث فيهما (١٥) .
قال أبو داود في سننه : أما حديث إبراهيم التيمي عن عائشة فمرسل ، لأن

-
- (١) في م : (ثم من الدليل) .
(٢) في أ : (مماسة) .
(٣) في م ، ح : (أن ينتقض) .
(٤) في س : (من جنس) .
(٥) في م ، ح : (لم يوجب) .
(٦) في م ، ح : (لم يوجب) .
(٧) أي أن الملامسة معنى من جنسه ما يوجب الطهارة الكبرى وهو التقاء الختانين ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب الطهارة الصغرى كالملاقاة ، قياماً على الخارج من القبل ، فإنه من جنسه ما يوجب الطهارة الكبرى كالمني ، فوجب أن يكون من نوعه ما يوجب الطهارة الصغرى كالمذي .
(٨) في س : (فجاز) .
(٩) في س غير منقوطة (بعض) .
(١٠) في س : (نقص) .
(١١) في س : (الطهارة) .
(١٢) في م : (بعض) ، وفي س : (نقص) ، وفي ح : (بعض) .
(١٣) في س : (الطهارة) .
(١٤) في أ ، م ، ح : (فعفها) .
(١٥) في أ : (فيه) .

إبراهيم لم يسمع من (١) عائشة. (٢)

وأما حديث حبيب عن عروة فقد قال الأعمش : هو عروة المزني ، وليس بعروة ابن الزبير وحكي من (٣) يحيى بن سعيد القطان أنه قال لرجل : احك (٤) عني أن هذين الحديثين شبه لا شيء. (٥)

والجواب الثاني : ما قاله أحمد بن حنبل ، وأبو بكر النيسابوري (٦) أن حبيب بن أبي ثابت غلط فيه من الميام (٧) إلى الوفوء .

والجواب الثالث : أنه (٨) إذا (٩) صح الحديث نحمله (١٠) على القبلة من وراء ثوب

فيبطل بها (١١) قول من ذهب إلى وجوب الوفوء باللمس من وراء ثوب ، ولا يمتنع أن ينطلق اسم القبلة على ذلك .

(١) (من) ممسوحة في ح .

(٢) انظر : تخريج الحديث ص ٦٩٨

(٣) (عن) ساقطة من م ، ح .

(٤) في س : (خذ) .

(٥) انظر تخريج الحديث ص ٧٠٠

(٦) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ، إمام الشافعية في عصره بالعراق

ولد بنيسابور ، وسكن بغداد ، ورحل رحلة واسعة ، وتفقه بالمزني ، والربيع وابن عبد الحكم

ولد سنة ٢٣٨ هـ ، وقال الأسنوي : ولد في أول ٢٣٨ هـ ، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١١/١٨٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٨٩٩ ، ثمرات الذهب

٣٠٢/٢ ، طبقات العبادي ٤٢ ، طبقات الأسنوي ٢/٤٨١ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥٩ .

(٧) في س : (غلط من الميام) .

(٨) (أنه) ساقطة من م ، ح .

(٩) في س : (أن)

(١٠) في م ، ح : (فحمله) .

(١١) في م ، ح : (وبها يبطل) .

قال الشاعر :

وَكَمْ مِنْ دَقْعَةٍ فِي الْخَدِّ تَجْرِي

وَكَمْ مِنْ قَبْسَلَةٍ فَوْقَ النِّقَابِ (١) (٢)

فأما (٣) الجواب من حديث عائشة رضي الله عنها (٤) أن يدها وقعت على
أخص قدم رسول (٥) الله صلى الله عليه وسلم فمن ثلاثة أوجه : (٦)
أحدها : أن النبي صلى الله عليه وسلم (٧) كان ملموساً فلا (٨) وضوء عليه
في أحد القولين .

والثاني : أنه ربما (٩) كان داعياً في غير الصلاة (١٠) .
وذلك (١١) يجوز للمحدث ، وليس من شرط الدعاء أن لا يكون إلا في الصلاة .
والثالث : أنه يجوز أن يكون من وراء حائل .

وأما الجواب عن حمله أمامة بنت أبي العاص فمن وجهين :
أحدهما : أن حملها (١٢) لا يقتضي مباشرة بدنهما .
والثاني : أنها من ذوات المحارم ؛ لأنها بنت بنته زينب (١٤) ، ولا وضوء
في لمس المحارم عندنا في أحد القولين .

(١) النقب : القناع على مارن الأنف .

انظر - نقب - لسان العرب ٧٦٨/١

(٢) لم أجده

(٣) في س : (وأما)

(٤) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٥) في م ، ح : (النبي صلى الله عليه وسلم)

(٦) (فمن ثلاثة أوجه) ساقطة من أ

(٧) (أحدها أن النبي صلى الله عليه وسلم) ساقطة من أ .

(٨) في أ ، م ، ح : (ولا) .

(٩) (ربما) ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) (في غير الصلاة) ساقطة من م .

(١١) في م : (وذلك) .

(١٢) (أحدهما) ساقطة من م ، وفي ح : (أحدها) .

(١٣) في ح : (حملهما)

(١٤) زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمها خديجة بنت خويلد ، وكانت

أكبر بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها ابن خالتها أبو العاص ==

وإن (١) كانت صغيرة فلا يبطل وضوءه على أحد القولين . (٢)

وأما الجواب عن قياسهم (٣) على لمس نوات المحارم فهو أن لنا فيه قولان (٤)

فلا نسلم على أحدهما . (٥)

والقول (٦) الثاني : أنه لا يوجب

والفرق بين الأجانب وبينهم (٧) أنهم (٨) جنس لا يستباح الاستمتاع بهن (٩) كالذكور بخلاف الأجانب .

وأما الجواب عن قياسهم على لمس الشعر (١٠) : فقد كان بعض أصحابنا يوجب الوضوء من لمسه ، فعلى هذا لا نسلم ، وظاهر المذهب أنه لا وضوء في لمسه . والمعنى فيه أنه لمس لا تقعد (١١) به اللذة في الغالب ، وكذا (١٢) الظفر والسن وليس كذلك لمس (١٣) الجسم ؛ لأنه مقصود اللذة (١٤) في الغالب .

ابن الربيع ، وولدت له علياً وأمامة وتوفي علي وهو صغير ، توفيت في أول سنة ثمان من الهجرة .

انظر : الاستيعاب ٣٠٤/٤ ، الإصابة ٣٠٦/٤ ، الجوهرة ٦١/٢ ، طبقات ابن سعد ٣٠/٨ .

(١) في أ : (أو كانت) .

(٢) في س : (ولا وضوء في لمس المحارم ، وعندنا في أحد القولين أو كانت صغيرة فلا تبطل وضوءه) .

(٣) في س : (لقياسهم) .

(٤) في م ، ح : (قولين) .

(٥) في م ، ح : (فلا نسلم على أحد القولين) .

(٦) في م : (والقولين) .

(٧) في أ ، س : (وبينهم) .

(٨) في أ ، س : (أنهم) .

(٩) في أ ، س : (بهن) .

(١٠) في س : (الشعر والظفر) .

(١١) في أ : (لاتقض) .

(١٢) في س : (وكذي) .

(١٣) في س : (لمسم) .

(١٤) في م ، ح : (للذة) .

فصل

فإذا تقرر ما وصفنا من انتقاض الوضوء بالملامسة ، فإنما (١) ينتقض بها (٢) عند التقاء البشريتين ، فأما من وراء ثوب أو حائل فلا ينتقض بها (٣) (٤)

وقال ربعة (٥) : ينتقض وضوءه سواء كان الحائل خفيفاً أو صفيقاً (٦) .
وقال مالك (٧) : إن كان الحائل خفيفاً نقض ، وإن كان صفيقاً لم ينتقض (٨) .
وهذا خطأ . لقوله تعالى : " أَوْ قَمِصَتُمُ النِّسَاءَ " (٩)

وحقيقة الملامسة : ملاقة البشرة (١٠) ، وإلا كان لامساً ثوباً ، ولم يكن لامساً جسماً .

-
- (١) في م ، ح : (وإنما) .
(٢) في س : (بهما) .
(٣) (بها) ساقطة من أ ، س .
(٤) انظر : التهذيب ل ٢٤ أ ، نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، حاشية الشبراملسي ١٠٣/١ ،
غاية البيان ٤٢/١ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ٧٣/١ .
(٥) انظر : البحر ل ٧٧ أ .
(٦) (صفيقاً) ساقطة من س .
(٧) ولمالك قولان : أحدهما : أن اللمس ينتقض سواء كان الثوب خفيفاً أو كثيفاً .
والثاني : إن كان الثوب خفيفاً نقض ، وإن كان صفيقاً لم ينتقض الوضوء
لمنع اللذة
رواه ابن زياد عن مالك .
انظر : التلخيص ١٤/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٤٨/١ ، الدر الثمين ١٢١/١ .
- وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : لو باشرها وليس بينه وبينها ثوب لا ينتقض
إلا إذا كانت مباشرة فاحشة ينتشر لها ذكره ، وقال محمد بن الحسن لا وضوء
عليه .
انظر : المبسوط ٦٨/١ ، تبیین الحقائق ١٢/١ .
- وعند أحمد إن لمسها من وراء حائل لا ينتقض الوضوء .
انظر : المغني ١٩١/١ ، التنقيح المشبع ٤٢ .
(٨) في م ، ح : (لم ينتقض) .
(٩) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦) .
(١٠) في س : (البشريتين) .

- ألا ترى أنه (١) لو حلف لا يلمس (٢) امرأة فلمس (٣) ثوبها لم يحنث
 فإذا (٤) انتفى (٥) اسم اللمس (٦) عنه لم يتعلق الحكم به .
 ولأنه لمس دونه (٧) حائل فوجب أن لا ينتقض الوضوء كلمس الخف .

فصل (٨)

- فإذا (٩) تقرر أن الملامسة بالتقاء البشريتين تنقض (١٠) الوضوء (١١) ، فأي
 شيء أفضى به من جسمه إلى أي (١٢) شيء أفضى به (١٣) من جسمها انتقض وضوءه .
 وقال الأوزاعي (١٤) : الملامسة لا تنقض الوضوء إلا أن تكون (١٥) بأحد (١٦)
 أعضاء الوضوء .
 وهذا خطأ لعدم قوله تعالى : " أَوَلَمْ نَسْتَمِ الْيَسَاءُ " (١٧) ولم يفرق .
 ولأنها ملامسة بين رجل وامرأة فوجب أن ينتقض بها الوضوء ، كما لو كانت
 بأحد (١٨) أعضاء الوضوء .

-
- (١) (أنه) ساقطة من م ، ح .
 (٢) في آ ، س : (لا لمس) .
 (٣) في م ، ح : (فلو لمس) .
 (٤) في م ، ح : (وإذا) .
 (٥) في آ ، س : (انتفا) .
 (٦) في م ، ح : (المس) .
 (٧) في م : (دون) .
 (٨) (فصل) ساقطة من س .
 (٩) في م ، ح : (وإذا) .
 (١٠) في م ، ح : (ينتقض) ، و (تنقض الوضوء) ساقطة من س .
 (١١) (الوضوء) ساقطة من أ .
 (١٢) (أي) ساقطة من أ .
 (١٣) (أفضى به) ساقطة من م ، وفي س : (إلى أي شيء كان من جسمها)
 (١٤) انظر : البحر ٧٧/٢ ، المجموع ٣٠/٢ ، البناية ٢٤٤/١ .
 (١٥) في م ، ح : (أن يكون) ، وفي س غير منقوطة (أن يكون) .
 (١٦) في م ، ح : (أحد) .
 (١٧) سورة النساء آية (٤٣) ، سورة المائدة آية (٦) .
 (١٨) (بأحد) ساقطة من س .

ملل

فأما (١) لمس ما اتصل بالجسم من شعر وظفر (٢) وسن (٣)
فمذهب الشافعي (٤): أنه لا ينقض (٥) الوضوء .

وهكذا (٦) لو لمس (٧) جسماً (٨) بشعر (٩) من جسده أو بظفر (١٠) أو سن
لم ينتقض وضوءه .

ومن أصحابنا من جعل لمس الشعر والظفر والسن كلمس الجسم في نقض الوضوء .
وكذلك اللمس بالشعر ، والظفر ، والسن ، لاتصال ذلك بالجسم (١١) فالحق
بحكمه (١٢) كما ألحق به في الطلاق إذا قال : شريك طالق .

ولأنه قد يستحسن من المرأة كما يستحسن جسمها .
وهذا خطأ ، لأن ما يحدث بعد كمال الخلقة فهو باللباس أشبه .
ولأن هذا (١٣) وإن كان مستحسنًا فإنما يستحسن نظره ، ولا يلتذ بمسسه
والجسم مع استحسان نظره ملتذ اللمس فافترقا .

-
- (١) في م : (وأما) .
(٢) في أ ، س : (أو ظفر) .
(٣) في س : (أو سن) .
(٤) في هذه المسألة طريقتين :
أحدهما : لا ينقض الوضوء ، وهو المذهب ، والمنصوص في الأم ، وقطع به الجمهور .
والثاني : وهو ما ذكر الماوردي فيه وجهين :
أحدهما : ينقض الوضوء
والثاني : وهو الصحيح لا ينقض
انظر : الأم ١٦/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٣ ب ، العباب ل ١٠٠ أ ، الوسيط ٤١١/١ .
فتح العزيز ٣٠/٢ ، المجموع ٢٧/٢ ، فتح الجواد ٥٢/١ ، منهاج الطالبين ٣ .
(٥) في م ، ح : (لا ينتقض) .
(٦) في س : (وهكذي) .
(٧) في أ ، م ، ح : (لو مس) .
(٨) (جسماً) ساقطة من أ ، س .
(٩) في م ، ح : (بشرة) ، وفي س : (شعر) .
(١٠) في م ، ح : (بظفره) .
(١١) في أ : (الجسم) .
(١٢) في س : (وألحقه بحكم) .
(١٣) في س : (هذاه) .

لمس

- فأما لمس نوات المحارم كالأم ، والبنت ، والأخت (١) ، والخالة ، والعمة
ففي انتقاض الوضوء به قولان: (٢)
أحدهما : ينتقض (٣) اعتباراً بالام في عموم قوله تعالى : " أَوْ لَمَسْتُمُ
النِّسَاءَ " (٤)
ولأن ما نقض (٥) الطهر من الأجانب نقضه من نوات المحارم ، كلمس الفرج ،
والتقاء الختانيين .
والقول الثاني : وهو أصح (٦) ، وبه قال في الجديد والقديم .
أنه لا ينتقض (٧) الوضوء اعتباراً بالمعنى المقصود (٨) في اللمس (٩) ،
وأنه للشهوة غالباً لللمس (١٠) ، وهذا مفقود (١١) في نوات المحارم .

-
- (١) (والأخت) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٢) هذان القولان في المحارم نوات الرحم . وأما المحرمات برفع أو مصاهرة
كأم الزوجة وبنتها ، وزوجة الأب ، والابن ، والجد ففيها طريقتان :
المذهب أنها على القولين ، الصحيح عدم الانتقاض وبهذا قطع البغوي والرافعي
والثاني : القطع بالانتقاض ، قال الروياني : ولا وجه لهذا عندي .
انظر : البحر ل ٧٧ ب ، التهذيب ل ٣٤ ب ، العيال ل ١٠ أ ، الأمالي ل ٧ ب ،
المسائل الفقهية ٧٠ ، فتح العزيز ٣٢/٢ ، روضة الطالبين ٧٤/١ ، المجموع
٢٧/٢ ، مغني المحتاج ٢٤/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٢/١ .
(٣) في أ ، ح ، س : (ينقضه) .
(٤) سورة النساء آية (٤٢) ، سورة المائدة آية (٦) .
(٥) في م ، ح : (ما ينقض) .
(٦) وهو الصحيح في جميع الطرق
وقال النووي : وصح صاحب الإبانة الانتقاض وهو شاذ ، وقال الأزرعي :
ويوافقه قول أبي محمد في السلسلة أن الجديد الانتقاض ، والقديم منعه .
انظر : السلسلة في معرفة القولين والوجهين ل ه ب ، المقنع للمحاملي
ل ه أ ، المذهب ٣١/١ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع
٢٧/٢ ، هامش الأزرعي ٢٧/٢ ، فتاوى ومسائل ابن الصلاح ٢٢٦/١ .
(٧) في أ ، م ، ح : (لا ينقض)
(٨) في أ : (في المقصود) ، وفي س : (والمقصود) .
(٩) في أ : (باللمس) .
(١٠) في أ : (لللمس) ، وفي س : (لللمس) .
(١١) في م ، ح : (مقصود) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) كان (٢) يحمل أمانة بنت أبي العاص في صلاته ، ولا ينفك غالباً من لمس بدنهما في (٣) حملها .

ويخرج على (٤) هذين القولين لمس (٥) ما لا يشتهي من العجائر والأطفال فيكون على وجهين : (٦)

أحدهما : ينتقض (٧) الوضوء ، اعتباراً بالاسم العام . (٨)
والثاني : لا ينتقض اعتباراً بمعنى الحكم . (٩)

وهكذا (١٠) لو أن (١١) شيخاً قد عدم الشهوة وفقد اللذة لمس بدن امرأة

(١) (وسلم) ساقطة من س .

(٢) في أ ، م ، ح : (قد كان)

(٣) في أ : (من) .

(٤) في أ ، س : (من) .

(٥) (لمس) ساقطة من م ، ح .

(٦) قال النووي : ومن الأصحاب من حكاهما قولين ، والمواب وجهان

ومن قال قولين : أراد أنهما مخرجان .

وقال القافي أبو الطيب والرويانى وجامات : ليس للشافعي نص في هذه المسألة ، ولكن الأصحاب خرجوها على وجهين بناءً على القولين في المحارم . قلت : والذي في البحر ، لو لمس صغيرة أجنبية لا تشتهي ، أو عجوراً كبيرة أجنبية لا تشتهي لا نص فيه للشافعي ، وقال أصحابنا فيه قولان مخرجان على ذوات المحارم .

ومن أصحابنا من قال قول واحد في العجور أنه ينتقض الوضوء ، لأنها محل للوطء ولكل ساقطة لاقطة .

قال النووي : والصحيح من هذين الوجهين في الصغيرة عدم الانتقاض ، وأما العجور فالجمهور صحوا الانتقاض .

وشذ الجرجاني فصح عدم الانتقاض ، وقطع به المحاملي في المقنع ، والصحيح الانتقاض .

انظر : البحر ل ٧٧ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٤ أ ، المذهب ٣١/١ ، المقنع للمحاملي ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، فتح العزيز ٣٣/٢ ، المجموع ٢٨/٢ ، نهاية المحتاج ١٠٢/١ .

(٧) في أ ، س : (ينتقض) .

(٨) وهو اللمس .

(٩) أي بالعلة التي من أجلها شرع الحكم وهي اللذة .

(١٠) في س : (وهكذا) .

(١١) في س : (لو كان) .

شابة كان في انتقاض وضوءه (١) وجهان . (٢)

فأما لمس الميتة (٣) فنناقض للوضوء (٤) في أظهر الوجهين ، ولا ينقضه (٥) في الوجه الثاني كالعجائز والأطفال ، لأن الميتة لا تشتهى غالباً لنفور النفس منها .

فصل

فأما الملامسة بين ذكرين فإن كان الملموس كبيراً لا يشتهى كرجل لمس رجلاً فلا ينتقض (٦) الوضوء (٧) لفقد اللذة غالباً في لمسه . (٨)

وإن كان صغيراً مستحسناً كرجل لمس صبياً أمرداً (٩) مستحسناً . (١٠) . (١١)

-
- (١) في أ ، ح ، س : (وضوء) .
 (٢) حكاهما النووي عن الماوردي ، ثم قال : وقطع الدارمي بأن الشيخ إذا لمس ينتقض كما لو لمس العنين والخمي .
 انظر : المجموع ٢٩/٢ ، نهاية المحتاج ١٠٢/١ ، غاية البيان ٤٢/١ .
 (٣) في انتقاض الوضوء بلمس الميتة طريقان :
 أحدهما : أنه على وجهين كما ذكر الماوردي .
 والثاني : القطع بالانتقاض .
 وصح النووي الطريق الثاني وقال : هذا هو الصحيح المختار ، ومن صححه البغوي ، وقطع به الدارمي ، والمحاملي ، والפורاني .
 وصح الروياني القول بعدم النقص ، لأن الميتة ليست محل الشهوة ، ولا تشتهى غالباً .
 وكذا صححه النووي في كتابه رموس المسائل .
 انظر : البحر ١٧٨ ، تنمة الإبانة ل ١٦٤ ، العباب ل ١١٠ ، التهذيب ل ٣٤ ب ، إرشاد الغاوي ل ١١٠ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع ٢٩/٢ ، حاشية القليوبي ٣٢/١ ، كفاية الأخيار ٢٢/١ .
 (٤) في م : (لوضوءه) ، وفي ح : (لوضوء) ، وفي أ : (الوضوء) .
 (٥) في م : (ولا ينقض) ، وفي أ ، س : (ولا ينتقض) .
 (٦) في م : (فلا ينقض) .
 (٧) في س : (به الوضوء) .
 (٨) انظر : الإقناع ٥٧/١ ، نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٣٣/١ .
 (٩) في أ ، م ، ح : (أمرد) .
 (١٠) (مستحسناً) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (١١) في م : (الأمرد وجهان) :
 أحدهما : وهو الصحيح أن مسه لا ينقض الوضوء ، وبه قطع الجمهور .

فقد قال أبو سعيد الإصطخري : ينتقض الوضوء بلمسه ؛ لأنه (١) كالمرأة لما تميل إليه شهوات كثير (٢) من الناس .

وقال سائر أصحابنا : لا ينتقض الوضوء بلمسه ؛ لأنه من جنس لا ينتقض الوضوء بلمسه ، فكان ما شذ منه ملحقاً بعموم الجنس .

ولو ساق (٣) هذا لساق (٤) ما قاله مالك من (٥) انتقاض الوضوء بلمس البهيمة للشهوة . (٦) (٧)

وهذا قول مطرغ بانهقاد الإجماع ومقتضى (٨) الحجاج .

فعلى هذا لو أن رجلاً لمس (٩) بدن خنثى مشكل فلا وضوء عليه لجوار أن يكون الخنثى رجلاً ، والوضوء لا يلزمه (١٠) بالشك .

وهكذا (١١) لو لمس (١٢) خنثى مشكل بدن امرأة لم يلزمه الوضوء لجوار أن

والثاني : ما ذكره أبو سعيد الإصطخري بأنه ينتقض .

قال الشاشي : وليس بمذهب ، وقال الروياني : وخالفه سائر أصحابنا .
انظر : البحر ٧٧ ب ، حلية العلماء ١/١٤٨ ، روضة الطالبين ١/٧٥ ، المجموع ٣٠/٢ ، كفاية الأخيار ١/٢٢ .

(١) (لأنه) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٢) في أ ، م ، ح : (كثيرة) .

(٣) في م ، ح : (لو ساق) .

(٤) في م ، ح : (لشاع) .

(٥) في م ، ح : (في) .

(٦) (للشهوة) ساقطة من أ ، س .

(٧) قال المالكية : إذا لمس رجل فرج بهيمة قاصداً الالتذاذ انتقض وضوءه .

انظر : مواهب الجليل ١/٢٩٧ ، التاج والإكليل ١/٢٩٨ .

(٨) في س : (ويقتضي) .

(٩) في م ، ح : (فعلى هذا لو لمس رجلاً) .

(١٠) في أ : (لا يلزم) .

(١١) في س : (وهكذا) .

(١٢) في أ ، س : (لو لمس) .

يكون (١) امرأة . (٢)

وهكذا لو لمس (٣) خنثى مشكل بدن خنثى مشكل لم يلزمه الوضوء لجواز أن يكونا امرأتين أو رجلين . (٤)

فصل

فإذا (٥) تقرر ما وصفنا من انتقاض الوضوء (٦) بلمس من ذكرنا من النساء ففي انتقاض (٧) وضوء المرأة الملموسة قولان : (٨)
أحدهما : نقله البويطي أن الملموس لا ينتقض وضوءه ؛
لأن عائشة لمست قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) فما أنكره .

-
- (١) في أ : (أن تكون) .
(٢، ٤) انظر : نهاية المحتاج ١٠٣/١ ، فتح الجواد ٥٣/١ ، الإقناع ٥٧/١ ، شرح المحلي على المنهاج ٣٣/١ ، شرح روض الطالب ٥٦/١ ، حاشية البيجوري ٧٢/١ .
(٣) في أ ، س : (لو لمس) .
(٥) في س : (فأما إذا) .
(٦) في س : (من الانتقاض بلمس) .
(٧) في س : (انتقاض) .
(٨) اختلف في الأصح من القولين :
فصح الروياني ، والشاشي عدم الانتقاض ، وصح الأكثرون الانتقاض وممن صحه الشيخ أبو حامد والمحاملي ، والماوردي ، والرافعي ، وقطع به أبو عبد الله الزبيري في الكافي .
قال النووي : والقول بالانتقاض هو المنصوص عليه في معظم كتب الشافعي .
قال الشيخ أبو حامد : نقل حرمله أنه لا ينتقض .
ونص الشافعي في مختصر المرزي ، والألم ، والبويطي ، والإملاء ، والقديسم ، وسائر كتبه أنه ينتقض ، وكذا قال المحاملي وغيره : قال الشافعي فـ في حرمله لا ينتقض وقال في سائر كتبه ينتقض ، وبعضهم يقول عامة كتبه ينتقض ، كذا قاله البندنيجي ، ونقل القاضي أبو الطيب وغيره أن الشافعي نص في حرمله على قولين : الانتقاض وعدمه .
انظر : الأم ١٦/١ ، البحر ٧٨ ب ، تنمية الإبانة ل ٦٤ به المقنع للمحاملي ل ٥ أ ، حلية العلماء ١٤٨/١ ، المذهب ٣٠/١ ، الوسيط ٤١٠/١ ، الوجيز ١٦/١ ، فتح العزیز ٣٣/٢ ، المجموع ٢٦/٢ ، التهذيب ل ٣٤ ب
(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

ولأن (١) اللمس (٢) الموجب للوفوء يختص باللامس دون الملموس كلمن الذكر

والقول الثاني : نص عليه في القديم ، والجديد ، وهو الصحيح
أن الملموس قد انتقض (٣) وفوءه كاللامس ، لأنهما قد اشتركا في الالتذاذ
به فوجب أن يشتركا في انتقاض الوفاء به (٤) كالتقاء الختانيين .
ويشبه أن يكون تخريج (٥) هذين القولين من اختلاف القراءة في الآية
فمن قرأ " أو لمستم " أوجه على اللامس دون الملموس .
ومن قرأ " أو لامستم " (٦) أوجه على اللامس والملموس لاشتقاقه (٧) من
المفاعلة
والله أعلم .

فصل

فأما المرأة إذا لمست بدن الرجل فعليها الوفاء كما قلنا (٨) في لمس
الرجل بدن المرأة قياساً على النص
لأن كل ما (٩) نقض طهر الرجل نقض طهر المرأة كسائر الأحداث .
وفي انتقاض وفوء الرجل الملموس أيضاً قولان .

-
- (١) في م ، ح : (لأن) بدون واو .
 - (٢) في أ ، م ، ح : (اللمس) .
 - (٣) في س : (انتقض) .
 - (٤) (به) ساقطة من أ . وفي س : (فوجب أن يشتركا في الانتقاض) .
 - (٥) في م : (تخرج) .
 - (٦) (النساء) ساقطة من أ ، س .
 - (٧) في س : (واشتقاقه) .
 - (٨) في أ : (كما قلت) .
 - (٩) في م ، ح : (كلما) .

• - مسالة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ومن الفرج (٢) بيطن الكف (٣) (٤)
وهذا كما قال : ومن (٥) الفرج وهو (٦) القسم الخامس من أقسام مسالة
يوجب الوضوء
وبه قال في المحابة (٧) : عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن (٨)
عباس ، وأبو هريرة رضي الله عنهم (٩)
وفي التابعين (١٠) : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن
يسار (١١) ، والزهري

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي أ ساقطة .
(٢) الفرج : أصل الفرج الخلل بين شيئين ، والجمع فروج لا يكسر علي غير ذلك .
والفرج : اسم لجمع سوات الرجال ، والنساء ، والفتيان ، واحوالها كله
فرج
ويطلق الفرج على القبل والدبر من الرجل والمرأة .
انظر : - فرج - لسان العرب ٣/٣٤١ ، ٣٤٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٧٠
(٣) في أ : (ومن الفرج وهو القسم الخامس بيطن الكف) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٣ .
(٥) في س : (من) بدون واو .
(٦) في س : (هو) بدون واو .
(٧) ومن قال به أيضا من المحابة : أبو أيوب ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن
عمرو بن العاص ، وجابر ، وعائشة .
انظر : البحر ٧٨ ب ، التهذيب ل ٣٥ أ ، الأوسط ١/١٩٣ .
(٨) في س : (وابن)
(٩) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١٠) وقال به أيضا من التابعين : عطاء ، ومجاهد وأبان بن عثمان وأبو العالبيه
وابن سيرين والليث
انظر : الاعتبار ١/٨٢ ، معنف ابن أبي شيبة ١/١٦٣ ، نيل الأوطار ١/٢٤٩
(١١) سليمان بن يسار الهلالي ، أبو أيوب ، ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو
عبد الله المدني ، مولى ميمونة ، ويقال كان مكاتبا لأم سلمة ، روى عن
ميمونة ، وأم سلمة ، وعائشة وزيد بن ثابت . . . وغيرهم ، وروى عنه عمرو
ابن دينار ، وعبد الله بن دينار ، وأبو الرضاد . . . وغيرهم
أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، كان عالما رفيعا ، فقيها .
اختلفوا في سنة وفاته فقيل سنة ١٠٧ هـ ، وقيل سنة ١٠٤ هـ وقيل سنة ١٠٠ هـ ،
وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب التهذيب ٤/٢٢٨ ، تاريخ الشافعية ١/٢٩٨ ، الجمع بين
رجال الصحيحين ١/١٧٧ ، ذكر أسماء التابعين ١/١٥٧ ، طبقات ابن سعد ٥/١٧٤ ، الكاشف ١/٣٢١

وفي الفقهاء (١) : الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وقال أبو حنيفة (٢) : لا يوجب الوضوء

وبه (٣) قال في المحابة (٤) : علي ، وابن مسعود (٥) ، وعقار ، وحذيفة ،
وأبو الدرداء (٦) رضي الله عنهم (٧) .

وفي التابعين (٨) الحسن البصري .

وفي الفقهاء (٩) : الثوري .

إلا أن أبا حنيفة قال : إن (١٠) انتشر ذكره بالمس (١١) انتقض وضوءه
بالانتشار (١٢) (١٣)

(١) وهذا المشهور من مذهب مالك ، وللأوزاعي رواية أن الوضوء مستحب .

انظر : المدونة ٨/١ ، المجموع ٤٢/٢ ، المغني ١٧٠/١

- ولأحمد في مس الفرج روايتان : إحداهما : ينقض الوضوء ، والثانية لا وضوء
فيه

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإقناع ٣٨/١ ، المبدع ١٦٢/١

(٢) انظر : الأصل ٤٦/١ ، الحجة على أهل المدينة ٥٩/١ ، الاختيار ١٠/١ ، تبيين

الحقائق ١٢/١ ، الدر المختار ١٤٧/١

(٣) في م ج : (به) بدون واو .

(٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ١٦٤/١ ، البحر ل ٧٨ ب ٢٩ ، الأوسط ١٩٨/١

الاعتبار ٨٣/١ ، شرح السنة ٤٣٢/١ ، المغني ١٧٠/١ ، تبيين الحقائق ١٢/١ ، نيسل

الأوطار ٢٤٩/١

(٥) في س : (وبن)

(٦) أبو الدرداء : عويمر بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية الخزرجي ، وقيل اسمه

عامر بن مالك ، وعويمر لقب ، كان آخر أهل داره إسلاماً ، وكان تاجراً فبسي

الجاهلية فترك التجارة من أجل العبادة ، حسن إسلامه ، وكان فقيهاً عاقلًا ، حكيمًا

خرج إلى الشام فنزل بها ، إلى أن مات سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان ، وقبل سنة

٣١ هـ

انظر : الاستيعاب ٥٩/٤ ، الإصابة ٤٦/٢ ، حلية الأولياء ٢٠٨/١ ، طبقات ابن

سعد ٣٩١/٧

(٧) (رضي الله عنهم) ساقطة من أ م ج

(١٠) في م ج : (إذا)

(١١) في أ م س : (للمس)

(١٢) في أ : (للانتشار)

(١٣) قال علاء الدين السمرقندي : " إن من ذكره ، أو ذكر غيره فليس يحدث عنسده .

مأمة العلماء ما لم يخرج منه شيء " .

انظر : تحفة الفقهاء ٢٢/١

وقال مالك (١): إن مسه ناسياً أو بغير (٢) شهوة لم ينتقض وضوءه وإن مسه لشهوة انتقض وضوءه (٣) .

واستدلوا برواية عبد الله بن بدر (٤) عن قيس بن طلق (٥) عن أبيه (٦)

(١) المشهور من مذهب مالك إن مس الذكر ناقض للوضوء من غير حائل عمدًا أو سهوًا
تعد اللذة أم لا .

انظر : التلخيص ١٥/١ ، ١٦ ، شرح الخروشي ١٥٦/١ ، ميسر الجليل ٨٢/١ .

(٢) في أ : (لغير) .

(٣) (وإن مسه لشهوة انتقض وضوءه) ساقطة من م ، ح .

(٤) عبد الله بن بدر بن عميرة بن الحارث بن شمر ، ويقال سمرة الحنفي السحيمي اليمامي

روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، ومحمد بن كعب القرظي ، وقيس بن طلق . . . وغيرهم .

وروى عنه ملازم بن عمر ، وعكرمة بن عمار وآخرون .

قال ابن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ١٥٤/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٣/١ ، التاريخ الكبير ٥٠/٥ ،

تاريخ الدارين عن ابن معين ١٤٤ ، تاريخ الثقات ٢٥٠ ، الثقات ٤٦/٧ .

(٥) قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفي ، اليمامي ، روى عن أبيه ، وعنه ابنه وابن أخيه عجيبة ، وعبد الله بن بدر وآخرون . قال العجلي : يمامي تابعي ، ثقة ، وأبوه صحابي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : قيس بن ليس ممن تقوم به حجة وهو جاهل .

وقال الخلال عن أحمد : غيره أثبت منه ، وقال الشافعي : وقد سألنا عن قيس ابن طلق فلم نجد من يعرفه بما يكون قبول خبره ، وقال ابن معين : لقد أكثر الناس في قيس وأنه لا يحتج بحديثه ، وقال ابن القطان : يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً .

انظر : التاريخ الكبير ١٥١/٧ ، تهذيب التهذيب ٣٩٨/٨ ، تقريب التهذيب ١٢٩/٢ ،

تاريخ الثقات ٣٩٣ ، الثقات ٣١٣/٥ ، لسان الميزان ٣٩٧/٣ .

(٦) طلق بن علي بن طلق بن عمرو ، وقيل ابن طلق بن قيس الربيعي الحنفي السحيمي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، له وفادة ، وعدة أحاديث ، روى عنه ولداه قيس وخلدة وغيرهما .

انظر : الاستيعاب ٢٣١/٢ ، الإصابة ٢٢٤/٢ ، التاريخ الكبير ٣٥٨/٤ ، تاريخ

الثقات ٢٣٨ ، تجريد أسماء الصحابة ٦٧٨/١ .

قال : قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم (١) فجاء رجل كأنه بدوي فقال
يا نبي الله ما ترى في من الرجل ذكره بعد ما يتوضأ (٢) فقال : "وهل (٣) هو إلا
بفعة (٤) منك ، أو قال (٥) : مضغة (٦) منك (٧) " (٨) و هـ هذا
نص .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) في م س : (بعد ما توضأ) ، وفي ح : (بعد ما يتوضأ)

(٣) في م ح : (هل) بدون واو

(٤) في أ ، م ، ح : (بفعة منه)

البفعة : القطعة من اللحم ، أي أنه جزء منك .

انظر : - بفع - لسان العرب ٨ / ١٢ .

(٥) (أو قال) ساقطة من س .

(٦) المضغة : قطعة اللحم .

انظر : - مضغ - لسان العرب ٨ / ٤٥١ .

(٧) في أ ، م ، ح : (بفعة منه) .

(٨) أخرجه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي
والطحاوي ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي - واللفظ له - .

قال ابن حجر : صححه عمرو بن علي الفلاس ، وقال هو عندنا أثبت من حديث
بسرة ، وروي عن ابن المديني أنه قال : هو عندنا أحسن من حديث بسرة ، وقال
الطحاوي : إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة ، وصححه ابن حبان ،
والطبراني ، وابن حزم ، وضعفه الشافعي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني
وابن الجوزي ، وادعى فيه النسخ ابن حبان حيث قال : قال أبو حاتم خبر طلق
ابن علي الذي ذكرناه خبر منسوخ ، لأن طلق بن علي كان قدومه على النبي
على الله عليه وسلم أول سنة من سني الهجرة حيث كان المسلمون يبنون
مسجد رسول الله على الله عليه وسلم بالمدينة

وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من من الذكر ، وأبو هريرة أسلم منه سبع
من الهجرة

فدل ذلك على أن خبر أبي هريرة كان بعد خبر طلق بن علي بسبع سنين ، وكذا
ضعفه ابن العربي ، والحارمي ، وآخرون - وقال البيهقي : يكفي في ترجيح
حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرج الشيخان ولم يحتجا بأحد
من رواه .

انظر : مستد الإمام أحمد ٤ / ٢٢ ، ٢٣ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب

الرخعة في ذلك ١ / ٤٦ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الرخمة =

قالوا : ولأنه من ذكره بعض من جسده فوجب أن لا ينتقض وضوءه قياساً على
مسه برجله .

ودليلنا : ما رواه بضعة عشر صحابياً عن النبي صلى الله عليه وسلم (١)
أنه : أوجب الوضوء (٢) من مسه .
فروى (٣) الشافعي ذلك عن خمسة منهم :

أحدهما : رواية (٤) الشافعي من مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع
عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن (٥) الحكم (٦) فذكرنا (٧) ما يكون
منه الوضوء ، فقال مروان ومن من الذكر فقال عروة : ما علمت ذلك ، فقال مروان : (٨)

في ذلك ١٦٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء
من من الذكر ٥٦/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء - من
ذلك ١٠١/١ ، شرح معاني الآثار : باب من الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا
٧٦/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر خير أوهم عالماً من الناس
أنه مضاد لخبر بمرة ٣١٩/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي
في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ١٤٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب ترك الوضوء من من الفرج يظهر الكف ١٣٤/١ ، مصنف ابن أبي
شعبة : كتاب الطهارات - من كان لا يرى فيه وضوء ١٦٥/١ ، المحلى ٢٣٩/١ ،
الاعتبار ٧٩ ، مختصر الخلافيات ٢٠٣/١ ، تلخيص الحبير ١٢٥/١ ، نصب الراية
٦٠/١ ، علل الحديث ٤٨/١ ، عارضة الأحوذى ١١٨/١ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .
(٢) في أ ، م ، ح : (وضوء) .
(٣) في م ، ح : (وروي) .
(٤) في أ ، م ، ح : (رواه) .
(٥) (بن) ساقطة من م .
(٦) أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص ، خليفة أموي ، سكن المدينة ،
فلما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذ كاتباً له ، وهو أول من
ضرب الدينار وكتب عليها (قل هو الله أحد) ، ولد في السنة الثانية
من الهجرة ، كانت له حبة ، وقال ابن الأثير لم ير النبي صلى الله عليه
وسلم لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل لما نفى النبي صلى الله عليه وسلم
أباه الحكم .

مات في رمضان سنة ٥٦ هـ بالطاعون .
انظر : الاستيعاب ٤٠٥/٣ ، الإصابة ٢٨٣/٣ ، أسد الغابة ٣٦٨/٤ ، تهذيب
التهذيب ٩١/١٠ ، شرات الذهب ٧٣/١ ، مرآة الجنان ١٧٣/١ .

(٧) في م ، ح : (فتذكرنا) .

(٨) (مروان) ساقطة من م ، ح .

أخبرتني بسرة بنت صفوان (١) أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)
يقول : " إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (٣)

والثاني : رواية (٤) الشافعي عن عبد الله بن نافع (٥) عن ابن

(١) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي
وقيل في لقبها غير ذلك ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن
أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومروان بن
الحكم ، وآخرون . عاشت إلى ولاية معاوية .
انظر : الاستيعاب ٢٤٢/٤ ، الإصابة ٢٤٥/٤ ، أسد الغابة ٤٠/٦ ، تهذيب التهذيب
٤٠٤/١٢ ، طبقات ابن سعد ٢٤٥/٨ .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) أخرجه : مالك ، والشافعي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطحاوي ، وابن حبان ، والدارقطني ،
والحاكم ، والبيهقي .

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح ، ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب ،
وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح قال : بل هو صحيح ،
ومحمد يحيى بن معين والبيهقي والحايمي .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الفرج ٤٢/١ ، مسند الإمام
الشافعي ١٢ ، الأم ١٩/١ ، مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الطهارات - من كان يرى
من مس الذكر وضوء ١٦٣/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٠٦/٦ ، سنن أبي داود : كتاب
الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر ٤٦/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة
وسننها - باب الوضوء من مس الذكر ١٦١/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة -
باب الوضوء من مس الذكر ٥٥/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - الوضوء من
مس الذكر ١٠٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء -
باب استحباب الوضوء من مس الذكر ٢٢/١ ، شرح معاني الآثار : باب مس الفرج
هل يجب فيه الوضوء أم لا ٧٢/١ ، صحيح ابن حبان - باب سنن الوضوء - ذكر
خبر فيه كالدليل على أن الملامسة للرجل من امرأته لا يوجب الوضوء عليها
٣١٤/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في لمس القبل والدبر
والذكر ١٤٦/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - الوضوء من مس الذكر ١٣٢/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر ١٢٨/١ ، نصب
الرأية ٥٦/١ ، تلخيص الحبير ١٢٢/١ ، سبل السلام ١٠٥/١ .

(٤) في م ، ح : (رواه) .

(٥) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم ، أبو محمد المدني
روى عن مالك ، والليث ، وعبد الله بن عمر العمري ، وابن أبي ذئب
وجماعة ، وعنه قتيبة وابن نمير ، وسلمة بن شبيب ، وآخرون ، اختلفوا في
توثيقه ، قال ابن حجر : ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، مات سنة ٢٠٦ هـ .

أبي ذئب (١) عن عقبة بن عبد الرحمن (٢) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٣)
عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أفضى أحدكم بيده
إلى ذكره فليتوضأ " (٥)

وقيل بعدها .

انظر : التاريخ الكبير ٢١٣/٥ ، تهذيب التهذيب ٥١/٦ ، تقريب التهذيب
٤٥٦/١ ، تاريخ الثقات ٢٨١

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، واسمه هشام بن
شعبة القرشي العامري أبو الحارث روى عن أخيه المغيرة ، وخاله الحارث
ابن عبد الرحمن القرشي ، وصالح مولى التوأمة ... وخلق ومنه الشوري ، ومعمّر
وعبد الله بن المبارك . وآخرون ، كان عالماً ثقة فقيهاً ورعاً عابداً قاضياً
ذكره ابن حبان في الثقات ، ولد سنة ٨٠ هـ ، ومات سنة ١٥٨ هـ ، وقيل سنة
١٥٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ١٥٢/١ ، تهذيب التهذيب ٣٠٣/٩ ، تقريب التهذيب
١٨٤/٢ ، الثقات ٣٩٠/٧ ، الكاشف ٦١/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ١٤٠ .

(٢) عقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر ، ويقال ابن معمر حجازي ، روى عن محمد
ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، ومنه ابن أبي ذئب ، قال ابن حجر : مثل علي بن
المديني عن عقبة بن عبد الرحمن فقال : شيخ مجهول ، وقال ابن عبد البر :
عقبة هذا غير مشهور يحمل العلم وقال البخاري : لا يبع خبره .

انظر : التاريخ الكبير ٤٣٦/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٧ ، تقريب التهذيب ٢٧/٢ ،
الكاشف ٢٣٨/٢ ، ميزان الاعتدال ٨٦/٣ .

(٣) (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٤) قال الشافعي في الأم : الافضاء باليد إنما هو ببطونها ، كما تقول أفضى بيده
مبايعاً وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً أو إلى ركبتيه راكعاً .

وقال في اللسان : وأفضى بيده إلى الأرض إذا مسها بباطن راحته في سجوده .
انظر : الأم ٢٠/١ ، - فضا - لسان العرب ١٥٨/١٥

(٥) رواه الشافعي وابن ماجة والبيهقي .

وقال الشافعي في مسنده وفي الأم : حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أفضى أحدكم بيده إلى
ذكره فليتوضأ " وزاد ابن نافع فقال : عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال الشافعي رضي الله عنه :

والثالث : رواية (١) الشافعي عن مسلم (٢) بن خالد (٣) عن ابن (٤)
جريح (٥) عن يحيى بن أبي كثير عن رجال من الأنصار أن

سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابراً .
ورواه ابن ماجة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا من أحدكم ذكره فعليه الوضوء " .
وذكره الترمذي في أبواب الطهارة .

قال في مصباح الزجاجاة : في إسناده مقال ، عقبه بن عبد الرحمن ذكره ابن
حبان في الثقات

وقال ابن المديني : شيخ مجهول ، وباقي رجاله ثقات .
قال الزيلعي : قال ابن عبد الجبر إسناده صالح ، وقال الضياء : لا أعلم
بإسناده بأساً

وقال الطحاوي : وقد روى الحفاظ هذا الحديث عن ابن أبي ذئب فأرسلوه ،
ولم يذكروا فيه جابراً فرج الحديث إلى الإرسال وهم لا يحتجون بالمراسيل .
وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا خطأ ، الناس يروونه عن ابن ثوبان
مرسلاً لا يذكرون جابراً .

انظر : الأم ١٩/١ ، مسند الشافعي ١٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها
١٦٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الفرج ١٣٤/١ ،
سنن الترمذي ٥٥/١ ، شرح معاني الآثار ٧٥/١ ، علل الحديث ١٩/١ ، مصباح
الزجاجاة ٦٩/١ ، نصب الراية ٥٧/٢ .

(١) في م ، ح : (رواه)

(٢) في م ، ح : (مسلمة) .

(٣) مسلم بن خالد الزنجي المكي الفقيه أبو خالد مولى بني مغزوم ، روى عن
ابن مليكة ، والزهري ، وابن جريح وعمرو بن كثير ، وعنه الشافعي والحميدي
ومسدد .. وخلق .

قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال مرة ثقة ، وقال مرة ضعيف ، وقال
البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وضعفه أبو داود ،
وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به وهو حسن الحديث ، توفي سنة ١٨٠ هـ ،
وقيل ١٧٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٦٠/٧ ، تاريخ ابن معين ٥٦٢/٢ ، تاريخ الدارمي
عن ابن معين ١١٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٨/١٠ ، طبقات ابن سعد ٤٩٩/٥ ، الكامل
لابن عدي ٢٣١٠/٦ ، المغني في الضعفاء ٦٥٥/٢ .

(٤) في ح : (بن) .

(٥) أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، فقيه الحرم المكي ، كان
إمام أهل الحجاز في عصره روى عن أبيه ، ومجاهد ، والزهري ... وخلق ،
وروى عنه الأوزاعي ، والحمادان ، والسفيانان .. وعدة
قال الذهبي : كان شجاعاً ، لكنه يدلس ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ ، =

النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال : " إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (٢)

والرابع : ما رواه (٣) الشافعي عن عبد الله بن نافع عن يزيد بن عبد الملك (٤) عن أبي موسى (٥) عن سعيد بن أبي سعيد (٦) عن أبي هريرة :

وقيل ١٥١ هـ ، وقيل ١٤٩ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٠٢/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ ، شذرات الذهب ٢٢٦/١ ، صفة المصنوعة ٢١٦/٢ ، علل الحديث لابن المديني ٢٦ ، ميزان الاعتدال ٦٥٩/٢ ،

وفيات الأعيان ١٦٢/٢ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) لم أقف عليه بهذا الاسناد .

(٣) في أ ، م ، ح : (رواه)

(٤) يزيد بن عبد الملك النوفلي المدني ، روى عن أبيه ، وسعيد المقبري ، وسهيل بن أبي صالح . . وجماعة ، وعنه ابنه يحيى ، وعبد العزيز الأويس ، وخالد بن مخلد ، ضعفه أحمد وغيره ، وقال أبو زرعة ضعيف ، وقال ابن عدي عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال النسائي : متروك الحديث ، مات سنة ١٦٥ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٤٧/١١ ، الكامل لابن عدي ٢٧١٥/٧ ، لسان الميسر ان

٤٣٣/٤ ، المجروحين ١٠٢/٣ .

(٥) في س : (عن أبي موسى الأشعري) وهو خطأ

وهو عيسى بن أبي عيسى الحنط ، الغفاري ، أبو موسى المدني ، أمه من الكوفة ، واسم أبيه ميسرة ، ويقال فيه الخياط ، والخباط ، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة .

قال ابن معين : كان كوفيًا ، وانتقل إلى المدينة ، كان خياطاً ثم ترك ذلك ، وصار حنطاً ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط ، وهو متروك . قال العجلي : ضعيف . مات سنة ١٥١ هـ وقيل قبل ذلك

انظر : التاريخ الكبير ٤٠٥/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨ ، تقريب التهذيب

١٠٠/٢ ، تاريخ الثقات ٢٨٠ ، تاريخ ابن معين ٤٦٥/٢ ، الجرح والتعديل

٢٨٩/٦ ، الضعفاء للعجلي ٣٩٢/٣ ، المجروحين ١١٧/٢

(٦) سعيد بن أبي سعيد المقبري ، اسم أبيه كيسان ، محدث كبير ، روى عن عائشة وأم سلمة ، وأنس . . وخلق ، وروى عنه مالك ، والليث بن سعد

وجماعة وثقه ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي ، والنسائي وعدة .

اختلفوا في سنة وفاته ف قيل مات سنة ١١٧ هـ ، وقيل سنة ١٢٣ هـ ، وقيل سنة

١٢٥ هـ ، وقيل سنة ١٢٦ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ٢٠٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٤ ، شذرات الذهب ١٦٢/١ ،

الكاشف ٢٨٧/١ ، الكامل لابن عدي ١٢٢٧/٢ ، لسان الميزان ١٢٩/٢ ، مشاهير

علماء ٨١

" إذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " (١)

اعترفوا على هذه الاخبار بثلاثة أسئلة (٢):

أحدها : أن (٣) قالوا وجوب الوضوء من من الذكر مما تعم (٤) به البلوى ، وما عمت به البلوى فلا يقبل (٥) فيه أخبار الأحاد حتى يكون نقله متواتراً [أو] (٦) مستفيضاً (٧)

انظر : تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٤١ ، تهذيب التهذيب ٤٣٩/٦ ، تاريخ الثقات ٣١٤ ، الكامل لابن عدي ١٩٣٥/٥ ، ميزان الاعتدال ٦٧٥/٢ .

(١) الحديث بنفس السند والمتن في مختصر الخلافيات ، وفيه أنه مرسل عن ابن عمر وللحديث عدة طرق عن ابن عمر قال الهيثمي : عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من من فرجه فليتوضأ " رواه البزار والطبراني في الكبير وفي سند الكبير العلاء بن سليمان وهو ضعيف جداً ، وفي سند البزار هاشم بن زيد ، وهو ضعيف جداً .
وقال ابن حجر : رواه الدارقطني والبيهقي من طريق إسحاق الفروي عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، والعمرى ضعيف ، وله طريق أخرى أخرجه الحاكم وفيها عبد العزيز بن أبيان وهو ضعيف ، وطريقة أخرى أخرجه ابن عدي ، وفيها أيوب بن عتبة وفيه مقال .
انظر : مختصر الخلافيات ١٩٠/١ ، كشف الاستار : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ١٤٨/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ما روي في لمس القبل والدير ، والذكر ، والحكم في ذلك ١٤٧/١ ، مجمع الزوائد ٢٤٥/١ .

(٢) في أم ، ح ، س : (أسئلة) .

(٣) في م : (أنه)

(٤) في ح : (يعم)

(٥) في م : (لا تقبل) وفي ح غير منقوطة (لا يقبل)

(٦) (أو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) وهذا مبني على قولهم في الأصول بعدم قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، ولا يقبل فيما تعم به البلوى إلا المتواتر أو المشهور ، وهو المراد بالمستفيض هنا .

انظر : التقرير والتحرير ١٩٥ / ٢ ، ١٩٦ .

والجواب عنه : أن هذا أصل (١) نخالفكم فيه ، وليس يجب أن يكون بيان ما تعم (٢) به البلوى عاماً ، بل يجوز أن يكون خاصاً وأحاداً (٣) على حسب ما يراه صاحب الشريعة (٤) من المطلحة في العموم والخصوص ، على أن البيان وإن وجب أن يكون عندهم عاماً فليس يلزم أن يكون نقله متواتراً صاماً .
ثم قد خالفوا هذا الأصل في بيان الوتر ، ونقض الوضوء بالقيء وغير ذلك (٥)

والسؤال الثاني : أن قالوا المعول من هذه الأخبار على حديث بسرة وهو ضعيف

قال يحيى بن معين (٦) : ثلاثة أخبار لاتصح عن رسول الله على الله عليه وسلم (٧) . (٨)

والمستفيض : قال السيوطي : قال البلقيني في المشهور : لم يذكر له ضابطاً ، وفي كتب الأصول المشهور : ويقال له المستفيض الذي تزيد نقلته عن ثلاثة . وقال شيخ الإسلام : المشهور ماله طرق محمورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر رسمي بذلك لوضوحه ، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً ، ومنهم من غاير بينهما : بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواءً والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من عكس . وعرفه في المنار فقال : المشهور : هو ما كان من الأحاد في الأصل ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن الثاني من بعد الصحابة ومن بعدهم .

انظر : تدريب الراوي ١٧٣/٢ ، المنار مع كشف الأسرار ١١/٢

(١) في س : (الأصل)

(٢) في آ ، ح ، س : (ما يعم) .

(٣) في آ ، س : (واختياراً) .

(٤) في م ، ح : (الشرع) .

(٥) انظر : روضة الناظر ٦٦ .

(٦) أبوزكريا يحيى بن معين بن عون العمري ، إمام الجرح والتعديل ، أصله من سرخس بخراسان ، كان أبوه على خراج الري فخلفه ثروة كبيرة ، فأنفقها في طلب الحديث ، وعاش ببغداد له كتاب التاريخ والعلل في الرجال . ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٧٧/١٤ ، تذكرة الحفاظ ٤٢٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١ ، طبقات ابن سعد ٣٥٤/٧ ، طبقات الحنابلة ٤٠٢/١ ، وفيات الأعيان ١٣٩/٦ ، الأعلام

٢١٨/٩

(٧) (وسلم) ساقطة من آ .

(٨) انظر : المجموع ٤٢/٢

- أحدهما : حديث بسرة في من الذكر .
- والثاني : خبر الحجاممة . (١)
- والثالث : كل مسكر حرام .

قيل : المحكي عن يحيى بن معين في حديث بسرة غير هذا .
قال رجاء بن مرجأ (٢) الحافظ : كنت في مسجد الخيف بمنى مع أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ويحيى بن معين فاجتمعوا على صحة حديث بسرة . (٣)

فإن قيل : فلما رواه مروان لعروة ، قال له عروة : إني أشتي أن ترسل إليهما وأنا شاهد ، فأرسل إليهما حرسياً ، فأتى من عندهما فقال : قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) قال : " من من فرجه فليتوضأ " (٥)

والحرسى شرطى لا يقبل له حديث ، ولا يحتج عنه برواية لشهرة فمقه .
قيل : قد كان (٦) أهل الحرس في ذلك الزمان أهل عدالة وأمانة ، ولولا أنه كان بهذه الحال لم يقنع عروة بخبره ويستظهر به على مروان ، على أنه قد

(١) في نيل الأوطار : روي عن ابن معين أنه قال : ثلاثة أماديث لاتصح ، حديث من الذكر ، ولانكاح إلا بولي ، وكل مسكر حرام .
انظر : نيل الأوطار ٢٤٨/١ .

(٢) في م ، ج : (المرجأ) .
وهو رجاء بن مرجأ بن رافع الغفاري ، أبو محمد ، ويقال أبو أحمد بن أبي رجاء المروزي ، ويقال السمرقندي ، الحافظ ، سكن بغداد ، كان ثقة شتياً إماماً في علم الحديث وحفظه والمعرفة به .
مات سنة ٢٤٩ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤١٠/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٦٩/٣ ، تقريب التهذيب ٢٤٩/١ ، الثقات ٢٤٧/٨ .

(٣) ذكر هذه الحكاية الحاكم والدارقطني ، والبيهقي في الخلافيات ، والسنن ، وقال البيهقي في نهايتها : قد روينا عن علي بن المديني أنه قال في حديث بسرة بسماع عروة منها كما قال يحيى بن معين وكأنه رجح في ذلك إلى قول يحيى وتقليد حديث بسرة .

انظر : المستدرک ٢٣٩/١ ، سنن الدارقطني ١٥٠/١ ، مختصر الخلافيات ٢١١/١ ، السنن الكبرى ١٣٦/١ .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) انظر : مصنف عبد الرزاق ١١٣/١ ، مسند الحميدي ١٧١/١ ، شرح معاني الآثار ٧١/١ .

(٦) (قد كان) ساقطة من م ، ج .

روي أن عروة لقي بسرة وسألها فأخبرته (١).

ثم يقال (٢) لهم : ولم (٣) إذا وردت أخبار في حكم تعتمدون (٤) على أحدها (٥) بالقدح ، ولو اقتصر على ما سواه لأقنع .

السؤال الثالث : أن قالوا نستعملها لأجل حديث قيس بن طلق على استحباب الوضوء أو (٦) على غسل اليد .

والجواب عنه : أنه لا يصح حمله على الاستحباب ؛ لأن الأمر به يقتضي الإيجاب ولا على غسل اليد ؛ لأن أحداً (٧) لم يقبله (٨) .

ثم كيف يجوز مع كثرة أخبارنا وانتشارها وصحة طرقها وإسنادها أن (٩)

[يعارضوها] (١٠) بحديث قيس بن طلق وهو ضعيف .

قال الشافعي : (١١) سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما (١٢)

قبول خبره وقد عارضه (١٣) من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث .

ثم يكون الجواب عن حديث قيس إذا سلمناه (١٤) من وجهين :

أحدهما : أنه منسوخ بتقدمه وتأخر (١٥) أخبارنا ، لأن قيساً يروي عن

أبيه قال : أتيت مسجد رسول الله على الله عليه وسلم (١٦) وهم يؤسسون (١٧)

(١) انظر : السنن الكبرى ١/١٣٠ .

(٢) في م، ح : (ثم قال لهم) .

(٣) (ولم) ساقطة من م، ح .

(٤) في آ، م، ح : (يعتمدون) .

(٥) في س : (أحادها) .

(٦) في س : (وعلى) .

(٧) في س : (أحد) .

(٨) في س : (لم ينقله) ، وفي م، ح : (لم يقل به) .

(٩) (أن) ساقطة من آ، م، ح .

(١٠) في آ، م، ح، س : (يعارضونها) .

(١١) انظر : تهذيب التهذيب ٨/٣٩٨ ، الاعتبار ١/٩٢ .

(١٢) في س : (فلا) .

(١٣) في م : (وقد عارضنا) .

(١٤) في م، ح : (إذا سلمنا) .

(١٥) في م، ح : (وتأخير) .

(١٦) (وسلم) ساقطة من آ .

(١٧) في م، ح : (يرسمون) .

مسجد المدينة ، وينقلون إليه (١) الحجارة فقلت : يا رسول الله ألا تنقل (٢) كما ينقلون قال : " لا ، ولكن اخلط لهم الطين يا أبا (٣) اليمامة (٤) ، فأنت أعلم به " فجعلت أخلط الطين وينقلونه (٥)

وقد روى وجوب (٦) الوضوء من (٧) مسه أبو هريرة ، وهو متأخر الإسلام أسلم سنة سبع . (٨)

وأم حبيبة (٩) قيل : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠) تزوجها فـ في آخر أيامه

والثاني : أن (١١) قوله " هل هو إلا بضعة منك " لا ينفي وجوب الوضوء

(١) (إليه) ساقطة من أ ، س .

(٢) في أ ، م ، ج : (ألا تنقل) .

(٣) في ج : (يا أبا) .

(٤) اليمامة : مدينة متملة بأرض عُمان من جهة المغرب مع الشمال ، كان اسمها جواوسميت اليمامة بامرأة وهي ررقاء اليمامة ، وفتحت اليمامة ملجأ فـ في سنة ١٢ هـ في خلافة الصديق رضي الله عنه على يد خالد بن الوليد بعد أن قتل مسيلمة الكذاب ودجال بني حنيفة

انظر : الروض المعطار ٦١٩ .

(٥) أخرجه بلفظه الدارقطني .

انظر : سنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر

١٤٨/١ .

(٦) في م ، ج : (وحرب) .

(٧) في م ، ج : (في) .

(٨) انظر : ترجمته ص ٧٤

(٩) اسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، تزوجها عبد الله ابن جحش ، وهاجر بها إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية ، فتنمر وارتد عن الإسلام وتوفي بأرض الحبشة ، خطبها الرسول وهي في الحبشة ، وزوجها النجاشي ، وولدت في زواجها خالد بن سعيد بن العاص سنة سبع من الهجرة ، توفيت سنة ٤٤ هـ في خلافة معاوية .

انظر : الرياض المستطابة ٣١٣ ، سمط النجوم العوالي ٣٩٠/١ ، طبقات ابن سعد

٩٦/٨ .

(١٠) (وسلم) ساقطة من أ .

(١١) (أن) ساقطة من س .

- منه (١) ويجوز أن يكون محمولاً على (٢) نفي النجاسة عنه .
- ثم الدليل (٣) من طريق القياس : أنه (٤) معنى يستجلب به (٥) الإنزال، فوجب أن ينقض الوضوء (٦) كالتقاء الختانين .
- ولأنها ملاقة فرج (٧) لو قارنها (٨) انتشار تعلقت بها طهارة ، فوجب إذا فقدت الانتشار أن (٩) تتعلق (١٠) بها (١١) تلك الطهارة كالغسل فـ في التقاء الختانين، ولأن (١٢) ما تعلق (١٣) به الوضوء إذا قارنه انتشار تعلق به الوضوء ، وإن خلا عن الانتشار كالبول .
- ولأنها إحدى الطهارتين فجار أن تتعلق بنوع من الملاقاة كالغسل .
- ولأنه لمس يتعقبه (١٤) في الغالب خروج خارج فوجب أن ينقض (١٥) الوضوء (١٦) كاللمس مع الانتشار .
- ولأن ما تعلق بالفرج إذا أوجب (١٧) الطهارة الكبرى كان من جنسه (١٨) ما يوجب الطهارة المفردة كالمني ، والمذي ، ودم الحيض (١٩) ، والاستحاضة .

-
- (١) (منه) ساقطة من م ، ح .
- (٢) (على) ساقطة من س .
- (٣) في أ ، س : (ثم من الدليل) .
- (٤) في أ ، س : (أنها) .
- (٥) في أ ، س : (بها) وهي ساقطة من م .
- (٦) في م ، ح : (الطهر)
- (٧) في م : (جرح) .
- (٨) في م : (أو قارنها) .
- (٩) (أن) ساقطة من أ .
- (١٠) في أ ، س : (ستعلق) .
- (١١) (بها) ساقطة من م .
- (١٢) في أ قبل قوله (ولأن) كتب في الحاشية الجزء الثاني والحمد لله .
- ثم ترك فراغا حوالي ٣ سم ، وبعد ذلك قال : بسم الله الرحمن الرحيم
- على الله علي سيدنا محمد وآله (ولأن ما تعلق) .
- (١٣) في م ، ح : (وما يتعلق) .
- (١٤) في م ، ح : (يتعلق به) .
- (١٥) في م ، ح : (أن ينقض) .
- (١٦) (الوضوء) ساقطة من س .
- (١٧) في س : (إذا وجب) .
- (١٨) (من جنسه) ساقطة من أ ، وفي س : (من جنسها) .
- (١٩) (ودم الحيض) ساقطة من أ ، س .

فأما الجواب عن حديث قيس فقد مضى .
وأما الجواب عن قياسهم على مس غيره من أعضاء (١) جنده فالمعنى فيه (٢)
وفي قياسهم على مس ذكره بغير كفه أنه لمس لا يستجلب به الإنزال ، ولا يفتني
في الغالب إلى نقض الطهر .

(١) (من أعضاء) ساقطة من م ، ح ،
(٢) يعني أن هناك فارق بين مس الذكر ، ومس أي عضو آخر من حيث الشهوة ،
وعند وجود الفارق لا قياس .

٦ - مسألة

- قال الشافعي رحمه الله (١) : من نفسه أو من (٢) غيره . (٣)
 إذا من فرج غيره كان في نقض [وضوئه] (٤) كما لو من فرج نفسه . (٥)
 لرواية مائشة رضي الله عنها (٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 " من منى الفرج الوضوء " (٧)
 فهو (٨) على عمومته .
 ولأن (٩) من فرج الغير أغلظ (١٠) من من فرجه لما تعلق به من (١١)
 هتك حرمة الغير فكان بنقض الوضوء أحق .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٢) (من) ساقطة من م ، ح ، س . وفي المختصر : (ومن غيره)
 (٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
 (٤) في أ ، م ، ح ، س : (وضوء)
 (٥) انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٥ ، التهذيب ل ١٣٥ ، المذهب ٣١/١ ، الإقناع
 ٥٧/١ ، الأنوار ٤٧/١ ، فتح الوهاب ٨/١ .
 (٦) (رضي الله عنها) ساقطة من أ .
 (٧) لم أجده بهذا اللفظ
 رواه البيهقي عن ابن شهاب عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة قالت : قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم " من منى ذكره فليتوضأ " .
 وعن معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كثير حدثني رجل عن عروة بن
 الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا من أحدكم
 ذكره فليتوضأ " وأعله ابن أبي حاتم .
 ورواه البزار عن عمر بن شريح عن الزهري عن عائشة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : " من من فرجه فليتوضأ " قال البزار : عمر بن شريح
 لا يحتج به
 وذكره الترمذي ، وأورده الهيثمي وعزاه إلى البزار .
 انظر : كشف الاستار : كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر ١٤٨/١ ،
 مختصر الخلافيات ١٩٦/١ ، سنن الترمذي ٥٥/١ ، مجمع الزوائد ٢٤٥/١ ، علل
 الحديث ٣٦/١ . نصب الراية ٦٠/١ ، تلخيص الحبير ١٢٤/١ .
 (٨) (فهو) ساقطة من س .
 (٩) في أ : (ولا من) .
 (١٠) في س : (أغلظ) .
 (١١) (من) ساقطة من م ، ح .

فأما الممسوس فرجسه فلا وضوء عليه . (١)

فإن قيل : ما (٢) الفرق بينه وبين الملموس في أحد القولين
قيل : الفرق بينهما : أن اسم الملامسة ينطلق (٣) على كل واحد منهما ،
فانتقض (٤) وضوءهما لانطلاق اسم الملامسة عليهما .

ومن الفرج لا ينطلق إلا على الماس دون الممسوس فانتقض (٥) وضوء الماس
لانطلاق الاسم عليه ، ولم ينتقض وضوء الممسوس لأن الاسم لم ينطلق عليه .

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب ، وبه قطع العراقيون ، وكثير من الخراسانيين
وقال كثير من الخراسانيين فيه قولان كالملموس .
انظر : تنمة الإبانة ل ٦٦ ب ، التهذيب ل ١٣٥ ، فتح العزيز ٦٥/٢ ، المجموع
٤١/٢ .

(٢) في م ، س ، ح : (فمسا) .

(٣) في أ ، ح : (تنطلق) .

(٤) في أ : (فلا ينتقض) .

(٥) (فانتقض) مكررة في س .

٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : من الصغير ، والكبير (٢) (٣)

وهذا كما قال ، لا فرق بين (٤) أن يمس فرج الكبير أو الصغير (٥) في
نقض الوضوء به . (٦)

وقال مالك (٧) ، والزهري (٨) : لا ينتقض الوضوء (٩) بيمس فرج الصغير .
تعلقاً (١٠) بما روي " أن النبي صلى الله عليه وسلم مس زبيبة (١١) الحسن

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في س : (من صغير أو كبير) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
(٤) (بين) ساقطة من س .
(٥) (وهذا كما قال ، لا فرق بين أن يمس فرج الكبير أو الصغير) ساقطة من م .
(٦) وهو ظاهر نص الشافعي في الأم حيث قال : " أو من ذلك من صبي " .
وحكى الرافعي في مس فرج الصغير وجهين : أحدهما أنه كفرج الكبير ، والثاني :
لا ينتقض .
وقال النووي : وحكى وجه شاذ أن مس الفرج من الكبير والصغير لا ينتقض
إلا إذا كان لشهوة .
وهذا مخالف لما ذكرنا من نص الشافعي .
انظر : الأم ١٩/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٥ أ ، فتح العزيز ٦٠/٢ ، روضة الطالبين
٧٥/١ ، المجموع ٣٧/٢ .
(٧) قال مالك : لا ينتقض الوضوء بيمس ذكر الصغير إلا أن يلتذ ، ولو قصد اللذة
ولم يجدها قيل ينتقض ، وقيل لا ينتقض .
انظر : الكافي لابن عبد البر ١٤٩/١ ، شرح الخري ١٥٨/١ ، شرح منح الجليل
٦٩/١ ، الفواكه الدواني ١٣٥/١ .
(٨) انظر : البحر ل ٧٩ ب .
وبمثل قول الزهري قال الأوزاعي ، وأحمد في رواية عنه ، والمشهور من مذهب
أحمد أن مس فرج الصغير ينتقض الوضوء .
انظر : المغني ١٧٢/١ ، الشرح الكبير ١٨٤/١ ، الإنصاف ٢٠٢/١ ، شرح منتهى
الإرادات ٦٧/١ .
(٩) (الوضوء) ساقطة من س .
(١٠) في أ : (تعلق) .
(١١) في أ غير منقوطة (رسمه) .
وزبيبة : تمغير زب ، وهو الذكر بلغه أهل اليمن ، وخمه ابن تريد بلكر

ولم يتوضأ " (١)

ولأنه لما كان النظر إليه جائز غير محرم لم ينتقض بمسه (٢) الوضوء (٣) كسائر البدن (٤)

ولأنه لما لم ينتقض الوضوء بلمس المغير (٥) لم (٦) ينتقض بالممسوس (٧) فرجه (٨)

ودليلنا : حديث عائشة رضي الله عنها (٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من مس الفرج الوضوء " ولم يفرق .
ولأن كل موضع كان الخارج منه ناقضاً (١٠) للوضوء كان مسه ناقضاً للوضوء قياماً على فرج (١١) الكبير .

٢

انظر : - زيب - لسان العرب ١/٤٤٥ ، المصباح المنير ١/٢٦٧ . ==

(١) لم أجده بهذا اللفظ .

وروى البيهقي عن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فأقبل يتمرغ عليه فرفع عن قميمه وقبل زبيبتة .

وقال البيهقي : هذا إسناد غير قوي ، وليس فيه أنه مسه بيده ثم صلى ولم يتوضأ

وقال ابن حجر : رواه الطبراني من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فرج مابين فخذي الحسين وقبل زبيبتة " وقابوس ضعف النسائي ، وليس في هذا الحديث أيضاً أنه صلى عقب ذلك .

انظر : السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الفرج ١/١٢٧ ، تلخيص الحبير ١/١٢٧ .

(٢) في أ ، م ، ح : (ولأنه لما جاز النظر إليه لم ينتقض بمسه)

(٣) (الوضوء) ماقطة من م ، ح .

(٤) في س : (بدنه) .

(٥) في م ، ح : (الصغيرة) .

(٦) في م ، ح : (فلم) .

(٧) في أ ، س : (من) .

(٨) في أ ، م ، ح : (فرج الصغير) .

(٩) (رضي الله عنها) ماقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) في س : (ناقضاً) .

(١١) (فرج) ماقطة من م ، ح .

ولأن كل من لو كان مع الكبير نقض (١) الوضوء وجب إذا كان مع الصغير
أن ينقض الوضوء كالتقاء الختانيين .

فأما الجواب عن خبرهم فهو أنه (٢) لا دليل فيه ؛ لأنه لم ينقل أنه مسه
وصلى (٣) قبل وضوئه (٤) فيحمل على أنه لم يتوضأ في الحال حتى قام من
مجلسه ثم توضأ .

وأما قولهم : إن النظر إليه غير محرم فالجواب عنه :
أن ما تعلق به نقض (٥) الوضوء استوى فيه ما يحل . وما يحرم (٦)
ألا ترى أن (٧) الملامسة لا فرق في نقض الوضوء بها بين الزوجة (٨) والأجنبية .
وأما استدلالهم بأن لمس الصغير لا ينقض الوضوء قلنا (٩) فيه (١٠) مذهبان:
أحدهما : ينقض .

والثاني : لا ينقض
فعلى هذا (١١) الفرق بينهما : هو أن مس (١٢) الفرج أغلظ حكماً من
اللامسة

ألا ترى أنه يختص باختلاف الجنس (١٣) فيكون (١٤) بين (١٥) الذكر والأنثى،

-
- (١) في س : (نفى) .
 - (٢) في م ، ح : (أن) .
 - (٣) في أ ، س : (وصلا) .
 - (٤) في أ ، ح ، س : (وضوء) .
 - (٥) في أ : (ينقض) .
 - (٦) في م ، ح : (ما يحل ويحرم) .
 - (٧) (أن) ساقطة من أ ، م ، ح .
 - (٨) في م : (بين الزوجية) .
 - (٩) في م ، ح ، س : (قلنا) .
 - (١٠) (فيه) ساقطة من م .
 - (١١) (هذا) ساقطة من م .
 - (١٢) (مس) ساقطة من س .
 - (١٣) في م ، ح : (الجنسين) .
 - (١٤) في أ : (فتكون) وفي ح غير منقوطة (فكون)
 - (١٥) في م ، ح : (من) .

ولا يكون بين (١) الذكريين (٢) ولا بين الأنثيين (٣) فجار أن يختص (٤) بالكبار دون المصار ، وليس كذلك من الفرج لاستواء الحكم في نقض الوضوء به (٥) بين الذكريين والأنثيين (٦) فاستوى بين الصغير والكبير .

فعلى هذا لو من ذكر الصغير (٧) الأغلف (٨) ، ما يقطع (٩) في الختان (١٠) انتقض وضوءه . (١١)

لأنه من جلدة (١٢) الذكر ما لم يقطع (١٣)

فلو (١٤) مسه بعد قطعه لم ينتقض (١٥) وضوءه ؛ لأنه بائن من (١٦) الذكر فلم ينطلق اسم الذكر عليه .

-
- (١) في م ، ح : (من)
 (٢) في س : (ذكريين) .
 (٣) في س : (الأنثيين) .
 (٤) في س : (أن تختص) .
 (٥) (به) ساقطة من أ ، م ، ح
 (٦) في س (الأنثيين) .
 (٧) (الصغير) ساقطة من ح .
 (٨) الأغلف : يقال غلام أغلف أي لم يختتن .
 انظر : - غلف - لسان العرب ٢٧١/٩ .
 (٩) في س : (وهو ما يقطع)
 (١٠) حكاية النووي عن الماوردي .
 انظر : المجموع ٣٨/٢
 (١١) في أ ، ح ، س : (الختانة) .
 (١٢) في أ : (من جلدة) ، وفي م ، ح : (جملة) .
 (١٣) في س : (ما لم يقطع) .
 (١٤) في م ، ح : (ولو) .
 (١٥) في س : (لم ينتقض) .
 (١٦) (من) ساقطة من أ .

٨ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : والحي (٢) والميت (٣) .
وهذا صحيح ، والوفوء ينتقض (٤) بمن فرج الحي والميت (٥) (٦) .
وإنما كان كذلك لعموم الخبر في الحي والميت ، ولأن حرمة الميت في تحريم
النظر (٧) إلى عورته ومباشرة (٨) من فرجه كتحریم ذلك من الحي .
وفي حرمة (٩) روي (١٠) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كسر
عظم الميت ككسر عظم الحي " (١١) .
ولأنه لو أوج في فرج ميتة لزمه الغسل لانتهاك (١٢) حرمتها ، (١٣) وأن حكم
الحياة في ذلك جار (١٤) عليها فكذلك الحكم في من فرجها .

-
- (١) في م : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في أ ، م ، ح : (الحي) بدون واو .
(٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
(٤) في س : (ينتقض) .
(٥) (الميت) ساقطة من أ .
(٦) انظر : حلية العلماء ١٥١/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٥ ، البحر ل ٨٠ أ .
(٧) في س : (النظر) .
(٨) في أ ، ح : (ومباشرة) ، وفي س : (مناسبة) .
(٩) في م ، ح : (في حرمة) بدون واو .
(١٠) في م : (وروي ذلك) ، وفي ح : (وروي عن) .
(١١) أخرجه مالك وأحمد ، وأبوداود ، وابن ماجة
عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : " كسر عظم الميت ككسره حياً " قال الألباني : صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب الجنائز - باب ماجاء في الاختفاء ٢٣٨/١ ، مسند الإمام
أحمد ٥٨/٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، سنن أبي داود : كتاب الجنائز - باب في الحفار
يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان ٢١٣/٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب الجنائز -
باب في النهي عن كسر عظام الميت ٥١٦/١ ، إرواء الغليل ٢١٤/٣ .
(١٢) في س : (لانتهاك) .
(١٣) انظر : الإقناع ٥٩/١ ، حاشية القليوبي ٦٢/١ ، الأنوار ٥٠/١ .
(١٤) في س : (جاري) .

فأما إذا (١) من ذكراً مقطوعاً ففي نقض الوضوء به وجهان: (٢)
أحدهما : ينتقض (٣) ، اعتباراً بالاسم .
والثاني : لا ينتقض (٤) ؛ لفقد المعنى وهو وجود (٥) اللذة غالباً .
وخالف ذكر الميت لاختلافهما في الحرمة .

وهكذا (٦) لو من ذكر حي بيد شلاء كان (٧) نقض (٨) الوضوء على هذين الوجهين. (٩)
ويجري (١٠) على (١١) هذين الوجهين حكم من من ذكراً (١٢) أشل بيده
صحيحة. (١٣)
على (١٤) أنه ليس ذكر الحي (١٥) الأشل بأخف من ذكر الميت .

-
- (١) في س : (فإذا س) .
(٢) وحكى ابن الرفعة فيه طريقين : أحدهما : القطع بالنقض ، والثانية : فيه وجهان ، وقد صح المتولي والبغوي والنووي والأكثرين أنه ينقض الوضوء .
انظر : المذهب ٣١/١ ، حلية العلماء ١٥٠/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٥ ب ، التهذيب ل ٣٥ أ ، الأمالي ل ٧ ب ، الوسيط ٤١٣/١ ، فتح العزيز ٥٩/٢ ، المجموع ٣٨/٢ ، المطلب العالي ل ٢٢ أ
(٣) في أ : (قد انتقض) ، وفي س : (قد انتقض) .
(٤) في س : (لا ينتقض) .
(٥) في أ : (موجود) .
(٦) في س : (وهكذا) .
(٧) في أ ، س : (لكان) .
(٨) في س : (نقص) .
(٩) (١٣٠٩) والذي قطع به الجمهور أنه ينتقض ، وحكى النووي الوجه بعدم الانتقاض عن الماوردي والرويانى والشاشي ، وقال : وهو شاذ .
انظر : البحر ل ٨٠ أ ، حلية العلماء ١٥٠/١ ، التحقيق ل ١١ ب ، المجموع ٣٧/٢ ، منهاج الطالبين ٣ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٤/١ .
(١٠) في أ : (ويحي) ، وفي س : (يحي) .
(١١) في م : (الى) .
(١٢) في م ، ح ، س : (لذكر) .
(١٤) في م ، ح ، س : (غير) .
(١٥) (الحي) ساقطة من م .

وقد كان بعض أصحابنا يخرج من مقتضى هذا التعليل في ذكر الميت وجهاً
آخر (١) أنه لا ينتقض (٢) الوضوء (٣) بمسه (٤). (٥)

(١) (آخر) ساقطة من أ، م، ح .

(٢) في أ، م، ح : (لا ينتقض) .

(٣) (الوضوء) ساقطة من م، ح .

(٤) (بمسه) ساقطة من أ، م، ح .

(٥) حكاه النووي عن الماوردي ، وذكره الشاشي ، وحكاه المتولي والرويانى

عن إسحاق بن راهويه .

انظر : تنمة الإبانة ل ٦٥ أ ، حلية العلماء ١/١٥٠ ، البحر ل ٨٠ أ ،

المجموع ٣٧/٢ .

٩ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : الذكر والأنثى . (٢)

وهذا كما قال ، من فرج (٢) المرأة ينقض (٤) الوضوء كمن ذكر الرجل . (٥)

والدليل على ذلك : ما روى هشام بن عروة (٦) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها (٧) أن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) قال : " ويل للذين يمسون ذكورهم ثم

يملون (٩) ولا يتوضئون " قالت (١٠) عائشة فهذا للرجال فما بال النساء ، قال (١١) عليه السلام : " إذا مست إحداكن فرجها [فلتتوضأ] " (١٢) . (١٣)

(١) في م ، ج : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) انظر : مختصر المزني ٤ .

(٣) (فرج) ساقطة من أ .

(٤) في س : (ينقض) .

(٥) انظر : تنمة الإبانة ل ٦٥ ب ، مغني المحتاج ٢٥/١ ، الإقناع ٥٧/١ ، كفاية الأخيار ٢٢/١ .

(٦) أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، تابعي من أئمة الحديث ، ولد وعاش بالمدينة ، وروى عن أبيه وطائفة ، وروى عنه أبو حنيفة ، ومالك والسفيان .. وخلق .

ولد سنة ٦١ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ١٤٦ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٠٣/١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٤٤/١ ، التبيين في

أنساب القرشيين ٢٢٣ ، مروج الذهب ٣/١٤ ، النجوم الزاهرة ٦/٢ .

(٧) (رضي الله عنها) ساقطة من أ ، س .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) في أ ، ج ، س : (و يملون) .

(١٠) في س : (فقالت)

(١١) في س : (فقال) .

(١٢) في س : (فليتوضأ) ، وفي أ ، م ، ج : (توضأت) .

(١٣) أخرجه الدارقطني ، وأورده عاب الكنز وعزاه للدارقطني وابن شاهين .

ولفظه : عن هشام بن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : ويل للذين يمسون فروجهم ثم يملون ولا يتوضئون " قالت عائشة :

بابي وأمي هذا للرجال أقرأيت النساء . قال : " إذا مست إحداكن فرجها

فلتتوضأ للصلاة " وهو معلل بعبد الرحمن العمري ، قال الدارقطني : =

وروى (١) محمد بن الوليد الزبيدي (٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) " من مس ذكره فليتوضأ ،
وأيمأ (٤) امرأة مست فرجها فليتوضأ " (٥)

فهيف ، وقال أحمد : كان كذاباً ، وقال النسائي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة
متروك ، وزاد أبو حاتم : وكان يكذب .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر
١٤٧/١ ، كنز العمال ٣٣٨/٩ ، تلخيص الحبير ١٢٦/١ ، نصب الراية ٦٠/١ ،
التعليق المغني ١٤٨/١ .
(١) (وروى) مكررة في س .

(٢) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، أبو الهذيل الحمصي ، القاضي
روى عن الزهري ، وسعيد المقبري . وجماعة ، وروى عنه الأوزاعي وشعيب
ابن أبي حمزة . . وخلق ، ثقة ، ثبت ، كان أعلم أهل الشام بالفتوى
والحديث . قال ابن حبان : كان من الفقهاء في الدين .
اختلف في سنة وفاته ف قيل سنة ١٤٨ هـ ، وقيل سنة ١٤٦ هـ ، وقيل ١٤٧ هـ ،
وقيل ١٤٩ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢٥٤/١ ، تهذيب التهذيب ٥٠٢/٩ ، تقريب التهذيب
٢١٥/٢ ، الثقات ٣٧٣/٧ ، المعين في طبقات المحدثين ٥٦ .
(٣) (وسلم) ناقطة من أ .

(٤) في أ ، ح ، س : (وأي) .

(٥) أخرجه أحمد ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي ، واللفظ لأحمد .
قال البيهقي : محمد بن الوليد ثقة ، وقال الألباني : الحديث حسن الإسناد .
انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٣/٢ ، المنتقى لابن الجارود ١٧ ، سنن الدارقطني :
كتاب الطهارة - باب ماروي في لمس القبل والدبر والذكر ١٤٧/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - بال الوضوء من مس المرأة فرجها ١٣٣/١ .

فصل

فإذا تقرر أن فرج المرأة كذكر (١) الرجل في نقض الوضوء ، تفرع عليه مسائل الخنثى ومسائله تبني (٢) على تنزيلين :

تنزل في أحدهما رجلاً ، وتنزل (٣) في الآخر امرأة .

فإن (٤) انتقض (٥) وضوءه (٦) في التنزيلين معاً لزم ، وإن انتقض في أحدهما لم يلزم ، لأن الوضوء لا ينتقض إلا باليقين دون الشك .

فعلى هذا إذا (٧) مس رجل خنثى انتقض وضوءه . (٨)

لأنه إن كان الخنثى رجلاً فقد مس ذكره ، وإن كان أنثى فقد لمس بدنها (٩) ولو مس رجل فرج خنثى لم ينتقض (١٠) وضوءه (١١) ، لجواز أن يكون الخنثى رجلاً فيكون الفرج عضواً زائداً فيه (١٢) .

فلولمست (١٣) امرأة فرج خنثى انتقض (١٤) وضوءها (١٥) ، لأنه (١٦) إن كان الخنثى امرأة فقد مست فرجها ، وإن كان رجلاً فقد لمست (١٧) بدنه .

ولولمست امرأة ذكر خنثى لم ينتقض وضوءها (١٨) ، لجواز أن يكون الخنثى

(١) في م ، ح : (كفرج الرجل) .

(٢) في م ، ح : (يعني) ، وفي أ : (منها) .

(٣) في أ : (وينزل) ، وفي ح ، س غير منقوطة (ينزل) .

(٤) في م ، ح : (وإن) .

(٥) في س : (انتقض) .

(٦) في س : (وضوءه) .

(٧) (إذا) ساقطة من س .

(٨) (١١٠٨ ، ١٥٠ ، ١٩) انظر : التهذيب ل ٣٥ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٧ أ ، الوسيط ٤١٤/١

المجموع ٤٥/٢ ، مغني المحتاج ٣٦/١ ، بجيرمي على الخطيب ١٩١/١ ، حاشية

الشرقاوي ٧٣/١

(٩) في س : (لأنه إن كان أنثى فقد مس بدنها ، وإن كان رجلاً فقد مس ذكره) .

(١٠) في س : (لم ينتقض) .

(١٢) قال ابن الرفعة : وإنما لم ينتقض إذا مس فرجه لاحتمال أنه رجل وذلك

رائد فيه فلم يمس فرجاً ولا لمس أنثى فلم تنتقض طهارته .

انظر : المطلب العالي ل ٢٥ ب .

(١٣) في أ : (فلولمست)

(١٤) في س : (انتقض) .

(١٦) في س : (أنه) .

(١٧) في س : (مست) .

(١٨) في أ : (وضوءها) .

امراة ، فيكون الذكر عضواً زائداً .

- ولو أن خنثى من ذكر نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون امرأة (١) (٢)
ولو من فرج نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون رجلاً (٣)
ولو مسهما (٤) معاً انتقض وضوءه ، لأنه إن كان رجلاً فقد من ذكره وإن كانت
امراة فقد مست فرجها .

- وهكذا (٦) لو أن خنثى من ذكر خنثى لم ينتقض وضوءه ، لجواز أن يكونا
امراتين ولو من فرجه لم ينتقض لجواز أن يكونا رجلين .
ولو من ذكره وفرجه (٧) انتقض وضوءه ،
ولو من كل واحد منهما ذكر صاحبه لم ينتقض وضوء واحد منهما ؛ لجواز
أن يكونا امرأتين وكذلك (٨) لو من كل واحد منهما فرج صاحبه لم ينتقض وضوء
واحد منهما ، لجواز أن يكونا رجلين
ولو من (٩) أحدهما ذكر صاحبه ، ومن الآخر فرج صاحبه فمعلوم أن ظهر (١٠)
أحدهما قد انتقض (١١) (١٢) ، لكن (١٣) لما لم يتيقن من انتقض وضوءه منهما

-
- (١) في م ، ح : (لجواز أن يكون الخنثى رجلاً) .
(٢) انظر أحكام الخنثى إذا من نفسه أو من خنثى مثله :
تنتمه الإبانة ل ١٦٧ ؛ البحر ل ٨١ أ ، التهذيب ل ٣٥ ب ، الغاية القصوى
٢١٨/١ ، المجموع ٤٤/٢ ، فتح الجواد ٥٤/١ ، المطلب العالي ٢٦ .
(٣) (ولو من فرج نفسه لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون رجلاً) ساقطة من م ، ح .
(٤) في أ : (ولو مستهما) .
(٥) في س : (كان) .
(٦) في س : (وهكذي) .
(٧) في س : (ولو من ذكر زوج) .
(٨) في م ، ح : (وكذا) .
(٩) في س : (ولو أن) .
(١٠) في س : (ظهر) .
(١١) في س : (انتقض) .
(١٢) لأنهما إن كانا رجلين انتقض ماس الذكر ، أو أنثيين انتقض ماس الفرج
أو رجل وامراة انتقضا جميعا ، فانتقضا أحدهما متيقن ، لكنه غير متعين
والأمل في حق كل واحد الطهارة فلا تبطل بالاحتمال ، فلكل واحد أن يصلي
بتلك الطهارة .
انظر: البحر ل ٨١ ب ، روضة الطالبين ٧٦/١ ، المجموع ٤٥/٢ ، بجيرمي على الخطيب
١٩١/١ .
(١٣) في س : (ولكن) .

لم يلزم واحد منهما وضوء ؛ لأنه (١) كما لو سمع صوت من أحد رجلين كان موجباً لانتقض وضوء أحدهما ، ولا يلزم (٢) واحداً منهما وضوء ؛ لأنه لم يتعين ممن الموت منهما لم يلزم واحد منهما الوضوء . (٣)

وإذا أردت أن تعلم (٤) حال الخنثيين في هذه المسألة فنزلهما ههنا (٥) أربع (٦) تنزيلات (٧) لتعلم أنه لا ينفك في كل واحد من التنزيلات الأربع (٨) أن يكون وضوء أحدهما منتقضاً .

فأما إذا كان لرجل ذكران يبول منهما فمضى أحد ذكريه انتقض وضوءه ، (٩) لأنه ذكر رجل بخلاف الخنثى

وهكذا (١٠) لو أولجه في فرج لزمه الغسل . (١١)

ولو خرج من أحدهما بلل لزمه الوضوء ، لأنه سبيل للحدث .

ولو كان يبول من أحدهما فحكم الذكر جار على الذي يبول منه والآخر زائد

(١) (لأنه) ساقطة من س .

(٢) في س : (لازلزم) .

(٣) في أ ، م ، ح : (لأنه لم يتعين من الموت منه) .

(٤) في س : (أن يعلم) .

(٥) في م ، ح ، س : (هاهنا) وفي أ : (ماهنا) .

(٦) في م ، ح : (أربعة) .

(٧) إذا من الخنثى خنثى :

فأما أن يكون الماس رجلاً ، والممسوس رجلاً ، وإما أن يكون الماس رجلاً

والممسوس امرأة ، وإما أن يكون الماس امرأة والممسوس رجلاً ، وإما أن

يكون الماس امرأة والممسوس امرأة .

(٨) في م : (الأربعة) .

(٩) انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٦ ، البحر ل ٨٠ ، التهذيب ل ٣٥ أ .

(١٠) في س : (وهكذا)

(١١) قال الشاشي : فإن خلق لرجل ذكران يبول منهما جميعاً فمضى أحدهما ، ذكر

بعض أصحابنا أنه ينتقض وضوءه ، وإن أولج أحدهما في فرج وجب عليه الغسل ،

وفي هذا نظر لأن الله تعالى أجرى العادة أن يكون للواحد ذكر واحد ،

والآخر زائد لا محالة ، فيقضى له بحكم المشكل .

قال النووي : وهذا غلط مخالف للنقل والدليل ، وقال المتولي : إن وجود

ذكرين للرجل غير مستحيل ولكنه غير معهود فعلقنا الحكم بالاسم .

انظر: حلية العلماء ١٥٢/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٦ أ ، المجموع ٤١/٢ .

لا يتعلق به في نقض (١) الطهر حكم (٢). (٣)

فأما (٤) الخنثى المشكل إذا خرج من أحد (٥) فرجيه بلل فلا وضوء عليه
لجواز أن يكون هو الزائد ، ولو خرج منهما توضأ .

(١) في س : (نقص)

(٢) في م : (حكما) وفي ح غير واضحة .

(٣) إن كان له ذكران وكان يببول من أحدهما ، ومن غير العامل ففيه وجهان :
أحدهما : وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور أنه ينتقض الوضوء بالعامل
ولا ينتقض بغير العامل ، ومن قطع به الدارمي ، والماوردي ،
والفوراني والرويانى والبغوي ، وآخرون .

والثاني : أن الوضوء ينتقض بغير العامل قاله المتولي .

انظر : تنمة الإبانة ل ٦٦ أ ، التهذيب ل ٣٥ أ ، البحر ل ٨٠ أ ، المجموع

٤١/٢ .

(٤) في م (وأما) وفي ح غير واضحة .

(٥) في أ : (أجد) ، وفي ح م : (احدى)

١٠ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : وسواء (٢) كان الفرج قبلاً أو دبراً ، أو من
الحلقة نفسها من الدبر . (٤)
وهذا (٥) كما قال ، من الدبر (٦) كمن القبل في نقض الوضوء . (٧)
وقال مالك (٨) ، وداود (٩) : لا ينتقض الوضوء بمس الدبر .
استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم (١٠) " إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ " (١١)
فخص الذكر بالحكم .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في م ، ح ، س : (سواء) .
(٣) في م ، ح : (مس) .
(٤) انظر : مختصر المزني ٤ .
(٥) في م : (وهكذا) .
(٦) في أ ، م ، ح : (الذكر) .
(٧) هذا هو الصحيح من المذهب ، وبه قطع كثيرون .
وحكى ابن القاص قولاً قديماً بأنه لا ينتقض الوضوء بمس الدبر ؛ لأنه لا يلتذ
به
قال النووي : وقد حكاه جمهور أصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاص عن
القديم ولم ينكروه
وقال صاحب الشامل : قال أصحابنا لم نجد هذا القول في القديم ، فإن ثبت
فهو ضعيف
انظر : الأم ١٩/١ ، المذهب ٣١/١ ، تنمة الإبانة ل ٦٥ ب ، حلية العلماء
١٥١/١ ، الوسيط ٤١٢/١ ، المسائل الفقهية ٧١ ، فتح العزيز ٥٨/٢ ، المجموع
٢٨/٢ ، الإقناع ٥٧/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٤/١
(٨) هذا هو المشهور عن مالك ، وخالفه من أصحابه حمديس فإنه يقول : إن مس
الدبر ينقض الوضوء .
انظر : التلقين ١٦/١ ، الشرح المغير ٥٢/١ ، بلغة السالك ٥٢/١ ، مواهب
الجليل ٣٠٢/١ ، الفواكه الدواني ١٣٥/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ٣٩ .
(٩) انظر : المحلى ٢٣٨/١ .
ولا يخفى في مس الدبر روايتان :
إحداهما : ينقض وهي المذهب ، والثانية لا ينقض .
انظر : المغني ١٧٣/١ ، الإقناع ٣٨/١ ، الإنصاف ٢٠٩/١ ، كافي المبتدي ١٥ .
(١٠) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (عليه السلام) .
(١١) سبق تخريجه ٧٢٦ .

ودليلنا حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال " من مس
الفرج الوضوء " (٢)
واسم الفرج يطلق (٣) على القبل والدبر جميعاً. (٤)
ولأنه أحد سبيلي الحدث ، فوجب أن يكون منه حدثاً كالقبل .
فإذا ثبت وجوب الوضوء من مس الدبر ، فإنما يتعلق بمس الحلقة دون
ماقاربها واتمل بها (٥)
وهكذا (٦) الوضوء من مس الذكر يتعلق به دون ماقربه من العانة (٧)،
والأنثيين (٨) وما بين السبيلين (٩). (١٠)
وقال عروة بن الزبير : مس (١١) الخصية ينقض (١٢) الوضوء كـمس (١٣)
الذكر (١٤). (١٥)
تعلقاً بما روي (١٦) عن برة بنت صفوان عن النبي صلى الله عليه وسلم

-
- (١) (وسلم) ساقطة من أ .
 - (٢) سبق تخريجه ص ٧٣٨
 - (٣) في أ ، س : (ينطلق) .
 - (٤) انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٧٠/٣ .
 - (٥ ، ١٠) انظر : الأم ١٩/١ ، المقنع للمحاملي ل ٥ أ ، التهذيب ل ٢٥ ، المجموع ٤٠/٢ ، الإقناع ٥٧/١ .
 - (٦) في س : (وهكذا)
 - (٧) العانة : الشعر النابت على الفرج ، وقيل هي منبت الشعر هنالك .
 - انظر : - عون - لسان العرب ٣٠٠/١٣ .
 - (٨) في م : (أو الأنثيين) .
 - والأنثيين : الخصيتين .
 - انظر : - آث - الصحاح ٢٧٣/١ ، لسان العرب ١١٢/٢ .
 - (٩) في م ، ح : (أو ما بين السبيلين) .
 - (١١) (مس) ساقطة من أ ، س .
 - (١٢) في أ ، س : (تنقض) .
 - (١٣) (كـمس) ساقطة من م ، ح .
 - (١٤) في م ، ح : (ينقض الوضوء كالذكر) .
 - (١٥) انظر : الأوسط ٢١٢/١ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٤٠/٢ ، المفني ١٧٥/١ .
 - (١٦) في م ، ح : (بما رواه) .

أنه قال : " إذا مس أحدكم ذكره أو أنثيه (١) فليتوضأ " (٢)
وهذا (٣) الذي قاله مدفوع بالإجماع ، لأن المحابة اختلفت في مس الفرج
على قولين مع عدم اختلافهم (٤) فيما سواه .
والخبر موقوف على عروة ، ولو صح لكان محمولاً على الاستحباب .

لمصل (٥)

فإذا تقرر ما وصفنا من أن مس الفرجين قبلاً ، ودبراً ناقض للوضوء
فإنما يتعلق بنقض الوضوء بمسه بباطن الكف (٦) دون ظاهرها (٧) . (٨)

-
- (١) في س : (وأنثيه) .
(٢) قال الزيلعي : " روى الطبراني في معجمه الأوسط حديث بسرة من روايته
عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة مرفوعاً : " من مس
فرجه وأنثيه فليتوضأ وضوءه للملأة " .
قال الطبراني : لم يقل فيه " وأنثيه " عن هشام إلا عبد الحميد بن جعفر
انظر : نصب الراية ٥٥/١ .
(٣) في س : (وهو) .
(٤) في أ : (خلاصهم) .
(٥) (فصل) ناقطة من س .
(٦) قال الرافعي : من قال المس برأس الأصبع ناقض يقول باطن الكف ما بين
الأظفار والزند أي في الطول .
ومن يقول أنه غير ناقض يقول : باطن الكف هو القدر المنطبق إذا وضعت
إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل يسير .
والتقييد بقولنا مع تحامل يسير ليدخل فيه المنحرف .
انظر : البحر ل ١٧٩ ، فتح العزيز ٦٩/٢ ، المجموع ٣٨/٢ .
(٧) في س : (ظاهرهما) .
(٨) هذا الذي ذكره الماوردي هو ما اتفق عليه الشافعية ، وعليه لو مس بفسير
باطن الكف من الأعضاء فإنه لا ينقض ، وحكي عن صاحب الشامل خلافه فقال لو
مس بذكره دبر غيره انتقض وضوءه ، لأنه مسه بألفه مسه
قال الأذري : الذي قاله في الشامل ، ونقله عنه صاحبه الشاشي فـ في
المسألة أن الذي يقتضيه المذهب أن لا ينتقض ظهره ، والذي يقتضيه التعليل
أن ينتقض .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، التنبيه ١٣ ، العباب ل ١٠
الأمالي ل ٧ ب ، إرشاد الغاوي ل ٢٣ ، المجموع ٤٠/٢ ، هامش الأذري ٤٠/٢
منهاج الطالبين ٣

وقال عطاء (١) ، ومالك (٢) ، وأحمد (٣) ، إذا مسح بظاهر كفّه انتقض وضوءه كما لو مسح بباطن كفّه (٤) .

وقال الأوزاعي (٥) : إذا مسح (٦) بأحد أعضائه وضوءه (٧) انتقض [وضوءه] (٨) .

واستدل مالك وأحمد بقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا أفصى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ " (٩)

وظاهر اليد من اليد ؛ ولأنه من فرجه بيده فوجب أن ينتقض وضوءه كما لو مسح براحته .

وجعل الأوزاعي (١٠) أعضاء الوضوء قياساً على اليد .

ودليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم (١١) : " إذا أفصى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ " (١٢)

قال الشافعي رضي الله عنه (١٣) : والافضاء لا يكون إلا بباطن الكف . (١٤)

(١) انظر : البحر ل ٧٩ ب ، حلية العلماء ١٥٠/١ ، المغني ١٧١/١ .

(٢) هذه إحدى الروايتين عن مالك ، والمشهور من مذهبه والذي نص عليه في المدونة أن الوضوء من من الذكر وحده بباطن الكف ، فإن مسح بظاهر الكف أو الذراع فلا ينتقض ، والرواية الثانية : أن المراعى في نقض الوضوء هو اللذة ، وهو قول العراقيين من أصحاب مالك

انظر : المدونة ٨/١ ، التلقين ١٦ ، مقدمات ابن رشد ٦٧/١ ، بداية المجتهد

٢٩/١ ، المنتقى ٩٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ٣٩ ، حاشية الخرشى ١٥٦/١ .

(٣) ولأحمد روايتان : إحداهما : ينتقض الوضوء بباطن الكف أو ظهره وهو المذهب وعليه جمهورهم ، والثاني : لا ينتقض إلا إذا مسح بباطن الكف

انظر : المحرر ١٤/١ ، الإنصاف ٢٠٤/١ ، المبدع ١٦٢/١ ، الإقناع ٣٨/١ .

(٤) في أ : (بباطنها) ، وفي س : (بباطنها) .

(٥) انظر : الأوسط ٢٠٧/١ ، معالم السنن ٦٥/١ ، البحر ل ٧٩ ب .

(٦) (إذا مسح) ساقطة من م ، ح .

(٧) في أ ، ح ، س : (وضوءه) .

(٨) في أ ، م ، ح ، س : (وضوءه) .

(٩) (١٢) سبق تخريجه ص ٧٢٧

(١٠) (الأوزاعي) ساقطة من س .

(١١) (وسلم) ساقطة من أ

(١٢) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، ح ، س

(١٤) انظر : الأم ٢٠/١ .

ولأن المعنى الذي اختصت به اليد في مسه ينقض (١) الوضوء دون سائر
الجد إذا أن يكون لحمل اللذة المفضية (٢) إلى نقض الطهر ، وإما لأن (٣) اليد
آلة الطعام (٤) فخيف تنجيسها بآثار الاستنجاء .
وكلا المعنيين مختص (٥) بباطن الكف دون ظاهره (٦) كما كان مختصاً باليد
دون غيرها وفيه مع الاستدلال انفصال (٧)
فإذا ثبت اختصاص نقض الوضوء في مس الفرج بباطن الكف دون ظاهره (٨)
فلا فرق بين بطون (٩) الراحة أو بطون (١٠) الأصابع لاستواء ذلك كله في (١١)
الالتذاذ بمسه .

فأما مسه بما بين الأصابع فقد اختلف أصحابنا هل يجري مجرى ظاهره (١٢)
الكف أو باطنه على وجهين : (١٣)

-
- (١) في م : (ينتقض) ، وفي أ : (تنقض) .
 - (٢) في م ، ح : (المقتضي) .
 - (٣) (لأن) ساقطة من م ، ح .
 - (٤) في أ : (للطعام) .
 - (٥) في س : (تختص) .
 - (٦) في أ : (ظاهرها) ، وفي س : (ظاهرها) .
 - (٧) أي انفصال عن دليل الخصم واعتراض عليه في الحديث : إذا أفضى بيده إلى فرج إفشاء مظنة للذة وهو ما كان بباطن الكف ، وبه يجاب على القياس فإن باطن الكف مظنة للشهوة دون ظاهرها .
 - (٨) لما كان مختصاً باليد دون غيرها وفيه مع الاستدلال انفصال ، فإذا ثبت اختصاص نقض الوضوء في مس الفرج بباطن الكف دون ظاهره (ساقطة من م ، ح) .
 - (٩) في أ ، س : (بين أن تكون) .
 - (١٠) في س : (أو بطن) .
 - (١١) في م ، ح : (من) .
 - (١٢) في س : (ظاهر) .
 - (١٣) قال الروياني : لا ينتقض الوضوء ، وقيل فيه وجهان ولا معنى له .
وقال النووي : في الانتقاض بما بين الأصابع وجهان :
أحدهما عند الجمهور أنه لا ينتقض وبه قطع البندنجي
والثاني : ينتقض .
- انظر : البحر ل ٧٩ أ ، فتح العزيز ٦٨/٢ ، المجموع ٣٧/٢ ، الإقناع ٥٨/١ ،
شرح المحلي على المنهاج ٣٤/١ ، شرح روض الطالب ٥٦/١ .

أحدهما : أنه يجري (١) مجرى باطن الكف وأن الوضوء ينتقض في مسس
الفرج بها لأنها ببطن الكف أشبه منها بظاهره .
والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وحكاه عن الشافعي نصاً
أنها تجري مجرى ظاهر الكف ، وأنه لا ينتقض الوضوء في المس بها لفقد اللذة
منها .
وكان (٢) أبو الفياض يقول (٣) : إن من ذكره (٤) بما بين أصبعيه
مستقبلاً لعانته ببطن كفه انتقض وضوءه ، وإن كان (٥) مستقبلاً بظاهر كفه
لم ينتقض وضوءه مراعاة للأغلب في مقارنة الباطن .
وهذا لا وجه له لاستواء المعنى في الحالين .

فأما إن مسه ببطن إصبع زائدة في كفه فقد اختلف أصحابنا فيه على
وجهين . (٦)

أحدهما : لا ينتقض (٧) الوضوء .

- (١) في م : (أنها تجري) ، وفي ح غير منقوطة (أنها تجري) .
(٢) في أ ، س : (فكان) .
(٣) حكاه عنه الروياني ، وذكر النووي حكاية الماوردي عنه .
انظر : البحر ل ٧٩ أ ، المجموع ٣٨/٢ .
(٤) في س : (إن من الذكر) .
(٥) في س : (وإن كان من مستقبلاً) .
(٦) وأظهر الوجهين القول بالانتقاض .
قال النووي : لو مس بطن إصبع زائدة ، أو كف زائدة انتقض الوضوء على
المذهب ، ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به الجمهور وفيه
وجه مشهور وهو ضعيف ، وأطلق الجمهور الانتقاض بالإصبع الزائدة .
وقال المتولي والبعوي وغيرهما : لو كان على اليد إصبع زائدة فمس بها
فإن كانت على وفق سائر الأصابع فينتقض الطهر ، وإن لم يكن نباتها على
استواء الأصابع بل كان على ظهر الكف لا ينتقض الطهر .
وقال الرافعي : ولو مس بطن إصبع زائدة نظر .
إن كانت على استواء الأصابع فهي كالأصلية على أصح الوجهين .
وإن لم تكن على استواء الأصابع فلا في أصح الوجهين .
وقال بعدم الانتقاض أبو علي في الإفصاح .
انظر : تنمة الإبانة ل ١٦٦ ، التهذيب ل ٣٥ أ ، البحر ل ٨٠ أ ، حلية
الصلوات ١٥٠/١ ، فتح العزيز ٣٩/٢ ، التحقيق ل ١٢ ب ، المجموع ٤٠/٢ .
(٧) في م ، ح : (لا ينقض) .

- لأن الزائد نادر (١) فلم يساو حكم المعتاد .
والوجه الثاني : ينتقض (٢) الوضوء (٣) .
لأنها من جملة الكف (٤) فالحق حكمه به ، والله أعلم .

(١) في س : (نادرأ) .
(٢) في م ، ح : (ينتقض) .
(٣) في س : (بالمس) .
(٤) في أ ، م ، ح : (لأنه من جملة اليد)

١١ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا وضوء على من من ذلك من بهيمة لأنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها . (٢)

وهذا كما قال ، مذهب الشافعي وما نص عليه في كتبه كلها أن (٣) مس فرج البهيمة لا ينقض (٤) الوضوء . (٥)

وقال الليث بن سعد (٦) : مس فرج البهيمة ينقض الوضوء كمن فرج الآدمي .
وقد حكاه ابن (٧) عبد الحكم (٨) عن الشافعي وليس هذا المذهب له وإن صحت

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ : ساقطة .

(٢) انظر : مختصر المزني ٤ .

(٣) في م ، ح : (أن من) .

(٤) في م ، ح : (لا ينقض) .

(٥) وقال الغزالي والمتولي ، والرافعي والمحلي فيه قولان :

الجديد : لا ينقض الوضوء .

والقديم : ينقضه

وقال الرافعي هذا الخلاف في القبل دون الدبر ، فإن دبر الآدمي لا يلحق على القديم بالقبل فمن غيره أولى .

وقال النووي في الروضة معقباً على هذا القول

أطلق الأصحاب في فرج البهيمة ولم يخصصوا به القبل ، والصحيح المشهور في نصوص الشافعي أنه لا ينقض .

انظر : البحر ل ٨٠ ب ، تنمة الإبانة ل ٦٦ ب ، الوسيط ٤١٢/١ ، فتح العزيز ٥٩/٢ ، روضة الطالبين ٧٥/١ ، المجموع ٣٩/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٣٤/١ .

(٦) انظر : البحر ل ٨١ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٣٩/٢ .

(٧) في س : (بن عبد الحكم)

(٨) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري أبو عبد الله ، سمع من ابن وهب وأشهب من أصحاب مالك وصاحبه الشافعي وتفق به وحمل في المحنة إلى بغداد ، إلى ابن أبي داود ، ولم يجب إلى ما طلب منه ورده إلى مصر وانتهت إليه الرئاسة ، كان بالكي المذهب فلما قدم الشافعي مصر صحبه وتفق به ، وكان الشافعي معجباً به لذلك ، وكان قبل وفاته قد رجع إلى مذهب مالك ، له تصانيف منها : أدب القضاة ، أحكام القرآن .

انظر : شذرات الذهب ١٥٤/٢ ، طبقات الشيرازي ١١١ ، ميزان الاعتدال ٦١١/٣ ، مفتاح السعادة ١٦٠/٢ ، وفيات الأعيان ١٩٣/٤ ، الوافي بالوفيات ٣٣٨/٣ .

الرواية ، فلعله قاله حكاية عن مذهب الليث . (١)

وقال عطاء (٢) : إن (٣) مسفرج بهيمة مأكولة اللحم انتقض وضوءه ، وإن كانت غير مأكولة اللحم (٤) لم ينتقض وضوءه .
وكلا المذهبين خطأ ، لما ذكره (٥) الشافعي من التعليل وهو أنه (٦)
قسال : لا حرمة (٧) لها ولا تعبد عليها .
يعني بقوله لا حرمة لها في وجوب ستره وتحريم النظر إليه .
وبقوله (٨) ولا (٩) تعبد عليها أن الخارج منه (١٠) لا ينقض طهراً ولا يوجب وضوءاً .

(١) قال النووي : حكى الفوراني وإمام الحرمين وغيرهم هذا القول عن حكاية يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي ، وحكاة الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم ويونس جميعاً ، ومن الأصحاب من أنكر كون هذا قولاً للشافعي وقال مذهبـه أنه لا ينقض بلا خلاف ، وإنما حكاة الشافعي عن عطاء .

انظر : المجموع ٣٩/٢ .

(٢) انظر : البحر ل ٨١ أ ، حلية العلماء ١٥٢/١ ، المجموع ٣٩/٢ .

(٣) في م ، ح : (من)

(٤) (انتقض وضوءه ، وإن كانت غير مأكولة اللحم) ساقطة من أ .

(٥) في م ، ح : (ذكر) .

(٦) في ح : (أن)

(٧) في س : (لأنه لا حرمة) .

(٨) في أ ، س : (وقوله) .

(٩) في أ ، م ، ح : (لا تعبد) بدون واو .

(١٠) (منه) ساقطة من س .

١٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا استنجاء على من نام أو خرج منه ريح . (٢)

وهذا صحيح ، وقد ذكرنا ذلك من قبل

ودليله الإجماع : وهو ما روي أن (٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤) سمع في الصلاة من خلفه صوتاً فلما سلم من الصلاة قال : عزمت على من كان ذلك منه إلا قام فتوضأ وأعاد الصلاة فلم يقم أحد ، فقال العباس بن (٥) عبد المطلب رضي الله عنه (٦) لو عزمت على جماعتنا يا أمير (٧) المؤمنين فقال عمر (٨) عزمت عليكم وأنا معكم ، ثم قام فتوضأ وتوضأوا ، وأعادوا الصلاة جميعاً ولم يستنجوا . (٩)

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .
(٢) في المختصر قبل قوله ولا استنجاء .. : " وكل ما خرج من دبر أو قبل من من دود أو دم أو مذي أو ودي أو بلل أو غيره فذلك كله يوجب الوضوء كما وصفت ، ولا استنجاء على من نام أو خرج منه ريح " . ولم يذكرها الماوردي في مسائل مستقلة لأنه سبق الكلام فيها
انظر : مختصر المزني ٤ .

(٣) في س : (عن) .

(٤) (رضي الله عنه) ساقطة من أ ، م ، س .

(٥) في س : (العباس ابن عبد المطلب) .

(٦) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .

(٧) في أ ، ح : (يا أمير) .

(٨) (عمر) ساقطة من م ، س .

(٩) روى نحوه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عمر والأوزاعي عن واهل عن مجاهد قال : وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ريحاً ومعه أصحابه فقال : ممن خرجت هذه الريح ؟ فليتوضأ ، فاستحى صاحبها ولم يقم حتى قالها ثلاثاً ، فلم يقم أحد ، فقال العباس بن عبد المطلب : يا رسول الله ألا نتوضأ كلها وذكر الهيثمي عن جرير أن عمر صلى بالناس فخرج من إنسان شيء فقال : عزمت على صاحب هذا إلا توضأ وأعاد الصلاة فقال جرير : لو تعزم على كسل من سمعها أن يتوضأ ويعيد الصلاة فقال نعماً قلت جزاك الله خيراً فأمرهم بذلك . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الحدث ١٤٠/١

مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الستر على من خرج منه ريح ٢٤٤/١

فكان ذلك إجماعاً منهم ^(١) على سقوط الاستنجااء منه فبطل به قول من ذهب
من الخوارج ^(٢) إلى وجوب الاستنجااء منه

(١) في س : (فكان ذلك منهم إجماعاً) .

(٢) الخوارج : هم فرق مختلفة ، اختلفوا حتى صاروا عشرين فرقة ، وقد كان أول ظهورهم في جيش علي رضي الله عنه عقب قبوله فكرة التحكيم فيما بينه وبين معاوية ، وهم الذين حملوا علياً رضي الله عنه على قبوله التحكيم ابتداءً ، وبعد أن قبله ونفذ التحكيم ، وانتهى إلى ما انتهى إليه من أنه كان خداعاً من الفئة الباغية شاروا على الإمام علي ، وقد بغوا عليه وقتلوه ، وكفروا جماهير المسلمين في عهده ، ومن بعده عهده .

أنظر : الفرق بين الفرق ٥٦ ، تاريخ المذاهب الإسلامية ٥٢/٢

١٣ - مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه (١) : وما كان سوى (٢) ذلك من قي (٣) أو رماف (٤) أو دم خرج من غير مخرج الحدث فلا وضوء في (٥) ذلك ، كما (٦) أنه (٧) لا وضوء من (٨) الجشاء (٩) المتغير ولا البصاق [لخروجهما] (١٠) من غير مخرج الحدث ، وعليه أن يفصل فاه وما أصاب القي من جسده (١١)

- (١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
 (٢) في م ، ح : (وما سوى) ، وفي س (وما سوا) ، وفي المختصر : (وما كان من سوى) .
 (٣) القي : هو الطعام المقدوف .
 انظر : - قياً - المصباح المنير ١٨٢/٢ .
 (٤) الرعاف : دم يسبق من الأنف .
 انظر : - رعب - لسان العرب ٢٣/٩ ، المصباح المنير ٢٤٧/١ .
 (٥) في أ ، س : (من ذلك) .
 (٦) (كما) ساقطة من م .
 (٧) في م : (وأنه) .
 (٨) في المختصر : (في) .
 (٩) الجشاء : صوت مع ريح يحمل من الفم عند حصول الشبع .
 انظر : جشاء - المصباح المنير ١١١/١ .
 (١٠) في أ ، س : (لخروجها) ، وفي م ، ح (وخروجهما) وما أثبتته موافق لما في المختصر .

(١١) بعد المسألة السابقة وقبل هذه المسألة في المختصر ما يأتي :
 قال: ونحب للنائم قاعدة أن يتوضأ ولا يبين أن أوجه عليه لما روى أنس ابن مالك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعوداً .
 وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان ينام قاعدة ويصلي فلا يتوضأ ، (قال المزني) قد قال الشافعي لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضأ بأي حاله كان (قال المزني) قلت أنا وروي عن صفوان بن عسال أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم (قال المزني) فلما جعلهن النبي صلى الله عليه وسلم بأي هو وأمي ، في معنى الحدث واحداً استوى الحدث في جميعهن مفطحة لسان أو قاعدة ، ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلف ذلك حدث الفائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل في الصوم مأمداً مفطر ، وناسياً غير مفطر ، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 " العيشان ونكاح السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " مع ما روي من ==

وهذا كما قال ، ماخرج من البدن من غير السبيلين لا ينقض الوضوء سواء كان طاهراً كالدموع والبصاق ، أو كلب نجساً كالقيء ودم الحجام ، والفساد (١) والرعاف ، وإنما عليه غسل ما ظهر (٢) من النجاسة على بدنه (٣) . (٤) وبه قال من الصحابة (٥) : عبدالله بن عمر ، وابن عباس . ومن التابعين (٧) : ابن المسيب ، والقاسم بن محمد . ومن الفقهاء : مالك (٨) وربيعه (٩) ، وأبو ثور . (١٠)

عائشة من استجمع نوماً مفطجاً أو قاعداً ، وعن أبي هريرة من استجمع نوماً فعلية الوضوء ، وعن الحسن إذا نام قاعداً وقائماً توفاً (قال المزني) فهذا اختلاف يوجب النظر وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أغنى عليه كيف كان توفاً فكذاك النائم في معناه كيف كان توفاً واحتج في الملامسة بقول الله عز وجل " أو لامستم النساء " ويقول ابن عمر قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، وعن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر ، واحتج في من الذكر بحديث بسرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا من أحدكم ذكره فليتوفاً " وقاس الدبر بالفرج مع ما روى عن عائشة أنها قالت : إذا مست المرأة فرجها توفأت ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق شركاً له في عبد قسم عليه " فكانت الأمة في معنى العبد فكذاك الدبر في معنى الذكر . ثم ذكر المسألة الحالية وتكملتها في المختصر :

واحتج بأن ابن عمر عمر بشرة بوجهه فخرج منها دم غدلكه بين أصبعيه ثم قام إلى الصلاة ولم يغسل يده ، وعن ابن عباس " اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك " وعن ابن المسيب أنه رعف فمسح أنفه بموطة ثم صلى ، وعن القاسم ليس على المحتجم وضوء .

انظر : مختصر المزني ٤

(١) الفصد : شق العرق .

انظر : - فصد - لسان العرب ٣/٣٣٦ .

(٢) في س : (ماظهر) .

(٣) في س : (على يديه) .

(٤) انظر : تنمة الإبانة ل ٦٨ أ ، نهاية المحتاج ٩٦/١ ، الإقناع ٥٤/١ ، الأنوار ٤٤/١ ، التهذيب ل ٣٦ أ

(٥) وقال به أيضا من الصحابة ابن أبي أوفى ، وجابر وأبو هريرة وعائشة وقال به أيضا من التابعين سالم بن عبدالله بن عمرو وطاوس ومكحول ، وأحد الروايتين عن عطاء . وقال به أيضا من الفقهاء داود .

انظر : البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ ، نيل الأوطار ٢٣٧/١ .

(٦) في س : (بين) .

(٨) انظر : مقدمات ابن رشد ٧٠/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥/١ ،

وقال أبو حنيفة (١): النجاسة الخارجة من غير السبيلين إذا خرجت من باطن البدن إلى ظاهره انتقض بها الوضوء، إلا القيء حتى يملأ الفم (٢).

وقال ابن أبي ليلى (٣): ينتقض (٤) الوضوء بقليله وكثيره .
وبه قال من الصحابة (٥): عمر وعلي رضي الله عنهما (٦)،
ومن التابعين: ابن سيرين (٧) وعطاء (٨).

ومن الفقهاء: زفر بن الهذيل (٩)، وأحمد (١٠)، (١١)
واستدلوا بما روى ابن (١٢) جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة
رضي الله عنها (١٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قاء أو قلئ (١٤)
(١٥)

التلقين ١٣/١ ، شرح الخرخشي ١٥٨/١ ، حاشية الرهوني ١٨٢/١ ، حاشية
الدوقي ١١٤/١ ، ميسر الجليل ٨٤/١ ، مواهب الجليل ٣٢/١ .
(١) انظر: الأمل ٦٣/١ ، الحجة على أهل المدينة ٦٦/١ ، المبسوط ٧٤/١ ، تبیین
الحقائق ٩/١ ، شرح فتح القدير ٣٩/١ ، شرح العناية ٤٣/١ .
(٢) حد ملء الفم أن يمنعه من الكلام ، وقيل: أن يزيد على نصف الفم ، وقيل:
أن يعجز عن تغطية الفم ، وقيل: ما جاوز الفم ، وقيل: ليس فيه حد مقرر
بل هو مفوض إلى رأي المبتلى به إن كان يراه ملأ الفم انتقضت طهارته ،
وإن لم يره لا ينقض .

انظر: المبسوط ٧٥/١ ، تحفة الفقهاء ١٩/١ ، البنایة ٢٠٩/١ .
(٣) انظر: البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .
(٤) في أ: (ينقض) .
(٥) انظر: البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .
(٦) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٧) انظر: البحر ل ٨٣ أ ، المجموع ٥٤/٢ .
(٨) انظر: الأوسط ١٨٥/١ ، مصنف عبدالرزاق ١٣٦/١ ، البحر ل ٨٣ أ ، المجموع
٥٤/٢

(٩) انظر: شرح فتح القدير ٣٩/١ ، شرح العناية ٤٣/١ .
(١٠) (أحمد) ساقطة من أ ، م ، ح .
(١١) هذه إحدی الروایتین عن أحمد في السير ، وأما الكثير فإنه ينقض رواية
واحدة ، واختار ابن تيمية أن كثيره لا ينقض .

انظر: الإنصاف ١٩٧/١ ، المبدع ١٥٧/١ ، الإقناع ٧٩/١ ، الإقناع ٣٧/١ ، كشف
القناع ١٢٤/١ ، دليل الطالب ١٢/١ ، مسائل الإمام أحمد لأبي داود ١٥ .
(١٢) في س: (بن)

(١٣) (رضي الله عنهما) ساقطة من أ ، س

(١٤) (وسلم) ساقطة من أ

(١٥) القلي: أن يبلغ الطعام إلى الحلق أو دونه ثم يرجع إلى الجوف ، وقيل: ==
حدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

فليصرف وليبين على صلاته ما لم يتكلم" (١)

وبما روى يزيد بن خالد (٢) عن يزيد بن محمد (٣) عن عمر بن عبد العزيز

هو القيء ، وقيل : هو القذف بالطعام وغيره ، وقيل : هو ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب
وقال الليث : القلس ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء فإذا غلب فهو القيء .

انظر : - قلس - لسان العرب ١٧٩/٦ - ١٨٠ .

(١) أخرجه بنحوه ابن ماجة ، والدارقطني ، وابن حزم ، والبيهقي وابن عدي في الكامل . عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم ليبين على ما مضى ما لم يتكلم" واللفظ لابن حزم .

قال الزيلعي : روي من حديث عائشة ، ومن حديث الخدري فحديث عائشة صحيح وقال ابن عدي بعد ذكر الحديث : هكذا رواه ابن عياش مرة ، ومرة قال : عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظ . قال : وبالجمل فإسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين فقط ، وأما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعف ، أما موقوف فيرفعه ، أو مقطوع فيوصله ، أو مرسل فيسنده أو نحو ذلك وقال ابن حزم : الأثر ماقط لأنه من رواية إسماعيل بن عياش وهو ماقط لاسيما فيما روى عن الحجازيين .

وقال الحازمي : وإنما وثق إسماعيل بن عياش في الشاميين دون غيرهم لأنه كان شامياً ولكل أهل بلد اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك ، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده ، فلذلك يوجد في أحاديثه عن الغرباء من النكارة ، فما وجدوه من الشاميين احتجوا به ، وما كان من الحجازيين والكوفيين وغيرهم تركوه .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في البناء على الصلاة ٣٨٥/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب فسي الوضوء من الخارج من البدن ١٥٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٢/١ ، المحلى ٢٥٧/١ ، الكامل لابن عدي ٢٨٨/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، الاعتبار ٣٥ ، ٣٦ ، كنز العمال ٣٤٣/٩ نصب الراية ٣٨/١ ، مصباح الزجاجة ١٤٤/١ .

(٢) يزيد بن خالد شيخ لبقية لا يدرك من هو ، قال الدارقطني : مجهول

انظر : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٠٨/٣ ، ميزان الاعتدال ٤٢١/٤ ، المغني في الضعفاء ٧٤٨/٣ .

(٣) في س : (يزيد بن أبي محمد)

وهو يزيد بن محمد ، قال ابن عدي : هو يزيد بن أبي محمد ، قال الدارقطني : مجهول =

عن تميم الداري (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه (٣) قال : " الوفاء من كل (٤) دم سائل ثلاثاً " . (٥)

وبما روى عمر بن [رباح] (٦) عن عبد الله بن طاووس (٧) عن أبيه عن ابن عباس قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) إذا وعف في ملاته (٩)

- انظر : الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢١٢/٣ ، لسان الميزان ٢٩٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٣٨/٤ ، المغني في الضعفاء ٧٥٣/٢ .
- (١) تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رقية ، محابي مشهور ، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان ، روى عنه عبد الله بن موهب ، وسليم بن عامر ، وشرحبيل ابن مسلم ، وقبيصة بن نؤيب ، وعطاء بن زيد الليثي . مات سنة ٤٠ هـ .
- انظر : الاستيعاب ١٨٦/١ ، الإصابة ١٨٦/١ ، تقريب التهذيب ١١٣/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٥٨/١ .
- (٢) (وسلم) ساقطة من أ
- (٣) (أنه) ساقطة من م ، ح ، س
- (٤) (كل) ساقطة من م .
- (٥) أخرجه الدارقطني بلفظ : " الوفاء من كل دم سائل " ولم يذكر لفظ " ثلاثاً " وقال : عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ، ولا رآه ، ويزيد بن خالد ، ويزيد بن محمد مجهولان ، وقال ابن حجر : فيه ضعف وانقطاع .
- انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوفاء من الخارج ممن البدن ١٥٧/١ ، نصب الراية ٣٧/١ ، الدراية ٣٠/١ ، مختصر الخلافيات ٢٢٦/١ .
- (٦) في أ ، م ، ح : (رباح) ، وفي س غير منقوطة (رباح)
- وهو أبو حفص عمر بن رباح العبدي البصري ، روى عن عبد الله بن طاووس ، وعمرو بن شعيب وعنه : أيوب بن محمد الهاشمي ، وعبيد الله بن يوسف الجبيري ... وجماعة .
- قال الفلاس : دجال ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : الضعف على حديثه بين
- انظر : التاريخ الكبير ١٥٦/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٤٧/٢ ، الكامل لابن عدي ١٧٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ١٩٧/٣ ، المجروحين ٨٦/٢ .
- (٧) أبو محمد عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني ، روى عن أبيه ، وعطاء ، وعمرو بن شعيب ، وعلي بن عبد الله بن عباس .. وغيرهم ، وروى عنه ابنه طاووس ، ومحمد وعمرو بن دينار والسفيانان .. وغيرهم ، قال أبو حاتم والنسائي : ثقة مأمون . مات سنة ١٣٣ هـ .
- انظر : تهذيب التهذيب ٢٦٧/٥ ، تقريب التهذيب ٤٢٤/١ ، تاريخ الثقات ٢٦٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٣/١ ، ذكر أسماء التابعين ١٩٩/١ ،
- ١٣٥/٢ ، الكاشف ٨٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٩١ .
- (٨) (وسلم) ساقطة من أ
- (٩) في س : (ملوته)

توضاً ثم بنى (١) على ما بقي من صلاته " (٢)

وبما روى معدان بن أبي طلحة (٣) عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) قائم فأفطر قال : فلقيت ثوبان في مسجد دمشق (٥) فذكرت ذلك له (٦) فقال ثوبان : " أنا صبت له وضوءه (٧) " . (٨)

(١) في أ، س : (بنا) .

(٢) أخرجه الدارقطني - واللفظ له - وابن عدي في الكامل .

قال الدارقطني : عمر بن رباح متروك ، وقال ابن عدي : عمر بن رباح مولى طاووس يحدث عن ابن طاووس بالبواطيل لا يتابعه عليها أحد .
وقال في التعليق المغني : وأسند عن البخاري أنه قال فيه دجال .
وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات ، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١٥٦/١ ، الكامل لابن عدي ١٧٠٨/٥ ، مختصر الخلافيات ٢٦٦/١ ، نصب الراية ٤٢/١ ، التعليق المغني ١٥٦/١ .

(٣) معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة الكنانى البصري الشامي ، روى عن عمر ابن الخطاب ، وأبي الدرداء . وغيرهما ، وعنه سالم بن أبي الجعد ، والسائب ابن حبش . وآخرون وثقه العجلي ، وابن حبان .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٢٨/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٣/٢ ، تاريخ الثقات ٤٢٣ ، الثقات ٥٧/٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٥٢٤/٢ ، ذكر أسماء التابعين ٢٥٤/٣ ، الكاشف ١٤٢/٣ .

(٤) (وسلم) ساقطة من أ .

(٥) دمشق : قاعدة الشام ودار ملك بني أمية ، قال عياض : دمشق بكسر الدال وفتح الميم ، ومنهم من يكسر الميم . ومسجد دمشق بناه الوليد بن عبد الملك سنة ٨٨ هـ وهو داخل المدينة .

انظر : الروض المعطار ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٦) في أ : (فذكرت له ذلك) .

(٧) في س : (وضوء) .

(٨) أخرجه أحمد أبو داود ، والترمذي ، وابن الجارود ، والطحاوي ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، واللفظ للحاكم ، وفي رواية الترمذي : " قائم فأفطر فتوضاً " .

قال الترمذي : هو أصح شيء في هذا الباب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال البيهقي : إسناد هذا الحديث مفطرب .
وأجيب عنه بأن اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره ، قال ابن الجوزي : قال الأثرم : قلت لأحمد : قد اضطربوا في هذا الحديث فقال قد جوده حسين المعلم ، وقد قال الحاكم هو على شرطهما .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٩٥/٥ ، ٤٤٣/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الصوم - =

وروي أن سلمان رفع بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فقال له (٢) :
 " يا سلمان أحدث وضوءاً " (٣) وهذا أمر .
 قالوا : ولأنها نجاسة خرجت من (٤) محل يلزمه حكم التطهير فوجب أن
 تنقض (٥) الوضوء كالخارج من السبيلين (٦)
 ولأن ما ينقض الوضوء إنما هو بخارج (٧) من البدن ، كما أن ما يبطل الصوم
 يكون بداخل إلى البدن فلما لم يقع الفرق فيما يكون به الفطر بين وصوله من
 سبيل معتاد أو (٨) غير معتاد وجب أن لا يقع الفرق فيما ينقض الوضوء بين (٩)
 خروجه من سبيل معتاد أو (١٠) غير معتاد

ودليلنا : ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا وضوء

-
- باب الصائم يستقي عامداً ٣١٠/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - سباب
 ماجاء في الوضوء من القيء والرحا ٥٨/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٣ .
 شرح معاني الآثار : كتاب الصيام - باب الصائم يقيء ٩٦/٢ ، المستدرک :
 كتاب الصوم - باب الإفطار من القيء ٤٢٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب
 الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١٥٨/١ ، السنن الكبرى :
 كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٤/١ ،
 نصب الراية ٤٠/١ ، التعليق المغني ١٥٨/١ ، إرواء الغليل ١٤٧/١ .
 (١) صلى الله عليه وسلم (ساقطة من م ، ح ، (وسلم) ساقطة من أ .
 (٢) (وله) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٣) أخرجه الدارقطني عن عمرو القرشي عن أبي هاشم عن راذان عن سلمان قال :
 رأيته النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفي دم فقال : " أحدث
 وضوءاً " .
 قال في التعليق المغني : عمرو القرشي هو أبو خالد الكوفي الواسطي ، قال
 وكيع : كان في جوارنا يفع الحديث وروى عباس عن يحيى قال : كذاب غير
 ثقة ، وكذا قال الدارقطني وغيره كذاب
 انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من
 البدن ١٥٦/١ ، التعليق المغني ١٥٦/١ .
 (٤) في أ ، م ، ح : (إلى) .
 (٥) في م ، ح : (أن ينقض) ، وفي س غير منقوطة : (أن ينقض) .
 (٦) في م ، ح : (من غير السبيلين) .
 (٧) في أ : (خارج) .
 (٨) في م ، ح : (معتاد وغير معتاد) .
 (٩) في م ، ح : (من) .
 (١٠) في م ، ح : (معتاد وغير معتاد) .

إلا من حدث " (١)

والحدث أن يفسو (٢) أو يقرط ، فاقتضى ظاهره انتفاء الوضوء عما سواه ، إلا بدليل .

وروى حميد الطويل (٣) من أنس قال : "احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى (٤) ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه " (٥) وهذا نص .

وروى ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكبت عليه وضوءاً وقلت : يا رسول الله (٦) أمن هذا وضوء قال : " لو كان منه وضوء لوجدته في

(١) أخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقاً ، وأورده صاحب الكنز وعزاه إلى حميد ابن منصور .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٣٥، ٤١٠/٢ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ٥٥/١ ، كنز العمال ٤٨٤/٩ .
(٢) في ج : (أن يفسوا)

(٣) أبو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي مولاهم ، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال منها اسمه تيرويه ، وقيل عبدالرحمن ، وهو الذي يقال له حميد بن أبي داود روى عن أنس بن مالك ، وشابت البناني ، وموسى بن أنس ، وغيرهم ، وعنه ابن أخته حماد بن سلمة ، ويحيى بن عيسى ، والسفيانان وشعبة . وآخرون

عرف بالطويل لأنه قصير القامة كما تسمى العرب الأشياء بالأضداد

وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال أبو حاتم ثقة لابس به

ولد سنة ٦٨ هـ ، ومات وهو ثامن يصلي سنة ١٤٢ هـ ، وقيل سنة ١٤٣ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ١٣٥/٢ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٠٠، ١٠١، ٢٣٤ ، تهذيب التهذيب ٣٨/٣ ، تقريب التهذيب ٢٠٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٨٩/١ ، ذكر أسماء التابعين ٩٩/١ ، ٦٠/٢ ، الكاشف ١٩٢/١ ، مشاهير علماء الأمصار ٩٣ .

(٤) في أ ، س : (فصلا) .

(٥) أخرجه الدارقطني ، ورواه من طريقه البيهقي .

قال الزيلعي : قال الدارقطني عن صالح بن مقاتل ليس بالقوي ، وأبوه غير معروف وسليمان بن داود مجهول ، وقال البيهقي : في إسناده ضعف ، وقال ابن حجر : وادعى ابن العربي أن الدارقطني محمه وليس كذلك .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج ممن البدن ١٥٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء ممن خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤١/١ ، نصب الرأية ٤٣/١ ، تلخيص الحبير ١١٣/١ .

(٦) (يا رسول الله) ساقطة عن م ، ح .

كتاب الله تعالى " (١)

وروى عقيل بن جابر (٢) عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني (٣) في غزوة ذات الرقاع (٤) بكلايته (٥) في الليل ، فقام رجل من الأنصار بفم الشعب (٦) فملئ (٧) فرمي بسهم فنزعه ، ورمي بسهم آخر (٨) فنزعه حتى رمي

(١) أخرجه الدارقطني عن شوبان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في غير رمضان فأصابه غم آذاه فتقيأ فقواء ، فدعاني بوضوء فتوضأ ثم أفطر فقلت يا رسول الله أفريضة الوضوء من القيء قال : " لو كان فريضة لوجدته في القرآن " . قال ثم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد فسمعتة يقول : " هذا مكان إفطاري أمس " .

قال الدارقطني : لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث .
انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب في الوضوء من الخارج من البدن ١٥٩/١ ، مختصر الخلافيات ٢٣١/١ .

(٢) عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري المزني ، روى عن أبيه في غزوة ذات الرقاع وروى عنه صدقة بن يسار ، ذكره ابن حبان في الشقات .
انظر : التاريخ الكبير ٥٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٥٣/٧ ، تقريب التهذيب ٢٩/٢ ، الشقات ٢٧٢/٥

(٣) قال ابن القيم في تهذيبه : إن من انتدبه الرسول صلى الله عليه وسلم للحراسة عقار بن ياسر من المهاجرين ، وعباد بن بشر من الأنصار ، وقيل الأنصاري عمارة بن حزم والمشهور الأول ، والذي كان يملئ هو عباد بن بشر .
انظر : تهذيب ابن القيم ١٤٢/١ .

(٤) غزوة ذات الرقاع : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنصاراً جمعوا الجموع خرج في أربعمائة ، وغاب خمسة عشر يوماً ، وملك بها صلاة الخوف ، واختلف فيها متى كانت فقبل سنة أربع في شهر ربيع وبعض جمادى ، وقيل سنة خمس .

انظر : سمط النجوم العوالي ١١٩/٢ .

(٥) في ١ ، س : (بكلايته)

والكلا : الحفظ والحراسة .

انظر : - كلاً لسان العرب ١٤٦/١ ، القاموس المحيط ٢٧/١

(٦) في ١ : (الشعب)

والشعب بالكسر : الطريق في الجبل .

انظر : - شعب - الصحاح ١٥٦/١ ، لسان العرب ٤٦٩/١ ، المصباح المنير ٣٣٦/١

(٧) في ١ : (فصلاً)

(٨) (آخر) ساقطة من أ ، م ، ح ، ومثبتة في حاشية ١ .

بثلاثة أسهم (١) ثم ركع وسجد . (٢)
ولم يأمره النبي (٣) صلى الله عليه وسلم بعد أن علم بحاله بالوضوء ،
وإعادة الصلاة .

(١) في س : (بثلاث سهام)
(٢) أخرجه أبوداود ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ،
وعلقه البخاري .

عن عقيل بن جابر عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
- يعني في غزوة ذات الرقاع - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف
أن لا أنتهي حتى أهرق دماً في أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي
صلى الله عليه وسلم فنزل النبي صلى الله عليه وسلم منزلاً فقال : " من
رجل يكلوننا " فانتدب رجل من المهاجرين ، ورجل من الأنصار فقال : " كونا
بغم الشعب " فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب افطع المهاجري وقسم
الأنصاري يملئ ، وأتى الرجل ، فلما رأى شخصه عرف أنه ربيضة للقوم ،
فرماه بسهم فوقع فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع ، وسجد ،
ثم انتبه صاحبه ، فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ولما رأى المهاجري
صا بالأنصاري من الدم قال : سبحان الله ألا أنبهتني أول ما رمى قال :
كنت في سورة أقرأها فلم أحب أن أقطعها " اللفظ لأبي داود

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد فقد احتج مسلم بأحاديث محمد بن
إسحاق ، فأما عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري فإنه أحسن حالاً ممن
أخويه محمد وعبد الرحمن وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده حسن
وأما ما قيل عن عقيل بن جابر بأنه مجهول ، فقد قال الحافظ ، فإن سمي
السراوي وانفرد راو بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم ، إلا أن
يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح ، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً
لذلك ، وعقيل بن جابر ، قد وثقه ابن حبان ، وصح حديثه ، وكذا ابن
خزيمة ، والحاكم ، وروى عنه جابر البياضي فارتفعت جهالته ، وصار
حديثه صالحاً للاحتجاج به .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب من لم يرا الوضوء إلا ممن
المخرجين من القبل والدبر ٥٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب
الوضوء من الدم ١٥٠/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأفعال اللواتي
لا توجب الوضوء - باب ذكر الخبر الدال على أن خروج الدم من غير مخرج
الحدث لا يوجب الوضوء ٢٤/١ ، المستدرک : كتاب الطهارة - عدم انتقاض
الصلاة من سيلان الدم ١٥٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الحيض - باب
جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن ٢٢٣/١ ، السنن الكبرى -
كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ١٤٠/١ ،
سيرة ابن هشام ٢٠٨/٣ ، التعليق المغني ٢٢٣/١ ، تلخيص الحبير ١١٤/١ .

(٣) في س : (رسول الله) .

فإن قيل هذا لا دليل (١) فيه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) ، لم يأمره بغسل الدم ،

وهو عندكم واجب ، والصلاة معه فاسدة ، وكذلك حال الوضوء .

قيل عنه جوابان :

أحدهما : أن ذلك الدم معفو عنه ؛ لأنه من دمه ويسير لم يخرج (٣) إلى حد الكثرة . (٤)

والثاني : أنه يصير (٥) كدم المستحاضة ، وليس البول الذي لا يمنع من صحة (٦) الصلاة ولا يجب غسله .

وأما القياس : فهو أنه (٧) خارج من غير مخرج الحدث المعتاد ، فوجب أن لا ينقض الوضوء قياساً على الدود الخارج من الجرح (٨)

ولأن كل مالم (٩) ينتقض الوضوء بقليله لم ينتقض بكثيره ، كالدموع والعرق . (١٠)

(١) في أ ، م ، ح : (فلا دليل) .

(٢) (وسلم) ساقطة من أ .

(٣) في أ ، ح : (لم يبلغ حد) .

(٤) قال النووي بعد أن ساق الحديث ، وموضع الدلالة أنه خرج دماء كثيرة ،

واستمر في الصلاة ، ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع ، والسجود ، وإتمام

الصلاة ، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره ، وهذا محمول

على أن تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها إلا قليل يعفى عن مثله ، هكذا

قاله أصحابنا ، ولا بد منه ، - قلت : ولعل هذا ما قصده الماوردي موأنكر

الخطابي الاستدلال بهذا الحديث وقال : كيف يصح هذا الاستدلال من الخبر

والدم إذا سال أصاب بدنه وجلده ، وربما أصاب ثيابه ، ومع إصابة شيء

من ذلك ، وإن كان يسيراً لا تمنع الصلاة عند الشافعي إلا أن يقال إن الدم

كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه ،

ولئن كان كذلك فهو أمر عجب .

انظر : المجموع ٥٥/٢ ، معالم السنن ٧١/١ .

(٥) (يصير) ساقطة من م ، ح .

(٦) في س : (محبه) .

(٧) (أنه) ساقطة من م ، ح .

(٨) في م ، ح ، س : (المخرج) .

(٩) في أ ، س : (كلما) .

(١٠) في س : (ولأن كلما ينقض قليله لم ينتقض بكثيره الدموع والعرق) .

ولأن كل حكم لم يتعلق بقليل القبي لم يتعلق بكثيره كفساد (١) المصوم
بالقبي إذا ذرعه طرداً ، وإذا (٢) استدعاه عكساً . (٣)

ولأنها طهارة حكمية تتعلق بالخارج من مخرج الحدث ، فوجب أن تنتفي (٤)
عن الخارج من غير مخرج الحدث كالغسل (٥) (٦)

فأما الجواب عن قوله عليه السلام : " من قاء أو قلس فليستوضأ " (٧)
فهو أن عبد الرحمن بن أبي حاتم (٨) قال : هو مرسل (٩) ، لأن ابن أبي
مليكة يرويه عن رسول الله (١٠) صلى الله عليه وسلم .
والمرسل عندنا (١١) لا حجة فيه ، على أنا نحمله (١٢) على أحد أمرين :

-
- (١) في أ ، م ، ح : (كفساد)
 - (٢) في أ : (أو) .
 - (٣) والطرء : أن كل قبي لا يفطر قليله إذا غلبه لا يفطر بكثيره ، والعكس :
أن كل قبي يفطر قليله إذا استدعاه يفطر كثيره .
 - (٤) في أ ، م ، ح : (ينتفي)
 - (٥) في ح : (كالغسل) .
 - (٦) فإنه إذا انكسر طب الرجل فخرج منه منه فلا يجب عليه الغسل إذا كان
المحل الأصلي منفثاً فكذا ههنا .
انظر : مغني المحتاج ٧٠/١ .
 - (٧) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ح
 - (٨) الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير
محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، أحد الأئمة فني
الحديث ، والتفسير ، والعبادة ، والزهد والصلاح ، أخذ عن أبيه وأبي
زرعة . من كتبه : العلل ، ومناقب الشافعي ، ومناقب أحمد ، والجرح
والتعديل ، توفي سنة ٣٢٧ هـ .
 - انظر : البداية والنهاية ١١/١٩١ ، تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩ ، طبقات الحفاظ
٣٤٦ ، طبقات ابن أبي شبة ١/٧٩ ، طبقات العبادي ٢٩ ، طبقات الحنابلة
٢/٥٥ ، فوات الوفيات ٢/٢٨٧ .
 - (٩) انظر : علل الحديث ١/٣١ .
 - والمرسل هو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو
فعل كذا .
 - انظر : تدريب الراوي ١/١٩٥ ، التقييد والإيضاح ٧١ ، منهج النقد ٣٦٧ .
 - (١٠) في م ، ح : (عن النبي) .
 - (١١) في أ ، م ، ح : (عنده) .
 - (١٢) في ح : (أنا نحمل)

إما على الوضوء استحباباً ، وإما على غسل ما أصاب الغم من ذلك
لأن (١) القلس وهو الريق الحامض يخرج من الحلق ولا (٢) يوجب الوضوء وفقاً

وأما الجواب عن قوله عليه السلام (٣) : " الوضوء من كل دم سائل "
فالراوي يزيد بن خالد (٤) ، وهو (٥) مجهول ، وعمر بن عبد العزيز لم يلق
تصيحاً (٦) الداري فصار منقطعاً (٧) . ثم يحمل على غسل الموضع

وأما الجواب عن حديث ابن عباس فراويه (٨) عمر بن [رياح] (٩) وهو
متروك الحديث .

والشأن (١٠) عن ابن عباس أنه (١١) قال : " اغسل أثر المعاجم عنك
وحسبك " (١٢)

وأما الجواب عن حديث أبي الدرداء فهو أن وجه الدليل منه (١٣) ساقط .
لأن ثوبان يحتمل أن يكون ص عليه وضوءاً لغسل فمه (١٤) ، ويحتمل أن يكون
لحدث كان به أو لاستحبابه (١٥) ، على أننا (١٦) قد روينا عن ثوبان (١٧)

(١) في س : (ولأن) .

(٢) في أ ، س : (يخرج من الحلق لا يوجب)

(٣) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ج

(٤) في م : (جلد) وفي ج : (جلد)

(٥) في س : (هو) بدون واو

(٦) في أ ، س : (تميم) .

(٧) المنقطع : إذا سقط قبل التابعي واحد فهو منقطع .

انظر : تدريب الراوي ١/١٩٥ ، التقييد والإيضاح ٧٩ .

(٨) م ، ج ، س : (فرواية) .

(٩) في أ ، م ، ج : [رياح] ، وفي س غير منقوطة [رياح]

(١٠) في م ، ج : (والثالث) .

(١١) في س : (إنه عليه السلام قال له)

(١٢) انظر : مختصر الخلافات ١/٢١٨ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - بسباب

ترك الوضوء من خروج الدم في غير مخرج الحدث ١/١٤٠

(١٣) في م ، ج : (فيه) .

(١٤) في س : (فيه)

(١٥) في س : (أو استحباباً)

(١٦) في م : (على أشياء) في ج : (على اثبات)

(١٧) (عن ثوبان) ساقطة من م

نصاً بخلافه (١).

وحديث سلمان إن صح فمحمول (٢) على الاستحباب .

وأما الجواب عن قياسهم على ماخرج من السيلين فمنتقض (٣) بالقيء إذا لم يملأ الفم

ثم المعنى في السيلين أنه لما كان الموت والريح الخارج منهما ناقضاً (٤) للوفوء ، كان غيره كذلك ، ولما كان الموت والريح من غير السيلين لا ينقضان (٥) الوفوء كان غيرهما كذلك .

وأما الجواب عن استدلالهم بالفطر في الصوم بالداخل من معتاد (٦) أو غير (٧) معتاد فهو استدلال بالعكس (٨) ولا نقول به .

ثم المعنى فيه أنه لما أفطر بقليله أفطر بكثيره ، ولما لم ينتقض وفوءه بقليله لم ينتقض بكثيره .

(١) في م ، ح : (خلافه)

(٢) في أ ، م ، ح : (وحديث سلمان فمحمول إن صح)

(٣) في م ، ح : (منتقض) ، في س : (فمنتقض) .

(٤) في أ : (ناقض)

(٥) في س : (لا تنقض)

(٦) في س : (من معناه)

(٧) في م ، ح ، س : (وغير)

(٨) المراد بالعكس هو : قياس العكس وهو تحصيل نقيض حكم معلوم في غيره لافتراقهما في علة الحكم .

انظر : الإبهام ٤/٣ .

وبيانه : لو لم يبطل الوفوء بالخارج غير المعتاد لم يبطل بالخارج المعتاد كالصوم فإنه لما بطل بالداخل المعتاد بطل بغير المعتاد وقد رد عليهم ترددين : أحدهما : أننا لا نقول بقياس العكس

والثاني : على تسليم صحة قياس العكس ، رد عليهم بقياس عكس آخر .

وهو : لما لم ينتقض الوفوء بقليل الخارج غير المعتاد وجب ألا ينتقض بكثيره كالصوم فإنه إن أفطر بقليله أفطر بكثيره .

١٤ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) وليس في قهقهة [المملي] (٢) ولا فيما مست النار وضوء (٣).

وهما مسألتان : إحداهما (٤) في القهقهة ، والثانية (٥) : في أكل مامت النار فجمع بينهما وعطف بالجواب عليهما ، ونحن نفردهما لاختلاف الكلام فيهما .

أما القهقهة ، والضحك فقد يتنوع الضحك نوعين (٦) : تبسم (٧) ، وقهقهة (٨) . فأما التبسم فلا يؤثر في الملة ، ولا في الوضوء إجماعاً (٩) .

وأما القهقهة : فإن كانت في غير الملة لم تنقض (١٠) الوضوء إجماعاً ، وإن كانت في الملة بطلت الملة (١١) .

واختلفوا في انتقاض الوضوء بها :

فذهب (١٢) الشافعي إلى (١٣) أنها لا تنقض الوضوء (١٤) .

وبه قال من الصحابة (١٥) : عبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وأبو موسى الأشعري .

(١) في م ، ح : (رضي الله عنه) ، وفي أ ساقطة .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (مملي) والتصحيح من المختصر .

(٣) انظر : مختصر المزني ٤ .

(٤) في م ، ح : (أحديهما) .

(٥) في أ : (والثاني) .

(٦) في م : (قسمين) .

(٧) التبسم : أقل الضحك وأحسنه .

انظر : - بسم - لسان العرب ٥٠/٢ .

(٨) القهقهة : قال ابن سيدة : رجع في ضحكه ، وقيل : هو اشتداد الضحك .

انظر : قهقهة - لسان العرب ٥٣١/١٣ .

(٩) (إجماعاً) ساقطة من أ ، س .

(١٠) في م ، ح : (لم ينتقض) .

(١١) انظر : الإجماع ٣٢ ، ٤٠٠ .

(١٢) في س ، ح : (فذهب) .

(١٣) (إلى) ساقطة من س .

(١٤) الأم ١/٢ ، المذهب ٧١/١ ، الصباغ ١٠ ، الوسيط ٤٠٥/١ .

(١٥) انظر : البحر ٨٣ ب ، المجموع ٦٠/٢ ، المغني ١٦٩/١ ، البناية ٢٢٧/١ .

(١٦) في س : (وأبي) .

وفي التابعين : (١) عطاء ، والزهرى ، وعروة بن الزبير . (٢)
ومن الفقهاء : مالك (٣) ، وأحمد (٤) ، وإسحاق . (٥)
وقال أبو حنيفة : (٦) القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء .
استدلالاً برواية الحسن البصري عن أبي المليح بن أسامة (٧) عن أبيه (٨) قال :
بيننا نحن نعلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل ضريز فوقع
في حفرة فضحكنا منه ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) بالوضوء

-
- (١) انظر : البحر ل ٨٣ ب ، المجموع ٦٠/٢ ، المغني ١٦٩/١ ، البناية ٢٢٧/١ .
(٢) في س : (وعروة ابن الزبيري) .
(٣) انظر : التلقيب ١٦/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥١/١ ، بداية المجتهد ٤٠/١ ،
الشرح الكبير ١١٤/١ ، شرح ابن تركي على العشماوي ٣٥ .
(٤) انظر : الفروع ١٨٦/١ ، المغني ١٦٩/١ ، الروض المربع ٢٦/١ .
(٥) انظر : البحر ل ٨٣ ب ، المغني ١٦٩/١ .
(٦) انظر : المبسوط ٧٧/١ ، رموس المسائل ١١٦/١ ، تحفة الفقهاء ٢٤/١ ، بدائع
الصنائع ٢٢/١ ، درر الحكام ١٥/١ ، مجمع الأنهر ٢٠/١ .
(٧) أبو المليح بن أسامة الهذلي ، البصري ، قيل اسمه عامر ، وقيل زيد بن أسامة
ابن عمير ، روى عن أبيه ، ومعاقل بن يسار ، وهاشمة ، وابن عباس وغيرهم .
وعنه : أولاده عبد الرحمن ، ومحمد ، ومبشر ، وزياد وخلق .
وثقه ابن حجر ، والذهبي ، وابن سعد ، وأبو زرعة ، اختلف في سنة وفاته
قيل سنة ١١٢ هـ ، وقيل سنة ١٠٨ هـ .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٦/١٢ ، الجرح والتعديل ٣١٩/٦ ، طبقات ابن سعد
٢١٩/٧ ، الكنى والأسماء للدولابي ١٢٩/٢ ، الكاشف ٣٣٦/٣ ، ميزان الاعتدال ٥٧٦/٤ .
(٨) أسامة بن عمير بن عامر الأقيش بن عبد الله بن حبيب الهذلي .
صاحبي جليل ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أحاديث ، وعنه
ولده أبو المليح ... قال البخاري : روى حديثه أصحاب السنن ، وأحمد
وأبو عوانة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في صحيحهم .
انظر : الاستيعاب ٣٦/١ ، الإصابة ٤٧/١ ، أسد الغاية ٨٢/١ ، التاريخ الكبير
٢١/٢ ، تهذيب الكمال ٣٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٠/١ ، طبقات ابن سعد
٤٤/٧ .

(٩) (وسلم) ساقطة من أ .

وإعادة الصلاة من أولها . (١)

ورواه (٢) أبو حنيفة (٣) عن منصور بن زاذان [٤]

(١) أخرجه - بلفظه - الدار قطني عن ابن إسحاق قال : حدثني الحسن بن دينار عن الحسن بن أبي الحسن ، وقال : قال ابن إسحاق : وحدثني الحسن بن عمار عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه مثل ذلك : الحسن بن دينار ، والحسن بن عمار ضعيفان ، وكلاهما أخطأ في هذين الإسنادين ، وإنما روى هذا الحديث الحسن البصري عن حفص بن سليمان المنقري وكان الحسن كثيراً ما يرويه مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي مختصر الخلفيات عن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار وعن قتادة عن أبي المليح بن أمية الهذلي عن أبيه وعن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري عن أبي المليح ، وعن ابن إسحاق عن الحسن بن عمار عن خالد الحذاء عن أبي المليح .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١٦١/١ ، مختصر الخلفيات ٢٣٩/١ .

(٢) في س : (رواه) بدون واو .

(٣) أخرجه الدار قطني ، وابن عدي ، والبيهقي عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بينما هو في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة فوقع في زبية فاستضحك القوم حتى قهقهوا ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة " .

قال الدار قطني : وهم فيه أبو حنيفة على منصور ، وإنما رواه منصور ابن زاذان عن محمد بن سيرين عن معبد ، ومعبد هذا لأصبة له ، ويقال أنه أول من تكلم في القدر عن التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين : غيلان ابن جامع ، وهشيم بن بشير ، وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد ، وقال علي بن القاري : روى أبو حنيفة في مسنده عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن بن معبد بن أبي معبد الخزاعي عنه عليه السلام وذكر الحديث قال : وقيل معبد هذا لأصبة له فهو مرسل ، ورد بأن معبد الذي لأصبة له هو معبد البصري الجهني كان الحسن البصري يقول فيه إياكم ومعبداً فإنه ضال مضل ، ومعبد هذا هو الخزاعي كما هو مصرح في مسند أبي حنيفة ، ولا شك في صحبته ، ذكره ابن منده ، وأبو نعيم في الصحابة ، ومعبد بن خالد الجهني قال ابن أبي حاتم وأبو أحمد والحاكم وابن حبان له صحبة ، وله رواية عن أبي بكر وعمر وهو غير معبد الذي تكلم في القدر .

انظر : جامع المسانيد ٢٤٧/١ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة : باب أحاديث القهقهة في الصلاة ١٦٧/١ ، مختصر الخلفيات ٢٣٩/١ ، الكامل لابن عدي ١٠٢٧/٣ ، نصب الراية ٥١/١ ، التعليق المغني ١٦٧/١ ، فتح باب العناية ٧٧/١ .

(٤) في أ : (باذان) ، وفي م ، ح ، س : (باذان) .

وهو منصور بن زاذان الواسطي أبو المغيرة الدمشقي ، روى عن أنس يقال مرسل ومحمد بن سيرين وعمرو بن دينار وغيرهم ، عن أبيه أخيه مسلم ==

عن [الحسن] (١) عن معبد (٢) الجهني

وبما روى الحسن (٣) عن عمران بن الحصين (٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال : " من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والملاة " (٥)

ورواه الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٦)

== ابن سعيد الواسطي وحبيب بن الشهيد ، وأبو عوانة ... وغيرهم .

وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وقال العجلي : رجل صالح متعبد ، كان ثقة
ثبتاً ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٢٩ هـ ، وقيل سنة ١٢٨ هـ ، وقيل سنة
١٣١ هـ في الطاعون .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٠٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٧٥/٢ ، تاريخ الثقات ٤٤٠ ،
الثقات ٤٧٤/٧ ، طبقات خليفة ٢١٧ ، ٢٢٥ .

(١) الزيادة من الدار قطني ، انظر تخريج الحديث . ص ٧٨٠ .

(٢) في أ ، ح : (سعيد) .

وهو معبد بن خالد الجهني ، يكنى أبا زرعة ، وقيل أبو روعة ، أسلم قديماً ، وكان
أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم فتح مكة ، وكان يلزم البادية .
مات سنة ٧٢ هـ .

انظر : الاستيعاب ٤٣٧/٣ ، الإصابة ٤١٨/٣ ، أسد الغابة ٤٤١/٤ ، تهذيب التهذيب
٢٢٢/١٠ .

(٣) الحسن البصري .

(٤) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي ، من علماء الصحابة ، أسلم عام
خبر سنة ٧ هـ ، بعثه عمر إلى أهل البصرة ليفقههم ، كانت الملائكة تسلم
عليه له في كتب الحديث ١٣٠ حديثاً ، توفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ ، وقيل ٥٣ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٦٠/٨ ، تهذيب التهذيب ١٢٥/٨ ، تذكرة الحفاظ ٢٩/١ ،
المعارف ٣٠٩ .

(٥) أخرجه الدار قطني ، وابن عدي - واللفظ له - عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد
عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الزيلعي : عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ضعيف ، ذاهب الحديث ، وعمرو
ابن عبيد قيل فيه أنه كذاب .

وذكر في مختصر الخلافات قولاً للبخاري قال : عمر بن قيس أخو حميد بن قيس
المكي منكر الحديث .

ثم إن سلم منه فعمر بن عبيد على الطريق وهو ضال غير ثقة في الحديث .

قال العيني : كان عمرو بن عبيد جالس الحسن وحفظ عنه واشتهر بصحته ، وكان
له شهرة وإظهار زهد فالكذب عنه بعيد .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة
وعليها ١٦٥/١ ، الكامل لابن عدي ١٠٢٧/٣ ، نصب الراية ٤٩/١ ، مختصر الخلافات
٢٤٢/١ ، البناية ٢٣١/١ -

(٦) أخرجه ابن عدي قال : (ثنا) سفيان بن محمد الفراري (ثنا) ابن وهب أخبرني
يونس بن زيد عن الزهري عن أبي معاذ عن الحسن عن أنس بن مالك " أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يملئ بالناس فدخل أعمى المسجد فتردى في بئر أم

قالوا (١) : ولأن كل فعل يقع تارة باختياره ، وتارة بغير اختياره كان حدثاً كالبول والريح .

قالوا : ولأن الطهارة عبادة ردت (٢) من الأكثر إلى الأقل في حال العذر (٣) فجاز أن تبطلها (٤) القهقهة كالصلاة .

ودليلنا : ما رواه (٥) الأعمش عن أبي سفيان (٦) عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " القهقهة في صلاته (٧) يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء (٨) " (٩) وروى سهل (١٠) بن معاذ (١١) عن أبيه (١٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم

== حفرة فضحك القوم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من فضك أن يعيد الوضوء والصلاة "

قال ابن عدي : سفيان بن محمد الفزاري ضعيف .

انظر : الكامل لابن عدي ١٠٢٦/٣ ، سنن الدار قطني ١٦٥/١ .

(١) في م ، ح : (قال) .

(٢) في أ : (وردت) .

(٣) في م : (القدرة) ، وفي س : (العدد) .

فالتطهارة في حال العذر ردت من الأكثر وهو الوضوء إلى الأقل وهو التيمم .

(٤) في أ ، ح ، س : (يبطلها) .

(٥) في م ، ح : (ما روى) .

(٦) أبو سفيان طلحة بن نافع أصله من مكة ، قال العجلي : أبو سفيان الذي يروي عنه

الأعمش جازئ الحديث ، وليس بالقوي ، ولا أعلم أن الأعمش روى عن أحد يكنى

أبا سفيان إلا طلحة ، وهو من رجال الصحيح روى له البخاري مقروناً بغيره .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٦/٥ ، تاريخ الثقات ٢٣٧ ، الضعفاء للعقيلي ٢٢٤/٢ ،

طبقات خليفة ١٥٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٠٩ .

(٧) في س : (الصلاة) .

(٨) في م ، ح : (القهقهة في الصلاة تعيد الصلاة ، ولا تعيد الوضوء) .

(٩) لم أجده بالألفاظ التي وردت في النسخ .

رواه الدار قطني عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن سئل عن الرجل يضحك

في الصلاة فقال " يعيد الصلاة ، ولا يعيد الوضوء " .

قال الدار قطني وهو الصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة

وعليها ١٧٢/١ .

(١٠) في م : (سهل) .

(١١) سهل بن معاذ بن أنس الجهني من خيار أهل مصر ، روى عن أبيه ، وعنه الليث

ويزيد بن أبي حبيب وزبان ، وفروة بن مجاهد ، قال أبو بكر بن خيثمة عن

ابن معين ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي : مصري تابعي ثقة .

انظر : التاريخ الكبير ٩٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/٤ ، تقريب التهذيب ٣٣٧/١ ،

تاريخ الثقات ٢٠٩ ، الثقات ٣٢١/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٠ .

(١٢) معاذ بن أنس الجهني ، أبو سهل ، له صحبة ، نزل مصر وبقي إلى خلافة عبد الملك ==

عليه وسلم (١) أنه قال: " الفاحك في (٢) صلاته والمتكلم سواء (٣) " ومعلوم أن الكلام يبطل الصلاة ، ولا ينقض الوضوء فكذلك الضحك . (٤)

ولأن كل مالم (٥) يكن حدثاً في غير الصلاة لم يكن حدثاً في الصلاة كالكلام طرداً وسائر الأحداث عكساً . (٦)

ولأن كل معنى لم ينتقض (٧) الوضوء بقليله لم ينتقض الوضوء (٨) بكثيره كالمشي .

فأما الجواب عن حديث الحسن عن أبي المليح فهو أنه (٩) رواية الحسن ابن دينار (١٠) عن الحسن وكان الحسن بن دينار ضعيفاً ،

== روى عنه ابنه سهل وروى عنه أهل مصر .

انظر : التاريخ الكبير ٣٦٠/٧ ، تهذيب التهذيب ١٨٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٥٥/٢ ، تجريد أسماء الصحابة ٨٠ ، مشاهير علماء الأمصار ٥٦ .

(١) (وسلم) ساقطة من أ .

(٢) (في) ساقطة من ح .

(٣) أخرجه أحمد ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والبيهقي عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الضاحك في الصلاة والملتفت والمتفقع أصابعه بمنزلة واحدة " ورواه ابن حبان بلفظ " المتكلم في الصلاة والضاحك فيها والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة " والحديث ضعيف لأن فيه زبان بن فائد .

انظر : مسند الإمام أحمد ٤٣٨/٣ ، المجروحين ٣٤٧/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب أحاديث القهقهة في الصلاة ١٧٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الصلاة

باب كراهية تفقيع الأصابع في الصلاة ٢٨٩/٢ ، معجم الطبراني الكبير ١٩٠/٢٠ .

(٤) في س : (ومعلوم أن الكلام في الصلاة لا ينقض الوضوء فكذلك الضحك) .

(٥) في أ ، ح : (كلما) .

(٦) فكل ما لا يكون حدثاً في غير الصلاة لا يكون حدثاً في الصلاة كالكلام ، وكل ما كان حدثاً في غير الصلاة كان حدثاً في الصلاة كخروج شيء من السبيلين .

(٧) في أ : (لم ينقض) .

(٨) (الوضوء) ساقطة من أ ، س .

(٩) في أ ، س ، ح : (أن) .

(١٠) أبو سعيد البصري ، وهو الحسن بن واصل التميمي ، ودينار زوج أمه ، روى عنه الحسن البصري وحמיד بن هلال ، ومحمد بن سيرين ، وغيرهم ، وروى عنه شيخان النحوي ، والشوري . وآخرون .

قال ابن المبارك : اللهم إني لأعلم فيه لإخيراً ، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت . وقال النسائي : متروك ، وقال ابن عدي : أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه وهو إلى الضعف أقرب .

ومعبد (١) الجهني الذي أسنده أبو حنيفة رحمه الله (٢) عنه تابعي ولاصحة (٣) له (٤) وكان حديثه مرسلًا .

ثم نحمله (٥) إما (٦) على الاستحباب رجراً وتغليظاً ، وإما على أنه سمع منهم (٧) موتاً .

وأما الجواب عن حديث الحسن عن عمران ، وأنس فهو أن حديث عمران رواه (٨) عمر ابن قيس (٩) عن عمرو بن عبيد (١٠) عن الحسن ، وكان عمر بن قيس ضعيفاً متروك الحديث .

== انظر : تهذيب التهذيب ٢٧٦/٢ ، الكامل لابن عدي ٧١٠/٢ ، لسان الميزان ٢٠٣/٢ ، المجروحين ٢٣١/١ ، ميزان الاعتدال ٤٨٧/١ .

(١) في م : (ومعين) .

(٢) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٣) في أ : (لاصحة) بدون واو ، وفي س : (لاصحابي) .

(٤) سبق وأن بينا أنه صحابي ، وهو غير معبد الذي تكلم بالقدر .

(٥) في م ، ح : ((يحمل) ، وفي س : (يحمله) بدون تنقيط .

(٦) (أما) ساقطة عن أ ، س .

(٧) في س : (منه) .

(٨) في س : (رواية) .

(٩) عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ، أخو حميد بن قيس ، أبو حفص مولى بني أسد ابن عبد العزى .

قال ابن معين ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، وضعفه أبو زرعة وقال البخاري : منكر الحديث .

انظر : أحوال الرجال ١٤٩ ، تهذيب التهذيب ٤٩٠/٧ ، تقريب التهذيب ٦٢/٢ ، الجرح والتعديل ١٢٩/٦ ، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢١٤/٢ ، المعرفة والتاريخ ٢٦/٢ ، ٤١/٣ ، المجروحين ٨٥/٢ ، ميزان الاعتدال ٢١٩/٣ .

وذكر ابن عدي سند الحديث فقال : (ثنا) عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد شمس قال بعد ذكر السند كذا قال في هذا الإسناد عن عمر بن قيس عن عمرو بن عبيد ، وإنما هو عن عمرو بن قيس وهو السكوني الحمصي عن عمرو بن عبيد .

وهو عمرو بن قيس بن ثور بن مازن بن خيثمة الكندي ، السكوني ، أبو ثور الثامي الحمصي ولد سنة ٤٠ هـ ، وتوفي سنة ١٤٠ هـ .

انظر : التاريخ الصغير ١٥٨ ، تهذيب التهذيب ٩١/٨ ، الكامل لابن حدي ١٢٠٧/٣ ، المعرفة والتاريخ ١٢٢/١ .

(١٠) عمرو بن عبيد بن باب ويقال ابن كيسان التميمي مولاهم ، أبو عثمان البصري كان أصله من فارس ، سكن البصرة ، كان من العباد وأهل الورع ، جالس الحسن البصري سنين كثيرة ، ثم أحدث ما أحدث من البدع ، واعتزل مجلس الحسن ، وكان داعية إلى الاعتزال ، ويشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لاتعمداً فال غير ثقة . اختلف في سنة وفاته قيل سنة ١٤٤ هـ ، وقيل سنة ١٤٢ هـ ، وقيل سنة ١٤٣ هـ .

انظر : أحوال الرجال ١٠٨ ، التاريخ الكبير ٣٥٢/٦ ، تاريخ بغداد ٦٦/١٢ ==

وأما (١) حديث أنس فلم يرد إلا من طريق سفيان بن محمد الفزاري (٢) وكان ضعيفاً منكر الحديث (٣).

على أن أحاديث الحسن ضعيفة عند أصحاب الحديث، وإن (٤) كان بمكانة من الثقة والدين لأنه كان يروي بالبلاغات (٥) والمراسلات (٦) ويرى (٧) ذلك مذهباً، ولذلك قال في المسح على الخفين أخبرني به سبعون (٨) بدرياً ولم يلق (٩) بدرياً غير علي (١٠) بن أبي طالب رضي الله عنه (١١). وسمع منه حديثاً واحداً في الوضوء وهو مغير، وكان (١٢) تأويل ذلك منه: يعني (١٣) أنه بلغني عن سبعين بدرياً.

وقد (١٤) قيل: إن روايته خبر القهقهة عن أبي العالية الرياحي (١٥)

== المجروحين ٦٩/٢، المغني في الضعفاء ٤٨٦/٢، المعرفة والتاريخ ١٢٨/١، ٢٥٩/٢، ميزان الاعتدال ٢٧٢/٣، الكامل لابن عدي ١٧٥٠/٥، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ٣٠٨.

(١) في س: (وما حديث).

(٢) في س: (الفزاري).

وهو سفيان بن محمد الفزاري المصممي، روى عن ابن وهب وغيره، وعنه أحمد بن الحسين الموفي، وإسحاق الخليلي وجماعة. قال ابن عدي: كان يسرق الحديث ويسوي الأسانيد وقال الدارقطني: كان ضعيفاً سيئ الحال في الحديث، وقال مرة لا شيء.

انظر: الكامل لابن عدي ١٢٥٥/٣، لسان الميزان ٥٤/٣، ميزان الاعتدال ١٧٢/٢، المجروحين ٣٥٨/١.

(٣) انظر: سنن الدارقطني ١٦٥/١، الكامل لابن عدي ١٠٢٦/٣.

(٤) في م: (وأنه).

(٥) وهو قول الراوي بلغني، ويسمى معظماً عند أصحاب الحديث وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى منقطعاً وهو ما سقط منه راو واحد، وقيل أو أكثر ويسمى مرسلًا عند الفقهاء.

انظر: تدريب الراوي ٢١٢/١.

(٦) والمقصود بالمراسلات هنا - والله أعلم - الأحاديث المرسلة.

(٧) في أ: (وترى) وفي س غير منقوطة (ويرى).

(٨) في ح: (سبعين).

(٩) في م: (ولم يكن يرى)، وفي ح: (ولم يكن)، (يلحق) ساقطة من س.

(١٠) (علي) ساقطة من س.

(١١) (رضي الله عنه) ساقطة من أ، م، ح.

(١٢) في ح: (فكان).

(١٣) (يعني) ساقطة من أ، م، ح.

(١٤) (وقد) ساقطة من م، ح.

(١٥) في ح: (الرياحي).

وقد (١) قال بعض أصحاب الحديث : أخبار الرياحي رياح (٢) كلها (٣).

وقال محمد بن سيرين : حدثوني عن شتم إلا عن الحسن وأبي العالية
فإنهما لا يباليان عن (٤) أخذ (٥)

ثم لو (٦) سلم الحديث لكان محمولاً على الإرشاد والندب .

كما روي عنه (٧) صلى الله عليه وسلم (٨) أنه قال : " من غلب فليتوضأ " (٩)
وروي عنه صلى الله عليه وسلم (١٠) قال : " من حلف باللات والعزى فعليه الوضوء " (١١)

(١) في م ، ح : (فقد) .

(٢) في م ، ح : (رياح) ، (رياح) ساقطة من أ .

(٣) سبق أن ذكرنا في ترجمته أنه ثقة ، وأكثر ما نqm عليه حديث الضحك
في الصلاة وسائر أحاديثه مستقيمة ، وقال الشافعي حديث الرياحي
رياح يعني في القهقهة .

انظر : ترجمته ص ٢٢٦

(٤) في ح : (عن من) .

(٥) انظر سنن الدارقطني ٧١/١ .

وقد رد العيني هذه العقولة عن أبي العالية والحسن البصري .

انظر : البناية ٢٢٨/١ .

(٦) في م ، ح : (ولو) .

(٧) في س : (كما روى النبي عليه السلام) .

(٨) (وسلم) ساقطة من أ .

(٩) رواه أحمد بلغظ " إذا غضب أحدكم فليتوضأ "

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٦/٤ .

(١٠) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي س : (روي عنه عليه السلام) .

(١١) لم أجده بهذا اللفظ .

أخرج البخاري وأبو داود والبيهقي عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم " من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى
فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لمحاببه تعال أقامرك فليتعقد " .
اللفظ للبخاري .

قال ابن حجر في الفتح : قال ابن بطال عن المهلب أمره صلى الله عليه
وسلم للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خشيت أن يستديم
حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فيما نطق من كلمة الكفر
بعد الإيمان ، وقال في موضع آخر : ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير
الله وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل فحلف بذلك أن يبادر إلى
ما يكفر عنه ما وقع فيه وحاصله أنه أرشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي
له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الأدب - باب من لم ير إكفار من قال ذلك
متأولاً أوجاهلاً ٣٣/٨ ، كتاب الإيمان والنذور - باب من حلف بعملة سوى ==

وأما الجواب عن قياسهم أنه يقع تارة (١) باختياره (٢)، وتارة بغير (٣) (٤) اختياره (٥) فمنتقض (٦) بالبكاء .

ثم المعنى في الأصل أنه خارج من السيلين ، أو أن قليله ينقض الوضوء .

وأما الجواب عن قياسهم على الملاة فالمعنى في الملاة أنها تبطل بالكلام فبطلت (٧) بالتحقة وليس كذلك (٨) الوضوء .

== ملة الإسلام ١٦٦/٨، سنن أبي داود: كتاب الأيمان والنذور - باب الحلف بالأنداد ٢٢٢/٣، السنن الكبرى: كتاب الأيمان - باب من حلف بغير الله أو بملة غير الإسلام ٣٠/١٠ ، فتح الباري ٤٢٩/١٠ .

- (١) (تارة) ساقطة من م ، ح
- (٢) في م ، ح : (باخبار) ، وفي أ : (باختيار) .
- (٣) (وتاره) ساقطة من م ، ح .
- (٤) في م ، ح : (وغير) .
- (٥) في م ، ح : (إخبار) ، وفي أ : (إختيار) .
- (٦) في س : (فمنتقض) .
- (٧) في ح : (فيطلت) .
- (٨) في س : (وليس ذلك) .

فصل

(١) وأما المسألة الثانية :
 في (٢) أكل ما مست النار (٣) فلا ينقض الوضوء بحال (٤) . (٥)
 وبه قال في الصحابة (٦) الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وكافسة
 التابعين (٧) رضي الله عنهم أجمعين (٨) وجمهور الفقهاء (٩) .
 وقال أحمد بن حنبل (١٠) : إنه يجنب الوضوء من أكل لحس

-
- (١) في م ، ح : (فأما) .
 (٢) في أ ، س : (من) .
 (٣) ويقعد بما مسته النار أي أثرت فيه بالطبخ ونحوه .
 انظر: حاشية الكمثري ٤٤/١ .
 (٤) (بحال) ساقطة من س .
 (٥) انظر: الأم ٢١/١ ، تنتم الإبانة ل ٦٨ أ ، المقنع للمحاملي ل ٥ ب ،
 الأنوار ٤٤/١ .
 (٦) انظر : الأوسط ٢١٩/١ ، المجموع ٥٧/٢ ، المغني ١٨٣/١ ، مصنف ابن
 أبي شيبة ٤٧/١ ،
 (٨) (رضي الله عنهم أجمعين) ساقطة من أ ، م ، ح .
 (٩) وهو قول أبي حنيفة ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي ثور .
 انظر: تحفة الفقهاء ٢٥/١ ، بدائع المنافع ٣٢/١ ، المبسوط ٧٩/١ ، درر
 الحكام ١٥/١ ، مجمع الأنهر ٢٠/١ ، الكافي لابن عبد البر ٥١/١ ، بداية
 المجتهد ٤٠/١ ، الأوسط ٢٢٣/١ . اختلاف العلماء للمروزي ٢٥ .

(١٠) هذا هو المذهب وعليه عامة أصحابه ، وعنه ينقض نيته ، وعنه إن
 طالت المدة كعشر سنين لا ينقض ، وعنه ينقض إذا كثر أكله ، وعنه :
 لا ينقض مطلقاً .

انظر: الفروع ١٨٣/١ ، كشف المخدرات ٣١/١ ، الإنصاف ٢١٦/١ ، المبدع
 ١٦٨/١ ، مسائل الإمام أحمد لابن هاني ٧/١ .
 وللشافعي في أكل لحم الجوز قولان : أحدهما : الجديد وهو المشهور
 عنه أن أكل لحم الجوز لا ينقض الوضوء . وهذا هو الصحيح عند
 الشافعية ، والثاني وهو قوله في القديم : أن أكل لحم الجوز
 ينقض الوضوء ، حكاه ابن القاص ، قال النووي : " وهو ضعيف عند
 أصحاب لكنه هو القوي ، والصحيح من حيث الدليل وهو الذي اعتقد
 رجحانه " واختار هذا القول ابن المنذر .

انظر: المذهب ٣١/١ ، الأوسط ١٣٨/١ ، تنتم الإبانة ل ٦٨ ب ، حاشية
 العلماء ١٥٤/١ ، الوجيز ١٥/١ ، فتح العزيز ٤/٢ ، روضة الطالبين
 ٧٢/١ ، التحقيق ل ١٣ أ ، المجموع ٥٧/٢ ، المسائل الفقهية ٧١ .

الجزور^(١)، دون غيره .

وقال إسحاق بن راهويه^(٢) يوجب^(٣) الوضوء من أكل كل ما مسته النار^(٤).

وبه قال جماعة من الصحابة^(٥) ، منهم زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وأبو موسى الأشعري^(٦) ، وأبو هريرة ، وأنس ، وأبو طلحة^(٧) ، وعائشة رضي الله عنهم^(٨).

استدلوا بما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "توضؤوا^(٩) مما مست^(١٠) النار ولو على شـور من

== وقال أبو حنيفة ومالك لا يجب الوضوء من أكل لحم الجزور .

انظر: بدائع المنافع ٣٢/١ ، المنتقى ٦٥/١ .

(١) الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى .

انظر : - جزر - المعراج المنير ١٠٧/١ .

(٢) المشهور عن إسحاق أنه يجب الوضوء من أكل لحم الجزور خاصة - كقول أحمد - حكاه عنه ابن المنذر وابن نمر المروزي ، والبغوي ، والنووي ولم أر ما حكاه عنه الماوردي حيث يفهم منه إيجاب الوضوء من كل ما مست النار بدون تخصيص .

انظر: الأوسط ١٤٠/١ ، اختلاف العلماء لابن نمر المروزي ٢٥ ، شرح السنة

٣٤٩/١ ، المجموع ٥٧/٢ ، نيل الأوطار ٢٥٣/١ ، مارضة الأحوذى ١١١/١ .

(٣) في أ : (يوجب) ، وفي س : (يجب) .

(٤) في أ : (من كل) ، وفي س (كل) ساقطة . وفي ح : (كلما) .

(٥) انظر: المعلى ٢٤٣/١ ، البحر ٨٤ أ ، الاعتبار ٩٧ ، المجموع ٥٧/٢ ، نيل الأوطار ٢٥٣/١ .

(٦) (الأشعري) ساقطة من أ ، س .

(٧) أبوظلحة زيد بن سهل الأنصاري ، صحابي جليل من الشجعان المعدودين في الجاهلية والإسلام ، شهد العقبة والمشاهد كلها ، كان جهـير الصوت ، توفي بالمدينة ، وقيل ركب البحر فازيا فمات فيه ، وقال أبو زرعة توفي بالشام ، واختلف في سنة وفاته قيل سنة ٣٢ هـ وقيل ٣٤ هـ ، وقيل ٣٥ هـ .

(٨) انظر: الاستيعاب ٥٣٠/١ ، الإمابة ٥٤٩/١ ، أسد الغابة ١٣٧/٢ ، التاريخ

الكبير ٢٨١/٣ ، تهذيب ابن عساكر ٦/٦ ، شذرات الذهب ٤٠/١ ، صفـة

الصفوة ٤٧٧/١ ، طبقات ابن سعد ٥٠٤/٣ .

(٩) رضي الله عنهم (ساقطة من أ ، م ، ح .

(١٠) في م ، ح ، س : (توضأ) .

(١١) في م : (مماسته) .

أَقَط (١) (٢).

والشور (٣): القطعة من الأقط ، هكذا قاله أبو عبيد.

ودليلنا: ما رواه عطاء بن يسار عن ابن (٤) عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى (٥) ولم يتوضأ " (٦).

وروى عبيد (٧) بن شامة (٨) عن عبد الله بن الحارث بن جزء (٩) قال :

لقد رأيتني سابع سبعة أو سادس ستة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) الأَقَط ، والإِقْط ، وَالْأَقْط ، وَالْأَقْط

شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ ، وهو لبن جامد مستحجر.

انظر: - أقط - لسان العرب ٢٥٧/٧ ، المعجم المنيير ٢١/١ ، - شور - لسان العرب ١١١/٤ .

(٢) أخرجه الترمذي والطحاوي ، وأورده في كنز العمال وعزاه للترمذي عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " توضؤوا مما غيرت النار ولو من شور أقط " اللفظ للطحاوي .

انظر: سنن الترمذي: أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار ٥٢/١ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٣/١ ، كنز العمال ٣٣٣/٩ .

(٣) انظر: - شور - لسان العرب ١١١/٤ ، المعجم المنيير ٩٦/١ .

(٤) في س : (عن بن) .

(٥) في أ : (ملا) .

(٦) أخرجه مالك ، وعبد الرزاق ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والطحاوي والبيهقي .

انظر: الموطأ: كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ٢٥/١ مصنف عبد الرزاق: كتاب الطهارة - باب من قال لا يتوضأ مما مست النار ١٦٤/١ ، صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ٦٣/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب نسخ الوضوء مما مست النار ٢٧٣/١ ، سنن أبي داود: كتاب الطهارة - باب في ترك الوضوء مما مست النار ٤٨/١ ، شرح معاني الآثار: باب أكلها غيسرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ١٥٣/١ .

(٧) في س : (عبد الله) .

(٨) عبيد بن شامة المصمري ، ويقال عتبة ، روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، وعنه عبد الملك بن أبي كريمة ، روى له أبو داود حديثاً واحداً في ترك الوضوء مما مست النار .

انظر: تهذيب التهذيب ٦١/٧ ، تقريب التهذيب ٥٤٢/١ ، الكاشف ٢٠٧/٢ ،

ميزان الاعتدال ١٩/٣ .

(٩) في أ ، م ، ج : (جبير) =

دار رجل فمر بلال (١) (٢) فناداه بالعلة فخرجنا فمررنا برجل وبرمته (٣) على الشار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " أطابت برمتك " قال (٤): نعم بأبي أنت وأمي ، فتناول منها بضة فلم يزل يعلكها (٥) حتى أحرم بالعلة وأنا أنظر إليه (٦).

وروى داود بن أبي هند (٧) عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث

== وهو أبو الحارث عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن معدي كرب نزيل مصر له صحبة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه عبيد الله بن المغيرة ، وسليمان بن زياد الحضرمي ، وعبيد بن شامة العرادي .
معد وغيرهم ، توفي سنة ٨٦ هـ ، وقيل سنة ٨٥ هـ ، وقيل سنة ٨٧ هـ وهو آخر من مات بمصر من الصحابة .

انظر: أسد الغابة ٩٩/٣ ، تهذيب التهذيب ١٧٨/٥ ، تقريب التهذيب ٤١٧/١
شذرات الذهب ٩٧/١ ، الكاشف ٧٠/٢ .

(١) (فمر بلال) ساقطة من م .

(٢) بلال بن رباح أبو عبد الله ، ويقال أبو عمرو ، ويقال أبو عبد الكريم ، ويقال أبو عبد الرحمن مولى أبي بكر المديق ، وأمه حمامة ، وهو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من السابقين الأولين الذين عذبوا في الله ، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها توفي بداريا سنة ٢٠ هـ وقيل في طاعون عمواس ، وقيل سنة ٢١ هـ .

انظر: التاريخ الكبير ١٠٦/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٦/١ ، الجرح والتعديل ٣٩٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٤٧/١ ، العقد الشمين ٣٧٨/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٥٠ .

(٣) البرمة : القدر مطلقا ، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعشروف بالحجاز واليمن .

انظر: - برم - لسان العرب ٤٥/١٢ .

(٤) في م ، ح : (فقال) .

(٥) يعلكها : أي يمضغها ، وقال الخطابي : يعلكها أي يلوكها في فمه ، والعلك مضغ مالا يطاوع الأسنان .

انظر: - علك - لسان العرب ٤٧٠/١٠ ، معالم السنن ٦٩/١ .

(٦) أخرجه أبو داود بلفظه وذكره في جامع الأصول وعزاه لأبي داود .

انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في ترك الوضوء مما مست النار ٥٩/١ ، جامع الأصول ٢٣٤/٧ .

(٧) داود بن أبي هند ، واسمه دينار بن عذافر ، ويقال طهمان القشيري مولاهم أبو بكر ، ويقال أبي محمد ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن عكرمة والشعبي . وجماعة ، وعنه شعبة ، والثوري ، ومسلمة ، وشقه أحمد وابن معين ، مقريء متقن كان يسمى داود القاري ، توفي سنة ١٣٩ هـ ، وقيل

١٤٠ هـ ، وقيل ١٤١ هـ . ==

الهاشمي (١) عن أم حكيم (٢) بنت الزبير (٣) قالت (٤): أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) بكتف (٧) فجعلت أسطها له فأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ (٩).

ومعنى أسطها (١٠): أي اكشط ما عليها ، ومن هذا ساحل البحر ، لأن الماء قد (١١) سطره (١٢).

== انظر: تهذيب التهذيب ٢٠٤/٣، تاريخ الثقات ١٤٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١٣١/١ ذكر أسماء التابعين ١٣١/١، الكاشف ٢٢٥، مشاهير علماء الأمصار ١٥١.

(١) إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبيه، وابن عباس، وآخرين، وعنه قتادة، وحמיד الطويل، وداود بن أبي هند، وآخرون وثقه العجلي وابن حبان.

انظر: التاريخ الكبير ٣٩٤/١، تهذيب التهذيب ٢٣٩/١، تاريخ الثقات ٦١، الثقات ٤٦/٦، طبقات ابن سعد ٣١٧/٥.

(٢) أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب، ويقال أم الحكم صفية، ويقال عاتكة، ويقال ضباعة، يقال إنها أم إسحاق بن عبد الله، ويقال أنها جدته من قبل أمه، تزوجها ابن عمها ربيعة بن عبد المطلب وروى عنها ابنها ابن أم حكيم، ويقال أنها أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرضاعة. انظر: تهذيب التهذيب ٤٦٣/٢، تقريب التهذيب ٦٢١/٢، التبيين في أنساب القرشيين ١١٧.

(٣) في أ: (الزبير).

(٤) في ج: (قال).

(٥) في م، ح: (النبي).

(٦) (وسلم) ساقطة من أ.

(٧) في ج: (بكف).

(٨) (فأكل منها) ساقطة من م، ح.

(٩) أخرجه الطبراني، وذكره الهيثمي وعزاه للطبراني، وقال: رجاله موثقون، عن أم حكيم بنت الزبير أنها كانت تمنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وتبعث به إليه، وربما أتاها فأكل عندها فرغمت أنه أتاها ذات يوم فأنته بكتف فجعلت تسحبها له وزعمت أنه أكل صلى ولم يتوضأ.

انظر: معجم الطبراني الكبير ٨٥/٢٥، مجمع الزوائد: كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مع مست النار ٢٥٤/١.

(١٠) في س: (اسلحها).

(١١) (قد) ساقطة من س.

(١٢) انظر: - سحر - لسان العرب ٣٢٨/١١.

وروى شعيب (١) بن أبي حمزة (٢) عن محمد بن المنكدر (٣) عن جابر قال : كان آخر
الأميرين (٤) من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء معاً غيرت النار " (٥)

(١) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار الأموي ، مولاهم ، أبو بشر الحمصي ، روى عن
الزهري وعبد الله بن عبد الرحمن وأبي الزناد ... وغيرهم ، وعنه ابنه بشر
وبقية بن الوليد ... وعدة ثقة ، ثبت ، صالح الحديث . مات سنة ١٦٢ هـ وقيل
سنة ١٦٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣٥١/٤ ، تقريب التهذيب ٣٥٢/١ ، الجمع بين رجال
الصحيحين ٢١٠/١ ، الكاشف ١١/٢ ، ذكر أسماء التابعين ١٧٢/١ ، ١١١/٢ .

(٢) في س : (حمزة) .

(٣) أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير القرشي ، أحد
الأئمة الأعلام ، روى عن عائشة وجابر ... وطائفة ، وعنه الزهري ، والثوري
... وعدة ، وثقه الشافعي وابن حبان ، وابن معين وأبو حاتم وغيرهم .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٧٣/٩ ، تذكرة الحفاظ ١٢٧/١ ، الثقات ٣٥٠/٥ ، شذرات
الذهب ١٧٧/١ ، المعارف ٤٦١ .

(٤) في م ، ح : (آخر الوقت) .

(٥) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن الجارود ، وابن حزم ، وابن خزيمة ، وابن
حبان والطحاوي والبيهقي .

قال أبو داود : هذا اختصار من حديث : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً
ولحمًا فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل
ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ .

قال أبو حاتم : هذا حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي صلى الله عليه
وسلم أكل كتفا ولم يتوضأ ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ،
ويحتمل أن يكون شعيب حدث من حفظه فوهم فيه . قال محقق الاعتبار : هــو
حديث صحيح ليس في إسناده مطعن ، وليست له علة ، أما ما أعلمه به أبو داود
فإنه يريد أن يفهم أن قول جابر في رواية شعيب " آخر الأمرين " يعني
به آخر الفعلين في هذه الواقعة المعنية ، كان عمله الأول فيها أن توضأ
بعد الأكل ، وعمله الثاني أن صلى بعد الأكل ولم يتوضأ ، ومن الواضح أن هذا
تأويل بعيد جداً يخرج به الحدث عن ظاهره بل يحيل معناه عما يدل عليه
لفظه وبياقه .

ورمي الرواة الثقات الحفاظ بالوهم بهذه المفة ، ونسبة التعريف البياطل في
ألفاظ الحديث إليهم حتى يحيلوها عن معناها قد يرفع من نفوس ضعفاء العلم
الثقة بالروايات الصحيحة جملة ، وشعيب بن أبي حمزة ثقة متفق عليه ونسبة
الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما يحتاج إلى دليل مريح أقوى
من روايتهما وهيهات . ن يوجد .

وقال ابن حزم : القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن ، والظن
أكذب الحديث بل هما حديثان كما وردا .

فأما (١) حديث أبي (٢) هريرة فممنسوخ . (٣)

وقد قال ابن (٤) عباس : يا أبا (٥) هريرة فإننا نتوضأ بالحميم وقد أغلي بالنار ، وإننا لندهن (٦) بالدهن وقد طبخ على النار ، فقال أبو هريرة : يا ابن (٧) أخي إذا سمعت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الأمثال . (٨)

وأما (٩) أحمد بن (١٠) حنبل في تخميمه لحم الجوز في وجوب الوضوء على (١١) من أكله فمستدل (١٢) بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب (١٣) قال :

== انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ٤٩/١ .
سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما غيرت النار ١٠٨/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٨/١ ، المعلى ٢٤٣/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأفعاس واللواتي لاتوجب الوضوء - باب ذكر الدليل على أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار ٢٨/١ ، صحيح ابن حبان : باب سنن الوضوء - ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في مناعة العلم أنه ناسخ لأمره صلى الله عليه وسلم بالوضوء من لحوم الإبل ٣٢٨/٢ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء مما مست النار ١٥٥/١ .

(١) في س : (وأما) .

(٢) في ح : (أبو) .

(٣) انظر : الاعتبار ٩٨ .

(٤) في س : (بن) .

(٥) في س ، ح : (يا أبا) .

(٦) في س : (وإننا ندهن) .

(٧) في أ ، ح : (يا ابن) .

(٨) أخرجه ابن ماجة ، والترمذي ، والطحاوي .

انظر : سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء مما غيرت النار

١٦٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الوضوء مما غيرت النار

٥٢/١ ، شرح معاني الآثار - باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٣/١ .

(٩) في م ، ح : (فأما) .

(١٠) في س : (أحمد ابن حنبل) .

(١١) (على) باقطة من أ ، م ، ح .

(١٢) في س : (فاستدل) .

(١٣) البراء بن عازب بن الحارث أبو معارة الأنصاري الحارثي ، المدني ، نزيل الكوفة ، من أميان الصحابة ، روى أحاديث كثيرة ، وشهد غزوات كثيرة مع النبي

صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٧٢ هـ ، وقيل ٧١ هـ عن بضع وثمانين سنة .

انظر : الاستيعاب ١٤٣/١ ، الإصابة ١٤٦/١ ، التاريخ الكبير ١١٧/٢ ، تاريخ بغداد

١٧٧/١ ، الجمع بين رجال المحييين ٦١/١ ، جمهرة أنساب العرب ٣٤١ ، سير أعلام

النبلاء ١٩٤/٣ ، المحبر ٢٩٨ ، مشاهير علماء الأمصار ٤٤ ، المعارف ٣٢٦ .

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحم (١) الإبل فقال (٢) : "توضئوا" (٣) منها " وسئل عن لحم الغنم فقال : " لاتتوضئوا (٤) منها " وسئل عن العلاة فـسئل مبارك (٥) الإبل فقال : " لاتعلوا في مبارك الإبل فإنتها من الشياطين " وسئل من العلاة في مرايض (٦) الغنم فقال : " علوا فيها فإنها بركة " . (٧)

وهذا الحديث محمول على الاستحباب ، والإرشاد ، وفرق بين لحم الإبل ولحم الغنم (٨) لما في لحم (٩) الإبل من شدة (١٠) السهولة .

وفرق بين مبارك الإبل ، ومرايض الغنم في العلاة (١١) لما في الإبل من النفور والله أعلم . (١٢)

(١) في س : (من أكل لحم) .

(٢) في م : (قال) .

(٣) في س : (توضأ منها) .

(٤) في س : (لاتوضأ) ، وفي س : (لاتوضئوا) .

(٥) المبارك : الموضع الذي تبرك فيه الإبل .

انظر : - برك - لسان العرب ٣٩٧/١٠ .

(٦) مرايض : جمع مريض وهو الموضع الذي تريض فيه وتأي إليه .

انظر : منال الطالب ٣٧٣ .

(٧) أخرجه أبو داود - بلفظه - وابن ماجه مختصراً ، والترمذي ، وابن الجارود ، وابن خزيمة ، وابن حبان .

قال الترمذي : صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة .

وقال ابن خزيمة : لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة

النقل لعدالة ناقله .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من لحوم الإبل ٤٧/١ ، سنن

ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب حاجاء في الوضوء من لحوم الإبل -

١٦٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب حاجاء في الوضوء من لحوم الإبل

٥٤/١ ، المنتقى لابن الجارود ١٩/١ ، صحيح ابن خزيمة : جماع أبواب الأحداث

الموجبة للوضوء - باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ٢٢/١ ، صحيح ابن حبان

باب سنن الوضوء - ذكر الخبر الدال على أن الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل

٣٢٥/٢ .

(٨) في م ، ح : (وفرق بين لحوم الغنم ولحوم الإبل) .

(٩) في ح : (لحوم) .

(١٠) (من شدة) ساقطة من ح ، (لما في لحم الإبل من شدة) ساقطة من م .

(١١) (في العلاة) ساقطة من أ ، س .

(١٢) (والله أعلم) ساقطة من س .

١٥ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله ^(١) : [وكل ما] ^(٢) أوجب الوضوء فهو بالعمد والسهو سواء . ^(٣)

وهذا كما قال ، لافرق في الأحداث الموجبة للوضوء بين ^(٤) عمدتها وسهوها ، والعمد والخطأ فيها ، لأن النوم يوجب الوضوء ^(٥) وإن لم يكن مقصوداً ، والاحتلام يوجب الغسل وإن لم يكن فيه عمداً .

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من المذي ^(٦) وإن كان بغير اختياره ^(٧) ، وبالانصراف من الصلاة عند سماع الصوت والريح ^(٨) وهو بغير اختياره ^(٩) . فدل على استواء ^(١٠) الحكم في العمد والسهو .

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ح .
(٢) في أ ، س : (وكلما) ، وفي م ، ح : (فكلما) .
(٣) انظر : مختصر المزني ٤ .
(٤) (بين) ساقطة من م ، ح .
(٥) في م ، ح ، س : (موجب للوضوء) .
(٦) سبق ذكره عن علي رضي الله عنه ص ٦٧٠ .
(٧) في أ : (اختيار) .
(٨) سيأتي ذكره ص ٧٩٩ .
(٩) في أ : (اختيار) .
(١٠) في م : (على سبق) .

١٦ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ومن استيقن (٢) الطهر (٣) ثم شك (٤) في الحدث أو استيقن الحدث ثم شك (٥) في الطهر (٦) فلا يزول اليقين بالشك . (٧)
وهذا صحيح ، وأما (٨) إذا تيقن الحدث وشك بعده في الوضوء فإنه يبني على اليقين ويتوضأ ولا يأخذ بالشك إجماعاً . (٩)
فأما إذا تيقن الوضوء ثم شك هل أحدث أم لا ،
فمذهب الشافعي (١٠) ، و أبي حنيفة (١١) ، وجمهور الفقهاء (١٢) أنه يبني على اليقين ولا يلزمه الوضوء .

-
- (١) في م ، ح : (رضي الله عنه) وفي أ ساقطة .
(٢) اليقين : العلم وإزالة الشك ، وتحقيق الأمر ، وهو نقيض الشك .
انظر : - يقن - لسان العرب ٤٥٧/١٣ .
(٣) في م ، ح : (الطهارة) .
(٤) في س : (وشك) .
الشك : نقيض اليقين ، وجمعه شكوك .
انظر : - شك - لسان العرب ٤٥١/١٠ .
(٥) في س : (وشك) .
(٦) في م ، ح : (الطهارة) .
(٧) انظر : مختصر العزني ٤ .
(٨) في م ، ح : (أما) .
(٩) انظر : الأصل ٧٠/١ ، المبسوط ٨٦/١ ، شرح الخرشي ١٥٨/١ ، الفروق ٢٢٦/١ ،
منهاج الطالبين ٤ ، التنبيه ١٣ ، المقنع للمحاملي ١٦ ، التهذيب ل ٣٦ ب ،
الإقناع ٤٠/١ .
(١٠) وفي وجه حكاه الرافعي إنه إذا شك في الحدث خارج الصلاة ، وجب الوضوء
وقال وهو شاذ بل غلط ، وحكاه في فتح العزيز عن المتولي ، وكذا حكاه
النسوي عنهما - قلت - والذي قاله المتولي : إن وقع الشك في أثناء
الصلاة تممها ، وإن وقع قبل الشروع في الصلاة له أن يبتدئ الصلاة .
انظر : تنمة الإبانة ل ٦٩ أ ، المطلب العالي ل ٣٠ ب ، فتح العزيز ٧٩/٢ ،
روضة الطالبين ٧٧/١ ، المجموع ٦٤/٢ .
(١١) انظر : الأصل ٦٩/١ ، المبسوط ٨٦/١ .
(١٢) وهو قول أحمد ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وإسحاق ، وأبي ثور .
انظر : المقنع ١٦ ، الإقناع ٤٠/١ ، العدة ٤٦/١ ، نيل المآرب ٧٣/١ ، المحرر
١٥/١ . المجموع ٦٤/٢ ، المغني ١٩٣/١ ، التاج والإكليل ٣٠١/١ .

وقال مالك (١) : يبني على الشك ويلزمه الوضوء ما لم يكثر ذلك عليه . (٢)
وقال الحسن البصري (٣) : إن (٤) طراً (٥) الشك عليه وهو في العلة بني (٦) على
اليقين (٧) ، وإن كان في غير العلة بني (٨) على الشك . (٩)
استدلالاً بأن فرض العلة لا يسقط إلا بظهر لاشك فيه .

ألا تراه لو شك في بعض زمان المسح على الخفين لم يكن له أن يمسح عليهما
بغلبة حكم (١٠) الشك لتكون الطهارة مؤداة بيقين فكذا إذا شك في الحسنة
والدليل على صحة ما ذهبنا إليه : ما رواه الشافعي عن سفيان عن الزهري عن
عباد بن تميم (١١) عن عبد الله بن زيد (١٢) قال : " شكى إلى رسول الله

(١) لمالك ثلاث روايات : إحداهما : ما ذكره الماوردي وهو المشهور في المذهب
والشانية : لا ينقض الوضوء وغاية الأمر أنه يستحب الوضوء ، والثالثة : من
شك في طروء الحدث في العلة أو بعدها فلا يخرج منها ولا يعيدها إلا بيقين .
انظر : شرح الخرشي ١٥٧/١ ، حاشية الدسوقي ١١٣/١ ، بلغة السالك ٥٢/١ ، مواهب
الجليل ٣٠١/١ .

(٢) أي يشك في كل وضوء أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر .

انظر : شرح الخرشي ١٥٧/١ .

(٣) انظر : البحر ل ٨٥ أ ، حلية العلماء ١٥٦/١ ، المجموع ٦٤/٢ ، عمدة القاري
٢٥٣/٢ ، فتح الباري ٢٠٩/١ .

(٤) في م ، ح : (إذا) .

(٥) في ح : (طراً) .

(٦) في أ ، س : (بنا) .

(٧) وهو الطهارة فلا وضوء عليه ولا يخرج من ملاته .

(٨) في أ ، س : (بنا) .

(٩) فلا يبتيء العلة حتى يتوضأ .

(١٠) في م ، ح : (تغليباً لحكم) .

(١١) (عن عباد بن تميم) ساقطة من م ، ح .

وهو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني ، روى عن عمه عبد الله
ابن زيد بن عاصم وأبي قتادة الأنصاري ، وأبي سعيد الخدري ، وعنه عمرو بن
يحيى بن عمار ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وغيرهم ، وثقه
النسائي وابن حبان والعجلي .

انظر : تهذيب التهذيب ٩٠/٥ ، تقريب التهذيب ٣٩١/١ ، تاريخ الثقات ٢٤٦ ،

الجمع بين رجال الصحيحين ٣٣٢/١ ، ذكر أسماء التابعين ٢٥٤/١ ، ١٧٩/٢ ،

الكشاف ٥٣/٢ ، الثقات ١٤١/٥ .

(١٢) في س : (عبد الله بن الزبير) .

على الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه الشيء ^(١) في الصلاة فقال : [لا يفتل] ^(٢) حتى يسمع موتاً أو يجد ريحاً " . ^(٣)

وروى الضحاك بن عثمان ^(٤) عن سعيد ^(٥) بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أحكم إذا دخل في الصلاة جاءه ^(٦) الشيطان فأبس ^(٧) به ^(٨) كما [يبس] ^(٩) الرجل بدابته ، فإذا سكن أرجاه ^(١٠) الشيطان

(١) (الشيء) ساقطة من ح .

(٢) في أ ، م ، ح ، س : (لا يفتل) .

ويفتل : أي ينصرف .

انظر : - فتل - لسان العرب ٥١٤/١١ .

(٣) أخرجه الشافعي ، وأحمد ، والبخاري - واللفظ له - ومسلم ، وأبو داود ،

وابن ماجة والنسائي ، وأبو حنيفة ، والبيهقي .

انظر : مسند الإمام الشافعي ١١ ، مسند الإمام أحمد ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ٤٦/١ ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ٥٥/١ ، صحيح مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن مسن تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يعلي بطهارته تلك ٢٧٦/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب إذا شك في الحدث ٤٥/١ ، سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب لا وضوء إلا من حدث ١٧١/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الريح ٩٨/١ ، مسند أبي حنيفة : كتاب الطهارة - باب إيجاب الوضوء من الريح ٢٦٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الوضوء من البول والغائط ١١٤/١ .

(٤) الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي ، أبو عثمان المدني ابن أخي حكيم بن حزام ، من أهل الورع في الدين ، روى عن شرحبيل ابن سعد ، ونافع ، والمقبري ، ومنه ابن محمد ، وابن وهب ، وثقه ابن معين وقال أبو زرعة ليس بالقوي . مات سنة ١٥٣ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٤٦/٤ ، تقريب التهذيب ٣٧٣/١ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٢٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٢٩/١ ، طبقات خليفة ٢٧٢ ، العبر ١٦٨/١ ، الكاشف ٣٢/٢ ، مشاهير علماء الأعمار ١٣٤ .

(٥) في م ، ح : (سعد) .

(٦) في أ ، س : (ح) .

(٧) في أ ، م ، ح : (فأنشر) .

أبس وأبسه : مفر به وحقره ، وقال الأصمعي : أبست به تأبيساً وأبست بسسه أبساً إذا مفرته وحقرته ، وذلكته ، وكسرتة .

انظر : - أبس - لسان العرب ٣/٦ .

(٨) (به) ساقطة من م ، ح .

(٩) في أ ، م ، ح : (فأنشر) ، وفي س : (يبس) .

(١٠) في م ، ح : (فإذا سكن له جاءه) .

وأرجاه : أي أخره .

انظر : - رجا - لسان العرب ٣١١/١٤ .

فاضطر بين واليتيه يفتنه من ملاته ، فإذا وجد أحدكم مثل ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً " (١)

ولأن طرود (٢) الشك على اليقين يوجب البناء (٣) على اليقين كما لو طرأ شك الظهر على الحدث (٤) بيقين .

فأما استشهادهم بالمسح على الخفين في تغليب الشك لتقضي (٥) زمان المسح . فالجواب عنه أنه لم يغلب الشك فيه ، وإنما غلب حكم الظاهر (٦) ، لأن الظاهر (٧) يقتضي المنع من المسح إلا على صفة ، فما لم يتيقن (٨) العفة وهو بقاء الزمان كان الظاهر (٩) مانعاً من جواز (١٠) المسح (١١) ، وليس يمتنع (١٢) أن يغلب حكم الظاهر (١٣) ، وإنما الممتنع أن يغلب (١٤) حكم الشك ، ولذلك (١٥) كان الشك في الصلاة ، وفي الطلاق ملغى (١٦) واليقين (١٧) معتبر ، والله أعلم بالصواب .

(١) أخرجه بلفظه الإمام أحمد .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣٣٠/٢ .

(٢) في م : (ولا طرود) .

(٣) في م : (البقاء) .

(٤) في أ ، م ، ح : (على حدث) .

(٥) في ح : (ليقضى) وفي أ (ليقضى) وفي س : (يقضى) .

(٦) في س : (الطهارة) .

(٧) في ح ، س : (الظاهر) .

(٨) في ح : (فما لم ينقص) ، وفي م : (فما لم ينقص) وفي س : (فما انتفت) .

(٩) في ح ، س : (الظاهر) .

(١٠) في م ، ح : (من زوال المسح) .

(١١) (فما انتفت العفة وهو بقاء الزمان كان الظاهر مانعاً من جواز المسح)

مكررة في س .

(١٢) في م : (وليس يمتنع) .

(١٣) في س : (الظاهر) .

(١٤) في م ، ح : (تغلب) .

(١٥) في م ، ح : (وكذلك) .

(١٦) في أ ، س : (ملغى) وفي ح : (ملغى) .

(١٧) في أ ، ح : (اليقين) بدون واو ، وفي م : (وفي اليقين) .

(١٨) في أ ، م ، ح : (وبالله التوفيق) .